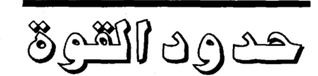


حدود القوة

استخدامات الأسلحة النووية الاسرائيلية

محمد عبد السلام





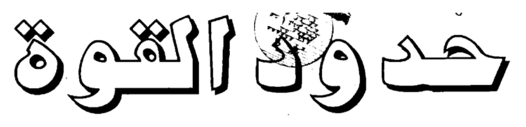
استخدامات الأسلحة النووية الاسرائيلية

● مطبوعات مركز الدراسات
السياسية والاستراتيجيـة ●

الآراء الواردة فى هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن رأى مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهـرام

ش الجـلاء ت : ٥٧٨٦٠٣٧





استخدامات الأسلحة النووية الاسرائيلية

محمد عبد السلام

المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة :	٦
الفصل الأول : القوة النووية الإسرائيلية :	١٧
مقدمة :	١٩
● أولاً : بناء وتطوير القوة النووية الإسرائيلية	٢٢
١ ـ البنية الأساسية للقوة النووية الإسرائيلية	٢٦
٢ ـ عملية بناء وتطوير القوة النووية الإسرائيلية	٤٤
● ثانياً : خصائص القوة النووية الإسرائيلية	٧٦
١ ـ عناصر القوة النووية الإسرائيلية	٧٨
٢ ـ قابلية القوة النووية الإسرائيلية للاستخدام « الفعلى »	١٠٢
خلاصــة :	١٢٨
الفصل الثانى : السياسة النووية الإسرائيلية	١٣٧
مقدمة :	١٣٩
● أولاً : الاستراتيجية النووية الرسمية ـ شبه الرسمية لإسرائيل	١٤٣
١ ـ أسس وعناصر السياسة النووية الرسمية ـ شبه الرسمية لإسرائيل	١٤٤
٢ ـ استخدامات القوة النووية فى الاستراتيجية الرسمية ـ شبه الرسمية لإسرائيل	١٥٨
٣ ـ تقييم الاستراتيجية النووية الرسمية : دوافع التغيير وأسس الاستمرارية	١٨٥
● ثانياً : الاستخدامات المحتملة للقوة النووية الإسرائيلية	١٩٧
١ ـ اتجاهات تطور الدوافع النووية الإسرائيلية	١٩٩
٢ ـ محددات الاستخدامات المحتملة للقوة النووية الإسرائيلية	٢١١
٣ ـ مصداقية الأنماط المحتملة لاستخدام القوة النووية الإسرائيلية	٢٣٤

♦ مقدمة ♦

أسلحة خاصة

« إن معظم التغيرات التاريخية الكبرى قد حدثت ، بدرجة ما ، بواسطة التهديد بالقوة ، أو باستخدامها » .

هنرى كيسنجر

عبر تطور التاريخ ، كان دخول سلاح جديد إلى ساحة « صراع ما » يطرح آثاره الحادة على مسار ذلك الصراع ، « فلقد انهارت الامبراطورية الفرعونية أمام هجمات الهكسوس حيث جاءوا بشيء جديد من القتال وهو العجلات الحربية ، وانهارت قوة الاقطاع فى العصور الوسطى عندما تم اختراع البارود ، واستخدام المدافع لتحطيم استحكامات الإقطاعيين »[1] . ولقد كان ظهور السلاح النووى على مسرح الصراع الدولى عام ١٩٤٥ امتداداً لهذه القاعدة . فبفعل القوة التدميرية غير المسبوقة لهذا السلاح واستحالة الدفاع ضده أو الوقاية من تأثيراته ، أدى السلاح النووى إلى إحداث ثورة عسكرية - سياسية كانت أحد العوامل الأساسية فى عملية بناء أسس وصياغة تفاعلات ومفاهيم مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية التى امتدت حتى نهاية عام ١٩٩١ .

فى العقود التالية لظهور السلاح النووى فى الصراع على المستوى الدولى بدأت الظاهرة النووية فى الامتداد إلى الصراعات الإقليمية ، حيث سعت عدة دول إقليمية كبرى لامتلاك الأسلحة النووية تحت ضغط حسابات عسكرية - أمنية مختلفة أو لأغراض امتلاك القدرة على الإجبار ، أو الحصول على مكانة إقليمية متميزة ، أو غيرها من الدوافع المتعلقة ، بامتلاك القدرة على التأثير فى التفاعلات الصراعية الإقليمية القائمة أو المحتملة . وتمكنت بعض هذه الدول من الوصول إلى « العتبة النووية » ، أو - كما هو الحال بالنسبة لإسرائيل - تجاوز تلك العتبة إلى امتلاك السلاح النووى فعليا ، وهو وضع أثار العديد من القضايا الهامة على مستوى الصراعات الإقليمية التى وضح أن ثمة « عاملا نوويا » قد تدخل فيها ، وكانت تلك

القضايا ذات مضامين مختلفة إلى حد كبير عن مثيلاتها التى أثيرت على المستوى الدولى بعد عام ١٩٤٥ ، بحكم اختلاف طبيعة الصراعات الإقليمية وأهداف أطرافها وعلاقات القوى القائمة بين تلك الأطراف ، إضافة إلى محددات استخدام الأسلحة النووية – فى مسرح عمليات ذى سمات خاصة – فى إدارة صراع إقليمى مقارنة باستخدامها فى إدارة الصراع الدولى . ولقد طرح هذا الوضع – فى مجمله – أهمية دراسة قضايا التسلح النووى فى الصراعات الإقليمية .

لكن الإشكالية الرئيسية الخاصة بتحليل القضايا النووية فى الصراعات الإقليمية قد ارتبطت دائما بعنصرين أساسيين :

الأول : طبيعة السياسات النووية للقوى الإقليمية .

الثانى : مدى توافر أطر نظرية متكاملة لدراسة تلك القضايا .

فأى من الدول النووية الإقليمية – ومنها إسرائيل – لم تعلن رسميا عن امتلاكها للسلاح النووى حتى نهاية عام ١٩٩١(٢) ، وإن كان بعضها يعلن امتلاكه للقدرة على إنتاجه ، ولم تحدد كذلك – بصورة رسمية – ملامح استراتيجيتها القائمة أو المتصورة لاستخدام السلاح النووى . كما أن أدبيات العلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية لم تبلور أطرا نظرية « متكاملة » لدراسة القضايا الخاصة بأشكال وأنماط ومحددات استخدام القوة النووية فى الصراعات الإقليمية .

لكن على الرغم من أن تلك الاشكالية قد أعاقت إلى حد كبير تطور دراسة القضايا النووية فى الصراعات الإقليمية مقارنة بمثيلاتها فى الصراع الدولى ، فإنها لم تعرقل إمكانية تحليل القضايا النووية الإقليمية بدرجة كبيرة من الضبط العلمى ، إذ أن طابع الإثارة والخطورة المرتبط بانتشار الأسلحة النووية على المستوى الإقليمى – لا سيما بالنسبة لدولة ذات أوضاع وارتباطات معقدة مثل إسرائيل – قد أدى إلى توافر قدر كبير من المعلومات والتحليلات حول تلك القضايا عبر الزمن ، كما أن طبيعة السلاح النووى نفسه – كسلاح خاص يفرض معظم تأثيراته الرئيسية بحكم خصائصه الذاتية – قد قللت إلى حد ما من أهمية وجود إطار نظرى متمايز – لا سيما فيما يتعلق بالاستخدامات – لدراسة قضايا التسلح النووى فى الصراعات الإقليمية . وعموما فإن تلك الاشكالية ذاتها قد عمقت من أهمية دراسة هذه القضايا .

ولقد أثار الصراع العربى الإسرائيلى تحديدا كافة القضايا والمشكلات التى أثيرت حول الأسلحة النووية والصراعات الإقليمية بصورة أكثر تعقيدا مما أثير بخصوص كافة الصراعات الإقليمية الأخرى التى دخل فيها العامل النووى بصورة ما ، لأسباب مختلفة :

١ - حساسية الإقليم (الشرق الأوسط) الذى يدور فيه الصراع ، وتعاظم مصالح الدول العظمى والكبرى فيه ، وطبيعة وامتداد الصراع العربى الإسرائيلى ، وتصاعده إلى مستوى « الصراع المسلح » واسع النطاق عدة مرات بصورة هددت بحدوث مواجهات دولية حادة ، وأدت إلى حالة من عدم الاستقرار الإقليمى شبه الدائم الذى لم يشهده - بنفس درجة الحدة - أى نظام إقليمى آخر فى العالم .

٢ - أن الصراع العربى الإسرائيلى يشهد منذ ظهور العامل النووى فيه - فى أواخر الستينات - حالة احتكار نووى تنفرد فيها دولة واحدة بامتلاك السلاح النووى بصورة مؤكدة بموازاة عدم امتلاك الأطراف الأخرى لتلك الأسلحة مع محاولة بعضها - بإصرار شديد وتكلفة عالية - الحصول عليه ، وهى سمة - الاحتكار النووى - لا يشهدها أيضا أى نظام اقليمى آخر بنفس الصورة(٣) .

٣ - ان إسرائيل قوة نووية إقليمية من طراز خاص . فقد أشارت تقارير ذات مصداقية عالية - خاصة منذ عام ١٩٨٦ - إلى امتلاكها ترسانة نووية تضعها فى مرتبة القوة النووية السادسة فى العالم ، بصورة أثارت التساؤلات حول « نوايا » إسرائيل النووية » وليست قدراتها النووية فقط بشكل حاد ، وهو كذلك وضع غير قائم بالنسبة للقوى النووية الأخرى .

٤ - ان إسرائيل قد قامت - تبعا لتقارير وكتابات مختلفة منذ عام ١٩٧٣ - بنشر بعض عناصر أسلحتها النووية فعليا ، كما قامت بإعداد تلك الأسلحة للاستخدام الفعلى ضد بعض الدول العربية عدة مرات عبر مسار الصراع العربى الإسرائيلى ، وهى قضية ذات خصوصية شديدة بالنسبة للقوى النووية الإقليمية .

٥ - ان الصراع العربى الإسرائيلى قد شهد تحولا أساسياً فى مساره خلال مرحلة ١٩٩١ - ١٩٩٥ ، ففى تلك المرحلة بدأت واستمرت عملية التسوية الشاملة للصراع ، بحيث انتقل السلاح النووى من « إطار الصراع » إلى « إطار التسوية » ، بكل ما يرتبط بذلك من تطورات تتصل باستخداماته والتفاوض حوله ، ثم مستقبله ، باعتباره أهم قضية استراتيجية - تسليحية تتصل بأمن المنطقة .

ولقد طرحت تلك العوامل - وغيرها - العديد من القضايا التى أثيرت تباعا منذ أوائل الستينات وحتى أوائل التسعينات على المستوى العربى(٤) ، مثل دوافع إسرائيل لامتلاك السلاح النووى ، ثم قضية امتلاك إسرائيل أو عدم امتلاكها للسلاح النووى ، واستراتيجية إسرائيل النووية وتطورها عبر الزمن بموازاة تطور قوتها النووية ، وكيفية مواجهة السلاح النووى الإسرائيلى من جانب الدول العربية ، وأسس وأدوات وأساليب سياسة الاحتكار النووى الإسرائيلى وكيفية التعامل معها

عربيا ، وتأثيرات التهديد النووى الإسرائيلى على السلوك السياسى والعسكرى العربى بصفة عامة وفى حالات محددة ، وموقف الدول العظمى والكبرى من التسلح النووى الإسرائيلى(٥) ، وعلاقة السلاح النووى بالاستقرار الإقليمى وكيفية إيجاد صيغة لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية ، ثم قضية استخدام إسرائيل المحتمل لورقتها النووية فى إطار عملية التسوية القائمة للصراع منذ نهاية عام ١٩٩١ ، وأخيراً مستقبل السلاح النووى الإسرائيلى فى ظل التحولات الحالية فى المنطقة ، وغير ذلك من القضايا المستقلة أو المتفرعة أو المتشابكة مع تلك القضايا .

وتركز هذه الدراسة على تحليل الآثار الاستراتيجية للعامل النووى على مسار وتحولات الصراع العربى الإسرائيلى حتى بداية التسعينات ، أى تأثير الأسلحة النووية على التوجهات والتفاعلات السياسية والعسكرية فى الصراع منذ بداية إنتاج إسرائيل لأسلحتها النووية فى أواخر الستينات ، وحتى بداية عملية التسوية الشاملة للصراع فى أوائل التسعينات إلا أن الدراسة لا تتناول كافة جوانب أو أبعاد هذه العلاقة ، كما لا تتناولها بصورة عامة بعيداً عن الفترة الزمنية المحددة لها ، وإنما تقوم بتحليل تلك العلاقة من خلال التركيز على محور واحد أساسى ، يمثل قاعدة لفهم أكبر لها ، هو : استخدامات القوة النووية فى إدارة الصراع . أى توجهات ومحددات وأشكال وأنماط وحالات استخدام إسرائيل لعناصر قوتها النووية فى إدارة الصراع العربى - الإسرائيلى ، استناداً إلى افتراضين :

١ - افتراض أن قدرة إسرائيل على التأثير فى السلوك السياسى والعسكرى العربى ، باستخدام تلك الأسلحة فى الاتجاهات التى تحقق أهدافها الاستراتيجية ، كانت تتوقف على طبيعة ومدى مصداقية تلك الاستخدامات .

٢ - افتراض أن مدى تأثر السلوك السياسى والعسكرى العربى فى إدارة الصراع بالعامل النووى خلال مرحلة الاحتكار النووى الإسرائيلى كان يتوقف أيضاً على طبيعة ومدى مصداقية تلك الاستخدامات(٦) .

فى هذا السياق ، فإن الدراسة تفترض أن مسار وتحولات الصراع فى علاقتها بالعامل النووى دالة فى تأثير السلاح النووى - بأشكال وأنماط استخدامه اللذين تتصورهما إسرائيل ، وتخطط استراتيجيتها النووية على أساسهما - على السلوك العربى ، فى إطار المحددات الخاصة بمصداقية مثل هذه الاستخدامات(٧) .

وتتمتع هذه « العلاقة » بأهمية خاصة ضمن قضايا الأسلحة النووية والصراع العربى الإسرائيلى ، إذ أن ثمة حالة من « عدم التأكد » تسود بخصوصها ، وهو ما يفسر عدم وجود اتجاه محدد بشأنها سواء فى الأوساط السياسية أو العسكرية ذات

العلاقة بهذا الموضوع ، أو فى الكتابات - العربية أو الإسرائيلية أو الغربية - الأكاديمية والصحفية التى تتناول المسألة النووية فى الصراع العربى الإسرائيلى ، وبالتالى ليس من الواضح بالضبط ما إذا كان العامل النووى قد مارس تأثيرات ذات أهمية خاصة - تتناسب مع خصوصيته وخطورته وآثاره المفترضة - أم لا ؟ ، وتمثل هذه المسألة معضلة استراتيجية حقيقية ، إذ لا يبدو للوهلة الأولى أن السلاح النووى قد أحدث ثورة عسكرية - سياسية فى تفاعلات ومفاهيم إدارة الصراع العربى الإسرائيلى كما حدث على المستوى الدولى رغم مرور ما يقرب من ٢٥ سنة (ربع قرن) على دخوله فعليا ساحة الصراع من جانب واحد ، لكن فى الوقت ذاته فإن الإصرار الإسرائيلى الشديد على امتلاكه - قبل حدوث ذلك - وتطويره وعلى منع الدول العربية بكل الوسائل من امتلاكه ، إضافة إلى الإصرار الشديد أيضاً لبعض الدول العربية على السعى لامتلاكه ، وما يبدو من مشاعر وآراء وتقديرات فى المنطقة العربية تعكس أحيانا إحساسا عاليا بخطورة هذا السلاح ، كلها أمور تدفع فى اتجاه آخر(٨) . وبدون شك فإن الاقتراب من هذه المعضلة بشكل أكثر تحديدا يكمن - فى جزء منه على الأقل - فى تحليل العلاقة المذكورة بمحورها ومداها الزمنى المحددين .

إضافة إلى ذلك ، فإن لدراسة هذه المشكلة أهميتها العلمية والعملية على عدة مستويات ، منها :

١ - انها يمكن أن تمثل إضافة ذات أهمية للدراسات العلمية السابقة للمسألة النووية فى الصراع العربى الإسرائيلى كاستمرار لاتجاه بدأ بدراسة فؤاد جابر (إسرائيل والأسلحة النووية : خيارات الحاضر واستراتيجيات المستقبل) عام ١٩٧١ ، ولم يتدعم - على المستوى العربى - سوى بدراسات قليلة للغاية تناقش هذه المسألة بصورة علمية بعيدا عن الأفكار المتسلطة أو إعادة إنتاج الأفكار السابقة أو العموميات والإثارة التى سيطرت على كثير من الكتابات .

٢ - انها يمكن أن تساهم فى تدعيم أسس وأطر « الدراسات الاستراتيجية » فى الحقل الأكاديمى العربى ، وهى الدراسات التى لا تزال تعانى من عدة مشاكل تعرقل اتخاذها موقعها الملائم فى هيكل الاهتمامات والأنشطة العلمية فى مصر والمنطقة ، فى وقت وضح فيه أن أزمة وحرب الخليج . (١٩٩٠ - ١٩٩١) قد أحدثت صدعا عميقا فى « دراسات الأمن القومى » العربى التى كانت تمثل البديل أو المحتوى العربى للدراسات الاستراتيجية فى السنوات الماضية .

٣ - انها يمكن أن تساهم فى تحديد بعض جوانب وأبعاد القضية النووية فى وقت يشهد فيه الصراع العربى الإسرائيلى عملية تفاوضية شاملة (١٩٩١ - ١٩٩٥) تمثل المسألة النووية فيها أهمية خاصة ، بحيث يمكن أن تفيد الدراسة فى توضيح « مصادر الخطورة » ، وأبعاد ومحددات التأثير ، وجوانب التعقيد الخاصة بالأسلحة النووية الإسرائيلية .

وتعتمد الدراسة على إطار نظرى مستمد من بعض الدراسات الحديثة التى ركزت على تحليل القوة فى العلاقة الدولية The Power Politics Approach ، وبصفة خاصة ما يتعلق منها باستخدامات القوة العسكرية - والنووية تحديدا - فى إدارة الصراعات بين الدول ، حيث يتم الاستناد إلى بعض مقولات وافتراضات هذه الكتابات - كما طرحها كلاوس نور ، كارل دويتش ، توماس شيللنج ، جوزيف ناى ، هنرى كيسنجر ، الجنرال بوفر ، ريمون أرون ، روبرت أرت ، لورنس مارتن ، وموررتون هالبرين وغيرهم من كتاب « مدرسة القوة » - فى تحليل المشكلة البحثية .

فى هذا السياق يعتبر مفهوم « القوة » - بأبعاده ومستوياته وقضاياه المتطورة - هو المفهوم المحورى فى الدراسة ، وبهذا الصدد سيتم الاستناد على ما تطرحه الكتابات السابقة - التى تعرف تقليديا باسم الدراسات الاستراتيجية - بشأن أطر ومحددات وأشكال وأنماط استخدام القوة العسكرية فى إدارة الصراعات ، وأبعاد العلاقة بين امتلاك عناصر تلك القوة والقدرة على التأثير باستخدامها فى سلوك الآخرين ، خاصة ما يتصل من ذلك بالقوة النووية التى تطرح محددات وأبعاداً مختلفة عما تطرحه عناصر القوة العسكرية الأخرى بالنسبة لمسألتى الاستخدام والتأثير .

فالأسلحة النووية ليست مجرد « أسلحة أخرى » ، وإنما عناصر قوة استراتيجية الاستخدام ذات طبيعة خاصة بصورة تجعلها تفرض تأثيراتها « الأساسية » لمجرد وجودها ، وتجعل أية استخدامات أخرى لها - بعيدا عن الاستخدامات الأساسية - مقيدة إلى حد كبير بفعل طبيعتها الخاصة بصرف النظر - إلى حد ما - عن شكل علاقات القوة النووية (احتكار - توازن) السائدة فى الصراع . فطبيعة القوة النووية تأتى - غالبا - فى المرتبة الأولى من الأهمية قبل علاقات القوة النووية .

وتوضح مراجعة هذه الأدبيات أن تحديد عناصر وخصائص القوة النووية The Nuclear Forces بصورة دقيقة يعتبر خطوة أولى ضرورية بالغة الأهمية وشرطا أساسيا لتحليل استخدام تلك القوة ، إذ لا يمكن تحليل الاستخدامات المتصورة لأية

قوة نووية دون تحديد ملامح تلك القوة وقابليتها للاستخدام ، كما أن الجدلية القائمة بين العوامل التكنولوجية - بالمعنى الواسع - والعوامل الاستراتيجية تجعل من عملية بناء وتطوير القوة النووية - على مستوى الدلالات والانعكاسات الاستراتيجية لها - متطلبا أساسيا لتحليل استراتيجية استخدامها .

على مستوى آخر ، فإن استخدامات القوة النووية بصورة عامة تخضع لمحددات معقدة للغاية بما يجعل من الضرورى تحديد علاقات القوى المختلفة - بما فى ذلك موازين القوة التقليدية - بين أطراف الصراع ، إضافة إلى معظم العوامل الاستراتيجية المحيطة - أو المتضمنة - بعملية استخدام السلاح النووى بشكل أو نمط معين ، وطرح أسئلة مثل : من ؟ وكيف ؟ ولماذا ؟ وفى أية ظروف ؟ ، فى تناول أى من استخداماته ، وحتى مع طرح مثل هذه الأسئلة ومحاولة الإجابة عنها ، فإن تعقيد عملية استخدام القوة يجعل من الصعب استخلاص مقولات قاطعة أو حتى واضحة ومحددة بشأنها .

كما توضح أدبيات مدرسة القوة أنه لا توجد علاقة مباشرة بين امتلاك الأسلحة النووية The Nuclear Forces والقدرة على التأثير باستخدام هذه الأسلحة - بشكل أو نمط ما - فى الاتجاه الذى يحقق الأهداف الاستراتيجية للدولة المالكة لهذا السلاح The Nuclear Power . فهناك متغيرات وسيطة تؤثر فى تلك العلاقة أهمها - إضافة إلى قابلية القوة النووية للاستخدام ومدى ملاءمة استراتيجيتها لأغراضه - مجال ونطاق وثقل ومدى القوة (أبعاد القوة) ، إضافة إلى العوامل الإدراكية والنفسية التى تكتسب - على المستوى النووى - نفس قوة العوامل الاستراتيجية ذاتها .

وعلى ذلك ، فإنه فى إطار سعى هذه الدراسة إلى محاولة الإجابة عن سؤال رئيسى يدور حول الآثار الاستراتيجية للعامل النووى على مسار وتحولات الصراع العربى الإسرائيلى منذ تأكد دخول السلاح النووى إلى ساحة الصراع وحتى بداية عملية التسوية الشاملة للصراع (عامى ١٩٩١ - ١٩٩٢ تقريباً) ، تركز الدراسة على مجموعتين من الأسئلة البحثية المحددة تتعلق كل منهما بعنصر أساسى من عناصر الإجابة عن السؤال الرئيسى ، وهى :

١ - ما هى عناصر وخصائص القوة النووية الإسرائيلية ؟ . ويرتبط بهذا السؤال عدد من الأسئلة الفرعية تدور حول ملامح عملية بناء وتطوير القوة النووية الإسرائيلية ، وقابلية تلك القوة - بعناصرها وخصائصها - للاسخدام الفعلى وإسناد عملية التهديد باستخدامها . ويهدف هذا السؤال إلى تحديد عناصر وخصائص قوة إسرائيل النووية ، والدوافع الاستراتيجية القائمة وراء بنائها وتطويرها بغرض وضع

تصور محدد حول التوجهات الإسرائيلية الخاصة باستخدام الأسلحة النووية وما يمكن أن تسنده أو لا تسنده تلك العناصر والخصائص من أنماط لاستخدام القوة النووية .

٢ - ما هى مستويات وأشكال وأنماط ومحددات استخدام القوة النووية فى الاستراتيجية الإسرائيلية ؟ . ويرتبط بهذا السؤال عدد من الأسئلة الفرعية التى تدور حول أسس وعناصر الاستراتيجية النووية الإسرائيلية وتوجهات إسرائيل الرسمية بخصوص استخدام السلاح النووى ، والاستخدامات المحتملة لأسلحة إسرائيل النووية ، ومحددات ومصداقية هذه الاستخدامات ، ويهدف هذا السؤال إلى بناء تصور محدد حول الاستخدامات المباشرة التهديدية (الردع والإجبار) والفعلية (الدفاع والهجوم) والاستخدامات غير المباشرة (استعراض القوة ، والمساومة ، وتغطية استخدام القوة التقليدية) ذات المصداقية للقوة النووية ، والتى يتصور أن تكون - مع توافر الإدراك العربى - قد مارست تأثيراتها على مسار وتفاعلات الصراع .

ولقد اعتمدت الدراسة فى محاولتها للإجابة على السؤالين السابقين على عدد من المصادر الأولية التى ترتبط بمشكلة البحث ، سواء كانت تصريحات رسمية للمسئولين السياسيين والعسكريين الإسرائيليين والعرب ، أو تقارير معلوماتية من مصادر متعددة حول عناصر وخصائص قوة إسرائيل النووية ، أو حول تحركاتها ونواياها النووية ، إضافة إلى المذكرات الشخصية والحوارات الصحفية للمسئولين ، والتى تطرقت إلى المسألة النووية ، وغير ذلك . كما اعتمدت الدراسة على المصادر الثانوية التى نشرت حول مشكلة البحث سواء كانت كتبا أو دراسات علمية إسرائيلية أو عربية أو غربية ، أو تقارير تحليلية ، أو مقالات صحفية تطرح وجهات نظر معينة ذات أهمية فى تناول الموضوع .

ولم تواجه الدراسة - بصفة عامة - صعوبات أساسية يمكن أن تعوق تحليل المشكلة البحثية ، فهناك كم هائل من المصادر التى تتناول الحالة الإسرائيلية تحديدا بما لا يقارن بالدول النووية الاقليمية الأخرى ، إلا أن الدراسة قد واجهت - مع ذلك - صعوبتين أساسيتين :

الأولى : ندرة « المعلومات » حول بعض عناصر مشكلة الدراسة ، لا سيما فيما يتعلق بالمراحل الأخيرة من عملية بناء وتطوير القوة النووية الإسرائيلية ، وبعض العناصر والخصائص ذات الأهمية لتلك القوة ، لا سيما العناصر التى لم ترد حولها معلومات إلا فى الفترة الأخيرة ، أو فى مصدر واحد . وقد تم التعامل مع هذه المسألة من خلال الاطلاع على أكبر قدر ممكن من المصادر المعلوماتية ،

ومقارنة تلك المصادر ببعضها البعض ، إضافة إلى إجراء مقابلات مع بعض المتخصصين فى مجالات الفيزياء النووية أو المحطات والمواد النووية ، أو هندسة الصواريخ لضبط أو التحقق من دقة بعض المعلومات ، وكذلك بعض الشخصيات ممن لهم علاقة مباشرة أو غير مباشرة بقضايا ترصدها الدراسة .

الثانية : أن كثيرا من التحليلات التى تتناول المسألة النووية فى الصراع العربى الإسرائيلي لا تحدد أسسا نظرية أو إطارا عاما أو افتراضات محددة أو حتى قضايا محددة – أحيانا – فى تناولها لبعض عناصر تلك المسألة ، إضافة إلى أن الكتابات الإسرائيلية – التى استندت إليها الدراسة كأحد أهم مصادرها – تتناول القضايا النووية بحساسية شديدة تقودها – فى معظم الأحيان – إلى تعمد عدم التحديد فيما يتصل بعناصر حيوية تتعلق بقدرات واستراتيجية إسرائيل النووية حتى لا يبدو مما يكتب أن ثمة سلاحا نوويا لدى إسرائيل . وقد تم التعامل مع هذه المسألة من خلال الاطلاع على أكبر قدر ممكن من الدراسات النظرية والتحليلات المختلفة العامة والمرتبطة بمشكلة البحث .

فى إطار ما سبق ، تم تقسيم الدراسة إلى فصلين رئيسيين كما يلى :

الفصل الأول : القوة النووية الإسرائيليه .

يهدف هذا الفصل إلى التوصل إلى صورة أقرب إلى الدقة لعناصر وخصائص القوة النووية الإسرائيلية ، وكذلك الاعتبارات الاستراتيجية التى أحاطت بعملية بنائها وتطويرها عبر مسار الصراع بغرض بناء تحليل أكثر دقة لاستخداماتها القائمة أو المحتملة ومصداقية تلك الاستخدامات . ويتم ذلك على مستويين :

الأول : يتناول عملية بناء وتطوير القوة النووية عبر الزمن من زاوية الدلالات والانعكاسات الاستراتيجية لتلك العملية ، سواء على مستوى عناصر بنية إسرائيل النووية وتطورها ، أو على مستوى القرارات النووية الرئيسية التى شكلت ملامح عملية بناء القوة فى إسرائيل ، ابتداء من قرار السعى لامتلاك خيار عسكرى نووى ، مرورا بقرار إنتاج السلاح النووى بعد امتلاك الخيار العسكرى ، ووصولا إلى قرارات تطوير عناصر الترسانة الإسرائيلية النووية .

الثانى : يتناول عناصر وخصائص الترسانة النووية الإسرائيلية فى تطورها الزمنى ، سواء من حيث عدد الرؤوس النووية ونوعياتها ، أو وسائل التوصيل النووية وقضاياها ، ومن حيث قابلية القوة النووية الإسرائيلية للاستخدام والتى تتوقف

على « حد الكفاية » الخاص بها ، وإجراء اختبارات لقوتها التدميرية ، « وخط أمان » تفجيراتها النووية ، وإدماجها ونشرها فى هيكل القوة والقيادة العسكرية الإسرائيلية .

الفصل الثانى : « السياسة النووية الإسرائيلية :

ويهدف هذا الفصل إلى التوصل إلى صورة دقيقة قدر الإمكان للأشكال والأنماط العسكرية والعسكرية السياسية والسياسية لاستخدام القوة النووية فى التخطيط النووى شبه الرسمى لإسرائيل عبر مسار الصراع ، وكذلك الأنماط المحتمل استخدام القوة النووية بها تبعا لعناصرها وخصائصها المتطورة ، مع تحليل محددات ومصداقية استخدام إسرائيل لأسلحتها النووية بتلك الأشكال والأنماط خلال الفترة الزمنية للدراسة ، ويتم ذلك على مستويين :

الأول : يتناول أسس وعناصر الاستراتيجية النووية الرسمية لإسرائيل وتطورها عبر الزمن ، واستخدامات القوة النووية التي تتصورها القيادة الإسرائيلية - ويدركها العرب - على هذا المستوى ، ثم تقييم أسس استمرارية ودوافع تغيير استراتيجية الغموض النووى « الرسمية » الإسرائيلية المستمرة حتى الآن .

الثانى : يتناول الاستخدامات التى يحتمل أن تكون إسرائيل قد اعتمدتها فى تخطيطها النووى فى إطار تحليل تطور الدوافع النووية الإسرائيلية عبر فترة الدراسة ، وذلك من خلال رصد تلك الاستخدامات وتحليل المحددات المؤثرة على استخدام القوة النووية تبعا لها ، ومصداقية تلك الاستخدامات .

المصادر والمراجع

(١) د . بطرس بطرس غالى ، د . محمود خيرى عيسى ، المدخل إلى علم السياسة ، القاهرة : دار وهدان للطباعة والنشر ، الطبعة السادسة ، ١٩٧٩ ، ص ٣١١ .

(٢) أعلنت جنوب أفريقيا فى أوائل عام ١٩٩٣ عن امتلاكها للسلاح النووى فى مرحلة من المراحل رسميا . كما أعلن مسئولون باكستانيون فى أوائل عام ١٩٩٣ ، ثم منتصف عام ١٩٩٤ عن امتلاك بلادهم للأسلحة النووية . لكن إسرائيل لم تفعل ذلك رسميا حتى أول العام الحالى (١٩٩٥) .

(٣) توجد قناعة أساسية فى معظم الكتابات بأن هذا العامل تحديدا - إضافة إلى العوامل الأخرى - يفرض التعامل مع المسألة النووية الإسرائيلية خارج الأطر التقليدية التى تعالج معظم الدراسات بها القضايا النووية على نطاق الدول الكبرى أو دول العتبة النووية فى العالم الثالث .

(٤) لقد تباين التركيز على قضايا الأسلحة النووية والصراع العربى الإسرائيلى تبعا لأهمية وإلحاح تلك القضايا بالنسبة لكل طرف من أطراف الصراع . فلقد طرحت فى إسرائيل - على المستويات السياسية والعسكرية والأكاديمية والعامة - قضايا تختلف عما طرح عربيا ، ويختلف ما يطرح بالنسبة لإسرائيل والعرب عما يطرح من جانب السياسات والكتابات الغربية . وهناك بالتأكيد تداخلات بين تلك القضايا ، لكن ما تلتزم به الدراسة هو تلك القضايا ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للدول العربية .

(٥) إن إحدى البديهيات الأساسية فى الدراسات الاستراتيجية الحديثة هى أن « القوة » وسيلة وليست غاية ، وأن الهدف الأساسى - إن لم يكن الوحيد - لامتلاك واستخدام عناصر القوة هو التأثير فى سلوك الآخرين فى الاتجاهات التى تحقق الأهداف القومية(*) ، وقد بنيت مشكلة الدراسة - وصياغتها - على هذا الأساسى .

(*) انظر : Thomas C. Shelling, Arms and Influence, New Haven and London : Yale University Press, 1966, p. 2.

(٦) فى إطار هذين المستويين لا يدخل فى مجال الدراسة عدد من القضايا النووية الأساسية ، فتفاصيل تطور برنامج إسرائيل النووى - باستثناء ما يتصل من ذلك باستراتيجية استخدام الأسلحة النووية - وكذلك قضايا أساسية فى سياسة إسرائيل النووية لا ترتبط باستخدام الأسلحة النووية ذاتها بشكل مباشر كمبدأ المحافظة على الاحتكار النووى ومنع الدول العربية من امتلاك الأسلحة النووية لا تدخل ضمن قضايا المستوى الأول . إضافة إلى أن كافة القضايا الخاصة بالبرامج والمحاولات والقدرات النووية العربية - طالما لم يتحول كل ذلك إلى « سلاح » فعلى خلال فترة الدراسة - إضافة إلى القضايا الخاصة بأوضاع التوازن النووى المحتملة ، واستخدام القوة النووية خلال عملية التسوية السلمية ، وغيرها من القضايا المشار إليها فى الفقرات السابقة - ما عدا مشكلة البحث وما يتصل بها - لا تدخل فى مجال الدراسة .

(٧) لقد مارس السلاح النووى « يقينا » تأثيرات محددة أو متصورة على سلوك أطراف الصراع الأخرى غير العربية كالولايات المتحدة أو الاتحاد السوفيتى ، إضافة إلى تأثيراته على السلوك السياسى والعسكرى الإسرائيلى ذاته ، وهى اتجاهات تأثير هامة - إضافة إلى الاتجاه الأساسى الخاص بالتأثير على السلوك العربى الذى تركز عليه مشكلة الدراسة - فى تحليل العلاقة بين العامل النووى ومسار الصراع العربى الإسرائيلى ، فمسار الصراع هو « دالة » فى سلوك كافة أطرافه . وعلى الرغم من أن الدراسة قد ركزت بصورة رئيسية على السلوك العربى باعتبار العرب هم الطرف الثانى للصراع ، إلا أنها تناولت مع ذلك - وإن لم يكن بشكل تفصيلى - القضايا الخاصة بكل من السلوك الأمريكى والسوفيتى . وبالطبع فإن قضايا تأثر السلوك الإسرائيلى ذاته بالعامل النووى متضمنة فى دراسة توجهاتها وتصوراتها ووقائع تهديدها باستخدام السلاح النووى فى الدراسة .

(٨) لقد أوضحت تطورات مرحلة ١٩٩١ - ١٩٩٥ مدى إحساس بعض الدول العربية بخطورة السلاح النووى ، خلال مرحلة التسوية الشاملة للصراع العربى الإسرائيلى ، ربما بشكل أكثر عمقا مما كان قائما خلال مراحل الصراع المختلفة ، بحيث يبدو بوضوح أن المسألة النووية سوف تمارس تأثيرات رئيسية على مسار الصراع فى « مرحلة تسويته » بما لا يقارن بما كان قائما من قبل ، وهى مسألة ذات تفسيرات معقدة .

خارج السرداب :
القوة النووية الإسرائيلية

« إن القرار بالحصول على أسلحة نووية لا يمكن الرجوع عنه إذا تم تطبيقه ، فعقارب الساعة لا تعود إلى الوراء . والأكثر من هذا ، لا تقف فى مكانها ، فلا يوجد شىء اسمه برنامج تسلح محدود يمكن له البقاء إلى ما لا نهاية ، فهناك ضغوط جوهرية موجودة ستدفع بالبرنامج المذكور إلى مستويات أعلى باستمرار ... فالدول المتجهة نحو التخطيط لحالة ردع تخدع نفسها إذا كانت تعتقد أن بإمكانها التوقف عند نقطة محددة يتم عندها ضمان توافر ذلك الردع » .

بروس ناروىلى .

◆ مقدمة ◆

إن تحديد عناصر وخصائص القوة النووية الإسرائيلية يعتبر شرطا أساسيا لتحليل استراتيجية استخدامها فى إدارة الصراع ، فالسمات الأساسية لتلك القوة توضح الدوافع الأساسية لامتلاكها ، وتصور القادة الإسرائيليين لاستراتيجية استخدامها ، كما توضح أيضا قابليتها للاستخدام على مستويات مختلفة ربما لم تكن متصورة عند اتخاذ « القرار الأول » الخاص بامتلاك قوة نووية فى إسرائيل ، إضافة إلى ذلك – وهو الأهم – فإنها توضح ما إذا كانت إسرائيل قادرة بالفعل على استخدام قوتها النووية بتلك الأشكال والأنماط المتعددة لاستخدام القوة النووية ، والتى تطرح فى الدراسات التى تتناول استراتيجية إسرائيل النووية .

إن الدراسة الأولى التى ركزت على أهمية تناول « خصائص القوة النووية الإسرائيلية » قبل تحليل استراتيجية استخدامها هى دراسة « بيتر براى » حول « ترسانة إسرائيل النووية » التى صدرت عام ١٩٨٤ ، فقد لاحظ « براى » – كما يذكر – « أنه كنتيجة للافتراضات الخاطئة فيما يتعلق بعدد وقوة ، ومدى تعقيد الأسلحة النووية الإسرائيلية ، وأنظمة اطلاقها ، فإن الكثير من التحليلات التى تناولت خيارات إسرائيل الاستراتيجية وقدراتها ربما تكون قد وقعت فى أخطاء فادحة ، وصحيح – كما يقول – أن معظم الأعمال التى تناولت ترسانة إسرائيل النووية تحاول أن تقدم بعض الوصف لما تمتاز به تلك الترسانة ، لكن غالبية الأعمال لا تعدو أن تكون تحليلات سطحية ضحلة الهدف منها الإسراع بالتخلص من المهمة الصعبة بحيث يمكن التفرغ لمسائل « أكثر أهمية » مثل بحث القدرات الاستراتيجية والانعكاسات السياسية التى تتولد عن وجود القنبلة الذرية الإسرائيلية »[١] ، وترجع أهمية دراسة « براى » إلى المنهج الذى تقدمه لدراسة خصائص الترسانة النووية الإسرائيلية ، أكثر مما تقدمه من خصائص محددة لها ، فقد استند « براى » على أكثر المعلومات تحفظا حول خصائص الترسانة الإسرائيلية بما أدى إلى خروجه بتقديرات متحفظة تماما ، حتى بمعايير عام ١٩٨٤ ، وقد اظهرت المعلومات التى نشرت بعد عام ١٩٨٤ – خاصة تقرير فانونو – أن إمكانيات إسرائيل النووية تتجاوز بكثير ما استند إليه « براى » فى تحليله لخصائص ترسانة إسرائيل النووية .

ولقد كان الباحث العربى « فؤاد جابر » - بول جابر فيما بعد - أول من تطرق إلى تحليل بنية إسرائيل النووية بشكل تفصيلى فى كتابه الهام بعنوان « إسرائيل والأسلحة النووية : خيارات الحاضر واستراتيجيات المستقبل » الذى صدر عام ١٩٧١ ، إلا أن المعلومات المتوافرة فى ذلك الوقت المبكر حول إمكانيات إسرائيل النووية كانت غير كافية للخروج بتقديرات دقيقة ، وكان الحصول عليها لأغراض البحث العلمى - ولا يزال - يمثل صعوبة أساسية أمام أية محاولة بحث جادة كمحاولة « جابر » ، وقد قدم « جابر » فى دراسته تحليلات متكاملة لعناصر بنية إسرائيل النووية ، وللتصورات المحتملة لاستخدام إسرائيل أسلحتها النووية ، وهى تحليلات ظلت بعض عناصرها تحتفظ بقوتها إلى وقت قريب ، إلا أن أهم ما قدمه « جابر » فى دراسته هو « المنهج » الذى اتبعه لتحديد عدد الرؤوس النووية الإسرائيلية ، وهو ما أصبح فيما بعد المنهج الأساسى « الأكثر أمنا » السائد فى معظم الكتابات التى تناولت هذه المسألة .

وفى الواقع ، فإن الحصول على معلومات دقيقة إلى حد ما حول قدرات إسرائيل النووية ظل مشكلة أساسية منذ ذلك الوقت أمام أية محاولة لدراسة هذا الموضوع ، فالمعلومات المتوافرة عن قدرات إسرائيل النووية تتسم بالتضارب الشديد ، وتستند فى معظمها إلى مصادر يصعب التسليم تماما بدقتها ، لذلك ، كان « الحل الأكاديمى » التقليدى الذى اتبعته معظم الدراسات حتى عام ١٩٨٦ هو تقدير أهم عناصر وخصائص القوة النووية الإسرائيلية - وهو عنصر الرؤوس النووية - بناء على احتمالات وافتراضات قائمة على تقدير كمية البلوتونيوم - ٢٣٩ « الناتجة عن احتراق اليورانيوم الطبيعى فى مفاعل دايمونا ، إضافة إلى تقدير ما يمكن أن تكون إسرائيل قد أنتجته من رؤوس نووية من خلال ما استطاعت الحصول عليه بواسطة « النشاطات السرية » من جهات مختلفة ، مع تناول العناصر والخصائص الأخرى فى إطار المعلومات السائدة ، أو حتى تجاهلها تماما .

وبالطبع فإن مشكلة المعلومات « النووية » ليست مشكلة خاصة بإسرائيل ، فهى عامة بالنسبة لكافة « دول العتبة النووية » التى لا تعترف بامتلاكها أسلحة نووية ولا تحدد حجم بنيتها النووية ، فكما يذكر ليونارد سبكتور « منذ إعلان الصين عام ١٩٦٤ تحولها إلى دولة نووية ، لم تعلن أية دولة جديدة أنها تمتلك هذه الأسلحة باستثناء الهند التى أجرت تفجيرا نوويا عام ١٩٧٤ وصفته بأنه تفجير نووى سلمى ، فخلال العشرين سنة الماضية - حسب تاريخ الدراسة - اتخذت عملية تطوير وإنتاج الأسلحة النووية سمة السرية »[٢] إلا أن مشكلة السرية بالنسبة لإسرائيل قد اتخذت أبعادا أكثر عمقا من كافة الدول الأخرى - على الأقل حتى عام ١٩٨٦ - بحكم طبيعة

تكوين الدولة ، وربما بحكم طبيعة الشخصية اليهودية نفسها ، لكن العامل الأهم هو « عامل استراتيجي » ، فالسرية – لكن ليس السرية البالغة – هي أهم أسس استراتيجية إسرائيل النووية .

وقد اتخذت عملية « إدارة السرية » كجزء من سياسة إسرائيل النووية مساراً معقداً ، ففي سنوات تكوين بنية إنتاج السلاح النووي خلال الخمسينات والستينات فرضت « سرية » مطبقة على كافة جوانب المشروع النووي الإسرائيلي ، ليس بالنسبة للأطراف الخارجية فقط ، لكن بالنسبة لمعظم القيادات الكبيرة في إسرائيل نفسها ، لكن بعد إنتاج السلاح النووي اتخذت « السرية » طابعا مختلفا لمقتضيات « الاستخدام » – وليس لمقتضيات الإنتاج – هذه المرة ، فثمة معلومات يتم تسريبها ، لكن في إطار مدروس ومحدد ، ولا يسمح بتجاوزه ، لدرجة أنه – كما يذكر « سيمور هيرش » – تم إبعاد موشى دايان وزير الدفاع الإسرائيلي نفسه عن المسائل النووية من عام ١٩٧١ وحتى عام ١٩٧٣ لأنه كان يعشق الحديث عن تلك المسائل ، وتم تحويل كافة الأمور الخاصة بإدارة السلاح النووي إلى مكتب رئيس الوزراء[٣] وكان الهدف من ذلك هو عدم تسرب أية معلومة ، لا تدخل في إطار ما هو مخطط .

إن الدلالة الأساسية لذلك ، هي أن توفر معلومات دقيقة حول قدرات إسرائيل النووية لم تكن مسألة يسيرة عبر السنوات السابقة ، بما أدى إلى اعتماد الباحثين على « الافتراضات النظرية » المرتبطة بتحليل المعلومات المتوافرة على ضوء الأسس التكنولوجية الخاصة بالنظريات العلمية النووية ، وعلى ضوء خبرة وتجارب الدول النووية الكبرى من ناحية ، أو « المعلومات » المستندة إلى تقارير بعض أجهزة الاستخبارات الغربية خاصة (CIA) ، أو التقارير الصحفية التي تستند في العادة إلى مصادر غير معلومة من ناحية أخرى ، وبناء على ذلك سادت تقديرات معينة « لعدد الرؤوس النووية » الإسرائيلية خلال السبعينات ، أضيفت إليها تقديرات أخرى حول نوعياتها خلال النصف الأول من الثمانينات ، إلى أن أتى « تقرير فانونو » الذي نشر بصحيفة « صنداي تايمز » في أكتوبر ١٩٨٦ بتقديرات كانت بمثابة « صدمة » لمعظم التقديرات السائدة .

وطوال الوقت ، ظلت بعض عناصر القوة النووية الإسرائيلية الأخرى غائبة عن معظم التحليلات ، فالدراسات المختلفة كانت تشير إلى « وسائل التوصيل » ، لكن لا يوجد ما يشير إلى أمور هامة كعناصر القيادة والسيطرة ، أو قضايا هامة ، كمسألة نشر « الأسلحة النووية الإسرائيلية ، وحتى بالنسبة للعناصر التي يتم الإشارة إليها عادة كالرؤوس النووية ووسائل التوصيل ، لم تكن هناك تقديرات – ولا تزال غير

موجودة – محددة حول « توقيتات » أساسية بخصوصها كتوقيت إنتاج الأسلحة النووية التكتيكية ، أو توقيت تحميل الرؤوس النووية فى الصواريخ أرض – أرض . وفى هذا الإطار أتى كتاب « سيمور هيرش » الذى يحمل عنوان « الخيار شمشون » بمعلومات هامة للغاية تغطى جانبا أساسيا من عناصر القوة النووية الإسرائيلية ، لكن المشكلة ظلت تتركز حول مصداقية المعلومات الواردة فيه ، إذ أنه فيما يتعلق بمعلومات كثيرة هو « المصدر الوحيد » .

وسوف يتناول هذا الفصل عناصر وخصائص القوة النووية الإسرائيلية ، ليس كهدف فى حد ذاته لكن فى علاقتها باستخدام القوة النووية الإسرائيلية ، ودلالتها « الاستراتيجية » ، فالهدف من الفصل هو تناول العناصر ذات الأهمية والتأثير الاستراتيجيين فى بنية وقوة إسرائيل النووية ، مع محاولة تحديد صورة تقريبية لكافة عناصر المنظومة النووية الإسرائيلية فى تطورها عبر مسار الصراع ، وفى إطار ما أحاط بكل عنصر منها من قضايا استراتيجية ، كدوافع الامتلاك والتطوير ، والقابلية للاستخدام ، وذلك فى حدود المعلومات المتاحة .

وسوف يتم تناول عناصر وخصائص القوة النووية الإسرائيلية تبعا لذلك على مستويين :

الأول : يتناول « بناء وتطوير القوة النووية الإسرائيلية » ، مركزا على البنية الأساسية للقوة النووية الإسرائيلية ، وما أحاط بها من قضايا ، ثم قرارات بناء وتطوير عناصر القوة النووية الإسرائيلية وما تطرحه من قضايا .

الثانى : يتناول « عناصر وخصائص القوة النووية الإسرائيلية » مركزا على مكونات كل عنصر من العناصر الأساسية للمنظومة النووية الإسرائيلية ، وما أحاط به من قضايا ، ثم على قابلية القوة النووية الإسرائيلية للاستخدام وما تطرحه من قضايا أساسية .

أولا :

بناء وتطوير القوة النووية الإسرائيلية

لقد استطاعت إسرائيل خلال الفترة الممتدة بين عامى ١٩٤٨ ، و ١٩٦٣ أن تكمل « دورة الوقود النووى » ، وتحصل على كافة العناصر اللازمة لإقامة بنية

نووية متكاملة يمكن على أساسها إنتاج السلاح الذرى الذى خططت لامتلاكه منذ السنوات الأولى التى أعقبت قيامها ، ولم يكن يتبقى لها - عام ١٩٦٣ - لاستكمال عملية الامتلاك سوى الحصول على « البلوتونيوم » الناتج عن احتراق وقود المفاعل ، وفصله ، ثم تصميم نوعية السلاح الذى تريد إنتاجه ، واقامة وحدة الإنتاج ، ثم اتخاذ القرار السياسى لبدء عملية الإنتاج .

فلقد بدأت إسرائيل برنامجها النووى فور قيام الدولة فى ١٥ مايو عام ١٩٤٨ ، حتى قبل أن تنتهى العمليات العسكرية بين العرب وإسرائيل ، وتمثلت البدايات الأولى للبرنامج فى ثلاثة تطورات رئيسية تمت فى إطار خطط أولية لمسار البرنامج وضعت عام ١٩٤٨ ، وهى :

١ - تشكيل وحدة علمية تابعة لفرع البحث والتخطيط فى وزارة الدفاع الإسرائيلية ، قامت بعملية مسح جيولوجى لصحراء النقب بهدف اكتشاف نسب اليورانيوم الطبيعى فى رواسب الفوسفات عام ١٩٤٨ .

٢ - إرسال بعثات علمية إلى الخارج لدراسة العلوم « الذرية » خلال عام ١٩٤٨ .

٣ - إنشاء دائرة للبحث فى النظائر بمعهد وايزمان فى مستعمرة « رحبوت » عام ١٩٤٩ .

إن البرنامج النووى الإسرائيلى - كما هو واضح - بدأ من القاعدة بمحاولة الحصول على الوقود النووى من مصادر ذاتية ، إضافة إلى تكوين كوادر علمية ، وإقامة دوائر للبحث العلمى كمرحلة أولى ، سرعان ما تبعتها مرحلة ثانية فى أوائل الخمسينات بعد نمو وتطور النشاطات النووية الإسرائيلية خلال الأعوام القليلة السابقة ، وقد اشتملت تلك المرحلة على ثلاثة تطورات أكثر أهمية ، وهى :

١ - إنشاء دائرة للفيزياء النووية فى معهد وايزمان - كتطوير لدائرة النظائر - لاستيعاب العلماء الذين كانوا قد عادوا من الخارج ، والذين كان من بينهم أحد علماء إسرائيل الكبار وهو « د . يسرائيل دوستورفسكى » .

٢ - إنشاء لجنة الطاقة الذرية فى ١٣ يونيو ١٩٥٢ فى إطار وزارة الدفاع الإسرائيلية بهدف تنسيق كافة النشاطات النووية والسيطرة عليها ، برئاسة « د . أرنست بيرجمان » الذى كان قد رأس من قبل فرع البحث والتخطيط الذى قام باكتشاف اليورانيوم فى النقب .

٣ - توقيع اتفاقية للتعاون فى مجال الأبحاث الذرية مع فرنسا عام ١٩٥٣ - لم تعلن إلا عام ١٩٥٤ - ثم الإعلان عام ١٩٥٤ عن « لجنة الطاقة الذرية » التى لم تكن قد أعلن عن قيامها - رغم مرور عامين - بعد .

ولقد كانت السمتان الواضحتان للبرنامج النووى الإسرائيلى اللتان ترسختا تماما خلال تلك المرحلة هما :

(أ) الطابع الشديد السرية للبرنامج النووى : فقد أحاطت القيادة الإسرائيلية كافة نشاطات ومنشآت « المؤسسة الذرية » بالسرية التامة حتى عن معظم المسئولين الإسرائيليين لدرجة أن لوائح وأنظمة لجنة الطاقة الذرية كانت « غير مكتوبة » بما يجعل من الممكن تسيير كافة نشاطاتها دون الاضطرار إلى اللجوء للسلطة التشريعية التى كانت ستناقش تلك النشاطات بصورة علنية بالضرورة[٤] .

(ب) سيطرة وزارة الدفاع على الأنشطة النووية كاملة : فقد تم تركيز وحصر كافة النشاطات النووية تحت إشراف وزارة الدفاع الإسرائيلية مباشرة .

بعد عام ١٩٥٣ ، استمرت جهود البحث النووى فى إسرائيل بصورة مركزة ، بالتوازى مع التعاون العميق مع فرنسا ، إلى أن شهد البرنامج النووى الإسرائيلى عام ١٩٥٥ أحد تطوراته الهامة بتوقيع اتفاقية التعاون النووى الإسرائيلى - الأمريكى فى إطار برنامج « الذرة من أجل السلام » الذى كان الرئيس الأمريكى « ايزنهاور » قد أعلنه ، وحصلت إسرائيل بمقتضاه على حق شراء مفاعل أبحاث « ناحال سوريك » ضمن (٣٠) دولة وقعت اتفاقيات فى إطار البرنامج مع الولايات المتحدة ، ثم شهد عام ١٩٥٧ أهم تطور فى مسار البرنامج النووى الإسرائيلى على الإطلاق ، وهو توقيع اتفاقية التعاون النووى السرّية « الشهيرة » بين إسرائيل وفرنسا عام ١٩٥٧ ، والتى تم الاتفاق بمقتضاها على أن تحصل إسرائيل على مفاعل أبحاث « دايمونا » ، والتى ظهر فيما بعد - خلال الثمانينات - أنها تضمنت كذلك حصول إسرائيل على تسهيلات كاملة لإقامة معمل إعادة معالجة كيماوية (فصل) للوقود المحترق فى المفاعل ، وهو « المعمل » الذى وضع إسرائيل مباشرة على الطريق « العسكرى » النووى .

استمرت النشاطات النووية بصورة متصاعدة من خلال الأعوام الثلاثة التالية ، حيث أنهت إسرائيل عملية بناء مفاعل ناحال سوريك عام ١٩٦٠ ، فى نفس الوقت الذى كانت تحاول فيه « باستماتة » ابقاء جهود إقامة « مفاعل دايمونا » سرا ، حتى نشرت صحيفة « الديلى اكسبريس » تقريرها الشهير فى ١٦ ديسمبر ١٩٦٠ ، الذى

كشفت فيه أن ما يقام فى دايمونا هو مفاعل نووى ، وليس « مصنع نسيج »[٥] ، لتتداعى ردود الفعل فى العالم إلى أن يعترف رئيس الوزراء الإسرائيلى « بن جوريون » أمام الكنيست فى ٢١ ديسمبر ١٩٦٠ بأنه « يجرى بناء مفاعل نووى فى دايمونا ... الغرض منه هو الابحاث ، وأنه لن ينتج المواد اللازمة لصنع الأسلحة النووية »[٦] .

وخلال الأعوام الثلاثة التالية ، نشطت إسرائيل للحصول على كافة المتطلبات اللازمة لتسيير برنامجها النووى « العسكرى » بوسائل مختلفة ، إلى أن بدأت عملية تشغيل « مفاعل دايمونا » فى ديسمبر ١٩٦٣ لتبدأ مرحلة جديدة فى مسار البرنامج النووى الإسرائيلى ، بعد أن اكتملت دورة الوقود النووى ، وهى مرحلة شهدت تطورات « نوعية » فى مسار البرنامج النووى الإسرائيلى ، وصولا إلى أوائل التسعينات على مستوى رفع كفاءة وطاقة بعض عناصر البنية النووية ، أو إقامة عناصر جديدة أكثر تقدما بغرض تطوير « القوة » النووية ، إضافة إلى تلك العملية المستمرة للحصول على متلطبات تشغيل البرنامج النووى ، وهى عملية رُبما لم تتوقف حتى اليوم .

وفى هذا السياق ، كان هناك تداخل عبر تطور البرنامج النووى الإسرائيلى بين عملية بناء القدرة النووية الإسرائيلية ، وعملية بناء القوة النووية الإسرائيلية ، ففى مرحلة معينة من تطور القدرة كان من الواضح أنه تم توجيه تلك العملية « وجهة عسكرية » بحيث تحكمت الاعتبارات الاستراتيجية تماما فى عملية بناء القدرة . وفى مرحلة تالية - بعد امتلاك إسرائيل للسلاح النووى - تداخلت عملية بناء القدرة - القوة لتصبح عملية واحدة تهدف إلى تطوير عناصر المنظومة النووية الإسرائيلية كماً وكيفاً ، والمهم فى ذلك ، أنه فى ظل هذا التداخل ، وفى ظل تحكم الاعتبارات الاستراتيجية فى مسار البرنامج النووى الإسرائيلى ، أصبح من الصعب تحليل تطور « القدرة » النووية ، بعيدا عن تحليل تطور « القوة » النووية الإسرائيلية .

وبهذا المعنى طرح مسار عملية بناء وتطوير القدرة - القوة النووية الإسرائيلية عبر تاريخها الطويل قضايا مختلفة على المستويين التكنولوجى (التقنى) ، والاستراتيجى ، أهمها :

١ - هيكل بنية إسرائيل النووية ، وانعكاساته ودلالاته بالنسبة لملامح وخصائص القوة النووية الإسرائيلية .

٢ - الاعتبارات الاستراتيجية التى أحاطت بعملية بناء القدرة « العسكرية » النووية الاستراتيجية ، ثم تحويل تلك القدرة إلى قوة ، ثم تطوير القوة النووية بعد ذلك .

وثمة علاقة تربط بين القضيتين ، فالتصورات الاستراتيجية التى كانت قائمة فى أذهان القادة الإسرائيليين حول شكل وعناصر القوة الإسرائيلية ربما تحكمت فى عملية بناء « القدرة » . كما أن اكتمال وتطور عناصر « القدرة » ذاتها ربما دفع إلى ظهور تصورات استراتيجية جديدة تدفع فى اتجاه امتلاك عناصر تسليحية نووية جديدة لم تكن فى الحسبان . كما أن لكل من القضيتين دلالات أساسية ترتبط بالاستخدامات المحتملة للقوة النووية الإسرائيلية فى إدارة الصراع .

وسوف تتم مناقشة عملية بناء وتطوير القوة النووية الإسرائيلية بأبعادها التكنولوجية ، والاستراتيجية فى محورين أساسيين :

الأول : سيتناول عناصر البنية الأساسية للقوة النووية الإسرائيلية ، ودلالتها الاستراتيجية ، وما يطرحه كل منها من قضايا .

الثانى : سيتناول عملية بناء وتطوير القوة النووية الإسرائيلية ، من خلال دراسة قرارات بناء وتطوير القوة النووية ، وما أحاط بتلك القرارات من ظروف واعتبارات سياسية وعسكرية .

١ - البنية الأساسية للقوة النووية الإسرائيلية :

بداية ، يمكن إجمال عناصر بنية إسرائيل النووية ، وأهم البيانات الخاصة بكل عنصر منها كما يوردها الباحث الأمريكى المتخصص فى الشئون النووية « ليونارد سبكتور » فى كتابه « الانتشار النووى اليوم » الذى صدر عام « ١٩٨٤ » فى العناصر التالية(٧) :

١ - مصادر اليورانيوم / مواقع التعدين / مطاحن اليورانيوم :

ـــ الاحتياطى المؤكد : ٣٠ - ٦٠ ألف طن يمكن استخراجها من خامات الفوسفات فى إسرائيل .

ـــ مواقع النشاط الحالية : مواقع تعدين الفوسفات فى النقب بالقرب من بير سبع .

ـــ مطاحن فى الخدمة (تعمل) : وحدات تنتج « العجينة الصفراء » : ٢ فى حيفا ، ١ جنوبى إسرائيل (ينتجان حوالى ١٠٠ طن) .

٢ - تنقية (استخلاص) اليورانيوم Uranium Purification (Uo 2) :

ـــ القدرة : كافية لإمداد وتشغيل مفاعل دايمونا (افتراض) .

ـــ دولة المصدر : إسرائيل .

ـــ تاريخ التشغيل : (؟) .

ـــ الضمانات والرقابة : لا تخضع .

٣ - تصنيع الوقود .Fuel Fabriction (دايمونا - (؟) :

ـــ القدرة : كافية لإمداد وتشغيل مفاعل دايمونا (افتراض) .

ـــ دولة المصدر : إسرائيل (؟) .

ـــ تاريخ التشغيل : منتصف الستينات (؟) .

ـــ الضمانات والرقابة : لا تخضع .

٤ - الماء الثقيل .Heavy Water (رحفوت) :

ـــ القدرة : الحجم يكفى لإمداد مفاعل دايمونا باحتياجاته (افتراض) .

ـــ دولة المصدر : إسرائيل (؟) .

ـــ تاريخ التشغيل : ١٩٥٤ (؟) .

ـــ الضمانات والرقابة : لا تخضع .

٥ - المفاعلات النووية (مفاعلات أبحاث) Research Reactors :

١ - مفاعل ناحال سوريك (ماء خفيف ، يورانيوم عالى التخصيب ، ٥ ميجاوات) .

ـــ دولة المصدر : الولايات المتحدة .

ـــ بداية التشغيل : ١٩٦٠ .

ـــ مصادر الوقود : الولايات المتحدة حتى عام ١٩٧٧ (نهاية أجل الاتفاقية مع الولايات المتحدة) .

ـــ ضمانات ورقابة : لا تخضع .

٢ - مفاعل دايمونا (ماء ثقيل ، يورانيوم طبيعى ، ٢٤ - ٢٦ ميجاوات) .

ـــ دولة المصدر : فرنسا .

ـــ بداية التشغيل : ١٩٦٣ .

ـــ مصادر الوقود : إسرائيل ، جنوب افريقيا (؟) ، الأرجنتين (؟) ، بلغاريا (؟) ، فرنسا (؟) ، النيجر (؟) ، افريقيا الوسطى (؟) ، كوبا (؟) .

ـــ مصدر الماء الثقيل : النرويج ، إسرائيل (؟) .

ـــ ضمانات ورقابة : لا تخضع .

٦ - إعادة المعالجة Reprocessing (دايمونا (؟):

ـــ القدرة : غير معروفة ، مصدر واحد منشور يفترض أنه يتم استخلاص ٤ - ٥ كجم من البلوتونيوم - ٢٣٩ من ٣٤٠٠ كجم من وقود البلوتونيوم المتخلف من المفاعل سنويا ، وهى كمية - الأخيرة - تكفى لإنتاج من ٨ - ١٠ كيلو جرام من البلوتونيوم - ٢٣٩ سنويا .

ـــ دولة المصدر : إسرائيل ، فرنسا .

ـــ تاريخ التشغيل : ربما بعد عام ١٩٦٩ .

ـــ الضمانات والرقابة : لا يخضع .

٧ - عمليات التخصيب Enrichment :

ـــ النوع : الليزر (؟) .

ـــ القدرة : من ٢ - ٣ كجم سنويا (؟) .

ـــ دولة المصدر : إسرائيل .

ـــ تاريخ التشغيل : ١٩٧٤ (؟) .

ـــ الضمانات والرقابة : لا تخضع .

وقبل تناول أهم عناصر بنية إسرائيل النووية ، توجد ثلاث ملاحظات أساسية بالنسبة للهيكل السابق ، هى :

(أ) أن هيكل « سبكتور » عام للغاية ، وليس الغرض منه تقديم صورة تفصيلية ودقيقة لعناصر بنية إسرائيل النووية بقدر ما يهدف إلى تقديم صورة عامة لها .

(ب) أن « سبكتور » يرصد عناصر بنية إسرائيل النووية حتى عام ١٩٨٤ . ورغم أن هذا « التوقيت الزمنى » يعتبر حديثا إلى حد ما ، إلا أن حجم علامات

الاستفهام المرصودة توضح مدى عدم التأكد حول عناصر بنية إسرائيل النووية .

(جـ) أن تصورات مختلفة لاحقة لعام ١٩٨٤ ، قد أدت إلى تحديد وتغيير الكثير من البيانات الواردة فى هيكل « سبكتور » إلا أن أهمية هذا الهيكل تظل فى أنه يحدد « عناصر بنية إسرائيل النووية » كما بدت فى معظم سنوات الصراع ، وليس كما ظهرت عام ١٩٩١ .

وفى هذا الإطار ، يمكن تناول أهم العناصر الأساسية لبنية إسرائيل النووية من زاوية دلالاتها الاستراتيجية ، استنادا على أكثر المعلومات « مصداقية » كما يلى :

أولا : استخلاص اليورانيوم ، وصناعة الماء الثقيل فى إسرائيل :

لقد ارتبطت عملية استخلاص اليورانيوم من خامات الفوسفات ، وعملية صناعة الماء الثقيل ببعضهما بصورة وثيقة عبر مسار البرنامج النووى الإسرائيلى ، فقد كانتا أول ما ركزت عليه إسرائيل فى نشاطاتها النووية ، وكانتا أول عمليتين تتوصل إسرائيل بشأنهما إلى نتائج جديدة ذات أهمية على المستوى الدولى ، بما أدى إلى إفادتها منهما بصورة هائلة فى إدارتها لتعاونها مع فرنسا بما لا يقارن باستفادتها منهما فى إدارتها لشئون برنامجها النووى الخاص وتلبية متطلباته .

لقد كانت إسرائيل قد أرسلت فى منتصف عام ١٩٤٨ فريقا من المتخصصين فى علم طبقات الأرض إلى صحراء النقب للقيام بعمليات استكشاف جيولوجية واسعة النطاق لتحديد حجم رواسب الفوسفات ، ودرجة تركيز اليورانيوم فيها ، وكشفت الدراسات التى قام بها الفريق عن توافر كمية كبيرة من رواسب الفوسفات التى تحتوى على يورانيوم منخفض الدرجة لا تصل نسبة تركيزه فى الخام إلى أكثر من ٠١, - ١, فى المائة ، وهى نسبة ضئيلة للغاية ، فى نفس الوقت الذى كانت قد أرسلت بعثات علمية إلى الخارج لدراسة كافة متطلبات إقامة برنامج نووى واسع النطاق ، بما فى ذلك متطلبات إنتاج الماء الثقيل اللازم لتشغيل مفاعل نووى .

وعندما تم إنشاء دائرة الفيزياء النووية بمعهد وايزمان عام ١٩٥٢ استطاع د . يسرائيل دوستروفسكى أن يحقق إنجازين هامين فى إطار نشاطاتها :

الأول : تطوير عملية انتاج أوكسيد الديوتريوم (الماء الثقيل) بطريقة كيميائية أقل فى تكلفتها عن الوسيلة السائدة فى ذلك الوقت - التى كانت النرويج تتبعها - التى كانت تعتمد على الطاقة الكهربية .

الثانى : تطوير طريقة فعالة نسبيا لاستخراج خام اليورانيوم منخفض الدرجة من رواسب الفوسفات . وبمجرد تأسيس لجنة الطاقة الذرية - كما يذكر فؤاد جابر - تحددت أهدافها الرئيسية فى إعطاء أولوية للبحث فى تطوير طرق إنتاج الماء الثقيل على الأسس التى وضعها د . دوستروفسكي ، إضافة إلى تطوير إمكانيات الحصول على اليورانيوم من خام الفوسفات ، وهكذا أعطيت الأولوية للبحث فى تطوير طرق الإنتاج التى تمهد السبيل للحصول على المادتين الخام الأكثر لزوما وندرة فى حقل القوة النووية ، وهما اليورانيوم ، والماء الثقيل ، فقد كان عرض هاتين المادتين محدودا جدا فى السوق العالمية فى أواخر الأربعينات وأوائل الخمسينات ، إذ أن الولايات المتحدة - التى كانت سياستها الرسمية موجهة نحو منع انتشار الأسلحة النووية - وبريطانيا كانتا قد ألفتا وكالة مشتركة هدفها شراء كل ماهو متوافر فى السوق العالمية من اليورانيوم ، وتقسيمه بينهما ، كما كان أغلب إنتاج الماء الثقيل فى النرويج - البلد الوحيد غير النووى الذى كان ينتجه بمعدل صناعى - يذهب إلى الولايات المتحدة بموجب اتفاقية بينهما(٨) .

ويشير الاتجاهان السابقان إلى ملامح أساسية لتخطيط وإدارة إسرائيل لبرنامجها النووى فى تلك الفترة المبكرة أهمها :

١ - ان إسرائيل قررت بوضوح الاعتماد على الذات فى إنتاج متطلبات البرنامج النووى التى تمكنها ظروفها - ولو بتكلفة عالية - من إنتاجها ، كما يبدو أنها كانت تخطط فى تلك المرحلة للحصول على مفاعل نووى يعمل « بالماء الثقيل » و « اليورانيوم الطبيعى » فى نهاية المطاف .

٢ - ان إسرائيل قد قررت اتباع وسائل « فعالة لإدارة علاقتها النووية مع الأطراف الخارجية » فقد كان المنطق السائد فى إسرائيل انه إذا تمكن علماء إسرائيل من اكتشاف طرق بديلة للحصول على الماء الثقيل واليورانيوم ، فسوف تتهيأ لإسرائيل أوراق رابحة ، إن استغلتها ، فسيدفع البرنامج للأمام فى وقت قصير ، فأمثال هذه الاكتشافات ستكون مقتنيات ثمينة جدا يمكن مقايضتها بالمعرفة التقنية والخبرة اللازمة للسير فى برنامج مفاعل نووى »(٩) .

فى الأعوام القليلة التالية لعام ١٩٥٣ اتضح أن الحسابات الخاصة بإمكانية « المقايضة » كانت صحيحة إلى حد كبير ، فحسبما تذكر جوديث بيريرا « أدى اكتشاف التقنية الجديدة لصناعة الماء الثقيل إلى جعل إسرائيل فى وضع معادل للقوى النووية فى أوروبا الغربية ، وأصبحت بذلك موردا لهذا النوع من التكنولوجيا بدلا من أن تكون مشتريا »(١٠) . كما كانت طريقة « استخلاص اليورانيوم » ذات أهمية

خاصة كذلك ، لا سيما بالنسبة لفرنسا تحديدا التى كانت قد بدأت برنامجها النووى عام ١٩٥١ اعتماداً على « مفاعلات الماء الثقيل » التى تعمل باليورانيوم الطبيعى ، لكى لا تضطر إلى الاعتماد على الولايات المتحدة فى احتياجاتها من اليورانيوم المخصب بدرجة منخفضة الذى تحتاجه مفاعلات الماء الخفيف .

وهكذا أرسيت الأسس الأولى للصفقة الفرنسية - الإسرائيلية عام ١٩٥٣ على أساس مقايضة « اكتشافات دوستروفسكى » بتعاون فرنسى فى مجال الأبحاث الذرية . وهو التعاون الذى تعمق فى السنوات التالية ، بما أدى إلى حصول إسرائيل فى نهاية الأمر على « مفاعل دايمونا » من فرنسا ، وبالطبع ، فإن « اكتشافات دوستروفسكى » لا تفسر وحدها على الاطلاق ما قدمته فرنسا لإسرائيل ، فقد تداخلت تفاعلات سياسية وعسكرية مكثفة فى العلاقة الفرنسية - الإسرائيلية أدت - كما يذكر بيتر براى إلى - « أن فرنسا دفعت للإسرائيليين ثمنا يتجاوز الثمن الذى يعوضهم عن كل هذه الأمور (التكنولوجية) مجتمعة »[١١] .

أما بالنسبة لما أصبحت تمثله العناصر السابقة - الماء الثقيل واليورانيوم الطبيعى - من أهمية ضمن عناصر البنية النووية الإسرائيلية ذاتها ، فإن الأمر يختلف إلى حد كبير عما مثلته « كأدوات للمقايضة » ، بفعل تطور الأوضاع الدولية المرتبطة بالحصول على الماء الثقيل ، واليورانيوم الطبيعى ، وبفعل - وهذا هو الأهم - تطور احتياجات إسرائيل نفسها من الماء الثقيل ، والوقود النووى بعد أن بدأت تشغيل مفاعلاتها النووية بالفعل ، وهو ما يمكن توضيحه كما يلى :

١ - **الماء الثقيل** : كانت إسرائيل قد بدأت صناعة الماء الثقيل عام ١٩٥٤ على أساس « طريقة دوستروفسكى » ، « وقال أبا إيبان - الممثل الدائم لإسرائيل فى الأمم المتحدة - رسميا فى نوفمبر ١٩٥٤ فى اللجنة الأولى التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة أن ثمة مصنعا لإنتاج الماء الثقيل قد دخل بالفعل طور التشغيل فى إسرائيل »[١٢] . لكن على الرغم من أن هذه الطريقة كانت نافعة لاجتذاب الاهتمام الفرنسى إلا أنها لم تبرهن على صلاحيتها اقتصاديا - كما يذكر فؤاد جابر - للإسرائيليين أنفسهم . لذا ، فإن احتياجات برنامجهم من الماء الثقيل قد سدت عن طريق الاستيراد فيما بعد ، إذ كانت مراكز إنتاج الماء الثقيل قد انتشرت فى العالم منذ أواخر الستينات ، بما أدى إلى هبوط أسعاره ، وسهولة الحصول عليه ، وهى عوامل أدت إلى جعل الطريقة الإسرائيلية غير مجدية اقتصاديا[١٣] . وقد قامت إسرائيل باستيراد الماء الثقيل اللازم لتشغيل مفاعل « ناحال سوريك » من الولايات المتحدة باعتباره خاضعا للتفتيش ، وقامت كذلك باستيراد كميات كبيرة من الماء الثقيل اللازم لتشغيل « مفاعل دايمونا » من النرويج .

إن أهمية مناقشة مسألة الماء الثقيل تأتى من أن الماء الثقيل لا يستهلك أثناء تشغيل المفاعل ، ولكن يتعين إعادة تعويض الفاقد الناتج من نسبة التسرب وتجديد الماء خلال عملية التشغيل ، وبالتالى ، يتصور أن الصناعة الإسرائيلية كانت قادرة - كما خطط لها فى البداية - على الوفاء بحاجة البرنامج النووى ذاتيا - أيا كانت التكلفة - دون حاجة للاستيراد من الخارج ،.لكن من الواضح أن إسرائيل قد طورت أفكارها بخصوص طاقة المفاعل الذى كانت تنوى شراءه - أو تفكر فيه - عام ١٩٥٤ الذى دخل مصنع الماء الثقيل فيه طور التشغيل ، وبالتالى كانت فى حاجة إلى كميات أكبر مما خططت لإنتاجه فى البداية .

والأهم من ذلك ، أنها أصبحت بعد إنشاء « مفاعل دايمونا » فى حاجة إلى كميات متزايدة من الماء الثقيل ، ليس لتعويض نسبة التسرب ، أو تجديد الماء اللازم لتبريد المفاعل ، ولكن لرفع طاقة المفاعل ، ربما إلى أضعاف طاقته الأساسية ، وهو ما يفسر إتجاه إسرائيل إلى استيراد الماء الثقيل من الخارج .

٢ - **اليورانيوم الطبيعى** : لم يكن مفاعل « ناحال سوريك » يمثل مشكلة بالنسبة لإسرائيل ، فقد اعتمدت على الولايات المتحدة فى سد احتياجاته من اليورانيوم المخصب بدرجة عالية (٢٠ فى المائة تقريبا) حسب الاتفاقية الموقعة بينهما ، وفى الوقت ذاته ، كانت قد بدأت خلال الخمسينات فى عمليات استخلاص « اليورانيوم الطبيعى » من خامات الفوسفات حسب « طريقة دوستروفسكى » لسد احتياجات مفاعلها الثانى فى « دايموانا » ، الذى كان يحتاج بطاقته الأساسية إلى حوالى ٢٤ طنا من اليورانيوم الطبيعى كوقود سنويا .

ويذكر « بيتر براى » أن إسرائيل كانت فى منتصف الستينات - عند بدء تشغيل المفاعل - قادرة على إنتاج ١٠ أطنان من اليورانيوم الطبيعى سنويا ، وهى كمية تقل بحوالى ١٤ طنا عن كمية الوقود التى تحتاجها لتشغيل المفاعل . ولحل مشكلة تزويد المفاعل بالوقود لجأ الإسرائيليون إلى إكمال إنتاجهم غير الكافى بخامات من مصادر أجنبية ، بحيث كانت الشحنة الأولى التى أدخلت إلى مفاعل دايمونا عند تشغيله تتألف من : ١٠ أطنان تم إنتاجها محليا ، و ١٠ أطنان حصلت عليها من جنوب افريقيا ، وحصلت على ما تبقى من فرنسا(١٤) .

وبحكم الضغوط التى تعرضت لها إسرائيل « عام ١٩٦٧ » من جانب فرنسا بإيقاف شحنات اليورانيوم الطبيعى إليها ، قامت إسرائيل خلال تلك الفترة بممارسة عمليات سرية واسعة النطاق للحصول على اليورانيوم الكافى لتشغيل المفاعل سنويا ، أشهرها عملية السفينة « شيرزبيرج » التى عرفت باسم « فضيحة بلومبات » التى تمت

عام ١٩٦٨ ، وحصلت إسرائيل خلالها على ٢٠٠ طن من أوكسيد اليورانيوم « الخام » ، وهى كمية تكفى لتشغيل المفاعل بحسب طاقته الأصلية لمدة ٨ سنوات كاملة .

والمثير فى هذه المسألة أنه على الرغم من حصول إسرائيل على تلك « الشحنة » إلا أن كل من تناولوا تطور قدرة إسرائيل فى الحصول على الوقود النووى الخام يذكرون - كما يؤكد بيتر براى - أن إسرائيل قد قامت فى الفترة بين ١٩٦٨ - ١٩٧٤ برفع طاقة إنتاجها الذاتية من اليورانيوم الخام - رغم أن استخلاص طن من يورانيوم الفوسفات يكلف عشرة أضعاف سعر طن اليورانيوم الطبيعى فى السوق العالمية - بحيث أصبحت مكتفية ذاتيا على هذا المستوى فى الفترة بين ١٩٧٤ - ١٩٨٤(١٥) ، وهو أمر طرح تساؤلا عن مدى حاجة إسرائيل لتلك الكميات الهائلة من اليورانيوم الطبيعى التى تقوم بإنتاجها ، أو الحصول عليها ، والتى تزيد بكثير عن الاحتياجات المعروفة لمفاعل طاقته ٢٤ - ٢٦ ميجاوات ! .

والخلاصة ، أن عنصرى الماء الثقيل واليورانيوم الطبيعى كانا متوفرين تماما كعناصر أساسية فى بنية إسرائيل النووية سواء من مصادر ذاتية أو خارجية خلال مسار البرنامج ، بل إن تتبع مسارهما يشير إلى أن إسرائيل قد قامت بتوسيع حجم برنامجها النووى بصورة كبيرة ابتداء من أوائل السبعينات .

ثانيا : المفاعلات النووية فى إسرائيل :

تمتلك إسرائيل مفاعلين نوويين لا يمثل أولهما قيمة كبيرة بالنسبة لبرنامج نووى عسكرى ، بينما يعتبر الثانى محور كافة النشاطات النووية العسكرية فى إسرائيل ، وهما :

١ - مفاعل « ناحال سوريك » :

مفاعل ماء خفيف حصلت عليه إسرائيل من الولايات المتحدة بموجب اتفاقية وقعت بينهما فى ١٩ مارس ١٩٥٨ ، وبدأت عملية إنشائه فى نوفمبر ١٩٥٨ ، وانتهت فى مايو ١٩٦٠ ، ليبدأ المفاعل عمله فى ١٦ يونيو ١٩٦٠ . وتبلغ طاقته ٥ ميجاوات ، ويخضع للضمانات والرقابة بالصورة التى نصت عليها الاتفاقية الأمريكية الإسرائيلية ، ويعتمد على اليورانيوم المخصب بدرجة عالية (٢٠ فى المائة) ، ويقع فى مركز « ناحال سوريك » النووى التابع لجامعة تل أبيب ، وهو مركز أبحاث نووى مدنى معلن عنه ، ويقوم علماء وباحثون من مختلف بلدان العالم بزيارته .

ولا يكاد يوجد خلاف على ما ذكره فؤاد جابر عام ١٩٧١ من أن قيمة مفاعل ناحال سوريك من وجهة نظر عسكرية هو كونه مركزا لتدريب العلماء والفنيين ، وللبحث النووى ، نظرا لأن درجة تخصيب اليورانيوم الذى تحصل عليه إسرائيل لا تزيد عن ٢٠ فى المائة بحيث ستكون إسرائيل فى حاجة إلى رفع درجة التخصيب إلى ٩٠ فى المائة لتتمكن من استخدامه فى صناعة قنبلة يورانيوم كقنبلة هيروشيما ، وهو ما يتطلب امتلاكها معملا لتخصيب اليورانيوم ، وهو أمر غير قائم(١٦) . إلا أن « بيتر براى » - استنادا على معلومة مختلفة غير مؤكدة - يقرر أن للمفاعل قيمة عسكرية من الناحية التقنية ، إذ أن الولايات المتحدة تقوم بإمداد إسرائيل - كما يقول - بيورانيوم - ٢٣٥ مخصب بدرجة ٩٠ فى المائة ، وهى درجة نقاء كافية للاستخدام فى صناعة القنابل دون الحاجة إلى رفع تخصيبها ، لكنه يعود فيقول أن ما يلغى هذه القيمة تماما هو خضوع المفاعل للرقابة ، وبالتالى فإن القيمة الأساسية للمفاعل هى فى الخبرة الأولية التى لا تقدر بثمن التى أتاحها للعلماء الإسرائيليين(١٧) . فمفاعل « ناحال سوريك » لا يتمتع بقيمة عسكرية مباشرة .

٢ - مفاعل « دايمونا » :

مفاعل ماء ثقيل يعتمد على اليورانيوم الطبيعى الذى لا تبلغ نسبة اليورانيوم - ٢٣٥ فيه أكثر من ١ فى المائة كوقود . وتبلغ طاقته الأساسية ٢٤ ميجاوات ، أو ٢٦ ميجاوات ، وحصلت عليه إسرائيل بموجب اتفاقيتها السرية مع فرنسا التى عقدت فى أكتوبر ١٩٥٧ ، وبدأت إقامته فى أوائل عام ١٩٥٨ ، وانتهت عملية بنائه خلال أربع سنوات ، وبدأت عملية تشغيله بطاقته السابقة فى يوم ٢٣ ديسمبر ١٩٦٣ . ويقع المفاعل فى مركز دايمونا النووى الذى يعرف رسميا باسم « مركز النقب للأبحاث الذرية » KMG ، وهو أهم منشأة عسكرية سرية فى إسرائيل .

وقد أثار هذا المفاعل قضيتين رئيسيتين اتضحتا بشكل تدريجى عبر مسار البرنامج النووى الإسرائيلى منذ تشغيله عام ١٩٦٣ ، وحتى عام ١٩٩١ ، وهما :

(أ) مسألة قدرة مفاعل دايمونا ، وتطورها :

يعتبر مفاعل دايمونا « قلب » البرنامج النووى الإسرائيلى الذى يعتمد بصورة أساسية على طريقة البلوتونيوم - ٢٣٩ فى إنتاج الأسلحة النووية ، وقد صمم هذا المفاعل بهدف وحيد هو إنتاج البلوتونيوم لأغراض عسكرية « فالبخار الناتج يتم صرفه فى الهواء ولا يوجد فى التصميم ما يشير إلى إمكانية استخدامه لدفع محرك توربينى »(١٨) ، لذلك تحتل مسألة طاقة مفاعل دايمونا أهمية خاصة لأنها هى التى تحدد قدرته على إنتاج البلوتونيوم .

وقد مرت تقديرات « طاقة المفاعل » بثلاث مراحل رئيسية ، ارتبطت المرحلة الأولى بالمعلومات الشائعة عن طاقة المفاعل الأساسية كما تم الاتفاق عليه عام ١٩٥٧ ، وارتبطت المرحلتان التاليتان بظهور « تقارير » حول قيام إسرائيل فى سنوات محددة عبر مسار برنامجها النووى برفع طاقة المفاعل . ويمكن إيجاز تلك المراحل وما تطرحه من قضايا فيما يلى :

١ - كانت الطاقة المعروفة لمفاعل دايمونا عند تشغيله عام ١٩٦٣ تبلغ ٢٤ ميجاوات ، أو ٢٦ ميجاوات ، وبناء على ذلك قامت الدراسات المختلفة بتقدير حجم البلوتونيوم الذى يمكن استخلاصه من وقود المفاعل ، والتى يمكن بناء على تقديره حساب عدد الرؤوس النووية التى يمكن لإسرائيل إنتاجها سنويا ، مع الأخذ فى الاعتبار وزن الكتلة الحرجة اللازمة لبدء التفاعل المتسلسل فى قنبلة البلوتونيوم . وكانت كافة الدراسات تفترض فى تقديرها لحجم البلوتونيوم الناتج عن المفاعل أنه يعمل بكامل طاقته ، وأنه يعمل طوال العام باستثناء عدة أيام .

٢ - خلال أواخر السبعينات ظهرت اشارات متباعدة إلى احتمال قيام إسرائيل برفع طاقة المفاعل ، الا أن نقطة التحول الأساسية فى هذا الإطار كانت بفعل تقرير نشرته مجلة « الايكونومست » عام ١٩٨٠ ، أكدت فيه أن إسرائيل قامت بتوسيع طاقة المفاعل لتصل إلى ٧٠ ميجاوات[١٩] ، ولم تناقش معظم الدراسات التالية لعام ١٩٨٠ ذلك التحول ، فلم تتعامل معه « كواقع مؤكد » ، وإنما كمجرد احتمال ، وظلت معظم الدراسات تقدر عدد الرؤوس النووية الإسرائيلية على أساس طاقة المفاعل الأساسية ، مع الأشارة إلى أن هذا « العدد » يتضاعف ثلاث مرات إذا ما صح أن طاقة المفاعل أصبحت ٧٠ ميجاوات ، بل إن « بيتر براى » تجاهل تماما فى دراسته حول « ترسانة إسرائيل النووية » وربما يكون « أرنولد كرامش » أحد الاستثناءات القليلة فى هذا السياق ، فقد اهتم بمناقشة هذه المسألة مؤكدا فى دراسة له أن زيادة طاقة مفاعل دايمونا إلى ٧٠ ميجاوات غير محتملة بفعل مشاكل تبريد المفاعل التى يمكن أن تنشأ عن تلك الزيادة[٢٠] .

٣ - فى عام ١٩٨٦ ظهرت أهم إشارة حول رفع طاقة مفاعل دايمونا ، فقد ذكر « مردخاى فانونو » الفنى النووى الإسرائيلى الشهير فى التقرير الذى نشرته صحيفة « صنداى تايمز » يوم ٦ أكتوبر ١٩٨٦ ، أن إسرائيل تنتج فى دايمونا ٤٠ كلجم من البلوتونيوم - ٢٣٩ سنويا ، وهو ما رصدته الصحيفة بالعبارة التالية :

« هناك سؤال واحد بقى دون إجابة فى رواية فانونو : فمن المعروف أن فرنسا بنت لإسرائيل مفاعلا طاقته ٢٦ ميجاوات يستطيع كحد أقصى أن ينتج ٧

كيلو جرامات من البلوتونيوم سنويا ، إذ كيف يمكن لفانونو أن يقول أن إسرائيل تنتج ٤٠ كيلو جراما من تلك المادة ؟ ، إن ما جاء فى إفادته يعنى أن طاقة المفاعل تصل إلى ١٥٠ ميجاوات ، وهى القوة المناسبة لإنتاج ٤٠ كيلو جراما من البلوتونيوم كل عام »(٢١) .

وقد أدى نشر هذا التقرير إلى نقاش واسع حول إمكانية قيام إسرائيل برفع طاقة مفاعل دايمونا من ٢٦ ميجاوات إلى ١٥٠ ميجاوات ففى تقرير « صنداى تايمز » نفسه ، أكد عدد من الخبراء النوويين البريطانيين اعتقادهم بأن مفاعلا طاقته ٢٦ ميجاوات لابد من إعادة بنائه كلية ، أو استبداله بآخر لكى يصبح قادرا على إنتاج هذا الكم من البلوتونيوم ، بينما ذكر عدد آخر من العلماء البريطانيين أن رفع قدرة مفاعل دايمونا بمعدل ٥ أضعاف قوته الأصلية أمر ممكن دون حاجة إلى إعادة بناء المفاعل من جديد ، ودون إجراء الكثير من التحويرات .

وأشار « التقرير » إلى أن توسيع إسرائيل لطاقة المفاعل يفسر ضخامة كمية اليورانيوم الخام التى سعت إلى الحصول عليها خلال « عملية بلومبات » . فقد حصلت إسرائيل خلال تلك العملية على ٢٠٠ طن من « الكعك الأصفر » وهو الاسم الذى يطلق على المادة الخام التى يمكن استخلاص ١٢٣ طنا من وقود اليورانيوم من حجمها هذا ، ولم يستطع أحد وقتها - فى أواخر عام ١٩٦٨ - تفسير سبب ضخامة الكمية لأن مفاعلها النووى الذى تبلغ طاقته ٢٦ ميجاوات لا يحتاج لأكثر من ٢٠ طنا من الوقود سنويا . كما ربط التقرير بين تعمد إسرائيل مضايقة وإزعاج العلماء الامريكيين الذين كانوا يقومون بعمليات تفتيشية على المفاعل فى ذلك الوقت ، بما أدى إلى انسحابهم ، وبين رغبتها فى إيجاد ظروف ملائمة لزيادة قوة المفاعل إلى ١٥٠ ميجاوات .

ويقرر د . عبد الجواد عمارة الذى يعمل بهيئة المحطات النووية المصرية أن رفع قدرة المفاعل من ٢٦ إلى ١٥٠ ميجاوات أمر ممكن من الناحية العلمية البحتة(٢٢) ، كما يقبل الباحث الهندى « شيام بهاتيا » إمكانية تحويل قدرة المفاعل من ٢٦ ميجاوات إلى ١٥٠ ميجاوات ، ويرجعها إلى « المهارات الهندسية للإسرائيليين »(٢٣) .

أما العالم البريطانى « فرانك برنابى » - وهو أحد العلماء الذين تابعوا مع فريق « صنداى تايمز » رواية فانونو قبل أن يقوم هو نفسه بإجراء حوارات إضافية مع فانونو - فيقول أن مهمة جعل طاقة دفع المفاعل أكبر خمس مرات أو ست مرات دون زيادة حجم قلب المفاعل ، أو توسيع البناء بشكل غير عادى صعبة جدا ، ويمكن

تحقيق ذلك فنيا على النحو الذى ذكره « والتر باترسون » – وهو خبير فى مفاعلات الطاقة النووية – بطرق صعبة للغاية أهمها ، إضافة دائرة ضغط لتبريد المفاعل بالماء الثقيل . وقد أكد فانونو بالفعل – كما يذكر برنابى – أن إسرائيل قد قامت ببناء وحدة تبريد مائى إضافية للمفاعل مما يلمح إلى وجود توسيع فى الحجم مع استخدام لطريقة فنية فى رفع الطاقة دون الحاجة لتوسعات كبيرة ، وإذا كانت إسرائيل تحتاج – كما يقول – إلى ٦٠ طنا من الماء الثقيل لتشغيل مفاعل قوته ١٥٠ ميجاوات ، فإن تتبع مصادر الماء الثقيل لإسرائيل يكشف أنها حصلت من النرويج على ٢١ طنا ، وحصلت من الولايات المتحدة على ٣٤ طنا ، وقدمت لها فرنسا ٧ أطنان(٢٤) ، ويخلص « برنابى » إلى أن رفع طاقة المفاعل بتلك الصورة ممكن .

ورغم تلك الدلائل الاحتمالية ، فقد كان ثمة سؤال هام كان من الممكن أن يتوقف « حسم » هذه المسألة على إجابته ، ففى عام ١٩٨٨ طرح فرانك برنابى فى أحد حواراته هذا السؤال بقوله « ألا يمكن أن يكون الفرنسيون والإسرائيليون قد بنوا معا مفاعلا أكبر فى الأصل ، ثم استخدموا طاقته الكاملة لاحقا ؟ »(٢٥) ، ولمن تكن هناك حتى عام ١٩٩١ معلومات تشير إلى أن مكونات المفاعل كانت تتيح له العمل بطاقة أكبر من طاقته الأساسية المعروفة ، ومن هنا تأتى أهمية ما ذكره « سيمور هيرش » فى كتابه « الخيار شمشون » بقوله أن المفاعل كان – تبعا للاتفاق الفرنسى الإسرائيلى – قادرا بطاقته القصوى على إنتاج ٢٤ مليون وات من الطاقة الحرارية ، لكن قنوات التبريد ومنشآت النفايات ، والمواصفات الاخرى ، صممت على أساس أن المفاعل سيعمل بثلاثة أضعاف طاقته ، وتبعا لذلك فإنه يمكن أن ينتج من البلوتونيوم أكثر من ٢٢ كيلو جراما سنويا ، وهو ما يكفى لإنتاج أربع قنابل نووية بقوة تفجير تساوى قوة تفجير قنبلة هيروشيما أو ناجازاكى(٢٦).

وتعنى معلومات « هيرش » أن المفاعل كان قابلا للتوسيع إلى طاقة ٧٢ ميجاوات منذ البداية دون الحاجة إلى إضافة وحدات تبريد ، فإذا كان قد تم توسيعه إلى ١٥٠ ميجاوات ، فانه يكون قد وسع بمقدار ٧٨ ميجاوات فقط ، وليس بمقدار ١٢٥ ميجاوات – حسب تقرير « صنداى تايمز » – بإضافة وحدة التبريد الجديدة التى أشار اليها فانونو . ومن هنا تأتى أهمية معلومات « الايكونومست » التى تم تجاهلها ، والتى قد تكون صحيحة تماما فى مضمونها ، وليس فى توقيتها ، فربما تم رفع طاقة المفاعل إلى ٧٠ ميجاوات فى أواسط السبعينات – وليس فى عام ١٩٨٠ – فى الوقت الذى كانت إسرائيل قد بدأت فيه خطة شاملة لتحديث وتطوير قوتها العسكرية كما وكيفا ، وهو ما أشار إليه « فانونو » فى حواره مع « برنابى » بقوله إن طاقة المفاعل كانت تبلغ ٧٠ ميجاوات عندما بدأ عمله فى دايمونا ، وانها قد دفعت من ٧٠ ميجاوات

إلى ١٥٠ ميجاوات عام ١٩٧٦[٢٧] ، أى أن طاقة مفاعل دايمونا قد رفت أكثر من مرة وأنها لم تتوقف لفترة طويلة عند مستوى ٢٤ - ٢٦ ميجاوات ، وهو ما يعنى أن المفاعل أتاح لإسرائيل حجما هائلا من البلوتونيوم ، خاصة فى سنوات ما بعد عام ١٩٧٦ .

(ب) عمليات التفتيش على المفاعل :

من المعروف أن مفاعل دايمونا لا يخضع لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ولا لنظام الضمانات الذى تفرضه الوكالة ، ولم يخضع منذ بداية انشائه لتفتيش دولة المصدر ، لكنه خضع فى الفترة من ١٩٦١ - بينما كان لا يزال فى طور الإنشاء - وحتى عام ١٩٦٩ لتفتيش أمريكى كان أقرب إلى « تفقد » للموقع أكثر منه كعملية تفتيش حقيقية ، ولا تحتاج هذه المسألة إلى نقاش طويل ، لكن يمكن الاشارة إلى نقطتين :

١ - أنه لم يكن من بين شروط الاتفاقية الفرنسية - الإسرائيلية عام ١٩٥٧ ، أن تخضع فرنسا مفاعل دايمونا لعملية التفتيش بغرض منع قيام إسرائيل بإنتاج أسلحة نووية ، ولم يكن من المتصور أن توجد مثل هذه الشروط ، فقد كانت الاتفاقية عبارة عن « صفقة سرية » أكثر منها كاتفاقية ، فلم يتم الإعلان عن وجودها الا فى العام التالى ، وعندما تم الإعلان عنها لم يتم الإعلان عن « مضمونها » ، فلم يعرف أحد بالقدرات الحقيقية للمفاعل ، ولا بتزويد فرنسا لإ سرائيل « بمعمل فصل » الا فى الثمانينات ، وكما يذكر « شيام بهاتيا » فإن المعاهدة نصت على إبقاء التعاون سرا ، وتضمنت بنودا مختلفة للتعاون منها المشاركة فى الاختبارات النووية[٢٨] .

وفى الواقع فإن اتفاقية ١٩٥٧ السرية كانت اتفاقا على خطوط للتعاون فى إطار برامج عسكرية ، وليست اتفاقية بين دولة تمثل « مصدرا » لمفاعل نووى ، ودولة أخرى تتعاقد على شرائه ، فقد كان معروفا تماما بالنسبة لفرنسا أن هدف إسرائيل من شراء المفاعل هو الحصول على « القنبلة » .

٢ - إن عمليات التفتيش الأمريكى التى جرت خلال الستينات لموقع المفاعل « لم تكن ذات طابع جاد ، أو يمكن أن تؤدى إلى شيء »[٢٩] ، فقد كانت أقرب إلى عملية شكلية تتم لأهداف مختلفة متوافق عليها بين الطرفين ، فلم تشتمل على أكثر من « حق زيارة مفاعل دايمونا مرتين سنويا على أن لا يتم تصنيف هذه الزيارات بصفة رسمية تحت اسم عمليات تفتيش[٣٠] . وكان على الولايات المتحدة أن تبلغ إسرائيل مقدما بموعد الزيارة التى كان على إسرائيل أن تستعد لها جيدا ، فكما يقرر

سيمور هيرش ، كانت قد وضعت خطة للتعامل مع فريق التفتيش بنيت على أساس خطط قدمها الفرنسيون ، اعتمدت على تشييد غرفة تحكم مزيفة فى دايمونا مزودة بالكامل بأجهزة مزيفة تعمل بالكمبيوتر ، إضافة إلى كوادر وأجهزة تحكم تبدو ملائمة لمفاعل طاقته ٢٤ ميجاوات » . كما كان معمل الفصل - الذى كانت عملية التفتيش تتم للتأكد من وجوده - قد بنى بطريقة مموهة تحت الأرض فى مركز دايمونا ، وعموما فإن تلك العمليات قد توقفت عام ١٩٦٩ .

إذن ، لم يخضع مفاعل دايمونا للتفتيش ، ولم تنضم إسرائيل إلى اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية ، فلم تكن إسرائيل لتقبل أى قيد يمكن أن يعرقل حصولها على السلاح النووى .

ثالثا : وحدة إعادة المعالجة (معمل الفصل) :

لقد كان معمل إعادة المعالجة اللازم لفصل نظير البلوتونيوم - ٢٣٩ عن بقية النظائر المشعة التى يتكون منها الوقود المحترق هو « لغز » البرنامج النووى الإسرائيلى عبر سنوات امتدت إلى الثمانينات ، فقد كان هناك إدراك تام لدى جميع الكتابات التى تناولت البرنامج النووى الإسرائيلى بوجود معمل أو « وسيلة » لفصل البلوتونيوم فى إسرائيل . لكن لم تكن هناك معلومات كافية حول مصدر هذا المعمل وطاقته ، وتوقيت بنائه ، وموقع إقامته ، وغير ذلك من الأمور المتعلقة به .

ولقد كانت كل الكتابات تفترض أيضا - إضافة إلى وجود المعمل - أن طاقة هذا المعمل تمكن إسرائيل من فصل كل كمية « الوقود المحترق » المتخلف فى المفاعل بدرجة نقاء عالية تقترب من مائة فى المائة ، وبالتالى فإن إسرائيل كانت قادرة على صنع قنابل ذرية بكتلة حرجة « صغيرة » . وبدون الخوض فى تفاصيل تلك الأمور يمكن تحديد أهم عناصر تلك المسألة فى نقطتين :

(أ) خلال نهاية الستينات ، وعبر السبعينات ، وصولا إلى بداية الثمانينات ، كانت معظم الكتابات تستند فى تناولها لمسألة « معمل الفصل » إلى تقرير نشرته مجلة « دير شبيجل » الالمانية فى ٥ مايو ١٩٦٩ مضمونه « أن إسرائيل قد أقامت معملا لفصل البلوتونيوم بالقرب من دايمونا فى النقب ، وأن انتاج البلوتونيوم النقى يتم تحت اشراف كبار علماء الذرة فى إسرائيل »(٣١) . ولم تظهر تقارير تفصيلية بعد ذلك حول طاقة هذا المعمل سوى فى عام ١٩٧٩ ، عندما أفادت تقارير - كما يذكر د . تيسير الناشف - أن منشأة الفصل قادرة على معالجة ما يبلغ ٣٤٠٠ كلجم سنويا من الوقود المشع ، ويمكنها استخلاص ما يتراوح بين ٤ و ٥ كلجم من البلوتونيوم -

٢٣٩ ،(٣٢) ، وهى كمية تقل عن تلك الكمية « الشائعة » فى التقديرات المختلفة فى هذا الوقت ، والتى تبلغ ٨ كلجم من البلوتونيوم - ٢٣٩ على الأقل ، وعادة ما كان يقال ، أن من المحتمل أن تكون إسرائيل تقوم بعمليات فصل اضافية فى المعامل الكيميائية ومراكز الابحاث المختلفة فى إسرائيل ، لتغطية الفارق بين التقديرين .

ولم يقدم « بيتربراى » فى كتابه الصادر عام ١٩٨٤ معلومات محددة حول معمل الفصل الإسرائيلى ، فعلى حد قوله « فإن أيا مما نشر أو أذيع لم يتحدث بشكل مباشر حول قدرات إسرائيل فى مجال فصل البلوتونيوم » ، وافترض « براى » أن لدى إسرائيل قاعدة صناعية تمكنها من فصل أية كمية تتوافر لديها من « البلوتونيوم المحترق » بدرجة نقاء تبلغ مائة فى المائة ، وبالتالى ، فإنها يمكن أن تقوم بصناعة أسلحة نووية باستخدام كميات من البلوتونيوم - ٢٣٩ أقل مما هو مفترض للكتلة الحرجة اللازمة لصناعة قنابل من عيار ناجازاكى(٣٣) .

(ب) شهدت الثمانينات بداية الكشف بشكل تفصيلى عن مصدر ، وطاقة معمل الفصل الإسرائيلى ، فقد كان البروفيسور « فرانسيس براين » الرئيس العلمى للجنة الطاقة الذرية الفرنسية فى الفترة بين عامى ١٩٥١ - ١٩٧٠ قد بدأ منذ عام ١٩٨١ يتحدث بصورة واسعة وبشكل متدرج مع عدد من مؤلفى الكتب التى تتناول « القضايا النووية » حول معمل الفصل الإسرائيلى ، وبناء على تصريحات « براين » كشف الكاتب الفرنسى « بيير بيان » مؤلف كتاب « قنبلتان » عن « ان شركات فرنسية أقامت فى دايمونا جهازا لفصل البلوتونيوم الخام لاغراض عسكرية(٣٤) ، وتحدث « براين » فى مقابلة أجرتها معه صحيفة « صنداى تايمز » فى ١٢ أكتوبر ١٩٨٦ ، عن أن معملا لاعادة المعالجة كان جزءا غير مباشر من الصفقة الفرنسية الأصلية مع إسرائيل عام ١٩٥٧ ، فبينما رفضت الحكومة الفرنسية رسميا بيع معمل فصل لإسرائيل وقتئذ ، فإنها لم تعترض على طلب إسرائيل من شركة « سان جوبين » - التى أقامت المفاعل - مساعدتها فى بناء معمل فصل فى إسرائيل(٣٥) . ويقرر « سيمور هيرش » أن إنشاء مصنع أعادة المعالجة تحت الأرض فى دايمونا قد أكتمل عام ١٩٦٥(٣٦) ، أى بعد بداية عملية تشغيل المفاعل بأقل من عامين .

ولقد كانت « المفاجأة » فى تقرير « فانونو » هى أنه قام بتقديم وصف مفصل دقيق لمراحل وأماكن ومعدات عملية الفصل الكيماوى فى مركز دايمونا النووى ، والتى تتم فى مبنى مقام تحت الأرض بعمق ٦ طوابق يسمى « ماخون - ٢ » ، أى المنشأة الثانية ، ثم فى تقديمه بيانات كاملة حول قدرة وحدة إعادة المعالجة التى اتضح أن طاقتها هائلة ، ففى كل أسبوع يتم انتاج كمية من البلوتونيوم تساوى ١,١٧ كيلو جرام ، أى ٥ كلجم شهريا . وتتواصل تلك العملية لمدة ٣٤ أسبوعا فى

العام – أى أن المفاعل يعمل لمدة ٨ شهور فقط سنويا ويتوقف ٤ شهور – ليبلغ صافى الانتاج السنوى لعملية فصل البلوتونيوم حوالى ٤٠ كلجم سنويا(٣٧) ، وذلك بافتراض أن المفاعل يزود معمل إعادة المعالجة سنويا بناتج احتراق (١٠٠ – ١٢٠) طنا من اليورانيوم الطبيعى يحتاجها مفاعل بطاقة ١٥٠ ميجاوات بصورة مستمرة .

رابعا : وحدات تخصيب اليورانيوم – ٢٣٥

من المؤكد أن إسرائيل تتبع بصورة رئيسية طريقة البلوتونيوم – ٢٣٩ فى إنتاج أسلحتها النووية ، فعناصر بنيتها النووية قائمة كلها على أساس اتباع تلك الطريقة ، إلا أن تقارير مختلفة ظهرت فى أوقات متباعدة ، أفادت بأن إسرائيل ربما تتبع أيضا طريقة اليورانيوم – ٢٣٥ فى إنتاج أسلحتها النووية وقد أستندت معظم تلك التقارير على واقعتين محددتين تمت إحداهما فى أوائل الستينات ، والأخرى فى منتصف السبعينات ، ويمكن تناولهما باختصار فيما يلى :

الأولى : قيام إسرائيل من خلال ما يسميه ليونارد سبكتور Nuclear Nether World(٣٨) بالحصول على إحدى أهم الصفقات فى تاريخ التعاملات السرية فى السوق النووية السوداء فيما عرف باسم قضية « نيوميك – أبوللو » التى تتركز حول اختفاء ١٠٠ كيلو جرام من اليورانيوم المشع بين عامى ١٩٦٢ – ١٩٦٥ من مصنع لتخصيب اليورانيوم فى مدينة أبوللو بولاية بنسلفانيا الأمريكية ، ويرجح « فرانك برنابى » أن أسرائيل قد استخدمت هذه الكمية فى صناعة أسلحة نووية من طراز هيروشيما(٣٩) ، ويشير « بيتر براى » إلى أن إسرائيل قد قامت بعمليتين أخريين للحصول على يورانيوم مخصب ، وذلك بالهجوم على شاحنات تحمل هذه المادة فى فرنسا ، وبريطانيا ، والاستيلاء على تلك المادة عامى ١٩٦٨ ، ١٩٦٩(٤٠) ، لكن لا توجد مصادر أخرى تؤكد ذلك .

وإذا كانت واقعة « ابوللو » صحيحة – وهى كذلك على الأرجح – فإن دلالتها هامة للغاية . فقبل عام ١٩٦٢ الذى بدأت فيه عملية « نيوميك » لم يكن هناك ما يشير إلى أن إسرائيل قد تتبع طريق اليورانيوم – ٢٣٥ ، سواء على مستوى البحث ، أو الانشاءات . لكن ربما قررت إسرائيل فى وقت ما عامى ١٩٦٠ – ١٩٦١ السير فى هذا الطريق ، ففى هذين العامين كان « برنامج البلوتونيوم » يواجه ضغوطا أمريكية وفرنسية شديدة كادت تعرقل مساره ، اضافة إلى ردود الافعال العربية التى وضحت بعد الكشف عن وجود مفاعل دايمونا والتى ربما أقلقت إسرائيل بصورة ما . وبالتالى ، يحتمل أن تكون إسرائيل قد قررت أن لا تراهن « بأمنها » على مفاعل

دايمونا وطريق البلوتونيوم فقط ، لذا بدأت عملية منظمة للحصول على كمية كبيرة من اليورانيوم المخصب تمكنها من إنتاج السلاح النووى مباشرة ، أو بعد رفع درجة تخصيبها بنسبة صغيرة ، تحسبا لاحتمالات عرقلة برنامجها النووى الاساسى ، ومن هنا تأتى أهمية ما ذكره « شلومو أهرونسون » فى تحليل عام له حول هذا الموضوع ، « ففى اللحظة التى تستطيع فيها الحصول على اليورانيوم المكثف – كما يقول – تكون قد أعفيت نفسك من الحاجة إلى مفاعل ، ولا قيمة للرقابة على ما يجرى من قبل جهة أجنبية »(٤١) .

لقد كانت عملية « نيوميك » قد بدأت حينما كان « مفاعل دايمونا » لا يزال تحت الانشاء بما يعنى أن إسرائيل لم تكن تتحرك فى اتجاه واحد ، وإن قيادتها كانت ترى أنها يجب أن تحصل على القنبلة تحت أية ظروف ، وقد وفر تهريب اليورانيوم المعطيات الكافية لذلك ، فحتى لو كانت عملية التفتيش الأمريكية قد أصبحت أكثر جدية ، أو تمت عرقلة البرنامج النووى لسبب ما ، وحتى لو قامت الدول العربية بقصف مفاعل دايمونا ، فإن البرنامج كان سيستمر فى اتجاه آخر .

الثانية : ظهور تقارير تفيد بوجود احتمالات سير إسرائيل فى طريق تخصيب اليورانيوم – ٢٣٥ لاغراض عسكرية . فلقد تمكن العالمان الإسرائيليان « أشعيا نيبتزال » و « مناحيم ليفن » – من وزارة الدفاع وجامعة تل أبيب – من إحراز تقدم فى مجال تخصيب اليورانيوم عن طريق استخدام أشعة الليزر ، وبمقتضى هذه الطريقة الجديدة أصبح من الممكن تخصيب ٧ جرامات من اليورانيوم – ٢٣٥ إلى درجة ٦٠ فى المائة خلال يوم واحد ... وهذه أرخص العمليات القائمة لتخصيب اليورانيوم(٤٢) .

ولقد كانت أبحاث تخصيب اليورانيوم بطرق أرخص وأسرع قد بدأت فى إسرائيل فى أوائل السبعينات ، قبل أن يتمكن العالمان الإسرائيليان من التوصل إلى نتائجهما تلك عام ١٩٧٤ . ويشير « عاموس بيرلماتر » إلى دوافع اتجاه إسرائيل إلى هذه الطريقة بقوله « أن أهداف إسرائيل فيما يبدو منذ بداية السبعينات كانت ترمى إلى توسيع نطاق ترسانتها النووية من حيث الكم والكيف »(٤٣) ، لكن لا يوجد خلال الفترات التالية ما يشير إلى ما إذا كانت إسرائيل قد بدأت فى اتباع طريق اليورانيوم بشكل جدى أم لا ؟ لكن يذكر اللواء ممدوح عطية عام ١٩٨٩ ، أن هذه الطريقة – طريقة الليزر – كانت إلى وقت قريب لم تزل داخل النطاق المعملى(٤٤) ، فقد يكون دافع إسرائيل من تطوير عملية تخصيب اليورانيوم هو الاستفادة منها فى تعاونها مع الدول الأخرى مثل جنوب أفريقيا ، وتايوان .

وبصفة عامة ، فإن الاتجاه السائد فى معظم الكتابات هو أن إسرائيل لم تتبع طريق اليورانيوم فى عملية بناء قوتها النووية ، فتلك النظرية - كما يقرر شيام بهاتيا - قد سقطت[٤٥] ، إذ أن « طريقة الليزر » التى ابتكرها العلماء الإسرائيليون تظل غير فعالة ، إذ أنها لا تنتج سوى كميات ضئيلة من اليورانيوم المخصب فى الوقت الذى تبلغ فيه الكتلة الحرجة لقنبلة اليورانيوم حوالى (٢٥ - ٣٠) كلجم إذا كان مخصبا بدرجة ٩٠ فى المائة ، وهى درجة غير متوافرة من الأصل لدى إسرائيل ، ولا يمكن استخدام اليورانيوم المخصب بنسبة ٦٠ فى المائة فى صناعة القنبلة دون مواجهة احتمالات فشل الانفجار النووى ، وبالتالى فإنه « ربما قامت إسرائيل بصنع عدد قليل من القنابل من اليورانيوم - ٢٣٥ مستخدمة الكميات التى كانت قد سرقتها - كما يذكر « براى » - الا أن ذلك لا يشكل برنامجا مستمرا[٤٦] .

خامسا : وحدات إنتاج الأسلحة النووية « الاندماجية » :

إن كافة عناصر البنية النووية الإسرائيلية السابقة ترتبط بعملية انتاج « أسلحة نووية انشطارية » تعتمد على البلوتونيوم ، أو اليورانيوم . ولم يرد فى « هيكل سبكتور » ما يشير إلى امتلاك إسرائيل لعناصر إنتاج أسلحة نووية هيدروجينية ، ونيوترونية ، فرغم أن بعض المصادر كانت قد ذكرت أن إسرائيل ربما تكون قد أمتلكت أسلحة « اندماجية » قبل عام ١٩٨٤[٤٧] ، إلا أن هذه المسألة لم تتضح بشكلها السافر سوى بنشر تقرير « فانونو » عام ١٩٨٦ ، الذى أشار إلى قيام إسرائيل فى الفترة ما بين ١٩٨٠ - ١٩٨٢ ببناء عدة وحدات نووية تقوم بإنتاج وتجميع المواد التى تستخدم عادة فى إنتاج الأسلحة الهيدروجينية داخل مبنى « ماخون - ٢ » بمركز دايمونا النووى ، وهى[٤٨] .

١ - الوحدة ٩٣ فى الطابق الرابع من ماخون - ٢ ، وهى وحدة تنتج مادة « التريتيوم » ، وهى المادة ذات الأهمية البالغة التى تعنى أن إسرائيل أصبحت تمتلك القدرة على إنتاج قنابل هيدروجينية .

٢ - الوحدة ٩٥ التى بنيت إلى جانب معمل إعادة المعالجة فى ماخون - ٢ ، والتى يتم فيها عملية فصل « الليثيوم - ٦ » عن مادة الليثيوم التجارى المتوافر فى الأسواق بطاقة ١٨٠ جراما من الليثيوم - ٦ كل يوم .

٣ - الوحدة ٩٨ ، وهى معمل لإنتاج الهيدروجين الثقيل (الديوتريوم) ، وهو العنصر الثالث المكمل لمتطلبات إنتاج قنابل نووية أكثر قوة من القنبلة النووية العادية .

٤ – قسم علم المعادن (إم – إم – ٢) ، وهو القسم الذى يتم فيه تجميع الخامات الثلاثة السابقة وتصنيعها وتحويلها إلى مكونات للقنابل النووية .

وتعد الوحدات الأربع السابقة هى أحدث عناصر البنية النووية الإسرائيلية ، والتى تعبر عن مدى ما وصل إليه البرنامج النووى الإسرائيلى فى الثمانينات من تطور ، وتعبر فى الاساس عن مدى ما وصل إليه الطموح النووى الإسرائيلى .

وفى النهاية : فإنه لا يمكن بالطبع تأكيد وجود تطابق بين كل ما رصد حول عناصر البنية النووية الإسرائيلية استنادا على معلومات منشورة ، وبين واقع تلك البنية كما هو قائم فى مركز النقب للأبحاث الذرية ، فربما تكون بعض المعلومات السابقة غير دقيقة ، وقد تكون « مسربة » بشكل متعمد ، وربما لا يكون لبعضها أساس من الأصل ، إضافة إلى أنها – بالضرورة – ناقصة فى جانب كبير منها ، لكن ما يمكن تأكيده مع ذلك ، هو أن هناك بنية نووية متكاملة ، وقوية إلى حد كبير فى إسرائيل ، أقيمت معظم عناصرها لأغراض عسكرية ، وفرض ستار من السرية والتكتم حولها . وبالتالى يمكن تأكيد أن هناك قوة نووية إسرائيلية متكاملة – إلى حد ما – وكبيرة تم بناؤها على أساس تلك القاعدة ، وفرض كذلك ستار نسبى من السرية والتكتم حولها .

٢ – عملية بناء وتطوير القوة النووية الإسرائيلية :

تتشكل القوة النووية للدولة عبر سلسلة من القرارات الاستراتيجية التى تتخذها القيادة العليا فى فترات تاريخية معينة بهدف بناء وتطوير القوة النووية للدولة ، ويمكن القول أن هناك ثلاثة قرارات رئيسية تشكل معالم تاريخ إسرائيل النووى ، وهى[٤٩] .

١ – قرار بناء الخيار العسكرى النووى ، وهو أول قرار تتخذه دولة متوجهة نوويا ، ومضمونه بدء السعى لامتلاك بنية نووية فى إطار برنامج عسكرى بهدف امتلاك سلاح نووى .

٢ ـ قرار صنع السلاح النووى بعد امتلاك القدرة على انتاجه ، وهو قرار له مضمونه المستقل ، فقد تمتلك دولة ما قدرة نووية تتيح لها إنتاج أسلحة نووية ، لكنها لا تتخذ قرارا بذلك .

٣ – قرار (أو قرارات) تطوير الأسلحة النووية ، فبعد امتلاك السلاح

النووى ، قد تكتفى الدولة بحد معين من الأسلحة النووية ، بينما تسعى دول أخرى إلى تطوير قوتها بصورة مستمرة .

وبالطبع فإن ثمة علاقة تربط بين القرارات الثلاثة بحكم ضرورة بناء كل منها على أساس ما سبقه ، لكن تلك القرارات ليست كذلك « عملية واحدة » ، فلكل منها ظروفه ، ودوافعه وآلية اتخاذه ، وهى فى مجملها تجيب على أسئلة هامة حول الأبعاد الاستراتيجية لعملية بناء القوة النووية الإسرائيلية وتطورها عبر الزمن .

وتكمن الصعوبة الأساسية فى دراسة تلك القرارات فى أن معظم المعلومات المتعلقة بها قد تكون غير دقيقة إلى حد كبير ، إذ أنها ليست قرارات معلنة ، أو محددة فى توقيتاتها ، وصانعيها ، وظروفها ، إضافة إلى ذلك ، فإنه كلما كان القرار أكثر حداثة كلما كانت المعلومات المتعلقة به أقل دقة من سابقتها ، أما الصعوبة الثالثة فتأتى من أن القرارات النووية فى إسرائيل ذات طابع خاص تماما فى دوافعها وآليات اتخاذها بحكم طبيعة المضمون النووى للقرار ، وطبيعة تكوين دولة إسرائيل .

وسوف يركز هذا المحور فى تناول القرارات الثلاثة السابقة على محاولة الاجابة على تساؤلات محددة تدور حول توقيت اتخاذ القرار ، والظروف والدوافع التى أحاطت باتخاذه ، والشخصيات التى ساهمت بصورة مباشرة فى صنع القرار واتخاذه ، مع دمج هذه التساؤلات وفصلها حسب ظروف كل قرار ، والمعلومات المتوافرة حوله .

أولا : قرار بدء برنامج عسكرى لامتلاك خيار نووى :

إن أحد الأسئلة الأساسية بالنسبة للبرنامج النووى الإسرائيلى يدور حول توقيت « البرنامج العسكرى النووى » . وترجع أهمية هذا السؤال إلى أن إجابته توضح الظروف التى دفعت إسرائيل إلى اتخاذ قرار امتلاك قوة نووية ، ولا توجد صعوبة شديدة فى تحديد توقيت هذا القرار ، فأغلب الكتابات تتفق على مدى زمنى معين تم اتخاذ هذا القرار خلاله . وبصفة عامة فإن هناك اتجاهين أساسيين فى تناول هذا القرار :

الاتجاه الأول : يرى أن برنامج إسرائيل النووى كان عسكريا منذ بدايته فى مايو ١٩٤٨ ، فقد كانت الوحدة الجيولوجية التى قامت بمسح صحراء النقب لاكتشاف اليورانيوم تابعة لوزارة الدفاع ، كما أن وزارة الدفاع قد سيطرت على كافة النشاطات النووية منذ البداية ، بما فيها الاشراف على لجنة الطاقة الذرية ، وإضافة إلى ذلك ، فإن ثمة اجماعا على أن التطلع لامتلاك قوة نووية قد سيطر على عقل « بن جوريون »

منذ الأيام الأولى لنشأة الدولة ، كما أن د . أرنست بيرجمان الذى ترأس لجنة الطاقة الذرية عام ١٩٥٢ كان يدعو إلى حيازة إسرائيل للأسلحة النووية(٥٠) .

ويمكن إبداء ملاحظتين حول هذا الاتجاه :

١ - أن سيطرة وزارة الدفاع على البرنامج النووى الإسرائيلى منذ بدايته لا تعنى بالضرورة أنه كان برنامجا عسكريا ، أو أنه تم التخطيط له منذ اليوم الأول للحصول على أسلحة نووية رغم كل الظروف الضاغطة التى أحاطت بنشأة إسرائيل ، فقد كان الجيش فى ذلك الوقت - وبعد ذلك بدرجات مختلفة - يسيطر على كافة النشاطات - حتى غير العسكرية منها - فى الدولة ، بحكم أنه كان المؤسسة القومية الوحيدة المتماسكة فى دولة نشأت من خلال حالة حرب ، كما أنه كان المؤسسة الوحيدة القادرة على إدارة البرنامج بطريقة سرية . ويذكر « فؤاد جابر » أن الأوساط الحكومية فى إسرائيل قد اصدرت فى ديسمبر ١٩٦٠ خلال أزمة مفاعل دايمونا تبريرا رسميا لحصر الأنشطة النووية ضمن اطار وزارة الدفاع ذكرت فيه :

١ - أن فرع البحث والتخطيط بوزارة الدفاع كان أول من أكتشف اليورانيوم فى سنة ١٩٤٨ .

٢ - إن الجيش كان يمتلك الخبرة والتقنية اللازمتين لبناء مفاعل « ناحال سوريك » - عندما حصلت عليه إسرائيل - بتكلفة أقل وفعالية أكثر ، لذا تقرر حصر جميع المشاريع النووية فى وزارة الدفاع من أجل الفعالية الإدارية(٥١) .

وعلى ذلك فإن سيطرة وزارة الدفاع على البرنامج لا تعنى بالضرورة أنه تم التخطيط فى عام ١٩٤٨ لامتلاك سلاح نووى ، إلا أنها لا تعنى أيضا أن الأمر لم يكن كذلك ، فقد كان فرع البحث والتخطيط بوزارة الدفاع مهتما - كما هو واضح - بالأمور النووية حتى قبل أن تنتهى العمليات الحربية .

٣ - إن معظم المعلومات تشير إلى أن « بن جوريون » وحده من بين القيادات الرئيسية فى إسرائيل هو الذى كان يفكر بعمق فى « البرنامج العسكرى » دون أن يناقش ذلك كثيرا مع الآخرين ، فقد كانت الخطوات الأولى للبرنامج النووى تتم بتشجيع من الرئيس الإسرائيلى « حاييم وايزمان » أحد كبار علماء الكيمياء العضوية ، الذى كان مدركا لأهمية إيجاد مصدر للطاقة النووية فى إسرائيل نظرا لانعدام وجود النفط فيها ، ولحاجتها الماسة لتحلية مياه البحر(٥٢) . فلقد كانت التصورات الإسرائيلية العامة فى تلك الفترة تنصب على الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ،

وكان بن جوريون نفسه يركز فى لقاءاته على الأهداف السلمية للبرنامج النووى ، وكذلك « بيرجمان » قبل أن يتحول إلى الاتجاه الآخر عام ١٩٥١ . لكن كما يقرر « هيرش » لم يكن « بن جوريون » صادقا ، وكانت أحلام « بيرجمان » - فى الفترة الأولى - بالطاقة النووية صادقة ، ولكنها أيضا أصبحت غطاء فعالا للتوجه نحو القنبلة ، « فلم تكن الطاقة النووية أولى أولويات « بن جوريون » ، فالصحراء ستتوهج قبل إزدهارها »(٥٣) .

لقد كان التيار العام فى إسرائيل خلال الفترة الأولى للبرنامج النووى الإسرائيلى يعمل ويفكر - إذن - فى إطار برنامج نووى مدنى تشرف عليه وزارة الدفاع ، وقد استمر هذا التيار سائدا حتى عام ١٩٥٧ فى نفس الوقت الذى كان بن جوريون و « مجموعته » قد أخذوا منذ عام ١٩٥٣ يحاولون تحويل مسار البرنامج النووى الإسرائيلى تحت تأثير أفكار محددة حول الاستراتيجية الطويلة المدى التى ينبغى على إسرائيل تنفيذها ، إذ أن « بن جوريون » - كما يذكر عاموس بيرلماتر - « كان يرى أن مصير إسرائيل على المدى الطويل قد يكون نفس مصير المملكة الصليبية ، ومن المؤكد أن الظروف ليست متماثلة ، غير أن الدروس التى تعلمها الصليبيون كانت تشغل تفكيره .. وكان يعرف أنه طالما أن العرب مقتنعون بأن فى إمكانهم « أن يلقوا إسرائيل فى البحر » فإنهم لن يقبلوا وجود إسرائيل ككيان حى قائم بين بلاد الشرق الأوسط(٥٤) .

الاتجاه الثانى : وهو الاتجاه السائد ، يرى أن البداية الحقيقية لبرنامج إسرائيل النووى العسكرى تعود إلى عامى ١٩٥٥ - ١٩٥٦ ، وإن كان من الممكن تمييز تيارين داخل هذا الاتجاه :

الأول : يرى أن الدافع الأساسى لاتخاذ قرار بدء برنامج نووى عسكرى كان صفقة الأسلحة التشيكية التى عقدتها مصر فى ذلك الوقت . وكما يذكر « عاموس بير لماتر » ففى سبتمبر ١٩٥٥ أعلن ناصر على الملأ إبرام صفقة أسلحة تشيكية (أى روسية) ، وقد أصيبت إسرائيل بصدمة من جراء ذلك ، فقد كانت الصفقة تتضمن من بين أسلحة أخرى ٢٠٠ مقاتلة قاذفة حديثة و ٢٣٠ دبابة و ٢٠٠ ناقلة جنود ، وحوالى ٦٠٠ قطعة مدفعية . ولقد كان هذا يعنى فى ذلك الوقت زيادة كمية ونوعية لا مثيل لها من قبل فى مستوى التسابق فى الشرق الأوسط ، ففى ضربة واحدة انهار توازن القوى الإقليمى(٥٥) . ويقول « سيمور هيرش » ، أن حالة من الاستياء قد سادت تل أبيب بعد إعلان عبد الناصر عن الصفقة الضخمة ، فقد أصبح المعبد الثالث معرضا للخطر(٥٦) . وفى ظل هذا الوضع - كما يذكر فرانك برنابى - « لعل بن جوريون قد قرر من حيث المبدأ عام ١٩٥٥ أن إسرائيل يجب

أن تطور قدرة صنع السلاح النووى »[٥٧] ، ويعنى ذلك ، أن اختلال ميزان القوة العسكرية التقليدية بصورة نوعية كان الدافع لاتخاذ قرار بناء خيار عسكرى نووى .

الثانى : يرى أن الدافع الأساسى لاتخاذ قرار بدء برنامج عسكرى نووى كان « حرب السويس » عام ١٩٥٦ ، ففى ٥ نوفمبر ١٩٥٦ ، بينما كانت الأزمة قد بدأت تلقى رئيس الوزراء الإسرائيلى بن جوريون رسالة شخصية من رئيس الوزراء السوفيتى « بولجانين » كانت تحتوى - ضمن تهديدات أخرى على الآتى : أن الحكومة الإسرائيلية التى تنفذ إرادة الآخرين ، وتتصرف بناء على تعليمات من الخارج ، تتصرف - على نحو إجرامى وغير مسئول - بمصير السلام ، وبمصير شعبها نفسه ، إنها بذلك تبذر بذور الكراهية لدولة إسرائيل بين شعوب الشرق الأوسط ، الأمر الذى من شأنه أن يؤثر على مستقبل إسرائيل ، والذى يضع وجود إسرائيل كدولة موضع المخاطرة »[٥٨] ، ويقرر « هيرش » أن « رسالة بولجانين » اعتبرت فى إسرائيل « إنذارا نوويا » فى نفس الوقت الذى كانت إسرائيل تواجه فيه ضغوطا من إدارة « ايزنهاور » للانسحاب ، وبدأ الدرس الواضح لبن جوريون أن الجالية اليهودية فى أمريكا عجزت عن إنقاذ إسرائيل[٥٩] ، ويعنى ذلك أن ضمان وجود إسرائيل بقوتها الذاتية دون الحاجة إلى عون خارجى كان الدافع وراء اتخاذ قرار السعى لامتلاك سلاح نووى .

وفى الواقع ، فإن هذين الاتجاهين مكملان لبعضهما ، فقد كان بن جوريون « ومجموعته » يفكرون منذ البداية فى برنامج نووى عسكرى ، وليس فى أى برنامج نووى آخر ، بعكس ما كان سائدا فى إسرائيل - « وفى كل فرصة تقريبا ، كان بن جوريون ومساعدوه (منذ عام ١٩٥٣) يدرسون إمكانية شراء مفاعل نووى ، واتيحت لهم الفرصة الأولى عام ١٩٥٥ عندما ظهر مشروع الذرة من أجل السلام ، وتم الاتفاق على مفاعل ناحال سوريك »[٦٠] ، ولم يكن « بن جوريون » ومساعدوه يعتقدون بالطبع أن مفاعل ناحال سوريك سوف يتيح لإسرائيل الحصول على السلاح الذرى ، لكنه كان مفيدا لأغراض مختلفة كالتدريب وغيرها ، وفى الوقت نفسه كان « بن جوريون » يحاول عقد تحالف مع الولايات المتحدة ، ويحاول الحصول منها على صفقات تسليحية متطورة ، ربما فى ظل تصور أن تحالفا مع الولايات المتحدة قد يصبح « ضمانا » لأمن إسرائيل إذا لم تتح لها الظروف امتلاك سلاح نووى ، فمثل هذا التحالف كان سيوفر لإسرائيل مظلة دعم وحماية وسيوفر لها أسلحة تقليدية كافية لضمان تفوقها على الدول العربية .

وفى يناير ١٩٥٦ ، تزايدت احتمالات حصول إسرائيل على « مفاعل نووى » فكما يقول « دان رافيف ويوسى ملمان » أدرك شيمون بيريز مدير عام وزارة

الدفاع – وهو أبرز أعضاء مجموعة بن جوريون – أن فرنسا يمكن أن تزويد إسرائيل بمفاعل ماء ثقيل عندما تولت السلطة فى فرنسا حكومة إشتراكية برئاسة « جى موليه » بدأت تتبع خطا منصلبا فى مواجهة ثوار الجزائر .. معتبرة تأييد الرئيس عبد الناصر للثوار خطراً ينبغى القضاء عليه ، و « أصبحت جهود بيريز لشراء المفاعل الذرى جزءاً لا يتجزأ من « المؤامرة السرية » التى تبلورت بين فرنسا وإسرائيل حتى عملية سيناء فى أكتوبر ١٩٥٦ » ، ويشير كل من « رافيف » و « ملمان » إلى أن بيريز قد ألمح فى محادثاته مع وزير الدفاع الفرنسى فى ٢١ سبتمبر ١٩٥٦ إلى أن إمداد إسرائيل بمفاعل ذرى سيساعد إسرائيل على اتخاذ قرار بشأن « العملية » فى الاتجاه المرغوب فيه لحكومة باريس ، ووافق وزير الدفاع الفرنسى فى نفس اليوم ، ولم يتم الحديث عن أية ضمانات ، أو شروط مسبقة ، أو أى أشراف فرنسى على المفاعل(٦١) .

وفى هذا الإطار توجد ملاحظتان :

١ – إن تفكير بن جوريون « ومجموعته » كان متجها منذ بداية الخمسينات باتجاه امتلاك « مفاعل نووى » دونما أى ارتباط بالتفكير العام فى إسرائيل ، ودونما أى ارتباط بأحداث على شاكلة « صفقة الأسلحة التشيكية » ، فقد كانت تلك الأفكار مستندة على تحليلاتهم لخصائص إسرائيل القومية وبيئتها الاستراتيجية ، باعتبار إسرائيل دولة صغيرة فى محيط معاد ، لكن لم يقدر لتلك الأفكار أن تجد طريقها للتنفيذ إلا بعد أن تصاعد نفوذ « مجموعة بن جوريون » فى إسرائيل بعد عودة بن جوريون إلى السلطة – بعد أن كان قد اعتزل الحكم لفترة – عام ١٩٥٥ ، وهو التاريخ الذى يعتبر بداية العمل الحقيقى باتجاه برنامج نووى عسكرى .

٢ – إن الدافع المباشر الذى أدى إلى بدء « العمل » باتجاه « البرنامج النووى العسكرى » بعد عودة بن جوريون إلى السلطة كان – على الأرجح – فشل بن جوريون فى عقد تحالف مع الولايات المتحدة فى الوقت الذى أعلنت فيه صفقة الأسلحة التشيكية – المصرية ، بما أدى إلى تزايد قلق مجموعة بن جورين حول مستقبل إسرائيل ، واحتمالات اختلال التوازن العسكرى بصورة حادة لصالح العرب ، لاسيما وأنهم كانوا يفترضون أنه بمجرد حدوث اختلال حاد فى التوازن سيقوم العرب بشن حرب تدميرية ضد إسرائيل .

لكن المهم هنا ، هو أن « مجموعة بن جوريون » لم تتجه فى هذا الوقت للحصول على « المفاعل » من أجل غرض مباشر مسيطر يتمثل فى السعى لامتلاك سلاح نووى – فقد كان هذا الهدف لا يزال بعيدا – بقدر ما كانت تهدف بالأساس

إلى « الضغط » على الولايات المتحدة لتقديم ضمانات عسكرية وسياسية لأمن إسرائيل وهو ما أشار إليه « جولد سميث » - وهو عالم نووى فرنسى تربطه علاقة قوية باسرائيل كان قد استقبل بيريز وبيرجمان خلال زيارتهما لباريس فى سبتمبر ١٩٥٦ - بقوله « جاء إلىّ - يقصد بيريز وبيرجمان - وأبلغانى أنهما يرغبان فى شراء مفاعل أبحاث للماء الثقيل يشبه ذلك الذى يبنيه الكنديون فى الهند ، وقالا أنه حين يكتشف الأمريكيون أننا نمتلك قدرة نووية فإنهم سيعطوننا ضمانا من أجل البقاء »[٦٢] . وينقل هيرش عن « فرنسيس بيرين » - رئيس لجنة الطاقة الذرية الفرنسية فى ذلك الوقت - انطباعاته عن لقائه الرسمى الأول مع بيريز وبيرجمان في ١٧ سبتمبر ١٩٥٦ ، التى قال فيها « أعتقد أن القنبلة الإسرائيلية موجهة ضد الأمريكيين ، ليس من أجل اطلاقها على الأمريكيين ، لكن على طريقة « إذا لم تريدوا مساعدتنا فى وقت حرج ، فإننا نستعجلكم أن تساعدونا ، والا فإننا سنستخدم قنابلنا النووية »[٦٣] .

فلقد قررت إسرائيل بدء برنامج نووى عسكرى قبل حرب السويس بالسعى لامتلاك مفاعل أبحاث يعمل بالماء الثقيل ، واليورانيوم الطبيعى ، لكن النقطة الأساسية هنا هى - كما يذكر هيرش - أن ما كانت إسرائيل تسعى إليه فى سبتمبر ١٩٥٦ ، وما اتفق عليه بيريز فى باريس بالفعل كان مفاعل إبحاث ذا قدرة صغيرة للغاية على طراز مفاعل « ساكلاى » الفرنسى[٦٤] ، وليس مفاعلا بقدرة مفاعل دايمونا (٢٤ - ٢٦ ميجاوات) الذى اتخذ القرار بشأنه فى ظروف أخرى ، ولدوافع أخرى أكثر تطورا .

فبعد « حرب السويس » شعرت إسرائيل بأن أيا من القوى الكبرى لن تستطيع ضمان بقائها فى المدى الطويل كما كانت تأمل وأن عليها أن تتحرك تحركا مستقلا بمستوى ما لضمان وجودها دون عون خارجى ، وفى هذا الوقت اتخذ القرار الثانى - الأكثر أهمية - بالنسبة للمفاعل النووى ، وهو قرار الحصول على مفاعل أكبر مما تم الاتفاق عليه فى سبتمبر ١٩٥٦ . فكما يقول هوروفيتس ، فإن الخيار النووى تحول فى التفكير الإسرائيلى إلى « بديل لابتعاد الولايات المتحدة عن سياسة تقديم الدعم الفعال لقدرة إسرائيل على الدفاع عن نفسها بسلاح تقليدى بعد حرب السويس »[٦٥] ، وكما يذكر فرانك برنابى « أن إسرائيل لم تقرر تحقيق الاكتفاء الذاتى قدر الامكان فى انتاج الأسلحة بما فى ذلك الأسلحة النووية إلا بعد حرب السويس فى عام ١٩٥٦ »[٦٦] ، فقد قررت إسرائيل فى ذلك الوقت السعى لامتلاك قوة نووية لضمان أمنها كهدف مباشر .

ويؤكد مؤلفو كتاب « دقيقتان فوق بغداد » ذلك ، فقد كان هناك قرار اتخذ بعد

حرب السويس شارك فى صنعه كل من شيمون بيريز ، وموشى دايان – العضو الثانى فى مجموعة بن جوريون – مستشارا رئيس الوزراء ، « ولقد بلغ هذا القرار من الحساسية لدرجة أن بن جوريون أبقاه فى طى الكتمان ، ولم يطلع عليه معظم أعضاء مجلس وزرائه ، غير أنه كان قرارا لا رجعة فيه ، طالما أنه لا توجد أى وسيلة أخرى مضمونة لضمان وجود إسرائيل وأمنها »[٦٦] . ورغم أن المؤلفين يقصدون أن هذا القرار الخطير هو قرار امتلاك مفاعل نووى ، إلا أنه فى حقيقته – كما اتضح من الكتابات الصادرة بعد ذلك – كان قرار امتلاك مفاعل ذى طاقة كبيرة بدلا من مفاعل الأبحاث الصغير ، فكما يؤكد « هيرش » عام ١٩٩١ ، فإن إسرائيل قد طلبت من فرنسا بعد حرب السويس الحصول على مفاعل نووى كبير ، ومعمل لإعادة المعالجة الكيميائية « فلم تعد إسرائيل مهتمة بمفاعل مثل الموجود فى « ساكلاى » ، وإنما بالشىء الحقيقى ، مفاعل على غرار مفاعل ماركول »[٦٨] .

ولقد حرص بن جوريون على إخفاء هذا القرار لأسباب مختلفة ، فلم يكن أحد من المسئولين الرسميين أو أعضاء لجنة الطاقة الذرية يدرى – بصورة محددة – بما تقوم به مجموعة بن جوريون ، وكان مفهوما بالنسبة لهؤلاء أن إسرائيل سوف تحصل على مفاعل أبحاث صغير فى إطار برنامجها النووى السلمى ، وبالتالى كان من الصعب عليهم . أن يتفهموا دوافع حصول إسرائيل على مفاعل نووى كبير مكلف فى نفس الاطار ، والأهم من ذلك ، أنه كان من المستحيل تفهم دوافع امتلاك « معمل فصل كيماوى » فى إطار سلمى .

فى هذا السياق ، يظل السؤال الهام المثير للجدل هو : كيف تمكنت مجموعة بن جوريون من تحويل مسار البرنامج النووى الإسرائيلى باتجاه « الخيار العسكرى » على الرغم من وجود موقف سياسى عام يعارض هذا الاتجاه ؟ . وهو سؤال تتطلب الإجابة عنه دراسة العديد من القضايا كطبيعة هيكل صناعة واتخاذ القرارات الأمنية الاستراتيجية فى إسرائيل ، ووزن تأثير « مجموعة بن جوريون » فى الحياة السياسية الإسرائيلية خلال السنوات التالية لإنشاء الدولة . وآليات إدارة تلك المجموعة لعملية تحويل مسار البرنامج النووى الإسرائيلى إلى الوجهة العسكرية ، وهى قضايا تخرج دراستها التفصيلية عن مجال الدراسة ، لكن هناك خطوطا عامة رئيسية ذات علاقة مباشرة بموضوع الدراسة يمكن الاقتصار على رصدها .

فلقد تولى « بن جوريون » منصب وزير الدفاع – إضافة إلى رئاسة الوزراء – فى الحكومة المؤقتة التى شكلت فى إبريل ١٩٤٨ ، ويذكر « عاموس بيرلماتر » فى كتابه « العسكريون والسياسة فى إسرائيل » أن بن جوريون قام بإرساء

أفكار وأساليب « غير مكتوبة » خاصة باتخاذ القرار أصبحت سارية بعد ذلك لفترة طويلة ، منها اتباع أسلوب مركزى متقدم فى أتخاذ القرارات فى الأمور المتعلقة بالدفاع وقضايا السياسة الخارجية ، على أن يكون هذا محصورا فى مجموعة صغيرة ومترابطة للغاية من المدنيين والعسكريين يختارهم وزير الدفاع ، ويكونون تحت إمرته(٦٩) .

وقد قام بن جوريون ضمن ما قام به فى تلك الفترة بتحديد وفصل وظيفتى « رئيس الأركان » و « رئيس الحرب » اللتين كانتا قبل ذلك وظيفة واحدة تحت إمرة « رئيس الهجاناة » ، وبترؤسه وزارة الدفاع تولى « بن جوريون » مهمة صنع السياسة « كرئيس للحرب » ، وهكذا - كما يذكر « فؤاد جابر » - أجتمعت رئاسة الوزارة ووزارة الدفاع ، وما يمكن اعتباره القيادة العامة للقوات المسلحة فى يد شخص واحد(٧٠) ، وبعد أن تسلم بن جوريون منصب « رئيس الحرب » قام بتشكيل ما سمى « المجلس الاستشارى » الذى قام بتكوينه من عدد من العسكريين ، والمدنيين ، والمستشارين الشخصيين له ، يجمعهم - كما يقول بيرلماتر - الولاء الكامل لبن جوريون ، ويختلف نفوذ كل منهم تبعا لعوالم مختلفة ، ويجتمعون بناء على طلب بن جوريون فقط ، وتشتمل صلاحياتهم على القضايا الاستراتيجية ، والعسكرية ، وقضايا السياسة الخارجية أيضا(٧١) ، وبحكم تكوين هذا المجلس وآلية عمله ، فقد تشكل تطور هام فى هيكل صناعة القرار الإسرائيلى ، وهو تكون مجموعة صغيرة غير رسمية من داخل المجلس تسيطر على صناعة القرار ، وتقوم باتخاذ القرارات ، ربما بدون استشارة أعضاء الحكومة ، أو بدون علمهم ، وهى المجموعة التى يطلق عليها فى الكتابات الإسرائيلية « جماعة الأمن » .

ومن الواضح - كما سبق - أن هناك طرفين أساسيين أديا إلى تقوية نفوذ « جماعة الأمن » فى هيكل صنع القرار فى إسرائيل خلال تلك الفترة :

١ - أن هيكل صناعة القرار ذاته لم يكن يتسم بالتحديد ، فكما يقول « مردخاى جازيت » - وهو مدير عام سابق لمكتب رئيس الوزراء - « لا يوجد أى نظام محدد لاتخاذ وصناعة القرارات فى إسرائيل ، فالنظم المتبعة تختلف من حالة لأخرى ، ومن شخص لآخر »(٧٢) .

٢ - تبلور « ظاهرة بن جوريون » فقد أدت طبيعة شخصية « بن جوريون » ، ودوره التاريخى فى إقامة إسرائيل ، ومواقعه الرسمية التى تولاها منذ البداية إلى تشكل « ظاهرة بن جوريون » ، التي كانت تمكنه من اتخاذ قرارات قد لا تحظى بتأييد كامل من جميع القوى السياسية الأخرى .

وبناء على ذلك ، فقد سيطر ما يسميه « يهودا بن مئير » طاقم مصغر جدا برئاسة « بن جوريون » على القرارات الرئيسة فى تلك الفترة ، ويشمل هذا الطاقم إضافة إلى بن جوريون جولدا مائير ، شيمون بيريز ، موشى دايان ، موشى كارمل » ، وقد اعتبر هذا الطاقم فى معظم الكتابات الإسرائيلية « جماعة الأمن » التى كانت موالية « لبن جوريون » ، والتى التزمت بتنفيذ توجيهات « بن جوريون » حتى فى تلك الفترة التى اعتزل فيها السلطة منذ ديسمبر ١٩٥٣ ، وحتى فبراير ١٩٥٥ عندما عاد وزيرا للدفاع قبل أن يتولى رئاسة الوزراء مرة ثانية بدلا من « موشى شاريت » فى نوفمبر ١٩٥٥ ، ومما ساهم فى تصاعد نفوذ تلك المجموعة ، أنها كانت قد سيطرت تماما على وزارة الدفاع ، فقد كان « بيريز » يتولى منصب مدير عام الوزارة ، بينما كان « دايان » يتولى منصب رئيس الأركان .

والمثير للانتباه أن « جماعة الأمن » الإسرائيلية – ماعدا جولدا مائير – كانت تتبنى أفكارا خاصة بأهمية « الخيار النووى العسكرى » بعكس الاتجاه العام فى إسرائيل فى أوائل الخمسينات ، وكانت – بالطبع – تعمل فى هذا الاتجاه بآليتها الخاصة التى تتيح لها استقلالية شبة كاملة عن الهيكل الرسمى لصنع القرار ، وهكذا تحددت القرارات النووية فى إسرائيل ، وهو ما يؤكده يائير ايفرون بقوله أن هناك مجموعة صغيرة من صانعى القرارات المندمجين فى المسائل الأمنية هى التى حددت مسار البرنامج النووى الإسرائيلى »(٧٣) . ولم يكن اتخاذ « قرارات نووية » على أساس القناعات الخاصة – كذلك – بعيدا عن الاتجاه العام سمة فريدة فى تاريخ إسرائيل ، فكما يذكر يهودا بن مئير « لقد اتخذت كثير من القرارات الحيوية فى تاريخ إسرائيل بشكل عفوى ، وتلقائى ، ومن خلال الاعتماد فقط على الإحساس الداخلى للزعماء السياسيين وتجاربهم الشخصية »(٧٤) .

وقد اتبعت « مجموعة بن جوريون » على المستوى النووى آلية معدلة مغرقة فى السرية ، وضحت عندما عاد « بن جوريون » إلى السلطة عام ١٩٥٥ ، فى وقت كانت إسرائيل فيه تواجه مشاكل أمنية أساسية بفعل اختلال التوازن العسكرى فى المنطقة بعد صفقة الأسلحة التشيكية ، وهو ما يبدو أنه وضع المسألة النووية فى الأولويات الأساسية « للمجموعة » التى كانت قد اصبحت أكثر قوة . فقد اتخذت تلك المجموعة كافة قراراتها النووية ، وأجرت اتصالاتها الخارجية فى إطار من السرية « شبة المطلقة » ، بحيث أن أحدا من المسئولين خارج المجموعة ، أو أعضاء لجنة الطاقة الذرية لم يعلم شيئا بصورة مؤكدة حول قرار الحصول على « مفاعل كبير » عام ١٩٥٦ ، وحتى إبرام الاتفاقية السرية مع فرنسا عام ١٩٥٧ .

وعقب اتفاق أكتوبر ١٩٥٧ لم يكن من الممكن إخفاء « القرار » الذى تم تنفيذه

عن أعضاء لجنة الطاقة الذرية - التى كانت تتألف من ستة أعضاء بالاضافة إلى « بيرجمان » رئيس اللجنة - وعن معظم المسئولين الرسميين ، وكان رد الفعل الأول لذلك ، هو أن جميع أعضاء اللجنة « الستة » قد قاموا بتقديم استقالاتهم بمن فيهم د . يسرائيل دوستروفسكى ، طالبين نقلهم إلى قسم الفيزياء بمعهد وايزمان بشكل جماعى ، فيما عدا . بيرجمان رئيس اللجنة الذى كان ضمن « مجموعة بن جوريون » على مستواها النووى . وكان السبب المباشر لتلك الاستقالة حسب ماذكره أعضاء اللجنة « أن هناك تركيزا شديدا للغاية ، ومقلقا على الجناب العسكرى فى بناء القدرة الذرية الاسرائيلية »(٧٥) ، فقد كانت الاستخدامات العسكرية - كما استنتج العلماء - تطغى على تفكير صانعى القرار النووى .

وبالنسبة لبقية المسئولين الذين علموا بالقرار ، اتخذ رد الفعل صورة مشابهة تقريبا ، فحسبما يذكر فؤاد جابر « كشف بيرجمان عن أن علماء إسرائيل ماعدا اثنين أو ثلاثة عارضوا تلك السياسة التى اعتبروها طائشة ، وكان المبرر على حد قول بيريز « أن المشروع انتقد لأنه اعتبر فى بداية الأمر مغامرة سياسية قد توحد العالم ضد اسرائيل »(٧٦) ، وكما يذكر دان رافيف ، ويوسى ملمان « نشبت خلافات شديدة جدا بين مؤيدى الخيار الذرى والمعارضين له ، لكن - وهذا هو الأهم - لم تصل كلمة واحدة إلى علم الجمهور »(٧٧) ، وقد تركزت وجهات نظر المعارضين على اعتبارات خاصة بموقف العالم من إسرائيل إذا تم الكشف عن المشروع ، واحتمالات بدء سباق تسلح نووى فى المنطقة ، إضافة إلى الاعتبارات المالية الخاصة بتكلفة المشروع . ولم تتوقف مجموعة بن جوريون بعد ذلك عن المضى فى مشروعها ، وتحولت إلى السرية المطبقة كذلك خلال عمليات تنفيذ المشروع ، بحيث لا تتسرب معلومة إلى الخارج ، وبحيث لا يتمكن أى مسئول إسرائيلى خارج المجموعة المؤيدة للخيار النووى من إدراك الصورة الكاملة لما يحدث على المستوى النووى ، ووصل الأمر إلى أن « بيريز » انشأ وحدة مخابرات ذرية مستقلة ، وتم اخفاء النشاطات الذرية حتى عن « ايسار هاريل » المسئول عن الموساد ، وجهاز الأمن العام ، وكانت مهمة هذه الوحدة اغلاق أية فتحة ممكنة لتسريب معلومة عن المشروع الذرى ، ثم توسع نشاطها بعد ذلك ليشمل كافة الجوانب المتعلقة بمتطلبات المشروع ، مثل شراء المعدات ، وغير ذلك(٧٨) . واستمر بناء المفاعل - الذى كان يقدم للداخل أو للخارج على أنه مصنع للنسيج - حتى كشفت عدة صحف عالمية استنادا إلى مصادر أمريكية فى ديسمبر ١٩٦٠ عن أن ما يقام فى النقب هو مفاعل ذرى .

وبعد أيام قليلة من انتشار أنباء المفاعل ، وبعد ضغوط أمريكية شديدة بخصوص هذه المسألة ، اعترف « بن جوريون » أمام الكنيست بأن ما يقام فى النقب

هو بالفعل مفاعل ذرى قوته ٢٤ ميجاوات سوف يعمل لأغراض سلمية . وبعد ذلك تفجرت فى إسرائيل نقاشات حادة حول مسألة « اتخاذ القرار فى إسرائيل » ودور المؤسسة العسكرية فيه . وهو ما أدى إلى سقوط حكومة « بن جوريون » ، ثم قيامه بتشكيل حكومة جديدة فى ٢ نوفمبر ١٩٦١ بغرض إعادة صياغة العلاقات المدنية - العسكرية على أساس إرساء السيطرة المدنية على صنع القرار ، لكن - كما يذكر « عاموس بيرلماتر » - فان بن جوريون نفسه لم يستطع كبح جماح هذا النمط القائم على رسوخ دور وزارة الدفاع ، وفشل فى تحدى التراث الذى خلقه هو بنفسه(٧٩) .

وفى الفترة التالية لتشكيل حكومة « نوفمبر ١٩٦٠ » الائتلافية ، تصاعد تأثير عدد كبير من وزراء « مباى » ، والأحزاب المشاركة فى الحكومة ، مثل « ليفى أشكول » وزير المالية الذى كان يعارض الخيار النووى العسكرى ، و« ايجال آلون » رئيس حزب « أجودات هعفودا » الذى كان يعارض المشروع النووى أيضا . وتصاعدت الانتقادات داخل الحكومة لطريقة « بن جوريون » فى اتخاذ القرارات(٨٠) ، وأدى كل ذلك فى النهاية إلى استقالة « بن جوريون » من رئاسة الوزارة . ووزارة الدفاع ، وحلول « ليفى أشكول » محله فى الموقعين ، وخروج « موشى دايان » من رئاسة الأركان ، وتولى « اسحق رابين » محله ، وهو كذلك من المعارضين للتوجه النووى العسكرى ، كما شغل « ألون » موقع مستشار رئيس الوزراء ، وباختصار ، تولت « حكومة غير نووية » السلطة فى إسرائيل يوم ٢٤ مايو ١٩٦٣ قبل أن يكتمل بناء مفاعل دايمونا بستة شهور .

ثانيا : قرار صنع السلاح النووى بعد امتلاك القدرة على إنتاجه :

يعتبر قرار بدء إنتاج السلاح النووى هو أهم حلقات عملية بناء القوة النووية الإسرائيلية ، فهو قرار استراتيجى خاص جدا ، يحدد تحليله تؤقيت دخول السلاح النووى فعليا إلى ساحة الصراع العربى الإسرائيلى بكل ما يفترض أن يؤدى إليه ذلك من نتائج على السلوك الصراعى لأطرافه ، ورغم أن هذا القرار قد أحيط بالسرية المطبقة مثل قرارات إسرائيل السابقة ، إلا أن هناك قدرا ملائما من المعلومات يتيح تحديد الظروف التى أتخذ هذا القرار فيها ، والدوافع التى أدت إلى اتخاذه ، كما يتيح كذلك تحديد « متخذ » هذا القرار ، وبالطبع فإن ثمة خلافات قائمة فى الكتابات حول « الظروف » و « الدوافع » و « الشخصية » بحكم الطبيعة السرية للبرنامج النووى الإسرائيلى ، إلا أن الخلاف حول تلك الأمور بالنسبة لهذا القرار تحديدا ليس مستحكما .

وبداية ، فإن تحليل دوافع ، وأبعاد ، وأسس هذا القرار يستلزم القاء الضوء على وضع « الخيار النووى الاسرائيلى » فى الفترة الممتدة بين عامى ١٩٦٣ - ١٩٦٧ ، التى تولت خلالها السلطة « حكومة غير نووية » تذكر كتابات كثيرة أنها قامت بعرقلة البرنامج النووى الاسرائيلى ، ووقف تطوير الخيار النووى العسكرى ، وهى أمور هامة لتوضيح توقيت وظروف امتلاك إسرائيل « القدرة النووية » التى تتيح لها إنتاج السلاح النووى .

والمقولة الأساسية هنا ، هى أنه على الرغم من أن « ليفى أشكول » كان بالفعل من المعارضين لما كان يسميه « مشروع بن جوريون النووى » ، وعلى الرغم من أن حكومته ضمت كافة المعارضين للمشروع ، إلا أن عملية تنفيذ قرار « بن جوريون » النووى لم تتوقف فى ظل حكومة أشكول ، فمشكلة معظم الدراسات التى تقيم سياسة أكشول تجاه الخيار العسكرى النووى ، أنها تبدأ فى دراسة موقفه تجاه « الخيار » إعتبارا من تاريخ محدد هو « أبريل ١٩٦٦ » عندما إتخذ عدة قرارات نووية أساسية بدأت تهدف إلى وقف البرنامج النووى العسكرى ، أو تقليصه على الأقل ، أو حتى تهدئة مساره ، مستنتجة فى العادة أن « أشكول » قد عرقل الخيار العسكرى النووى ، وبهذا الصدد توجد عدة نقاط :

١ - أن « أشكول » ترك « البرنامج النووى العسكرى » يسير دون تدخل ينكر منذ مايو ١٩٦٣ ، حتى أبريل ١٩٦٦ ، أى أن مفاعل دايمونات قد عمل بطاقته الكاملة لأكثر من عامين أنتج خلالهما كمية من البلوتونيوم كانت كافية بعد فصلها لحيازة عدة قنابل ذرية ، ولم تقم « مجموعة بن جوريون » نفسها - التى كانت خارج الحكم - بتوجيه أية انتقادات ذات أهمية لسياسة أشكول العسكرية خلال تلك الفترة ، بما يعنى أنه لم يكن هناك ما يستدعى - على المستوى النووى - بشدة توجيه مثل هذه الانتقادات ، فكما يؤكد « هيرش » فإن تردد أشكول تجاه التزام إسرائيل بإنتاج أسلحة نووية على نطاق واسع ، لم يعرقل استكمال بقية متطلبات مثل هذا « المشروع الكبير » ، ففى تلك الفترة تم انشاء مصنع لتجميع الأسلحة النووية فى « حيفا » ، ومجمع مزود بتحصينات جيدة لتخزين الأسلحة النووية فى قاعدة « تل نوف » ، ومجمع مزود بتحصينات جيدة لتخزين الأسلحة النووية فى قاعدة « تل نوف » الجوية بالقرب من « ريحفوت »(٨١) .

٢ - أن معارضة « أشكول » للخيار النووى العسكرى لم تكن تنصب على « قيمته الاستراتيجية » لكنها كانت معارضة تتم « لاعتبارات مالية » ، وكذلك « بنحاس سابير » ، « فدايمونا كانت تتكلف ٥٠٠ مليون دولار سنويا ، بما يزيد عن ١٠ فى المائة من الميزانية العسكرية الإسرائيلية وقت الانشاء ، وكان ما يهم أشكول

هو المال الذى لا ينفق على أى شىء أخر »[٨٢] . كما كانت معارضة معظم « مجموعة أشكول » غير النووية لا تنصب على القيمة الاستراتيجية للسلاح النووى ، بقدر ما كانت تتركز على أعراض جانبية للمشروع النووى .

٣ - أن حكم أشكول - كما يذكر « بيرلماتر » - كانت أكثر فترات تاريخ الجيش الاسرائيلى نموا فى قوته العسكرية ، فقد وافق أشكول على كافة مطالب « الجنرال رابين » رئيس الأركان فى الحصول على أسلحة جديدة باهظة التكاليف[٨٣] ، فلم يكن أشكول يتجاهل على الاطلاق أهمية القوة العسكرية فى الاستراتيجية الإسرائيلية .

وفي إطار النقاط السابقة يمكن تناول ما أثير حول « سياسة أشكول النووية » ، فقد ترك أشكول البرنامج النووى العسكرى كما خطط له حتى نهاية عام ١٩٦٤ . عندما بدأ « مفاعل دايمونا » ينتج أولى شحناته من « البلوتونيوم » ، وهو ما حتم ضرورة اتخاذ قرار بشأن الخطوة التالية ، وحسب ما يذكر « هيرش » - ولا يوجد مصدر آخر يؤكد ذلك - فقد بدأ « أشكول » في عقد سلسلة من الاجتماعات السرية على أعلى مستوى منذ أواخر ١٩٦٤ ، وحتى أوائل ١٩٦٥ ، فى « مدراشا » - مقر الموساد خارج تل أبيب - حضرها كبار المسئولين فى الأحزاب السياسية الرئيسية ، والعديد من خبراء الدفاع ، وحسبما يذكر أحد الذين شاركوا فى تلك الاجتماعات « لم تكن القضية ما إذا كنا سنصبح دولة نووية أم لا ، ولكن متى ؟ » . فقد كان « أشكول » يدرس خلال تلك الاجتماعات ثلاثة خيارات :

الأول : إعطاء إشارة البدء فى إنتاج القنبلة وتخزينها .

الثانى : الخيار النووى مع تصنيع المكونات والأجزاء دون تجميعها .

الثالث : القيام بمزيد من الأبحاث .

واختار « أشكول » - حسب معلومات « هيرش » - الخيار الثالث ، وهو الاستمرار فى الأبحاث ، واستغلال الوقت الاضافى فى « القفز » على « المرحلة الأولى » على أساس تخطى مرحلة سلاح البلوتونيوم الذى فجرته الولايات المتحدة فى ناجازاكى إلى تصميمات لرؤوس أكثر فعالية . ثم قام « أشكول » باستثمار قرار مدراشا بصورة استراتيجية ، فقد أبلغ واشنطن بأنه سيرجىء اتخاذ قرار بشأن الترسانة النووية مقابل التزام بامداد إسرائيل بأسلحة هجومية توازى نوعية الأسلحة التى يمد بها الاتحاد السوفيتى مصر[٨٤] .

وقد لا تكون معلومات « هيرش » دقيقة تماما ، لكن لا يمكن تجاوزها فى تقييم سياسة أشكول النووية فهى تفسر إلى حد كبير القرارات التى إتخذها « أشكول » بعد عام كامل من اختياره لبديل الاستمرار فى الأبحاث النووية . ففى أبريل ومايو ١٩٦٦ ، قام أشكول باتخاذ سلسلة من الإجراءات التى بدأ وكأنها تهدف إلى تجميد البرنامج النووى الإسرائيلى ، إذ قام بإقالة « د . بيرجمان » من رئاسة لجنة الطاقة الذرية ، ثم قام بالحقا هذه اللجنة بمكتب رئيس الوزراء (مكتبه) بما كان يعنى إنهاء إشراف وزارة الدفاع عليها . وأعاد تكوين اللجنة ، ليصبح هو رئيس لها ، وليصبح هو رئيسا لها ، وليصبح د. دوستروفسكى - الذى كان قد استقال محتجا عام ١٩٥٧ - مديرا عاما لها ، ثم أعاد مجموعة العلماء المستقبلين مع أعضاء جدد كانت اهتماماتهم الرئيسية وتخصصاتهم تصب فى إطار الاستخدامات السلمية للطاقة النووية .

وفى ١٨ مايو ١٩٦٦ ، القى « أشكول » خطابه الشهير أمام الكنيسيت الإسرائيلى الذى قال فيه عبارة « ان إسرائيل لن تكون الدولة الأولى التى تدخل الأسلحة النووية إلى المنطقة » . ونفى امتلاك اسرائيل أية أسلحة نووية ، وأعرب عن تأييده لفكرة إجراء تفتيش متبادل بين مصر وإسرائيل ، وان كان لم يتقدم بمقترحات محددة حول تنفيذها(٨٥) ، ونكر فى نفس الخطاب أن حكومته تحتفظ بحقها فى متابعة البحوث والتدريب فى دايمونا ، لكن برنامج تطوير القنبلة الذرية قد أنهى(٨٦) .

وعقب تلك التطورات ، قامت « مجموعة بن جوريون » بما يشبه ثورة سياسية ضد « أشكول » ، فقد وجه بن جوريون ، وديان ، وبيريز ، وبيرجمان ، وهاريبل ، انتقادات حادة لأشكول وصفه بن جوريون فى إحداها « بتشمبرلين » ، ولم تتوقف تلك الانتقادات عند أية حدود ، فقد تصاعدت من اتهامه « بالإذعان للولايات المتحدة فيما يتعلق بمسألة التفتيش النووى »(٨٧) ، إلى اتهامه « بخيانة أمن إسرائيل »(٨٨) ، كما قام بن جوريون ، ودايان ، وبيريز ، وغيرهم بالانفصال عن « مباى » فى يونيو ١٩٦٥ قبل الانتخابات العامة - وإن لم يكن هذا الانفصال لأسباب نووية - وتكوين حزب جديد تحت اسم « قائمة عمال إسرائيل » (رافى) . وعلى الأرجح ، فإن مجموعة « بن جوريون » كانت تعلم أن « الخيار النووى » لم ينته ، الا أن ما كانت تلك المجموعة تخطط له من الأساس ، ليس مجرد خيار مؤجل كما بدأ أن أشكول قد أرساه ، وانما كانت تفكر فى قدرة نووية واسعة يتم امتلاكها - وربما الاعلان عنها - فور توافر متطلباتها ، إضافة إلى أن ذلك الصراع الذى أنفجر كان يعود فى مجمله إلى « خصومات شخصية » ، وخصومات على مستوى المؤسسات ، أكثر من

الايديولوجيات ، وقضايا الصراع العربى الاسرائيلى »[٨٩] ، الا أن مجموعة « بن جوريون » حملته مضمونا نوويا .

إن « أشكول » لم يقم فى الواقع بانقلاب مضاد على البرنامج النووى العسكرى ، ففى مايو ١٩٦٦ ، كان قد مضى على تشغيل مفاعل دايمونا (٣٠) شهرا ، كما كان معمل إعادة المعالجة قد اكتمل تماما ، إضافة إلى منشآت التجميع والتخزين للأسلحة النووية ، فالاحتمال الأرجح - كما يذكر ستيفن جرين - هو أن وزارة الدفاع الإسرائيلية كانت قد أصبحت تمتلك فى أواسط سنة ١٩٦٦ العناصر الضرورية لبناء سلاح نووى ، وطائرات أو صواريخ لايصال هذه القنابل إلى إهدافها ، ولربما يمكن الاعتراف بشهامة رئيس الوزراء فى تنازله عن الأسلحة النووية لأن إسرائيل كانت تمتلك هذه الأسلحة فعلا ، أو على الأقل كانت قد وصلت إلى قاب قوسين أو أدنى من تركيب القنبلة فى وقت قصير إذا تطلبت الضرورة »[٩٠] ، وبصرف النظر عن الأحكام الأخيرة « لستفن جرين » ، يمكن القول أن ما فعله « أشكول » كان بالضبط هو وقف عملية اتخاذ قرار بخصوص إنتاج أسلحة نووية لاتحتاج إسرائيل إليها فى ذلك الوقت بصورة ملحة ، إذ أنه كما قال « نحن لسنا فى عجلة من أمرنا ، فسوف يستغرق الأمر من العرب ٢٥ عاما »[٩١] ، ثم استخدم قراره هذا فى « المساومة » مع الولايات المتحدة .

لقد ارتبط قرار « أشكول » بتجميد البرنامج النووى - أو ما بدا كذلك - بصفقة مع الولايات المتحدة للحصول على أسلحة متطورة ، ففى اليوم التالى لتصريحاته فى الكنيست - أى ١٩ مايو ١٩٦٦ - أعلنت حكومة أشكول عن توقيعها لاتفاق مع الولايات المتحدة تعهدت الأخيرة بمقتضاه بتزويدها بشحنة من طائرات « سكاى هوك » ، ودبابات « تشيرمان » ، وتعتبر هذه الشحنة من الأسلحة أضخم شحنة تلقتها إسرائيل طوال تاريخها من الولايات المتحدة ، أو تعادل مجموع ما تلقته منها منذ أعلان نشأتها فى عام ١٩٤٨ وحتى عام ١٩٦٥ »[٩٢] ، وعلى ذلك لا يمكن اعتبار ما حدث « وفقا » للبرنامج ، بقدر ما يعتبر إعادة لترتيب الأولويات - حسب درجة الحاحها - بين القوة النووية . والقوة التقليدية التى كان كل من « ألون » و « رابين » يركزان على أهميتها ، فلم يكن « أشكول » ليتخلى عن الخيار العسكرى النووى رغم أنه كان من المعارضين له ، إذ أن إقامة مفاعل دايمونا قد خلق واقعا جديدا فرض نفسه على الجميع فى إسرائيل ، ولم يكن من الممكن لأحد من « المعارضين » أن يفكر بعقلية ما قبل دايمونا ، فقد كانت هناك « فرصة نووية » تتيح خيارات واسعة ، ابتداء من المساومة بها ، وحتى تحويلها إلى « سلاح » ، وما حدث هو أن « مجموعة أشكول » استخدمت تلك « الفرصة » تبعا لما تتصوره من أولويات .

ومن مجمل ما سبق ، يمكن رصد نقطتين أساسيتين حول « وضع اسرائيل النووى » كما بدا عليه فى أواخر عام ١٩٦٦ ، وهما :

١ - أن إسرائيل كانت قد أصبحت ابتداء من عام ١٩٦٦ تمتلك القدرة على إنتاج السلاح النووى ، وقد يكفى هنا رصد تصريح العالم النووى الأمريكى « د . ادوارد تيلر » الذى أشرف على تصميم وإنتاج القنبلة الهيدروجينية الأمريكية عقب زيارة له قام بها لإسرائيل فى ١٢ ديسمبر عام ١٩٦٥ ، إذ قال « لا شىء يمنع إسرائيل من صنع القنبلة الذرية ، ما دام كل ما تحتاجه فى هذا السبيل متوافر لديها سواء بالنسبة إلى الخبراء أو المعدات أو البلوتونيوم »(٩٣) ، ومن الواضح أن توقيت التصريح يتطابق مع توقيت مرور عامين بالضبط على بدء تشغيل مفاعل دايمونا .

ولم يكن هناك - تكنولوجيا - ما يمنع من اتخاذ قرار بدء الإنتاج الفعلى ، فحسب ما يقرر مؤلفو كتاب « دقيقتان فوق بغداد » فإن « ما أقدم عليه أشكول هو أنه ترك الخيار النووى مفتوحا فى المدى القصير ، وليس أكثر من ذلك ، وكان هذا يعنى فى الواقع أنه إذا طرأت تغيرات حاسمة فى الشرق الأوسط ، فإنه يكون فى وسع إسرائيل استخدام مالديها من طاقة كامنة على وجه السرعة »(٩٤) .

٢ - أن إسرائيل بصفة عامة - وبصرف النظر عما قام به « أشكول » - كانت لديها كافة الدوافع لتحويل القدرة إلى قوة نووية ، فكما يذكر « ستيفن جرين » ، فان « وزير الدفاع الأمريكى » كان قد أعد مذكرة فى فبراير ١٩٦٣ ، يقول فيها أن من المحتمل أن تصبح إسرائيل الدولة السادسة فى العالم التى تمتلك أسلحة نووية ، وبعد عرض الأسباب التى دعت معظم الدول التى لديها القدرة على إنتاج أسلحة نووية إلى اختيار عدم إنتاجها كالتكلفة المرتفعة ، ورد الفعل الدولى ، وما إلى ذلك ، مضت المذكرة تقول « أن الدوافع إلى التملك ، كالنفوذ والقيمة الاكراهية والردعية ، والفائدة العسكرية قد تغلبت على الاعتبارات الكابحة - فيما عدا الدولتان العظميان - لدى فرنسا وبريطانيا فقط ، ولدى الصين بصورة شبه مؤكدة ، ولدى إسرائيل فى الأغلب »(٩٥) ، فقد كانت الدوافع قائمة لدى إسرائيل - وان لم تكن قائمة بنفس القوة لدى « أشكول » - فى انتظار « ظرف » وربما أيضا « شخص » .

وبناء على ذلك ، فقد كان بوسع إسرائيل أن تمتلك القوة . إذا اتخذ القرار بذلك ، وهو ما حدث بالفعل بعد وقت قصير للغاية ، وهناك اتجاهان فى تناول « توقيت » هذا القرار :

الاتجاه الأول : اتجاه يرى أن إسرائيل قد اتخذت قرار صنع السلاح النووى قبل حرب ١٩٦٧ ، وهو ما يشير إليه ستيفن جرين بقوله « ولانخطىء إذا افترضنا

أن إسرائيل كانت تمتلك الأسلحة النووية والقدرة على إيصالها إلى الهدف فى بداية حرب الأيام الستة سنة ١٩٦٧ ، فالمقومات كانت موجودة ومن هنا فإن القنبلة كانت جاهزة ... وعند عرض الأعوام العشرين الأولى من تاريخ إسرائيل لانجد أى أساس فى الواقع لافتراض وجود أى تعقل أو تحفظ فيما يختص بشئون التطوير العسكرى »[٩٦] . ويؤيد « بيير بيان » مؤلف كتاب « قنبلتان » أن إسرائيل تمكنت من إنتاج أول قنبلة قبل حرب الأيام الستة وبالتحديد فى سنة ١٩٦٦[٩٧] .

ومن الصعب تأكيد هذه المقولة ، فلا توجد سوى كتابات قليلة تؤكد أن إسرائيل قد اتخذت قرار بدء الإنتاج قبل عام ١٩٦٧ ، كما أن الأسس التى استندت إليها المقولات السابقة ضعيفة ، لاسيما إذا نوقشت فى ظل الظروف السياسية التى كانت قائمة فى ذلك الوقت ، فلم تكن هناك تلك الضغوط السياسية الحادة التى تدفع إسرائيل إلى إنتاج السلاح النووى ، كما كانت « أزمة مايو » ١٩٦٧ قصيرة بشكل لا يتيح امتلاك سلاح قابل للاستخدام قبل ٥ يونيو ١٩٦٧ ، كما يصعب القول إن « أشكول » - رئيس الوزراء ووزير الدفاع - يمكن أن يتخذ مثل هذا القرار « فقد كان يفضل ألا يضطر إلى اتخاذ قرار حول كون إسرائيل يتعين عليها أن تصل إلى المرحلة الأخيرة من القنبلة أم لا »[٩٨] . ولا توحى الظروف بأنه اضطر لذلك ، كما أن المخاوف المالية - على ما يبدو - ظلت تزعجه ، فحسبما يقول « هيرش » أن مسئولا إسرائيليا - فى تلك الفترة - يتذكر رؤية تقديرات تشير إلى أنه بحلول أوائل السبعينات ، فإن البرنامج الكامل للأسلحة النووية-بما فى ذلك الصواريخ والرؤوس النووية الحربية سيلتهم أكثر من ١٠ فى المائة من إجمالى ميزانية إسرائيل ، أو ما يقرب من مليار دولار »[٩٩] ، وبالتالى يمكن افتراض أن إسرائيل لم تتخذ قرارا ببدء الانتاج قبل حرب ١٩٦٧ ، اللهم إلا إذا كان الأمر متعلقا « بجهاز نووى » من نوع ما .

الاتجاه الثانى : اتجاه يرى أن إسرائيل قد اتخذت قرار صنع السلاح النووى بعد حرب ١٩٦٧ ، فحسب هذا الاتجاه ، خلقت أزمة مايو ١٩٦٧ - أو محنة مايو كما تسمى فى الكتابات الإسرائيلية - « الظرف الموضوعى » الدافع لإنتاج السلاح النووى ، بكل ما تضمنته من أبعاد داخلية ، وإقليمية ، ودولية ، فقد واجهت إسرائيل خلال تلك الأزمة أخطر تهديد لوجودها منذ عام ١٩٤٨ ، أضيف إليه « التردد الأمريكى فى الوفاء بالالتزام بالمحافظة على أمن إسرائيل »[١٠٠] ، « وما تم زعمه عن وجود مخزون من غاز الأعصاب المصرى فى سيناء »[١٠١] ، وهى ظروف كانت كفيلة بدفع إسرائيل إلى القيام بأى عمل .

وفى نفس الوقت ، توافر « الظرف الذاتى » الآخر ، بعودة « دايان » إلى وزارة الدفاع يوم ٢ يونيو باقتراح من بن جوريون ، ثم قيامه بعد ثلاثة أيام من توليه القيادة بإصدار أوامره بشن هجوم ضد ثلاث دول عربية ، منهياً « المحنة » بالصورة التى انتهت بها الحرب ، « وليصبح بعد ذلك رمزاً للوحدة الوطنية ، والتصميم على الانتصار ، ولتصبح صورته فى إسرائيل هى صورة « البطل »(١٠٢) .

لقد أدت أزمة مايو إلى تصاعد التوجس الإسرائيلى القديم بخصوص « البقاء » كما أدت فى الوقت ذاته إلى تصاعد نفوذ « دايان » بدرجة هائلة فى مقابل نفوذ رئيس الوزراء – الذى لم يعد وزيرا للدفاع – « ليفى أشكول » ، وكما يقول عاموس بيرلماتر « بينما ترسخت صورة دايان كالبطل الذى لا يمكن هزيمته ، وكالمنقذ الوطنى ، فقد ترسخت صورة أشكول كرجل غير حاسم ، مما أدى إلى إضعاف سيطرته على حكومة الوحدة الوطنية .. ولم يكن أشكول ليستطيع أن يتنافس مع دايان الذى كان أصغر منه سنا ، والمندفع ، والذى أصبح بطلا لحربين ، وزعيم إسرائيل الجديد الساحر الشخصية »(١٠٣) .

فى تلك الظروف ، ربما يكون أول قرار استراتيجى فكر دايان فى اتخاذه هو قرار البدء فى صنع السلاح النووى لإرساء صورة إسرائيل القوية ، ولتدعيم سيطرتها فى أوضاع ما بعد حرب يونيو ١٩٦٧ ، لاسيما وأن أحدا من « الحكومة غير النووية » لم يكن قادراً على أن يقف كعقبة مانعة فى هذا السبيل ، ويذكر « سيمور هيرش » أن دايان قد تمكن من إقناع « بنحاس سابير » – وزير المالية الذى كان لا يزال يعارض المشروع – بأهمية امتلاك إسرائيل لسلاح نووى ، كما تمكن من التوصل إلى صيغة وسط مع « ايجال ألون » – الذى كان يعارض « الالتزام النووى الكامل لإسرائيل » – تتعلق بالشكل الذى يمكن اعتماده للاستراتيجية النووية(١٠٤) ، ويذكر « فؤاد جابر » أن دايان قام باجتذاب كافة الشخصيات العلمية التى ارتبطت بالمشروع النووى ، الذين كان « أشكول » قد أطاح بهم ، مثل د . بيرجمان ، ود . إفرايم لتشاكسكى ، ود . يفتاح إضافة إلى د . دوستروفسكى ، وهم الذين تألفت منهم اللجنة الاستشارية للبحث والتطوير العامين فى يونيو ١٩٦٨(١٠٥) ، وبذلك – كما يذكر هيرش – قرر دايان من جانب واحد أنه يملك تأييد رجال المال . وكل السلطة التى يحتاجها – كوزير للدفاع – لتحويل إسرائيل إلى قوة نووية ، وفى وقت ما فى أوائل عام ١٩٦٨ أمر مركز دايمونا النووى ببدء الانتاج على نطاق واسع . ويشير « هيرش » إلى أنه لا يوجد دليل على أن مجلس الوزراء الإسرائيلى قد اتخذ قرارا رسميا بشأن دايمونا ، ومع ذلك فإن بدء الانتاج فى خط التجميع الأول للسلاح النووى – سواء كان محظورا من وجهة النظر

الرسمية أم لا – أصبح معروفا فى الدوائر العليا من مسئولى الأمن القومى ، وحظى باشادة واسعة النطاق[١٠٦] .

وبصرف النظر عن دقة ، أو عدم دقة « التفاصيل » السابقة ، فان هذا الاتجاه يبدو أقرب تماما إلى الصحة ، لاسيما وأن كتابات أخرى متعددة تؤيد ذلك ، فمؤلفو كتاب « دقيقتان فوق بغداد » يذكرون « أن هذا القرار ربما اتخذه دايان ... وأن تجربة حرب الأيام الستة سنة ١٩٦٧ كانت الدافع وراء اتخاذ هذا القرار ، فقد اثبتت تجربة الحرب لوزير الدفاع ، أن إسرائيل كانت تعتمد لتحقيق أمنها على القوى الأجنبية ، بينما يمكن لإسرائيل أن تحقق على نحو مستقل معظم الوسائل اللازمة لضمان مستقبلها »[١٠٧] ، وبعيدا عن الموقف الرسمى الإسرائيلى ، فإنه يمكن رصد أكثر من « عشرة » مصادر مختلفة تؤكد أن السلاح النووى الإسرائيلى قد أنتج فى ذلك التاريخ ، أو بعده بعامين على الأكثر ، ابتداء من تقارير نشرت عن مصادر CIA ، أو تقارير نشرت فى دوريات متخصصة ، أو كتب صدرت عن أسلحة إسرائيل النووية ، أو كتب سنوية لمعاهد دراسات استراتيجية ، أو تصريحات رسمية وشبه رسمية لمسئولين عرب ، أو أمريكيين . فقد دخل السلاح النووى الإسرائيلى إلى ساحة الصراع – على الأرجح – عام ١٩٦٨ .

ثالثا : قرارات تطوير الترسانة النووية الإسرائيلية :

تعتبر عملية تطوير القوة النووية الإسرائيلية ، والقرارات المتضمنة فيها ، أعقد مستوى يمكن أن يتم تناوله فى هذا المحور . وتأتى صعوبة تناول تلك العملية من وجود ثلاث مشكلات أساسية :

١ – **مشكلة المعلومات** : فالمعلومات المتوافرة حول قرارات التطوير – بعكس القرارين السابقين – قليلة للغاية ، بفعل حداثة مرحلة التطوير ، وغموض التطورات النووية الإسرائيلية فى السبعينات والثمانينات بصفة عامة . وإضافة إلى مشكلة « القلة » – وليست الندرة – توجد مشكلة الدقة ، فغالبا لا توجد حول نقاط معينة سوى مصادر قليلة جدا ، بما لا يتيح التأكد مما إذا كانت المعلومة دقيقة أم لا .

٢ – **مشكلة طبيعة قرارات التطوير** : فقرارات التطوير تختلف عما سبق . فى أنها ليست قرارا واحدا محددا ، لكنها مجموعة قرارات متتالية ، أقرب إلى اتجاهات عامة تبدأ بفكرة استراتيجية . أو فرصة تكنولوجية يتم نقاش ضيق حولها ليبدأ تحويلها إلى « سلاح » . فلا يوجد فى الواقع قرار يتخذ فى ظرف محدد بدوافع

معينة ، لكنه « اتجاه » قد يظهر فى مرحلة معينة تختلط فيها الفرصة التكنولوجية ، بالاتجاه الاستراتيجى بحيث يصعب فصلهما .

٣ - **مشكلة صانع قرار التطوير** : فلم تكن هناك فى السبعينات والثمانينات تلك الشخصية القوية المؤثرة ذات الاتجاه الفكرى المحدد ، والتى تمتلك القدرة على تنفيذ ما تفكر فيه ، فقد أصبحت الخريطة السياسية الإسرائيلية أكثر تعقيدا، بحيث يصعب فى غياب معلومات دقيقة نسبة تطور تسليحى معين إلى صانع - أو صناع - قرار محدد .

وفى الواقع ، فان مسألة قرارات تطوير القوة النووية الإسرائيلية لم تكن مسألة أساسية فى تناول « الموضوع النووى الإسرائيلى » قبل عام ١٩٨٦ ، فلم يكن يطلق على القوة النووية الإسرائيلية فى الغالب حتى هذا التاريخ سوى تعبير « السلاح - أو الأسلحة - النووية الإسرائيلية » . فقد كانت التقديرات التى تشير إلى امتلاك إسرائيل حوالى ٦٠ قنبلة نووية - مثلا - تبدو بلا مصداقية كبيرة ، قبل أن يذكر « فانونو » أن لدى إسرائيل ١٥٠ - ٢٠٠ سلاح نووى ، وقبل أن يذكر أن لديها أسلحة هيدروجينية ، وربما نيوترونية ، وأصبحت المشكلة بعد ذلك هى أن قضية التطوير أصبحت أساسية لفهم عملية « بناء القوة » لدولة تمتلك ترسانة نووية كبيرة - وليست دولة عتبة - فى الوقت الذى لا توجد فيه معلومات هامة حول تلك القضية .

وقد أدى هذا الوضع إلى ابتعاد معظم الكتابات عن محاور التركيز التقليدية التى تحكم تناول عملية التطوير - كما هو قائم فى الإطار السابق - النووى ، إلى تناول محورين أساسيين :

الأول : محاولة الحصول على معلومات محددة حول الظروف والملابسات التى مر بها البرنامج النووى الإسرائيلى منذ نهاية الستينات ، والتى أدت إلى امتلاك إسرائيل لتلك الترسانة ، وهى كتابات قليلة أهمها كتاب فرانك برنابى « القنبلة الخفية » . وكتاب سيمور هيرش « الخيار شمشون » .

الثانى : محاولة إعادة صياغة وتفسير دوافع إسرائيل النووية فيما يتصل بامتلاكها هذا الحجم الكبير من الأسلحة النووية ، وتلك النوعيات المتعددة منها فى ضوء « معلومات فانونو » ، وتمثل كتابات هذا المحور تيارا رئيسيا لا يزال سائدا حتى الآن .

ومن مجمل مارصد فى هذين الاتجاهين ، ومما يمكن استنتاجه فى هذا الصدد ، يمكن مناقشة عملية تطوير القوة النووية الإسرائيلية خلال السبعينات ،

والثمانينات على مستويين يتناول أولهما اتجاهات تطوير الترسانة النووية الإسرائيلية ، ويتناول ثانيهما دوافع عملية التطوير بصفة عامة .

أولا : اتجاهات تطوير القوة النووية الإسرائيلية :

تبعا لما هو سائد على المستوى الدولى ، وما هو متصور بالنسبة لإسرائيل ، فإن الأخيرة قد قامت فى البداية بإنتاج قنابل - رؤوس - ذرية من عيار ٢٠ كيلو طن ، ثم اتجهت إلى امتلاك أسلحة نووية تكتيكية ، ثم قامت بعد ذلك بإنتاج أسلحة هيدروجينية ونيوترونية ، ويمكن تناول اتجاهات تطوير تلك النوعيات المختلفة من الرؤوس النووية ، وما يرتبط بها من قضايا تكنولوجية (فنية) ، واستراتيجية كما يلى :

١ - اتجاه تطوير قنابل ذرية عيار ٢٠ كيلو طن (عيار ناجازاكى) :

لا يوجد مجال واسع للنقاش حول « نوع القنبلة » التى قرر « دايان » البدء فى إنتاجها عام ١٩٦٨ ، فعلى الأرجح كانت تلك القنبلة من عيار ٢٠ كيلو طن تعتمد على البلوتونيوم - ٢٣٩ بحكم عدم توفر قدرة تكنولوجية لدى إسرائيل تتيح إنتاج عيار أصغر من ذلك بافتراض أن إسرائيل كانت تفكر أساسا فى العيارات الصغيرة الملائمة للاستخدام فى مسرح عمليات صراعى ذى أبعاد جغرافية ضيقة .

وقد تمت الإشارة من قبل إلى أن مسألة التصغير - على الأرجح - كانت قائمة فى الفكر الإسرائيلى عام ١٩٦٥ ، وقبل اتخاذ قرار بدء الانتاج بثلاث سنوات ، عندما قرر « أشكول » تهدئة البرنامج النووى الإسرائيلى مع الاستمرار فى الأبحاث بغرض تجاوز « عيار ناجازاكى » إلى عيارات أصغر . ولا تجدى - فى هذا السياق - كثيراً مناقشة ما إذا كانت مراكز التطوير الإسرائيلية قد تمكنت فى الفترة من منتصف عام ١٩٦٥ ، حتى أوائل عام ١٩٦٨ من امتلاك القدرة على تصميم وإنتاج قنابل أصغر أم لا ، فهى مسألة تتوقف على المعلومات المتاحة ، الا أنه يمكن افتراض أن إسرائيل بدأت - دون انتظار - فى إنتاج قنابل من عيار ناجازاكى « لفترة معينة ثم اتجهت إلى إنتاج قنابل ذرية - ليست تكتيكية - بعيار أصغر ربما يصل إلى ٢٠ كيلو طن .

ولا يطرح هذ الاتجاه مشكلة ظروف قرار التطوير ، أو صانع القرار ، فهو مرتبط بقرار امتلاك السلاح الذرى ، لكنه يطرح قضايا أخرى مثل المدى الذى استمرت إسرائيل خلاله فى إنتاجها ، ورؤية القيادات الإسرائيلية لاستخداماتها بعد

أن تم إنتاج قنابل أصغر . وقنابل أكبر منها ، وهى مسائل تتوقف مناقشتها على توافر معلومات محددة .

٢ - اتجاه تطوير أسلحة نووية تكتيكية :

لقد بدأت مراكز التطوير الإسرائيلية - حسب قرار مدراشا - فى العمل بغرض تصميم رؤوس ذرية صغير فى عام ١٩٦٥ ، ومن المفترض أن جهود البحث والتطوير الخاصة بعملية التصغير قد ازدادت تركيزا بعد عام ١٩٦٨ بحيث تركزت بصورة كاملة على تلك العملية بعد أن كان خط إنتاج القنابل الذرية « العيارية » قد بدأ فى العمل ، إلا أنه يمكن أيضا افتراض أن تلك الجهود قد انصبت على تصغير القنابل الذرية ذاتها ، أكثر مما انصبت على إنتاج أسلحة تكتيكية صغيرة كاتجاه تطويرى مستقل بحد ذاته .

ولا مجال للافتراض - فى هذا السياق - بأن عملية التطوير الإسرائيلية قد تقلصت فى الفترة من ١٩٦٨ إلى ١٩٧٣ ، فقد كانت شخصيتان من « مجموعة بن جوريون » تسيطران على رئاسة الوزارة ووزارة الدفاع فى تلك الفترة ، هما جولدا مائير التى تولت السلطة فى مارس ١٩٦٩ عقب موت أشكول ، وموشى دايان . ورغم أن « مائير » لم تكن من الصقور النوويين ، وكانت تعارض الخيار العسكرى النووى ، إلا إنها لم تكن كذلك من المعارضين الأقوياء المعروفين لتلك الأسلحة ، وعلى ذلك ، يمكن افتراض أن توجهات دايان النووية قد مارست تأثيراتها عبر تلك الفترة بلا عوائق كبيرة لاسيما فى ظل عودة ما يسميه « يهودا بن مئير » الطابع الخاص لصنع القرار فى مرحلة بن جوريون ، حيث عملت مائير بالتعاون مع دايان على صناعة القرارات الرئيسية فى إسرائيل فى ظل وجود « المطبخ » الذى كان سمة من السمات البارزة لحكومتها كسياق محدد غير منتظم وغير رسمى لصناعة قرارات الأمن الوطنى(١٠٨) .

وحسب المصادر المتوافرة ، فإن إسرائيل كانت قد بدأت تعمل منذ بداية السبعينات على توسيع نطاق قوتها النووية كما وكيفا ، فكما يذكر مؤلفو كتاب « دقيقتان فوق بغداد » كانت إسرائيل - منذ هذا الوقت - تعمل على إقامة ترسانة تكتيكية بنفس القدر الذى تعمل به على إقامة ترسانة استراتيجية ، وكانت أهم اتجاهات التطوير « التكتيكى » التى عملت فيها إسرائيل خلال تلك الفترة هى محاولة تصميم وإنتاج « مدفع نووى »(١٠٩) . ويذكر « هيرش » أن إسرائيل قد بدأت فى التوصل إلى نتائج هامة بصدد الأسلحة التكتيكية عام ١٩٧٣ « ففى هذا الوقت - ١٩٧٣ - حلت دايمونا الكثير من المشكلات الأساسية حول تصغير حجم الأسلحة النووية ،

وأمدت الرؤوس الحربية الأصغر حجما مصممى الأسلحة الإسرائيليين باحتمالات متنوعة تضمنت نشر أسلحة تكتيكية ذات قوة تفجيرية صغيرة لاستخدامها فى ميدان القتال ، وقامت الولايات المتحدة بالموافقة على بيع مدافع بعيدة المدى لجيش الدفاع الإسرائيلى من عيار ١٧٥ ملم و ٢٠٣ ملم فى أوائل السبعينات ، وهذه الأسلحة القادرة على ضرب أهداف على بعد ٢٥ ميلاً أصبحت أيضا جزءاً من الخيار النووى الإسرائيلى(١١٠) ويعنى ذلك أن إسرائيل تمكنت خلال تلك الفترة من إنتاج قذائف نووية مدفعية .

ومن الممكن – بالطبع – تأكيد اتجاه إسرائيل فى أوائل السبعينات إلى محاولة امتلاك أسلحة نووية تكتيكية ، بل أنها ربما تكون بدأت هذا الاتجاه قبل ذلك ، لكن لا يمكن الجزم بأن إسرائيل قد امتلكت أسلحة نووية تكتيكية قابلة للاستخدام قبل حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، فلم تتوافر أية إشارة حول ذلك ، وعلى الأرجح ، فإنها كانت قد بدأت تتوصل إلى نتائج هامة فقط عام ١٩٧٣ ، بما أدى إلى بدء السير فى ذلك الاتجاه « عمليا » ابتداء من أوائل عام ١٩٧٤ ، أو ربما من أواخر عام ١٩٧٣ بعد انتهاء الحرب ، ومن الصعب تقدير المدى الذى وصلت إليه عملية التصغير فى إسرائيل من حيث نوعية الأسلحة وكفاءتها ، إلا أن ما يمكن تقديره هو أن إسرائيل قد طورت عملية التصغير فى النصف الثانى من السبعينات بصورة ربما أتاحت لها امتلاك نوعيات مختلفة متطورة من الأسلحة النووية التكتيكية إذا كانت قد اتخذت قرارات بذلك بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ .

٣ – اتجاه تطوير أسلحة هيدروجينية – نيوترونية :

لم يكن من المتصور على نطاق واسع قبل « تقرير فانونو » عام ١٩٨٦ ، أن إسرائيل يمكن أن تكون قد اتجهت إلى إنتاج أسلحة هيدروجينية بحكم أمور كثيرة منها عدم ملاءمة تلك القنبلة للاستخدام فى مسرح عمليات إقليمى . لهذا مرت الاشارات المتعاقبة منذ عام ١٩٨٠ – وربما قبل ذلك – حول احتمالات إمتلاك إسرائيل أسلحة هيدروجينية دون تعليق فى معظم الكتابات اللاحقة ، وفى الواقع فإن « فانونو » لم يذكر بشكل محدد أن إسرائيل قامت بإنتاج أسلحة هيدروجينية ، لكنه ذكر أنها قامت فى الفترة بين ١٩٨٠ – ١٩٨٢ ببناء وحدات تنتج وتجمع مواد متطورة ، وحسب ما ذكره العلماء الذين أطلعوا على التقرير ، فإن إسرائيل بإنتاجها لمواد الليثيوم – ٦ ، والتريتيوم ، والديوتيريوم ، انما تنتج المواد الخام اللازمة لصنع المركبات التى تستخدم فى رفع فاعلية وقوة الأسلحة الذرية البدائية إلى عشرة أضعاف مفعول القنبلة ذات قوة العشرين كيلو طن ، وهناك « صورتان » بالتحديد –

من الصور التى التقطها فانونو - تظهر ان استعمال مادتى التريتيوم ، والديوتيريوم اللتين يمكن استخدامهما فى صنع السلاح الأكثر قدرة على التدمير من كل ما عداه ، ألا وهو « القنبلة الحرارية - النووية »[١١١] ، وبالطبع فإنه طالما يمكن لإسرائيل إنتاج أسلحة هيدروجينية ، فإنه يمكنها صناعة القنابل النيوترونية التى تعتمد على نفس الأساس العلمى .

ولقد كانت معلومات « فانونو » بخصوص تلك المسألة - كما ذكر العلماء الذين اطلعوا عليها - من النوع الذى يصعب نفيه ، فقد قدم وصفا دقيقا لعملية إنتاج تلك المواد ، إضافة إلى صور « حقيقية » لبعض جوانب تلك العملية . وعموما ، فإن ثمة شواهد أخرى تم الكشف عنها على نطاق واسع فى نفس مرحلة بناء الوحدات الجديدة فى دايمونا تشير إلى أن عملية تطويرية هامة كانت تتم فى هذه الفترة ، أهمها :

١ - محاولة إسرائيل تهريب أجهزة كرايترون Krytrons فى أوائل الثمانينات . ففى الفترة بين عامى ١٩٨٠ - ١٩٨٣ قامت إسرائيل بعملية تهريب حوالى ٨١٠ أجهزة من تلك الأجهزة من الولايات المتحدة ، وهى عبارة عن مفاتيح الكترونية عالية السرعة يمكن أن تستخدم « كتتك ميكانيكى » أو « زناد قدح » فى الأسلحة النووية ، واعترف وزير الدفاع الإسرائيل بتلك العملية قائلا أنها - الأجهزة - تستخدم فقط فى أبحاث تطوير الأسلحة التقليدية ، وليس للأغراض النووية ، وأعلن أن إسرائيل ستعيد الأجهزة التى لم تستخدمها ، وإن ما سوف تحتفظ به لن يستخدم لأغراض نووية[١١٢] ، وتثير هذه القضية تساؤلات مختلفة ، لكن المهم أن تلك الأجهزة متعددة الاستخدامات ، والتى توافق توقيت تهريبها مع توقيت بناء وحدات دايمونا الجديدة ، يمكن أن تستخدم - وهو أهم استخداماتها - بغرض ضبط عملية التفجير النووى فى الأسلحة النووية ذات التصميمات المعقدة ، كالأسلحة الهدروجينية ، والنيوترونية .

٢ - إجراء تجربة « جزر الأمير ادوارد » فى عام ١٩٧٩ ، فقد كان من المؤكد تقريبا أن إسرائيل قد قامت بإجراء هذه التجربة فى جنوب الأطلنطى بالتعاون مع جنوب أفريقيا ، قبل أن يدلى « فانونو » بمعلوماته ، وكان أهم سؤال طرح بهذا الصدد هو : « لماذا تخاطر إسرائيل بإجراء تجربة نووية فى جنوب الأطلنطى مع أن اكتشاف الولايات المتحدة لذلك قد يرغمها على توقيع عقوبات ضد إسرائيل ، ومع أنه لم يعد من الضرورى اختبار قنبلة نووية عن طريق تفجيرها ؟ . » وقد ذكرت مجلة « نيوزويك » الأمريكية التى طرحت هذا السؤال فى تقرير هام لها عام ١٩٨٨ ، « أن الخبراء الأمريكيين لديهم الاجابة ، وهى أن إسرائيل كانت تطور قنبلة نووية -

حرارية أكثر تقدما ، أى قنبلة هيدروجينية ، فتلك القنبلة لا يمكن تصنيعها بأمان ، وبطريقة موثوق فيها دون القيام بتجربتها عن طريق تفجيرها ، ويقول مصدر مطلع على تقارير CIA ، أن إسرائيل بحلول عام ١٩٧٩ كانت لديها القدرة على إنتاج قنابل هيدروجينية »(١١٣) .

وإذا كان المعلومات السابقة صحيحة ، فانه لا توجد مشكلة فى التوفيق بين تاريخ التفجير ، وتاريخ بناء « وحدات دايمونا » ، أو تاريخ تهريب أجهزة « كرايترون » ، فمن المؤكد أن أية دولة ترغب فى بناء وحدات كبيرة لإنتاج متطلبات تصنيع سلاح خاص كالسلاح الهيدروجينى ، ستقوم بتجربة « جهاز » إختبارى لهذا السلاح قبل ذلك ، ولن تكون المواد والمعدات اللازمة لإنتاج هذا « الجهاز » مشكلة بالنسبة لدولة مثل إسرائيل ، فمن الممكن إنتاج التريتيوم ، والديوتيريوم وفصل الليثيوم - ٦ على نطاق معملى محدود . كما أن حصولها على عدة أجهزة « كرايترون » ليس مشكلة طالما أنها تمكنت بعد ذلك من تهريب المئات منها بطريقة تكاد تكون « رسمية » من الولايات المتحدة .

وفى الواقع ، فإن أعقد قرار نووى يمكن تناوله من بين كافة القرارات المتصورة ، هو قرار السعى لإنتاج « القنبلة الهيدروجينية » إن كانت قد أنتجت ، فمن الممكن أن يكون الغرض الرئيسى من بناء « وحدات دايمونا » هو إنتاج أسلحة نيوترونية ، وبالتالى يدخل قرار الإنتاج ضمن قرارات عملية بناء الأسلحة التكتيكية ، لكن هناك - كما سبق - ما يشير إلى أن إسرائيل ربما أنتجت أسلحة هيدروجينية ، وهو ما يفترض أن ثمة قرارا قد اتخذ بذلك قبل سنوات من إجراء تجربة ١٩٧٩ ، وهناك تصوران حول صانعى مثل هذا القرار :

الأول : أن يكون القرار قد اتخذ فى الفترة بين ١٩٧٤ - ١٩٧٦ ، وهو افتراض يرتبط بشواهد مختلفة ، أهمها وجود اتجاه قوى بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ لدى إسرائيل لزيادة كم ، ونوع قوتها العسكرية بصورة لم يشهد لها تاريخ إسرائيل مثيلا ، وقيام القيادات الإسرائيلية فى هذا الوقت - ١٩٧٦ - برفع طاقة مفاعل دايمونا إلى ١٥٠ ميجاوات . إلا أن هناك شواهد مضادة ، فلم يكن فى السلطة خلال تلك الفترة من « مجموعة بن جوريون » سوى « شيمون بيريز » - وهو صقر نووى - الذى كان يتولى وزارة الدفاع ، بينما كانت القيادتان الأخريان من الحذرين تقليديا تجاه الأسلحة النووية ، وهما « أسحق رابين » رئيس الوزراء ، و « ايجال الون » وزير الخارجية . وكان الثلاثة أعضاء فى « اللجنة الوزارية للشئون الأمنية » التى تشكلت بعد حرب أكتوبر لتتولى مسئولية إصدار القرارات الاستراتيجية ، وبالتالى ، فانه لا يمكن نفى هذا الافتراض ، أو تأكيده .

الثانى : أن يكون هذا القرار قد اتخذ فى الفترة بين ١٩٧٧ - ١٩٧٩ ، وهو افتراض يرجحه سيمور هيرش فقد « جاءت إلى السلطة فى مايو ١٩٧٧ حكومة أكثر التزاما بالعمل بالخيار شمشون ، وضرورة وجود ترسانة نووية إسرائيلية ... وبدأ بيجن وائتلافه مصممين - كما سيظهرون بعد ذلك قبل حرب لبنان - على أنهم قادرون على استخدام قوة إسرائيل لإعادة رسم خريطة الشرق الأوسط »(١١٤) ، كما كان مناحيم بيجن صقرا نوويا قديما لم تتح له الظروف ليظهر فى تاريخ البرنامج النووى الإسرائيلى ، ففى ١٧ يناير ١٩٦١ - بينما لم يكن أحد فى إسرائيل يمكنه أن يتحدث صراحة عن الموضوع النووى - صرح مناحيم بيجن بأنه « لا سبب يمنع إسرائيل من الحصول على القنبلة الذرية ، إننا محاطون بأعداء ، ومثل هذه الطاقة ستكون رادعا يحول دون نشوب حرب ، فلم لا تكون هذه الطاقة لدينا »(١١٥) ، إضافة إلى ذلك ، فإن حكومة الليكود هى التى اتخذت واحدا من أكثر القرارات النووية الإسرائيلية خطورة ، وهو قرار إجراء تجربة « ١٩٧٩ » النووية ، وبصرف النظر عن دوافع هذا القرار . فإنه يظهر أنها كانت مصممة على تطوير القدرة النووية الإسرائيلية ، وبالتالى ، يمكن بدرجة ما تأكيد هذا الافتراض .

ثانيا : دوافع تطوير ترسانة نووية كبيرة فى إسرائيل :

إن السؤال الأساسى الذى أثاره « تقرير فانونو » كان سؤالا عن دوافع إسرائيل من تطوير هذه الترسانة الهائلة من الأسلحة النووية بالنسبة لدولة صغيرة ، فحسب هذا التقرير كان من الممكن أن يكون لدى إسرائيل من ١٥٠ - ٢٠٠ سلاح نووى ، كما كانت لديها أنواع متعددة من الرؤوس النووية لا يوجد بعضها لدى الدول الثلاث النووية الكبرى ، وهو ما دفع بعض الكتابات إلى وضع إسرائيل - إضافة إلى أنها الدولة النووية السادسة فى العالم - فى مرتبة « القوى النووية الكبيرة » ، ورغم أن ذلك ينطوى على مبالغة بالنظر إلى الوضع المقارن لكافة عناصر المنظومة النووية بين إسرائيل ، وكل من فرنسا ، وبريطانيا ، والصين ، إلا أن إسرائيل كانت بالمقاييس المتعارف عليها للقوى النووية الإقليمية « الصغيرة » قوة أكبر مما يجب ، أو مما كان متصورا .

ولا ترتبط إجابة مثل هذا السؤال عادة بالبحث عن صانع قرار محدد ، أو دوافع وظروف وتوقيتات محددة ، ولكنها ترتبط أساسا باتجاهات تفسيرية عامة تطرح عادة فى الكتابات النظرية ، وتنطبق على كل حالة بدرجة من الدرجات .

وبالنسبة لإسرائيل ، فإن مدخل الإجابة على سؤال « لماذا قامت إسرائيل ببناء

قوة نووية كبيرة ؟ » قد يعود إلى ما بعد انتهاء حرب السويس عام ١٩٥٦ ، عندما قرر كل من بن جوريون ، وبيريز ، ودايان امتلاك مفاعل ذى طاقة كبيرة تكفى لتكوين قوة ذرية مستقلة تمثل ضمانا لأمن إسرائيل ، إلا أن هذا المدخل لا يقدم أكثر من ذلك ، فأيا كانت تصورات « مجموعة بن جوريون » وقتها لحجم تلك القوة الذرية ، فإنه لا يمكن القول أنهم كانوا يتصورون أن تصبح تلك القوة معادلة للقوة الفرنسية « المتوقعة أيامها » بالنظر لمستوى التخطيط الفرنسى للبرنامج النووى مقارنة بمثيله الإسرائيلى ، وهو ما يدعو للقول بأن تصور « مجموعة بن جوريون » هو امتلاك قوة متوسطة كافية لضمان أمن إسرائيل . كما لا يمكن التأكيد كذلك على أن « دايان » كان يخطط لامتلاك تلك الترسانة التى أوضحها تقرير فانونو ، عندما اتخذ قرار بدء تصنيع القنبلة الأولى . وبالتالى ، فإن « دوافع » بناء تلك القوة النووية الكبيرة ربما ترتبط كلها بعملية التطوير وقراراتها التى اتخذت خلال السبعينات والثمانينات والى تأثره بالتوجهات والظروف السياسية السائدة خلال تلك المرحلة .

وبالطبع ، فإن الإطار « النموذجى » الملائم لمناقشة مثل هذه الدوافع – بصفة عامة – قد يكون الإطار الذى قدمه « هوج مايل » ، والذى يركز على دور كل مؤسسة من مؤسسات صنع القرار النووى ، واتجاهات ضغط كل منها ، كالقيادة السياسية ، والمؤسسة العسكرية ، والعلماء النوويين ، ومقاولى الدفاع ، والبرلمان ، ووزارات المالية ، والرأى العام . لكن مشكلة هذا الإطار أنه يرتبط بترسانات وأوضاع نووية معقدة بدرجة لا يمكن مقارنتها بمثيلاتها فى إسرائيل ، فقد يكون ما حدث فى إسرائيل أمراً أبسط بكثير مما شهدته تطورات الترسانات النووية للدول العظمى ، وحتى للدول الكبرى ، وهو ما دفع معظم الكتابات التى تناولت هذه المسألة بالنسبة لإسرائيل إلى التركيز على اتجاهات عامة لتفسير « دوافع إسرائيل » النووية .

ويمكن تحديد أهم عناصر الاجابة على السؤال السابق ، من خلال رصد اتجاهين أساسيين – دون التطرق إلى عناصر خاصة باستخدامات القوة النووية الإسرائيلية – هما اتجاه يركز على طبيعة عملية بناء القوة وآلياتها الذاتية ، واتجاه يركز على طبيعة الأهداف الاستراتيجية الإسرائيلية وذلك كما يلى :

١ – طبيعة عملية بناء القوة النووية فى إسرائيل :

تشير خبرة عملية بناء القوة النووية على المستوى الدولى ، إلى أن القوة النووية قد تتطور « وحدها »[١١٦] ، بحكم آلياتها الخاصة ، وخصائصها الذاتية . أى أنها قد تتطور « بالقصور الذاتى » بصرف النظر عن طبيعة الأهداف التى دفعت إلى امتلاكها ، وأيا كانت كفايتها فى مرحلة معينة لتحقيق تلك الأهداف ، ويشير « بروس

ناروبلى » إلى أن كل القوى النووية ، بما فيها القوى النووية « المفترضة » فى الشرق الأوسط – إسرائيلية أو عربية – قد تخضع لنفس القاعدة ، حيث يقول(١١٧) :

« إن القرار بالحصول على أسلحة نووية لا يمكن الرجوع عنه إذا تم تطبيقه ، فعقارب الساعة لا تعود إلى الوراء ، والأكثر من هذا ، فهى لا تقف فى مكانها ، ولا يوجد شيء اسمه برنامج تسلح « محدود » يمكن له البقاء إلى مالا نهاية ، فهناك ضغوط جوهرية موجودة ستدفع بالبرنامج المذكور إلى مستويات أعلى باستمرار . وفى منطقة كالشرق الأوسط حيث الأمن قلق ومتفجر ، قد لا تكون « التأخيرات » المفروضة على النفس ممكنة ، فليس من المحتمل أن تكون هناك « قوة ضاربة » مصرية أو عراقية ، أو سورية ، أو إسرائيلية ، أكثر مما كانت . هنالك قوة ضاربة فرنسية قابلة للتطبيق ، فالدول المتجهة نحو التخطيط لحالة « ردع » تخدع نفسها إذا كانت تعتقد أن بإمكانها التوقف عند نقطة محددة يتم عندها ضمان توفر ذلك الردع » .

وينطبق جوهر المنطق السابق – حسب كتابات كثيرة – على عملية بناء القوة النووية الإسرائيلية وتطورها بما يفسر امتلاك إسرائيل هذا الحجم الكبير والنوعيات المتعددة للأسلحة النووية . وهو ما يعبر عنها « فرانك برنابى » – الذى يتبنى هذا الاتجاه بشدة – بقوله : « بالرغم من أن القرار الأساسى الأول الخاص بإنتاج أسلحة نووية قد اتخذ لأسباب أمنية ، هناك أسباب وجيهة للاعتقاد بأن التطويرات الحالية للأسلحة النووية فى إسرائيل قد حدثت كنتيجة لقوة الدفع التكنولوجية الذاتية للبرنامج النووى الإسرائيلى أكثر منها كنتيجة لقرارات سياسية محددة ومقصودة »(١١٨) ، ويشرح « برنابى » وجهة نظره بقوله : إن التفسير الأقرب للواقع لتضخم وتطور الترسانة الإسرائيلية ، هو أن قوة الدفع التكنولوجية فى البرنامج قد اصبحت طاغية ، ولم يعد فى الإمكان وقفها ، ففى البداية أحتاجت إسرائيل إلى تشكيل فريق من العلماء والفنيين النوويين لتشغيل مفاعلاتها النووية ، ومصنع إعادة المعالجة ، ولتصميم وتطوير وإنتاج الأسلحة النووية ، وهؤلاء الخبراء أصبحوا يتطلعون دائما إلى تصميم وإنتاج مزيد من الأسلحة التكنولوجية المتطورة لمجرد إقناع أنفسهم بقدرتهم على ذلك ، ولإرضاء ذاتهم . وهناك بالطبع ما يشير إلى أن المؤسسة العسكرية الإسرائيلية كانت متعاطفة مع مطالب العاملين فى دايمونا بإنتاج مواد وأجزاء القنابل الهيدروجينية – مثلا – فى النصف الثانى من السبعينات ، إلا أنه لا يوجد أى مبرر عسكرى أو سياسى عقلانى لقيام إسرائيل بإنتاج مثل هذا السلاح(١١٩) .

ويؤكد د . أفنير كوهين كذلك على مركزية عوامل التسيير الذاتى والإغراء التكنولوجى فى تطور الترسانات النووية فى العالم – دون أن يحدد « الترسانة

الإسرائيلية ، صراحة - مستدلا على ذلك بعبارة « روبرت أوبنهايمر » المدير العلمى لمشروع مانهاتن التى قال فيها « عندما تعرف شيئا مغريا إغراء شديدا من الناحية الفنية والمهنية ، فإنك لا تستطيع إلا أن تفعله ، ولا تبدأ بالتساؤل عن طبيعته الا بعد النجاح الفنى الكبير »(١٢٠) .

وبالطبع ، فإن لعوامل التسيير الذاتى الكامنة فى البنية النووية أهميتها الكبيرة ، فالحقائق البسيطة لتطور بناء القوة النووية تشير - كما يذكر « رودنى جونز » - إلى أن الدولة النووية بمجرد أن تبدأ الإنتاج ، سوف تتجه إلى تطوير وامتلاك مستويات مختلفة من القدرات الكمية والنوعية النووية(١٢١) . ولم يكن من المتصور أن تقوم إسرائيل بتسريح علمائها ، وإغلاق منشآتها بمجرد امتلاك حد معين من الأسلحة النووية ، وليس من المتصور أيضا أن يظل هؤلاء فى مواقعهم بلا عمل ، لكن أيضا توجد تطورات على مستوى معين لا تفسر بهذه الصورة ، فرفع قدرة مفاعل دايمونا من ٧٠ إلى ١٥٠ ميجاوات عام ١٩٧٦ ، لابد وأنه قد تم بقرار سياسى - عسكرى ، وليس لأن عوامل التسيير الذاتى اقتضت ذلك ، ولا يمكن تصور أن دور العسكريين والسياسيين فى عملية تطوير « أعداد » القنابل النووية الإسرائيلية لتصل إلى ٣٠٠ رأس نووى قد اقتصر على النظر إلى ما يفعله « علماء دايمونا » بعين الإعجاب ، كما أن تطوير نوعية معينة من القنابل - كالأسلحة الهيدروجينية ، والنيوترونية - يحتاج إلى « قرار خطير » بإجراء تجربة نووية ، لم يتم لمجرد أن العسكريين تعاطفوا مع مطالب العلماء بدخول باب الاندماج النووى ، لاسيما وأنه لا توجد ترسانات أخرى فى المنطقة تخوض إسرائيل سباقا نوويا معها . فعوامل التسيير الذاتى المتضمنة فى عملية بناء القوة هامة بالفعل لكن لاشك فى أن هناك عوامل أخرى ، ربما تكون أكثر أهمية ، رغم أنها قد لا تكون عقلانية ، أو مستندة - فى الأساس - إلى أسس استراتيجية يمكن فهمها .

٢ - طبيعة تطور الدوافع والتوجهات النووية الإسرائيلية :

رغم أنه يمكن إرجاع جزء من تطور عملية بناء القوة الإسرائيلية إلى « القصور الذاتى » ، فإن مسار البرنامج النووى الإسرائيلى خلال السبعينات تحديدا يوحى بأن امتلاك تلك القوة الكبيرة قد تم بفعل تطور الدوافع والتوجهات النووية الإسرائيلية ، كما تصورتها القيادات السياسية الحاكمة فى ذلك الوقت ، لاسيما بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، عندما ساد اتجاه عام لتطوير عناصر القوة العسكرية الإسرائيلية ، عبر عنه الرئيس الإسرائيلى « إفرايم كاتسير » فى تصريحاته الشهيرة فى أول ديسمبر ١٩٧٤ بقوله « أننا سوف ندافع عن الدولة بكل الوسائل المتاحة لدينا ،

إننا يجب أن نطور قوة أكبر ، وأسلحة جديدة لحماية أنفسنا(١٢٢) . وهنا يمكن افتراض أنه لو كانت هناك عوامل تسيير ذاتى ، فإنها قد وجدت إطارا ملائما تمارس خلاله تأثيراتها . وتختلف ممارسة عملية « التسيير الذاتى » لتأثيراتها فى إطار سياسى – عسكرى محدد عنه فى الإطار المجرد السابق ، فثمة معضلة استراتيجية أساسية تطرح نفسها فى تلك الحالة ، هى معضلة « حد الكفاية » إذ عادة ما يطرح سؤال حول حد الكفاية المطلوب لتحقيق هدف استراتيجى كالردع مثلا ، وعادة ما تكون الإجابة التى تضعها أية دولة – لا سيما دولة مثل إسرائيل – على هذا السؤال مبررة أو دافعة فى اتجاه تضخيم القوة . ويعبر « أمين هويدى » عن تلك المعضلة بقوله : « ما هو حد الكفاية المطلوب ؟ ، هل الحد المطلوب هو أقل حجم ممكن يحقق الردع ، أم هو أكبر حجم ممكن لتحقيق الردع ؟ . إن الخلافات حول حد أمثل بعيدة عن الواقع ، فما من دولة يمكنها أن تحصل على أعلى قدر من الكفاية ، وتتردد ، ولو للحظة واحدة فى تحقيق ذلك . وعلى هذا فإن حد الكفاية المطلوب هو أقصى حد يمكن الوصول إليه »(١٢٣) .

وتبعا لذلك ، وكما هو واضح من تصريح « كاتسير » ، ربما يكون الدافع الذى يمكن تصوره لامتلاك إسرائيل هذه الترسانة فى ظل حقيقة « أن المؤسسات العسكرية – ومنها الإسرائيلية – تستخدم افتراضات التهديد فى أسوأ حالة لتبرير الاستمرار فى الحصول على مزيد من الأسلحة ، ووسائل التوصيل ، ولتبرير تطوير أنظمة تسليحية نووية حديثة »(١٢٤) ، هو الحصول على قوة نووية تتيح مواجهة كافة مصادر التهديد المتصورة لأمن إسرائيل من أى اتجاه . « فمن الممكن للمخططين الإسرائيليين – كما يذكر برنابى – القول بأن إسرائيل تحتاج فى المدى المتوسط والطويل إلى قوة استراتيجية كافية لمواجهة العديد من الأهداف (Targets) العسكرية فى العالم الاسلامى مثلا ، لاسيما وأن إسرائيل تنظر إلى وجود القنبلة لدى أى دولة إسلامية على أنها تهديد لأمنها »(١٢٥) . فمثل هذا الدافع – أو الهدف الواسع – هو الوحيد الذى يمكن تصوره كمبرر استراتيجى « نظرى » لامتلاك هذا الحجم من القوة .

لكن ، حسب معظم الكتابات التى تناولت دوافع امتلاك إسرائيل هذا الحجم من القوة ، فإن الترسانة الإسرائيلية ، بعناصرها الكمية . والنوعية التى وضحت منذ عام ١٩٨٦ تتجاوز أى هدف أمنى معقول بما فيها ذلك الهدف الواسع . فمن ناحية يتجاوز حجم الترسانة الإسرائيلية كافة المبررات التى دفعت إسرائيل إلى إمتلاك تلك القوة ، فكما يذكر « رودنى جونز » ، أنه إذا افترض مخططو القوة النووية الصغيرة أن بناء القوة يهدف إلى تحقيق « أغراض » « الردع النهائى » ، فإن التطبيق العملى الأساسى

لذلك يكون امتلاك « حجم قزمى » – حسب تعبيره – من القوة ، يستند إلى عدد صغير من الرؤوس النووية ، ووسيلة توصيل واحدة ، وسوف يكون ذلك كافيا لتحقيق هذا الهدف[١٢٦] ، وعلى ذلك فإن هذا الحجم من القوة يتجاوز الهدف الاستراتيجى الشائع لإسرائيل من امتلاك الأسلحة النووية .

ومن ناحية أخرى ، فإن حجم الترسانة الإسرائيلية يتجاوز متطلبات أية أهداف إستراتيجية واسعة متصورة لإسرائيل ، فكما يقول رودنى جونز ، عندما لا يكون المخططون الاستراتيجيون فى الدول التى تواجه تهديدات أكثر تعقيدا فى البيئة المحيطة بها . قانعين بامتلاك « قوة نووية قزمية » – وهو يقصد هنا « القوة » بعناصرها المختلفة ، وليس الرؤوس النووية فقط – فإنهم يسعون إلى امتلاك نظم توصيل يتم إنتاجها بصورة تحقق إمكانيات أكبر[١٢٧] . فتعقد اتجاهات التهديد يستلزم – إذن – امتلاك وسائل توصيل ذات سمات مختلفة ، وليس بالضرورة عدداً أكبر ، ونوعيات أكثر من الرؤوس النووية ، فدوافع تطوير إسرائيل ترسانتها النووية تتجاوز بكثير الدوافع الأمنية والأهداف الاستراتيجية التى تحكمت فى قرار امتلاك خيار عسكرى نووى ، وقرار صنع السلاح النووى عام ١٩٦٨ ، وكذلك المبرر الاستراتيجى المتصور نظريا لامتلاك هذا الحجم من القوة .

وفى النهاية ، توضح سلسلة القرارات الاستراتيجية السابقة التى شكلت مسار عملية بناء وتطوير القوة النووية الإسرائيلية الأسس والدوافع والآليات التى تمت من خلالها تلك العملية ، فقرار إمتلاك خيار عسكرى نووى اتخذته « مجموعة قيادية » محدودة بهدف حيازة قوة نووية متكاملة تمكن إسرائيل من الدفاع عن أمنها الأساسى بقدرتها الذاتية فى مواجهة التغيرات المحتملة فى موازين القوة العسكرية فى المنطقة . وقرار إنتاج السلاح النووى اتخذ على الأرجح بواسطة وزير الدفاع الإسرائيلى ، وبتوافق إسرائيلى عام فى لحظة تاريخية استثنائية بالنسبة لإسرائيل . وساد بعد ذلك اتجاه عام لتطوير القوة النووية خلال السبعينات والثمانينات – فى ظل دوافع تكنولوجية واستراتيجية وسياسية مختلطة – باتجاه امتلاك ترسانة نووية متنوعة وهائلة الحجم . وسوف يتم تناول تلك الدوافع تفصيلا فى الفصل التالى .

والخلاصة ، أن إسرائيل قد تمكنت من إقامة بنية نووية متكاملة خلال تاريخها النووى ، ولم تتوقف عن تطوير تلك البنية بعد امتلاكها للسلاح الذرى ، وقد أتاحت لها هذه البنية بناء وتطوير قوة نووية تجاوزت فى حجمها وعناصرها تلك الأهداف الأمنية الأساسية التى دفعتها فى البداية إلى التفكير فى امتلاك السلاح النووى .

ثانيا :
خصائص القوة النووية الإسرائيلية

إن تحديد خصائص القوة النووية الإسرائيلية مسألة « تقديرية » تماما ، بحكم عدم وجود معلومات دقيقة حول عناصرها . وأوضاعها فى هيكل القوة العسكرية الإسرائيلية ، لذا ، فإن أية محاولة من هذا القبيل هى محاولة تهدف إلى تحديد الملامح العامة لها ، وتطور عناصرها عبر الزمن ، وذلك بهدف بناء تحليل أكثر تماسكا لاستراتيجية استخدام إسرائيل لتلك القوة فى إدارة الصراع ، ومدى قابليتها - القوة - لتحقيق أهداف تلك الاستراتيجية .

وبداية ، فإن هناك عدة اعتبارات تمثل محددات عامة لخصائص القوة النووية الإسرائيلية ، أهمها :

١ - **سمات البرنامج النووى الإسرائيلى** : فكما إتضح مما سبق ، فإن التخطيط لبناء القوة النووية الإسرائيلية تم على أساس بناء قوة نووية متكاملة نسبيا منذ البداية ، وليس امتلاك عدة رؤوس نووية ، وتطورت عملية بناء القوة ليصبح حجمها هائلا بما لايتناسب مع أهداف امتلاكها ، كما أن التخطيط لاقامة « قاعدة القوة » - البنية - تم على أساس تحقيق استقلالية شبه كاملة فى بناء وتطوير القوة بحيث لاتحتاج إسرائيل إلى مساعدة علمية وتكنولوجية خارجية مستمرة ، أو مساعدة فى الحصول على متطلبات الاستمرار فى الانتاج ، وتلك الاستقلالية - كما يقول برنابى - هى التى تجعل القدرة النووية الإسرائيلية شديدة الخطورة(١٢٨) .

٢ - **ملامح البنية النووية الإسرائيلية** : فقد تمكنت إسرائيل من امتلاك عناصر بنية متكاملة اتاحت لها امتلاك أسلحة ذرية ، ثم أتاحت لها بصورة تدريجية عبر الزمن امتلاك بقية نوعيات الاسلحة النووية الأخرى ، ويبدو أن إسرائيل لم تكن قد توقفت عن التطوير حتى عام ١٩٨٦ رغم امتلاكها ترسانة نووية كبيرة فقد أشار « فانونو » فى تقريره إلى وجود مشروع جديد تحت اسم « عملية همب » وهو الاسم الرمزى الذى أطلق على أحدث برامجها لتصميم الاسلحة الذرية حسب أقواله(١٢٩) .

٣ - **مبادىء استخدام الأسلحة النووية** : فكما أن تحديد خصائص القوة شرط أساسى لتحليل استراتيجية استخدامها ، فإن المبادىء العامة لأستخدامها كما تصورها قادة إسرائيل قبل امتلاكها تفيد فى فهم خصائصها ، اذ أن كل دولة تنتج الاسلحة القابلة والملائمة لتحقيق أهدافها ، وحتى إذا كان مسار تطور القوة - كما اتضح فى الخبرة الدولية - يسير فى اتجاهات محددة بحكم طبيعة التراكم التكنولوجى ، فإن كل دولة

تختار « نسب عناصر القوة » التى تلائم تصوراتها للمبادىء المرتبطة باستخدامها كما هو واضح فى ترسانات الدول « الكبرى » تحديدا .

إضافة إلى ماسبق ، فإن امتلاك وتطوير إسرائيل للرؤوس النووية قد توازى مع امتلاكها ثم تطويرها للعنصر الثانى الرئيسى فى القوة النووية ، وهو وسائل التوصيل ، بحيث كانت دائما - باستثناء فترات قصيرة - تمتلك وسائل التوصيل الملائمة لحمل الرؤوس النووية .

وتتألف القوة النووية الإسرائيلية - مثل أية قوة نووية اخرى - من أربعة عناصر رئيسية هى :

١ - الرؤوس النووية بنوعيات وأحجام مختلفة .

٢ - وسائل توصيل الرؤوس النووية إلى أهدافها .

٣ - قواعد إطلاق القذائف ووسائل التوصيل .

٤ - نظام "C3" للقيادة والسيطرة والاتصال .

وبالطبع فإن تلك العناصر تختلف فى خصائصها ومدى تعقيدها عن مثيلاتها لدى الدول النووية العظمى والكبرى ، لكن الأهم هو أنه لاتتوافر تقريبا معلومات هامة . أو دقيقة حول عناصر أساسية فى القوة النووية الإسرائيلية ، كنظام C3 ، أو أوضاع نشر كل من وسائل التوصيل وقواعد الاطلاق ، وحتى بالنسبة للرؤوس النووية . فإن هناك عناصر مجهولة تماما ، فالأمور السابقة ، وغيرها - كما يذكر « روبرت هركافى » - مغلفة بسرية تامة رغم أنه يجوز افتراض أن تلك المسائل تحظى بالاهتمام البالغ من جانب المخططين العسكريين الإسرائيليين(١٣٠) .

وسوف يتم تناول « خصائص القوة النووية الإسرائيلية » فى محورين :

الأول : عناصر القوة النووية الإسرائيلية ، وسيتناول العنصرين الأساسيين فى القوة الإسرائيلية وهما الرؤوس النووية من حيث عددها ، ونوعياتها ، ثم وسائل التوصيل النووية لدى إسرائيل ، بكل مايطرح من قضايا فى هذا الاطار . وسوف يتم إدماج العنصرين الآخرين فى المحور الثانى لارتباطهما به .

الثانى : قابلية القوة النووية الإسرائيلية للاستخدام الفعلى ، وسيتناول كافة القضايا المطروحة بالنسبة لأوضاع القوة الإسرائيلية ، وقابليتها للاستخدام الفعلى مثل التجارب النووية ، وخط الأمان ، وحد الكفاية ، ومسألة إدماجها ونشرها ، بهدف تحليل إمكانية استخدامها فعليا عبر مسار الصراع .

١ ـ عناصر القوة النووية الإسرائيلية :

إن هذا المحور سوف يتناول ـ كما سبق القول ـ أوضاع وخصائص وقضايا كلا من الرؤوس النووية ووسائل توصيلها لدى إسرائيل . وهما العنصران اللذان يمثلان ـ مع الفارق ـ محور التركيز فى كل الكتابات التى تتناول القوة النووية الإسرائيلية .

أولا : الرؤوس النووية الإسرائيلية :

تعتبر الرؤوس النووية هى محور التركيز الاساسى فى دراسة القوة النووية الإسرائيلية ، بينما تعتبر العناصر الأخرى ـ رغم أهميتها القصوى ـ عناصر مكملة ، إذ أنها تستمد قيمتها كأنظمة تسليح وقيادة نووية من ارتباطها بالرؤوس النووية ، وحسب المداخل الأساسية لدراسة هذا العنصر يمكن تناوله على مستويين يركز الأول على « عدد » الرؤوس النووية ، ويركز الثانى على « نوعياتها » ، وذلك كما يلى :

١ ـ عدد الرؤوس النووية الإسرائيلية :

فى ظل غياب معلومات محددة حول عدد الرؤوس النووية التى تمتلكها إسرائيل إتجهت معظم الكتابات إلى تقدير عددها استنادا إلى كمية البلوتونيوم ـ ٢٣٩ التى يمكن استخلاصها من الوقود المحترق فى مفاعل دايمونا ، اضافة إلى كمية اليورانيوم ـ ٢٣٥ التى حصلت عليها إسرائيل فى فترات مختلفة . وعلى الرغم من وجود تقديرات حول هذه المسألة تستند على « معلومات » كتقديرات بعض أجهزة الاستخبارات الغربية ، خصوصا CLA ، إلا أن التضارب الشديد لتلك التقديرات ، وإستناد بعضها ـ على مايبدو ـ على نفس « اساس البلوتونيوم » جعل التقديرات المستندة على حساب كمية « المواد النووية الصالحة لصنع الرؤوس النووية » تبدو وكأنه لامفر منها فى معظم الكتابات .

ومشكلة تلك التقديرات « الاخيرة » ، إنها ـ بعكس ماتبدو عليه ـ معقدة للغاية ، لدرجة أنها لايمكن أن تقدم من الناحية الواقعية سوى صورة عامة يصعب الجزم بوجودها لحجم الرؤوس النووية الاسرائيلية ، بحكم استنادها على متغيرات متعددة ، ومركبة ، بعضها « مجهول » لدرجة أن معظم التقديرات قد تجاهلتها ، اضافة إلى أنها ارتبطت بمعلومات محددة حول « بنية إسرائيل النووية » ثبت فى مراحل تالية أنها لم تكن صحيحة ، ربما على الاطلاق ، ومع ذلك ، فإنه لاتوجد وسيلة أخرى للقيام بعملية التقدير ، لذا سيتم الاستناد عليها اساساً مع رصد صورة عامة « لحجم »

الرؤوس النووية الاسرائيلية بناء على الأسس الاخرى التى تمت دراسة هذه المسألة بواسطتها عبر مسار الصراع .

إن « فؤاد جابر » كان أفضل - وربما أول - من وضع أسس عملية حساب عدد الرؤوس النووية الاسرائيلية تبعا « لأساس البلوتونيوم » المستخلص من مفاعل دايمونا سنويا استنادا إلى المعادلة التالية(١٣١) :

كمية البلوتونيوم ـــ ٢٣٩ = طاقه مفاعل دايمونا × $\frac{\text{عدد أيام عمل المفاعل فى السنة}}{١٠٠٠}$

ويشرح « جابر » الافتراضات التى تم بناء المعادلة على أساسها كما يلى :

١ - إن قدرة أى مفاعل على انتاج البلوتونيوم تتوقف على كمية وقود اليورانيوم التى يقوم بحرقها ، وكل طن من اليورانيوم الخام يحرقه المفاعل - كما يقول - يمكن أن ينتج من ٣٠٠ - ١٠٠٠ جرام من البلوتونيوم - ٢٣٩ ، ويفترض أن إسرائيل تحصل من مفاعل دايمونا على (٣٠٠) جرام فقط من كل طن وقود ، اذ أن حصولها على (١٠٠٠) جرام يستلزم ابقاء الوقود لفترة طويلة مما يجعله أقل صلاحية لصناعة القنابل الذرية أى أن :

١ - طن يوارنيوم ـــــــــــــــــ ٣٠٠ جرام بلوتونيوم ـــ ٢٣٩ ،
وحسب معلوماته فإن إسرائيل تحتاج كل عام إلى ٢٤ طنا من اليورانيوم الخام لتشغيل المفاعل سنويا .

٢ - أن نسبة إنتاج البلوتونيوم فى المفاعلات التى تعتمد على اليورانيوم الطبيعى كوقود هى حوالى (جرام) واحد لكل يوم عمل يولد فيه المفاعل ١٠٠٠ كيلو وات حرارى ، وبما أن طاقة مفاعل دايمونا حوالى (٢٤) ميجاوات ، فإن تلك الطاقة تعادل ٢٦ يوم عمل ذات الف كيلو وات حرارى فى اليوم الواحد ، أى أن مقابل كل « ميجاوات » حرارى تنتج عن طاقة التفاعل الانشطارى فى المفاعل يتم إنتاج « جرام » واحد من البلوتونيوم . وبالتالى ، فاذا كانت المواصفات الميكانيكية للمفاعل تمكنه من العمل بطاقته القصوى لمدة ٣٠٠ يوم فى السنة - وهو مايفترض « جابر » أنه قائم بالنسبة للطاقة والأيام - فإنه يمكن حساب كمية البلوتونيوم الناتجة عن مفاعل دايمونا - بعد الفصل - تبعا للمعادلة السابقة بالشكل التالى :

٢٤ × $\frac{٣٠٠}{١٠٠٠}$ = ٧,٢ كيلو جرام من البلوتونيوم ـــ ٢٣٩ (سنويا)

وبما أن الكتلة الحرجة التى تكفى لصناعة قنبلة ذرية - كما يفترض - هى

٥,٧٩ كيلو جرام من البلوتونيوم النقى ، فإن إسرائيل تستطيع أن تنتج فى دايمونا من البلوتونيوم مايكفى لصناعة $\frac{1}{3}$ ١ قنبلة سنويا ، أى « أربع » قنابل كل ثلاث سنوات

إن تلك المعادلة هى التى استخدمت - بكل ما تضمنته من افتراضات مركبة - فى معظم الكتابات لتقدير عدد الرؤوس النووية الاسرائيلية مع تغيير بعض مضامين عناصرها ، مثل طاقةَ المفاعل ، اضافة إلى « الكتلة الحرجة للقنبلة » التى تتوقف هى الاخرى على درجة نقاء البلوتونيوم - ٢٣٩ ، ومستوى التطور التكنولوجى لبنية إسرائيل النووية . وعلى ذلك فإن حساب عدد الرؤوس النووية الاسرائيلية يصبح مسألة يسيرة ، إذ يتم « ضرب » كمية البلوتونيوم الناتجة سنويا عن المفاعل فى عدد السنوات التى تفصل عام التقدير عن عام ١٩٦٤ ، الذى أنتج المفاعل فيه أولى شحناته ، ثم « قسمة » الناتج على الكتلة الحرجة للقنبلة الذرية ليصبح الناتج النهائى ممثلا لعدد الرؤوس النووية فى عام التقدير ، وذلك كما يلى :

$$\text{عدد الرؤوس النووية الاسرائيلية} = \frac{\text{كمية البلوتونيوم السنوية للمفاعل} \times \text{سنه التقدير - ١٩٦٤}}{\text{الكتلة الحرجة للرأس النووية}}$$

وبناء على تلك المعادلة صدرت معظم التقديرات التى سادت خلال « السبعينات » تحديدا ، والتى كان بعضها يضيف عدد قنابل « اليورانيوم - ٢٣٥ » المهرب ، وبعضها يكتفى بالاستناد على كمية البلوتونيوم ، بل أن تلك المعادلة اكتسبت قوة لدرجة أن عددا من تقديرات النصف الأول من الثمانينات قد استند اليها - بنفس متغيرات « جابر » - رغم ظهور معلومات جديدة كانت كفيلة بإنهاء مصداقيتها ، وتعود قوة المعادلة إلى تحفظها الواضح فى ظل حالة التعتيم الاسرائيلية ، بحيث وجدها عدد من الكتاب أكثر « أمنا » من الاستناد إلى متغيرات جديدة قد تكون غير دقيقة ، كقدرة إسرائيل على صناعة أسلحة نووية تكتيكية ، أو قيامها برفع طاقة المفاعل إلى ٧٠ ميجاوات . والمثير أن « بيتر براى » قد إستند اليها فى كتابه « ترسانة إسرائيل النووية » عام ١٩٨٤ كما هى دون ادخال المتغيرات الجديدة .

لقد كان من الواضح عبر الفترة السابقة أن المشكلة الرئيسية لتلك « المعادلة » تأتى من عاملين أساسيين :

١ - أن كثيراً من التقديرات قد افترضت أن إسرائيل تقوم بصناعة نوع واحد من الرؤوس النووية وهو « القنبلة الذرية » عيار ٢٠ كيلو طن ، وهى « القنبلة العيارية » ، وبالتالى ، فإن توزيع كمية البلوتونيوم - ٢٣٩ ، أيا كانت طريقة حسابها

يتم على أساس الكتلة الحرجة لتلك القنبلة ، والتى يتفاوت حسابها أيضا بمدى واسع يبدأ من ٥,٧ كيلو جرام ، وحتى ١٠,١ كيلو جرام حسب مستوى التطور التكنولوجى المفترض لدى إسرائيل ، وحسب درجة نقاء البلوتونيوم ، ونوع التصميم « الذرى » ، وبالطبع كانت هناك تقديرات تبنى على افتراضات أكثر تعقيدا ، لكن الاتجاه العام ظل يسير فى هذا الطريق .

ولقد جعل ذلك معظم التقديرات لاتقترب - بالضرورة - من الواقع الحقيقى ، فاذا كانت إسرائيل قد بدأت فعلا فى انتاج أسلحة تكتيكية بعد عام ١٩٧٣ ، ففى تلك الحالة - بافتراض ثبات قدرة المفاعل - سيكون لدى إسرائيل عدد من القنابل يختلف تماما عما كانت التقديرات تشير اليه وقتها .

٢ - أن كثيرا من تقديرات ١٩٧٠ - ١٩٨٥ قد افترضت ثبات متغير طاقة المفاعل حتى عندما أشارت المعلومات الى تحولها ، ففى عام ١٩٨٠ اشارت « الايكونومست » إلى رفع طاقة المفاعل إلى ٧٠ ميجاوات ، ومع هذا فإنه تمّ تجاهل ذلك حتى فى « تقرير فانونو » الذى كان يناقش كيفية رفع طاقة « دايمونا » من ٢٦ إلى ١٥٠ ميجاوات . وعلى ذلك ، فإنه اذا كانت طاقة دايمونا قد رفعت قبل عام ١٩٧٦ إلى ٧٠ ميجاوات ، ثم رفعت بعد ذلك إلى ١٥٠ ميجاوات ، فإن كافة التقديرات التى استندت على أساس البلوتونيوم فى تلك الفترة كانت غير صحيحة ، باستثناء تقديرات قليلة أدخلت « طاقة المفاعل الجديدة » فى الحسبان .

ولقد كان « تقرير فانونو » يمثل تحولا أساسيا فى تقديرات أعداد الاسلحة النووية الاسرائيلية ، فقد أوضح متغيرات جديدة مختلفة - أهمها طاقة المفاعل - لم تكن توضع فى الحسبان من جانب معظم التقديرات .

فى هذا السياق ، يمكن رصد بعض التقديرات الاساسية التى سادت خلال السبعينات والثمانينات ، ثم بداية التسعينات لعدد الرؤوس النووية الاسرائيلية بما يوضح « الصورة العامة » لتطور تلك الاعداد مع ملاحظتين :

١ - أن الرصد سوف يتضمن التقديرات التى تستند على « أساس البلوتونيوم » والتقديرات التى تدخل « اليورانيوم المهرب » فى الحسبان ، والتقديرات « المعلوماتية » مع توضيح أساس كل تقدير .

٢ - أن رصد التقديرات التى اعتمدت على « معادلة البلوتونيوم » سيركز على تلك التقديرات التى أدخلت - إلى حد ما - المضمون المتغير لعناصر المعادلة فى الحسبان .

ويقدم الجدول التالى أهم تلك التقديرات التى اكتسبت أهمية و « شهرة » خلال سنوات الصراع السابقة :

م	بيانات وسنة التقدير	مصدر التقدير	أساس التقدير	عدد الرؤوس النووية
١	١٩٧٠	فؤاد جابر	كمية البلوتونيوم*	٤ ـ ٥
٢	١٩٧٣	"Time"	معلومات**	١٣
٣	١٩٧٥	محمود عزمى	كمية البلوتونيوم	١٢
٤	١٩٧٦	CIA	معلومات	١٠ ـ ٢٠
٥	١٩٨٤	رودنى جونز	كمية البلوتونيوم + طاقة المفاعل***	١٥ ـ ٦٠
٦	١٩٨٤	CISS	كمية البلوتونيوم + الكتلة الحرجة	١٠٠
٧	١٩٨٤	بيتر براى	كمية البلوتونيوم + كمية اليورانيوم	١١ ـ ٤١
٨	١٩٨٥		كروسمان ـ سيل كمية البلوتونيوم + طاقة المفاعل + كمية اليورانيوم	١٠٠ ـ ١٤٠
٩	١٩٨٦	سعد الشاذلى	كمية البلوتونيوم + كمية اليورانيوم	٤٥
١٠	١٩٨٦	تقرير « فانونو	كمية البلوتونيوم + طاقة المفاعل + الكتلة الحرجة	١٠٠ ـ ٢٠٠
١١	١٩٨٦	فرانك برنابى	كمية البلوتونيوم + طاقة المفاعل + الكتلة الحرجة	١٠٠ ـ ٢٠٠ ، ٣٥ هيدروجينية
١٢	١٩٨٨	IISS	كمية البلوتونيوم + الكتلة الحرجة	١٠٠ (منها نيترونية
١٣	١٩٩١	CIA	معلومات	٦٠ ـ ٨٠
١٤	١٩٩١	سيمور هيرش	عام	٣٠٠ ـ عدة مئات

* كمية البلوتونيوم : تعنى تلك الكمية المستنده على الافتراضات التقليدية التى تمثل عناصر معادلة فؤاد جابر .

** معلومات : تعنى تقديرا مستندا إلى « مصادر » وليس إفتراضات .

*** كمية البلوتونيوم + طاقة المفاعل : تعنى استمرار نفس عناصر المعادلة مع إدخال متغير « طاقة المفاعل الجديدة » .

ويقدم الجدول السابق تقديرات متسلسلة زمنيا بنيت على أسس مختلفة . أو مشتركة يمكن توضيحها كما يلى :

١ ـ يذكر « فؤاد جابر » أن مفاعل دايمونا ينتج منذ عام ١٩٦٦ كمية من البلوتونيوم تكفى لصنع قنبلة واحدة فى السنة طاقتها ٢٠ كيلو طن ، ولو لم تستعمل تلك الكمية فى البحث والاغراض الاخرى ، وخصصت كلها لانتاج السلاح سيكون لدى اسرائيل عام ١٩٧٠ ، أربع أو خمس قنابل(١٣٢) .

٢ ـ صدر تقرير مجلة « تايم » الشهير عام ١٩٧٦ تحت عنوان « كيف حصلت اسرائيل على القنبلة » ، تؤكد فيه المجلة أن اسرائيل عام ١٩٧٣ كانت تمتلك ١٣

قنبلة ذرية ، وأنها تستند فى ذلك إلى أقوال « مسئولين اسرائيليين » وليس على تقييمات نظرية لكمية بلوتونيوم دايمونا ، وأكدت أن العلماء الاسرائيليين تمكنوا من تطوير طرق جديدة تسمح باختصار الوقت اللازم لانتاج القنابل الذرية بحيث استطاعوا فى الفترة بين ١٩٦٨ - ١٩٧٣ تطوير ذلك العدد من الأسلحة الذرية(١٣٣) .

٣ - يذكر محمود عزمى أنه بافتراض أن انتاج المفاعل بكامل طاقته بدأ عام ١٩٦٥ ، فإنه يكون قد أنتج عام ١٩٧٤ نحو كيلو جراما من البلوتونيوم - ٢٣٩ ، وهى كمية تكفى لصنع حوالى ٨ قنابل ذرية من نوع ناجازاكى ، على اعتبار أن الكتلة الحرجة اللازمة لصنعها تساوى ١٠٤٤٨ جراما ، الا أنها تكفى لصنع نحو ١٤ قنبلة ذات إنشطار واحد تكفى لصنعها كمية من البلوتونيوم وزنها ٥,٥٠ كجم فقط ، ثم يؤكد اعتقاده بأن لدى اسرائيل نحو ١٢ قنبلة ذرية ، أو أكثر قليلا(١٣٤) .

٤ - فى عام ١٩٧٦ صدر تقرير شهير نشرته صحيفة « واشنطن بوست » استنادا على معلومات لوكالة الاستخبارات المركزية الإمريكية تحت عنوان « CIA : اسرائيل تمتلك ١٠ - ٢٠ سلاحا » ، وتؤكد فيه أن اسرائيل أصبحت - حسب تلك المعلومات - تمتلك هذا العدد من القنابل فى ذلك العام(١٣٥) . وقد ترددت نفس المعلومات فى نفس الفترة فى معظم الصحف الأمريكية الكبرى .

٥ - فى عام ١٩٨٤ ، يذكر « رودنى جونز » أن مفاعل دايمونا الذى تبلغ طاقته ٢٦ ميجاوات يمكنه إنتاج كمية من البلوتونيوم تصل إلى ٨ كجم سنويا ، أو « سلاح واحد فى العام » . واذا كانت طاقته قد استمرت بلا اتساع منذ عام ١٩٦٣ حتى عام ١٩٨٤ ، فإنها - اسرائيل - لم تنتج حتى الآن سوى ١٥ سلاحا نوويا . أما اذا كانت التقارير التى تشير إلى قيام اسرائيل بزيادة طاقة المفاعل إلى ٧٠ ميجاوات صحيحة ، فمن الممكن أن يكون المخزون الاسرائيلى من الاسلحة الذرية قد وصل حتى عام ١٩٨٤ إلى حوالى ٦٠ قنبلة(١٣٦) .

٦ - فى أواخر عام ١٩٨٤ ، أعلن مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بواشنطن "CSIS" الوثيق الصلة بالبنتاجون والذى يعمل فى إطار جامعة « جورج تاون » ، أن اسرائيل تمتلك حوالى ١٠٠ رأس نووى ، ولم يحدد المركز قوة تلك الرؤوس ، لكن يرجح أن قوتها تبعا لهذا التقدير حوالى ١٠ كيلو طن لكل واحدة منها(١٣٧) .

٧ - فى عام ١٩٨٤ أيضا ، يرصد « بيتر براى » فى كتابه « ترسانة اسرائيل النووية » مايمكن اعتباره أفضل محاولة لتطبيق « المعادلة التقليدية » لحساب عدد

القنابل النووية الاسرائيلية تقديريا بحديه الأدنى والأعلى ، مع ادخال كمية اليورانيوم ـ ١٣٥ المهربة فى التقدير ، مستنتجا أن الحد الأدنى لعدد القنابل الذرية الاسرائيلية فى هذا العام يبلغ ١١ قنبلة ، بينما يصل الحد الأعلى له إلى ٤١ قنبلة ، وذلك كما يلى(١٣٨) .

حجم ترسانة اسرائيل النووية

الرقم التقديرى الادنى ، والرقم التقديرى الاعلى لعدد القنابل الذرية الاسرائيلية مع حلول عام ١٩٨٤ .

التقدير	اجمالى كمية البلوتونيوم ـ ٢٣٩ التى أمكن أنتاجها وفصلها منذ شهر ديسمبر ١٩٦٣ (بالكيلو جرام)	اجمالى كمية اليورانيوم ـ ٢٣٥ التى تمت سرقتها (بالكيلو جرام)	الكتلة الحرجة (بالكيلو جرام): لليورانيوم ٢٣٥	الكتلة الحرجة (بالكيلو جرام): للبلوتونيوم ٢٣٩	قوة الانفجار (بالكيلو طن)	المجموع الجزئى للقنابل الذرية: بلوتونيوم ٢٣٩	المجموع الجزئى للقنابل الذرية: يورانيوم ٢٣٥	المجموع الكلى للقنابل الذرية
الأدنى	٩٠	صفر	٨ أو ٥		٢٠ أو ١٠	١١ أو ١٨		١١
الأعلى	١٥٦	١٧٥,٥	٨ أو ٥	١٧	٢٠ أو ١٠	١٩ أو ٣٠	١٠	٤١

٨ ـ فى عام ١٩٨٥ ، وحسب تقديرات « أنتونى كروسمان » و « ريتشارد سيل » التى انتشرت فى هذا الوقت . فإن اسرائيل كانت تمتلك ١٠٠ سلاح نووى على الأقل ، ويحتمل ١٤٠ سلاحا نوويا ، ويذكر « ليونارد سبكتور » أن تلك التقديرات تفترض أن اسرائيل تمكنت من توسيع حجم كمية المواد النووية لديها بأكثر مما تقدر التحليلات التى تعتمد على المعلومات المتداولة حول طاقة مفاعل دايمونا ، كما تفترض أيضا أن اسرائيل تمكنت من الحصول على « مواد انشطارية » من خلال السرقات من مصادر مختلفة(١٣٩) .

٩ ـ فى عام ١٩٨٦ ، يذكر الفريق سعد الشاذلى ، أن إسرائيل تمتلك حسب تقديراته حوالى ٤٥ رأسا حربيا متوسطا قوة كل منها ٢٠ كيلو طن ، ويستند هذا التقدير إلى أن مفاعل دايمونا (٢٤ ميجاوات) يمكنه إنتاج من ٥ ـ ٨ كجم من

البلوتونيوم ، وبافتراض أن الكتلة الحرجة لقنبلة من العيار السابق ٨,٥ كجم من البلوتونيوم ، وبالتالى تمتلك اسرائيل نحو ١٤ قنبلة ذرية من البلوتونيوم ، اضافة إلى قدرتها على إنتاج حوالى ٣٠ قنبلة من اليورانيوم الذى حصلت عليه من معامل « ابوللو » الأمريكية ، ومن السرقات الاخرى التى قامت بها(١٤٠) .

١٠ ـ فى عام ١٩٨٦ ، نشرت صحيفة « صنداى تايمز » تقريرها الشهير الذى تضمن معلومات « فانونو » حول صناعة الأسلحة النووية فى اسرائيل ، واستند التقدير الذى نشرته الصحيفة لعدد الاسلحة النووية الاسرائيلية إلى كمية البلوتونيوم التى أنتجها مفاعل دايمونا (١٥٠ ميجاوات) خلال السنوات العشر التى عمل خلالها « فانونو » فى دايمونا (١٩٧٦ ـ ١٩٨٦) والتى تبلغ ٤٠٠ كجم ، ثم على أساس « الكتلة الحرجة » للقنبلة . فإذا كانت اسرائيل قد صنعت قنابل عيار ٢٠ كيلو طن ، يصبح العدد ١٠٠ قنبلة ، أما إذا كانت قد أنتجت قنابل من عيارات أقل ، فإن ما أنتج من البلوتونيوم يكفى لصناعة ٢٠٠ قنبلة نووية(١٤١) ، ولم يدخل تقرير « صنداى تايمز » فى حساباته ما أنتج من البلوتونيوم قبل عام ١٩٧٦ ، وربما لو تم إدخال تلك الكمية السابقة ، لوصل « التقدير » إلى مابين ١٥٠ ـ ٣٠٠ سلاح نووى .

١١ ـ يذكر « فرانك برنابى » عام ١٩٨٦ ـ أنه حسب « معلومات فانونو » فإن الاسرائيليين ينتجون فى دايمونا حوالى ٤٠ كيلو جراما من البلوتونيوم ـ ٢٣٩ سنويا ، وأنهم يفعلون ذلك منذ عشر سنوات ، وربما عشرين سنة ، وتحتاج كل قنبلة إلى ٤ كجم من البلوتونيوم ، لذلك فإن اسرائيل قد انتجت مقادير من البلوتونيوم تكفى لصنع مابين ١٠٠ ـ ٢٠٠ قنبلة نووية .

ويشير « برنابى » إلى اعداد « القنابل الهيدروجينية » لدى اسرائيل ، بقوله « أن اسرائيل انتجت حوالى ١٧٠ كجم من الليثيوم ـ ٦ ، الذى يمكن انتاج حوالى ٢٢٠ كجم من ليثيوم ـ ٦ ديوترايد على أساسه . وتحتاج القنبلة الهيدروجينية إلى حوالى ٦ كجم من ليثيوم ـ ديوترايد ، وعليه ربما تمتلك اسرائيل حوالى ٣٥ قنبلة هيدروجينية(١٤٢) . ويعد تقدير « برنابى » لاعداد قنابل اسرائيل الهيدروجينية هو أول تقدير بهذا الشأن .

١٢ ـ ذكر تقرير « الميزان العسكرى السنوى » الذى أصدره المعهد الدولى للدراسات الاستراتيجية (IISS) بلندن عام ١٩٨٨ ـ ١٩٨٩ ، بأن المعهد يعتقد أن إسرائيل تمتلك قدرات نووية استراتيجية ، واشار إلى أن تقارير لم يتم التحقق منها ـ لكنه يرجحها ـ تفيد بأن عدد الرؤوس النووية التى أنتجتها اسرائيل يزيد عن ١٠٠ رأس نووى ، وأنها قد تتضمن أسلحة ذات اشعاع مكثف (نيوترونية)(١٤٣) .

١٣ - يذكر الكاتب الاسرائيلى « رامى طال » فى تقرير له عام ١٩٩١ ، أن هناك معلومات تفيد ، بأن « المجلس القومى للاستخبارات » - وهو هيئة معينة من قبل رئيس CIA - قد قدم تقريرا للرئيس الامريكى « جورج بوش » قبل وقت قصير من إعلانه مبادرته للحد من التسلح فى الشرق الأوسط فى مايو ١٩٩١ ، يؤكد أن اسرائيل لديها على الأقل مابين ٦٠ - ٨٠ قنبلة نووية ، واستند التقرير فى ذلك إلى معلومات تم جمعها من CIA ، ووكالة الأمن القومى ، ووكالة المخابرات التابعة للبنتاجون ، ووكالة المخابرات التابعة لوزارة الطاقة(١٤٤) .

١٤ - يذكر « سيمور هيرش » فى كتابه الشهير « الخيار شمشون » الذى صدر عام ١٩٩١ ، ان اسرائيل تمتلك ما يمكن تقديره بحوالى ٣٠٠ سلاح نووى ، استنادا على « معلومات فانونو » واستنادا إلى معلوماته الخاصة . ويقول أن مفاعل دايمونا الذى يعمل بطاقة تتراوح بين ١٢٠ - ١٥٠ ميجاوات - ينتج مواد مخصبة تكفى لصناعة مايتراوح بين ٤ - ١٢ قنبلة أو أكثر سنويا ، ويعتمد هذا على تصميم السلاح النووى(١٤٥) ، وهكذا ، يبدو التقدير العددى الذى يقدمه « هيرش » مفتوحا تماما.

وفى الواقع ، فإن تقدير « هيرش » السابق لايعبر عن « معلوماته » بقدر ما يعبر عن تقدير نظرى يستند على الأسس التقليدية مع ادخال « المتغيرات الجديدة » فى الحسبان ، إذ أن معلومات « هيرش » تفيد بأنه « فى منتصف الثمانينات ، قام الفنيون الاسرائيليون فى دايمونا بانتاج » مئات « من الرؤوس النيوترونية ذات القوة المنخفضة »(١٤٦) ، وبالتالى فإن اسرائيل لم تقم بتوزيع مواردها النووية حسب عناصر المعادلة التقليدية .

ومن الواضح - كما تظهر التقديرات السابقة - أن تحديد « عدد » الرؤوس النووية الاسرائيلية بناء على أسس نظرية أمر فى غاية الصعوبة بعيدا عن وجود معلومات حول ماقامت اسرائيل به بالفعل ، فإذا كانت اسرائيل فى عام معين خلال نهاية السبعينات مثلا تمتلك حوالى ٤٠ كيلو جراما من البلوتونيوم - ٢٣٩ فإنها يمكن ان تستخدمها فى إنتاج ٤ قنابل ذرية من عيار ٢٠ كيلو طن ، أو ٨ قنابل ذرية من عيار ١٠ كيلو طن ، أو انتاج ٢٠ رأس نووى تكتيكى من عيار ٢ كيلو طن مثلا ، أو يمكنها أن تنتج تنويعة من تلك الرؤوس بنسب مختلفة . أما بالنسبة « للتقديرات المعلوماتية » السابقة ، فإنه لايمكن نفيها أو تأكيدها ، وبالتالى فان ايجاد « تقدير نظرى » اقرب إلى الدقة - اذا لم تقبل التقديرات المعلوماتية - يستلزم وضع فروض حول الخصائص المحتملة - على مستوى الرؤوس - للقوة النووية الاسرائيلية ، ثم تقدير كيفية « توزيع اسرائيل لموادها النووية » خلال عملية الانتاج ، بناء على تلك الافتراضات .

ولقد وضع « د . حامد ربيع » - بمشاركة بعض العلماء الفرنسيين من مركز الدراسات القومية فى باريس - تقديرا حول حجم وخصائص القوة النووية الاسرائيلية يقترب من هذا المنطق الاخير إلى حد ما . وقد استند هذا التقدير فى تحديده للمتغيرات التى تتحكم فى نوعية وخصائص السلاح النووى الاسرائيلى على افتراض أساسى هو « سيطرة القنابل النووية الصغيرة » على القوة النووية الاسرائيلية . وبالتالى فإن اسرائيل - منذ عام ١٩٧٩ - لابد أن تتجه فقط لانتاج هذا النوع من القنابل ، بعد أن حصلت على « قنابل كبيرة » كافية فى الاعوام السابقة لهذا العام ، بحكم ثلاثة أمور(١٤٧) :

١ - أن القنابل الصغيرة محدودة الاشعاع الذرى ، رغم قدرتها التدميرية الرهيبة ، ومن ثم فإن اسرائيل تكون مطمئنة نسبيا .

٢ - توزع وتعدد الاهداف في منطقة الشرق الأوسط ، وبالتالى فإن الهدف هو الحاق أكبر اذى بأكبر عدد من الأهداف .

٣ - سهولة نقل القنابل الصغيرة مقارنة بالقنابل العملاقة ، اضافة إلى أن تكلفة انتاجها هى أقل بالضرورة .

وبناء على هذا الافتراض ، توصل التقدير إلى الصورة التالية لقوة اسرائيل النووية :

١ - امتلاك اسرائيل لحوالى ٣٠ قنبلة من زنة ٨ كيلو جرام من البلوتونيوم ، مع احتمال أن هذا العدد قد لا يتجاوز ١٠ قنابل ، وهو اجمالى العدد الذى تم انتاجه قليل التوجه إلى القنابل الصغيرة .

٢ - أن اسرائيل تمتلك عددا من القنابل أو الرؤوس التى يتراوح عددها بين ١٠٠ - ٢٠٠ قنبلة من النوع الصغير جدا ، والذى لا تتجاوز زنته ٢,٥ كيلو جرام ، وأساس هذا التقدير هو حجم البلوتونيوم المنتج ، والصور التى نشرها « فانونو » .

٣ - أن اسرائيل قادرة على أن تضيف إلى هذا العدد ٣ قنابل سنويا ، ابتداء من عام ١٩٨٦ الذى عرف فيه أنها تمتلك حوالى ٢٠٠ رأس نووى .

ورغم أن هذا « التقدير » يتجاهل أو يسقط عناصر ومعلومات هامة للغاية حول قوة اسرائيل النووية بحيث يصعب التأكيد على أنه يعبر عن أوضاع القوة النووية الاسرائيلية عام ١٩٨٩ ، الا أن « المنهج » الذى يتبعه يمكن أن يكون مفيدا تماما فى ايجاد تقدير لعدد . ونوعيات الرؤوس النووية الاسرائيلية فى أى « سنة » عبر مسار

الصراع اذا ما أدخلت كافة المتغيرات الأخرى فى حساباته ، بحيث يتم التوصل فى النهاية إلى « عدة أحجام » لعدد ونوعية الرؤوس النووية ، يستند كل حجم منها على افتراض معين يعبر عن الاعتبارات المحتمل وجودها واقعيا فى فترة زمنية محددة .

وبصفة عامة فإن تلك التقديرات السابقة أيا كانت الأسس التى تستند اليها توضح أن اسرائيل كانت تمتلك عبر مراحل الصراع المختلفة أعداداً كبيرة نسبيا من الرؤوس النووية ، التى تزايدت باطراد من عام لآخر بحيث تزايدت بصورة مطردة كذلك قدرتها على التعامل مع أعداد أكبر من الأهداف المتنوعة ، وتزايدت قدرتها على التعامل بخيارات عديدة مع المواقف الصراعية المختلفة .

٢ - نوعية الرؤوس النووية الاسرائيلية :

ربما تكون نوعية الرؤوس النووية عنصراً أكثر تعقيدا من عدد الرؤوس النووية ، لأنه يستند أساسا على « المعلومات » وليس على التقديرات ، فالمواد الانشطارية تصلح لانتاج مختلف أنواع الرؤوس النووية ، وتدخل فى تركيب الرؤوس الهيدروجينية والنيوترونية مع اضافة مواد أخرى لها ، وتتوقف قدرة الدولة على تطوير كل من تلك النوعيات على عوامل مختلفة أهمها مستوى تطور بنيتها النووية ، وقدراتها التكنولوجية .

وتطرح مسألة « النوعية » - فى دلالتها على خصائص القوة النووية الاسرائيلية - قضايا متعددة ، منها توقيت امتلاك اسرائيل لنوعيات محددة . وقابلية كل نوعية بحكم خصائصها الذاتية للاستخدام ، وعناصر كل « نوعية » منها ، وهو مايمكن تناوله - بالنسبة للنوعيات التى تمتلكها اسرائيل - فيما يلى :

(أ) الرؤوس الذرية :

إن الرؤوس الذرية هى أول « فئة » من الرؤوس النووية امتلكتها اسرائيل ، ومن المرجح أنها استمرت فى إنتاجها وتطويرها لفترة طويلة بعد ذلك تختلف التقديرات حولها ، ويصعب ايجاد « حكم » بشأنها ، وتطرح تلك النوعية عدة قضايا :

١ - **عدد الرؤوس الذرية** : ترجح كافة التقديرات السابقة ، أنها تمثل المكون الرئيسى لترسانة اسرائيل النووية ، فمعظم « الاعداد » المرصودة فى الجدول السابق (ص ١٦٢) تمثل رؤوسا ذرية ، لكن من الواضح أن تلك التقديرات تعتبر الرؤوس الذرية « وحدة قياس » لقوة اسرائيل النووية ، أكثر مما تعتبرها مكونا رئيسيا لها

باستثناء تقديرات السبعينات ، وعدد من تقديرات النصف الأول من الثمانينات . ويتوقف ايجاد حكم دقيق بشأن هذه المسألة على المعلومات ، لكن من المتصور أن اسرائيل تمتلك اعدادا كبيرة منها ، وأن نسب تلك الرؤوس تتناقص مع تطور الترسانة الاسرائيلية ، فاذا كانت قد مثلت « كل » الترسانة فى النصف الأول من السبعينات ، فإنها أصبحت تمثل « نصفها » فى النصف الثانى من السبعينات ، والنصف الأول من الثمانينات وربما تقلصت نسبتها إلى « ثلث » - وقد يكون أقل - الترسانة بعد ذلك .

٢ - **عيار الرؤوس النووية** : تشير معظم التقديرات السابقة أن العيار الاساسى للرؤوس الذرية الاسرائيلية هو عيار « ناجازاكى » ، وهو ٢٠ كيلو طن . لكن بعض التقديرات - مثلما يذكر « براى » - تقرر أنه يكاد يكون من المؤكد أن الاسرائيليين استخدموا مالديهم من بلوتونيوم لانتاج الكثير من الأسلحة النووية المتدنية القوة بدلا من قنبلة واحدة ، أو بضع قنابل عملاقة ذات قوة هائلة ، لأن الخيار الأول يمنح اسرائيل عدة امتيازات عسكرية هامة ، فعندما تكون القنابل أكثر عددا ، ولكنها أصغر حجما ، يمكن استخدامها لضرب عدد من الأهداف أكبر من عدد الأهداف التى يمكن ضربها بعدد أقل من القنابل ، وان كانت أشد قوة(١٤٨) ، فالعدد بالنسبة لاسرائيل أهم من القوة التدميرية .

ورغم أن « براى » يقصد أن اسرائيل لم تنتج قنابل أكبر من ٢٠ كيلو طن ، فإن كتابات أخرى استخدمت نفس المقولة لافتراض أن اسرائيل قد أنتجت فى الغالب قنابل ذرية - ليس المقصود تكتيكية - أقل من ٢٠ كيلو طن ، وبالتالى فإن اسرائيل قد اتجهت إلى إنتاج عيار آخر تساوى قوته التدميرية نصف القوة التدميرية لعيار ناجازاكى ، أى ١٠ كيلو طن ، وهو أمر واضح فى بعض التقديرات السابقة .

٣ - شكل الرؤوس الذرية : إن الشكلين الأساسيين للرؤوس الذرية هما : إما قنابل تلقى من القاذفات الثقيلة والمتوسطة وإما رؤوس يتم تحميلها فى الصواريخ ارض - ارض متوسطة المدى ، ومن المؤكد أن الشكل الاساسى الذى تكونت منه قوة اسرائيل النووية عقب بداية الانتاج ، ولسنوات ، كان « قنابل الطائرات » إلى أن تمكنت اسرائيل من تطوير حجم ووزن وأبعاد الرؤوس النووية بغرض تحميلها فى رأس الصاروخ ، مع الاحتفاظ بنفس قوتها التدميرية ، أو تخفيض تلك القوة إلى حد ما ، فعملية التحميل تتطلب مستوى تكنولوجيا متقدما يتيح تصغير الرأس الحربى ، وتخفيف وزنها ، وتعديل شكلها بما يتلاءم مع شكل رأس الصاروخ ، ومن المرجح - بل المؤكد - أن اسرائيل قد تمكنت من القيام بذلك فى النصف الأول من السبعينات .

٤ ـ « جاهزية » الرؤوس الذرية : وهى إحدى القضايا التى شغلت كتابات كثيرة خلال السبعينات . فقد أثير بهذا الصدد سؤال حول ما إذا كانت اسرائيل قد قررت منذ البداية إنتاج « قنابل ذرية مكتملة » أم إنتاج مكونات القنبلة وأجزائها فقط بصورة تتيح تجميعها خلال فترة زمنية قصيرة عند الضرورة ، وترتبت على هذه المسألة قضايا متعددة أهمها « القضية البيزنطية » التى تركز النقاش فيها حول ما إذا كان يصح القول بأن اسرائيل تمتلك أسلحة نووية . إذا كانت قد قامت فقط بإنتاج مكونات القنبلة دون أن تقوم بتركيبها أم لا ؟ ، وما إذا كان يصح ذلك أن كانت قد قامت بتجميع الأجزاء دون أن تقوم بتركيب « المسمار الأخير » أم لا ؟ . وهى كلها أمور ليست ذات دلالات استراتيجية من أى نوع ، فالتمييز فى الواقع العملى ـ فى حالة اسرائيل أو غير اسرائيل ـ بين إمتلاك أجزاء القنبلة مفككة ، وبين امتلاك القنبلة مكتملة لاسيما اذا كان الفاصل الزمنى بين الحالتين لايتجاوز « الساعات » يشبه ـ كما يقول ستيف وايزمان ، وهربرت كروسنى ـ طرح سؤال متى تصبح القنبلة قنبلة ؟(١٤٩) .

وعلى ذلك ، فإن اسرائيل تمتلك قنابل ذرية ذات أعداد كبيرة ، بشكلين مختلفين ، وربما عيارين مختلفين كذلك ، وهى قنابل مكتملة ، أو بالأصح قابلة للاستخدام وقت الضرورة .

(ب) الأسلحة النووية التكتيكية :

تمتلك اسرائيل اسلحة نووية تكتيكية منذ بداية النصف الثانى من السبعينات على الأرجح . وهى عبارة عن رؤوس « نووية » صغيرة للغاية ذات قوة تدميرية محدودة تستخدم عادة فى مسرح العمليات . ويقسم الكاتب الاسرائيلى « مئير سطيجليتس » الرؤوس النووية المخصصة للاستخدام فى ساحة القتال إلى نوعين أساسيين(١٥٠) .

١ ـ مينى نيوك Mini-Nuke وهى كلمة كودية لأنواع مختلفة من القنابل الانشطارية التى تتراوح شحنتها ـ كما يقول ـ بين ٠,٠٥ ـ ٥, كيلو طن (الف طن) .

٢ ـ قنابل اشعاع مكثف (نيوترونية) تعتمد على التكنولوجيا التى تربط بين قدر ضئيل من القنابل الانشطارية وبين تركيز طاقة الصهر فى اتجاه إشعاع جزيئات « نيوترونات وإشعاعات جاما » على حساب القوة التدميرية (الصدمة ـ الحرارة) .

لكن حسب معظم الكتابات ، فإن الرؤوس النووية التكتيكية تشتمل على

الرؤوس النووية التى تصل قوتها إلى ٢ كيلو طن ، بل أن الرؤوس النووية التى تبلغ قوتها ٥ كليو طن تعتبر بشكل ما رؤوسا تكتيكية ومن المعروف أن قوة قنبلة تقدر طاقتها التدميرية بكيلو طن واحد تعادل القوة التدميرية لحوالى ١٠٠٠ طن من مادة "TNT" التقليدية .

وقد بدأت مسألة امتلاك اسرائيل لأسلحة نووية تكتيكية تثار على نطاق واسع عقب « تجربة ١٩٧٩ » النووية فهناك اتجاه واسع يقرر أن تلك التجربة تمت بغرض اختبار سلاح نووى تكتيكى - يوجد خلاف حول ما إذا كان انشطاريا . أم اندماجيا - يتمثل فى « قذيفة مدفع نووية » ، وحسب مايذكره د . حامد ربيع نقلا عن مقال لاستاذ اسرائيلى سابق فى جامعة تل ابيب نشر فى مجلة « ديرشبيجل » الالمانية ، فإن مواصفات تلك القنبلة - التى تمت صناعتها بالتعاون بين اسرائيل وجنوب افريقيا كما يقول - كالتالى(١٥١) :

١ - قوتها التدميرية لاتتجاوز ٢ كيلو طن ، وهو الأمر الذى يعنى أن حدودها المكانية من حيث التدمير لن تتجاوز ٥٠ كلم٢ ، أى مساحة لاتتجاوز من حيث اتساعها ٧ كيلو متر طولا فى ٧ كيلو متر عرضا .

٢ - أن تلك القنبلة يمكن أن تطلق من مدفع هاوتزر عيار ١٥٥ ملم ، أو من مدفع محمول على متن سفينة ، أو من صاروخ جو - أرض .

ويقرر « هيرش » كذلك أن تفجير ١٩٧٩ كان تفجيرا لقذيفة مدفعية نووية ذات قوة تدميرية منخفضة ويشير إلى أن اسرائيل قد قامت بإنتاج قذائف مدفعية نووية من عيارى ١٧٥ ، ٢٠٣ ملم(١٥٢) ، كما تؤكد مصادر متعددة أخرى - كالنشرة الاخبارية الصناعية « ايروسبيس ديلى » فى عددها الصادر فى ١ مايو ١٩٨٥ - أن لدى اسرائيل بعض القذائف المدفعية النووية(١٥٣) ، بل أن الفريق سعد الدين الشاذلى يشير إلى إمتلاك اسرائيل كافة أنواع وأوزان القذائف المدفعية النووية ، كما يشير إلى امتلاكها رؤوسا تكتيكية للصواريخ ارض - أرض قصيرة المدى مثل الصاروخ « لانس »(١٥٤) اضافة إلى ذلك ، فإن هناك مصادر متعددة تؤكد امتلاك اسرائيل لرؤوس نووية نيوترونية لاسيما بعد عام ١٩٨٢ ، وتصل تقديرات « هيرش » لأعداد تلك الرؤوس - حسب معلوماته - إلى عدة مئات(١٥٥) .

لكن ، باستثناء « القذائف المدفعية » و « رؤوس الصواريخ أرض - أرض قصيرة المدى » ، فإنه لا توجد مصادر معلومات متعددة ، أو مؤكدة تشير إلى امتلاك اسرائيل لأنواع أخرى من الاسلحة النووية التكتيكية ، فالفريق « سعد الدين الشاذلى » يؤكد قدرة اسرائيل على امتلاك كافة أنواع الرؤوس التكتيكية ، مقررا أنه مادامت

إسرائيل تمتلك القدرة الفنية والامكانيات الصناعية لانتاج القنابل الذرية ، والرؤوس التكتيكية للصواريخ أرض ـ أرض قصيرة المدى ، وللمدفعية ، « فإنها تستطيع أيضا أن تنتج رؤوسا نووية لاسلحة أمريكية لم يسبق للولايات المتحدة أن جهزتها برؤوس نووية مثل الصاروخ الامريكي جو ـ أرض من طراز « هاربون »[١٥٦] . وما هو أكثر اثارة من ذلك أن « سيمور هيرش » يشير إلى امتلاك اسرائيل بالفعل ـ طبقا لمعلومات لدية ـ « الغاما نووية »[١٤٧] ، لكن لايمكن تأكيد « تقدير الشاذلي » أو « معلومات هيرش » ، إلا أنه لايمكن كذلك نفيهما ، أو تجاهلهما ، وما يمكن فقط قوله هو أن السلاحين الاخيرين يتطلبان لإنتاجهما مستويات تكنولوجية رفيعة يصعب الجزم بوجودها أو عدم وجودها لدى إسرائيل ، وأنه لاتوجد مصادر معلومات تؤكد ذلك .

وعلى هذا ، فإن اسرائيل تمتلك بصورة قد تكون مؤكدة أنواعا هامة من الرؤوس النووية التكتيكية يرجح أنها حصلت عليها في النصف الثاني من السبعينات ، والنصف الأول من الثمانينات .

(ج) الرؤوس الهيدروجينية :

تمتلك اسرائيل الأسلحة الهيدروجينية ـ حسب معظم التقديرات ـ منذ أوائل الثمانينات ، إن لم يكن قبل ذلك . ويرى « فرانك برنابي » أنه لايجب التشكيك كثيرا في تلك المسألة « فلدى إسرائيل أفضل أحدى المجموعات ، بل وأفضلها من علماء الفيزياء النووية في العالم نسبة إلى عدد السكان ... فهم يتمتعون بالكفاءة ، لكن ما منعهم من إنتاجها هو الحصول على المواد ، وتلك كانت معضلة وجدوا لها حلا »[١٥٨] ، ويقدر « برنابي » ما تمتلكه اسرائيل من تلك القنابل بحوالي ٣٥ قنبلة عام ١٩٨٦[١٥٩] ، وعادة ماتقاس طاقة انفجار القنبلة الهيدروجينية ـ حسب المعايير الدولية ـ بالميجا طن ، وليس بالكيلو طن ، ويعادل الميجا طن قوة ١٠٠٠ كيلو طن ، أي مليون طن من مادة TNT التقليدية .

لكن القنبلة الهيدروجينية الاسرائيلية ليست في نفس قوة مثيلاتها على المستوى الدولي ، والتي تقاس « بالميجاطن » ، فحسب تقرير فانونو ، وتقديرات العلماء الذين تابعوه ـ كما يقول شلومو أهرونسون ـ « فإن وحدات إنتاج متطلبات القنبلة الهدروجينية تمكن إسرائيل من إنتاج أسلحة هيدروجينية ذات طاقة تعادل عشرة أضعاف القنابل العادية ، أي حتى طاقة تبلغ ٢٠٠ كيلو طن لكل قنبلة »[١٦٠] . فطاقة القنبلة الأسرائيلية تعادل « خمس ميجاطن » ، وربما يصح الافتراض بأن إسرائيل لم تكن تريد إنتاج عيار أكثر قوة من ذلك .

على مستوى آخر ، يوجد مجال للنقاش حول « العدد » الذى يطرحه « برنابى » ، فهو يفترض أن كمية الليثيوم ـ ٦ ديوترايد التى أنتجتها إسرائيل حتى عام ١٩٨٦ قد وجهت كلها لصناعة « قنابل هيدروجينية » من العيار السابق ، لكن هناك مجالا للافتراض بأن إسرائيل قد وجهت معظم الكمية ـ ٢٢٠ كلجم ـ نحو إنتاج رؤوس تكتيكية « نيوترونية » كاستمرار لتخطيطها السابق لعام ١٩٨٠ ، وبحكم ملاءمة الأسلحة النيوترونية أكثر لأغراضها المتصورة ، بما لا يقارن بالأسلحة الهيدروجينية . وهذا لايمنع بالطبع من أن إسرائيل قد تكون أنتجت عدة أسلحة هيدروجينية لمقتضيات التأثير النفسى ، والعظمة .

إذن ، فقد أكملت إسرائيل منظومة رؤوسها النووية خلال الثمانينات بامتلاك الرؤوس الهيدروجينية التى لم تكن معظم الكتابات تتصور إتجاهها نحو إنتاجها .

ثانيا : وسائل توصيل الرؤوس النووية :

إن المقولة الأساسية فى معظم الكتابات ـ إن لم يكن كلها ـ أن إسرائيل تمتلك وسائل مختلفة ومتنوعة لتوصيل رؤوسها النووية إلى الأهداف المختلفة فى مسرح الصراع ، فهى تمتلك قاذفات ثقيلة بعيدة المدى ، ومقاتلات قاذفة ملائمة لهذا الغرض ، وتمتلك كذلك صواريخ أرض ـ أرض متوسطة المدى ـ وطويلة المدى بالمقاييس الاقليمية ـ تحمل رؤوسا نووية ، إضافة إلى نظم مختلفة لإطلاق وتوصيل الرؤوس النووية التكتيكية ، فلدى إسرائيل إذن قدرات توصيل يمكن أن تعمل على المستويين الاستراتيجى والعملياتى ـ التكتيكى ، لكن توجد ملاحظتان بالنسبة لهذه المقولة :

الأولى : إن عملية إمتلاك منظومة التوصيل المتكاملة قد تدرجت زمنيا عبر مراحل الصراع ، فلم تكن إسرائيل تمتلك كل هذه العناصر التسليحية فى السنوات الأولى للصراع ، إما بحكم عدم توافرها ، أو بحكم عدم تطوير الرأس النووى الملائم لتحميله عليها .

الثانية : أن كل وسيلة من وسائل التوصيل السابقة تطرح قضايا تختلف عن القضايا التى تطرحها الوسائل الأخرى ، فيما يتصل بإستراتيجية إستخدامها والمهام التى يمكنها القيام بها ، وهى قضايا ترتبط بقدرة كل وسيلة على الأختراق أو البقاء ومداها ودقتها ، وغير ذلك .

ونظرا لاختلاف توقيت إمتلاك إسرائيل لكل « فئة » من نظم التوصيل

السابقة ، واختلاف ما تطرحه كل منها من قضايا ، يمكن مناقشة قضايا كل منها على حدة :

١ ـ وسائل التوصيل الجوية :

تمتلك إسرائيل منذ بداية إنتاجها للسلاح النووى عام ١٩٦٨ ، وسائل توصيل جوية إشتملت ـ عبر مسار الصراع ـ على قاذفات ثقيلة بعيدة المدى ، وقاذفات متوسطة ، ومقاتلات قاذفة قادرة على حمل أسلحة نووية ذات أوزان مختلفة لمديات مختلفة . ويرصد الجدول التالى ، أهم الطائرات الاسرائيلية التى يمكن أن تتحول إلى قاذفات نووية ، وخصائص كل منها من حيث المدى والحمولة (عام ١٩٨٤) :

الطائرة	العدد	الحمولة (بالرطل)	المدى الأدنى (بالميل)	المدى الأقصى (بالميل)
اف ـ ١٦ فالكون	٧٥	١٢,٠٠٠	٥٧٥	١١٥٠
اف ـ ١٥ فالكون	٤٠	١٦,٠٠٠	١٢٠٩	٢٤١٩
اف ـ ٤ فانتوم	١٦٠	١٦,٠٠٠	٧١٢	١٤٢٤
كفير	١٨٠	٩,٤٦٨	٤٧٧	٩٥٤
أى ـ ٤ سكاى هوك	١٨٥	٩,١٥٥	٣٣٥	٦٧٠
ميراج ٣ سى ـ جى	٣٠	٣,٠٠٠	٥٦٠	١١٢٠

المصدر : بيتر براى ، ترسانة إسرائيل النووية ، مصدر سابق ، ص ١٩١ .

وتوجد ثلاثة عناصر أساسية ترتبط بوسائل التوصل الجوية ، يمكن إجمالها فيما يلى :

١ ـ أن إسرائيل كانت تمتلك في كل مرحلة من مراحل الصراع وسيلة ـ أو وسائل ـ توصيل جوية ملائمة لحمل أسلحتها النووية ، ففى عام ١٩٦٥ ، وبمجرد إنتاج مفاعل دايمونا لكميات من البلوتونيوم ، بدأت إسرائيل تخطط كما يذكر « ستيفن جرين » للحصول على الطائرة فانتوم « أف ـ ٤ ـ اى » ، بينما كانت تلك الطائرة لاتزال فى طور التصميم ، وتمكنت من الحصول على ١٢ طائرة منها خلال سبتمبر ـ ديسمبر ١٩٦٩ لتكون أول وسيلة « ملائمة تماماً » لحمل رؤوسها النووية ، إذ كانت تلك الطائرة معدة ومجهزة للمهام النووية(١٦١) .

وكانت إسرائيل قد حصلت على ٤٨ قاذفة قنابل من طراز سكاى هوك « أ ـ ٤ آى » بموجب صفقة عام ١٩٦٦ ، ثم تضاعفت أعداد تلك القاذفات إلى ١٠٠ قاذفة عام ١٩٧٠(١٦٢) .

وخلال النصف الثانى من السبعينات ، والثمانينات حصلت إسرائيل على المقاتلة القاذفة إف ـ ١٦ فالكون ، والقاذفة الأعتراضية اف ـ ١٥ إيجل ، بأعداد وصلت إلى ٧٥ طائرة من الطراز الأول و ٤٠ طائرة من الطراز الثانى عام ١٩٨٤ . وتزايدات تلك الأعداد بعد ذلك ، وكانت إسرائيل قد امتلكت فى فترات سابقة ، طائرات « ميراج ـ ٣ » ، و « كفير » وهى كلها طرازات قادرة على حمل الرؤوس النووية بمعداتها الخاصة أو بتعديلات بسيطة .

٢ ـ إن المهمة الرئيسية لوسائل التوصيل الجوية هى حمل القنابل الذرية ذات عيار ٢٠ كيلو طن ، وعيار ١٠ كيلو طن ـ إن وجدت ـ إضافة إلى الأسلحة الهيدروجينية . لكن القاذفات المقاتلة والاعتراضية يمكنها كذلك العمل كمنصة اطلاق للأسلحة النووية التكتيكية كالصواريخ جو ـ أرض إن كانت إسرائيل قد إمتلكتها ، إضافة إلى مهام تكتيكية أخرى ، لكن تظل المهمة الأساسية لتلك الوسائل مهمة استراتيجية .

ولقد كانت تلك الطائرات ـ حسب معظم المصادر ـ قادرة على حمل الرؤوس الذرية التى أنتجتها إسرائيل وقت الحصول عليها ، وهى مسألة لاتثير قضايا ذات أهمية إلا بخصوص السنوات الأولى لامتلاك إسرائيل للأسلحة الذرية . فبيتربراى يذكر أن وزن قنابل الجيل الأول فى الترسانة الاسرائيلية قد يكون بين ٩٠٠٠ ـ ١٠٠٠٠ رطل(١٦٣) ، بما يعنى أنها كانت ثقيلة للغاية . لكن « نيكولاس فاليرى » يقول إن تلك القنابل قد لا تزيد عن ٣٥٠٠ رطل(١٦٤) . بل أن هناك تقديرات أخرى تشير إلى أن وزن القنابل الذرية البدائية الاسرائيلية ذات قوة ٢٠ كيلو طن كانت تتراوح بين ١٠٠٠ ـ ٢٠٠٠ كيلو جرام(١٦٥) ، بما يعنى أن القاذفات الاسرائيلية كانت قادرة على حمل أكثر من قنبلة منها ، والوصول إلى مداها الاقصى فى نفس الوقت . وحتى لو كانت تقديرات « براى » صحيحة ، فإن القاذفة فانتوم إف ـ ٤ كانت قادرة على حمل قنبلة واحدة ، والوصول بها إلى أقصى مدى لها خلال أوائل السبعينات ، ولم تكن ثمة مشكلة فى إعداد القنابل التى ينبغى توصيلها ، فقد كان لدى اسرائيل فى ذلك الوقت ١٢ قاذفة منها .

٣ ـ إن وسائل التوصيل الجوية الاسرائيلية تتمتع بمدى كبير حتى بحمولتها القصوى ، وبمدى أكبر ـ بالطبع ـ اذا تم تقليص الحمولة . فقاذفات إف ـ ٤ التى كانت وسيلة التوصيل الرئيسية فى السنوات الأولى ـ وربما بعد ذلك إيضا ـ تتمتع بمدى يصل إلى ٢١٠٠ كلم ، أما اذا كانت حمولتها كاملة (٧٠٠٠ كجم) فإن مداها يصل إلى ٨٠٠ كلم ذهابا وإيابا . وعادة ما لا توجد مشكلة المدى ـ الحمولة تلك عمليا ،

فدائما يتم تحميل القاذفة بحمولة تناسب المدى الذى سيتم التخطيط للوصول اليه ، مع الاستعاضة عن نقص الحمولة باستخدام طائرات اضافية ، إضافة إلى أن تلك المشكلات قد حلت بعد ذلك عن طريق تزويد القاذفة بخزانات وقود إضافية ، أو تزويدها بالوقود فى الجو .

ولقد استطاعت إسرائيل إبتداء من النصف الثانى من السبعينات ، الحصول على طائرات بمدى وحمولة ملائمين لتحقيق أهدافها المفترضة كمقاتلات إف ١٦ ، وإف ١٥ . وبصفة عامة فإن مدى القاذفات الاسرائيلية كما يقول حسين أغا . يضع ضمن دائرة عملها مدنا عربية مثل بيروت ، دمشق ، القاهرة ، بغداد ، عمان ومنشآت حيوية كسد الفرات ومصافى النفط على الساحل السورى ، كما أن تخفيف الحمولة لهذه الطائرات بما يعادل الثلث تقريبا (أى ١٠٠٠ ـ ١٥٠٠ كلجم) يؤدى إلى وضع مدن جديدة مثل جدة والموصل والاسكندرية ، وأسوان داخل نطاق عمل القاذفات الاسرائيلية(١٦٦) ، ويذكر رودنى جونز أن قاذفات القنابل من طراز إف ـ ١٥ الإسرائيلية التى يعاد تزويدها بالوقود جوا فى مدى ١٢٥٠ ميلا يمكن ـ لو أعدت لمهام القذف النووى ـ أن تغطى أجواء سوريا والأردن ومصر ، والعراق كاملة ، اضافة إلى معظم أجزاء ايران ، وليبيا وحوالى نصف السودان ، كما يمكنها أن تهدد مناطق القوقاز والقرم فى الاتحاد السوفيتى الذى قد يفكر فى الانتقام اذا استخدمت إسرائيل أسلحة نووية ضد سوريا(١٦٧) ، تبعا لحسابات تلك المرحلة .

كانت إسرائيل تمتلك ـ أذن ـ عبر مسار الصراع وسائل توصيل جوية قادرة على القيام بالمهام النووية المتطورة لها بكفاءة . لاسيما فى ظل تمتع بعضها بقدرة جيدة ، بل ومتفوقة على الاختراق . والبقاء بحكم معداتها وتجهيزاتها الالكترونية المتطورة ـ مثل اف ـ ١٦ واف ـ ١٥ . إضافة إلى قدراتها القتالية .

٢ ـ وسائل التوصيل الصاروخية :

برغم امتلاك إسرائيل « وسائل توصيل جوية » ذات كفاءة عالية ، فإن المقولة الرئيسية فى معظم الكتابات هى أن إسرائيل كانت تخطط منذ بداية اتخاذ برنامجها النووى مسارا عسكريا للاعتماد على الصواريخ أرض ـ أرض كوسيلة توصيل رئيسية ، لتكتسب رؤوسها النووية ملامح « السلاح المطلق » .

فلقد كانت إسرائيل قد بدأت برامج أبحاث لتطوير نظام صاروخى فى أواخر الخمسينات ، وقامت فى ٥ يوليو ١٩٦١ ـ بينما كان مفاعل دايمونا فى طور البناء ـ باختبار أول صاروخ أرض أرض من طراز « شافيت ـ ٢ » بحضور مجموعة بن

جوريون ورئيس الأركان وقتها « تسفى تسور » ثم أجرت الاختبار الثانى لصاروخ متعدد المراحل من طراز « شافيت ـ ٣ » فى أكتوبر من نفس العام ، لكن ـ كما يذكر فؤاد جابر ـ واجه برنامج الصواريخ صعوبات تكنولوجية . ربما تتصل بتطوير نظم التوجيه ، فتوقفت عملية الاختبارات ، وأبرمت أسرائيل عقدا ـ مع شركة « مارسيل داسو » الفرنسية لتطوير صاروخ موجه متوسط المدى ، وأبقيت تلك الأتفاقية سرا ـ مثل اتفاقية المفاعل ـ حتى اعترفت بها الحكومة الفرنسية فى يناير ١٩٦٦(١٦٨) .

وقد ظهر بعد ذلك أن المواصفات المطلوبة التى كانت شركة « داسو » تطور على أساسها « الصاروخ » هى أن مدى الصاروخ يصل إلى ٣٠٠ ميل ، ويحمل رأسا حربية وزنها ١٢٠٠ رطل ، ويمكن إطلاقه من منصة متحركة ، ولا يزيد « مدى الخطأ » فيه عن دائرة إتساعها كيلو متر واحد ، وتحدد عام ١٩٧٠ لتسليمه(١٦٩) ، وهى المواصفات التى بدأت إسرائيل على أساسها تطوير برنامجها الصاروخى بعد ذلك عقب تسلمها « الصاروخ الفرنسى » .

وعبر مسار الصراع ، إمتلكت إسرائيل طرازين من صواريخ « ام ، دى ـ ٦٦٠ » التى أطلق عليها أسم « جيركو » ـ أريحا ـ إبتداء من عام ١٩٧٠ ، كان الطراز الأول يقترب فى مواصفاته من الصاروخ الفرنسى ، بينما كان الطراز الثانى يختلف بصورة كبيرة عنه ، وهو طراز مطور إسرائيلياً ، ويمكن تناول أهم خصائص الطرازين ، وما يطرحه كل منهما من قضايا كوسائل توصيل نووية كما يلى :

١ ـ الصاروخ أرض ـ أرض جيركو ـ ١ :

تسلمت إسرائيل عام ١٩٧٠ ـ وربما قبل ذلك ـ تصميمات الصاروخ المتعاقد عليه مع شركة « داسو » مع ١٤ صاروخا من ذلك الطراز ، وبدأت إسرائيل فى إنتاج صواريخها الخاصة (جيركو) منذ عام ١٩٧١ ، على الأرجح ، وتتفق معظم الكتابات على أن إسرائيل قد أنتجت هذا الصاروخ منذ البداية ليحمل رأساً نووياً ، فقد إعتبر الخبراء الأمريكيون ـ مثلا ـ أن نظام التوجيه الخاص بهذا الصاروخ غير مستقر إلى حد كبير ، وغير دقيق ، مما يفيد وفقاً للنتائج التى توصل إليها المحللون أن نوعاً واحداً من الرؤوس الحربية هو الذى سيكون ذا معنى بالنسبة له وهو الرأس النووية(١٧٠)وهو إستنتاج صحيح ، فبإفتراض أن « دائرة خطأ » صاروخ جيركو ـ ١ كانت « كيلو متر » واحد فقط فإن استخدامه حاملا رأسا تقليديا لن يحقق نتائج ذات قيمة بالنسبة لهدف محدد ، أما بالنسبة « للصواريخ النووية » ـ كما يذكر المشير أبو غزالة ـ فإن المسألة تختلف ، إذ أنه لو سقط الصاروخ فى مساحة

(٢,٥ كيلو متر × ٢ كيلو متر) فان القوة التدميرية للرأس النووى تدمر هذه المساحة ، وليس مهما أن يسقط الصاروخ فى أى نقطة داخل المساحة لأنه سيدمرها[١٧١] .

ومن المؤكد ـ كما سبق القول ـ أن إسرائيل تمكنت خلال السبعينات من تركيب « رأس نووى » فى صاروخ جيركو ـ ١ ، لكن إحدى المسائل الغامضة بهذا الصدد هى توقيت هذه العملية التى تتطلب مستوى تكنولوجيا معقدا ، فهناك من يصدر تقييمات متحفظة تماما حول هذه المسألة مثل « بيتر براى » الذى يشكك فى قدرة إسرائيل على القيام بذلك حتى عام ١٩٨٤ ، رغم أنه لم يملك إلا أن يفترض فى نهاية تحليله أن عملية التركيب قد تمت بالفعل[١٧٢] ، لكن معظم المصادر تشير ـ كما يذكر برنابى ـ إلى أن من المحتمل أن تكون عملية نشر الأسلحة النووية ، وإعلان حالة التأهب الشهيرة خلال حرب أكتوبر قد شملت صواريخ جيركو ـ ١ نووية[١٧٣] ، كما يؤكد تقرير « تايم » الشهير الذى كان أو ما نشر من معلومات حول « تأهب أكتوبر » وجود عدة صواريخ نووية لدى إسرائيل فى ذلك التوقيت[١٧٤] . كما يشير « هيرش » إلى أن إسرائيل كانت قد قامت عام ١٩٧٣ بتحميل رؤوس نووية على صاروخ جيركو ـ ١[١٧٥] . لذا فإن إسرائيل على الأرجح قد تمكنت بين عامى ١٩٧٢ ـ ١٩٧٣ من القيام بتلك العملية ، وإن كانت لا توجد معلومات حول الكفاءة التى تمت بها عملية التحميل ، والتى يمكن إفتراض أنها لم تكن ذات كفاءة عالية ، بدليل أن معظم المصادر التى أشارت إلى « تاهب ٨ أكتوبر » ركزت على أن إسرائيل قد اعتمدت فى تأهبها على قاذفات اف ـ ٤ ، وكفير ، وهو ما يشير إلى إحتمال عدم وجود ثقة من جانب القيادات الأسرائيلية فى سلامة عملية التحميل .

وإذا كان ذلك الافتراض الأخير صحيحا فإنه لايرجع إلى أن اسرائيل كانت لا تزال تواجه مشاكل تصغير وزن القنبلة الذرية الأولى ليعادل وزن رأس صاروخ أريحا ـ ١ (٥٠٠ كجم) ، فثمة مصادر تشير إلى أن إسرائيل فى تلك الفترة كانت قادرة على إنتاج رؤوس ذرية وزنها ٤٥٠ كجم[١٧٦] ، وقد لا يرجع كذلك إلى مشكلة تعديل أبعاد القنبلة وحجمها . لكن على الأرجح ، فإن عدم كفاءة عملية التحميل كانت تعود إلى مشاكل ضبط توقيت التفجير ، والحفاظ على إتزان الصاروخ خلال توجهه نحو الهدف ، وبالطبع يمكن أفتراض أن إسرائيل قد أتمت تلك العملية بكفاءة بعد فترة قصيرة من عام ١٩٧٣ .

٢ - الصاروخ أرض جيركو - ٢ :

رغم أنه لايوجد غموض مقصود من جانب إسرائيل حول مسألة إمتلاكها للصواريخ أرض - أرض ، إلا أنها تحيط تفاصيل برنامجها الصاروخي بنوع من السرية ، وهى مسألة واضحة تماما بالنسبة للطراز المطور من صواريخ « جيركو » . فهناك مصادر مختلفة تشير إلى أن طرازا مطورا من صواريخ « جيركو » قد تم إنتاجه فى أواخر السبعينات ، ونظرا لاختلاف مداه عن « جيركو - ١ » يشار إليه بأنه « جيركو - ٢ » ، لكن المعلومات شبه المؤكدة بالنسبة لهذا الطراز الأخير لم تظهر سوى فى النصف الثانى من الثمانينات ، والتى تشير على الأرجح إلى طراز ثالث مطور ، وإن كان يطلق عليه كذلك « جيركو - ٢ » . وعموما ، يبدو أن عملية تطوير « جيركو - ٢ » قد مرت بمرحلتين يمكن توضيحهما بإختصار فيما يلى :

أ - الطراز الأول من جيركو - ٢ : أشارت عدة مصادر إلى تطوير هذا الطراز عام ١٩٧٧ ، فقد أشار « شيام بهاتيا » عن تقرير « للاوبزرفر » البريطانية إلى قيام إسرائيل فى ذلك العام بإختبار أحد طرازات « جيركو » المعدلة القادرة على حمل ٧٥٠ كجم فى إطار مشروع إسرائيلى - إيرانى مشترك ، كما ذكر أن « دايان » قال لمسؤل إيرانى كان يزور إسرائيل فى تلك الفترة « أن هذا الصاروخ يمكن أن يعتبر صاروخا برأس نووى »(١٧٧) . وقد أشار الخبير الأمريكى « ريتشارد سيل » إلى تطوير إسرائيل « صاروخاً نووياً » فى تلك الفترة ، وحسب ما يقول « فإن إسرائيل قد قامت بتطوير رؤوس نووية لصواريخ أريحا - ٢ فى معهد وايزمان ، وشارك علماء أمريكيون فى عملية التطوير ، وقد وصف أحد هؤلاء العلماء الرأس النووى للصاروخ بأن طولها ٢ قدم ، وقطرها ٢٠ بوصة ، وزنتها ٢٢٦ رطلا » ، وقد تم ذلك كله - كما يقول - قبل عام ١٩٨١(١٧٨) ، ورغم أن تلك المعلومات تلقى بظلال كثيفة على عملية « التحميل » كلها ، إلا أن الجزء الهام فيها يؤكد على وجود صاروخ نووى معدل تم تحميله برأس نووى « بكفاءة » فى نهاية السبعينات .

ب - الطراز الثانى من صواريخ جيركو - ٢ : تم اختبار هذا الطراز فى « مايو ١٩٨٧ » ، ثم مرتين بعد ذلك بمدى يصل إلى ٨٢٠ - ١٤٥٠ كيلو مترا ، وربما يكون هو نفس الطراز السابق معدلا ، لكنه عموما هو الذى يسمى « جيركو - ٢ » . وقد ذكرت مجلة الدفاع الدولى فى يوليو ١٩٨٧ ، أن هذا الصاروخ يحمل رأسا نووية ، « أن التجربة الأخيرة للصاروخ هامة بمداها الذى تحقق - ٨٢٠ كلم - لأنها تعنى أن صواريخ إسرائيلية مسلحة برؤوس نووية يمكنها الوصول إلى العواصم الهامة « المعادية » بما فيها بغداد »(١٧٩) .

إن الصفة الأكثر أهمية بالنسبة لهذا الطراز هو « مداه » ، الذى يصل إلى ١٥٠٠ كم ، فقد كان مدى صاروخ جيركو - ١ قصيراً بما لا يمكن إسرائيل من تغطية كافة أهدافها النووية « صاروخيا » فى المنطقة ، وبالتالى كان عليها أن تعتمد على القاذفات بعيدة المدى ، لكن « جيركو - ٢ » على الأرجح يقوم بتغطية معظم أهداف القاذفات ، ويتلافى كذلك سلبيات «وسائل التوصيل الجوية » فهو « سلاح مطلق » قادر على الاختراق . والبقاء ، إذ لا يوجد دفاع ضده . وحسب ما يشير « د . خليل الشقاقى » فإن جيركو - ٢ قادر بمداه على تغطية جميع الأهداف داخل مصر ، سوريا ، العراق ، الأردن ، لبنان ، والكويت ، إضافة إلى شرق ليبيا ، وشمال السودان ، وشمال شرق السعودية ، والأهم - على مستوى معين - أن هذا الصاروخ كان يمكنه الوصول بمصداقية إلى الأجزاء الجنوبية من الاتحاد السوفيتى(١٨٠) .

إذن ، فإن إسرائيل أصبحت منذ عام ١٩٧٣ على الأرجح تمتلك وسائل توصيل صاروخية للأسلحة النووية ، وقامت بتطوير أسلحتها الصاروخية بعد ذلك حتى حصلت على « طراز ذى أهمية خاصة » فى النصف الثانى من الثمانينات ، يمكنه أن يحمل الرؤوس الذرية الاستراتيجية ، وربما الرؤوس الهيدروجينية كذلك .

٣ - نظم التوصيل التكتيكية :

إذا كانت إسرائيل قد بدأت تطور أسلحة نووية تكتيكية منذ عام ١٩٧٤ ، فإنها كانت تمتلك وسائل توصيلها قبل ذلك ويقسم « مئير سطيجليتس » الأسلحة النووية الخاصة بساحة القتال طبقا لوسائل الاطلاق إلى ثلاثة أنواع هى :

١ - مدفعية ذات تسليح نووى　　　　٢ - ألغام نووية

٣ - صواريخ قصيرة المدى (إبتداء من عشرات الكيلو مترات)

ويضيف أن هناك قنابل صغيرة ، وصواريخ جو - أرض تحمل رؤوساً نووية ، لكن - كما يقول - هذين النوعين لا يستخدمان فى المواجهة الميدانية فحسب(١٨١) ، وحسب ما يقوله « الفريق سعد الشاذلى » ، فإن إسرائيل تمتلك نظم إيصال الأسلحة النووية التالية(١٨٢) :

١ - الصاروخ أرض - أرض قصير المدى من طراز « لانس » الذى يبلغ مداه ١٢٠ كم ، وهو قادر على حمل الرؤوس النووية .

٢ - الهاوتزر عيار ٢٠٣ ملم ، وهو قادر على إطلاق قذائف نووية تكتيكية

من أنواع متعددة القوة ، إبتداء من القذائف ذات قوة ٢ كيلو طن ، وحتى قذائف قوتها ٠,٥ كيلو طن بمدى ١٦ كم .

٣ ـ الهاوتزر (م ـ ٧١) عيار ١٥٥ ملم الذى يصل مداه إلى ٣٥ ـ ٤٠ كم . وهو الهاوتزر الذى قيل أنه أستخدم فى تجربة سبتمبر ١٩٧٩ النووية .

وفيما عدا ذلك ، تذكر مصادر مختلفة أن أسرائيل تمتلك وسائل أخرى متعددة لايصال الرؤوس النووية التكتيكية ، لكنها لا تؤكد ـ فيما عدا هيرش ـ قدرة إسرائيل على إنتاج رؤوسها التكتيكية ، فهناك عدة نظم تسليحية إضافية للايصال منها[١٨٣] :

١ ـ الصاروخ جو ـ أرض من طراز « هاربون » بمدى ١٠٠ كم .

٢ ـ الصاروخ المضاد للسفن جابرييل ـ ٢ ، و ٣ بمدى ٤٠ ، و ٦٠ كم .

٣ ـ القذائف جو ـ أرض الموجهة بدقة مثل « مافريك » بمدى ٢٠ كم .

ان مشكلة « الاسلحة النووية التكتيكية » قد تكون فى الواقع مشكلة « رؤوس » اكثر منها مشكلة « نظم ايصال » . فإذا كانت إسرائيل قد تمكنت بالفعل من إمتلاك القدرة على إنتاج الغام نووية ، أو « رؤوس حربية أصغر حجما تكفى لأن توضع فى حقيبة أوراق »[١٨٤] كما يقول هيرش ، فإنها لن تعدم وسيلة لتطوير نظم لايصالها . لكن الأهم من ذلك ، هو أن امتلاك إسرائيل لتلك الرؤوس النووية الصغيرة ، لن يؤدى فقط إلى إضافة مهام جديدة للاسلحة النووية الاسرائيلية . على المستوى التكتيكى والعملياتى ، لكن ايضا إلى نوع من إعادة الحسابات الشاملة على صعيد كافة وسائل الايصال النووى ، بحيث يمكن « للقاذفات » مثلا أن تعمل كمنصة إطلاق لأسلحة نووية تكتيكية ، وليس فقط كوسيلة اطلاق للاسلحة النووية الاستراتيجية .

وفى النهاية ، فإن اسرائيل ـ إذن ـ قد تمكنت عبر مسار الصراع ـ مع تفاوت الدرجة فى كل فترة ـ من امتلاك أعداد متزايدة ونوعيات مختلفة من الرؤوس النووية ، إضافة إلى وسائل إيصال ملائمة لتلك الرؤوس ، وهو ماكان يمكنها ـ حسب مستوى الامتلاك ـ من العمل على مستويات مختلفة ابتداء من ممارسة الردع ، أو الحرب الشاملة ، وحتى خوض حرب محدودة باستخدام اسلحة تكتيكية ، أو القيام بمهام ميدانية محددة بإستخدام تلك الأسلحة الصغيرة ، لكن ينبغى التأكيد مرة أخرى على أن كثيرا مما سبق ذكره يستند إلى افتراضات ، أو معلومات قد لاتكون دقيقة ، أو مؤكدة تماما .

٢ ـ قابلية القوة النووية الاسرائيلية للاستخدام « الفعلى » .

إن إمكانية « الاستخدام الفعلى » لأسلحة اسرائيل النووية هى المعيار الذى يحدد مصداقية التهديد بإستخدامها ، إذا إفترضنا أن « التهديد » هو شكل الاستخدام الرئيسى لها عبر مسار الصراع . طالما أنها لم تستخدم بالفعل ، ومن الواضح ـ مما سبق ـ أن إسرائيل تمتلك ترسانة نووية متكاملة كانت « نظريا » قابلة للاستخدام بقرار سياسى ، إلا أن مسألة الاستخدام ـ أو التهديد به ـ بالنسبة لاسرائيل تحديدا تطرح عدة قضايا أساسية ترتبط بقابلية هذه القوة النووية للاستخدام بحكم خصائصها الذاتية ، وأوضاعها العامة ، وبحكم أبعاد مسرح العمليات الذى تعمل فيه ، وأهدافها المحتملة (targets) .

إن « القابلية للاستخدام » تتوقف إذن على متغيرات وسيطة تتدخل فى العلاقة العامة بين امتلاك السلاح وبين القدرة على استخدامه . وفى هذا الاطار يمكن تحليل قابلية القوة النووية للاستخدام من خلال دراسة عدة محددات ارتبطت بالقوة النووية الاسرائيلية تحديدا ، وهى :

١ ـ « حد الكفاية » للقوة النووية الاسرائيلية .

٢ ـ إختبار كفاءة الاسلحة النووية الاسرائيلية .

٣ ـ « خط الأمان » للتفجيرات النووية الاسرائيلية .

٤ ـ إدماج ونشر عناصر القوة النووية الاسرائيلية .

وسوف يتم تناول كل من تلك المحددات فى إطار المعلومات المتاحة ، وبدون تفصيلات واسعة ، فى الاطار التالى :

أولا : حد الكفاية للقوة النووية الاسرائيلية .

إن مناقشة مسألة « كفاية » أسلحة إسرائيل النووية بالنسبة لعدد الأهداف المعادية المحتملة فى التخطيط النووى الاسرائيلى ، ثم قدرة تلك الأسلحة على الحاق نسب تدمير كافية بتلك الأهداف بما يردع الدول العربية عن شن هجوم ضد إسرائيل ، مسألة تبدو أحيانا بلا مضمون حقيقى . فهى فى الأساس من قضايا « التوازن النووى » وليست من قضايا الاحتكار النووى ، إذ أن وجود توازن يدفع كل دولة لامتلاك عدد أكبر من الاسلحة ، ونوعيات أكثر تطوراً منها ، تحت تأثير آليات نظام

الردع المعقدة ، وبالتالى لايفترض أن هذه القضية قائمة فى الصراع العربى الاسرائيلى من الأساس .

الأكثر من ذلك ، أن ماهو مطروح فى الصراع العربى الاسرائيلى ، هو أن إسرائيل قد سعت - كما وضح خلال الثمانينات - إلى إمتلاك أعداد من الاسلحة النووية لايوجد مبرر « أمنى » حقيقى لامتلاكها بما فى ذلك مبرر تعدد الأهداف (Targets) ومصادر التهديد ، وسعت كذلك لامتلاك نوعيات من الاسلحة تسبب قدرا من التدمير لايوجد هدف (Target) بحجم يبرر إمتلاكها ، وبالتالى فإن المطروح هو القضية العكسية وليس القضية الاساسية .

ومع ذلك تظل مسألة « حد الكفاية » هامة للغاية ، لأنها تلقى الضوء على قضية « فائض القوة » الاسرائيلية بشكل أكثر تحديدا من أية اتجاهات نظرية ، ولأنها كذلك من القضايا المطروحة ، والهامة ، فى كتابات جادة تتناول استراتيجية استخدام إسرائيل لأسلحتها النووية ، فهى ترتبط بقضايا الاستخدام الاستراتيجى المتصور للقوة النووية فى التخطيط النووى الاسرائيلى ، بقدر ماترتبط بمسألة بناء القوة النووية الاسرائيلية .

وبداية ، فإن المحدد الاساسى لكفاية الاسلحة النووية الاسرائيلية من حيث عددها وقوتها التدميرية هو عدد الأهداف المحتمل ضربها ، إضافة إلى « حجم » تلك الأهداف ، والذى يفترض أنه يتحكم فى تخطيط عملية تحديد « القوة التدميرية » للأسلحة النووية . وفى هذا الاطار ، فإن المقولة السائدة حول التخطيط النووى الاسرائيلى هى أنه يقوم على افتراض تعدد مصادر التهديد ، واحتمال حدوث « حالة » سيئة تواجه فيها اسرائيل كافة تلك المصادر مجتمعة . إلا أنه لايمكن الاقرار ببساطة بأن منطق « أسوأ حالة » يصلح فى التخطيط النووى ، كما هو عليه فى التخطيط التقليدى ، فمن الممكن تصور أوضاع نظرية تدفع اسرائيل إلى وضع القوة العسكرية العراقية مثلا فى حسابات بنائها لقوتها التقليدية ، إذ قد تقوم العراق فى ظرف ما بدفع عدة فرق عسكرية للاشتراك فى معركة تدور على جبهة الجولان - كما حدث جزئيا - أو على الجبهة الاردنية ، لكن يصعب تصور أوضاع متعددة تصبح فيها العراق جزءا أساسيا فى التخطيط النووى الاسرائيلى ، فبإستثناء تلك الحالة « النادرة » التى حدثت عامى ١٩٩٠ - ١٩٩١ لاتوجد حالات أخرى ، مع ملاحظة ان العراق - إضافة إلى ليبيا - قد تكونا حالتين متصورتين قياسا إلى دول أخرى كتونس ، أو السودان أو اليمن ، أو السعودية ، وغيرها .

ومع ذلك ، يمكن الافتراض أن إسرائيل تخطط فى بناء قوتها الاستراتيجية

على أساس عدد الأهداف القائمة فى كل دول المواجهة ، إضافة إلى العراق ، وليبيا ، وحتى السعودية . كما توحى بذلك معظم الكتابات . وبناء على ذلك فإن الأهداف التى ستخطط اسرائيل لإستخدام قوتها النووية ضدها تصبح كما هو موضح فى جدول « شاى فيلدمان » التالى :

البيانات / الدولة	السنة	الهدف	عدد السكان	النسبة
مصر	١٩٧٧	—	٣٨,٧٤٠,٠٠٠	
	١٩٧٥	—	٣٧,٢٣٠,٠٠٠	
	١٩٧٥	القاهرة	٥,٩٢١,٠٠٠	
		الأسكندرية	٢,٣٢٠,٠٠٠	٢٥
		الجيزة	٠,٨٩٣,٠٠٠	
		أسوان	٠,٢٥٨,٠٠٠	
سوريا	١٩٧٧	—	٧,٨٤٠,٠٠٠	
	١٩٧٧	دمشق	١,٠٩٧,٠٠٠	
		الباقو	٠,٨٤٢,٠٠٠	٢٨
		حمص	٠,٢٩٢,٠٠٠	
الأردن	١٩٧٦	—	٢,٧٨٠,٠٠٠	
	١٩٧٦	عمان	٠,٦٧٢,٠٠٠	
		الزرقاء	٠,٢٥١,٠٠٠	٣٨
		أربد	٠,١٣١,٠٠٠	

البيانات / الدولة	السنة	الهدف	عدد السكان	النسبة
العراق	١٩٧٥	—	١١,٩١٠,٠٠٠	
	١٩٦٨	—	٨,٨٦٠,٠٠٠	
	١٩٦٥	بغداد	١,٤٩١,٠٠٠	٢٣
		البصرة	٠,٣١١,٠٠٠	
		الموصل	٠,٢٦٤,٠٠٠	
ليبيا	١٩٧٥	—	١,٩٤٠,٠٠٠	
	١٩٧٥	طرابلس	٠,٤٢٦,٠٠٠	٤١
		بنغازى	٠,٣٧٩,٠٠٠	
السعودية	١٩٧٧	—	٩,٥٢٥,٠٠٠	
	١٩٧٤	—	٨,٧١٠,٠٠٠	
	١٩٧٤	الرياض	٠,٦٦٧,٠٠٠	٤١
		جدة	٠,٥٦١,٠٠٠	
		مكة	٠,٣٦٧,٠٠٠	
		الطائف	٠,٢٠٥,٠٠٠	

• النسبة : تعنى نسبة سكان الإهداف إلى مجموع السكان للعام فى الدولة

المصدر : شاى فيلدمان ، الخيار النووى الاسرائيلى ، مصدر سابق ، ص ص ٦٣ ـ ٦٤ .

ويطرح « شاى فيلدمان » فى تناوله للأهداف المحتملة للقوة النووية لاسرائيل ، وحد الكفاية المطلوب للتعامل مع تلك الأهداف ، واحدا من أهم « التحليلات » التى تستند على أسس استراتيجية فى تناولها لهذه المسألة ، حيث يقول : إن السمة البارزة فى هذه الدول هى تجمع الأهداف ذات القيمة ، ففى معظم دول المنطقة لاتوجد أكثر من ٣ ـ ٥ أهداف ذات أهمية استراتيجية ، وتدمير هذه الأهداف بواسطة الاسلحة النووية سيدمر هذه الدول ، على الأقل كما هى معروفه لنا الآن ، فتدمير ٣ ـ ٤ أهداف فى كل دولة تدميرا تاما قد يقضى على ٢٠ ـ ٣٠ فى المائة من سكانها ، وهذا يترك أثرا بعيدا عن الدول التى يتم ضربها ، فبالنسبة لمعظم هذه الدول تتركز آمالها من أجل مستقبل أفضل على ٣ ـ ٥ أهداف وهى الأهداف المذكورة ، إذ أن كل مايمت

للقرن العشرين بصلة يتركز فى هذه الأهداف . مثل أهم المراكز التجارية ، الفنية ، الصناعية ، الأكاديمية ، العسكرية والسياسية ، فجميعها تتركز فى هذه الأهداف ، ويمكن أن تضاف إلى « أهداف الجدول » عدة أهداف استراتيجية فى كل دولة من هذه الدول ، مثل حقول النفط فى السعودية ، العراق ، وليبيا ، وسد الفرات فى سوريا ، وسد اسوان (السد العالى) فى مصر لاستكمال خريطة الأهداف العربية .

وعلى ذلك ، فإن التجمعات السكانية الواردة فى الجدول ، بالاضافة إلى حقول النفط والسدود تصل إلى ما بين ٢٥ - ٣٥ هدفا بارزا ، ومن المحتمل أن يتطلب تدميرها تدميرا كاملا ، أكثر من الحجم الطبيعى المقدر للقوة النووية الاسرائيلية - عام ١٩٨٢ - أى مابين ٣٠ - ٤٠ قنبلة ذات قوة ٢٠ - ٦٠ كيلو طن لكل واحدة ، لكن من أجل الردع الفعال ، تعتبر هذه القوة - كما يذكر فيلدمان - كافية واكثر[١٨٥] .

إذن ، حسب مايقول فيلدمان فى تقديره « الذائع الشهرة » ، فإن ٣٠ - ٤٠ قنبلة استراتيجية ذات قوة ٢٠ - ٦٠ كيلو طن كافية لتدمير الأهداف المتصورة لاسرائيل فى كل من مصر ، سوريا ، الأردن ، العراق ، ليبيا ، والسعودية على المستوى الاستراتيجى ، وإذا كانت القوة التدميرية العيارية للقنابل الذرية الإسرائيلية - كما سبق - تبلغ ٢٠ كيلو طن على الأرجح ، وإذا كانت إسرائيل ستستخدم تلك النوعية وحدها ، فربما ستحتاج إسرائيل إلى اعداد أكبر قليلا قد تصل إلى ٦٠ قنبلة . أما إذا كانت إسرائيل ستستخدم قنابلها الهيدروجينية التى تبلغ قوتها ٢٠٠ كيلو طن ، فإنها ستحتاج إلى اعداد أقل بكثير ، لكن من المتصور منطقيا أنها قد تستخدم قنابلها الهيدروجينية ضد العواصم الكبرى بينما تستخدم قنابلها الذرية ذات العيارين ٢٠ - ١٠ كيلو طن ضد المدن الكبيرة ، والأهداف الحيوية الأخرى ، وبالتالى ، فإنها لن تحتاج - تبعا « لأهداف فيلدمان » - إلا إلى ما يلى :

١ - حوالى ٦ قنابل هيدرويجينة من عيار ٢٠٠ كيلو طن على الأكثر للتعامل مع ٦ عواصم عربية .

٢ - حوالى ٨ قنابل ذرية عيار ٢٠ كيلو طن للتعامل مع المدن الكبيرة فى الدول العربية .

٣ - حوالى ١٢ قنبلة ذرية عيار ١٠ كيلو طن على الأكثر للتعامل مع الأهداف الحيوية ، والمدن العربية الصغيرة .

وبالتالى ، فإن إسرائيل لم تكن فى حاجة إلا إلى حوالى٢٦ سلاحا نوويا متنوعا

بمعايير مستوى نوعية قوتها خلال الثمانينات لبناء استراتيجية نووية متماسكة ، أما بمعايير السبعينات ، فإن ما هو أقل من « تقدير فيلدمان » كان يكفى لبناء تلك الاستراتجية .

على مستوى آخر ، فإن الكتابات العربية التى تتناول « حد الكفاية » لترسانة إسرائيل النووية تتوصل إلى نتائج مختلفة بحكم استنادها على أساس مختلف ، كما يوضح الأستاذ « أمين هويدى » فى الجدول « التالى » الذى يقدر فيه عدد الرؤوس الذرية اللازمة لضرب بعض المدن العربية و « الإسرائيلية » قياساً على العدد اللازم لتدمير المدن السوفيتية كما توضحه بعض الدراسات التى تتناول تأثير الرؤوس الذرية على بعض المدن السوفيتية فى اطار التخطيط الأمريكى لاستخدام القوة النووية على المستوى الدولى .

عدد الرؤوس الذرية اللازمة لضرب بعض المدن العربية والاسرائيلية قياسا على العدد اللازم للمدن السوفيتية*

المدن العربية والاسرائيلية		المدن الروسية		عدد الرؤوس الذرية التى تحتاجها كل مدي		
المدينة	التعداد (بالآلاف)	المدينة	التعداد (بالآلاف)	٤٠ كيلو طن	٥٠ كيلو طن	١ ميجا ط
القاهرة الكبرى	٨٥٣٩	موسكو	٧١٧٢	٤٨	٤٣	٦
بغداد	٣٢٠٥	لينجراد	٤٤٠٢	٣٥	٣١	٤
عمان	٧٣٢	ريجا	٧٤٣	١٤	١٢	٢
الرياض	٦٦٦	فيرونيز	٦٥٥	١٠	٩	١
دمشق	٨٣٦	أوديسا	٨٣٢	١٣	١١	٢
تل أبيب	٢٣٦	تومسك	٣٤٨	٥	٥	١

* الارقام الواردة فى الجدول تعتمد على تقديرات عامى ١٩٨٠ ـ ١٩٨٢ .
المصدر : أمين هويدى ، الصراع العربى الاسرائيلى بين الرادع التقليدى والرادع النووى . مصدر سابق ، ص ١٩٨

ويرصد الكاتب ثلاث ملاحظات على هذا الجدول ـ « ذى الأهمية القصوى » حسب تعبيره ـ هى(١٨٦) :

١ ـ أن تدمير مدينة من المدن يحتاج إلى عدد كبير من الرؤوس الذرية ذات القوة الكبيرة التى قد تصل إلى ٤٠ أو ٥٠ كيلو طن ، أو يمكن أن يرتفع ذلك إلى أحجام تصل قوتها إلى الميجا طن ومضاعفاتها .

٢ ـ فى حالة توافر رؤوس ذرية بقوة أقل (٥ كيلو طن ، ١٠ كيلو طن ، ٢٠ كيلو طن) ستحتاج الاغراض ذات القيمة المضادة لتدميرها كاملة إلى أضعاف هذه الأعداد المشار إليها فى الجدول ، أما إذا وجهت الرؤوس الذرية لضرب أغراض ذات قوة مضادة ، فإن الأمر سوف يحتاج إلى أعداد أكبر ووسائل إطلاق أدق .

٣ ـ إذا كان المراد هو إحداث مجرد خسائر جسيمة فى الاغراض ذات « القيمة » المضادة ، أو الاغراض ذات القوة المضادة ، فإن هذا ممكن حدوثه من الطرفين ـ اسرائيل والعرب ـ بأعداد قليلة من الرؤوس الذرية ، وبأعداد كبيرة من الأسلحة التقليدية وفوق التقليدية .

ومشكلة هذه الطريقة فى حساب « حد الكفاية » ـ حتى لو كانت تقريبية ـ هو منهجها ذاته ، فقد تم الاعتماد على عملية حسابية تتم على مستوى الصراع الدولى فى ظل « نظام توازن نووى » معقد ، وليس على أساس تحليل طبيعة الأهداف الاقليمية ذاتها ، وبالتالى فإن النتيجة التى يتم التوصل اليها هى أن « العواصم العربية الخمس » ـ المرصودة فى الجدول ـ فقط تحتاج إلى ١٢٠ قنبلة ذرية من عيار ٤٠ كيلو طن لكى يتم تدميرها ، وهو رقم يمثل ثلاثة أضعاف ما إفترض « فيلدمان » أنه عدد كاف أقصى (٤٠ قنبلة) بقوة قصوى (٤٠ كيلو طن) لتدمير ٣٥ هدفا عربيا ، وليس فقط خمسة أهداف عربية كبيرة . وحسب نفس الطريقة ، فإنه إذا تم افتراض أن إسرائيل سوف تستخدم القنابل « الاستراتيجية » التى يرجح أنها تمثل القطاع الرئيسى فى ترسانتها ـ وهى القنابل عيار ٢٠ كيلو طن ـ فإنها تحتاج إلى ٢٤٠ قنبلة لتدمير خمس عواصم عربية .

ويعتمد د .خليل الشقاقى على نفس الأساس ـ فيما يبدو ـ فى تقديره لعدد القنابل الإسرائيلية اللازمة لتدمير الاهداف العربية المتصورة لها ، فكما يقول « إن التدمير الشامل لمدن مصر الرئيسية الثلاث (القاهرة ، الاسكندرية ، والجيزة) ، والتى تبلغ مساحتها حوالى ١٤٤ كلم ، وعدد سكانها حوالى ١١,٥ مليون نسمة سيتطلب حوالى ١٢ قنبلة نووية ، كما تحتاج إسرائيل ما بين ٢ ـ ٤ قنابل بقوة ٢٠ كيلو طن لكل منها من أجل التدمير الكلى لكل مركز سكانى رئيسى فى بلدان عربية أخرى ، ويتطلب تدمير ما بين ١٥ ـ ٢٥ مدينة عربية رئيسية فى خمسة بلدان عربية ما يتراوح بين ٦٠ و ١٠٠ قنبلة نووية »[١٨٧] ، وهى كذلك أرقام تعادل اضعاف ما يشير اليه « فيلدمان » .

إن الطريقة السابقة تعتمد على طريقة حساب معقدة على مستوى الصراع الدولى ترتبط بامتلاك القدرة على التدمير المؤكد المتبادل (MAD) ، أو امتلاك

المقدرة المؤكدة على تدمير نسبة معينة - غالبا هى نسبة كبيرة - من سكان وموارد الدولة الأخرى كشرط ضرورى فى ظل وجود التوازن النووى ، وسيناريوهات الضربة النووية الأولى ، والثانية ، وهى حسابات لازمة لاستقرار ميزان الردع بين الطرفين ، كما أن هذه « الطريقة » ترتبط بتصور معين لاستخدام القوة على المستوى الأقصى من مستويات الحرب النووية ، وهو مستوى « الحرب النووية الشاملة » التى يهدف كل طرف خلالها إلى إحداث « تدمير شامل » لمقدرات الخصم وبالتالى ، فإن لهذه الطريقة من الحسابات سياقها المحدد .

لكن بالنسبة للوضع النووى فى المنطقة ، فإن هذا السياق غير قائم ، فى ظل امتلاك إسرائيل وحدها للأسلحة النووية ، التى قد يكفى وجود عدد قليل منها ، أو حتى مجرد وجودها ، دون الدخول فى معضلة الكمية والنوعية لتحقيق أهداف إسرائيل الأساسية ، لاسيما فى ظل واقع أن عدد وطبيعة الأهداف المحتملة لايبرر على الاطلاق امتلاك « قوة » بهدف تدميرها جميعا ، أو تدميرها بالكامل . فلاتوجد لدى أية دولة عربية سوى مدينة أو إثنتين هامتين ، لدرجة أن تدمير كبراهما - العاصمة - قد يعيد الدولة إلى « العصور الوسطى » كما يقول شاى فيلدمان(١٨٨) ، كما أنه لاتوجد قيادة سياسية يمكن أن ترهن عاصمتها - أو حتى ميناءها الأساسى - مقابل هدف سياسى ما أيا كان هذا الهدف .

ومع ذلك فثمة احتمال بأن إسرائيل قد تكون تفكر « بمنطق خارج عن سياقه » ، أى منطق القوى العظمى فى بناء قواتها النووية ، وهو منطق لايبرر لاسرائيل فقط هذا الحجم من القوة الذى وضح أنها سعت لامتلاكه ، لكنه ايضا يدفع لافتراض بأن إسرائيل لاتزال تطور حجم قوتها النووية حتى الآن فى ظل شعور بأنها لم تصل إلى « حد الكفاية » بعد . وهنا يجب التمييز بين مستويين من القوة النووية (F) التى يمكن أن يمارس هذا المنطق تأثيراته عليهما :

١ - مستوى القوة الاستراتيجية : وهو المستوى الذى تمت المناقشة السابقة فى اطاره ، فمن المحتمل أن تكون إسرائيل تفكر فى احتمالات وجود « ضربة أولى عربية » - بعكس ما هو قائم فى ظل الاحتكار - بصورة ما ، كأن تقوم الدول العربية بشن هجوم شامل تستخدم خلاله الصواريخ أرض - أرض ، والقاذفات ، والمقاتلات القاذفة مستخدمة ذخائر تقليدية شديدة الانفجار ، أو اسلحة كيماوية وبيولوجية فيما يشبه « الضربة الأولى » . ومن المتصور فى هذه الحالة أن الضربة الشاملة قد تؤدى إلى الحاق خسائر شديدة بقوة إسرائيل النووية سواء بتدمير قواعد الاطلاق ، أو نظم التوصيل ، أو مستودعات تخزين الأسلحة النووية ، أو مراكز القيادة النووية بما يؤدى إلى شلل جزئى ، أو متوسط لقدرة الرد الإسرائيلية النووية .

بناء على مثل هذا السيناريو « النظرى » يمكن أن تكون إسرائيل قد بررت لنفسها امتلاك قوة نووية كبيرة « محمية » . وهو بالطبع سيناريو لم يطرح خلال مسار الصراع بأية صورة تبرر اعتماده كأساس جاد لامتلاك قوة كبيرة . فعندما هدد الرئيس عبد الناصر فى سنة ١٩٦٦ بشن هجوم وقائى ضد إسرائيل ، كان يقصد - بافتراض انه كان جادا - قصف مرفق واحد محدد هو « مفاعل دايمونا » . وعندما هدد الرئيس صدام حسين فى ابريل ١٩٩٠ بضرب إسرائيل كيماويا - وهى ضربة مضادة وليست أولى - حدد بنفسه نسبة الخسائر المحتملة لمثل تلك العملية الواسعة بتأكيده على « حرق نصف إسرائيل » ، وليس كلها . فلم تكن مثل هذه الأمور لتجعل إسرائيل تفكر فى امتلاك ترسانة استراتيجية كبيرة تحسبا لهذا الاحتمال .

٢ - مستوى القوى التكتيكية : فإذا صح افتراض أن العدد الأكبر لاسلحة إسرائيل النووية يتركز فى اسلحة نووية تكتيكية ، وليس استراتيجية - وهو ما يستبعده « تحليل فيلدمان » - فإن المنطق الإسرائيلى فى تلك الحالة لا يستند إلى فكرة امتلاك « حد معين » من تلك الاسلحة - ٦٠ سلاحا تكتيكيا مثلا - يتيح لها هزيمة القوات المهاجمة ، لكنه قد يكون مستندا إلى منطق القوى العظمى فى تخطيطها لاستخدام الأسلحة التكتيكية - الذى تحكمه اعتبارات تدفع فى اتجاه التفكير فى تدمير « القوات المهاجمة » بصورة شبه كاملة - طالما أنها قد تكون امتلكت - كما ذكر « هيرش » - المئات من الأسلحة التكتيكية .

فلقد قامت القيادة الامريكية بتحليل ترتيبات استخدام الاسلحة النووية التكتيكية فى اطار معركة تخوضها ١٠٠ كتيبة و ٧٠٠ سرية فى مختلف حالات الموقف القتالى ، وتوصلت إلى نتائج هامة - بعد دراسة استمرت ٥ سنوات - حول متوسط قوة الشحنات النووية التكتيكيةاللازمة لتدمير الوحدات موضوع التجربة ، كما يلى(١٨٩) :

الهدف الذى يجب تدميره	الشحنة النووية اللازمة
١ - سرية مشاة ميكانيكية	٢ كيلو طن
٢ - كتيبة مشاة « مشاة مع الانتشار بين السرايا والفصائل »	٣٠ كيلو طن
٣ - قيادة قتالية « مؤلفة من ٣ كتائب »	٣٠٠ - ٥٠٠ كيلو طن
٤ - فرقة مدرعة فى منطقة الحشد	٤ ميجا طن

وإذا كانت إسرائيل تفكر تبعا لمثل هذه الحسابات ، والتى تشير إلى أنها يجب أم تمتلك ما بين ١٥٠ ـ ٢٥٠ قذيفة نووية تكتيكية من عيار ٢ كيلو طن لكى تكون قادرة على تدمير « لواء » واحد مؤلف من ٣ كتائب ، فإنها لن تصل إلى « حد الكفاية » حتى لو امتلكت ٢٠٠٠ سلاح نووى (تكتيكى) .

وفى النهاية يمكن الوصول إلى نتيجتين اساسيتين تعبران عن معضلة حد الكفاية هما .

١ ـ أن إسرائيل لم تكن ـ تبعا لمنطق فيلدمان ـ تمتلك عبر مسار الصراع « حد الكفاية » فقط ، لكنها تمتلك « فائض قوة » لا يوجد مبرر استراتيجى لامتلاكه ، مقارنة بالتحديات التى تواجهها ، فحوالى ٢٦ قنبلة متنوعة كانت كافية لبناء « ردع استراتيجى » ذى مصداقية ، يمكن أن يضاف اليها ٦٠ سلاحا نوويا تكتيكيا للتعامل مع قوات مهاجمة فى مسرح العمليات إذا كان الردع الاستراتيجى سيخلف « فجوة ردع » معينة تستغلها الدول العربية لشن حروب متوسطة النطاق .

٢ ـ أن إسرائيل ـ إن كانت تفكر بمنطق الدول العظمى ـ لن تمتلك على الاطلاق ما يمكن أن يعتبر بالنسبة لها « كافيا » لتحقيق اهدافها ، أو اقناعها بأنها آمنة . وسوف تستمر فى انتاج وتطوير وتخزين اسلحة نووية طالما انها تمتلك القدرة على ذلك ، وطالما يسمح « المناخ السياسى الدولى » لها بذلك .

إذن على مستوى من المستويات ، فإن إسرائيل تمتلك ما يزيد عن « حد الكفاية » النووى ، والذى يكفى لبناء استراتيجية نووية متماسكة وذات مصداقية ، بصرف النظر عن تلك التوجهات الإسرائيلية التى تدفعها إلى الاستمرار فى مضاعفة قوتها النووية .

ثانيا : اختيار كفاءة الاسلحة النووية الإسرائيلية .

ان أية مناقشة متعمقة على المستوى النظرى لعلاقة التجارب النووية بقابلية القوة النووية الإسرائيلية للإستخدام الفعلى من شأنها أن تلقى بظلال كثيفة على امكانية اعتماد إسرائيل بإطمئنان على قوتها النووية فى بناء استراتيجية ذات مصداقية ، لاسيما بالنسبة للأسلحة التكتيكية الانشطارية ، والهيدروجينية ، والنيوترونية ، التى يستلزم تطويرها اختبار كفاءتها ومدى تطابق قوتها التدميرية الفعلية . مع قوتها التدميرية المفترضة ، لكن هذه الدراسة ـ مثل دراسات كثيرة ـ تفترض أن الاسلحة النووية الإسرائيلية قابلة للاستخدام الفعلى دون حاجة لإجراء تجارب نووية مكثفة ،

مثلما كان الحال بالنسبة للدول العظمى والكبرى التى طورت قوتها النووية خلال الخمسينات والستينات ، ويستند هذا الافتراض إلى ثلاثة عوامل ، هى :

١ ـ أن إسرائيل قد قامت بتطوير أسلحتها النووية التى تحتاج بالضرورة إلى اجراء عمليات تجارب نووية فى وقت متأخر ـ السبعينات ـ بحيث كانت قدرة على الاستفادة بشكل ما من نتائج عمليات التطوير السابقة . فحسب معظم الكتابات ، فإن السلاح الذرى « العيارى » لايحتاج إلى اختبار طالما أنه يصمم وفقا لما هو معروف حول تصميماته ، لكن ما يحتاج إلى اختبار هو الأسلحة النووية التكتيكية التى يستلزم تطويرها القيام بعمليات تصغير متتالية ، والاسلحة الهيدروجينية والنيوترونية ذات التصميمات المعقدة التى تبنى على نظريات الانشطار . والاندماج النووى معا ، والتى لايمكن الوثوق فى كفاءتها دون اختبارها .

ان الحقائق المتعلقة بالاختبارات النووية تدفع عادة إلى الحذر فى اطلاق أحكام محددة حول قابلية إسلحة إسرائيل النووية على مستويات معينة للاستخدام الفعلى . لكن ثمة حقيقة هامة ، هى أن إسرائيل قد بدأت خوض مجال التصغير والتكبير فى وقت متأخر تماما ، فقد كانت الولايات المتحدة وفرنسا مثلا دولتين تعملان فى ظل « مجاهل نووية » بحيث كانتا ترتادان مجالا جديدا عليهما أن تتأكدا من كل نتيجة تتوصلان اليها فيه . ولم يكن الحال هكذا بالنسبة لاسرائيل التى بدأت عمليات التطوير فى السبعينات فى ظل معرفتها ودراستها لما تم التوصل اليه بالنسبة للدول السابقة ، وفى ظل احتمالين آخرين أكثر أهمية :

(أ) أن تكون إسرائيل قد تمكنت من الحصول على التصميمات الدقيقة النووية التى تحتاج ـ بالضرورة ـ إلى اختبار بوسيلة ما من هيئات التطوير الامريكية والفرنسية ، فالحصول على التصميمات أسهل بالتأكيد من الحصول على « يورانيوم مخصب بطريق التهريب » من معامل « نيوميك » الأمريكية . ويشير « هيرش » بوضوح إلى احتمال أن تكون إسرائيل « قد نجحت بشكل أو بآخر فى الحصول بصورة غير شرعية على نتائج الاختبارات الامريكية »(١٩٠) ، كما يشير « بيير بيان » إلى « أن تطوير القنبلة الهيدروجينية الإسرائيلية كان ينطوى أيضا على « علاقة فرنسية »(١٩١) ، بما يعنى ان إسرائيل قد حصلت من فرنسا على تسهيلات هامة بهذا الصدد ، وكان افتراض عدم حاجة السلاح الذرى إلى « الاختبار » يعتمد على افتراض أنه تم تصميمه بنفس الطريقة السائدة ، فإنه يمكن بشكل ما ـ مع الاقرار بوجود تعقيدات مختلفة ـ افتراض أن الحصول على تصميمات دقيقة للاسلحة التكتيكية ، والهيدوجينية يسهل عملية انتاجها دون الحاجة إلى اختبارات بالمعنى التقليدى .

(ب) أن إسرائيل قد حصلت بالفعل على تسهيلات هائلة فى مجال الاختبار النووى من جانب فرنسا بحيث يمكن افتراض أنها حصلت على قدرة عالية على تصميم اسلحة نووية معقدة دون اختبارها ، فوفقا للاتفاقية الإسرائيلية ـ الفرنسية عام ١٩٥٧ ، كان ثمة نص حول التعاون فى هذا المجال بين الطرفين ، بما مكن علماء إسرائيل من المشاركة فى التجارب النووية الفرنسية التى أجريت بين عامى ١٩٦٠ ، و ١٩٦٤ فى مركز التجارب الفرنسى بصحراء الجزائر . ويشير كل من ستيف وايزمان ، وهربرت كروسنى فى كتابهما « القنبلة الاسلامية » ، إلى أن إسرائيل قد استفادت تماما من التجارب النووية الفرنسية ، وإن لم يكن ذلك قد تم عن طريق المشاركة المباشرة فى عمليات الاختبار ، فإن العلماء الإسرائيليين قد حصلوا على كافة البيانات الاساسية الخاصة بالتجارب ، وبتصميم واداء الاسلحة النووية ، اذ كان النص الدقيق لبند « المشاركة فى الاختبارات » الذى وافقت عليه فرنسا فى اتفاقيتها مع إسرائيل يشير إلى اتاحة حصول إسرائيل غير المقيد على بيانات التفجيرات النووية الفرنسية(١٩٢) ، إلا أن « أرنست لوفيفر » يؤكد أن علماء إسرائيل قد شاركوا فى التجارب ، بل أنه يشير إلى أن من المحتمل أن تكون فرنسا قد ساعدت إسرائيل فى تصميم وتفجير القنبلة التجريبية الأولى لها فى إحدى مناطق التجارب الفرنسية فى الجزائر(١٩٣) ، وأيا كانت دقة تلك المعلومات ، فمن المؤكد أن إسرائيل حصلت على خبرة مباشرة فى هذا المجال ، لاسيما وأن فرنسا كانت تقوم بإجراء تجارب فى تلك الفترة ـ (١٩٦٠ ـ ١٩٦٤) ـ على عمليات التصغير النووى .

٢ ـ أن إسرائيل تمتلك قاعدة تكنولوجية « نووية » متطورة تتيح لها اتباع بدائل وخيارات مختلفة لضمان كفاءة الانتاج دون إختبار على بعض المستويات ، فالعلماء الإسرائيليون ـ حسب كتابات مختلفة ـ يتمتعون بدرجة من الكفاءة يفترض معها أنهم قادرون على الاستفادة من نتائج التفجيرات السابقة فى تصميم اسلحة جديدة دون نسبة خطأ تذكر ، اضافة إلى ذلك « فإن الإسرائيليين ـ كما يقول برنابى ـ يلجأون إلى تصميم الاسلحة النووية باستخدام اساليب « الانفجار الداخلى » ـ وليس آلية المدفع ـ وهى اساليب لاتحتاج إلى تجارب واسعة النطاق ، كما أنهم يستطيعون التأكد من أن الأسلحة التى يقومون بتصميمها تولد انفجارات مع قوتها التدميرية ضمن حدود تنبؤاتهم بشرط أن تكون المواد المستخدمة فى العملية الانشطارية هى البروانيوم ، أو البلوتونيوم من النوع المخصص لصنع السلاح النووى »(١٩٤) .

وكما هو سائد ، فإن من الممكن استبدال عملية التفجير النووى بإجراء الحسابات الخاصة بالقوة التدميرية للسلاح بواسطة أجهزة الكومبيوتر العملاقة

(السوبر كومبيوتر) ، أو الاقتصار على التصميم الدقيق للسلاح من اجراء الحسابات على أجهزة الكترونية اقل تعقيدا . لكن ذلك ينطبق - تحديدا - على الأسلحة التكتيكية الانشطارية ، أما بالنسبة للاسلحة الهيدروجينية أو النيوترونية المعقدة فى تصميمها ، فإنها لاتصبح قابلة للاستخدام - حسب معظم الآراء - الا بعد إجراء اختبار نووى لها ، رغم أن آراء أخرى تقرر أن من الممكن إجراء حسابات قوة تفجيرها بإستخدام أجهزة « السوبر كومبيوتر » .

ولقد سعت إسرائيل طوال النصف الثانى من الثمانينات إلى الحصول على ثلاثة أجهزة كومبيوتر عملاقة من الولايات المتحدة ، الا أنها لم تتمكن من ذلك حتى الآن[١٩٥] ، وقد ذكر تقرير صادر عن معهد ابحاث الدفاع التابع للبنتاجون عام ١٩٨٩ ، أن إسرائيل لم تتمكن « حتى الآن » من إجراء الحسابات والاحصاءات اللازمة لصنع القنبلة الهيدروجينية ، وسوف يمكنها حصولها على تلك الأجهزة من إجراء تلك الحسابات ، وأضاف التقرير « أن رفض الولايات المتحدة بيعها هذه الأجهزة سيعطل محاولات إسرائيل لصنع القنبلة الهيدروجينية ، فإن العمليات التى يقوم بها هذا « السوبر كومبيوتر » فى شهر يستغرق إجراؤها حوالى ٨ سنوات فيما لو أجرتها إسرائيل بالمعدات الموجودة لديها »[١٩٦] ، وبالطبع لا مجال للافتراض بأن إسرائيل قد قامت بتلك الحسابات عن طريق اجهزة غير متطورة ، اذ أن موثوقيتها ستكون ضعيفة ، لذا فإن المشكلة الوحيدة الجادة الخاصة بأهمية الاختبار بالنسبة لاسرائيل هى مشكلة « القنبلة الهيدروجينية » ، وبالتالى « النيوترونية » .

٣ - أن هناك معلومات شبه مؤكدة حول قيام إسرائيل بإجراء تجربة نووية واحدة - على الأقل - فى سبتمبر ١٩٧٩ ، مع إشارات هامة بأن تلك التجربة « كانت تتعلق بجهاز نووى إندماجى . فمن المؤكد أن إسرائيل قد فكرت بالضرورة فى معضلة « التجارب النووية » بالنسبة لها فى ظل وجود قيد جغرافى على قدرتها على إجراء تجارب نووية يتمثل فى مساحتها الصغيرة قبل عام ١٩٦٧ ، ثم قيد سياسى قوى على قيامها - مثل كل دول العتبة النووية - بذلك . وبإفتراض أن إسرائيل كان يمكنها بصورة ما أن تتجاوز القيد السياسى ، فإن القيد الجغرافى - حتى بعد ١٩٦٧ - لم يكن يتيح أمامها سوى خيارين :

الأول : إجراء تجربة نووية « تحت الأرض » فى صحراء النقب ، التى تعد المكان الوحيد الملائم لذلك فى إسرائيل .

الثانى : إجراء تجربة نووية خارج إسرائيل فى اراضى دولة أخرى ، أو عبر البحار .

وتتوافر معلومات ـ تتفاوت فى مدى مصداقيتها ـ حول قيامها بإتباع هذين الخيارين ، وهو ما يمكن تناوله بإيجاز شديد فى نقطتين :

١ ـ أن هناك إحتمالا بأن تكون إسرائيل قد أجرت تجربة لجهاز نووى على عمق ٨٠٠ متر تحت سطح الأرض بصحراء النقب فى نهاية سبتمبر ، أو بداية اكتوبر ١٩٦٦ ، وقد قدم « فؤاد جابر » فى عام ١٩٧١ تصورا « فنيا » تفصيليا لكيفية إجراء إسرائيل مثل تلك التجربة(١٩٧) ، وتناول د . تيسير الناشف بصورة موسعة فى دراسة له عام ١٩٨٧ المؤشرات المؤيده ، والمؤشرات النافية لحدوث تلك التجربة(١٩٨) . ويتضح مما استعرضه د . الناشف أن هذه المسألة خلافية إلى حد كبير ، لكن توجد بعض النقاط الهامة بخصوص احتمالات حدوث تلك التجربة . ففى ٢٠ أغسطس عام ١٩٦٥ ـ أى قبل إجراء التجربة المحتملة بعام ـ ذكر « هيكل » فى مقال له بعنوان « الخطر الذرى يحوم حول آفاق الشرق الأوسط » أن « إسرائيل على مقربة من امكانية تفجير جهاز نووى » مضيفا « أننى متيقن من ذلك »(١٩٩) ، كما أن اللواء « حسام سويلم » أشار فى دراسة له إلى يوم محدد أجريت التجربة فيه ، وهو يوم ٣ اكتوبر ١٩٦٦(٢٠٠) .

وعموما ، فإنه لايمكن نفى أو تأكيد احتمالات حدوث مثل هذه التجربة ، فلم تكن هناك لدى « حكومة اشكول » فى ذلك الوقت تلك الدوافع القوية التى تجعلها تقدم على مثل هذه المخاطرة ، لاسيما بعد تعهدها للولايات المتحدة بعدم اتخاذ قرار بدء انتاج السلاح النووى بشهور قليلة ، لاسيما أن إسرائيل كان يمكنها فى أى وقت انتاج السلاح الذرى الأول دون حاجة إلى إجراء تفجير نووى . ويكاد يكون الاحتمال المرجح الذى يمكن أن يدفع إسرائيل إلى القيام بذلك هو أن علماء إسرائيل كانوا قد صمموا « جهازا نوويا » بطاقة أقل من القوة التدميرية « لعيار ناجازاكى » حسب توجيهات « اشكول » ، وتمكنوا بصورة ما من اقناعه للقيام بتلك العملية ، وهو احتمال لايمكن اصدار أحكام بشأنه .

٢ ـ أن إسرائيل قد أجرت بالفعل ـ حسب معظم المصادر ـ تجربة نووية يوم ٢٢ سبتمبر عام ١٩٧٩ ، بالقرب من جزيرتى الامير ادوارد على مسافة ١٥٠٠ ميلا جنوب شرقى رأس الرجاء الصالح وهناك « كم هائل » من الكتابات حول تلك التجربة وملابساتها ، ورد فعل الادارة الامريكية ـ ادارة كارتر ـ تجاهها إلا أن أهم تلك الكتابات تؤكد أن ما حدث يوم ٢٢ سبتمبر كان « تجربة نووية » ، وأن اشارات وقوع الانفجار التى أرسلها القمر الصناعى الأمريكى « فيلا » كانت مؤكدة ، وينفرد « ستيفن جرين » فى كتابه « بالسيف » بتقديم عرض تفصيلي حول كيفية ودوافع

الادارة الامريكية للتغطية على ما قامت به إسرائيل(٢٠١) ، أما « فرانك برنابى » فيقدم عددا من الأدلة العلمية والعملية الهامة التى تشير إلى أن تفجيرا نوويا قد حدث فى ذلك التاريخ(٢٠٢) .

وتشير معظم الكتابات التى تتناول تلك التجربة إلى أنها تجربة مشتركة بين إسرائيل وجنوب افريقيا ، إلا أن « هيرش » يشير إلى أنها كانت أقرب إلى تجربة إسرائيلية ، إذ أنها تمت بمقتضى اتفاق عقده « عيزرا وايزمان » وزير الدفاع الاسرائيلى قدمت إسرائيل بمقتضاه إلى جنوب افريقيا التكنولوجيا والمعدات التى يتطلبها انتاج قذائف مدفعية نووية(٢٠٣) ، وربما اقتصر دور جنوب افريقيا فى تلك العملية على تقديم المدفع عيار ١٥٥ ملم التى قامت بتطويره إلى إسرائيل - وهو المدفع المستخدم فى اجراء التجربة - اضافة إلى تقديمها تسهيلات إجراء التجربة ، ويقرر « برنابى » كذلك انها كانت تجربة إسرائيلية ، وليست تجربة مشتركة(٢٠٤) .

وتشير بعض الكتابات إلى أن التجربة كانت تتعلق بسلاح نووى « انشطارى » تكتيكى(٢٠٥) ، الا أن معظم آراء العلماء المتخصصين تشير - كما يقول « برنابى » - إلى أنه « اذا كانت إسرائيل قد أجرت تفجيرا نوويا ، فإنه يعتبر دليلا على أنها تجرى تجربة لتصميم « قنبلة هيدروجينية »(٢٠٦) . ويذكر « برنابى » أن تقدير علماء مركز « لوس الاموس » - وهو مختبر للأسلحة النووية فى لوس انجلوس - الامريكى ، هو أن الانفجار كان صغيرا نسبيًا بما يعادل ٢٠٠٠ - ٣٠٠٠ طن من مادة TNT ، وأنه قد يكون اختباراً لقنبلة نيوترونية ، لكنه - أى برنابى - يستبعد احتمال أن يكون الانفجار ناتجا عن « قنبلة نيوترونية » ، ويؤكد أنه قد يكون لآلية قدح (جهاز تفجير) القنبلة الهيدروجينية The Triggering mechanism for a Thermonuclear weeapan(٢٠٧) ، ويشير د . تيودور تيلور العالم الفيزيائى الشهير - كذلك - إلى مثل هذا الاحتمال على سبيل القطع ، فعندما سأله « ستيفن جرين » عما إذا كان فى صور فانونو ومعلوماته - وكان قد اطلع عليها - دليل على أن برنامج الأسلحة الإسرائيلى قد أختبر سلفا ، قال :

« بالطبع ، ومن دون أدنى شك .. لقد كانت إسرائيل تنتج أسلحة نووية حرارية صغيرة ، انما قوية ، من ضمن برنامج متقدم ، والشىء المهم فى هذه العملية بالذات ، هو أن تعزيز قدرة الأسلحة يولد شكوكا اثناء عملية انتاج الأسلحة ، فلا يمكن فى الحقيقة القيام بذلك من دون إجراء تجارب ، اذ أن اقل خطأ فى حسابات الصهر . وادخال الديوتيريوم فى الأسلحة يؤدى إلى هدر « المواد المكونة للاسلحة » الضرورية لأية عملية انتاج . وبالاضافة إلى ذلك ، فإن من الضرورى فحص

الاجزاء المعدنية المخصصة ، وهذه العملية لايمكن القيام بها عبر « رسومات بيانية » ، و « جداول مستعارة أو مسروقة » .. إن إسرائيل قامت بتجربة جهاز نووى مصغر(٢٠٨) .

ومن مجمل النقاط الثلاث السابقة يمكن تأكيد افتراض قابلية الأسلحة النووية الإسرائيلية للاستخدام ، اما لأن بعضها لم يكن فى حاجة اصلا إلى اختبار ، أو لأن بعضها الآخر صمم على اساس خبرة سابقة بشكل دقيق للغاية ، أو أختبر « كومبيوتريا » ، أو لأن تلك الأسلحة التى كانت فى حاجة إلى اختبار قد أختبرت بالفعل .

ثالثا : « خط الأمان » للتفجيرات النووية الإسرائيلية .

إن تحديد خط الأمان النووى Nuclear Safety Line من أهم محددات قابلية القوة النووية الإسرائيلية للاستخدام الفعلى ، إذ أنها قوة نووية تعمل فى مسرح عمليات اقليمى ذى أبعاد جغرافية ضيقة اضافة إلى أنه ملاصق لثلاثة اقاليم دولية أخرى ، فخط الأمان النووى لايشمل فقط أرض ومواطنى إسرائيل لكنه يشمل كذلك أراضى الدول المحايدة ، فإسرائيل لن تستخدم أسلحتها النووية بصورة قد تؤدى إلى الحاق خسائر بجنوب أوروبا ، أو بقوات الدول العظمى فى المنطقة ، وسوف يتركز النقاش على احتمالات تأثر « أرض إسرائيل » فقط بالتفجيرات النووية التى يمكن أن تنتج عن استخدامها للسلاح النووى مع افتراض أنه فى كل الأحوال ستكون الأطراف أو القوات « المحايدة » القريبة عرضة للتأثر بصورة ما .

وبداية ، فإن احتمالات تأثر إسرائيل من جراء استخدامها للسلاح النووى ضد الدول العربية يتوقف على ثلاثة عوامل أساسية . ويشتمل كل عامل منها على عناصر فرعية ، هذه العوامل هى :

١ ـ نوع السلاح النووى الذى سوف تستخدمه إسرائيل ضد الدولة العربية الهدف .

٢ ـ المسافة التى تفصل بين إسرائيل ، وبين الدولة العربية الهدف .

٣ ـ طريقة تفجير السلاح النووى (فى الهواء ـ على سطح الأرض) + اتجاهات الرياح فى المنطقة .

وفى الواقع ، فإن مناقشة هذه المسألة تتسم بالتعقيد الشديد ، اذ لابد من ايجاد علاقات بين العناصر التى يتضمنها كل عامل ، وكافة العناصر التى يشتمل عليها العامل الآخر ، فإذا ما إفترضنا بالنسبة « للعامل الأول » أن إسرائيل يمكنها استخدام

ثلاثة انواع من الأسلحة النووية هى الأسلحة الذرية ، والهيدروجينية ، والتكتيكية ، ولو أن الأخيرة ذات طابع مختلف . ولو افترضنا - بالنسبة « للعامل الثانى » أنه يمكن أن يتم استخدام السلاح النووى ضد عاصمة قريبة كدمشق ، أو ضد عاصمة بعيدة نسبيا كطرابلس . ولو افترضنا أنه بالنسبة « للعامل الثالث » - فى أحد شقيه - يمكن تفجير السلاح النووى فى الهواء فوق الهدف كما يمكن تفجيره على سطح الأرض ، فإنه يمكن تصور ما لايقل عن (١٥) إفتراضا حول خط الأمان النووى الإسرائيلى فى كل حالة من حالات إستخدام إسرائيل لأسلحتها النووية ، والتى منها - الحالات - على سبيل المثال :

(أ) حالة استخدام قنبلة ذرية بقوة ٢٠ كيلو طن بأسلوب التفجير فى الهواء ضد دمشق .

(ب) حالة استخدام قنبلة هيدروجينية بقوة ٢٠٠ كيلو طن باسلوب التفجير على سطح الأرض ضد طرابلس .

(جـ) حالة استخدام قنيفة نووية تكتيكية ضد القوات السورية - وهى ليست متضمنة فى الافتراضات - فى الجولان .

ففى كل حالة من تلك الحالات - وغيرها - تتدخل عوامل معقدة فى تحديد احتمالات تأثر إسرائيل من جراء « الانفجار النووى » ، إذ أن كل عامل من العوامل السابقة ينتج تأثيرات مختلفة مقارنة بالآخر ، فالقنبلة الذرية تنتج قدرا أقل من التدمير مع قدر اكبر من الاشعاعات مقارنة بالقنبلة الهيدروجينية ، كما أن الغبار النووى الناتج عن تفجير سطحى اكبر بكثير من ذلك الناتج عن تفجير هوائى بعكس الآثار التدميرية لكل منهما ، كما أن التفجير فى منطقة قريبة سوف ينتج بالضرورة آثارا اكبر من تفجير يتم فى منطقة بعيدة أيا كان السلاح المستخدم ، وأيا كانت طريقة التفجير ، كما أن الآثار الناتجة عن انفجار سلاح تكتيكى تتوقف على عوامل أعقد من نظيره الاستراتيجى بحكم أنه سيستخدم فى مسرح العمليات الملاصق للدولة .

ويعنى كل ذلك أن من الصعب ايجاد افتراضات عامة بسيطة حول هذا الموضوع بشكل يقطع بأن إسرائيل سوف تتأثر من جراء استخدامها لأسلحتها النووية ضد الدول العربية ، أو أنها لن تتأثر بذلك . ويبدو أن الأمر يستلزم إجراء دراسات واسعة حول نوعيات الأسلحة المحتملة ، والنواتج التدميرية والاشعاعية لكل منها ، والمسافات التى تفصل بين أهداف مختلفة وإسرائيل ، ومسار تيارات الهواء فى المنطقة مع ربط تلك العوامل وغيرها - بصورة تمكن من تحليل هذه المسألة بدقة

بعيدا عن العبارات العامة السائدة بشأنها فى المنطقة على مستوى الكتابات والتصريحات الرسمية على حد سواء .

فى هذا السياق يمكن طرح ثلاث مقولات اساسية حول « خط الأمان النووى » لأسلحة إسرائيل النووية :

١ ـ أن القاعدة العامة هى أن احتمالات تأثر إسرائيل من جراء استخدامها لأسلحتها النووية ضد أهداف عربية لاتفصلها عنها مسافات كبيرة ـ مع تثبيت العوامل الأخرى ـ ستكون عالية ، والعكس صحيح ، فإن احتمالات تأثرها من استخدامها اسلحتها ضد اهداف بعيدة لن تكون عالية ، فإعتبارات المسافة حاسمة . فكما يذكر « أحمد سامح الخالدى » فى مقال له بعنوان « القوى الضاربة فى الشرق الاوسط » نشره بمجلة « أتلاس » الامريكية فى مارس ١٩٦٧ « إن أى قنبلة يتم اطلاقها على سوريا ، أو الاردن ، أو لبنان سوف يكون تأثيرها الاشعاعى على إسرائيل قائما ، والهدف العربى الوحيد ـ كما يقول ـ الذى يمكن لإسرائيل أن تستخدم القنبلة الذرية ضده هو القاهرة »(٢٠٩) ، فقد كانت مسألة المسافة فى الأذهان منذ سنوات طويلة .

وعلى ذلك يمكن افتراض ان إسرائيل تستطيع استخدام قوتها « الذرية » بطريقة أكثر أمنا ضد الأهداف البعيدة ، عنها بالنسبة للدول المجاورة ، ومع ذلك يمكن افتراض أن إسرائيل يمكنها الحد من التأثير المحتمل للتفجيرات القريبة عليها باستخدام « الرؤوس التكتيكية » استخداما استراتيجيا ، مع تفجيرها فى الهواء ، ويمكنها اتباع نفس النمط ضد الأهداف البعيدة لتحصل على نسبة أمن شبه كاملة .

٢ ـ أن القاعدة العامة هى أن احتمالات تأثر إسرائيل « بالغبار الذرى » ستكون أعلى فى حالة اتباعها طريقة التفجير على سطح الأرض منها فى حالة اتباعها طريقة التفجيرات الهوائية . فالباحث البريطانى « دون كير » يذكر ان الاضرار التى قد تصيب إسرائيل من جراء عملية التفجير تنحصر فى حالة « التفجير الارضى » ، اذ ان نسبة الغبار الذرى تكون عالية ، لذا فإنه إذا استخدمت تلك الطريقة ضد سوريا ومصر على وجه الخصوص فان هناك احتمالا لأن يصيب الغبار إسرائيل ، لكن نسبة تمدد الغبار ستتوقف على قوة الرياح وقت الانفجار(٢١٠) . ويذكر « برنابى » انه اذا استهدفت إسرائيل مدنا أو مراكز سكانية عربية « عندئذ يستطيعون تفجير قنابلهم النووية على ارتفاع كبير جدا فوق الأهداف المعنية ، فى هذه الحالة سيكون ما يصيبهم من التساقط النووى والأشعاع محدودا »(٢١١) . وترتبط هذه المسألة بتيارات الهواء فى المنطقة ، فهناك اتجاهات تشير إلى ظواهر « دوران الهواء » التى ستجعل السحابة الذرية تتحرك من دولة لأخرى ، لكن هناك آراء تشير إلى النمط

الثابت لاتجاهات الريح المؤثرة على مناخ المنطقة أغلب فترات العام ، وهو نمط يجعل « دون كير » مثلاً يغامر بالقول « ان من المحتمل الا تتأثر إسرائيل ابداً من محاولة التفجير[٢١٢] .

وعلى ذلك ، فإن ثمة طرقا يمكن أن تجعل إسرائيل لاتتأثر إلى حد ما من جراء الانفجار النووى ، لا سيما فى ظل امتلاكها الأسلحة النووية ذات طاقة انفجار ضعيفة .

٣ ـ ان القاعدة العامة هى ان استخدام إسرائيل لاسلحة نووية ذات قوة تدميرية كبيرة سيؤثر عليها باكبر من استخدامها أسلحة ذات قوة تدميرية صغيرة . فهناك مجال للافتراض بأن استخدام إسرائيل للسلاح الهيدروجينى ـ رغم أنه لا يتجاوز ٢٠٠ كيلو طن فى قوته ـ سوف يؤثر عليها بالضرورة ، وهو ما لا يمكن افتراض حدوثه بالضرورة فى حالة استخدامها للسلاح الذرى . كما يمكن افتراض ان « الاستخدام المحسوب » للاسلحة النووية التكتيكية فى مسرح العمليات قد لا يؤثر على إسرائيل بالضرورة كذلك .

لكن ، يبدو أن من الصعب تثبيت العوامل الاخرى بالنسبة « لهذا العامل » الا فى حالات واضحة ، كحالة استخدام إسرائيل لسلاح هيدروجينى ضد « دول الطوق » مثلا ، اذ لامفر فى تلك الحالة من افتراض ان إسرائيل سوف تتأثر تدميريا واشعاعيا أيا كانت طريقة التفجير ، وكذلك حالة استخدام قنابل ذرية من عيار ٢٠ كيلو طن ضد دمشق أو عمان أو بيروت ، وربما ايضا حالة استخدام قنابل تكتيكية من عيار ٢ كيلو طن فى الجولان تحديدا ، إذ أن التأثيرات قد تختلف عما ستكون عليه إذا استخدمت فى سيناء .

وعلى ذلك يمكن صياغة افتراضين عامين ، من مجمل النقاط الثلاث ، هما :

(أ) كلما استخدمت إسرائيل قنابل نووية ذات قوة تدميرية صغيرة ، بطريقة التفجير فى الهواء ، ضد أهداف بعيدة ، قلت احتمالات تأثرها بالانفجار النووى .

(ب) كلما استخدمت إسرائيل قنابل نووية ذات قوة تدميرية كبيرة بطريقة التفجير على سطح الأرض ، ضد أهداف قريبة ، زادت احتمالات تأثرها بالانفجار النووى .

فى النهاية ، لايمكن ـ اذن ـ افتراض ان أسلحة إسرائيل النووية غير قابلة للاستخدام لمجرد ضيق الابعاد الجغرافية للمنطقة التى تجعل تحديد خط أمانها النووى صعبا ، فهى تمتلك ترسانة متنوعة ، ووسائل ايصال مختلفة ، وتدرك بالطبع التأثيرات التدميرية لاسلحتها أكثر من أى طرف اخر . لكن لايمكن فى الوقت ذاته

افتراض ان إسرائيل تمتلك قوة نووية قابلة للاستخدام بشكل كامل ، فقيد « خط الامان » ليس مجرد مسالة نظرية يمكن وضع افتراضات محددة بشأنها ، ثم الاعتماد على تلك الافتراضات فى التخطيط النووى ، اذ انه عندما يأتى وقت الضرورة الذى يحتمل ان تستخدم فيه تلك الأسلحة لن تكون الظروف ملائمة بالتاكيد لمراعاة « الشروط الاكاديمية » التى تضمن عدم تأثر إسرائيل تدميريا أو اشعاعيا ، لاسيما ـ وهذا هو الأهم ـ أن الحالات الأساسية لإستخدام إسرائيل أسلحتها النووية هى حالات الإستخدام ضد دول المواجهة المجاورة لها ، وهى تلك الدول الى تعتبر احتمالات تأثر إسرائيل باستخدامها لاسلحتها النووية ضدها ـ بحكم عامل المسافة ـ كبيراً للغاية ، وهو ما سيتطلب منها إجراء حسابات معقدة لن تكون بالضرورة دقيقة بحكم احتمالات تدخل اى ظرف غير محسوب كاتجاهات الرياح فى لحظة الانفجار . فترسانة إسرائيل النووية يمكن ان تكون قابلة للاستخدام على هذا المستوى ، لكنها قابلية مقيدة تماما بعوامل معقدة .

رابعا : ادماج ونشر الأسلحة النووية الإسرائيلية :

تعتبر مسألة نشر Deployement الأسلحة النووية الإسرائيلية ، وادماجها فى هيكل القوة العسكرية الإسرائيلية من أهم محددات قابليتها للاستخدام فى ادارة الصراع . فالوضع شبه الرسمى لتلك الترسانة هى أنها « أسلحة فى البدروم » Weaponos in the Basement ، أى أنها أسلحة توجد فى المخازن ، وليست قوة نووية بالمعنى المفهوم . فتشكيل قوة نووية يستلزم ، اضافة إلى وسائل التوصيل وقواعد الاطلاق ، عناصر بشرية تتألف من تشكيلات مدربة على استخدامها ، وقيادة عامة بشكل ما لادارة تلك العملية ، ومناطق تمركز لعناصر توصيلها ، وهى كلها عناصر شبه مجهولة بالنسبة للقوة الإسرائيلية بحكم طبيعة السياسة النووية الإسرائيلية التى تأسست على عدم الاعتراف بامتلاك الأسلحة النووية .

إن هذه السمة لترسانة إسرائيل النووية ، التى تفترض أنها مجرد « أسلحة بلا تشكيلات » ، تثير مسألة قابليتها للاستخدام ، والسؤال الاساسى فى هذا السياق يدور حول ما يسمى « الجاهزية » أو وضع القتالى لعناصر الترسانة . فهل يمكن للقيادة الإسرائيلية أن تستخدم قوتها النووية فى الظرف الذى ترى فيه ان استخدامها يبدو ضروريا ؟ وبمعنى آخر ، هل تتيح « جاهزية » تلك الأسلحة للقيادة الإسرائيلية استخدامها فى توقيت ملائم ؟ ، وهل هناك عناصر مدربة قادرة على استخدامها ؟ وهل توجد خطط محددة لاهدافها ، وقيادة مستقلة للاشراف على تنفيذ ، أو تعديل

وتطوير تلك الخطط ؟ ، وهل توجد تسهيلات فنية وعسكرية تتيح سرعة تحريك عناصر المنظومة النووية ووضعها فى حالة الاستعداد ؟ .

لقد كانت مثل هذه الأسئلة دائما وعبر مراحل الصراع المختلفة مجرد تساؤلات بلا أجابة . وهو ما اثار سؤالين آخرين أكثر أهمية يمثلان « مدخل » تناول هذه المسألة هما :

١ ـ هل يمكن افتراض ان إسرائيل قد قامت بانتاج كل هذا العدد الهائل المتنوع من الأسلحة النووية ، ثم قامت بوضعه « فى البدروم » انتظارا لظروف تعلن فيها عن امتلاكها لتلك الأسلحة ، ودون أن تقوم بتكشيل قوة نووية حقيقية مؤلفة من أسلحة واطقم لاستخدامها وقت الضرورة ؟

وهو سؤال كان دائما من الصعب الاجابة عليه « بنعم » ، فلا يمكن تصور أن كل ما كانت تفعله إسرائيل هو « تخزين » أسلحتها النووية انتظارا لظروف الاعلان عنها ، وهى الظروف التى سيمُكنها فيها ادماج تلك الأسلحة فى هيكلُ قواتها العسكرية ، وتشكيل وحدات نووية استراتيجية وقتالية . لكن ما يمكن تصوره أن دولة بذلت مجهودات كبيرة لامتلاك أسلحة نووية سوف تتجه بالضرورة إلى نشرها بمستوى معين يجعلها قابلة للاستخدام . فالاجابة المتصورة أنها قامت بعملية « نشر ما » ، وهى اجابة ترتب عليها طرح السؤال الثانى .

٢ ـ ما هو المدى الذى يمكن أن تكون إسرائيل قد وصلت اليه فى عملية ادماجها ونشرها لأسلحتها النووية ؟ وهو سؤال تحكمت فى اجابته « إعتبارات نظرية » اساسية طرحت فى كتابات مختلفة ، أهمها :

(أ) أن من المتصور أن إسرائيل قد نشرت قوتها بمدى لا يخل باعتبارات السرية التى تفرضها سياستها النووية ، بحيث يتم ادماج ونشر ذلك الحجم وتلك النوعية من القوة التى يمكن تشكيلها دون أن يعرف كثيرون بوجودها ، ودون ان تتسرب عنها معلومات محددة إلى الداخل أو الخارج .

(ب) أن من المتصور أن إسرائيل قد نشرت عناصر قوة كافية لتحقيق اغراضها الاساسية ، وقابلة للاستخدام فى اى وقت تتطلب الظروف استخدامها فيه .

وبناء على الاجابة المفترضة لهذين السؤالين يمكن القول أن هناك « قوة نووية شبه متكاملة » تم تشكيلها ونشرها بمستوى ما فى إسرائيل ، تشتمل على قيادة ، ونظام اتصالات وسيطرة ، وفنيين مسئولين عن الصيانة والنقل والتركيب فى وسائل

الاطلاق ، واطقم مسئولة عن الاستخدام ، اضافة إلى وسائل التوصيل ونظم الاطلاق بالطبع .

ولقد تسربت عبر سنوات الصراع ، منذ النصف الثانى من التسعينات ، وعلى اوقات متباعدة بعض المعلومات التى تتيح تكوين فكرة عامة للغاية حول هيكل وعناصر وخصائص واوضاع تشكيل ونشر « القوة النووية المحدودة » الإسرائيلية ، وهى معلومات ترددت على نطاق واسع بصياغات محددة تؤكد أنها - فى معظمها - ذات مصدر واحد ، ويمكن رصد تلك المعلومات ومدلولاتها ، طبقا لاهم ثلاثة مصادر تضمنت إشارات حول تلك القوة خلال السنوات السابقة ، كما يلى :

١ - تقرير مجلة « تايم » الامريكية الذى نشر فى ١٢ ابريل عام ١٩٧٦ تحت عنوان « كيف حصلت إسرائيل على القنبلة » ؟ . وهو تقرير تضمن معلومات مختلفة حول أمور كثيرة أهمها - على هذا المستوى - الفقرة التى تشير إلى ما يلى[٢١٣] :

« وفى الساعة العاشرة من مساء يوم ٨ أكتوبر ، ابلغ قائد الجبهة الشمالية الإسرائيلية اللواء « اسحق حوفى » رئيسه أنه غير واثق من قدرة قواته على الصمود أكثر من ذلك ، وبعد منتصف ليل ذلك اليوم حذر وزير الدفاع رئيسة الوزراء جولدا مائير بوجوم قائلا « هذه هى نهاية الهيكل الثالث » ، فقامت جولدا مائير اثر ذلك باعطاء دايان تصريحا باستخدام أسلحة يوم القيامة الإسرائيلية ، وما ان كان يتم الانتهاء من تركيب اجزاء كل قنبلة حتى يجرى نقلها على جناح السرعة إلى وحدات سلاح الجو التى تقف فى انتظارها ، لكن قبل ان يجرى وضع وضبط أجهزة التفجير فى اى من تلك القنابل اخذت مجريات المعارك على كلا الجبهتين تتحول لصالح إسرائيل » .

وتشير الفقرة السابقة - بافتراض صحتها - إلى اوضاع القوة النووية الإسرائيلية عام ١٩٧٣ ، والتى يمكن رصد بعض ملامحها - فى ذلك الوقت - فيما يلى : -

(أ) ان قيادة القوة النووية الإسرائيلية « العليا » تخضع مباشرة لاوامر « رئيس الوزراء » وهو أمر متصور ومنطقى باعتبار ان قرار استخدام القوة العسكرية قرار سياسى ، وليس عسكريا . فإذا كان « دايان » قد استطاع فى وقت ما - فى ظل ظروف خاصة - اعطاء امر ببدء انتاج السلاح النووى ، فإن قرار استخدام القوة النووية يختلف عن قرار انتاج الأسلحة ، وكافة القرارات التطويرية الأخرى ، وربما ترجع جذور ذلك إلى قرارات « اشكول » التى احال فيها الاشراف على الشئون النووية إلى « مكتب رئيس الوزراء » بدلا من وزارة الدفاع ، رغم أنه كان ايضا وزيرا للدفاع فى ذلك الوقت (١٩٦٦) .

ويؤكد تقرير لمجلة « نيوزويك » الامريكية نشر في يوليو ١٩٨٨ هذه المقولة بقوله أنه « بالنسبة للمسائل المتعلقة بامكانية استخدام الأسلحة النووية الإسرائيلية ، وتوقيت هذا الاستخدام ، فهى من اختصاص مكتب رئيس الوزراء ، وذلك على الرغم من أنها تناقش بصفة دورية فى مداولات « منتدى رؤساء الوزارات » ، والذى يضم رئيس الحكومة الحالى ، ورؤساء الحكومات السابقين[٢١٤] . وبالطبع فإن هذا الوضع لم يتغير خلال سنوات الصراع التالية .

(ب) إن القنابل الذرية الإسرائيلية - حسب التقرير - لم تكن حتى أكتوبر ١٩٧٣ « جاهزة » للاستخدام الفورى ، فقد كانت اجزاء القنابل تخزن مفككة . ويشير التقرير إلى أن الفترة اللازمة لتجهيز القنابل وتركيبها للاستخدام تصل إلى (٧٨) ساعة ، وهى مسألة غير متصورة بالنظر للتوقيتات التى يوردها التقرير ذاته ، فإذا كانت عملية التركيب قد بدأت بعد منتصف ليل ٨ أكتوبر ، وأنتهت تقريبا مع تحول المعارك على الجبهة ، فإن المعارك - التى دعت إلى حدوث التأهب - كانت قد تحولت تماما على جبهة الجولان بعد أقل من (١٢) ساعة ، وليس بعد (٧٨) ساعة . وحتى إذا كانت تلك القنابل « مفككة » ، فإن ذلك لا يترتب عليه أية آثار استراتيجية ، إذ لا يمكن لاية دولة عربية أن تراهن على هذا « الفاصل الزمنى » فى القيام بأعمال عسكرية واسعة النطاق تبرر - لو كانت القنابل مكتملة - استخدام الأسلحة النووية .

وعلى أى حال ، فإن التقرير نفسه يشير إلى أنه بعد انتهاء هذه الأزمة نقلت القنابل إلى مستودعات تخزينها فى الصحراء « حيث لاتزال جاهزة للاستخدام » . ويفسر بيتر براى « هذا التعبير على » انه يعنى أن تلك الأسلحة لم تفكك من جديد ، بل احتفظ بها كاملة وجاهزة للاستخدام العملياتى »[٢١٥] . كما أن التقرير نفسه - بعيدا عن القنابل الثلاث عشرة التى كانت مفككة - يشير إلى ان هناك صواريخ نووية تمت تعبئتها ، بما يعنى بوضوح أن هناك رؤوسا نووية كانت جاهزة تماما للاستخدام .

(جـ) ان هناك قوة جوية استراتيجية تتألف من قاذفات اف - ٤ ، وكفير ، كانت مخصصة لاستخدام الأسلحة النووية وقت الضرورة . فهناك سرب أو أكثر - فى ذلك الوقت كان معدا بصورة من الصور ، ومجهزا فنيا ، ومدربا على كيفية استخدام الأسلحة الذرية . وهو أمر واضح من التقرير ، كما أنه كان أمرا مدركا من جانب العرب ، فقد أشارت صحيفة الأهرام فى يوليو ١٩٧٠ ، إلى ان إسرائيل تحاول تجهيز طائرات الفانتوم التى حصلت عليها « أخيرا » من الولايات المتحدة بأجهزة حمل السلاح النووى[٢١٦]، لكن ربما تكون المعلومة الادق هى ان إسرائيل قد

حصلت على قاذفات « اف ـ ٤» مجهزة فنيا لمهام القذف النووى . المهم ان هناك « عناصر توصيل جوية » ـ وربما صاروخية ـ وكانت تمثل جزءا من قوة نووية إسرائيلية منذ البداية .

٢ ـ تقارير « ريتشارد سيل » التى تم تداولها على نطاق واسع عام ١٩٨٥ ، والتى نشرت فى النشرة العملية الامريكية "Aerospace Daily" بتاريخ ١ مايو ١٩٨٥ ، وبتاريخ ١٧ مايو ١٩٨٥ ، والتى ذكر فيها ان إسرائيل قامت منذ عام ١٩٨١ بنشر صواريخ جيركو ـ ٢ المحملة بروؤس نووية ، والتى يصل مداها إلى ٤٠٠ ميل فى صحراء النقب ومرتفعات الجولان ، وان الصواريخ التى تم نشرها فى النقب محملة على « عربات سكك حديدية » مخيفة فى كهوف نحتت فى الصخور بينما حملت صواريخ الجولان على شاحانات (منصات) اطلاق دعمت بشبكة من الأنفاق والتسهيلات النووية »(٢١٧) .

وإذا كانت تلك المعلومات صحيحة ، فإن إسرائيل تكون قد بدأت تعتمد فى تشكيل قوتها النووية منذ أواخر السبعينات على وسائل التوصيل الصاروخية التى تتألف من طراز جيركو ـ ٢ الاول الذى تم انتاجه فى تلك الآونة ، ومن الواضح أنها شكلت « قواعد اطلاق » متحركة ومحمية للصواريخ ، وقد ترددت هذه المعلومات على نطاق واسع بعد نشرها فى هذين التقريرين فى مختلف الكتابات الغربية والعربية والإسرائيلية على حد سواء ، فقد ذكر الكاتب السورى « بسام العسلى » نقلا عن صحيفة « هآرتس » الإسرائيلية بتاريخ ٥ مايو ١٩٨٥ ، إن إسرائيل قامت بنشر صواريخ نووية فى الجولان على ظهر ناقلات ، وذكر ان الصحيفة زعمت ان هذا الاجراء جاء ردا على قيام سوريا بنصب صواريخ اس اس ـ ٢١ فى البقاع(٢١٨) ، لكن كما هو واضح من المعلومة الاصلية ، فإن إسرائيل قامت بعملية النشر عام ١٩٨١ قبل حصول سوريا على تلك الصواريخ .

وقبل تقارير « سيل » ترددت افتراضات حول الأسلحة الصاروخية النووية الإسرائيلية ، أهمها افتراض طرحته دراسة لمعهد الدراسات الاستراتيجية فى جامعة « جورج تاون » فى نوفمبر ١٩٨٤ ، مضمونه أن باستطاعة إسرائيل نشر ٢٤ صاروخا نوويا خلال ساعات(٢١٩) ، وهو ما يوضح ـ اضافة إلى تقرير « سيل » ـ ان قوة نووية صاروخية إسرائيلية « قد دخلت الخدمة » ربما قبل ظهور تلك المعلومات بسنوات .

٣ ـ كتاب « سيمور هيرش » « الخيار شمشون » الذى نشر فى عام ١٩٩١ متضمنا سيلا من المعلومات حول هذا الموضوع ، وهى معلومات محددة للغاية حول ادماج

ونشر وقيادة اسلحة إسرائيل النووية . لكن على الرغم من ان بعض مانشر فى المصدرين السابقين يؤكد بعض ما جاء به « هيرش » ، فانه لا توجد ـ بصفة عامة ـ مصادر معلومات سابقة لتاريخ صدور هذا الكتاب تؤكد أو حتى تشير إلى ما جاء فيه إجمالا ، ولم يصدر حتى منتصف عام ١٩٩٣ ما يؤكد تلك المعلومات ، وإنما تناقلتها مختلف المصادر كما هى . وبالطبع فان مصادر رسمية إسرائيلية قد نفتها تماما .

ويمكن هنا رصد بعض ما جاء فى « الكتاب » نظرا لأهميته فى تحليل تلك المسألة : ـ

(أ) أن هناك هيكلا محددا ـ شهد تطويرات هامة ـ لقيادة القوة النووية الإسرائيلية ، « ففى مرحلة مبكرة تم الاتفاق على عدم تسليح واطلاق سلاح نووى بدون امر مباشر من رئيس الوزراء ، ووزير الدفاع ورئيس أركان الجيش ، وفيما بعد تم تعديل اجراءات المشاركة لتتضمن قائد سلاح الجو الإسرائيلى(٢٢٠) . أى ان القيادة النووية الإسرائيلية تحولت إلى قيادة « رباعية » .

اضافة إلى ذلك ، توجد « هيئة تخطيط » ضمن القيادة العامة تختص بتحديد أهداف Targets الأسلحة النووية ، ويختلف عدد الاهداف التى يتم تحديدها فى التخطيط النووى الإسرائيلى تبعا لرؤية القيادة السياسية والعسكرية فى وقت معين ، « فقد ادت رؤية « شارون » ـ وزير دفاع حكومة بيجن الثانية ـ المتسعة لأمن إسرائيل القومى ، والتهديد السوفيتى ، إلى زيادة مفاجئة « فى مجال التخطيط النووى ، ونطاق عدد الاهداف التى يتم تحديدها »(٢٢١) . أى ان هناك قوة نووية إسرائيلية ذات هيكل قيادة يعمل وكأنها قوة نووية معلنة ، وتجرى عملية التخطيط النووى فعليا على هذا الاساس ، فعندما حدد « شارون » أهدافا جديدة داخل الاتحاد السوفيتى لاسلحة إسرائيل النووية ، تم ـ كما يذكر هيرش ـ تحديد عدد من الصواريخ للقيام بتلك المهمة ، وبدأت عملية واسعة لجمع المعلومات حول تلك الاهداف من اجل ضبط عملية التوجيه(٢٢٢) .

(ب) أن إسرائيل قد قامت بنشر اسلحتها النووية وادماجها على مستوى معين فى هيكل قوتها العسكرية ، وقد لا يكون هذا جديدا ، الا ان معلومات ، هيرش « تشير إلى ان عملية الدمج والنشر قد تمت فى معظم الأحيان عقب إنتاج كل سلاح جديد مباشرة ، فقد قامت إسرائيل منذ انتاج الأسلحة النووية الأولى بتشكيل سرب من طائرات اف ـ ٤ القادرة على حمل اسلحة نووية ، وهى معلومات مرجحة من قبل ، وتم وضع هذا السرب فى حالة تأهب طوال الاربع والعشرين ساعة فى مخابىء

تحت الأرض فى قاعدة « تل نوف » الجوية ، وتم اختيار طيارين من صفوة سلاح الجو الإسرائيلى للعمل على هذا السرب بعد ان تم تدريبهم تدريبا خاصا ، ومنعهم من مناقشة مهمتهم مع أى شخص فى الخارج . وفى عام ١٩٧١ بدأت عملية تحميل الرؤوس النووية فى صواريخ « جيركو » بحيث كان لدى إسرائيل - على الاقل - ثلاث منصات اطلاق للصواريخ معدة للعمليات العسكرية عام ١٩٧٣(٢٢٣) ، وقد تولت القوات الجوية الإسرائيلية مسئولية نظام جيركو الصاروخى - بمداه الذى يزداد بانتظام - فيما بعد(٢٢٤) .

ويعنى ذلك أن عملية النشر وتشكيل هياكل القيادة « العملياتية » يتم فى وقت قريب للغاية - إن لم يكن فى نفس الوقت - من انتاج السلاح النووى « الاستراتيجى » ، « إن كانت معلومات هيرش صحيحة .

(جـ) إن الأسلحة التكتيكية خضعت لنفس قاعدة نشر عناصر القوة النووية بعد فترة قصيرة من انتاجها ، وهو ما يعنى ان هناك « قوة نووية تكتيكية » فى الخدمة . فكما يقول « هيرش » تمكنت إسرائيل عام ١٩٧٣ من حل مشاكل التصغير ، التى كانت تمكنها - من بين عدة أمور - من انتاج قذائف مدفعية نووية ، ورغم حصولها على مدافع بعيدة المدى من عيارى ١٧٥ ملم ، ٢٠٣ ملم فى اوائل السبعينات ، إلا أنها كانت فى تلك المرحلة تقوم ببرنامج واسع لتطوير المدفعية ، وتركز البرنامج اساسا على تطوير مدفع يبلغ مداه أكثر من ٤٥ ميلا كمدفع نووى ، « ومع وصول السلاح الجديد إلى المستوى اللائق للاستخدام فى ميدان القتال » كان هناك امر يجب كتابته ، وبرنامج تدريبى ينبغى تنفيذه(٢٢٥) .

ويذكر « هيرش » فى موضع آخر من كتابة « ان القادة الميدانيين الإسرائيليين قد قبلوا قذائف المدفعية النووية ، والالغام النووية الارضية ، كمتطلبات ضرورية للمعركة فى الميدان كوسيلة اخرى لغاية(٢٢٦) . اى ان إسرائيل قامت بنشر وحدات من المدفعية النووية ، والاهم من ذلك - حسب معلوماته - أنها قامت بنشر الغام نووية على طول حدود الجولان منذ أوائل الثمانينات(٢٢٧) . ويعنى كل ذلك ان هناك أسلحة تكتيكية تعمل ضمن التشكيلات والخطط العسكرية الإسرائيلية .

وتثير معلومات « هيرش » قضايا مختلفة ، فقد يكون ممكنا تصور وجود « هيكل قوة نووية استراتيجية » ، ويمكن تجاوزا تصور ان إسرائيل قامت بتشكيل هذا الهيكل فور اتمام عملية الانتاج بمستوى معين ، لكن يصعب تصور تشكيلها « قوة نووية تكتيكية » دون ان تتسع دائرة العارفين بالسر النووى لدرجة يصبح معها معروفا بالفعل وكأن إسرائيل دولة نووية معلنة مثل بقية الدول الأخرى . لذا يمكن

افتراض أن إسرائيل كانت اكثر حذرا على هذا المستوى ، ولم تتصرف وكأنها الولايات المتحدة أو فرنسا . ولاتوجد معلومات اخرى تشير إلى قيامها بذلك ، كما لا توجد من الأصل معلومات تشير إلى امتلاك إسرائيل أو نشرها « الغاما نووية » .

وفى النهاية ، فإن الموقف شبه الرسمى الإسرائيلى هو « ان الأسلحة فى القبو » . وانها لم تخرج أو تنشر . وتعبر كتابات مختلفة عن قناعتها بذلك ، فكما يقول « الكولونيل اندرو دونكان » فى دراسة له عام ١٩٨٤ « ، حتى الان فان الأسلحة النووية لم يتم ادماجها فى تسليح دول الشرق الاوسط ، ولم تتدرب قوات أى من هذه الدول على العمل فى ظروف نووية (٢٢٨) . ويشير « افرايم عنبار » بهذا الصدد إلى ان الجيش الإسرائيلى لم يضغط بشأن الرادع النووى(٢٢٩) . كما يذكر « برنابى » ان بعض الصقور فى المؤسسة العسكرية الإسرائيلية - وعلى رأسهم وزير الدفاع السابق ارئيل شارون - يقفون ضد الأسلحة النووية لانهم يريدون زيادة قوة إسرائيل العسكرية التقليدية(٢٣٠) . فمعظم الكتابات ترجح ان إسرائيل لم تدمج قوتها النووية - لاسيما التكتيكية - فى هيكل قوتها المسلحة ، وأن الجيش لم يضغط فى هذا الإتجاه ، بل أن هناك كتابات تشير إلى وجود ضغوط سياسية أمريكية على إسرائيل بهذا الخصوص ، فحسب ما يقول بسام العسلى « حثت أمريكا إسرائيل أكثر من مرة على إدراج الأسلحة النووية ضمن تسليحها الدفاعى «(٢٣١) .

وفى الواقع ، فإنه يمكن تصور أن إسرائيل قامت بادماج ونشر أسلحتها النووية بمستوى معين فى هيكل قوتها العسكرية ، لاسيما تلك العناصر التسليحية التى يمكن إدارة عملية السرية بكفاءة نسبية بخصوصها ، بعيدا عن عمليات الدمج التكتيكية الواسعة التى تتطلب تدريب قوات كبيرة العدد ، وربما تغيير بعض ملامح « خطة عمليات الجيش » باكملها . وبالتالى يمكن تصور أن القوة النووية الإسرائيلية قابلة للاستخدام على هذا المستوى ، حتى فى حالة افتراض انها لا تزال فى القبو ، « فبالنسبة لدولة تمتلك تكنولوجيا متطورة فى منطقة ما - كما يقول رودنى جونز - سوف تكون هناك فجوة ضئيلة ، أو لن تكون هناك فجوة على الاطلاق - زمنيا - بين امتلاك « عدد صغير » من الرؤوس النووية ، بين امتلاك وتشغيل واستخدام قوة نووية صغيرة حقيقية «(٢٣٢) .

ومن مجمل العناصر الاربعة السابقة يمكن القول ان القوة النووية الإسرائيلية قابلة للإستخدام ، وأنه لا توجد موانع حقيقية - باستثناء بعض القيود الخاصة بخط أمان إسرائيل النووى - على مستوى خصائص تلك القوة ، أو وضعها ضمن هيكل القوة العسكرية الإسرائيلية ، يعوق استخدامها فى ادارة الصراع .

والخلاصة : أن إسرائيل تمتلك قوة نووية ذات عناصر متكاملة ، وقابلة ـ إلى حد كبير ـ للاستخدام ، تتيح لها بناء استراتيجية نووية متعددة الاستخدامات ، ذات مصداقية فى إطار استراتيجيتها العامة لادارة الصراع ، وفى اطار أهدافها الرئيسية التى دفعتها إلى امتلاك السلاح النووى ، مضافا إليها أهداف جديدة تستند على الكم المتصاعد والنوعيات المتطورة من الرؤوس النووية التى تظهر تباعا مع مسيرة الانتاج والتطوير ، فكما أن العرض يمكن أن يخلق طلبه فى الاقتصاد ، فإن الأسلحة قد تخلق استخداماتها ، لاسيما وانها قوة وحيدة فى ظل وضع احتكار نووى فى المنطقة .

مصادر الفصل الأول

(١) بيتر براى ، ترسانة إسرائيل النووية ، ترجمة منير غنام ، بيروت : مؤسسة الأبحاث العربية ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٩ .

(٢) Leonard S. Spector, The new Nuclear Nations, New York : Rondom House, Inc. 1985 p. 138.

(٣) Seymour M. Hersh, The Samson Option : Israel's Nuclear Arsenal and American Foreign Policy, New York : Random House, 1991, pp. 218 - 219.

(٤) فؤاد جابر ، الأسلحة النووية واستراتيجية إسرائيل ، ترجمة زهدى جار الله ، بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، الطبعة الأولى ، ١٩٧١ ، ص ٢٥ .

(٥) عاموس بيرلماتر ، ميشيل هاندل ، يورى بارجوزيف ، دقيقتان فوق بغداد ، سلسلة كتب مترجمة ٧٦٢ ، القاهرة : الهيئة العامة للاستعلامات ، بدون تاريخ ، ص ١٩ .

(٦) Frank Bamaby, The Invisible Bomb : The Nuclear Arms Race in The Middle East, London : I. B. Touris & Co.Ltd., 1986, p. 67.

(٧) Leonard S. Spector, Nuclear Proliferation Today, New York : Vintage Books, 1984, pp. 146 - 147.
ويلتزم « سبكتور » فى رصده لمعظم تلك العناصر بالهيكل السائد لدورة الوقود النووى (انظر الشكل رقم ١ فى الأشكال التوضيحية بملاحق الدراسة) .

(٨) فؤاد جابر ، الأسلحة النووية واستراتيجية إسرائيل ، مصدر سابق ، ص ص ٢٦ – ٢٧ .

(٩) المصدر السابق ، ص ٢٧ .

(١٠) جوديث بيريرا ، السباق النووى بين العرب وإسرائيل .. البحث عن طريق ، القاهرة : دار المستقبل العربى ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٣ ، ص ٤١ .

(١١) بيتر براى ، ترسانة إسرائيل النووية ، مصدر سابق ، ص ٤٩ .

(١٢) د . تيسير الناشف ، إسرائيل والأسلحة النووية ، شئون فلسطينية ، العدد ١٦٠ – ١٦١ ، يوليو – أغسطس ١٩٨٦ ، ص ٧٨ .

(١٣) فؤاد جابر ، الأسلحة النووية واستراتيجية إسرائيل ، مصدر سابق ، ص ٣ .

(١٤) بيتر براى ، ترسانة إسرائيل النووية ، مصدر سابق ، ص ٥٧ .

(١٥) المصدر السابق ، ص ص ٥٧ – ٦٠ .

(١٦) فؤاد جابر ، الأسلحة النووية واستراتيجية إسرائيل ، مصدر سابق ، ص ص ٣٨ – ٤٠ .

(١٧) بيتر براى ، ترسانة إسرائيل النووية ، مصدر سابق ، ص ٣٣ .

(١٨) Frank Barnaby, The Invisible Bomb, Op. Cit, p. 27.

(١٩) The Middle East Nuclear Race, The Economist' s Foreign Report, August 13, 1980.

(٢٠) Arnold Kramish, The Bombs of Balnibarbi, In: Rodney W. Jones. (Ed.), Small Nuclear Forces and U.S. Security Policy. Lixington, Mass: Lexington Books, 1984, p.28.

(٢١) Revealed: The Secrets of Israel's Nuclear Arsenal, Sunday Times, October 5, 1986.

(٢٢) د . عبد الجواد عمارة ، إسرائيل والتسليح النووى وقضية السلام ، الأهالى – القاهرة – ١٩٨٧/١/١٤ .

(٢٣) Shyam Bhatia, Nuclear rivals in The Middle East, London and New York: Routledge, 1988, P.35.

(٢٤) Frank Barnaby, The Invisible Bomb, Op. Cit., pp. 26-28.

(٢٥) د . فرانك برنابى ، إسرائيل تنتج أسلحة هيدروجينية ، حوار أجرته معه شئون فلسطينية ، العدد ١٨٩ ، فبراير ١٩٨٨ ، ص ٦٨ .

(٢٦) Seymour M. Hersh, The Samson Option, Op. Cit., pp. 35-46

(٢٧) Frank Barnaby, The Invisible Bomb, Op. Cit, p 28.

(٢٨) Shyam Bhatia, Nuclear Rivals in The Middle East, Op. Cit., P. 39.

(٢٩) ستيفن جرين ، الانحياز : علاقات أمريكا السرية بإسرائيل ، نيقوسيا : شركة الخدمات النشرية المستقلة / المحدودة ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٥ . ص ١٤٤ .

(٣٠) بيتر براى ، ترسانة إسرائيل النووية ، مصدر سابق ، ص ٤٤ .

(٣١) د . محمود خيرى بنونه ، السياسة النووية لإسرائيل ، القاهرة : دار الشعب ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٠ ، ص ٦٤ .

(٣٢) د . تيسير الناشف ، إسرائيل والأسلحة النووية ، شئون فلسطينية ، العدد ١٦٦ - ١٦٧ ، يناير - فبراير ، ١٩٨٧ ، ص ٧٩ .

(٣٣) بيتر براى ، ترسانة إسرائيل النووية ، سابق ، ص ص ١٣٤ - ١٤٥ .

(٣٤) شلومو أهرونسون ، استراتيجية إسرائيل النووية ، فى إفرايم عنبار ، وآخرون ، السلاح النوى فى الاستراتيجية الإسرائيلية ، نيقوسيا : وكالة المنار للصحافة والنشر المحذورة ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٧ ، ص ١٨٤ .

(٣٥) Frank Barnaby, The Invisible Bomb, Op. Cit,. p.78.

(٣٦) Seymour M. Hersh, The Samson Option, Op. Cit., p 131.

(٣٧) Revealed: The Secrets of Israel's Nuclear Arsenal, Sunday Times, October 5, 1986.

(٣٨) السوق السوداء النووية ، أو عالم الصفقات النووية السرية .

(٣٩) Frank Barnaby, The Invisible Bomb, Op. Cit, pp. 11-12

(٤٠) بيتر براى ، ترسانة إسرائيل النووية ، مصدر سابق . ص ٦٦ .

(٤١) شلومو أهرونسون ، إستراتيجية إسرائيل النووية ، فى : أفرايم عنبار ، وأخرون ، مصدر سابق ، ص ١٨٦ .

(٤٢) عاموس بيرلماتر ، ميشيل هاندل ، يورى بارجوزيف ، دقيقتان فوق بغداد ، مصدر سابق ، ص ٤٧ .

(٤٣) المصدر السابق ، ص ص ٤٧ - ٤٨ .

(٤٤) اللواء ممدوح عطية ، القنبلة الذرية الإسرائيلية ... الحقائق والدوافع ، الدفاع العربى ، السنة ١٣ ، العدد ١٠ ، يوليو ١٩٨٩ ، ص ٢٥ .

(٤٥) Shyam Bhatia, Nuclear Rivals in The Middle East, Op Cit, P. 36.

(٤٦) بيتر براى ، ترسانة إسرائيل النووية ، مصدر سابق ، ص ١٢٢ .

(٤٧) فى عام ١٩٨٠ ، صادرت الرقابة الإسرائيلة كتابا شهيرا لصحفيين إسرائيليين هما ، عامى دور أون ، و ، ايلى تايخر ، كان عنوانه ، لن يبقى أحد بعدنا ، . وحسب كافة المصادر التى تتناول هذا الموضوع ، فقد كان الكاتبان يشيران إلى أن إسرائيل قد تكون أمتلكت ، القدرة ، على إنتاج الأسلحة الهيدروجينية قبل عام ١٩٨٠ .

(٤٨) Revealed: The Secrets of Israel's Nuclear Arsenal, Sunday Times, October 5, 1986.

(٤٩) إن قرارات تطوير قوة نووية أعقد بكثير مما يرصد فى هذه الدراسة ، فهى تتضمن عدد الأحصر له من القرارات الفرعية الخاصة بتطوير كل عنصر من عناصر القوة النووية (أنظر الشكل رقم ٢ بملاحق الدراسة) .

(٥٠) د . تيسير الناشف ، التهديد النووى الإسرائيلى ، المستقبل العربى ، العدد ١٠٣ ، سبتمبر ١٩٨٩ ، ص ص ٤ - ٥ .

(٥١) فؤاد جابر ، الأسلحة النووية وإستراتيجية إسرائيل ، مصدر سابق ، ص ٢٦ .

(٥٢) محمود عزمى ، الخيار النووى الإسرائيلى ضرورة إستراتيجية ، شئون فلسطينية ، العدد ٤٣ ، مارس ١٩٧٥ ، ص ٩٢ .

(٥٣) Seymour M. Hersh, the Samson Option, Op. Cit, p. 20.

(٥٤) عاموس بيرلماتر ، ميشيل هاندل ، يورى بارجوزيف ، دقيقتان فوق بغداد ، مصدر سابق ، ص ١٥ .

(٥٥) عاموس بيرلماتر ، ميشيل هاندل ، يورى بارجوزيف ، دقيقتان فوق بغداد ، مصدر سابق ، ص ١٦ .

(٥٦) Seymour M. Hersh, The Samson Option, Op. Cit., p. 35.

(٥٧) Frank Barnaby, The Invisible Bomb, Op. Cit., p.6.

(٥٨) عاموس بيرلماتر ، ميشيل هاندل ، يورى بارجوزيف ، دقيقتان فوق بغداد ، مصدر سابق ، ص ١٧ .

(٥٩) Seymour M. Hersh, The Samson Option, Op. Cit., p.41.

(٦٠) دان رافيف ، يوسى ملمان ، الوحدة السرية لشيمون بيريز ، معاريف ، ١٩٨٩/١٠/٢٠ .

(٦١) دان رافيف ، يوسى ملمان ، الوحدة السرية لشيمون بيريز ، معاريف ، ١٩٨٩/١٠/٢٠ .

(٦٢) Seymour M. Hersh, The Samson Option, Op. Cit., p. 131.

(٦٣) Ibid., P. 40.

(٦٤) Ibid., P. 43.

(٦٥) دان هوروفيتس ، الثابت والمتغير فى السياسة الأمنية الإسرائيلية ، فى دان هوروفيتس ، وأخرون الثابت والمتغير فى الاستراتيجية الإسرائيلية ، نيقوسيا ، وكالة المنار للصحافة والنشر المحدودة ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٦ ، ص ٧٨ .

(٦٦) Frank Barmaby, The Invisible Bomb, Op. Cit., p.5.

(٦٧) عاموس بيرلماتر ، ميشيل هاندل ، يورى بارجوزيف ، دقيقتان فوق بغداد ، مصدر سابق ، ص ١٨٨ .

(٦٨) Seymour M. Hersh, The Samson, Op. Cit., p.43.

(٦٩) عاموس بيرلماتر ، العسكريون والسياسة فى إسرائيل ، دمشق : مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية ، ١٩٧٥ ، ص ص ٧٠ - ٧٢ .

(٧٠) فؤاد جابر ، الأسلحة النووية واستراتيجية إسرائيل ، مصدر سابق ، ص ٦٧ .

(٧١) عاموس بيرلماتر ، العسكريون والسياسة فى إسرائيل ، مصدر سابق ، ص ٧٢ .

(٧٢) يهودا بن منير ، صناعة قرارات الأمن الوطنى فى إسرائيل ، ترجمة بدر عقيلى ، عمان: دار الجليل للنشر ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٩ ، ص ١٠٣ .

(٧٣) Yair Evron, Conceptions of Nuclear Threshold: Israe, in: Regina Cowen Karp. (Ed.), Security with Nuclear Weapons?: Different Perspectives on National Security. SIPRI, New York: Oxford University Press, 1991, p.211.

(٧٤) يهودا بن منير ، صناعة قرارات الأمن الوطنى فى إسرائيل ، مرجع سابق ، ص ١٦٦ .

(٧٥) دافيد رافيف ، يوسى ملمان ، الوحدة السرية لشيمون بيريز ، معاريف ، ١٩٨٩/١٠/٢٠ .

(٧٦) فؤاد جابر ، الأسلحة النووية واستراتيجية إسرائيل ، مصدر سابق ، ص ٤٤ .

(٧٧) دافيد رافيف ، يوسى ملمان ، الوحدة السرية لشيمون بيريز ، معاريف ، ١٩٨٩/١٠/٢٠ .

(٧٨) المصدر السابق .

(٧٩) عاموس بيرلماتر ، العسكريون والسياسة فى إسرائيل ، مصدر سابق ، ص ١٣٣ .

(٨٠) د . تيسير الناشف ، التهديد النووى الإسرائيلى ، مصدر سابق ، ص ص ١٠ - ١١ .

(٨١) Seymour M. Hersh, The Samson Option, Op. Cit., p. 130.

(٨٢) Ibid, p136.

(٨٣) عاموس بيرلماتر ، العسكريون والسياسة فى إسرائيل ، مصدر سابق ، ص ٣٢ .

(٨٤) Seymour M. Hersh, The Samson Option, Op. Cit., pp.136-139.

(٨٥) د . عباس رشدى العمارى ، الخيار النووى الإسرائيلى والسباق الحضارى ، السياسة الدولية ، العدد ٨٨ ، إبريل ١٩٨٧ ، ص ٢٦٣ .

(٨٦) ستيفن جرين ، الانحياز : علاقات أمريكا السرية بإسرائيل ، نيتوسيا : شركة الخدمات النشرية المستقلة / المحدودة ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٥ ، ص ١٥٣ .

(٨٧) د . تيسير الناشف ، التهديد النووى الإسرائيلى ، سابق ، ١٠ .

(٨٨) عاموس بيرلماتر ، العسكريون والسياسة فى إسرائيل ، مصدر سابق ، ص ١١٤ .

(٨٩) المصدر السابق . ص ١٣٠ .

(٩٠) ستيفن جرين ، الانحياز ، مصدر سابق ، ص ١٥٣ .

(٩١) العبارة لأشكول ، أنظر : Seymour M. Hersh, The Samson Option, Op. Cit., p.139.

(٩٢) د . عباس رشدى العمارى ، الخيار النووى الإسرائيلى والسباق الحضارى ، مصدر سابق ، ص ٢٦٣ .

(٩٣) محمود عزمى ، الخيار النووى الإسرائيلى ضرورة إستراتيجية ، شئون فلسطينية ، العدد ٤٣ ، مارس ١٩٧٥ ، ص ٩٤ .

(٩٤) عاموس بيرلماتر ، ميشيل هاندل ، يورى بارجوزيف ، دقيقتان فوق بغداد ، مصدر سابق ، ص ص ٣٩ - ٤٠ .

(٩٥) ستيفن جرين ، الانحياز ، مصدر سابق ، ص ١٤٢ .

(٩٦) المصدر السابق ، ص ١٥٣ .

(٩٧) شلومو أهرونسون ، إستراتيجية إسرائيل النووية ، فى إفريم عنبار ، وآخرون ، مصدر سابق ، ص ١٨٥ .

(٩٨) عاموس بيرلماتر ، ميشيل هاندل ، يورى بارجوزيف ، دقيقتان فوق بغداد ، مصدر سابق ، ص ٤٠ .

(٩٩) Seymour M. Hersh, The Samson Option, Op. Cit., p.131.

(١٠٠) عاموس بيرلماتر ، العسكريون والسياسة فى إسرائيل ، مصدر سابق ، ص ١٣٦ .

(١٠١) Robert E. Harkavy, Spectre of A Middle Eastern Holocaust: The Strategic and Diplomatic Impliciations of The Israel Nuclean Weapons Program, Colorado Seminoty, University of Denver, 1977, p.74.

(١٠٢) عاموس بيرلماتر ، العسكريون والسياسة فى إسرائيل ، مصدر سابق ، ص ١٣٩ .

(١٠٣) عاموس بيرلماتر ، العسكريون والسياسة فى إسرائيل ، مصدر سابق ، ص ١٤٠ .

(١٠٤) Seymour M. Hersh, The Samson Option, Op Cit, p. 179.

(١٠٥) فؤاد جابر ، الأسلحة النووية واستراتيجية إسرائيل ، مصدر سابق ، ص ٦٤ .

(١٠٦) Seymour M. Hersh, The Samson Option, Op. Cit, p. 180.

(١٠٧) عاموس بيرلماتر ، ميشيل هاندل ، يورى بارجوزيف ، دقيقتان فوق بغداد ، مصدر سابق ، ص ص ٤٠ - ٤١ .

(١٠٨) يهودا بن منير ، صناعة قرارات الأمن الوطنى فى إسرائيل ، مصدر سابق ، ص ١٥٩ .

(١٠٩) عاموس بيرلماتر ، ميشيل هاندل ، يورى بارجوزيف ، دقيقتان فوق بغداد ، مصدر سابق ، ص ص ٤٧-٤٩ .

(١١٠) Seymour M. Hersh, The Samson Option, Op. Cit., p.216.

(١١١) Revealed: The Secrets of Israel's Nuclear Arsenal, Sunday Times, October 5, 1986

(١١٢) Leonard S. Spector, The new Nuclear Nations, Op. Cit., pp. 41-44.

(١١٣) The Nuclear Club: Its Four Neweast Mewsweek, July 11, 1988.

(١١٤) Seymour M. Hersh, The Samson Option, Op. Cit., p. 259

(١١٥) حسن مصطفى ، إسرائيل والقنبلة الذرية ، بيروت : دار الكلية للطباعة والنشر ، الطبعة لأولى ، ١٩٦١ ، ص ١٥٠ .

(١١٦) يذكر ، هوج مايل ، نموذجا لذلك بقوله ، أن تطور مسار الترسنات النووية ، يشبه ، قصة ، رجل يركب حصانا ويقوده بسرعة بالغة ، ويمر بأحد الواقفين فى الطريق ، ويناديه هذا ، إلى أين أنت ذاهب ؟ ، فيرد ، أسأل الحصان ، ، ويقول ، مايل ، يبدو أن الترسانات هى التى تقول . أنظر : Hugh Miall, Nuclear weapons: who's in charge, London: The Macmillan Press Ltd., 1987, p.IX.

(١١٧) بروس ناروبلى ، عوالم بلا نهاية : برامج التسلح النووى والآثار المترتبة عليها بالنسبة لدول الشرق الأوسط ، الفكر الاستراتيجى العربى ، العدد ٥ ، أكتوبر ١٩٨٢ ، ص ١٨ .

(١١٨) Frank Barnaby, The Invisible Bomb, Op. Cit., p. XIV.

(١١٩) Ibid., pp. 54-55.

(١٢٠) إفنير كوهين ، الخروج من التعتيم إلى منطقة منزوعة السلاح ، فى : افرايم عنبار ، وآخرون ، مصدر سابق ، ص ٥٤ .

(١٢١) Rodney W. Jones, (Ed.), Small Nuclear forces and U.S. Security Policy, Op. Cit., P.38.

(١٢٢) Shyam Bhatia, Nuclear rivals in The Middle East, Op. Cit., P.43.

(١٢٣) أمين هويدى ، الصراع العربى الإسرائيلى بين الرادع التقليدى ، والردع النووى ، القاهرة : دار المستقبل العربى ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٤ ، ص ١٤٧ .

(١٢٤) Hugh Miall, Nuclear Weapons: Who's in Charge? Op. Cit., p. IX.

(١٢٥) Frank Barnaby, The Invisible Bomb, Op. Cit., p39.

(١٢٦) Rodney W. Jones, (Ed.), Small Nuclear Forces and U.S.Secrity Policy, Op. Cit., p.39

(١٢٧) Rodney W. Jones, (Ed.), Small Nuclear Forces and U.S.Secrity Policy Op. Cit. p.39.

(١٢٨) حوار مع فرانك برنابى ، واضع كتاب ، القنبلة غير المرئية ، ، مجلة اليوم السابع ، ١٩ / ٦ / ١٩٨٩ .

(١٢٩) Revealed: The Secrets of Israel,s Nuclear Arsenal, Time, April 12'1976.

(١٣٠) رويرت هركافى ، البقاء بالضرورة ، فى : لويس رينيه بيريز ، الأمن أم الدمار : استراتيجية اسرائيل النووية ، سلسلة كتب مترجمة ٧٨٥ ، القاهرة : الهيئة العامة للاستعلامات ، بدون تاريخ ، ص ١١٦ .

(١٣١) فؤاد جابر ، الاسلحة النووية واستراتيجية إسرائيل ، مصدر سابق ، ص ص ١٠٦ ـ ١٠٧
(١٣٢) فؤاد جابر ، الاسلحة النووية وإستراتيجية إسرائيل ، مصدر سابق ، ص ٩٨
(١٣٣) How Israel Got the Bomb, Time, April 12, 1976.
(١٣٤) محمود عزمى ، الخيار النووى الاسرائيلى ضرورة استراتيجية ، مصدر سابق ، ص ٩٣
(١٣٥) CIA: Israel Has 10-20 A- Weopons Washington Post, March 15, 1976.
(١٣٦) Rodney W. Jones, Small Nuclear Forces and U. S. Security Policy, Op,Cit., pp.27-28.
(١٣٧) Saad El Shazly, The Arab Military Option, American Mideast Research, P. 41,1986.
(١٣٨) بيتر براى ، ترسانة إسرائيل النووية ، مصدر سابق ، ص ١٥١ .
(١٣٩) Leonard S. Spector, The New Nuclear Nations Op. Cit., pp. 130-140.
(١٤٠) Saad El Shazly, The Arab Military Option, Op. Cit, pp.40-41.
(١٤١) Revealed: The Secrets of Israel's Nuclear Arsenal, October 5, 1986.
(١٤٢) Frank Barnaby, The Invisible Bomb, Op. Cit., p.25
(١٤٣) The Military Balance (IISS), 1988-1989.
(١٤٤) رامى طال ، إسرائيل تحتفظ بـ ٨٠ قنبلة نووية ، يديعوت احرونوت ، ٢١ / ٦ / ١٩٩١ .
(١٤٥) Seymour M. Hersh, The Samson Option, op. Cit., pp. 203-204.
(١٤٦) Ibid., p. 319.
(١٤٧) د . حامد ربيع ، مصر والحرب القادمة ، الحلقة التاسعة ، الوفد ـ القاهرة ـ ٣١ / ٨ / ١٩٨٩ .
(١٤٨) بيتر براى ، ترسانة اسرائيل النووية ، مصدر سابق ، ص ص ١٣٩ ـ ١٤٠ .
(١٤٩) Steve Weissman and Herbert Krosney, The Islamic Bomb, New Delhi: Vision Books Put Ltd, p. 50,1983.
(١٥٠) مئير سطيجليتس ، ليس أكثر من أهون الشرين ، فى : إفرايم عنبار ، وآخرون ، مصدر سابق ، ص ص ١٢٩ ـ ١٣٠ .
(١٥١) د . حامد ربيع ، مصر والحرب القادمة ، الحلقة الثامنة ، الوفد ـ القاهرة ، ١٧ / ٨ / ١٩٨٩ .
(١٥٢) Seymour M. Hersh, The Samson Option, Op. Cit., p.276.
(١٥٣) د . خليل الشقاقى ، المتطلبات التقنية للردع النووى فى الشرق الأوسط ، الفكر الاستراتيجى العربى ، السنة السادسة العددان ٢٣ ـ ٢٤ ، يناير ـ ابريل ١٩٨٨ ، ص ١٤ .
(١٥٤) Saad El Shazly, The Arab Military Option, Op. Cit., p.42.
(١٥٥) Seymour M. Hersh, The Samson Option, Op. Cit., p.319.
(١٥٦) الفريق سعد الدين الشاذلى ، الخيار العسكرى العربى ١٩٨٣ ـ ١٩٩٣ ، الجزائر : المؤسسة الوطنية للكتاب ، ١٩٨٤ ، ص ٦٧ .
(١٥٧) Seymour M. Hersh, The Samson Option, Op. Cit., p.312.
(١٥٨) د . فرنك برنابى ، اسرائيل تنتج أسلحة هيدروجينية ، حوار أجرته معه شئون فلسطينية ، مصدر سابق ، ص ٦٩ .
(١٥٩) Frank Barnaby, The Invisible Bomb, Op. Cit., p.25.
(١٦٠) شلومو أهرونسون ، بين فعنونو واللافى ، ملحق عال همشمار ، ١١ / ٩ / ١٩٨٧ .
(١٦١) ستيفن جرين ، بالسيف : أمريكا وإسرائيل فى الشرق الأوسط ، ترجمة د . محمود زايد ، بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٩ ، ص ص ٢٩ ـ ٣١ .
(١٦٢) فؤاد جابر ، الأسلحة النووية وإستراتيجية إسرائيل ، مصدر سابق ، ص ١١٨ .
(١٦٣) بيتر براى ، ترسانة اسرائيل النووية ، مصدر سابق ، ص ١٧٤ .
(١٦٤) المصدر السابق ، ص ١٧٤ .
(١٦٥) حسين أغا ، أحمد سامح الخالدى ، قاسم جعفر ، القوة العسكرية الاسرائيلية ، سلسلة الدراسات الاستراتيجية ٢ ، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٢ ، ص ص ١٠٧ ـ ١٠٨ .
(١٦٦) المصدر : السابق ص ١٠٩ .

(١٦٧) راسل هاواى ، حرب الاسلحة النووية فى الشرق الأوسط ، حوار مع د . رودنى جونز ، مجلة المجلة - لندن - ١٧ / ٨ / ١٩٨٤ .
(١٦٨) فؤاد جابر ، الاسلحة النووية واستراتيجية اسرائيل ، مصدر سابق ، ص ١٦٦ .
(١٦٩) المصدر السابق ص ١١٧ .
(١٧٠) Seymour M. Hersh, The Samson Option, Op. Cit., p.125.
(١٧١) حوار أجرته مجلة أكتوبر - القاهرة - مع المشير محمد عبد الحليم أبو غزالة فى ٢٤ / ٤ / ١٩٨٨ .
(١٧٢) بيتر براى ترسانة إسرائيل النووية ، مصدر سابق ، ص ص ١٧٢ - ١٨٠ .
(١٧٣) Frank Barnaby, The Invisible Bomb, Op. Cit., p.23.
(١٧٤) How Israel Got the Bomb, Time, April 12, 1976.
(١٧٥) Seymour M. Hersh, The Samson Option, Op. Cit., p.216.
(١٧٦) حسين أغا ، أحمد سامح الخالدى ، قاسم جعفر ، القوة العسكرية الاسرائيلية ، مصدر سابق ، ص ١٠٣ .
(١٧٧) Shyam Bhatia, Nuclear Rivals in The Middle East, Op. Cit., p. 36.
(١٧٨) Leonard S.Spector, The New Nuclear Nations, Op. Cit., p.139.
(١٧٩) Israel's Jericho IRBM Completes Long Rang Test, International Defense Review Vol. 19, No. 7/1987. p. 857.
(١٨٠) د . خليل الشقاقى ، المتطلبات التقنية للردع النووى فى الشرق الأوسط ، مصدر سابق ، ص ٢٦ .
(١٨١) مئير سطيجليتس ، ليس أكثر من أهون الشرين ، فى : افرايم عنبار ، واخرون ، مصدر سابق ، ص ١٢٩ .
(١٨٢) Saad El Shazly, The Arab Military Option, Op. Cit., p.42.
(١٨٣) بيتر براى ، ترسانة اسرائيل النووية ، مصدر سابق ، ص ١٨١ .

(١٨٤) Seymour M. Hersh, The Samson Option, Op. Cit., p. 216.
(١٨٥) شاى فيلدمان ، الخيار النووى الاسرائيلى ، ترجمة غازى السعدى ، عمان : دار الجليل للنشر ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٤ ، ص ص ٦٣ - ٦٤ .
(١٨٦) أمين هويدى ، الصراع العربى الاسرائيلى بين الرادع التقليدى والرادع النووى ، مصدر سابق ، ص ص ١٩٨ - ١٩٩ .
(١٨٧) د . خليل الشقاقى ، المتطلبات التقنية للردع النووى فى الشرق الأوسط ، مصدر سابق ، ص ٢٩ .
(١٨٨) شاى فيلدمان ، الخيار النووى الاسرائيلى ، مصدر سابق ، ص ص ٦٣ - ٦٤ .
(١٨٩) العميد إبراهيم كاخيا ، الانتشار والحشد المنتشر فى الحروب النووية - الصاروخية ، الدفاع العربى ، السنة التاسعة ، العدد ١٠ ، يوليو ١٩٨٥ ، ص ٢٦ .
(١٩٠) Seymour M. Hersh, The Samson Option, Cit., p. 206.
(١٩١) شلومو أهرونسون ، استراتيجية اسرائيل النووية ، فى : إفرايم عنبار ، وأخرون ، مصدر سابق ، ص ١٨٦ .
(١٩٢) Steve Weissman and Herbert Krosney, The Islamic Bomb, Op.Cit., pp. 112-113.
(١٩٣) د .تيسير الناشف ، إسرائيل والتجارب النووية ، شئون فلسطينية ، العدد ١٦٦ - ١٦٧ ، يناير - فبراير ١٩٨٧ ، ص ٧١ .
(١٩٤) Frank Barnaby, The Invisible Bomb, Op. Cit.,p.13.
(١٩٥) حصلت إسرائيل فى أوائل عام ١٩٩١ على جهازين من « الكومبيوترات العملاقة » من بريطانيا ، إلا أنها ليست أجهزة « سوبر كومبيوتر » بالسعة التى كانت تريدها - أنظر : العالم اليوم - القاهرة - ١٩٩٢/١/١٢ .
(١٩٦) تقرير أمريكى حول قنبلة اسرائيل الهيدروجينية ، الأهرام - القاهرة - ١٩٨٩/١١/٣ .
(١٩٧) يسميها جابر « تجربة مفكوكة التقارن » ، انظر فؤاد جابر الأسلحة النووية واستراتيجية إسرائيل ، مصدر سابق ، ص ص ٩٧ - ١٠٠ .
(١٩٨) د . تيسير الناشف ، اسرائيل والتجارب النووية ، مصدر سابق ، ص ص ٧١ - ٧٢ .
(١٩٩) محمد حسنين هيكل ، الخطر الذرى يحوم حول آفاق الشرق ، الاهرام ، ١٩٦٥/٨/٢٠ .

(٢٠٠) ل . حسام سويلم ، التحالف العسكرى بين بريتوريا وتل أبيب .. الحقائق والدلالات ، المنار ، السنة الخامسة ، العدد ٦٠ ، ديسمبر ١٩٨٩ ، ص ٣١ .

(٢٠١) ستيفن جرين ، بالسيف ، مصدر سابق ص ص ١٤٩ - ١٧٨ .

(٢٠٢) Frank Barnaby, The Invisible Bomb. Op. Cit.,pp.12-14.

(٢٠٣) Seymour M.Hersh, The Samson Option,Op. Cit.,p.267.

(٢٠٤) Frank Barnaby, The Invisible Bomb, Op. Cit,p.12.

(٢٠٥) د . حامد ربيع ، « مصر والحرب القادمة » ، الحلقة الثامنة ، الوفد - القاهرة - ١٩٨٩/٨/١٧ .

(٢٠٦) Frank Barnaby, The Invisible Bomb, Op. Cit.,pp. 14.

(٢٠٧) Ibid., pp. 17-21.

(٢٠٨) ستيفن جرين بالسيف ، مصدر سابق ، ص ص ١٧٧ - ١٧٨ .

(٢٠٩) حسن أغا ، مصر .. إسرائيل والقنبلة الذرية ، الطليعة ، السنة ١١ ، العدد ٩ ، سبتمبر ١٩٧٥ ، ص ٢٣ .

(٢١٠) مسيرة القوة النووية الأسرائيلية ، بالارقام ، مجلة الحوادث ، ١٩٨٥/١٠/١٨ .

(٢١١) حوار مع فرانك برنابى ، واضع كتاب « القنبلة غير المرئية » ، مجلة اليوم السابع ، ١٩٨٩/٦/١٩ .

(٢١٢) مسيرة القوة النووية الإسرائيلية بالارقام ، مجلة الحوادث ، ١٩٨٥/١٠/١٨ .

(٢١٣) How Isreal Got the Bomb, Time, April 12,1976.

(٢١٤) The Nuclear Club: Its Four Mebers, Newsweek, July 11,1988.

(٢١٥) بيتر براى ، ترامانة إسرائيل النووية ، مصدر سابق ، ص ص ١٥٧ - ١٥٨ .

(٢١٦) د . محمود خيرى بنونة ، السياسة النووية لإسرائيل مصدر سابق ، ص ٨ .

(٢١٧) Leonard S. Spector, The New Nuclear Nations. Op. Cit., pp.26-139.

(٢١٨) بسام العسلى ، التسلح النووى الاسرائيلى واستراتيجية الردع ، الدفاع العربى ، السنة التاسعة ، العدد ١٢ ، سبتمبر ١٩٨٥ ، ص ٢٣ .

(٢١٩) المصدر السابق ، ص ٢٣ .

(٢٢٠) Seymour M. Hersh, The Samson Option, op. Cit, op. Cit., p. 217.

(٢٢١) Ibid., p. 301.

(٢٢٢) Ibid, p. 301

(٢٢٣) Ibid, p. 216.

(٢٢٤) Ibid,. p. 301.

(٢٢٥) Symour M. Hersh, The Samson Option, op. Cit., p. 319.

(٢٢٦) Ibid., p. 319.

(٢٢٧) Ibid., p. 301.

(٢٢٨) Colonel Andrew Duncan, The Military Threat to Israel, in Charles Tripp (Ed.), Rogional Security in the Middle East, London: Gower Publishing Company LTD, 1984, p. 114.

(٢٢٩) إفرايم عنبار ، إسرائيل والأسلحة النووية منذ أكتوبر ١٩٧٣ ، فى ، لويس رينيه بيريز ، مصدر سابق ، ص ص ٧٣ - ٧٤ .

(٣٣٠) Frank Branaby, The Invisible Bomb, Op. Cit., pp. 47-48.

(٢٣١) بسام العسلى ، التسلح النووى الإسرائيلى واستراتيجية الردع ، مصدر سابق ، ص ٢٣ .

(٢٣٢) Rodney W.Jones, Small Nuclear Forces and U.S Security policy, Op. Cit., PP.37-38.

تهديدات مكتومة :
السياسة النووية الإسرائيلية

« إن الخيار شمشون لم يعد الخيار الوحيد المتاح لإسرائيل »

سيمور هيرش

◆ مقدمة ◆

يقصد بالسياسة النووية الإسرائيلية تلك التوجهات السياسية ـ العسكرية الرسمية وغير الرسمية التى ترتبط بامتلاك واستخدام السلاح النووى ، إضافة إلى تلك التوجهات الخاصة بتشكيل وإرساء أوضاع البيئة الاستراتيجية الإقليمية الملائمة لاستخدام هذا السلاح دون قيود مضادة . وتتسم السياسة النووية الإسرائيلية بالتعقيد الشديد بحكم وضع إسرائيل النووى المعقد . فإسرائيل رسميا دولة من دول « العتبة النووية » لا تمتلك سوى قدرة نووية متطورة ـ سواء فى شكل خيار نووى عال ، أو قنابل مفككة فى القبو ـ قابلة للتحول خلال ساعات إلى أسلحة نووية قابلة للاستخدام . لكنها واقعيا ـ مع التجاوز الشديد ـ « قوة نووية صغيرة تمتلك أسلحة نووية بعدد ونوعية معينة تتطور عبر مسار الصراع ، وبالتالى فإن هناك مستويين للتعامل مع استخدامات القوة فى السياسة النووية الإسرائيلية .

الأول : مستوى استخدامات القوة ـ أو بصورة أدق « القدرة »[1] ـ فى الاستراتيجية النووية المعلنة التى تستند على السياسة النووية الرسمية المستمرة عبر مسار الصراع حتى الآن .

الثانى : مستوى الاستخدامات « المحتملة » للقوة التى تمتلكها إسرائيل بالفعل ، والتى تمثل ـ تلك الاستخدامات المحتملة ـ إما استخدامات قائمة ومعتمدة دون إعلان ، أو خيارات متاحة لاستخدام الأسلحة النووية إذا ما تم الإعلان عن وجود السلاح النووى مستقبلا .

ومن الممكن تحليل السياسة النووية الإسرائيلية ـ من زاوية استخدام القوة ـ تبعا لهذين المستويين بحيث يتم تناول استخدامات القوة النووية فى الاستراتيجية الرسمية المستندة على السياسة المعلنة ، ثم تناول الاستخدامات المحتملة لها استنادا على المعلومات المتوافرة حول حجم وخصائص القوة النووية الإسرائيلية بعيدا عما يتم الايحاء به على المستوى الرسمى . لكن مشكلة هذا المدخل أن المستويين السابقين لا يعبران عن كافة عناصر السياسة النووية الإسرائيلية ، إذ أن وجود سياسة نووية رسمية لا تعبر فى الواقع عن القوة النووية الحقيقية قد أدى إلى ظهور تيارات استراتيجية رسمية وغير رسمية داخل إسرائيل تدفع فى إتجاه تبنى سياسة نووية معلنة تستند على القوة الحقيقية القائمة ، أو تدفع باتجاه توسيع الأهداف السياسية ـ

العسكرية الخاصة باستخدام الأسلحة النووية التى تضخمت فى حجمها ونوعياتها . إضافة لذلك ، فقد أدى التحليل الرسمى للأوضاع الاستراتيجية الإقليمية إلى ظهور اتجاه قوى يدفع فى اتجاه المحافظة على وضع الاحتكار النووى الإسرائيلى فى المنطقة ، كما أدى إلى ظهور موجة من التحليلات حول الأسلحة النووية فى علاقتها باحتمالات تسوية الصراع العربى الإسرائيلى ، وتبعا لذلك تبلور مستويان أساسيان للسياسة النووية الإسرائيلية :

الأول : مستوى السياسة النووية الرسمية الإسرائيلية ، والتى تعبر عنها صياغات محددة يمكن من خلالها تحليل التوجهات الرسمية ، واستخدام القوة النووية فى إطار تلك التوجهات .

الثانى : مستوى التيارات الاستراتيجية النووية القائمة بموازاة السياسة الرسمية ، والتى تدفع فى اتجاه تطوير تلك السياسة ، أو تغييرها ، أو إيجاد المناخ الملائم لعملها .

ويعبر المستوى الأول عن التوجهات النووية التى ترتبط بالتصريحات الرسمية المعلنة ، إضافة إلى ما هو سائد من تفسيرات شبه رسمية ، أو أكاديمية لتلك التصريحات ، وهى التفسيرات التى تشكل أسس ما يسمى « السياسة النووية شبه الرسمية » التى يمكن من خلالها تحليل استخدامات « الأداة النووية » فى السياسة الرسمية ، ويشتمل هذا المستوى (السياسة النووية الرسمية وشبه الرسمية) على مكونين رئيسيين :

١ ـ المفهوم أو المبدأ الاستراتيجى الرئيسى الذى يحكم التوجه الإسرائيلى العام على المستوى النووى ، وهو الذى يسمى عادة « الاستراتيجية النووية الإسرائيلية » .

٢ ـ أنماط استخدام الأداة (القوة ـ القدرة) النووية الإسرائيلية فى ظل هذا المفهوم لتحقيق الأهداف السياسية ـ العسكرية لإسرائيل .

أما المستوى الثانى ، فيشتمل على عدة تيارات استراتيجية تعبر عن توجهات رسمية ـ غير رسمية تمثل ـ إضافة إلى المستوى الأول ـ مكونات أخرى للسياسة النووية العامة لإسرائيل ، وهى تيارات تولدت بحكم وضع إسرائيل النووى المعقد ، واتخذت عبر مسار الصراع شكل « أطر عامة » يدور من خلالها نقاش عام ورسمى حول القضايا النووية المطروحة أمام إسرائيل . وترجع أهمية هذا النقاش إلى طبيعة العلاقة المركبة التى تربط تلك التيارات بالسياسة الرسمية ، فقد يتم تبنى بعض المفاهيم المطروحة فى النقاش رسميا ، أو يتم تبنى بعضها عمليا دون أن يتم ذلك

رسميا ، إضافة إلى أن بعض المفاهيم المطروحة قد تظهر فى السياسة النووية الرسمية لإسرائيل مستقبلا . وهناك أربع قضايا رئيسية دار حولها النقاش الرسمى والعام فى إسرائيل - بخصوص استخدامات القوة النووية - خلال السبعينات والثمانينات ، وأوائل التسعينات ، هى :

١ - قضية التحول إلى تبنى استراتيجية نووية معلنة ، وهى قضية تناقش على المستويين الرسمى والعام على حد سواء ، ويشترك فى مناقشتها مسئولون رسميون ، وأكاديميون ، وصحفيون ، وغيرهم ، وهى أبرز قضايا السياسة النووية الإسرائيلية .

٢ - قضيا التعامل مع المحاولات العربية لامتلاك السلاح النووى ، وهى قضية كانت مطروحة للنقاش الرسمى والعام ، وكانت تمثل مبدأ معروفا « غير معلن » فى إطار السياسة النووية شبه الرسمية حتى قامت حكومة بيجن الثانية بتبنيه رسميا عام ١٩٨١ ، ليصبح جزءا من السياسة النووية الرسمية المعلنة تحت اسم « مبدأ بيجن » .

٣ - قضية التوسع فى استخدام الأسلحة النووية ، وهى قضية تخضع للنقاش العام بقدر ما تخضع للنقاش فى الدوائر الحكومية كذلك ، بدافع تطوير القوة النووية أو بفعل تطور تلك القوة ، وقد بدا أن بعض الاتجاهات المتضمنة فيها قد تم تبنيها بصورة شبه رسمية فى بعض الفترات .

٤ - قضية العلاقة بين الأسلحة النووية والتسوية السلمية للصراع ، وهى قضية هامة طرحت بكثافة عبر مسار الصراع فى إطار تصورات حول تسوية الصراع العربى الإسرائيلى ، ثم طرحت فى إطار موجة نقاش مكثفة عام ١٩٩١ عندما بدأت عملية التسوية الشاملة للصراع .

فى هذا السياق ، تطرح المستويات والاتجاهات والتيارات السابقة قضايا تختلف باختلاف المدخل أو الزاوية التى يتم التحليل من خلالها . وتركز هذه الدراسة - حسب موضوعها - على دراسة قضايا استخدام القوة النووية فى إدارة الصراع ، وبالتالى فإن دراسة تلك القضايا ستتم من خلال التركيز على دلالاتها وتأثيراتها بالنسبة لمبادىء وأنماط ومحددات استخدام إسرائيل لقوتها النووية فى إدارة الصراع ، وتبعا لذلك سيتم تناول السياسة النووية الإسرائيلية على مستويين :

الأول : الاستراتيجية النووية الرسمية - شبه الرسمية لإسرائيل[٢] : وهى استراتيجية لا تزال « استراتيجية فرعية » ضمن إطار الاستراتيجية الأمنية القومية الإسرائيلية التى تستند بصورة رئيسية حتى الآن على « الاستراتيجية العسكرية التقليدية » ، وتحكمها المفاهيم والمبادىء الاستراتيجية التقليدية ، « فلم تعلن أية

حكومة إسرائيلية بصورة صريحة وقاطعة عن امتلاكها للسلاح النووى ، أو أن السلاح الذرى هو عنصر أساسى - أو عنصر ما - فى سياساتها الأمنية »[٣] ، وبالتالى فإن الاستراتيجية النووية الرسمية - شبه الرسمية ليست استراتيجية رئيسية ، ولا تتضمن بشكلها الرسمى إقرارا بوجود سلاح نووى ذى استخدامات محددة ، لكن تلك الاستخدامات مفهومة بوضوح ضمنيا بصورة غير رسمية .

ويطرح هذا المستوى ، أسس المفهوم الاستراتيجى السائد (الاستراتيجية) فى السياسة النووية المعلنة الرسمية - شبه الرسمية لإسرائيل ، وأنماط استخدام الأداة النووية التى يطرحها هذا المفهوم ، إضافة إلى القضايا التى يطرحها « اتجاه التخلى عن المفهوم الاستراتيجى الرسمى » ، أى التحول إلى سياسة نووية معلنة ، وهو اتجاه يرتبط بشكل وثيق بتلك الاستراتيجية .

الثانى : الاستخدامات المحتملة للأسلحة النووية الإسرائيلية : فقد تطورت القوة النووية الإسرائيلية عبر مسار الصراع ، بكم وكيف يتجاوز « قاعدة القوة المطلوبة » لتحقيق الاستخدامات المعتمدة بصورة رسمية - شبه رسمية فى الاستراتيجية المعلنة ، وبالتالى فإن هناك استخدامات أخرى متعددة للأسلحة النووية الموجودة فى « البدروم » والتى تم نشرها دون إعلان ، وكان من الممكن أن تعبر عن نفسها وقت الضرورة ، كما أن من المفترض أن الأطراف الأخرى فى الصراع يمكن أن تكون قد وضعت تلك الاستخدامات فى اعتبارها عند صياغتها لسياستها تجاه إسرائيل ، فيما لو كانت تعلم بوجود تلك الأسلحة ، وباستخداماتها الأخرى « المحتملة » فهناك - إذن - أنماط استخدام خارج أنماط الاستخدام المفهومة « المعلن عنها » بإشارات رسمية .

وسوف تطرح فى هذا المستوى ، الاستخدامات المحتملة ، أو الخيارات المتاحة أمام إسرائيل لاستخدام القوة النووية من واقع خصائص تلك القوة كما أوضحها الفصل الثالث ، وليس من واقع ما هو مفهوم أو مشار إليه ضمنا فى السياسة النووية الرسمية المعلنة ، بافتراض أن تلك الاستخدامات تعبر عن استخدامات محتملة غير رسمية ، وغير معلنة فى الاستراتيجية الإسرائيلية ، أو تعبر عن « استخدامات متوقعة » مستقبلا - أو خيارات متاحة - للأسلحة النووية إذا ماتم تبنى استراتيجية معلنة . ويتضمن هذا المبحث مقولات التيار الإسرائيلى الذى يدفع نحو التوسع فى استخدام القوة النووية عما هو قائم ، أو مفهوم ضمنا فى الاستراتيجية النووية الرسمية .

أولا :

الاستراتيجية النووية الرسمية ـ شبه الرسمية لإسرائيل

إن استراتيجية استخدام القوة النووية ليست انعكاسا لخصائص القوة النووية فقط ، فهناك عوامل مختلفة تتدخل فى صياغتها بحيث يصبح شكلها النهائى معبرا عما هو أوسع من الاعتبارات الخاصة بخصائص القوة التى تستند إليها ، وتطرح استراتيجية إسرائيل النووية تلك المسألة بصورة أعقد مما تطرحها أية استراتيجية نووية أخرى فى العالم ، فإسرائيل من الناحية الرسمية دولة عتبة نووية تتبنى بصورة معلنة استراتيجية تتبناها عادة تلك الفئة التى لا تمتلك سوى قدرة نووية تكاد أن تكون قوة نووية ، كما أنها من الناحية الرسمية تتبنى استراتيجية نووية « غامضة » تتضمن مبادىء استخدام نووية تكاد تتطابق مع ما أملته دوافع سعيها لامتلاك الخيار العسكرى النووى ، كما أنها على المستوى الواقعى « دولة نووية صغيرة » ـ وكبيرة فى الثمانينات ـ تمتلك قوة نووية بحجم ونوعية يفوقان ما هو متصور لإسناد تلك المبادىء المفهومة فى إطار الاستراتيجية شبه الرسمية ، بما يعنى أن لديها « خيارات » بدون استراتيجية معلنة .

إضافة إلى كل ذلك ، فإن إسرائيل تتمتع بوضع احتكار نووى فى مواجهة الأطراف العربية ، وبالتالى فإن أنماط استخداماتها لقوتها النووية تختلف إلى حد ما عن الأنماط المتصورة لاستخدامات القوة النووية لدولة تمتلك قوة نووية فى ظل علاقات توازن نووى ، سواء كانت دولة نووية معلنة كالولايات المتحدة ، أو دولة عتبة نووية كباكستان ، ويمكن أن يضاف إلى ذلك تلك التعقيدات التى تطرحها طبيعة الصراع العربى الإسرائيلى وأطرافه على أنماط استخدام إسرائيل لقوتها النووية ، فالاستراتيجية النووية الإسرائيلية ، أيا كان مستواها ، ذات طبيعة خاصة إلى حد كبير .

ويتناول هذا المستوى مبادىء وأنماط ومحددات استخدام « الأداة النووية » الإسرائيلية على مستوى الاستراتيجية النووية الرسمية ـ شبه الرسمية الإسرائيلية المستندة على السياسة النووية المعلنة ، مع تقييم لتلك الاستراتيجية من وجهة نظر إسرائيلية من خلال طرح مقولات اتجاه التحول إلى سياسة نووية معلنة . وردود الاتجاه السائد المضاد الذى يؤيد الإبقاء على الاستراتيجية الرسمية القائمة ، وذلك من خلال ثلاثة محاور :

أ ـ أسس وعناصر السياسة النووية الرسمية ـ شبه الرسمية .

ب ـ استخدامات « الأداة النووية » في الاستراتيجية الرسمية ـ شبه الرسمية .

جـ ـ تقييم الاستراتيجية النووية الرسمية : دوافع التغيير وأسس الاستمرارية .

١ ـ أسس وعناصر السياسة النووية الرسمية ـ شبه الرسمية الإسرائيلية :

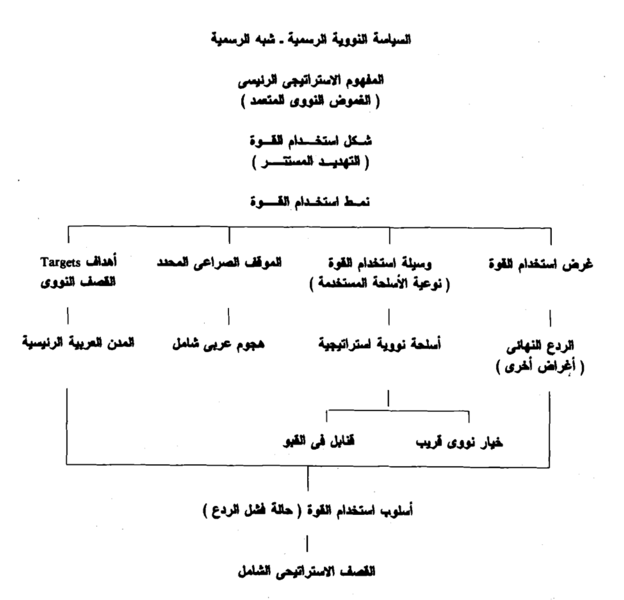
تتلخص السياسة النووية الرسمية لإسرائيل في عبارة محددة شديدة الغموض تتكرر بشكل منتظم على لسان المسئولين الإسرائيليين هي « أن إسرائيل لن تكون الدولة الأولى التي تدخل السلاح النووي إلى المنطقة ، لكنها لن تكون الدولة الثانية التي تفعل ذلك » . وهناك صياغات أخرى تختلف اختلافا بسيطا في كلماتها ، لكنها لا تخرج في مضمونها عن الصياغة السابقة ، كما أن هناك مسئولين إسرائيليين ـ أهمهم موشى ديان ـ أدلوا في أوقات مختلفة بتصريحات قد يختلف مضمونها إلى حد ما عن تلك الصياغة ، لكن تلك التصريحات أدخلت ـ بالمعايير الإسرائيلية ـ في نطاق السياسة شبه الرسمية ، أو اعتبرت ـ إن كانت مشطة للغاية ـ معبرة عن آراء شخصية لا تدخل في إطار السياسة الرسمية .

وقد أدى غموض وبساطة العبارة السابقة إلى ظهور عدد كبير من المصطلحات تعبر عن مضمون السياسة النووية الإسرائيلية(٤) ، فكما يذكر الاكاديمي الإسرائيلي مئير سطيجليتس « من المألوف إطلاق تسميات شبه متناوبة على » « المفهوم الاستراتيجي » الذي تسترشد به تلك السياسة : « قنبلة في القبو » ، و« غموض موجة » ، و« ضبابية ردعية » ، وما شابه ذلك » ، ويرى سطيجليتس أن أكثر التسميات صوابا وصحة هو « سياسة التهديد النووي المستتر »(٥) . لكن حسب معظم الكتابات ، فإن التعبير الأكثر دقة هو سياسة ، أو « استراتيجية الغموض النووي » . وهو تعبير تضاف إليه أحيانا كلمات أخرى مثل « الموجة » أو « المتعمد » أو « المقصود » أو « المخطط » أو « المدوس » ، وهي كلها كلمات تشير إلى أن تلك الاستراتيجية ليست تعبيرا تلقائيا ، أو واقعيا عن وضع إسرائيل النووي الحقيقي ، وإنما هي استراتيجية تمت صياغتها بشكل مدروس لأغراض أو ظروف سياسية محددة .

وفي الواقع ، فإن أية تسمية للسياسة النووية الإسرائيلية تعبر عن رؤية محددة لأهمية ومركزية عنصر معين من عناصر تلك السياسة حسب غرض الدراسة التي تتبنى تلك التسمية . فدراسة شكل استخدام القوة النووية يدفع في اتجاه تبني تسمية

تختلف عما تفرضه دراسة نمط استخدام تلك القوة ، أو أهداف استخدامها ، أو قاعدة القوة التى تستند عليها .

ويعبر الشكل التالى عن مجمل عناصر ومكونات السياسة النووية الإسرائيلية « الرسمية » ، بما قد يفيد فى تحليل تلك العناصر التى تعبر عن كل منها « مفاهيم مختلفة » :



ومن الواضح ، كما يظهر هذا الشكل ، أن كل تسمية من التسميات التى أطلقت على سياسة إسرائيل النووية تعبر عن مضمون مختلف . فتعبير « الغموض النووى »

يمثل محتوى المبدأ الاستراتيجي الرئيسى فى السياسة النووية الإسرائيلية ، وهو التعبير الأكثر انضباطا(٦) ، و« التهديد المستتر » يشير إلى شكل استخدام القوة ، و« الردع النهائى » بالشك يشير إلي غرض إسرائيل من استخدام قوتها النووية فى ظل عدم إعلانها عن تلك القوة ، أى نمط الاستخدام المستند على قاعدة قوة غير محددة المعالم . أما تعبيرات « الخيار النووى » و« قنابل فى القبو » فهى تشير إلى قاعدة القوة الإسرائيلية بأشكالها المفهومة من الصياغات المختلفة للعبارة الرسمية التى تعبر عن استراتيجية إسرائيل النووية .

وبالطبع ، فإن كافة المفاهيم السابقة ـ ما عدا مفهوم « الغموض النووى » ـ لا تعبر حرفيا عن السياسة النووية الرسمية لإسرائيل بمعناها المحدد الذى يفترض عدم امتلاك إسرائيل أسلحة نووية ، لكنها تعبر عن المضمون شبه الرسمى لتلك السياسة ، والذى يفترض ضمنا أن إسرائيل تمتلك قوة نووية قابلة للاستخدام ، سواء فى شكل « خيار قريب » يمكن تحويله إلى قوة فى وقت قصير لدرجة أنه يكاد يكون قوة بالفعل ، أو فى شكل « قنابل فى القبو » يمكن إخراجها بقرار سياسى . وبصفة عامة ، فإن هذا « المحور » سيلتزم بالمفاهيم المرتبطة بالمستوى شبه الرسمى ، إذ ليس من المنطقى الالتزام حرفيا « بنص رسمى » وضع عمدا بغرض التضليل .

فى هذا السياق يمكن تناول أسس وعناصر السياسة النووية الرسمية ـ شبه الرسمية الإسرائيلية فى نقطتين :

أولا : أسس السياسة النووية الإسرائيلية :

لقد تكونت السياسة النووية الرسمية لإسرائيل فى إطار محاولة الإجابة على سؤال محدد واجه قادة إسرائيل ابتداء من عام ١٩٦٠ عندما اكتشف أمر مفاعل دايمونا ، هو « هل تسعى إسرائيل لامتلاك السلاح النووى ؟ » ، وفى تلك المرحلة المبكرة من مسار البرنامج النووى العسكرى (١٩٦٠ ـ ١٩٦٤) كانت الإجابة الواضحة على هذا السؤال بالنفى القاطع « فقد صرح بن جوريون أمام الكنيست فى ٢١ ديسمبر ١٩٦٠ بأن مركز دايمونا أقيم لأغراض سلمية فقط ، وأنه سبق لإسرائيل أن اقترحت على الدول العربية نزعا شاملا للسلاح من المنطقة كلها » ، وفى يونيو ١٩٦٣ ـ بعد تشكيل حكومة أشكول بشهر واحد ـ صرح البروفيسور شمعون يفتاح المدير العلمى لبرنامج التطوير فى وزارة الدفاع « بأن إسرائيل لن تقيم مفاعلا فصل

كيميائيا لإعداد البلوتونيوم الذى ينتجه مفاعل دايمونا »[٧] ، ولم تخرج التصريحات الأخرى عن هذا الإطار .

وتوضح مجمل تصريحات وتصورات تلك الفترة « أن سياسة التعتيم لم يخطط لها ، ولم توضع كاستراتيجية محسوبة للمدى الطويل ، ففى تلك المراحل المبكرة (١٩٥٦ ـ ١٩٦٣ / ١٩٦٤) يبدو أنها كانت تكتيكية أكثر ، استهدفت التمويه وإخفاء جهود البحث ، وكانت ـ بدرجة أقل ـ عملا فكريا سياسيا ـ استراتيجيا للإمساك بالحبل من كلا الطرفين »[٨] ، أى أنه لم تكن هناك استراتيجية ، لكن مجرد تصريحات تصدر لأغراض محددة . وقد بدأ هذا الوضع فى التحول ابتداء من ديسمبر ١٩٦٤ ، وحتى أوائل عام ١٩٦٦ حين صدرت تصريحات مختلفة تعبر عن مقدمات سياسة الغموض فى الوقت الذى كان النقاش العام والسرى الذى انتهى « بقرار مدراشا » محتدما ، إلى أن أصدر « ليفى أشكول » تصريحاته المعروفة أمام الكنيست فى ١٨ مايو ١٩٦٦ ، موضحا الموقف الرسمى لسياسة إسرائيل النووية بقوله « لن نكون أول من يدخل الأسلحة النووية فى الشرق الأوسط »[٩] ، والتى كان يعبر فيها ـ على المستوى شبه الرسمى ـ عن أن إسرائيل سوف تحتفظ فقط بخيار نووى ولن تتخذ قرار إنتاج السلاح ، وهى التصريحات التى تعتبر ـ فى معظم الكتابات ـ بداية صيغة الغموض النووى ، كأول تعبير « استراتيجى » عن سياسة نووية ذات أهداف محددة .

لكن تصريحات أشكول ، وما تلتها من تصريحات رسمية حتى عام ١٩٦٧ لم تكن تعبر عن تلك السياسة المتكاملة التى تبلورت فيما بعد ، فكما يقول أفنير كوهين « يبدو أن هذا التعتيم قد حال فى سنوات ١٩٦٤ ـ ١٩٦٧ دون حدوث احتكاك بالدول الكبرى ، وخصوصا بالولايات المتحدة ، وقلل الحافز لدى الدول العربية على السعى لامتلاك السلاح النووى ، وأدى إلى نوع من الحل الوسط بين نظريات استراتيجية محلية ، لكنه لم يصبح نظاما استراتيجيا موجها ، وذا بعد رادع[١٠] ، فقد كانت تصريحات أشكول تمثل الشق الأول فقط من « استراتيجية الغموض النووى » .

بعد عام ١٩٦٧ ، اكتملت معالم الاستراتيجية النووية الرسمية المستمرة حتى الآن بصدور تصريحات إيجال آلون المعروفة التى كرر فيها « عبارة أشكول » ثم أضاف « لكنها لن تكون الدولة الثانية التى تفعل ذلك » ، وهى تصريحات مخطط لها ، صدرت ـ فيما يبدو ـ إثر تفاهم تم بين دايان ، وآلون خلال تلك الشهور التى كان « دايان » يسعى خلالها لاتخاذ قرار بدء إنتاج السلاح النووى ، وافق آلون بمقتضاه على تبنى سياسة المجموعة النووية الخاصة ببدء إنتاج السلاح النووى ، ووافق دايان على تبنى صياغات المجموعة غير النووية لتصبح أساسا لسياسة إسرائيل الرسمية .

ويؤكد « أورنيل بن حانان » في تقرير له نشر عام ١٩٨٩ ، أن سياسة إسرائيل الرسمية كانت نتيجة لتلك العملية التساومية بقوله « يبدو أن الاستراتيجية النووية الإسرائيلية تبلورت فى نهاية الامر كنتاج لحل وسط بين المؤيدين والمعارضين ، وتضمنت هذه الاستراتيجية أساسين رئيسيين :

الأول : ضبابية نووية : بمعنى أن إسرائيل لن تستخدم قدرتها على التهديد النووى استخداما مباشرا ، أو علنيا . وتمثلت هذه السياسة الضبابية فى الصيغة التى وضعها في حينه « إيجال آلون » ، والتى استمرت تتكرر بعد ذلك ..

الثانى : أن الخيار النووى سيكون بمثابة سلاح المخرج الأخير « فقط ، والعمل على امتلاك إسرائيل أسلحة نووية أو استكمالها ، وتحقيق الخيار النووى لن يتم إلا إذا واجهت إسرائيل خطرا يتهدد وجودها عقب انهيار كامل لقوتها العسكرية التقليدية »[١١] .

وفى الواقع ، فإن « بن حانان » يعبر فى مقولته السابقة عن « السياسة الرسمية - شبه الرسمية » وليس عن كل ما تم الاتفاق عليه بالفعل ، والذى يتمثل فى أساسين رئيسيين :

١ - أن تستمر التوجهات النووية الرسمية « على أساس أفكار « المجموعة غير النووية » ، والتى تتمثل فى الأساسين السابقين اللذين طرحهما « بن حانان » ، بحيث يتم التزام تصريحات يبدو منها أن إسرائيل لم تنتج سلاحا نوويا ، ولن تكون الدولة الأولى التى تنتجه ، وإنما هى تحتفظ « بخيار نووى قريب » يمكن تحويله بسرعة إلى سلاح نووى إذا اقتضت الظروف ذلك . وتتمثل تلك الظروف فى أوضاع عسكرية خطيرة تنهار فيها القوة العسكرية التقليدية لإسرائيل بحيث لا يكون أمامها مفر من إنتاج السلاح النووى بسرعة لاستخدامه « كملاذ أخير » .

٢ - أن تتجه السياسة النووية الإسرائيلية « عمليا » ، وبشكل غير معلن ، إلى بدء الانتاج الفعلى للأسلحة النووية ، وتطويرها على أساس « أفكار المجموعة النووية » ، على أن يظل ذلك سريا تماما ، حتى تبدو إسرائيل وكأنها تعتمد فى « قاعدة قوة » استراتيجيتها الرسمية على خيار نووى قريب ، وليس على أسلحة نووية تم إنتاجها بالفعل ، وهو الشق الذى لا يعبر عنه أى كاتب إسرائيلى بصورة واضحة لأنه يعنى أن إسرائيل قد قامت بإنتاج أسلحة نووية فى تلك الفترة رغم التزامها رسميا بامتلاك « خيار نووى » فقط .

ولقد عبر « شلومو أهرونسون » عن مضمون العملية التساومية التى أنتجت

تلك السياسة الرسمية بقوله : أن مدرسة بن جوريون - بيريز التى أقامت المفاعل كانت تؤيد « استراتيجية نووية » لا خيارا نوويا فحسب ، أى استخداما سياسيا ونفسيا لتهديد الدول العربية بالخطر النووى ، ولهذا سعت منذ البداية لامتلاك وسائل التوصيل أيضا ، وليس القنبلة فحسب ، إذ كان « بن جوريون » متشائما إزاء قوة إسرائيل الرادعة التقليدية على المديين المتوسط والبعيد ، وقدرتها على التأثير فى الدول العربية باتجاه قبول إسرائيل .

أما أشكول وشركاؤه مثل إيجال آلون وإسرائيل جاليلى فكانوا يتخوفون من إدخال العنصر النووى إلى الشرق الأوسط - أى من تبنى نظرية أمنية تعتمد جزئيا على ردع نووى - بغض النظر عن إقامة بنية تحتية تكنولوجية لإنتاج القنبلة ، وهى البنية التى كانت قائمة على أى حال ، فقد كانوا يعتقدون أن إدخال إسرائيل للعامل النووى سيؤدى إلى ظهور القنبلة فى الجانب العربى ، واستخدام العرب لها على الفور ضد إسرائيل بمجرد أن تصبح فى حوزتهم[١٢] . وبناء على « الحل الوسط » سارت السياسة النووية الإسرائيلية العامة فى اتجاهين منفصلين ، أحدهما خاص بالسياسة الرسمية صاغته المجموعة غير النووية تتحرك إسرائيل بمقتضاه وكأنها لا تمتلك « استراتيجية نووية » بمفهومها التقليدى ، وثانيهما خاص بالسياسة العملية ، رسمته المجموعة النووية تتحرك إسرائيل تبعا له وكأن لديها « استراتيجية نووية » مثل أية دولة نووية أخرى .

ثانيا : عناصر السياسة النووية الرسمية - شبه الرسمية لإسرائيل :

بناء على الأسس السابقة التى صيغت على أساسها السياسة النووية الرسمية ، والتفسيرات ، والتحليلات التى دارت حولها ، يمكن تحليل عناصر السياسة النووية الرسمية بالتركيز على العنصرين الرئيسيين فيها ، وهما المفهوم الاستراتيجى السائد (الاستراتيجية) فيها ، وشكل استخدام القوة النووية فى ظل هذا المفهوم ، وذلك كما يلى :

١ - المفهوم الاستراتيجى الرئيسى (الاستراتيجية) فى السياسة النووية الرسمية - شبه الرسمية لإسرائيل :

من الواضح أن المفهوم الرئيسى فى تلك السياسة هو « الغموض المتعمد » الذى ترسم إسرائيل لنفسها من خلاله صورة تقليدية لدولة تقف على عتبة العصر النووى ، وعلى بعد

خطوة واحدة من دخول النادى النووى رسميا دون أن تقدم على اجتياز تلك الخطوة . وينصب هذا الغموض فى الأساس على قدرة إسرائيل النووية ، وهو ما عبر عنه « إيمانويل تسيبورى » مدير إدارة نزع السلاح بالخارجية الإسرائيلية عام ١٩٨٨ عندما سئل عما إذا كانت إسرائيل تمتلك أسلحة نووية بقوله « عندما يوجه هذا السؤال مباشرة ، فإنه عادة لا توجد إجابة(١٣) ، لكن أفنير كوهين يتقدم خطوة هامة فى تحليل مجال الغموض بقوله إن « الغموض الذى تم تبنيه لا يتصل فقط بقدرة إسرائيل النووية ، لكنه يدور أيضا حول ما هو أهم من ذلك « نوايا إسرائيل النووية »(١٤) .

ويرى « مئير سطيجليتس » أن هذا الوضع لا يمكن أن يتغير جوهريا إلا إذا تحقق أحد الشرطين التاليين تحققا كاملا :

١ - أن تعلن حكومة إسرائيل ، وبصورة شبه رسمية تبنى استراتيجية نووية معينة سواء لأهداف الردع والدفاع ، أو لمتطلبات تتعلق بأوضاع وملابسات قسرية ومساومة دبلوماسية .

٢ - أن يتم إيجاد أدلة واضحة وقاطعة على تطوير ونشر أسلحة نووية ، و / أو إدماجها فى إطار الجيش الإسرائيلى(١٥) .

ولم يتحقق الشرط الأول عبر مسار الصراع حتى الآن ، فقد ظلت استراتيجية الغموض كما هى منذ إنتاج إسرائيل للسلاح النووى ، « ولم تتخذ أية خطوة - كما يقول يوفال نئمان - كان من الممكن اعتبارها إعلانا إسرائيليا بشأن وجود ردع نووى ، حتى فى ظل لحظات التوتر خلال الحربين اللتين أعقبتا تطوير البنية الأساسية - حرب ١٩٦٧ ، وحرب ١٩٧٣ - عندما كان من الممكن أن ينتظر من إسرائيل إن كانت لديها « الطاقة » فعلا أن تستخدمها أيضا(١٦) ، وبالفعل ، لم يصدر عبر ٢٥ سنة بعد انتاج السلاح النووى « تصريح رسمى » واحد ، يؤكد أن إسرائيل تمتلك أسلحة نووية ، وفى الحالات التى صدرت فيها تصريحات تقترب من هذا المضمون فى ظروف مختلفة ، صدرت على الفور تأكيدات إسرائيلية على السياسة النووية الرسمية ، أو حتى نفى صريح لأن يكون المقصود مما قيل هو أن إسرائيل تمتلك سلاحا نوويا .

أما بالنسبة للشرط الثانى ، فإنه أيا كانت مصداقية الأدلة التى تشير إلى امتلاك إسرائيل لأسلحة نووية - كما حدث فى حالة « فانونو » - فإنه من غير الممكن اعتبارها تغييرا لسياسة الغموض ما لم تعترف إسرائيل صراحة بذلك . وبالطبع ليس المقصود هنا أن الدول العربية تصدق أنه ليس لدى إسرائيل سلاح نووى ، لكن المقصود أنها

لا يمكنها أن تستند إلى تلك الأدلة ، أو تحتج بها - فى عملية التفاوض مثلا - لإثبات ملكية إسرائيل أسلحة نووية ، وهو أمر واضح في حالة الولايات المتحدة ، التى لم تتخذ أى إجراء هام ضد إسرائيل لامتلاكها تلك الأسلحة رغم علمها المؤكد بتفاصيل الترسانة الإسرائيلية . فأدلة فانونو وتقارير CIA ، وغيرها ، قد أثرت بالطبع على عناصر هامة فى السياسة النووية الرسمية الإسرائيلية - فنمط الردع أصبح « بلا شك » مثلا - لكنها لم تؤثر بصورة قاطعة فى جوهر مبدأ الغموض النووى .

على الرغم من ذلك ، فإن « مجال » مبدأ الغموض النووى قد شهد تطورات هامة عبر مسار الصراع ، دون أن يتبدل جوهريا ، فمنذ بداية السياسة النووية الرسمية لم يكن هناك شك حول « قدرة » إسرائيل النووية ، ولم تقصد إسرائيل أن تضفى أى شك حولها ، لكن ما قصد أساسا بالغموض والشك هو « السلاح » ، وبتعبير آخر « قاعدة القوة » التى تستند إليها استراتيجية الغموض ، وهى القاعدة التى مرت بثلاث مراحل رئيسية :

الأولى : مرحلة ١٩٦٨ - ١٩٧٤ : فقد كانت إسرائيل تركز على المستوى شبه الرسمى لسياستها النووية - أى ما تريد أن يفهم من عبارتها الرسمية - على أنها تمتلك « خيارا نوويا قريبا » كقاعدة قوة لأنماط استخدامها لأداتها النووية ، فقد كان التهديد الإسرائيلى المتضمن فى السياسة الرسمية يقوم على أساس وجود خيار قابل للتحويل عند الضرورة ، « فاستعداد الخيار النووى - حسب تعبيرات شاى فيلدمان - معناه أن سلاحا نوويا عمليا لم ينتج بعد ، على الرغم من توفر القدرة - غير المشكوك فيها - على إنتاجه فى غضون وقت قصير نسبيا »(١٧) .

ويطرح « الياهو سلبيتر » - وهو كاتب إسرائيلى - تحليلا هاما للاستراتيجية النووية الإسرائيلية المستندة على خيار نووى ، وتأثيراتها على الدول العربية ، بقوله : إن العرب سيكونون أمام معلومين أكيدين هما لمصلحة إسرائيل ، أولهما القدرة الذرية الإسرائيلية المتفوقة ، سواء فى شكل بنية كاملة قادرة على إنتاج السلاح النووى فى وقت قصير للغاية ، أو شكل « أجهزة ذرية » يمكن تحويلها إلى أداة عسكرية فى وقت قصير ، وجود « خط أحمر » تعتبر إسرائيل اجتياز العرب له تهديدا لوجودها يستلزم استخدام هذا السلاح . لكن العرب سيكونون أمام ثلاثة أمور مجهولة :

١ - الفترة (إذا وجدت) اللازمة لإسرائيل كى تعبر من وضع إلى آخر .

٢ - مكان وقوع الخط الأحمر .

٣ - طبيعة رد فعل الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى على هذا الوضع[١٨] .

وبحكم الطبيعة الغامضة لتلك السياسة يوجد اختلاف ما فى تحديد المقصود بمثل هذا « الخط الأحمر » . فبينما قرر « يائير ايفرون » فى تحليله الحرفى « للعبارة الرسمية » أن الخط الأحمر الذى سيجعل إسرائيل تتحول من وضع إلى آخر هو امتلاك دولة عربية بصورة من الصور للأسلحة النووية[١٩] ، يذكر معظم الكتاب أنه بصرف النظر عن امتلاك دولة عربية لهذا السلاح من عدمه ، سوف تعبر إسرائيل العتبة النووية إذا قامت دولة عربية بتهديد وجودها الأساسى ، ولا يوجد تناقض بين التحليلين . فالأول يعبر عن حالة قيامها بإنتاج السلاح النووى ، والثانى يعبر عن إنتاجها له بهدف استخدامه مباشرة .

الثانية : مرحلة ١٩٧٤ - ١٩٨٦ : بدأت تلك المرحلة بأحد أشهر التصريحات الإسرائيلية حول السياسة النووية ، وهو تصريح الرئيس الإسرائيلى « إفرايم كاتسير » فى أول ديسمبر ١٩٧٤ الذى قال فيه « لقد كان فى نية إسرائيل دائما أن تتوافر لديها القدرة النووية . ونحن لدينا الآن هذه القدرة ، وإذا ما ظهرت الحاجة إليها ، تستطيع إسرائيل أن تحول هذه القدرة إلى حقيقة فى وقت قصير للغاية »[٢٠] . ورغم أن الرئيس الإسرائيلى قد رفض الرد على تساؤلات المراسلين الصحفيين عقب هذا التصريح حول الفترة اللازمة لتحويل تلك القدرة إلى واقع « فإن مسئولى مكتبه لاحظوا أن تصريح الرئيس يعلن عن قدرات وخبرات إسرائيلية يمكن موضوعيا لإسرائيل تطبيقها إذا أرادت »[٢١] . وحسب معظم الكتابات فى هذا الوقت اعتبر تصريح الرئيس الإسرائيلى خروجا عن السياسة الرسمية ، لكن اتضح بعد ذلك ، عندما تكرر هذا التصريح على لسان مسئولين آخرين ، أن ما حدث هو أن السياسة النووية الرسمية قد انتقلت إلى مرحلة جديدة دفعت إلى ظهورها أوضاع إسرائيل بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣[٢٢] .

ولم يكن هذا الانتقال يرتبط بالمفهوم الاستراتيجى الذى يحكم السياسة الرسمية - الغموض المتعمد - فلم يكن تصريح « كاتسير » خروجا عن هذا المفهوم ، لكنه كان يرتبط « بقاعدة قوة » الاستراتيجية النووية الرسمية . فعلى المستوى شبه الرسمى كان مفهوما أن إسرائيل قد انتقلت من الاستناد إلى « خيار نووى » إلى الاستناد على « قنابل فى القبو » ، فكما يذكر بيتر براى « تم تفسير أقوال كاتسير بأنها تعنى أن إسرائيل قد صنعت قنابل ذرية ، أو الأجزاء المكونة لها ، ولكنها لم تجهزها لتصبح صالحة للاستخدام ، أو أنها لم تدخلها ضمن قواتها الدفاعية . وتعنى أقوال الرئيس أن إسرائيل تقف على أهبة الاستعداد لفعل ذلك

إذا قام أى من أعداء إسرائيل بإدخال أسلحة تعمل بالانشطار النووى أو الاندماج النووى »(٢٣) ، لكن بعيدا عن تحفظ « براى يقول فيلدمان » « استعداد قنبلة فى القبو » معناه أن السلاح النووى تم إنتاجه فعلا فى حين لا يزال أمر إنتاجه سرا »(٢٤) .

وقد استمرت تصريحات المسئولين الإسرائيليين فى تلك المرحلة تعبر عن الاتجاه الجديد ، ولم تستطع الرقابة فرض تعتيم تام على كلام قاله علانية بعض قادة الدولة ، وبينهم وزير الدفاع ، وإن كان فى بعض الأحيان من دون تنسيق مع زملائهم فى الحكومة »(٢٥) ، ولكن مع ذلك ظل هناك حد واضح لم يتجاوزه أحد ، فقد كان كل المقصود من تلك التصريحات هو إنهاء « المجهول الأول » الذى تحدث عنه « الياهو سلبيتر » الذى يشير إلى وجود « فترة لازمة للانتقال من الخيار إلى السلاح » ، فلم تعد تلك الفترة قائمة ، أو أنها تضاءلت - كما يقول اللواء طلعت مسلم - حتى اقتربت من « الصفر »(٢٦) ، بحيث كان يمكن القول أن هناك سلاحا نوويا لدى إسرائيل ، فى نفس الوقت الذى أصبحت فيه « سياسة الغموض » تمارس مهامها فى اتجاه التشكيل فى قابلية القنابل المرجح وجودها فى القبو للاستخدام ، وهو وضع كان يحقق لإسرائيل مزايا ظاهرة - كما يقول د . تيسير الناشف - منها أنه يسمح لها بحيازة الأسلحة النووية ، وبالتهديد النووى دون الاضطرار إلى دفع الثمن السياسى الكامل لانتهاج السياسة النووية الصريحة القائمة على حيازة الأسلحة النووية(٢٧) .

الثالثة : مرحلة ١٩٨٦ - ٢٠٠٠ : وهى المرحلة التى بدأت بنشر « تقرير فانونو » حول ترسانة إسرائيل النووية ، وقد أتت أهمية ذلك التقرير من أنها كانت المرة الأولى التى تصدر فيها معلومات حول أسلحة إسرائيل النووية من « مصدر إسرائيلى » معلوم ، إضافة إلى وجود اتجاه قوى يعتقد أن الحكومة الإسرائيلية - رغم أنها نفت رسميا كالعادة صحة هذه المعلومات - كانت مصدر تسريب تلك المعلومات ، فكما يذكر « فرانك برنابى » الذى أجرى حوارات مطولة مع فانونو « لم أشك لحظة فى أن فانونو كان أداة طيعة للموساد ، فإسرائيل قد استخدمته دون علمه لخدمة هدف ابلاغ العالم بنشاطات إسرائيل النووية »(٢٨) ، وهو ما يعتقده كذلك عدد من الكتاب والمعلقين الإسرائيليين أنفسهم .

وعلى الرغم من أن المسئولين الإسرائيليين قد استمروا فى إعادة وتكرار تصريحاتهم القديمة - كما يذكر « بهاتيا » - إلا أن تلك التصريحات قد فقدت الكثير من مصداقيتها(٢٩) ، فلقد كانت معلومات فانونو تطورا أساسيا فى السياسة النووية الرسمية وشبه الرسمية الإسرائيلية ، على مستويين :

أ ـ مستوى المفهوم الاستراتيجى ذاته ، فقد فقد مفهوم الغموض معناه المتعلق « بقدرة إسرائيل النووية » ، إذ أصبح واضحا بأدلة لا تقبل الشك ـ حسب شهادة برنابى ، وتيلور ـ أن إسرائيل تمتلك أسلحة نووية ، وبالتالى ـ كما قال زئيف شيف فى إحدى عباراته الهامة ـ « لم يعد السؤال حاليا ما إذا كانت إسرائيل تستطيع إنتاج سلاح نووى ، وهل لديها مثل هذا السلاح ، بل ما إذا كان الأمر (يقصد الكشف عن وجود السلاح) مطلوبا ، وما إذا كان من الأجدى إعلان ذلك على الملأ »(٣٠) . وعلى ذلك فإن « مجال الغموض » ـ على مستوى القدرة ـ قد تقلص إلى مجرد « غطاء رسمى » لسلاح موجود ، فلم يعد دور الغموض هو التشكيك فى وجود السلاح النووى ، أو فى مدى قابليته للاستخدام ، لكن فى مجرد كونه عدم إعلان أو اعتراف أو إقرار رسمى بأن إسرائيل تمتلك أسلحة نووية قابلة للاستخدام .

ب ـ مستوى « قاعدة قوة » الاستراتيجية الإسرائيلية ، فقد أصبح واضحا أن ما هو قائم فى إسرائيل ليس مجرد « قنابل فى القبو » ، لكن « ترسانة فى القبو » ، وأن قاعدة قوة الاستراتيجية الإسرائيلية لم تكن تتألف فقط من أسلحة ذرية استراتيجية وتكتيكية ـ حسب ما كان قد بدأ يتأكد فى أواخر السبعينات ـ لكنها تتألف كذلك من أسلحة هيدروجينية ونيترونية .

ولقد أدى هذان التطوران خلال تلك المرحلة إلى تصاعد التركيز على دلالات مفهوم الغموض على مستوى « نوايا إسرائيل النووية » ، إذ كان مفهوما بصورة شبه رسمية خلال المرحلتين السابقتين أن نوايا إسرائيل فى استخدام أداتها النووية تنصب على استخدامها كملاذ أخير . إضافة إلى الاستخدامات السياسية الأخرى . لكن فى تلك المرحلة وضح أن قاعدة القوة النووية الإسرائيلية تتجاوز فى حجمها ونوعية عناصرها ذلك الخيار القريب الذى يكاد يكون سلاحا ، أو تلك القنابل المجودة فى القبو ، اللذين استند عليهما تصور « الملاذ الأخير » .

٢ ـ شكل استخدام القوة فى الاستراتيجية النووية الرسمية ـ شبه الرسمية لإسرائيل

إن « التهديد المستتر » هو الشكل الأساسى لاستخدام القوة فى الاستراتيجية النووية الرسمية لإسرائيل ، فحسبما يذكر « سطيجليتس » لا تقوم إسرائيل باستخدام التهديد استخداما مباشرا أو سافرا ، فهى تقوم بحشد أقصى الجهود فى المجال النووى للتأثير فى تصور الخصم ، كما تحشد القوة الإسرائيلية الشاملة ، ولا تستغل بتهور الاحتكار النووى المتكهن به فى موضوعات ملحة تتعلق بالمواجهة الإقليمية ، أو فيما

هو أسوأ من ذلك ، أى فى متطلبات سياسية داخلية[٣١] ، ويبدو أن المضمون التهديدى لسياسة إسرائيل النووية من الوضوح لدرجة أن « سطيجليتس » يعتبر أن التهديد النووى المستتر Tacit Nuclear Threat - وليس الغموض النووى المتعمد - هو المفهوم الاستراتيجى الرئيسى فى السياسة النووية الإسرائيلية .

لكن يجب التمييز بين اتجاهين رئيسيين للتهديد فى سياسة إسرائيل النووية « العامة » يمكن استنباطهما من تحليل العبارة الرسمية الإسرائيلية التى تشير معظم التحليلات إلى أن شقها الأول (أن إسرائيل لن تكون الدولة الأولى التى تدخل الأسلحة النووية إلى المنطقة) لا يتضمن تهديدا واضحا ، لكن تلك الإضافة الهامة التى ألحقت بالسياسة النووية الرسمية فى أواخر الستينات (لكنها لن تكون الدولة الثانية التى تفعل ذلك) هى التى « قد تركت مجالا أوسع للتعتيم ، وتضمنت كذلك نغمة معينة من التهديد »[٣٢] ، فتحليل « شاى فيلدمان » لذلك الشق الثانى يشير إلى أنه يعنى « أن إسرائيل إما أنها ستمنع أية دولة عربية فى المنطقة من أن تسبقنا إلى إدخال سلاح نووى إلى الشرق الأوسط ، وأما أنها ستطور قدرة تساعد على التسلح بسلاح نووى ، أى أنها سوف تستخدم واحدا من كلا البديلين أو كليهما معا »[٣٣] ، وبالتالى يمكن رصد الاتجاهين التهديديين كما يلى :

١ - الاتجاه الأول : التهديد بمنع الدول العربية من امتلاك أسلحة نووية :

إن ما يمكن فهمه من العبارة الرسمية « الحرفية » ، ليس هو أن إسرائيل ستمنع الدول العربية من امتلاك السلاح النووى ، لكن أنها ستقوم بتحويل خيارها النووى إلى « سلاح » قبل أن تدخله أية دولة عربية إلى المنطقة ، لكن هناك صياغات أخرى تم تداولها خلال السبعينات « للشق الثانى » من العبارة قادت إلى هذا التفسير ، أهمها صياغة « اسحاق رابين » التى ذكرها عام ١٩٧٤ فى سياق تعليقه للتليفزيون البريطانى حول « تصريح كاتسير » ، والتى قال فيها « .... غير أننا لا يمكن أن نسمح لأنفسنا أن نكون ثانى دولة تفعل ذلك »[٣٤] ، والتى شرحها فى نفس الحوار بقوله « أننا لا نملك تكلفة أن يسبقنا أحد إلى امتلاك القدرة الذرية فى الشرق الأوسط ، ولكننا أيضا لا نملك تحمل تكلفة أن نكون الأول »[٣٥] ، ومن هنا جاء تفسير فيلدمان حول احتمال أن تكون إسرائيل تهدد بمنع الدول العربية من امتلاك السلاح النووى قبل أن يذكر « بيجن » ذلك صراحة فى أوائل الثمانينات .

وفى الواقع ، فإن هذا الاتجاه التهديدى الذى يستند إلى تفسير شكلى للعبارة الرسمية الإسرائيلية ليس تهديدا نوويا ، إذ أنه لا يرتبط باستخدام السلاح النووى ،

بل باستخدام وسائل مختلفة ـ ليس من بينها الأداة النووية ـ لمنع الدول العربية من امتلاك السلاح النووى ، إلا إذا كانت إسرائيل تهدد ضمنا بأنها سوف تقدم على إمتلاك السلاح النووى إذا حاولت دولة عربية امتلاكه . وعموما فإن هذا التهديد قد أصبح معلنا ، ولم يعد مستترا منذ أوائل الثمانينات ، ورغم ذلك استمر قادة إسرائيل فى استخدام « العبارة الرسمية » بما يعنى أنه لم يكن « جوهر » السياسة النووية الرسمية .

٢ ـ الاتجاه الثانى : التهديد باستخدام « الأداة النووية » فى اتجاهات مختلفة .

وهذا الاتجاه هو جوهر مضمون السياسة النووية الإسرائيلية . فعلى الرغم من أنه يمكن استشفافه من التحليل الشكلى للشق الثانى من العبارة الرسمية كما أوضح فيلدمان ، إلا أنه لا يستند إلى مثل هذه التفسيرات الحرفية ، بل إلى ما هو أكثر جوهرية ، فمجرد إشارة قادة إسرائيل إلى امتلاكهم « خيارا نوويا قريبا » يعنى امتلاك إسرائيل أداة نووية قابلة للاستخدام فى حالات معينة ، وهو ما وضح بعد ذلك فى دفعهم ـ من خلال التصريحات ـ فى اتجاه أن يفهم أن لدى إسرائيل « قنابل فى القبو » ، ثم دفعهم ـ من خلال تسريب المعلومات ـ فى اتجاه أن يصبح مؤكدا لدى الآخرين أن لديهم ، ليس فقط « قنابل » لكن « ترسانة نووية متكاملة » ، قابلة للاستخدام فى اتجاهات مختلفة . فجوهر التهديد فى السياسة النووية الإسرائيلية هو تهديد « بأداة نووية » يختلف شكله من مرحلة لأخرى ، ففى الستينات كانت إسرائيل تهدد « نوويا » بتحويل قدرتها النووية إلى خيار عسكرى نووى قريب لأغراض المساومة ، أو الردع النهائى بينما كانت قد قامت بذلك بالفعل ، واستمر هذا التهديد فى المراحل التالية كما يلى :

١ ـ **فى المرحلة الأولى : ١٩٦٨ ـ ١٩٧٤** ، كانت إسرائيل تهدد نوويا بتحويل خيارها العسكرى القريب إلى « سلاح نووى » لأغراض مختلفة ، بينما كانت قد قامت بذلك بالفعل .

٢ ـ **فى المرحلة الثانية : ١٩٧٤ ـ ١٩٨٦** ، كانت إسرائيل تهدد نوويا بإخراج « قنابل فى القبو » إلى مسرح العمليات لتصبح قابلة للاستخدام بصورة غير مشكوك فيها ، بينما كانت قد قامت بذلك على مستوى معين .

٣ ـ **فى المرحلة الثالثة : ١٩٨٦ ـ ٠٠٠٠** ، كانت إسرائيل تهدد نوويا « بالإعلان الرسمى » عن وجود ترسانتها النووية التى بدا أنها أصبحت خارج القبو ،

بينما كانت قد قدمت دليلا لا يقبل الشك على وجود تلك الترسانة ، وهى المرحلة المستمرة حتى الآن ، والتى شهدت تحولا أساسيا عام ١٩٩١ عندما بدأت « التسوية الشاملة » التى يبدو فيها أن الدول العربية هى التى ستطالب إسرائيل خلال عملية التفاوض بالكشف رسميا عن ترسانتها النووية بينما وضح أن إسرائيل ستماطل ، أو ستساوم بخصوص تلك المطالب .

ولقد اتسمت التهديدات الإسرائيلية على هذا المستوى « بالاستتار » منذ البداية ، فلم تصدر تهديدات نووية إسرائيلية واضحة منذ امتلاكها للسلاح النووى ، ولكن هناك أكاديميين ـ مثل شلومو أهونسون ـ يعتقدون أن التهديد الإسرائيلى لم يعد مستترا منذ نشر تقرير فانونو عام ١٩٨٦ ، فهو يقول أن فانونو « سلبنا استراتيجية التهديد النووى الخفى ، وحولها إلى تهديد نووى علنى »[٣٦] .

وفى الواقع ، فإن هذا الشكل المستتر للتهديد ، لم يكن اختيارا بالنسبة لإسرائيل ، بل كان حتمية أملتها « جدلية » رغبة اتجاه أساسى فى إسرائيل بالاستناد على السلاح النووى فى إطار استراتيجية معلنة ، وخشية اتجاه أساسى آخر من التداعيات التى قد تترتب على مثل هذا الأمر ، ومهدت لها قبل ذلك حالة السرية التى فرضتها إسرائيل على نشاطاتها النووية . لكن بصرف النظر عما إذا كان إرساء إسرائيل لهذا الشكل التهديدى إجباريا ، أم اختياريا ، فإنه كان ملائما تماما لظروفها وأهدافها ، إذ كان التهديد الخفى ، أو « شبه الخفى » ـ على حد تعبير أهرونسون ـ هو التهديد « الذى ليس من حق عدو أن يتجاهله ـ لكنه لا يندفع بسببه إلى وضع خطط طوارىء لميزانيته ـ أو إلى تبنى ـ لفترة طويلة ـ موقف يعنى أنه ليس خائفا من هذا التهديد ، أو أنه لا يؤمن بجديته ، كما كان « آلون » واثقا بأنه سيحدث فعلا »[٣٧] .

ومع ذلك ، فإنه لا يمكن المبالغة ـ كما يفعل أهرونسون ومعظم كتاب إسرائيل ـ فى الأهمية الاستراتيجية لتلك السمة « الخفية » ، إذ أن الدول العربية لم تتصرف على أساس ما تقرأه من بين سطور السياسة الرسمية لإسرائيل ، لكن على أساس معلوماتها وتقديراتها الخاصة حول قدرات ونوايا إسرائيل النووية ، وإن كانت هذه السمة ـ وهنا تكمن أهميتها الحقيقية ـ قد جعلت النظم العربية التى قررت لسبب ما أن لا تبذل جهودا كافية لامتلاك السلاح النووى « المضاد » لا تشعر بحرج بالغ لعدم قيامها بذلك .

والخلاصة : أن السياسة النووية الإسرائيلية الرسمية ـ شبه الرسمية قد بنيت على أسس تساومية مخططة بصورة جيدة ، لا تعبر عن واقع القوة النووية الحقيقية

لدى إسرائيل ، وتطورت بعد ذلك - عبر مراحل مختلفة - مع تطور القوة النووية الإسرائيلية محتفظة بنفس الأسس الأولى بدرجات متفاوتة . وبناء على ذلك ، عبرت عناصر تلك السياسة عن « أسسها الأولى » ، فتم تبنى مفهوم الغموض المتعمد ، وشكل التهديد المستتر ، وتطورت مضامين تلك العناصر مع تطور السياسة النووية مع احتفاظها بخصائصها العامة أيضا .

٢ - استخدامات القوة النووية فى الاستراتيجية الرسمية - شبه الرسمية لإسرائيل :

إن المشكلة المنهاجية الأساسية فى دراسة استخدامات « القوة » النووية فى الاستراتيجية الرسمية الإسرائيلية هى أن إسرائيل على هذا المستوى دولة لا تمتلك أسلحة نووية حتى الآن ، وبالتالى لا توجد لها استراتيجية نووية - بالمعنى التقليدى للمصطلح - طالما أن تلك الأسلحة غير موجودة ، فاستراتيجية الغموض النووى التى تمثل جوهر سياستها الرسمية مجرد صياغة غامضة تعبر عن وضع دولة تقف على العتبة النووية دون أن تعبرها ، لذا قد يبدو أنه لا يوجد مجال لدراسة استخدامات القوة النووية الإسرائيلية بنفس أسلوب دراسة استخدام القوة النووية فى الاستراتيجية الأمريكية مثلا ، إلا عندما تعلن إسرائيل عن امتلاكها للسلاح النووى ، وتصوراتها لاستخدامه . لكن الوضع النووى الإسرائيلى ليس بهذا الجمود ، فمن المفهوم - بصورة شبه رسمية - أن لدى إسرائيل « أداة نووية » تهدد باستخدامها بصورة مستترة ، وحتى على المستوى الرسمى ، فإن أحدا من المسئولين الإسرائيليين لا ينكر أن لديهم - حسب طريقة شيمون بيريز فى التعبير - « شيئا ما فى دايمونا »[٣٨] ، وبالتالى يوجد مجال واسع لدراسة استخدام إسرائيل لتلك الأداة ، أو حتى ذلك « الشىء » فى إطار الاستراتيجية النووية الرسمية ، لكن شرط وجود « الأداة » - بصرف النظر عن الإعلان عن وجودها أو عدم الإعلان - لا يكفى وحده للحكم بأن الاستراتيجية الرسمية قد مارست مهمة التأثير فى سلوك الأطراف الأخرى - إضافة إلى مهمة التعتيم على وضع إسرائيل النووى - عبر مسار الصراع ، فهناك شرطان أساسيان آخران لا بد من توافرهما لدراسة استخدامات الأداة النووية الإسرائيلية رسميا ، هما :

١ - إدراك الدول العربية لوجود تلك الأداة - إن لم يكن السلاح - لدى إسرائيل .

٢ - وجود تصورات إسرائيلية مفهومة - ولو فى شكل إشارات عامة - حول استخدامات تلك الأداة .

وتفترض الدراسة في هذا المحور أن هذين الشرطين كانا متوافرين بصورة ما خلال السنوات التى أعقبت إنتاج إسرائيل لسلاحها النووى ، وصياغتها لاستراتيجية استخدامه ، وهو ما يمكن مناقشته فيما يلى :

١ - إدراك الدول العربية لوجود السلاح النووى الإسرائيلى :

حسب معظم الدراسات الاستراتيجية ، فإن وجود القوة وحدها لا يكفى للحديث عن مصداقية أى استخدام من استخداماتها ، إذ لا بد من إدراك الطرف « الهدف » لوجودها ، وهناك ما يشير إلى أن القادة العرب كانوا يدركون وجود الأسلحة النووية الإسرائيلية منذ السنوات الأولى لامتلاك إسرائيل لها ، إن لم يكن منذ تاريخ إنتاجها ، بصرف النظر عما صرح به بعضهم فى فترات تالية حول تلك المسألة . فقد كانت تلك التصريحات تأتى فى إطار « سياسة متعمدة » - مثل السياسة الإسرائيلية - تخفى وراءها أهدافا سياسية - عسكرية مختلفة بعيدا عما كان مفهوما جيدا بالنسبة لهم . فلا يمكن - بهذا الصدد - النظر بجدية لافتراض سائد فى معظم الكتابات الإسرائيلية مضمونه أن مستوى إدراك الدول العربية لوجود السلاح النووى الإسرائيلى يتوقف على الإشارات الإسرائيلية حول هذا الموضوع . فالدول العربية هى « دول » لديها أجهزة استخباراتها ووسائلها الخاصة فى الحصول على المعلومات ، وليس متصورا أن تعتمد على تصريحات إسرائيلية غامضة لبناء تصوراتها حول مسألة خطيرة على أمنها ، كالمسألة النووية .

وثمة مؤشرات متعددة تثبت أن الدول العربية كانت تدرك منذ البداية أن إسرائيل قد امتلكت سلاحا نوويا ، فكما يؤكد « هيكل » ، لم تكن محاولات إسرائيل لامتلاك القنبلة النووية ، وامتلاكها ، غائبة عن المراكز المؤثرة فى السياسة العربية(٣٩) ، إذ كانت بعض الأطراف العربية - خاصة مصر والفلسطينيون - قد بدأت تتابع منذ البداية نشاطات إسرائيل النووية ، فى ظل تصور لما تمثله من تهديد لأمنها ، أو لوجودها ، أو على الأقل تحديا لمكانتها وأهدافها الاستراتيجية . وهو ما اتضح فى وقت مبكر ، ففى خطاب لعبد الناصر فى ٢٣ ديسمبر - ذكرى « العدوان الثلاثى » - عام ١٩٦٠ ، أى بعد كشف بن جوريون أمر مفاعل دايمونا بيوم واحد ، قال « إذا كانت إسرائيل تستطيع أن تصنع قنبلة ذرية ، فنحن أيضا نستطيع أن نصنعها » ، وعلق ببعض العبارات حول هذا الموضوع ثم قال « سنحصل على الأسلحة الذرية بأى ثمن كان ، لأن الموضوع موضوع مصير ، ولن نقبل أن نصبح شعبا من اللاجئين »(٤٠) . وفى مقال كتبه هيكل بعنوان « الخطر الذرى يحوم حول

آفاق الشرق الأوسط » فى ١٩٦٥/٨/٢٠ قال أنه أصبح متيقنا من أن إسرائيل سوف تصبح بعد سنتين أو ثلاث على أكثر تقدير على مقربة من إمكانية صنع قنبلة ذرية[٤١] ، ثم عاد هيكل فى مقال له بعد أقل من شهرين بعنوان « الظروف المتغيرة » ليدعو صراحة إلى توجيه ضربة وقائية ضد « مراكز الاحتمالات الذرية الإسرائيلية » قبل أن تتحقق تلك الاحتمالات[٤٢] .

وفى تلك الفترة ، عرض الموضوع النووى الإسرائيلى على « قمة الملوك والرؤساء العرب » فى الدار البيضاء التى عقدت عام ١٩٦٥ ، ثم أمام رؤساء الحكومات العربية فى الدورة الثالثة لاجتماعاتهم عام ١٩٦٦ ، وقام ببحثه مجلس الدفاع الأعلى ، وأعلن يومئذ أن قرارات ومناقشات المجلس ، من المفروض أن تبقى فى أعلى مراحل الكتمان ، نظرا لاعتبارات الأمن القومى العربى[٤٣] ، وفى تلك الفترة أيضا بدأ الرئيس عبد الناصر يسعى للحصول على « قنبلة ذرية » من الاتحاد السوفيتى ، ثم للحصول على ضمانات نووية سوفيتية .

بعد عام ١٩٦٧ ، يشير الفريق سعد الدين الشاذلى إلى اجتماع عقد عام ١٩٦٩ بين عبد الناصر ، ومجموعة من قادة القوات المسلحة المصرية أثيرت فيه مسألة « أن إسرائيل قد اقتربت تماما من امتلاك قنبلة ذرية[٤٤] ، ويرصد هيكل فى كتابه « الطريق إلى رمضان » واقعة حول لقاء عبد الناصر والعقيد القذافى عام ١٩٧٠ ، سأله القذافى خلاله : هل لدى الإسرائيليين قنابل نووية ؟، فأجاب عبد الناصر ، أن ذلك احتمال قوى جدا[٤٥] ، وفى حوار الرئيس السادات مع صحيفة « إطلاعات » الإيرانية عام ١٩٧٥ ذكر أنه يعتقد أن لدى إسرائيل أسلحة نووية ، وأن على مصر أن تحاول امتلاك هذا النوع من الأسلحة هى أيضا نتيجة امتلاك إسرائيل له[٤٦] ، رغم أن الرئيس السادات كان يذكر العكس أحيانا ، وفى تصريح لياسر عرفات ، أدلى به لصحيفة نيويورك تايمز فى ٤ أبريل ١٩٧٥ ، أكد فيه أن مصادر منظمة التحرير الفلسطينية فى إسرائيل تؤكد امتلاك إسرائيل ما بين ٣ ـ ٥ قنابل ذرية[٤٧] ، ويمكن رصد عدد آخر من التصريحات بهذا الشأن فى السنوات التالية .

إن القادة العرب لم يكونوا فقط ـ كما هو واضح ـ يدركون فقط وجود القوة النووية الإسرائيلية لكن أيضا ، كانت لبعضهم تقديرات محددة بشأنها ، ولم تكن لديهم ـ على الأرجح ـ أوهام خاصة بكون تلك الأسلحة مفككة ، أو مكتملة ، فكما يذكر برنابى « من وجهة نظر مصر ، أو أية دولة عربية أخرى ، فإن هذين الأمرين شىء واحد ، فإذا صنعت إسرائيل أجزاء الأسلحة النووية ، يمكنها تجميعها بسرعة »[٤٨] .

٢ - تصورات إسرائيل « شبه الرسمية » حول استخدامات الأداة النووية .

إذا كانت السياسة الرسمية الإسرائيلية فى تطوراتها المختلفة قد كشفت عن وجود « أداة نووية » ممكنة الاستخدام ، فإنها لم تكشف عن التصور القائم بصورة رسمية لاستخدامها ، وهو التصور الذى يمكن بناء عليه تحديد « أنماط الاستخدام » المحتمل وجودها بشكل مؤكد فى التخطيط النووى الرسمى لإسرائيل ، والتى يحتمل أن قادة إسرائيل كانوا يهدفون إلى تحقيقها عندما كانوا يهددون كل مرة « بأداتهم النووية » ، لكن يمكن افتراض أن تلك الأنماط كانت مفهومة - مثلما كان وجود القوة مفهوما - عبر مسار الصراع ، استنادا على عاملين :

الأول : أن مجرد وجود القوة يفرض تأثيراته حتى دون أن تقوم الدولة بصياغة استراتيجية استخدام محددة بدقة لها ، فكما يقول شيللنج « إذا امتلكت الدولة قوة عسكرية كافية ، فإنها قد لا تحتاج إلى المساومة »(٤٩) ، وهى مقولة تنطبق بصورة معدلة على السلاح النووى تحديدا الذى يفرض تأثيراته لمجرد وجوده فى اتجاه تحقيق الأهداف الاستراتيجية المعروفة سلفا للدولة ، حتى إذا لم تربط الدولة مباشرة بين تلك « الأهداف الاستراتيجية » المعلنة ، وهذه الأسلحة تحديدا . فإذا كان أحد أهداف إسرائيل الأساسية هو ردع الدول العربية عن شن هجوم شامل ضدها ، فإن « وجود » السلاح النووى يدعم هذا الهدف دون أن تؤكد إسرائيل صراحة أن « الردع » - على هذا المستوى - هو أحد استخدامات قوتها النووية ، أو تهدد الدول العربية صراحة باستخدامها إذا فكرت فى شن مثل هذا الهجوم . والمقصود هنا بالطبع تلك « الأهداف » التى يمكن للقوة النووية - بحكم طبيعتها - أن تدعمها ، إذ أن القوة النووية تستخدم عادة للردع ، وأحيانا للتأثير النفسى ، لكنها - كما يفترض أنه مفهوم بالنسبة لأطراف الصراع - لا تستخدم للإجبار إلا فى ظل شروط خاصة .

الثانى : أنه كان مفهوما على المستوى شبه الرسمى أن الاستخدام المقرر للأداة النووية منذ تم الاتفاق على صياغة الاستراتيجية الغامضة عام ١٩٦٨ ، هو استخدام « الملاذ الأخير » ، فإسرائيل لم تكن لتحول الخيار النووى القريب إلى سلاح - كما كان مفهوما - أو تخرج القنابل من القبو إلا إذا تعرض وجودها للخطر ، كما كان واضحا للدول العربية . أن إسرائيل تستخدم قوتها النووية للتأثير النفسى تجاهها ، كما كان معروفا كذلك أن إسرائيل قد استخدمت أداتها النووية مرارا كأداة للمساومة السياسية تجاه الولايات المتحدة ، وتجاه الدول العربية كذلك . وفيما عدا ذلك كانت هناك أنماط استخدام أخرى ترددها الكتابات المختلفة ، خاصة بعد اتضاح

امتلاك إسرائيل قوة نووية تكتيكية وهيدروجينية ـ لكن لم تكن هناك تصورات واضحة رسمية أو شبه رسمية بشأنها ، ولم يكن هناك ـ فيما يبدو ـ استعداد عربى لتصديقها .

إذن ، لم تكن هناك فقط تصورات مفهومة حول الاستخدامات المحتملة « الأساسية » لأداة إسرائيل النووية ، لكن كان هناك أيضا ـ وهو ما يمكن تأكيده(٥٠) ـ إدراك عربى بشكل ما بوجود وطبيعة تلك التصورات .

وعلى أية حال ، فإنه بناء على ما سبق يمكن مناقشة استخدامات « الأداة النووية » الإسرائيلية وكأن تلك « الأداة » هى قوة نووية قابلة ـ فى عناصرها الرئيسية ـ للاستخدام فى إطار استراتيجية نووية محددة على مستوى أهدافها الاستراتيجية العامة ، لكن هناك بداية محددين أساسيين لتحليل استخدامات القوة النووية فى الاستراتيجية الرسمية الإسرائيلية ، هما :

١ ـ أن التحليل يتم على أساس أن القوة النووية المستخدمة فى التهديد المستتر هى « قوة نووية استراتيجية » قائمة ، سواء كخيار قريب ، أو قنابل فى القبو ، أو غيرها ، دون وضع أية تفاصيل فى الحسبان ، كعدد الرؤوس النووية التى تشتمل عليها تلك القوة مثلا ، أو وسائل توصيلها ، أو نوعيات الرؤوس النووية . ففى ظل « الغموض » يصعب افتراض أن الدول العربية تدرك ، أو تأخذ فى حساباتها بصورة كاملة كافة التفاصيل الدقيقة لعناصر قوة إسرائيل النووية ، أو أن إسرائيل كانت قادرة على نشر كافة عناصر ترسانتها وكأنها دولة نووية معلنة ، إضافة إلى ذلك ، فإن قوة إسرائيل النووية كانت خلال سنوات الصراع الأولى « قوة ذرية » تشتمل فقط على عناصر بسيطة .

٢ ـ إن التحليل يتم على أساس أن استخدامات تلك القوة النووية تستند على « الأهداف الاستراتيجية » الرئيسية لإسرائيل ، فلا توجد « أهداف » أقل من ذلك يمكن إخراج القنابل من قبوها لتحقيقها ، وإحدى التسميات الموحية التى توضح هذا الأمر هى تسمية « بوير بل » لاستراتيجية إسرائيل النووية « استراتيجية الكلب النائم » Asleepping Dog Strategy(٥١) ، فالأسلحة النووية الإسرائيلية ـ حسب السياسة الرسمية ـ قوة نائمة ، تحقق التأثيرات التى يمكن أن تحققها بوضعها هذا ، فهى تردع أى طرف عن الاقتراب خشية إيقاظها ، وتقضى على فكرة محاولة الإضرار بإسرائيل ، ويمكن لإسرائيل أن تتساوم مع الأطراف الأخرى مهددة ـ بصورة مستترة ـ بإيقاظها ، كل ذلك دون أن توقظها بالفعل (تعلن عنها وتنشرها)

للقيام بمهام محددة أخرى ، فقوة إسرائيل النووية رسميا لا تقوم إلا بالمهام التى يمكن أن يقوم بها « كلب نائم » .

وبناء على هذين المحددين ، يمكن تناول الاستخدامات « الرئيسية » كما تم التخطيط لها فى السياسة النووية الرسمية الإسرائيلية عبر مسار الصراع ، والتى يوجد توافق عام نسبى حولها ، مع اختلاف درجة التوافق بالنسبة لكل منها ، وهى :

١ ـ إستخدام القوة النووية كأداة ردع نهائية ضد الدول العربية .

٢ ـ استخدام القوة النووية كأداة مساومة سياسية فى الصراع .

٣ ـ استخدام القوة النووية كأداة للاجبار ضد الدول العربية .

٤ ـ استخدام القوة النووية كأداة للتأثير النفسى ضد العرب .

أولا : القوة النووية كأداة ردع نهائية ضد الدول العربية :

إن معظم الكتابات الإسرائيلية ، والغربية ، وبعض الكتابات العربية تقرر أن الاستخدام الأساسى الأول للسلاح النووى الإسرائيلى فى الاستراتيجية الرسمية هو « الردع » ، والمقصود هنا ، نمط سياسى ـ عسكرى خاص من الردع يتلاءم فى شكله ومضمونه مع طبيعة المفهوم المسيطر على السياسة الرسمية ، وهو مفهوم الغموض النووى ، ومع طبيعة مشكلة الأمن الإسرائيلى ، وهو ما يمكن تناوله كما يلى :

١ ـ شكل الردع الإسرائيلى : « الردع بالشك » .

بحكم سيادة مفهوم الغموض فى السياسة النووية الرسمية بما لا يتيح الإعلان الصريح عن وجود « قوة » نووية ، فإن نمط « الردع الأساسى » الإسرائيلى قد اتخذ شكل « الردع من خلال عدم اليقين » Deterrence Through uncertainty ، أو كما هو سائد « الردع بالشك » . وتعود الأسس النظرية لهذا النمط إلى عام ١٩٦٦ عندما كانت السياسة النووية الإسرائيلية فى طور التكوين ، وكان النقاش العام فى إسرائيل

قد اتسع عقب إعلان « ليفى اشكول » قرارات أبريل ـ مايو الشهيرة ، فقد امتد النقاش إلى الكنيست ، وخلال جلسة عقدت يوم ٥ يوليو ١٩٦٦ ركز بعض نواب اليسار على أهمية تحديد سياسة نووية ثابتة متهمين حكومة أشكول بعدم تحديد موقفها بدقة من مسألة التسلح النووى ، وهو ما دفع « شيمون بيريز » القائم بأعمال الحكومة ، وأبرز أعضاء المجموعة النووية إلى التعقيب بقوله « إننى لا أرى سببا لإقدام دولة إسرائيل على طمأنة « ناصر » من هذا المنبر ، والسماح له بأن يعرف ما نفعله وما لا نفعله ، إننى أعرف أن العرب يشكون فى نوايانا النووية ، وأعرف أن هذا الشك قوة رادعة ، فلماذا نخفف هذه الشكوك ، ولماذا نعمل على إيضاحها ؟(٥٢) .

إن الردع النووى الإسرائيلى ـ حسب عبارة بيريز ـ يستند إلى « قوة » تثور حول وجودها الشكوك ، إلا أن تحليلا أكثر عمقا لروبرت هركافى بنى على أساس الممارسات الإسرائيلية يشير إلى « أن استراتيجية الردع الإسرائيلية المتضمنة فى سياسة الغموض النووى استندت على درجة من عدم اليقين ـ وليس الشك ـ حول قوة إسرائيل النووية » . فمبدأ الردع الإسرائيلى ـ كما يقول ـ لم يمارس على أساس التعميق المستمر للشك ، لكن على أساس خليط من العناصر المكشوفة والمستترة ، المعروفة جزئيا والمشار إليها وغير المعروفة(٥٣) . ويهدف الردع الإسرائيلى ـ من خلال الاستناد على تأثيرات « وجود » قوة لا يوجد يقين بشأنها ـ إلى منع الدول العربية من شن هجوم ضد إسرائيل ، دون أن تضطر الأخيرة إلى الإعلان عن وجود تلك القوة ، أو التهديد صراحة باستخدامها . أى أن الاستراتيجية النووية الإسرائيلية ـ كما يقول إفنير كوهين ـ « سياسة تستهدف الردع لكن من دون تهديدات »(٥٤) .

ولقد استمر هذا الشكل الردعى قائما عبر مراحل تطور الاستراتيجية النووية دون تبدل جذرى ، لكنه شهد تطورات أساسية . فمن المفترض أن نسبة عدم اليقين ـ أو الشك ـ قد تضاءلت باطراد مع تطور استراتيجية الغموض النووى . فنسبة الشك فى مرحلة استنادها إلى « خيار نووى » كانت أكبر بالتأكيد من نسبتها . عندما تم التحول إلى الاستناد على « قنابل فى القبو » ، وإن كان « فيلدمان » يرى « أن المقارنة بين الخيار النووى وبين قنبلة فى القبو تظهر أن تأثيراتهما فى مجال الردع متشابهة ، فقوة الردع لهذين الاستعدادين متماثلة ، غير أنهما يختلفان فى غايتهما وحساسيتهما »(٥٥) ، ومن المؤكد كذلك أن التأثيرات الردعية لقاعدة القوة التى تم الكشف عنها عام ١٩٨٦ كانت شبه يقينية . تتضاءل فيها درجة الشك إلى مستويات متدنية ، إن كانت قد ظلت قائمة من الأساس .

٢ ـ مضمون الردع الإسرائيلى : « الردع النهائى »

يوجد اتفاق شبه كامل ـ كما يذكر « ليونارد سبكتور ـ « علي » أن من المرجح أن إسرائيل تنظر إلى الأسلحة النووية باعتبارها « الملاذ الأخير » The Last Resort ، أى تهديد يستعمل فقط لردع الأعداء عن تلك الأعمال القصوى التى يمكن أن تهدد وجود إسرائيل ذاته »(٥٦) ، وهو ما يؤكده كذلك دان هوروفيتس بقوله « أن الاستخدام الممكن لخيار نووى فى إطار السياسة الرسمية المعلنة ، إنما هو سلاح المخرج الأخير »(٥٧) ، وهو ما يشير إليه كذلك « هركافى » بتأكيده « أن سياسة الغموض المقصود ترتبط بأنماط استخدام محددة هى الملاذ الأخير ، والتأثير النفسى »(٥٨) ، فالسلاح النووى الإسرائيلى ـ حسب التصورات الرسمية ـ هو أداة ردع / استخدام نهائية ضد العمليات العسكرية العربية الشاملة المشتركة التى تستهدف إنهاء وجود إسرائيل .

ويفترض سيناريو « الملاذ الأخير » ـ كما يذكر هركافى ـ حدوث هجوم عربى تقليدى ضد إسرائيل على كافة الجبهات ، مع عدم قدرة القوات التقليدية الإسرائيلية على الدفاع عن الدولة ، مع عدم وجود ضمان بأن الولايات المتحدة يمكن أن تتدخل بفعالية فى وقت ملائم ، مع عدم فعالية مواقف الأمم المتحدة ، أو الدول الأخرى . ويتطور الموقف بعد ذلك إلى احتمال حدوث انهيار للقوة العسكرية الإسرائيلية مع احتمال تعرض المدنيين الإسرائيليين لمذبحة شاملة ونهائية(٥٩) . ففى هذه الحالة سوف تطرح بصورة حادة احتمالات استخدام إسرائيل للسلاح النووى فى أشكال مختلفة ، أهمها ثلاثة أشكال محتملة :

١ ـ تهديد الدول العربية باستخدام الأسلحة النووية الاستراتيجية . إذا لم يتوقف الهجوم العربى الشامل الذى يهدد وجود إسرائيل على الفور ، وهو شكل التهديد الذى يسمى « الردع النهائى » .

٢ ـ استخدام إسرائيلى محدود للسلاح النووى ضد هدف عربى منعزل لإثبات جدية التهديد ، أو بدء سلم الاستخدام الواسع بضرب مدن عربية ـ دون العواصم ـ كبيرة ، وهى الاستخدامات التى تسمى ضربات التحذير أو الإنذار ، أو الرد الانتقائى المتصاعد .

٣ ـ استخدام شامل للأسلحة النووية الاستراتيجية ضد كافة المدن والأهداف

الحيوية العربية التى يمكن لأسلحة إسرائيل أن تصل إليها ، فى الوقت الذى يتوغل فيه الهجوم العربى ـ بافتراض أنه لم يرتدع ـ داخل إسرائيل ، وهو الاستخدام الذى يسمى « الرد النووى الانتقامى الشامل » الذى يسمى فى معظم الكتابات « الخيار شمشون » .

إذن توجد شروط محددة للاستخدام فى تلك الحالة ، يحددها د . حامد ربيع فيما يلى[٦٠] :

أ ـ أن تكون هناك حرب هزمت فيها إسرائيل .

ب ـ أن تكون الهزيمة قد وصلت إلى حد لم يعد من الممكن بخصوصه تجنب استئصال الدولة اليهودية .

جـ ـ أن تكون القوى الدولية (خاصة الولايات المتحدة) قد أعلنت أو أظهرت إرادة التخلى عن إسرائيل .

ومن الواضح أن هذا السيناريو يتضمن شكلين لاستخدام القوة النووية ، إذا تم تجاوز تلك الأشكال غير المتفق عليها لرد الفعل الإسرائيلى المحتمل فى تلك الحالة ، كضربات التحذير والإنذار أو الرد الانتقائى المتصاعد ، وهى أشكال قد لا تتيح الظروف لإسرائيل اتباعها بحكم ضآلة عمقها الاستراتيجى ، وضيق الوقت ، وحالة الرعب القائمة . وهذان الشكلان ـ كما سبق ـ هما :

١ ـ **الردع النهائى** : وهو شكل للتهديد باستخدام القوة ، مضمونه قيام إسرائيل بتحويل « الخيار » إلى « سلاح » ، أو إخراج القنابل من القبو ، أو تعبئة الترسانة القائمة ، ثم تهديد الدول العربية بالقصف النووى الشامل إذا لم يتوقف الهجوم . وحسب كافة الكتابات ، فإن هذا التهديد يتسم بمصداقية مطلقة تقريبا ، إذ أنه يتم فى سياق تعرض بقاء الدولة للخطر ، أو لما يسميه إفنير كوهين « حالة الطوارىء القصوى » ، وهى لحظة فريدة من وجهة نظر شعب ، حيث تشعر الجماعة السياسية بتهديد هائل لوجودها ، بفعل وجود خطر يثير رعبا يتجاوز الحدود المتعارف عليها للخوف العادى الذى تثيره الحرب[٦١] ، وبالتالى لن يكون هناك مجال أمام العرب للشك فى مصداقية التهديد الإسرائيلى ، وفى أن السلاح النووى سوف يستخدم إذا لم يتوقف الهجوم .

ويرى معظم الكتاب الإسرائيليين أن « الردع النهائى » يتمتع بمصداقية بدون أن تعلن إسرائيل عن امتلاكها للسلاح النووى ، وبدون أن تهدد صراحة باستخدامه ، أو حتى - كما يقول إفنير كوهين - دون أن تلتزم بالشروط النظرية للردع ، إذ « يمكن إرساء نظام ردع واقعى لـ « مخرج أخير » من دون توجيه تهديدات نووية ، ومن دون أى نظام ردع نووى بالمعنى المألوف ، وعلى العكس من نظام الردع النووى للدول الكبرى ، والذى يحدث ديناميكا من التهديد ، فإن الصفة المميزة للردع الموثوق به فى نظام المخرج الأخير ، هى انعدام صفة التهديدات »(٦٢) .

٢ - **الضربة الانتقامية الشاملة** : وهو شكل فعلى عنيف لاستخدام القوة النووية ، سوف ينفذ إذا لم يرتدع العرب عن الاستمرار فى الهجوم ، وقاموا بدخول إسرائيل التى ستستدعى خبرة « على وعلى أعدائى » التاريخية لتقوم بتدمير المنطقة . وهو استخدام أثار جدلا واسعا فى الكتابات الإسرائيلية بما أدى إلى تطوير الفكر الاستراتيجى الإسرائيلى - العام وليس الرسمى - لأنماط استخدامات جديدة للسلاح النووى ليس موضعها استراتيجية إسرائيل الرسمية التى تتضمن الاستخدامات شبه المؤكدة ، والمتوافق عليها فقط .

إن أساس هذا الاستخدام « بمضمونه السابق » يعود إلى دوافع إسرائيل الأولى لامتلاك السلاح النووى ، فكما يذكر إفنير كوهين ، كان الخوف من الكارثة على رأس نظرية إسرائيل الأمنية بفعل الرفض العربى المستمر لقبول شرعية إسرائيل ككيان سياسى ، والمصحوب من حين لآخر بعبارات مثل « القائها فى البحر » . لذا فإن إسرائيل - كما يقول - « لو لم يضعوا فى الاعتبار احتمال اللجوء إلى « المخرج الأخير » كجزء من نظرية إسرائيل الاستراتيجية لأظهروا أنهم يفتقرون إلى المسئولية الوطنية »(٦٣) . فلقد كانت احتمالات الكارثة هى التى دفعت لامتلاك السلاح النووى ، إذ لم يكن السلاح التقليدى من منظور قادة إسرائيل يمكنه أن يمثل ضمانة كافية لأمن إسرائيل على هذا المستوى فى المستقبل بفعل احتمالات تغير ميزان القوة العسكرية التقليدية بين العرب وإسرائيل . لذا بدا بالنسبة لهم ، أن الاتجاه إلى امتلاك سلاح مطلق تتسم تأثيراته بالثبات مهما تغيرت موازين القوة - بعكس السلاح التقليدى - مسألة شبه حتمية من أجل تأمين وجود إسرائيل . فلقد كان السلاح النووى - كما يذكر محمود عزمى - فى تقدير الذهن الإسرائيلى « الصهيونى » نوعا من الضمانة الاحتياطية الأخيرة للحيلولة دون حدوث « مسادة » جديدة فى العصر الحديث(٦٤) .

لكن ، ربما لم تكن دوافع الامتلاك فى الخمسينات توجد فى « التصور الإسرائيلى » بنفس الصورة « المنظمة » التى تطرح بها الآن ، لذا فإن معظم الآراء السابقة حول الضمانة النووية المطلوبة للوقت الذى تفقد فيه إسرائيل تفوقها العسكرى التقليدى على العرب ، ربما كانت وقتها - كما يذكر « فرانك برنابى » - أقرب لردود فعل غريزية أكثر منها كآراء مدروسة ، فالإسرائيليون - كما يقول - يشعرون باستمرار أنهم محاصرون ، ولا يمكنهم الاعتماد على غيرهم فى حمايتهم ، كما أنهم لا يثقون فى الاتفاقيات مع الدول الأخرى ، ويشعرون أن هامش الحركة لديهم ضئيل ، وبالتالى ، فحتى إذا كانوا قد فكروا فى أن استخدام السلاح النووى بتلك الصورة التى يريدون امتلاكه من أجلها - وهى الملاذ الأخير - سيكون « عملا انتحاريا » ، وبالتالى غير منطقى ، فإن ذلك لم يكن ليؤثر على النتيجة التى يتوصلون إليها ، وهى وجوب امتلاك السلاح النووى(٦٥) ، وهكذا ، فإن الدوافع ، والتصورات الإسرائيلية - حتى على هذا المستوى الذى يبدو منطقيا - أعقد بكثير مما تبدو عليه .

ثانيا : القوة النووية كأداة مساومة سياسية فى الصراع .

إن استخدام « القدرة - القوة » النووية الإسرائيلية كأداة مساومة سياسية هو الاستخدام الأساسى الثانى التالى فى الأهمية للاستخدام السابق فى السياسة النووية الرسمية لإسرائيل ، وهو استخدام واضح بدرجة تجعل من الممكن رصد أمثلة عملية على « حدوثه » بالفعل ، وليس مجرد تصورات حول « وجوده » ضمن التخطيط النووى الإسرائيلى الرسمى .

وتعتبر « المساومة » ، نمط استخدام سياسى بالأساس عناصر القوة النووية "The Nuclear Power" ، وليس نمط استخدام سياسى - عسكرى محدد للقوات النووية The Nuclear Force كما هو الحال فى الاستخدام السابق ، إذ أن المساومة لا تحمل مضامين إكراهية تهديدية مباشرة ، وإن كانت تشتمل - مع ذلك - على بعد إكراهى تهديدى غير مباشر ، مستتر وخافت . وهو نمط استخدمته إسرائيل عبر الصراع منذ ما قبل امتلاك السلاح النووى بفترة طويلة فى إدارة « العلاقات » مع الولايات المتحدة بغرض أساسى هو الحصول على ما تريده من صفقات تسليحية كبيرة أو متطورة ، كما استخدمته فى إدارة « الصراع » مع الدول العربية للضغط عليها - وليس إجبارها - باتجاه الإقدام على التفاوض المباشر معها ، وتسوية

الصراع ، أو - وهو شكل تساومى سيتضح أكثر بعد عام ١٩٩١ - باتجاه تقديم تنازلات تسليحية هامة .

ويمكن تناول ملامح هذا النمط ، وتقييمه على المستويين السابقين ، كما يلى :

١ - المساومة النووية مع الولايات المتحدة .

كان استخدام إسرائيل لوضعها النووى كورقة تفاوض أحد الاستخدامات السياسية الأساسية الواضحة خلال الستينات وأوائل السبعينات ، ولعل « نموذج أشكول - جونسون » فى مايو ١٩٦٦ من أوضح النماذج بهذا الشأن ، فقد أعلن « أشكول » ما أسماه « هيرش » قرارات مدراشا » يوم ١٨ مايو فى الكنيست بعد أن كانت قد اتخذت فعليا بما يقرب من عام كامل - وهى فترة لازمة لإتمام التفاوض مع الولايات المتحدة - لتحصل إسرائيل فى اليوم التالى (١٩ مايو) على أكبر صفقة تسليحية فى تاريخ علاقات الدولتين حتى ذلك الوقت . ويرصد سيمور هيرش - وهى معلومات تؤكدها مصادر متعددة - فى كتابه « الخيار شمشون » أكثر من أربع حالات واضحة قامت إسرائيل خلالها باستخدام وضعها النووى - قدرتها على تحويل الخيار إلى سلاح - فى الحصول على صفقات أو تعهدات تسليحية أمريكية فى الفترة ما بين عامى ١٩٦٠ - ١٩٦٨ قبل أن تقوم بإنتاج سلاحها النووى ، أو قامت خلالها الإدارة الأمريكية باستخدام ورقة تقديم الأسلحة من أجل الحصول على تعهدات إسرائيلية خاصة بوقف البرنامج النووى العسكرى الإسرائيلى .

لقد كانت أول صفقة تسليحية مؤكدة تمت على هذا الأساس هى صفقة صواريخ « هوك » الأمريكية الشهيرة التى تعهد كينيدى بتقديمها لإسرائيل - التى كانت قد طلبتها - خلال اجتماعه مع بن جوريون فى مايو ١٩٦١ مقابل تعهد إسرائيل بعدم بدء برنامج نووى عسكرى ، وقبول مستوى من التفتيش الأمريكى على عناصر البنية النووية المتوافرة لديها(٦٦) . وكانت الصفقة الأخيرة الواضحة التى تمت على هذا الأساس هى صفقة قاذفات فانتوم اف - ٤ المتطورة التى تم التفاهم عليها مع إدارة جونسون فى يناير ١٩٦٨ بعد أن كانت إسرائيل قد ألحت طويلا للحصول عليها ، والتى كان جونسون يعتقد أنه يمكن الحصول مقابل تقديمها على موافقة إسرائيلية بالانضمام إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ، وقبول تفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية على منشآتها النووية(٦٧) . وتوضح الصفقة الأخيرة أن مرحلة جديدة فى العلاقات الأمريكية - الإسرائيلية كانت على وشك أن تبدأ ، وهى مرحلة ربما

لم تكن إسرائيل تحتاج فيها « للمساومة النووية » بنفس الدرجة التى شهدتها الستينات ، إذ أن إسرائيل لم تحصل على طائرات اف ـ ٤ دون أن تتعهد بالتوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة فقط ، لكنها حصلت أيضا فى تطور مثير على المعدات والأنظمة اللازمة لاستخدام تلك الطائرات بفعالية فى مهام القصف النووى .

إن واقع مرحلة ١٩٦٠ ـ ١٩٦٨ يشير إلى عملية مساومة متبادلة تستخدم فيها إسرائيل ورقتها النووية للحصول على أسلحة متطورة ، وتستخدم فيها الإدارة الأمريكية ورقتها التسليحية ـ أحيانا بمبادرة منها ـ للحصول على تنازلات نووية إسرائيلية . فلم تكن عملية المساومة ذات اتجاه واحد ، إذ كانت إسرائيل تستغل حالة الغموض المحيطة بقدراتها النووية فى مختلف محاولاتها الهادفة إلى الحصول على مزيد من الدعم الأمريكي العسكرى والسياسى والاقتصادى ، وذلك تحت شعار ضرورة المحافظة على التفوق التقليدى مقابل عدم اللجوء إلى الخيار العسكرى النووى ، كما أن وجهات نظر أمريكية رسمية أشارت فى أكثر من مناسبة إلى ضرورة عدم دفع إسرائيل إلى اللجوء للخيار النووى كتبرير للمساعدات العسكرية والاقتصادية الضخمة التى تمنحها الولايات المتحدة لها من أجل الحفاظ على ميزان القوى التقليدى فى المنطقة(٦٨) ، فكما يذكر حافظ اسماعيل « أبلغ الرئيس الأمريكى ليندون جونسون الرئيس عبد الناصر عام ١٩٦٥ أن أمريكا ستسلح إسرائيل حتى لا تلجأ إلى تصنيع السلاح النووى(٦٩) .

وبالطبع ، لا توجد حاجة للتأكيد على وجود علاقة بين الشكل الغامض للسياسة النووية الرسمية ، وفعالية هذا الاستخدام التساومى تحديدا . إذ أنها قوية لدرجة أن « فؤاد جابر » يقول إن سياسة تجنب كافة التصريحات الإسرائيلية سواء كانت رسمية أو غير رسمية ، بشكل مقصود كل تحديد معين يتناول خطط المستقبل وأهدافه فى الحقل النووى بالذات » موضوعة للحفاظ على المرونة والقدرة على التكيف اللازمين للنجاح فى استغلال الخيار النووى كأداة مساومة ثمينة فى معاملات إسرائيل مع المصادر التى تؤيدها وتزودها ، وخصوصا مع الولايات المتحدة »(٧٠) . ولا يقصد « جابر » بالطبع أن يقرر بأن تلك السياسة الغامضة قد وضعت خصيصا لتستخدم كأداة تساومية ، لكنه يؤكد على ارتباط هذا الاستخدام التساومى تحديدا بالسياسة النووية الرسمية الإسرائيلية .

لكن مع كل ذلك ، يصعب التأكيد على أن العامل النووى كان عاملا رئيسيا ، أو حتى عاملا هاما فى الصفقات التسليحية الإسرائيلية ـ الأمريكية عبر مسار

العلاقات بينها طوال سنوات الصراع الماضية . فمن المؤكد أن العامل النووى - الذى لم يكن قد أصبح « السلاح النووى » بعد - قد لعب دورا فى ثنى الإدارة الأمريكية فى عهد كل من كنيدى ، ثم جونسون حتى عام ١٩٦٨ عن الالتزام بالاعلان الثلاثى الذى صدر عام ١٩٥٠ بخصوص تقديم الأسلحة لدول الشرق الأوسط ، وقد يكون هذا الدرو « أساسيا » فى تلك السنوات ، لكن العلاقات الأمريكية - الإسرائيلية دخلت بعد عام ١٩٦٧ - وربما قبل ذلك بمستوى ما - مرحلة أصبحت فيها مسألة الصفقات التسليحية والمساعدات العسكرية - إضافة إلى الدعم السياسى والمساعدات الاقتصادية - جزءا من علاقة معقدة تلتزم فيها الولايات المتحدة بضمان أمن إسرائيل ، وتفوقها العسكرى على دول المواجهة العربية ، لاعتبارات عديدة لا يمثل « العامل النووى » أهمية فيها .

إن الرؤية الأمريكية لمصالحها الاستراتيجية فى المنطقة ، والدور الذى لعبته إسرائيل فى الاستراتيجية الأمريكية خلال الفترة الماضية ، والدور الذى يلعبه اليهود فى الانتخابات الأمريكية ، ودور جماعات الضغط الإسرائيلية فى الحياة السياسية الأمريكية ، وقدرة إسرائيل - وجماعة ضغطها - على استخدام وسائلها المختلفة لتمرير مطالبها العسكرية فى مؤسسات صنع القرار الأمريكى ، هى عوامل لعبت أدوارا أساسية فى قيام الإدارات الأمريكية المتعاقبة بتقديم مساعدات عسكرية تسليحية ومالية لإسرائيل ، بما لا يقارن بتأثير العامل النووى فى السياسة الأمريكية على هذا المستوى ، وبما لا يقارن بتأثير « العامل النووى » - سلبا أو إيجابا - فى نمط علاقات أخرى كالعلاقات الأمريكية الباكستانية على سبيل المثال ، بحيث يمكن افتراض أنه لو لم يكن العامل النووى قائما خلال السبعينات والثمانينات لما إختلف مسار العلاقات العسكرية الأمريكية - الإسرائيلية كثيرا عما حدث بالفعل . أما مسألة تبرير بعض الشخصيات الأمريكية لعقد بعض الصفقات التسليحية ، أو لمد الجسور الجوية التسليحية على نطاق واسع لإسرائيل ، بالعامل النووى فى أوقات معينة ، فإنها مسألة ترتبط بعلاقات الولايات المتحدة بالدول العربية ، وليس بعلاقاتها مع إسرائيل .

لقد وصلت قوة العلاقات الأمريكية - الإسرائيلية إلى درجة أن « شاى فيلدمان » قد ذكر عام ١٩٨٢ أنه لو أعلنت إسرائيل عن امتلاكها للسلاح النووى ، وتبنت استراتيجية ردع علنية - وهو إجراء يتصور أنه يمكن أن يؤدى إلى رد فعل أمريكى شديد غير مشكوك فيه - فإن رد الفعل الأمريكى سوف يكون « منضبطا » ، وقد لا يؤدى إلى قطع المساعدات عن إسرائيل ، بفعل وجود تلك العوامل الأخرى الأكثر

أهمية التى تجعل من إسرائيل « حالة أمريكية خاصة » ، وذلك على الرغم من وجود « تعديل جلين » على قانون المساعدات الخارجية الأمريكية الذى أقر عام ١٩٦٧ حظر تقديم مساعدات عسكرية واقتصادية ، أو قروض لشراء أسلحة ، إلا للدول التى لا تعرف بأنها ذات قدرات نووية ، والتى تقوم بإجراء تفجير نووى ، وقانون منع الانتشار النووى الذى أقر عام ١٩٧٨ بأن التعاون الأمريكى مع أية دولة لا تمتلك أسلحة نووية يتوقف إذا ما قامت هذه الدولة بتفجير نووى(٧١) . فإذا كانت تلك العوامل الأخرى بهذه القوة التى تجعل « فيلدمان » يتصور أن الولايات المتحدة لن تقطع مساعداتها العسكرية عن إسرائيل فى مثل هذه الحالة ، فإنها بدون شك ذات قوة تتيح لإسرائيل الحصول على تلك المساعدات دون الحاجة لمثل هذه المساومات النووية .

وربما تكون هناك حالة واحدة ـ بعد إنتاج إسرائيل لسلاحها النووى ـ تبدو ظاهريا استثناء مما سبق ، وهى حالة استخدام إسرائيل للتهديد باستعمال السلاح النووى خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، بغرض ابتزاز الإدارة الأمريكية للضغط عليها من أجل التعجيل بتقديم الأسلحة النووية التى كانت إسرائيل قد طلبتها فى الأيام الأولى للحرب(٧٢) ، ودفع الإدارة الأمريكية إلى تغيير موقفها الخاص بعدم إمداد إسرائيل بكميات كبيرة من الأسلحة ، وهو التهديد الذى يفسر ـ حسب بعض الكتابات ـ « الجسر الجوى الأمريكى » الشهير الذى تم بعد ذلك كرد فعل له . إلا أن التحليل المتأنى لتلك الحالة لا يثبت فقط أن العوامل الأخرى كانت هى التى تمارس تأثيراتها ، لكنه يثبت أيضا أن هناك حدودا لتأثير استخدام السلاح النووى ـ وهو هنا سلاح ، وليس خيارا كما كان فى الستينات ـ كأداة مساومة وضغط تهدف إلى الحصول على صفقات تسليحية كبيرة ، ومتطورة .

٢ ـ المساومة النووية مع الدول العربية :

مثلما كان الحال مع الولايات المتحدة فى الستينات ، استخدمت إسرائيل « أداتها » ـ قدرتها وقوتها ـ النووية سياسيا فى إدارة صراعها مع الدول العربية ابتداء من السنوات الأولى لتوجهها نحو امتلاك السلاح النووى وحتى السنوات القليلة الماضية ، وذلك فى إطار سياستها النووية الرسمية . « فقد بدأت إسرائيل استخدام الورقة النووية لديها فى وقت مبكر للغاية لفرض تسوية غير مقبولة ـ كما يقول د .

عبد المنعم سعيد ـ على الدول العربية . ففى عام ١٩٥٩ ، وقبل نمو القدرة النووية الإسرائيلية ، عرض بن جوريون على الكنيست الإسرائيلى « حتى يجيء الوقت الذى يكون فيه نزع السلاح على المستوى العالمى أمرا واردا ، فإن حكومة إسرائيل تقترح على جيرانها العرب ـ مصر ، والسعودية ، والعراق ، والأردن ، وسوريا ، ولبنان ـ معاهدة للنزع الشامل للسلاح ، وتسريح القوات فى إسرائيل والدول العربية المذكورة على شرط أن تضمن التفتيش المتبادل والحر المستمر » ... وقد أعاد بن جوريون هذا العرض فى الكنيست عام ١٩٦٢ ليشمل القدرات النووية كذلك »[٧٣] . وكان بن جوريون قد أكد أيضا فى خطابه الشهير الذى ألقاه فى الكنيست فى ديسمبر ١٩٦٠ ، إثر افتضاح أمر مفاعل دايمونا « أنه سبق لإسرائيل أن اقترحت على الدول العربية نزعا شاملا للسلاح من المنطقة كلها مع ضمانات تفتيش متبادلة »[٧٤] .

وبصرف النظر عن الاعتبارات التى دفعت بن جوريون لإعلان مبادرة ١٩٥٩ ، لم يكن متصورا ـ حتى إذا لم تكن الدول العربية ترفض مبدأ التسوية فى ذلك الوقت ـ أن تقبل الدول العربية نزعا شاملا للأسلحة التقليدية لست دول عربية مقابل نزع أسلحة إسرائيل التقليدية كأساس منطقى لتسوية ما ، ولم يكن ما أثير فى ديسمبر ١٩٦٠ يضيف جديدا ، إلا أن « بن جوريون » على الأرجح كان يهدف لاحتواء رد الفعل الناتج عن افتضاح أمر المفاعل . وعموما ، فإن القدرة النووية لم تكن قد دخلت حتى هذا الوقت كعنصر فى عملية المساومة الإسرائيلية ، إلا كإطار عام ضاغط يحيط بمبادرة ١٩٦٠ « المعادة » التى طرحها « بن جوريون » إثر اعترافه بامتلاك إسرائيل لمفاعل نووى . وقد دخلت تلك القدرة كعنصر أساسى لأول مرة فى عملية التساوم فى مبادرة ١٩٦٢ . وفى هذه الحالة ، فإن « عملية التساوم » ـ بالمعنى الحرفى ـ كانت تهدف إلى مقايضة قدرات إسرائيل النووية والتقليدية بالقدرات التقليدية والنووية المحتملة للدول العربية الست . لكن فى الواقع ، فإن تلك المبادرة ـ مثل المبادرات السابقة ـ كانت تهدف إلى الضغط على الدول العربية بغرض الإقدام على تسوية الصراع مع إسرائيل ، وهو ما يسميه د . عبد المنعم سعيد « مقايضة قدرات إسرائيل النووية آنذاك مقابل سلام واعتراف لا تقبله الدول العربية »[٧٥] .

بعد ذلك بسنوات ، رفضت إسرائيل التوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية عام ١٩٦٨ ، واستمرت فى هذا الرفض عبر السنوات التالية . وحسب ما يذكر منير بدوى ، كانت « إسرائيل فى استمرار موقفها هذا بعدم الالتزام بأى قيد يعوق قدرتها النووية ضمانا لاستقلال الإمكانية التساومية لهذه القدرة ـ والتى يمكن

أن تفقدها بدخولها فى أى من الاتفاقيات الدولية الخاصة بالتسلح النووى - فى أية مناسبة لاحقة قد ترى فيها إسرائيل فرصة للابتزاز بمقدرتها النووية »[٧٦] .

وفى نهاية عام ١٩٧٤ ، « امتنعت » إسرائيل عن تأييد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣٢٦٣ بتاريخ ٣ / ١٢ / ١٩٧٤ بإقامة منطقة منزوعة السلاح النووى فى الشرق الأوسط ، والذى كان قد أتخذ بناء على مشروع إيرانى - مصرى بهذا الشأن ، مبررة هذا الموقف بأنه يمكن تحقيق هذا الهدف بشكل أفضل عن طريق عقد مشاورات بين دول المنطقة مباشرة . وهو ما أكده بعد ذلك « إيجال آلون » - وزير الخارجية الإسرائيلى آنذاك - فى ٣٠ سبتمبر ١٩٧٥ ، أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بإقتراحه الذى يصفه « إفرايم عنبار » بما يسميه « حدثا نوويا بالغ الخطورة » ، والذى تضمن « إجراء مشاورات مع جميع الدول المهتمة بخلق منطقة خالية من السلاح النووى فى الشرق الأوسط قائلا : « تؤيد إسرائيل الإقتراح بوجود منطقة منزوعة السلاح فى الشرق الأوسط ، وستكون مستعدة للدخول فى مفاوضات مع كافة الدول المعنية من أجل الوصول إلى هذا الهدف ، ونقصد بالمفاوضات عملية مشاورات بين الحكومات تشبه تلك التى سبقت قبول « معاهدة تلاتيلولكو » ، وغيرها من الوسائل الدولية كالميثاق ، ونحن لا نعتقد أن هذا الأمر الخطير يمكن إقراره من خلال المراسلات عن طريق السكرتير العام[٧٧] .

واستمر الموقف الإسرائيلى على ما هو عليه حتى عام ١٩٨١ ، عندما « وافقت » إسرائيل على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة - السابق - الذى كان يصدر سنويا ، مع تحفظ أساسى « فقد ربطت إسرائيل موافقتها على إقامة المنطقة المقترحة » بالمفاوضات المباشرة « التى تقود إلى عقد مؤتمر إقليمى لدول المنطقة »[٧٨] ، وطوال الثمانينات رفضت إسرائيل بحث إقامة « منطقة خالية من الأسلحة النووية فى الشرق الأوسط » - وهو المقترح الذى كانت مصر تتبناه خلال تلك المرحلة - إلا بنفس الأسس السابقة ، كما رفضت كذلك المبادرة المصرية المطورة التى طرحت فى أبريل ١٩٩٠ حول إزالة أسلحة التدمير الشامل « كلها » من المنطقة على نفس الأسس التساومية التى تهدف إلى الضغط على العرب لقبول التفاوض المباشر وبدء التسوية ، ثم اتجهت بعد ذلك بعام واحد (١٩٩١) عندما بدأت عملية التفاوض المباشر بالفعل - لأسباب لا علاقة لها بالمساومة النووية - إلى إعادة التأكيد على مقترحاتها الأولى التى تربط بين التفاوض حول الأسلحة التقليدية ، وبين التفاهم حول الأسلحة النووية .

إن إسرائيل - كما هو واضح مما سبق - قد استخدمت قوتها النووية كأداة مساومة مع الدول العربية بصورة أعقد بكثير مما استخدمتها به مع الولايات المتحدة فى الستينات ، فقد كان الاستخدام الإسرائيلى « للمقترحات النووية » يهدف - كما هو

مفترض - إلى الضغط على الدول العربية للإقدام على التفاوض المباشر مع إسرائيل ، تسوية الصراع . ومن الناحية النظرية يمكن إفتراض أن هناك منطقتين يمكنهما إسناد عملية تحقيق مثل هذا الهدف :

الأول : منطق المساومة المصحوبة بالإغراء ، ويستند هذا المنطق إلى تصور بأن العرب يخشون من وجود السلاح النووى فى يد إسرائيل ،ويعتبرونه تهديدا لمصالحهم العليا ، وبالتالى يمكن أن تتم مقايضتهم على الإقدام على التسوية وقبول إسرائيل مقابل نزع مثل هذا السلاح .

الثانى : منطق المساومة المصحوبة بالإكراه . ويستند هذا المنطق إلى تصور بأن العرب يخشون من وجود السلاح فى يد إسرائيل ويعتبرونه تهديدا لمصالحهم العليا ، وبالتالى يمكن الضغط عليهم للإقدام على التفاوض حول « السلاح » بشروط إسرائيل ، مع الضغط عليهم لتقديم تنازلات إضافية ، وسوف تتضمن عملية التفاوض المباشر فى حد ذاتها اعترافا بوجود إسرائيل ، وقبولا لها .

وقد اعتمدت إسرائيل فى استخدامها « لأداتها النووية » على المنطق الثانى ، فجوهر عملية المساومة الإسرائيلية كان أعمق من مجرد التساوم على التفاوض المباشر . « فقد ربطت إسرائيل - منذ البداية - بين نزع السلاح النووى ونزع السلاح التقليدى ، بحيث رأت أن نزع السلاح التقليدى يعد شرطا أساسيا يجب تحقيقه بكل الإلتزام قبل أى خطوات نحو نزع السلاح النووى »(٧٩) ، وهو أمر واضح تماما فى مقترحات « بن جوريون » التى تبدو وكأنها مبادرات تطرح لترفض ، كما أن مقترحات « آلون » - التى طرحت فى ظل امتلاك إسرائيل فعليا للأسلحة النووية - لم تكن لتؤدى إلى تحقيق أى غرض عربى ذى أهمية حتى لو كانت عملية التفاوض ستتركز على الأسلحة النووية فقط دون ربطها بالأسلحة التقليدية . فحتى لو كانت الدول العربية قد أقدمت على التفاوض المباشر مع الإعتراف بوجود إسرائيل ، فإن من المؤكد - كما يقول د. تيسير الناشف - أن إسرائيل لم تكن لتفكك ، أو تنزع أسلحتها النووية(٨٠) ، وهو أمر يقرره معظم من تناولوا هذا الموضوع « فإن من الصعب تصور أن دولة ما تمتلك القنبلة النووية سوف توافق على التخلى عن هذه القنبلة(٨١).

ولقد كانت « مقترحات آلون » واضحة بخصوص تلك المسألة ، إذ استندت إسرائيل إلى نموذج « اتفاقية تلاتيلولكو » التى عقدت عام ١٩٦٧ بين دول أمريكا اللاتينية . وبغض النظر عن كافة التعقيدات التى تطرحها تلك الإتفاقية فى شروط سريانها ، والتصديق عليها وعلى البروتوكولات الملحقة بها ، وإجراءات التفتيش المتضمنة فيها ، وسماحها لأى طرف بالخروج منها « بإرادة منفردة » ، فإن أهم ملامحها هى أنه تم التمييز فيها بين الأسلحة النووية - وهى ما تمنعه الإتفاقية - وبين

المتفجرات (الأجهزة) النووية للأغراض السلمية . وحسب معظم التقييمات الدولية لتلك الإتفاقية ، فإنه تمييز غير ممكن من الناحية الفنية[٨٢]، إضافة إلى أن الآثار الاستراتيجية لوجود « الجهاز النووى » لا تختلف كثيرا عن آثار وجود « سلاح نووى » ، وقد أكدت بعض الكتابات الإسرائيلية ذلك الإتجاه بوضوح ، فكما يقول د. إيلان تواتى - وهو أحد مؤيدى نزع السلاح - « فلا شك فى أن إسرائيل تفضل معاهدة تترك لها أكبر الخيارات النووية ، وفى المقابل تمنع العرب من تطوير سلاح نووى[٨٣] ».

إذن ، لم يكن العرب ليحصلوا على شىء فى الوقت الذى سيفقدون فيه « خيارهم النووى » المتصور رسميا . فحتى لو كانت الدول العربية - تبعا لمنطق المساومة المصحوبة بالإكراه - تخشى من وجود السلاح النووى الإسرائيلى لدرجة أنها يمكن أن « تكره » على الإقدام على التفاوض المباشر مع الإعتراف بإسرائيل ، فإن هذه الخطوة ذاتها لم تكن لتحقق لهم التحرر من هذا السلاح ، وإستنادا إلى مثل هذا التحليل يقرر الأكاديمى الإسرائيلى « يورام نمرود » - وهو أحد الداعين لتوقيع معاهدة عدم الإنتشار - « أن مواقف إسرائيل بشأن التسلح النووى ، ونزع التسلح متناقضة »[٨٤]. فلو كانت إسرائيل تهدف بالفعل إلى الضغط على العرب للإقدام على التسوية لقامت بإتباع منطق « المساومة المصحوبة بالإغراء » ، بحيث يكون هناك مكسب واضح للعرب مقابل إقدامهم على التسوية .

إن اتباع إسرائيل - إذن - لمنطق المساومة ذات الطابع الإكراهى يعنى أحد أمرين :

١ - أن إسرائيل كانت تفترض أن العرب يخشون سلاحها النووى لدرجة « الهلع » ، وبالتالى سيكونون على إستعداد - حسب مقترحات بن جوريون - للتفاوض حول نزع كافة أسلحتهم التقليدية مقابل الخلاص من « الإحتمالات النووية » ، أو - حسب مقترحات آلون - للدخول فى عملية تفاوض دون أية حسابات طالما أن نتيجة المفاوضات ستفرز وضعا أقل خطورة ، وهو افتراض لا توجد مؤشرات بصدده . فلا يوجد كاتب إسرائيلى واحد - ربما باستثناء شلومو أهرونسون - يقرر أن مخاوف العرب من « القنبلة » تصل إلى هذا المستوى الذى يجعلهم يقدمون على الإستجابة لمثل هذه المقترحات .

٢ - أن إسرائيل لم تكن تنظر إلى السلاح النووى بجدية « كأداة مساومة » فى مواجهة الدول العربية على مستوى الضغط عليهم بغرض الإقدام على التفاوض المباشر ، ولم تستخدمه بجدية « على هذا المستوى » لتحقيق ذلك الغرض ، وهو الإفتراض المرجح . ففى تحليل « إفرايم عنبار » لمقترحات آلون ، التى تعتبر « ثورة » من وجهة نظره ، يقدم خمسة تفسيرات لإتخاذ إسرائيل ذلك الموقف ،

أضعفها . وآخرها هو احتمال أن تكون إسرائيل تقصد فعلا إنشاء منطقة منزوعة السلاح نوويا فى الشرق الأوسط ، بل أنه يرجح أن هدف إرضاء إيران - صاحبة مشروع القرار الخاص بإنشاء منطقة منزوعة السلاح النووى فى الشرق الأوسط عام ١٩٧٤ - يحتل أولوية عن هدف إنشاء تلك المنطقة فعليا(٨٥).

وعلى ذلك ، يمكن القول أن إسرائيل لم تطرح السلاح النووى كأداة مساومة بغرض دفع الدول العربية على الإقدام إلى التسوية أو التفاوض المباشر بصورة جادة ، فإن كانت إسرائيل قد سعت إلى تحقيق هذا الغرض نوويا ، ربما تكون قد سعت إليه فى إطار استخدام نمط سياسى - عسكرى من أنماط استخدام القوة النووية هو الاجبار ، وليس من خلال نمط سياسى ذى مضمون إكراهى خافت ، بدا أنه يستخدم ظاهريا لهذا الغرض - هو المساومة - فى حين أن المقترحات النووية الإسرائيلية كانت ترتبط فى واقع الأمر بموقف إسرائيل كدولة تواجه ضغوطا دولية بشأن وضعها النووى أو موقفها من الإتفاقيات النووية الدولية ، أو ربما بأهداف دعائية أو سياسية داخلية .

ومع هذا يمكن افتراض وجود احتمال بأن إسرائيل كانت تستخدم « ورقتها النووية » كأداة مساومة فى إدارة صراعها مع الدول العربية ، وأن كل مقترحاتها السابقة كانت تهدف بالفعل إلى الضغط على الدول العربية للإقدام على التفاوض المباشر والتسوية فى ظل تصور ما لدى إسرائيل بأن مثل هذا الاستخدام يمكن أن يحقق أغراضه . ويستند مثل هذا الإفتراض إلى العبارات المباشرة التى طرحها كل من « بن جوريون » و « آلون » ، ووجود اتجاه رسمى - تمثله هذه المقترحات - فى السياسة الإسرائيلية الرسمية يدعو إلى نزع السلاح النووى فى المنطقة بالآليات التى تقترحها إسرائيل .

وإذا كان هذا الإفتراض صحيحا ، فإنه يمكن القول إن هذا النمط السياسى لاستخدام السلاح النووى لم يكن ذا مصداقية عبر مسار الصراع ، فالدول العربية لم تستجيب لإقتراحات بن جوريون فى حينها ، ولا لمقترحات الون عام ١٩٧٥ . ولا يوجد ما يشير إلى أن إقدام مصر على التفاوض المباشر مع إسرائيل لتسوية الصراع معها عام ١٩٧٧ كان استجابة لهذا المنطق التساومى ذى الطابع الإكراهى ، فلا يوجد فى إتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية الموقعة عام ١٩٧٩ بند واحد « نووى » . كما يصعب تفسير إقدام الدول العربية على التفاوض المباشر خلال عام ١٩٩١ بتأثير تلك الأداة بشكل استخدامها التساومى . فقضية « التسلح النووى » فى المنطقة هى مجرد بند رئيسى على جدول أعمال لجنة التسلح والأمن الإقليمى التى تعد واحدة من لجان التفاوض متعدد الأطراف ، فليست هى بؤرة التفاوض فى عملية التسوية ، بل إنها - على الأرجح - مسألة مؤجلة .

والخلاصة ، أن إسرائيل قد استخدمت قدرتها - قوتها النووية بصورة معلنة كأداة تساومية عبر مسار الصراع فى مواجهة الدول العربية بغرض دفعها إلى التسوية والتفاوض ، لكنها على الأرجح لم تكن تستخدمها بصورة جدية لتحقيق هذا الهدف . أما إذا كانت قد استخدمتها لتحقيقه بصورة متعمدة وجدية ، فإن هذا الاستخدام كان تقريبا بلا مصداقية .

ثالثا - القوة النووية كأداة للإجبار ضد الدول العربية :

إن معظم الكتابات الإسرائيلية والغربية لا تشير إلى أن « نمط الإجبار » يعتبر نمطا متصورا لاستخدام القوة النووية فى السياسة الرسمية الإسرائيلية . إذ أن من الصعب - حسب التيار السائد فى تلك الكتابات - استخدام السلاح النووى بصفة عامة لتحقيق هدف الإجبار تحديدا حتى فى ظل احتكار نووى ، لكن هناك اتجاها سائدا فى الكتابات العربية يشير إلى أن الإجبار النووى يعد أحد الاستخدامات الأساسية فى السياسة النووية الرسمية لإسرائيل ، وهو الإتجاه الذى سيتم الإستناد إليه فى تحليل هذا النمط .

وفى الواقع ، فإنه على الرغم من وجود هدف « إجبار » الدول العربية على قبول تسوية تلائم تصورات إسرائيل كهدف استراتيجى رئيسى فى استراتيجيتها الأمنية القومية ، فإنه لا توجد مؤشرات أساسية فى الفترة التى تم فيها التخطيط لامتلاك إسرائيل للسلاح النووى تشير إلى أن قادة إسرائيل كانوا يعتقدون أن السلاح النووى يمكن أن يقوم بمهمة « الإجبار » بالمفهوم السابق كمهمة رئيسية مستقلة . وكما يبدو من معظم الكتابات الإسرائيلية ، فإن الإجبار ليس هدفا محددا قائما بذاته للقوة النووية ، لكنه يأتى كنتيجة مباشرة لنجاح إسرائيل فى تحقيق الردع النهائى . إذ يتصور أن وجود « الردع النهائى المطلق » سيؤدى إلى إنهاء التصورات العربية بإمكانية القضاء على إسرائيل ، وبالتالى لن يكون أمام العرب إلا الإتجاه إلى تسوية الصراع . أى أنهم سيقومون بما لا يريدون القيام به . وهو مستوى من الإجبار يختلف عن الشكل « النموذجى » لهذا النمط الذى يفترض أنه يعنى إكراه العرب مباشرة على قبول تسوية إسرائيلية لا تتفق مع أهدافهم ومصالحهم عن طريق التهديد النووى .

أما بالنسبة للكتابات العربية ، فهناك اتجاهان رئيسيان فى تناول نمط « الإجبار » فى الاستراتيجية النووية الرسمية لإسرائيل يطرح كل منهما تصورا لشكل « الإجبار النووى » الإسرائيلى ، كما يلى :

الاتجاه الأول : يرى أن الإجبار يمثل نمطا أساسيا لاستخدام القوة النووية

الإسرائيلية ، بل أنه هو النمط الأساسى لاستخدام تلك القوة فاللواء ممدوح عطيه يرى أن هدف إسرائيل من إمتلاكها لقوتها النووية هو « فرض الإرادة السياسية على الدول العربية »[٨٦] . ويقرر د. نافع الحسن أن الإكراه ـ المقصود الإجبار ـ هدف أساسى للاستراتيجية النووية الإسرائيلية « فقد جاء أول تبرير للتسلح النووى الإسرائيلى على لسان « شيمون بيريز » عام ١٩٦٢ حيث تحدث إلى صحيفة « دافار » الإسرائيلية اليومية بصفته المدير العام لوزارة الدفاع الإسرائيلية عن نظرية الجيش الإسرائيلى المتعلقة « بالإكراه غير التقليدى » ، وفيما بعد ـ كما يقول ـ عمد خبير بارز فى برنامج التسلح النووى الإسرائيلى ، وهو « يائير ايفرون » ، إلى تفسير هذه النظرية على الوجه التالى « إن الحصول على نظام متفوق للسلاح يعنى إمكانية استعماله للإكراه ، أى إكراه الطرف الآخر على القبول بالمطالب السياسية الإسرائيلية التى تتضمن المطالبة بقبول الوضع القائم على الأرض ، وتوقيع إتفاقية سلام مع إسرائيل »[٨٧] .

لكن أهم تحليل عربى لسياسة « الإجبار » الإسرائيلية جاء فى دراسة د. عبد المنعم سعيد « استراتيجية إسرائيل النووية » التى نشرها عام ١٩٨٤ ، حيث يقوم بتحليل المقومات النظرية الأساسية للردع على المستوى الدولى ، والمقومات التاريخية للردع فى الصراع العربى الإسرائيلى مشيرا إلى نتيجتين :

(أ) أن الحديث عن الردع يتطلب نوعا من الاعتماد المتبادل القائم على فكرة قدرة طرفى الصراع على إيذاء كل منهما الآخر بشكل إن لم يكن متكافئا تماما ، فإنه يتضمن حدا أدنى من القدرة على الإضرار لدى كل طرف قد تكفى لإيجاد نوع من التوازن .

(ب) أن تاريخ الصراع العربى الإسرائيلى لا يشير إلى أن الجانب العربى كان الجانب الذى يقوم بالعدوان أو الهجوم ، إضافة إلى أن الأهداف السياسية والأمنية الإسرائيلية أخذت فى التمدد والتوسع ، كما أن مساحة إسرائيل الجغرافية أخذت فى التوسع كذلك .

وعلى ذلك ، يقرر د. عبد المنعم سعيد أن المقومات الأساسية للردع غير متوافرة ، كما أن مقوماته التاريخية مشكوك فيها . ويخلص فى النهاية إلى القول « إن استراتيجية إسرائيل النووية ـ بناء على ما سبق ذكره ـ تقوم فى الواقع ، ليس على الدفاع والردع ، وإنما على الإجبار وفرض المكانة والسمعة ، ومن المتوقع أن يستمر ذلك حتى يتم تصحيح التوازن الإستراتيجى بين الطرفين[٨٨] .

وفى هذا السياق توجد ملاحظتان :

١ ـ أن حديث « بيريز » ـ على الأرجح ـ كان فى إطار تناوله لمبادىء استخدام

القوة العسكرية التقليدية الإسرائيلية بأسلوب غير تقليدى ، فاستخدامات القوة العسكرية هى كلها استخدامات « إكراهية » ، والإكراه غير التقليدى هو أسلوب استخدام غير تقليدى ، وليس « إجبارا » . ويبدو أن تحليل د. نافع الحسن قد استند إلى تحليل « ستيفن جرين » لعبارة بيريز فى إطار تناوله - جرين - للأسباب التى دعت إسرائيل عام ١٩٥٧ إلى أن تأخذ على عاتقها النفقات والمخاطر المتعلقة ببرنامج الأسلحة النووية(٨٩) ، وهو تحليل ترجيحى بسيط للغاية لا يستند على أسس قوية . فدوافع إسرائيل الأولى لامتلاك السلاح النووى لم تكن ترتبط بشكل ميزان القوة العسكرية أواخر الخمسينات بقدر ما كانت ترتبط بمستقبل هذا الميزان . كما لا توجد تصريحات أخرى لشيمون بيريز ، أو غيره من القادة الإسرائيليين - ربما بإستثناء تصريحات دايان بعد عام ١٩٧٣ التى لم تكن تعبر عن وجهة نظر رسمية - يمكن أن يفهم منها أن « الإجبار » استخدام معتمد للسلاح النووى .

٢ - إن كلا من د. عبد المنعم سعيد ويائير أيفرون لا يتناولان على الأرجح استخدامات القوة النووية فى سياسة إسرائيل الرسمية ، لكنهما يتناولان « الاستخدمات المحتملة » للقوة النووية الإسرائيلية ، وهى كثيرة جدا ، ولا تقتصر على « الإجبار » ، بل قد تصل إلى أنماط استخدام فعلية هجومية للقوة النووية . وهى عادة استخدامات لا يوجد إتفاق حول إمكانية القيام بها ، ولا حول « مصداقيتها » فى التأثير على السلوك العربى ، فهى استخدامات قائمة « إحتماليا » ، وليس بصورة شبه مؤكدة مثلما هو الحال بالنسبة للردع النهائى ، والمساومة .

وحتى مع إفتراض أن إسرائيل تفكر « بصورة شبه رسمية » فى استخدام اسلحتها النووية لأغراض الإجبار ، فإن مثل هذا الإجبار سوف يكون مختلفا فى شكله ومضمونه عن « نموذج الإجبار » لدرجة أنه لن يكون إجبارا بالمعنى التقليدى . فالإجبار هو استخدام سياسى - عسكرى للقوة النووية يستند إلى إمكانية استخدام تلك القوة فعليا « بنمطها الهجومى » فى حالة فشل الإجبار . ولا تشير الكتابات الإسرائيلية ، ولا التصريحات - إلى أن إسرائيل تلوح فى سياستها الرسمية بمثل هذا الاستخدام الهجومى إذا لم يرضخ العرب لمطالبها ، ويصعب أن يصدق العرب مثل تلك « الإشارات » بإفتراض حدوثها .

الاتجاه الثانى : يرى أن جوهر « الردع » الإسرائيلى هو « الإجبار » ، فلا يوجد نمط مستقل للإجبار فى السياسة الإسرائيلية ، لكن مضمون ونطاق الردع يطرحان هذا النمط بقوة فى ظل الطبيعة الخاصة للصراع العربى الإسرائيلى ، وطبيعة القضايا المتصارع عليها فيه . وتعد دراسة د. كاظم هاشم نعمة « إدراك الردع فى الصراع العربى الإسرائيلى » من أهم الدراسات التى تعتبر عن هذا الإتجاه . فهو ينطلق من دراسة مضامين الردع التقليدى الإسرائيلية مقررا أنها

مضامين إرغامية . ففكرة الحدود الآمنة مثلا ـ كما يقول ـ هى سياسة إرغامية[٩٠] ، وليست ردعية دفاعية .

ويتأسس مثل هذا الحكم فى دراسة د. نعمة ، وفى الدراسات المشابهة ، على الربط بين مجال استخدام القوة ونمط استخدامها ، أى بين الوضع السياسى الذى تهدف الدولة إلى تغييره أو الحفاظ عليه ، وأهدافها المحددة من استخدام القوة . وبالنسبة لإسرائيل فإن الوضع الذى يرتبط استخدام القوة به هو « إحتلالها للأرض العربية بعد ١٩٦٧ » ، فإذا كان من ضمن أهداف القوة النووية الإسرائيلية « ردع » العرب عن استخدام القوة لإستعادة تلك الأرض المحتلة ، فإن تلك السياسة فى مضمونها « سياسة إجبار » رغم إتخاذها شكل « سياسة ردع » . فإسرائيل لا تردع محاولات لمهاجمتها ، لكنها « تجبر » دولا على التخلى عن أراضيها من خلال التهدد باستخدام القوة إذا فكرت فى استخدام القوة لتحرير تلك الأراضى .

وبناء على مثل هذا التحليل ، يخلص د. كاظم نعمة إلى القول « إن الردع الإسرائيلى .. هو إرغام قبل أن يكون ردعا .. لذلك فإن إدراك العرب لمجمل السياسة النووية الإسرائيلية يتبدى ادراكا للإرغام أكثر مما هو إدراك للردع »[٩١] . كما يقرر اللواء ممدوح عطية أن أحد أهداف إسرائيل النووية « منع الدول العربية من إرغام إسرائيل على الإنسحاب من الأراضى المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بالوسائل العسكرية »[٩٢].

وفى الواقع ، فإن هذا الإتجاه يوضح أن تعقيدات الصراع العربى الإسرائيلى ، وطبيعة القيم المتصارع عليها فيه ، وأوضاع تلك القيم عبر مساره ، وإحتلال إسرائيل لأراض عربية ، وأهداف الدول العربية فى مجملها تجاه إسرائيل ، كلها أمور تجعل تطبيق أنماط استخدام القوة « بنماذجها النقية » التجريدية مسألة غير متصورة عمليا ، كما يوضح أن النماذج الشكلية المعبرة عن أساليب ممارسة التأثير ، والتى تشير إلى أطراف الصراع برموز (أ) ، و (ب) ، وللقيمة المتصارع عليها بالرمز (جـ) ، تظل نماذج نظرية « تعليمية » إذا لم ترتبط بضمامين مواقف الأطراف وأهدافهم والقيم محل الصراع ، ومع هذا ، فإن الإتجاه السابق يثير نقطتين :

١ ـ أنه إذا كانت إسرائيل تمارس « الردع » النووى فى « نطاق » الأرض المحتلة بعد عام ١٩٦٧ لمنع الدول العربية من شن حرب محدودة لتحريرها ، يصبح هذا الردع ـ إلى حد كبير ـ إرغاميا .

٢ ـ أنه إذا كانت إسرائيل تمارس « الردع » النووى فى « نطاق » أرض إسرائيل ما قبل عام ١٩٦٧ لمنع الدول العربية من شن حرب شاملة لتحرير « فلسطين المحتلة » ، فمن الصعب أن يقال أن هذا الردع « إجباريا » .

ومناقشة هذه المسألة تتوقف على « الإدراك » . فعندما تمارس إسرائيل الردع فى إطار « دولتها » فإنها لا تعتقد أنه « إجبار » بصرف النظر عما إذا كان العرب - أو الفلسطينيون تحديدا - يعتقدون أن تلك الأرض هى حقا مشروع فلسطينى مغتصب . فهذا النمط فى التخطيط الرسمي الإسرائيلى « ردع » . أما إذا كانت إسرائيل تمارس « الردع » فى إطار « الأرض المحتلة » ، فإنها تمارسه يقينا بمضمون « إرغامى » . إلا أنه لا يوجد ما يؤكد أن إسرائيل قد اعتمدت فى استراتيجيتها الرسمية نمطا للردع النووى يهدف إلى منع العرب من القيام بشن حرب محدودة - فى إطار الأرض المحتلة - ضدها . فمثل هذا « النمط » هو استخدام من الاستخدامات المحتملة التى يدور حولها النقاش ، وليس نمطا أساسيا متفقا عليه ، وبالتالى يصعب الإقرار بوجود « إجبار » إسرائيلى متضمنا فى نمط الردع النووى الرسمى .

والخلاصة ، أنه يصعب التسليم بوجود « الإجبار » كنمط مستقل لاستخدام القوة النووية فى الاستراتيجية الرسمية الإسرائيلية ، وإذا كان قائما على مستوى معين « متضمنا فى الردع » ، فإنه لا يوجد إتفاق حول مصداقية تأثيره على هذا المستوى .

رابعا - القوة النووية كأداة للتأثير النفسى ضد العرب :

إن « التأثير النفسى » هو أحد أنماط استخدام القوة النووية المرتبطة بالسياسة الرسمية الإسرائيلية بصورة « مؤكدة[٩٣] » . وهو نمط سياسى بديهى لاستخدام تلك القوة ، ولا يحتاج إلى تخطيط ، إذ أن مجرد وجود القوة النووية فى ظل وضع إحتكار - أى دون وجود سلاح مضاد يحيد تأثيراتها - ينتج أوتوماتيكيا مثل هذه التأثيرات ، لكنه مع ذلك ليس نمطا بسيطا فى تحليله إذا تم تناوله « كنمط استخدام استراتيجى مخطط » فى الاستراتيجية الرسمية الإسرائيلية . فمن تلك الزاوية يوجد مستويان لتحليل هذا النمط :

الأول : التأثير النفسى كنمط سياسى مستقل لاستخدام القوة النووية . يهدف إلى إحداث تأثير معنوى ونفسى على القادة والنخب السياسية والشعوب العربية ، ليس لغرض محدد بدقة ، لكن بغرض التأثير العام على أعصاب القيادة فى إدارتها للصراع ، وتوجهات النخبة إزاء الصراع . والروح المعنوية العامة للشعب ، والتى تعد عنصرا من عناصر قوة الدول فى إدارتها لمثل هذا الصراع ، ولقد اشارت « جونيث بيريرا » إلى هذا الاستخدام بقولها أن القيمة الحقيقية - من وجهة نظر معينة - للقنبلة النووية بالنسبة لأى دولة فى الشرق الأوسط هى قيمة معنوية ... ويبدو أن سباق التسلح النووى فى الشرق الأوسط إنما هو أولا وأخيرا « حرب

أعصاب »[٩٤] ، وربما يكون ذلك أيضا هو المقصود بعبارة المشير أبو غزالة أن إسرائيل تتبنى ما يطلق عليه « استراتيجية الغموض النووى » ، وهو أيضا ما يدخل فى إطار سياسة اللعب بأعصاب الجميع[٩٥] . وقد أشار « هيكل » إلى مثل هذا الاستخدام فى مقال له نشر فى مايو ١٩٦٩ بعنوان جنرال اسمه « الملل » ، استعرض فيه دراسات ليهو شفاط هركابى رئيس المخابرات العسكرية الإسرائيلية وقتها حول تأثيرات إحكام الحصار حول إمكانية التحرك المصرى سياسيا وعسكريا على الشخصية المصرية ، مشيرا إلى عبارة أن ذلك الحصار - حسب دراسة هركابى - سيؤدى إلى ظهور ملل يتحول لقوة ضاغطة للإنقضاض أو للإنفضاض[٩٦] .

إذن ، يستهدف هذا الاستخدام إحداث خلخلة سيكولوجية عامة فى الدول العربية . وبالطبع توجد علاقة قوية بين الشكل الغامض للاستراتيجية الإسرائيلية والفعالية « المفترضة » لهذا الاستخدام ، إذا أن وجود « المجهول النووى » لدى إسرائيل يمكن أن يضخم تأثيراته بأكثر مما يمكن أن يترتب على سياسة نووية معلنة ، إذ أن أى « خبر » تقوم إسرائيل بتسريبه عمدا فى إطار عملية التأثير النفسى قد يخلق دوائر تتسع باستمرار كالدوائر الناتجة عن إلقاء حجر فى الماء .

الثانى : التأثير النفسى ذو الاتجاه الإكراهى الذى يدفع فى إتجاهات عامة معينة . فالردع والإجبار كنمطين لاستخدام القوة النووية يشتملان على أبعاد سيكولوجية أساسية ، فطالما أنهما ليسا نمطين للاستخدام الفعلى للقوة ، فإنهما يوجهان إلى إرادة وأعصاب الخصم مستهدفين التأثير فيها للإمتناع عن ، أو القيام بعمل ما ، لذا تشيع مصطلحات كالردع السياسى أو الردع السيكولوجى ، ومن المفترض أن يعالج هذا البعد فى إطار تحليل الردع النووى أو الإجبار النووى الإسرائيلى ، إلا أنه يكتسب « موقعا مستقلا » كمستوى من مستويات نمط التأثير النفسى لسببين :

١ - أن الردع النووى « الرسمى » الإسرائيلى يعمل على مستوى لا يجعله فى حاجة لتدعيم مصداقيته سيكولوجيا .

٢ - أن إسرائيل لم تأمل - على الأرجح - فى استخدام سلاحها النووى كسلاح « إجبار » ولم تخطط لذلك .

فى هذا السياق ، فإن إسرائيل استخدمت « قوتها النووية » للإكراه - وليس الإجبار - النفسى ، كمستوى مستقل من مستويات « التأثير النفسى » بغرض إيجاد مناخ عام يدعم أهداف الردع فى الاستراتيجية الأمنية القومية - وليس النووية بالضرورة - الإسرائيلية ، ويدعم كذلك أهداف « الإجبار » القائم فى تلك الاستراتيجية القومية - فالسلاح النووى يهدف إلى إيجاد مناخ لإنهاء أية أفكار أو معتقدات قد تكون لدى العرب - دولا وحكومات - حول إمكانية القضاء على إسرائيل ، وإمكانية قيام

دولة فلسطين الكاملة مرة أخرى يهدف إلى إنهاء أية أفكار لدى العرب بخصوص دور القوة العسكرية « الحاسم » فى إدارة الصراع بما يوجد مناخا عاما يدفع ، أو يجبر العرب على السير ، فى إتجاه التسوية ، وهو استخدام « معقد » ربما يكون موجها ضد الشعوب والقوى السياسية تحديدا ، وهى التى تستقر لديها عادة « أوهام » غير محددة بخصوص الصراع ، أكثر مما هو موجه للحكومات والنخب السياسية التى تدرك عادة « حقائق القوة » .

وفى الواقع ، فإن وجود هذا الاستخدام هو الذى دفع إتجاها واسعا فى الكتابات العربية إلى الحديث عن وجود نمط « إجبار استراتيجى » فى الاستراتيجية النووية الإسرائيلية ، فى حين أن ما هو قائم بالفعل هو نمط للإكراه النفسى الذى يستهدف إيجاد قناعات عامة فى المعتقدات ، وليس إيجاد سلوكيات سياسية - عسكرية محددة فى الاستراتيجيات . وقد عبر فؤاد جابر عام ١٩٧٠ عن ذلك بقوله ، « قد ينتظر أن يولد هذا السلاح على الجبهة السياسية تدريجيا ضغوطا شديدة داخل المعسكر العربى تدفعه إلى التفاوض فى تسوية تخلصه من خطر الهجوم النووى »(٩٧). ويشير أمين هويدى إلى أن أحد دوافع اتباع إسرائيل استراتيجية الغموض ربما يكون « التخويف » لدفع العرب باتجاه السلام ، لكن - كما يقول - قد يحدث أنه بدلا من أن يكون الشك عامل تخويف يصبح على العكس عامل تنشيط للحوافز العربية ، ومن ثم لا يتجه العرب للسلام ورقابهم تحت رادع نووى يجعل السلام استسلاما(٩٨). وتأتى أهمية الإشارة الأخيرة من أنها تشكك فى أن هذا الاستخدام - رغم وجوده - قد ينتج آثاره المتصورة .

والخلاصة ، أن هناك استخداما نفسيا قائما للسلاح النووى فى السياسة النووية الرسمية لإسرائيل يهدف إلى إيجاد « قلقلة » نفسية عامة فى الدول العربية ، أو إيجاد قناعات عامة معينة بخصوص قضايا الصراع فى الاتجاه الذى يخدم أهداف إسرائيل الاستراتيجية القومية .

فى النهاية ، يمكن القول أن الاستراتيجية النووية الرسمية لإسرائيل تشتمل على عدة أنماط سياسية وسياسية - عسكرية لاستخدام السلاح النووى . أولها وأهمها الردع النهائى الذى يتمتع بمصداقية لا شك فيها ، ثم المساومة السياسية الضاغطة التى تحيط بها ملابسات مختلفة تجعلها أداة معقدة الاستخدام لا تتمتع بالمصداقية المتصورة لها ، إضافة إلى التأثير النفسى العام والإكراهى الذى يصعب الحكم على مصداقيته أو تأثيرات استخدامه . ومن المرجح أن إسرائيل لم تعتمد « الإجبار » كنمط متكامل ذى شكل ومضمون مستقلين لاستخدام قوتها النووية فى إدارة الصراع ، فقد استندت فى تحقيق غرض الإجبار على نجاح الردع بافتراض أن عدم قدرة العرب على تهديد إسرائيل عسكريا ستؤدى إلى اتجاههم للتعامل معها سياسيا ،

ثم على تأثيرات الاستخدام النفسى ذى الإتجاه الإكراهى بافتراض أن وجود السلاح النووى سيمهد الطريق نفسيا لاتجاه العرب إلى التسوية السياسية للصراع .

٣ ـ تقييم الاستراتيجية النووية الرسمية : دوافع التغيير وأسس الاستمرارية :

لقد أدت التعقيدات السابقة الخاصة بغموض استخدامات القوة النووية الإسرائيلية ، وعدم وضوح موقع السلاح النووى فى الاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية ، وفى هيكل القوة العسكرية الإسرائيلية ، إضافة إلى متغيرات سياسية ، وعسكرية واقتصادية مختلفة إلى إثارة جدل واسع فى إسرائيل حول « استراتيجية الغموض النووى » . فقد بدت هذه الاستراتيجية لبعض الإسرائيليين ـ على حد وصف هركافى ـ مثل « الاتفاقيات الموقعة بالأحرف الأولى »(٩٩) ، إذ أنها بالقطع « استراتيجية » ولكنها لم تكن مثل كل الاستراتيجيات المكتملة واضحة المعالم ، بالرغم من وجود قوة نووية قابلة للاستخدام يمكن على أساسها بناء استراتيجية محددة ، لذا لم تكد تمضى عدة سنوات على صياغتها حتى ظهر اتجاه استراتيجى ينادى بتخلى إسرائيل عن تلك الاستراتيجية ، وإعلان إمتلاكها للسلاح النووى وتبنيها إستراتيجية نووية معلنة .

وعبر ما يقرب من ١٥ سنة امتدت من عام ١٩٧٤ وحتى عام ١٩٩٠ ، انشغل الفكر الاستراتيجى الإسرائيلى « النووى » بالنقاش الذى دار حول « استراتيجية الغموض النووى » بين تيارين يدعو أحدهما للتخلى عنها وتبنى استراتيجية معلنة ، ويدعو ثانيهما إلى الإبقاء عليها ، وعدم تبنى استراتيجية معلنة ، وذلك خلال ثلاث موجات رئيسية من النقاش العام والرسمى المكثف تمت فى الفترات التالية(١٠٠) :

الأولى : بدأت عام ١٩٧٥ عقب « تصريح كاتسير » واستمرت عامين تقريبا .

الثانية : بدأت عام ١٩٨٢ عقب صدور كتاب فيلدمان « ردع نووى إسرائيلى : استراتيجية للثمانينات » ، واستمرت لمدة عام تقريبا .

الثالثة : بدأت عام ١٩٨٦ عقب صدور « تقرير فانونو » واستمرت بصورة مكثفة لما يقرب من ثلاث سنوات .

لقد بدأت موجة النقاش الأولى ـ كما هو مبين ـ عام ١٩٧٥ ، ولم يتوقف النقاش بعد ذلك ، لكنه كان يثور بفعل أحداث معينة ثم يخبو مرة أخرى ، فى ظل مناخ من الحساسية الشديدة المحيطة به على مستوى مضامين المقولات ، أو صياغة العبارات . ولقد وصل الأمر بأحد الأكاديميين الإسرائيليين وهو د. ايلان داوت ـ خلال الموجة الأولى ـ إلى كتابة هامش لمقال له بعنوان : « سياسة إسرائيل النووية »

قال فيه : « إننى لست مرتبطا بأية صورة فى تحديد سياسة نووية فى إسرائيل . ويعرض هذا المقال نقاشا أكاديميا نظريا حسب تصور المؤلف فقط ، ويستند هذا المقال كله على مصادر علنية . فالكاتب لا يستطيع الحصول على أية معلومات سرية خاصة بهذا الموضوع ، وهو لا يرتبط بأية علاقة مع حكومة إسرائيل ، ولم يتلق إشارة سواء بشكل رسمى أو غير رسمى من أى عناصر أو موظفين حكوميين لدى كتابة هذا المقال »[١٠١] ، وعبر الفترات التالية لم يخرج أى « كاتب إسرائيلى » فى مناقشته لسياسة الغموض النووى عن إطار السياسة الرسمية - شبه الرسمية .

وبالطبع ، فإن اتجاه تبنى استراتيجية نووية معلنة لم يكن يطالب فقط بمجرد صدور تصريحات واضحة حول إمتلاك إسرائيل للأسلحة النووية . بالمقصود هو عملية تحول واسعة النطاق فى هيكل القوة العسكرية الإسرائيلية بحيث يتم إدماج ونشر القوة النووية بصورة كاملة فى هذا الهيكل لتصبح القوة الرئيسية فيه ، أو لتصبح « قوة موازية » للقوة التقليدية بحيث يستند هيكل القوة العسكرية على « قوة مشتركة » ، بما يعنى إحداث تحول واسع النطاق فى هيكل الاستراتيجية الشاملة لإسرائيل بحيث تستند إسرائيل فى تحقيق أهدافها القومية بصورة واضحة على استراتيجية نووية معلنة إلى جانب الاستراتيجية التقليدية ، ولا يعنى ذلك بطبيعة الحال أن إسرائيل لم تقم فعلا بنشر وإدماج بعض عناصر قوتها النووية دون إعلان ، أو أنها لم تستخدم قوتها النووية - أو أداتها النووية - إنتظارا للظروف التى تتيح لها تبنى استراتيجية معلنة .

وبداية - يجب التأكيد على أنه رغم استمرار النقاش - وحدته أحيانا - عبر تلك السنوات الطويلة ، لم يبد فى أى وقت خلال تلك السنوات أن قناعة ما سادت فى إسرائيل حول ضرورة التحول إلى سياسة نووية معلنة ، والتخلى عن استراتيجية الغموض ، وما هو أهم ، فإن هذا النقاش فى مجمله سواء فى السبعينات أو الثمانينات لم يكن يدور فى واقع الأمر بين « إتجاهين » أساسيين يتبنى كل منهما نظرية خاصة ، بل كان يدور أساسا بين « نظريتين » رئيسيتين كل منهما ذات منطق خاص يركز على التحول النووى أو الإبقاء على الغموض ، يتبنى النظرية الأولى منهما « عدة أشخاص » من الرسميين . وغير الرسميين فى مواجهة تيار عريض يتبنى النظرية الثانية . وكان « إتجاه الإعلان » يتراجع عبر موجات النقاش أمام تيار الغموض لدرجة أنه عندما بدأت موجة نقاش نووية « رابعة » عام ١٩٩١ عقب حرب الخليج ، وفى ظل إتضاح قدرات العراق النووية ، وتصاعد اتجاهى الحد من التسلح ، والإنتشار النووى فى نفس الوقت ، وفى ظل بدء عملية التسوية لم يجرؤ أحد من الكتاب الإسرائيليين على الحديث عن التخلى عن سياسة الغموض النووى بصورة جادة .

في السياق السابق سيركز هذا المحور في تقييم أوضاع استراتيجية الغموض النووي في الفكر الاستراتيجي النووي الرسمي والعام الإسرائيلي على تناول نقطتين أساسيتين ترتبطان باستخدامات القوة النووية في الاستراتيجية النووية الرسمية ، هما :

الأولى : طرح مقولات اتجاه التحول إلى سياسة نووية معلنة (التخلي عن استراتيجية الغموض) ، والمقولات المضادة التي تدفع إلى الإبقاء على تلك الاستراتيجية خلال مراحل النقاش المختلفة .

الثانية : طرح الأسس التي يستند إليها استمرار استراتيجية الغموض النووي حتى عام ١٩٩١ ، مع التركيز على أهم الأسس المرتبطة بموضوع الدراسة .

أولا ـ اتجاه التحول إلى « استراتيجية نووية معلنة » في السياسة النووية الإسرائيلية :

توجد اختلافات أساسية بين طبيعة وأطراف النقاش في الموجة الأولى ، وكل من الموجتين الثانية الثالثة . لذا سيتم تناول مقولات إتجاه التحول إلى استراتيجية نووية معلنة عبر مرحلتين ، تشتمل الأولى على موجة نقاش السبعينات ، وتشتمل الثانية على ما دار في الموجتين النقاشيتين اللتين جرتا خلال الثمانينات .

١ ـ اتجاه التحول إلى استراتيجية نووية معلنة خلال السبعينات :

اعتمد هذا الإتجاه خلال السبعينات على منظومة من الأفكار طرحتها أربع شخصيات إسرائيلية ، أولهم وأهمهم موشى دايان الصقر النووي القديم ، ود . شلومو أهرونسون ، د. شاي فيلدمان ـ قبل أن يصدر كتابه المعروف ـ وهما من أساتذة الجامعات الإسرائيلية المتخصصين في القضايا النووية ، ثم الخبير الاقتصادي عاموس روفين الذي يعمل بمصرف إسرائيل . ويعتبر « دايان » هو محور هذا الاتجاه خلال تلك الفترة ، فقد اقتصر اسهام « روفين » على الحديث عن الأعباء الاقتصادية للاستمرار في الحفاظ على التفوق التقليدي ، بينما لم تكن إسهامات « فيلدمان » قد اتسعت ، واقتصرت في جوهرها على تأييد مقولات دايان مع الإختلاف معه بشأن الهدف السياسي الذي كان ينادي به كغرض للإعلان ، وهو تدعيم السيطرة على الأرض المحتلة إعتمادا على القوة النووية(١٠٢) . إلا أن اسهامات « أهرونسون » كانت واسعة نسبيا رغم اختلافه مع دايان حول الهدف السياسي للإعلان النووي كذلك ، وربما كانت أهم فكرة طرحها في تلك الفترة هي « أن سياسة الردع بالشك غير مجدية لأن العرب قد تصرفوا دائما وكأن إسرائيل تمتلك السلاح الذري(١٠٣) .

ولم تكن آراء دايان - مثل الآخرين - خلال هذه الفترة مجرد تعبير عن معتقدات استراتيجية عامة ، بل كانت تعبيرا عن نقاش سرى « رسمى » حاد يدور داخل الحكومة الإسرائيلية . ففى النصف الأول من عام ١٩٧٥ أدلى « دايان » بتصريحات ذكر فيها أنه إذا استمر سباق التسلح فى المنطقة بالوتيرة القائمة ، فإن إسرائيل لن يمكنها تحمل تكلفة صراع تقليدى مستقبلا ، لذا يجب عليها أن تفكر فى الخيار النووى . وأدت تلك التصريحات إلى صدور رد مباشر من الجنرال موردخاى جور رئيس الأركان فى يونيو ١٩٧٥ بقوله : « أنه لا يخشى من اضمحلال التفوق العسكرى الإسرائيلى على العرب فى الفترة من الخمس إلى العشر سنوات القادمة » رافضا حجة دايان بأن إسرائيل لا يمكنها - ماليا وبشريا - أن تتحمل صراعا تقليديا فى المستقبل ، مضيفا « أن الرادع النووى لن يحل مشاكل أمن إسرائيل لسببين :

الأول : أنه لا يمكن للأسلحة النووية أن تكون بديلا عن القوة التقليدية .

الثانى : أن الأسلحة النووية تقلل قدرة إسرائيل على المناورة الحرة عند طلب احتياجاتها فى المجالات السياسية(١٠٤) .

وفى أعقاب تلك التصريحات بدأ نقاش رسمى سرى كان « دايان » وحده يمثل أحد أطرافه ، بينما كان الطرف الآخر يتألف من اسحق رابين رئيس الوزراء ، وإيجال ألون وزير الخارجية ، وموردخاى جور . ويبدو أن هذا النقاش قد وصل فى أوائل عام ١٩٧٦ إلى طريق مسدود ، لذا بدأ « دايان » - كما يذكر الأكاديمى الإسرائيلى جيرالد شتينبيرج - فى إذاعة ما يبدو أنه كان النقاط الرئيسية فى النقاش(١٠٥) ، ففى ١٣ فبراير ١٩٧٦ قال دايان فى لقاء عام بتل أبيب « إن على إسرائيل أن تؤمن لنفسها خيارا ذريا . وأن تصنع بنفسها صواريخ أرض - أرض بعيدة المدى » ، وفى ٢٩ فبراير قال فى حديث له مع الشبكة الأولى للتليفزيون الفرنسى « أننا نملك الآن إمكانية إنتاج القنبلة ، فنحن دولة صغيرة ، والولايات المتحدة لم تعد تمارس دور الشرطى فى العالم ، ويجب أن ندافع عن أنفسنا »(١٠٦) . وفى ١١ مارس ١٩٧٦ ألقى « دايان » كلمة أمام أعضاء غرفة التجارة الإسرائيلية الأمريكية ، عبر فيها عن أفكاره بصراحة شديدة ، قال :

« إننا لا نستطيع أن نطور إلى ما لا نهاية أجيالا جديدة من الطائرات ، ونحول البلد بأكمله إلى مخزن سلاح واحد كبير ، نحن مضطرون إلى التشديد على نوعية السلاح ، لا على كميته ، وعلينا التزود بسلاح مدمر يستخدم كعامل ردع إزاء الدول العربية . فإننا لا نستطيع اللحاق بكمية السلاح الضخمة التى تتزود بها الدول العربية ، وعلينا الآن السير فى طريق آخر »(١٠٧) ، ثم قال : « إن خيارنا النووى ليس سرا ، وإننى اعتقد أنه لا ينبغى اخفاء مثل هذه الأمور » ، وأضاف « فإذا قرر

العرب يوما ما مهاجمتنا بالاف الدبابات والصواريخ التى يكدسونها فسنكون قادرين على أن نقول لهم ، إننا نستطيع تدميركم أيضا »(١٠٨) .

وقد أدت تلك التصريحات إلى إسراع الحكومة بإعلان أن « دايان » كان يعبر عن رأيه الشخصى ، وأنه لم يحصل على موافقة مسبقة على « ملاحظاته » من رئيس الوزراء « رابين » . وصرح الأخير بعد ذلك بأن « القوة التقليدية كافية لضمان أمن إسرائيل فى المستقبل القريب ، وأن محاولات الاعتماد على أسلحة غامضة تعد إتجاهات سلبية »(١٠٩) ، وتبعه « إيجال ألون » بقوله : « أن إسرائيل لا تمتلك رؤوسا نووية ، وأن إسرائيل تصر على إعلانها أنها لن تكون أول من يدخل أسلحة ذرية »(١١٠) . وصرح « بيريز » ـ وهو أبرز أعضاء مجموعة بن جوريون ـ بأنه يفضل استمرار سياسة الغموض النووى ، وتلقى رابين وآلون من الجنرال « شارون » ردا عبر فيه عن تحفظاته حول تصريحات دايان ، وأكد أنه يجب عمل كل شيء ممكن لإبعاد الأسلحة النووية من المنطقة . قال « إن ميزان التسلح التقليدى هو المفضل لدينا »(١١١) ، وكان رد شارون يعبر عن كبار قادة الجيش .

ورغم أن « دايان » قد استمر بعد ذلك على قناعاته ، إلا أنه لم يعد يعبر عنها بالصورة السابقة ، فقد كانت المسألة قد إنتهت عند هذا الحد بالنسبة إليه ، وبالنسبة لإتجاه « التحول إلى سياسة معلنة » فى تلك المرحلة . وكما هو واضح ، لم يكن هناك إتجاه مضاد لإتجاه آخر بهذا المعنى ، إذ كان الأمر يرتبط « بدايان » كشخص ، وكتاريخ ، وكأفكار ، وليس بظروف موضوعية تبرر التخلى عن « استراتيجية الغموض » ، إذ كانت القوة التقليدية الإسرائيلية قادرة ـ وأكثر ـ على تحقيق الأهداف القومية لإسرائيل دون حاجة للسلاح النووى كما اتضح من آراء « جور » و « شارون » وهما ليسا من الحمائم بأية حال ، وليس فقط من آراء السياسيين الإسرائيليين .

٢ ـ اتجاه التحول إلى استراتيجية نووية معلنة خلال الثمانينات :

كان نقاش الثمانينات يختلف عن نقاش السبعينات ، فبينما تركز نقاش السبعينات على « القضية الجوهرية » التى تتحكم فيما إذا كانت القنابل النووية ستظل فى القبو أم لا وهى قضية مدى كفاية القوة العسكرية التقليدية لتحقيق أهداف إسرائيل القومية بتكلفة مقبولة ، تركز نقاش الثمانينات ـ فى مجمله ـ على قضايا خاصة بآليات عمل « استراتيجية الغموض » ذاتها ، ومدى ملاءمتها لتحقيق أهداف إسرائيل فى ظل المتغيرات الجديدة . إضافة إلى ذلك كان نقاش الثمانينات ـ وبالنظر إلى طبيعة أطرافه ـ أكاديميا وصحفيا ، وليس رسميا مثل نقاش السبعينات .

ولقد ارتبطت الموجة الأولى من النقاش فى الثمانينات بصدور كتاب « شاى فيلدمان » عام ١٩٨٢ الذى كان أول ومحاولة إسرائيلية متكاملة لدراسة الميزات والمخاطر المرتبطة بإمكانية نقل التركيز فى الإستراتيجية الإسرائيلية التى تعتمد على مبادىء الدفاع والهجوم التقليدية إلى استراتيجية تعتمد على ردع نووى مكشوف ، وعلى حد قول فيلدمان « نقل الأهمية من الدفاع التقليدى إلى الردع النووى »(١١٢) ، وقد طرح الكتاب أفكارا هامة ، منها إمكانية « نقل التركيز » ـ بالمعنى السابق ـ دون مخاطر كبيرة ، وإمكانية قيام توازن نووى مستقر فى المنطقة بعكس ما هو سائد فى الفكر الرسمى وغير الرسمى الإسرائيلى ، وأهمية اقتران « نقل التركيز » بالإنسحاب الإسرائيلى إلى حدود قريبة من حدود ١٩٦٧ . لكن ما يهم هنا هو تلك الآراء التى طرحها الكتاب حول « الاستراتيجيتين » الغامضة والعلنية .

يقرر « فيلدمان » أن المقارنة بين الاستراتيجية النووية الإسرائيلية الرسمية التى تستند على استعداد « قنبلة فى القبو » بإعتباره « ردعا سريا » ، وبين استعداد « الردع العلنى » الذى يدعو إليه يظهر أن للأخير أربع ميزات ـ وهى بالطبع أربعة نواقص للأول ـ أساسية ، هى(١١٣) :

١ ـ أن الردع العلنى ـ أى الأسلحة المعلنة ـ يمنح مصداقية أكثر لتهديدات الرع الإسرائيلى .

٢ ـ أن الردع العلنى يوفر إمكانية خلق نظرية لاستخدام السلاح النووى وتقليل إحتمالات استخدام غير سليم لهذا السلاح .

٣ ـ أن الردع العلنى يوفر إمكانية البدء بحوار استراتيجى بين أطراف النزاع بما يؤدى إلى تفاهم ، ويجعل « العدو » يدرك أى الخطوات يجب عليه الإمتناع عن القيام بها حتى يوفر على نفسه تلقى ضربة نووية ، وهذا الحوار سيقلل إلى أدنى حد إمكانية إندلاع حرب نتيجة لسوء فهم .

٤ ـ أن الردع العلنى يوفر إمكانية تعليم الطبقات المتزعمة فى الشرق الأوسط وتكييفها مع واقع الحياة فى محيط نووى ، ومع القيود التى يفرضها هذا السلاح على تحديد الأهداف السياسية ، وعلى إمكانات تحقيقها .

وقد تعرض كتاب فيلدمان بعد نشرة مباشرة ، وعبر جدال الثمانينات لانتقادات حادة من كثير من الكتاب الإسرائيليين بمن فيهم « أهرونسون » الذى يقرر « أن د. فيلدمان يكتفى بنماذج نظرية للردع مستمدة من الأدبيات الأمريكية المتخصصة ، والتى أصبح جزء منها قديما ، من دون البحث عمليا فيما يجرى على الأرض فعلا منذ بدأ العرب يأخذون بعين الإعتبار ظهور العنصر النووى فى منطقتنا »(١١٤) . وهذه هى فى الواقع مشكلة تحليل « فيلدمان » ، فكثير مما يطرحه من ميزات « للردع

العلنى » قد تحقق بالفعل فى ظل « الردع السرى » الذى يوفر لإسرائيل - على ما يبدو - ما تهدف إليه طالما ظل ما تهدف إليه هو « الردع » فالدول العربية تدرك جيدا أن إسرائيل تمتلك السلاح النووى ، وربما تتصرف على هذا الأساس بصرف النظر عن الإعلان ، أو عدم الإعلان .

أما الموجة الثانية من نقاش الثمانينات فقد ارتبطت « بتقرير فانونو » الذى نشرته صحيفة « صنداى تايمز » فى أكتوبر ١٩٨٦ ، وهو التقرير الذى مثل صدمة لمعظم الكتاب الإسرائيليين ، ربما ليس بفعل ما ورد فيه من معلومات ، لكن بفعل شعورهم - إن لم يكن تأكدهم - أن الحكومة الإسرائيلية هى التى سمحت بتسرب هذه المعلومات التى تعد - واقعيا - كشفا عن وجود السلاح النووى دون إعلان رسمى(١١٥) . وهو ما أدى إلى إثارة أكثر النقاشات العامة فى تاريخ إسرائيل كثافة ، وشمولا بحيث اشترك معظم كتاب إسرائيل المتخصصين فى المسألة النووية فى تقييم « ملاءمة استراتيجية الغموض النووى » فى النصف الثانى من الثمانينات ، ويلخص . يزيد صايغ أهم دوافع التحول نحو سياسة نووية علنية - كما أشارت كتابات تلك المرحلة - كما يلى :

توجد عوامل تدفع إسرائيل نحو تبنى « استراتيجية نووية » هى علنية بالضرورة ، وتنقسم الدوافع إلى صنفين ، دوافع استراتيجية - سياسية ، ودوافع عملياتية . ويشير الصنف الأول من الدوافع إلى الإنقلاب الذى سيحصل فى الميزان الإستراتيجى بين إسرائيل والدول العربية ، وإلى التأثير فى علاقاتها السياسية ، بل وربما يأمل بعض الإسرائيليين حتى أن يحققوا أثرا « إرغاميا » بهذه الطريقة - أى فرض حقائق سياسية وجغرافية على العرب - علما بأن الردع والأمن الإسرائيليين سيتعززان فى شتى الأحوال ، وستنشأ فوائد إضافية ثانوية كتعزيز المكانة الإسرائيلية عموما (بين الدول النامية على الأقل) وتعميق علاقاتها بقوى إقليمية غير عربية أخرى .

أما الصنف الثانى من الدوافع - العسكرى العملياتى - فيشير إلى الحلول التى قد توفرها الاستراتيجية النووية للمعضلات العملية الحادة التى تواجهها إسرائيل فى تطوير وصيانة واستخدام دفاعها التقليدى ، وتتمثل تلك المعضلات فى :

١ - الطبيعة المتغيرة لساحة القتال الحديثة ، مما يعوق العقيدة الإسرائيلية ، ويزيد فى تكاليفها الميدانية .

٢ - التكاليف المادية المتنامية بإستمرار للإحتفاظ بجيش كبير ، ولاقتناء التكنولوجيا المتقدمة .

٣ - ظهور التهديدات الجديدة كتوسيع وتحديث الجيوش العربية ، أو كالأسلحة الكيماوية ، والصواريخ البالستيكية .

٤ - تتألف معضلة رابعة ، وهى ليست محض عملياتية ، بل واستراتيجية أيضا ، من فشل القوة المسلحة الإسرائيلية فى خلق الحقائق السياسية (أى فى الإرغام) .

وقد جسدت حرب لبنان ١٩٨٢ ، المعضلات الأولى ، والثانية ، والرابعة من بين المعضلات التى سرعت بدورها تطور المشكلة الثالثة (لدى سوريا) ، ويمكن اللجوء إلى القوة النووية - أو هكذا يبدو - من أن يحل مجمل هذه المعضلات(١١٦) .

لقد كانت هذه الدوافع ترتبط فى تلك المرحلة بحالة التصدع العامة التي لحقت بنظرية أمن إسرائيل بعد حرب لبنان (١٩٨٢) ، وبداية إنتشار الصواريخ أرض - أرض على نطاق واسع فى المنطقة ، وتصاعد الإهتمام فى نفس الوقت بالأسلحة الكيماوية ، إضافة إلى المعضلات العسكرية - العملياتية السابقة ، وهو ما أدى إلى طرح « البديل النووى » كأساس - ضمن بدائل أخرى - لبناء نظرية أمن إسرائيل الجديدة ، وهى ظروف كانت تستوجب النظر إلى « الاستراتيجية النووية المعلنة » بشكل أكثر جدية مما حدث فى الموجتين النقاشيتين السابقتين ، ومع ذلك فإن كل الكتاب الإسرائيليين الذين شاركوا فى النقاش خلال تلك الموجة - ما عدا شاى فيلدمان - قد عارضوا التخلى عن سياسة الغموض النووى ، وكانت كل الآراء السابقة تطرح كوجهات نظر يتم تفنيدها للوصول إلى الموقف المضاد ، مع العلم بأن « فيلدمان » نفسه لا يدعو « للإعلان » على إطلاقه ، بل الإعلان المرتبط بترتيبات سياسية كالانسحاب من الأرض المحتلة ، وفى ظل ظروف محددة كامتلاك دولة عربية لسلاح نووى . والمثير أن « د. أهرونسون قد انقلب - خلال الثمانينات - إلى معارضة الموقف النووى العلنى فيما واصل تأييده لفكرة تطوير الاستراتيجية النووية »(١١٧) .

من مجمل ما سبق ، يمكن التأكيد علي أن إتجاه التحول إلى استراتيجية نووية معلنة لم يكن إتجاها قويا بأى حال من الأحوال عبر مسار الصراع ، وكما يؤكد ليونارد سبكتور « مهما كانت مزايا الردع النووى العلنى ، فإنه لم توجد مؤشرات فى السنوات الماضية على أن إسرائيل تتحرك تجاه تبنى ذلك الموقف »(١١٨) .

ثانيا - أسس استمرارية استراتيجية الغموض النووى :

على الرغم من أن استراتيجية الغموض النووى قد وضعت فى البداية كاستراتيجية للأمد القصير(١١٩) ، فإنها قد استمرت لسنوات طويلة امتدت منذ عام ١٩٦٨ وحتى الآن ، إذ كانت هناك عدة عوامل رجحت دائما وزن مقولات الإبقاء عليها ، ومثلت أسسا ثابتة لإستمراريتها ، أهم تلك العوامل ما يلى :

أولا : أن هناك عدة مخاطر يمكن أن تترتب على إعلان إسرائيل إمتلاكها للسلاح النووى ترتبط باحتمالات حدوث ردود أفعال دولية وإقليمية يصعب التنبؤ بها ، أو السيطرة عليها . فعلى المستوى الدولى ، من المتصور أن القوى الدولية ذات المصالح فى الشرق الأوسط لن تقف ساكنة إزاء مثل هذا الإعلان عن وجود سلاح نووى فى منطقة حساسة ، خاصة رد الفعل الأمريكى الذى كان يثير - أكثر من رد الفعل السوفيتى - جدالات هامة فى إسرائيل(١٢٠) . وعلى المستوى الإقليمى ، قد يؤدى الإعلان القاطع عن السلاح النووى الإسرائيلى إلى دفع الدول العربية إلى تطوير قدرتها النووية العسكرية كبديل لا مفر منه ، « وسيصعب على إسرائيل عرقلة مثل هذا التطور بوسائل دبلوماسية أو بواسطة ضربة عسكرية مسبقة »(١٢١) ، إذ أنها لن تتمكن من تبرير مثل هذه الأعمال فى ظل إعلانها عن امتلاكها لسلاح نووى .

ثانيا : أن المساوىء المرتبطة بالتخلى عن السياسة الحالية للغموض الموجه - كما يذكر د. شتينبيرج - فى ضوء مصالح إسرائيل القومية ، وفى ظل الظروف الحالية (١٩٨٧) ، لن يتم تعويضها بالمحاسن التى ينطوى عليها وضع نووى مكشوف(١٢٢) ، والأهم من ذلك كما يقول د. داوتى أن تحقيق أهداف إسرائيل من « الخيار النووى » لا ترتبط بالضرورة بأن يكون الردع علنيا ، فالواقع أن كل الأهداف التى تتوقع إسرائيل تحقيقها فى محاولات تطوير قدرتها النووية ، لا يرتبط أى واحد منها بالكشف عن امتلاك سلاح نووى ، مثل أن تنشأ الأوضاع اللازمة لإستخدام « المخرج الأخير » . وتبرز حقيقة أن الاستخدام السياسى للشائعات عن وجود قدرة نووية أفضل من الربح والخسارة الناجمين عن كشف هذه القدرة »(١٢٣) .

ثالثا : أن الإعلان عن السلاح النووى سيفقد إسرائيل موقف « المساومة » الذى تتمتع به دولة يمكن إقناعها عن طريق تقديم تنازلات ملائمة بألا تتحول إلى دولة نووية بصورة معلنة(١٢٤) ، وحتى إذا لم يكن أحد يهتم بأن لا تتحول إسرائيل إلى دولة نووية ، فإن التحول النووى سيفقد إسرائيل أهم أسس المساومة الإسرائيلية مع الأطراف الإقليمية . والدولية وهى « الذريعة الأمنية » ، إذ لن تتمكن إسرائيل النووية التى تمتلك قوة نووية معلن عنها ومدمجة فى هيكل قوتها العسكرية من أن تقنع أى طرف بأن لديها مشكلة أمن حقيقية ، وهى الذريعة التى تستخدمها عبر مسار الصراع للحصول على أسلحة تتيح لها تفوقا عسكريا كيفيا ساحقا على الدول المحيطة بها ، كما تتيح لها الحصول على تنازلات سياسية من قبل الأطراف الأخرى فى حالة حدوث تفاوض مباشر ، كأن ترفض التخلى عن أرض احتلتها بذريعة أمنية كالجولان ، أو أن تطلب ضبط سلاح معظم تلك الأرض فى حالة تنازلها عنها كسيناء .

رابعا : أن القيام بعملية تبادل واسعة بين الأسلحة النووية والأسلحة التقليدية فى حالة دولة تواجه « سيناريوهات عسكرية معقدة » كإسرائيل أمر غير واقعى على الإطلاق(١٢٥) . فالقوات التقليدية الضخمة المتفوقة كيفيا ستظل مطلوبة حتى لو تم نشر السلاح النووى بصورة معلنة ، فنشر السلاح النووى لن يشكل بديلا فعالا للدفاع التقليدى فى مواجهة كافة « الصراعات منخفضة الشدة » أو حتى « الصراعات متوسطة الشدة » ، وبالتالى ستظل الاستراتيجية التقليدية هى التى تعمل بشكل رئيسى على الأرجح ، وستظل « الاستراتيجية النووية المعلنة » تطرح - تقريبا - نفس التأثيرات التى كانت تطرحها عندما كانت القنابل لا تزال فى القبو . ورغم أن ظهور الأسلحة النووية التكتيكية قد جعل هذه المقولات أكثر تعقيدا ، إلا أنها مقولات مستقرة إلى حد كبير فى الفكر الاستراتيجى الإسرائيلى إستنادا على وجود فاصل هائل بين السلاح النووى والسلاح التقليدى ، أيا كانت تباينات القوة التدميرية لعناصر القوة النووية .

خامسا : ثبات واستمرار الحساس الإسرائيلى بتفوقها العسكرى التقليدى على الدول العربية(١٢٦) وثبات واستمرار الإحساس الإسرائيلى بقدرتها على تحقيق « أهم » أهدافها الاستراتيجية الأساسية فى الصراع بالوسائل العسكرية التقليدية ، وتصاعد هذه القدرة نسبيا عبر مسار الصراع . لذا ، « لم تكن إسرائيل فى حاجة إلى أن تشهر إمتلاكها للسلاح النووى ما دام فى إمكانها كبح جماح العرب بأسلحتها التقليدية المتفوقة »(١٢٧) .

ويعتبر هذا العامل ، هو أهم أسس استمرارية « سياسة الغموض النووى » ، فلم تنشأ تلك الأوضاع التى كان « بن جوريون » يتصورها بخصوص ميزان القوة العسكرية بين العرب وإسرائيل . وساد فى إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ شعور ما بالأمن أفرزته « حرب يونيو » ، بحيث لم تعد إسرائيل تخشى من تعرض وجودها للخطر بفعل « العمق الاستراتيجى » الذى حصلت عليه خلال الحرب ، ولم تعد تشعر بقلق شديد تجاه ميزان القوة العسكرية بحكم طبيعة الأداء العسكرى لقواتها المسلحة فى مواجهة الأداء العسكرى للقوات العربية مقارنة « بنسب » ميزان القوت العسكرية الذى كان سائدا قبل الحرب . وكانت نتيجة ذلك - كما يذكر أهرونسون - « أن إسرائيل تحررت من التبعية الخطيرة وغير العملية للخيار النووى »(١٢٨) . ويشير « ايفرون » إلى أن هذا الإحساس بالأمن تجاه موازين القوة قد اهتز بشكل ما بفعل حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، وخلال مجمل السبعينات والسبعينات والثمانينات كانت هناك علامات قلق متزايدة فى إسرائيل بسبب تنامى القوة العسكرية العربية ، إلا أن إتفاقية السلام مع مصر قد خفضت إلى حد ما هذا القلق(١٢٩) . فلم يصل القلق الإسرائيلى فى أى وقت خلال مسار الصراع - باستثناء فترات محدود زمنيا - إلى درجة ، وعمق

يبرران إعلان امتلاك السلاح النووى ، وصياغة استراتيجية تستند على التهديد الصريح باستخدامه .

إن كل عامل من العوامل الخمسة السابقة يمثل أساسا هاما من أسس استمرارية استراتيجية الغموض النووى ، لكن العامل الأخير تحديدا هو أكثرها أهمية فى تحليل ثبات مسار تلك الاستراتيجية . فقد كانت أهم أسس استمراريتها هو أنه لم يحدث ما يسميه « روبرت هاركافى » تحولا خطيرا ، نهائيا ، قطعيا لا يمكن نقضه فى توازن القوة العسكرية لصالح العرب بما يبرر لإسرائيل ، أو يدفعها إلى تبنى الأسلحة النوية(١٣٠) . فقد كان تبنى إسرائيل لاستراتيجية نووية معلنة ، أو اعتماد التهديد المعلن باستخدام السلاح النووى مسألة غير متصورة إلا فى حالتين :

١ ـ حدوث تحول جذرى فى « ميزان القوة العسكرية التقليدية » بما يؤدى إلى عدم قدرة القوات المسلحة التقليدية على القيام بتحقيق الأهداف الاستراتيجية الأساسية لإسرائيل ، خاصة مهمة الردع ـ بالمفهوم الإسرائيلى ـ الأساسى الشامل ، ففشل القوات المسلحة الإسرائيلية فى تحقيق هدف « الإجبار » خلال حرب لبنان ١٩٨٢ مثلا لم يكن ليؤدى إلى التحول النووى ، إذ لم يكن السلاح النووى نفسه سيمكن إسرائيل من تحقيق أهداف « الإجبار » .

٢ ـ حدوث تحولات أساسية فى « التوازن الاستراتيجى » ، أو « التوازن العسكرى الاستراتيجى » فى المنطقة بمستوى يؤدى إلى التأثير فى « فعالية » ميزان القوة العسكرية التقليدية ، بحيث يتم تحجيم قدرة القوات المسلحة التقليدية الإسرائيلية على القيام بمهامها السابقة رغم تفوقها فى ميزان القوة التقليدية . ويستوى فى ذلك إمتلاك دولة عربية للسلاح النووى ، أو إمتلاكها « قوة عسكرية استراتيجية » هجومية ـ كما حدث فى أبريل ١٩٩٠ ـ أو حدوث تصدع عميق فى العلاقات الأمريكية الإسرائيلية ، والمقصود هنا بالطبع هو حدوث تلك التحولات بصورة نهائية ، وقاطعة ، بما يشبه « حكم محكمة » نهائيا لا يمكن استئنافه أو نقضه ، وهى مسألة هامة فى تحليل تأثيرات تطور « إبريل ١٩٩٠ » على هذا المستوى .

إذن فالمعيار الأساسى هنا هو مدى وجود « ميزان قوة عسكرية تقليدية » يعمل ويمارس تأثيراته فى إطار استراتيجى ملائم ، بما يمكن القوة المسلحة التقليدية من تحقيق أهداف إسرائيل الأساسية . وقد كان هذا الميزان قائما عبر مسار الصراع دون اهتزازات ذات طابع حاد مستمر ، وكانت معظم التحليلات التى تتناول إحتمالات التحول النووى الإسرائيلى مستقبلا (حسب تاريخ التحليل) تصل إلى النتيجة التى يؤكدها « عبد الله العمرى » فى دراسة له عام ١٩٨٦ بقوله : « إن إسرائيل مازالت أمامها مرحلة طويلة من التفوق التقليدى فى توازن القوى بينها وبين الدول العربية . لذا فإن مرحلة استخدامها أسلحة التدمير الشامل سواء الكيماوية منها أو النووية

لغرض الردع أو الاستخدام الفعلى مازالت بعيدة[١٣١] ، وهو ما أدى بإسرائيل ابتداء من عام ١٩٨٧ إلى بدء الإقتراب من بناء نظرية أمنها التى كانت قد تصدعت بعد حرب لبنان ١٩٨٢ على أساس « البديل العسكرى التقليدى المتطور » ، وليس على أساس الخيار النووى الذى كان أحد عدة خيارات مطروحة أمامها لإعادة صياغة نظرية الأمن الجديدة فى تلك الفترة . وهو ما أشار إليه شلومو أهرونسون فى مقالة له عام ١٩٨٧ بقوله ، إنه « من تصريحات وزير الدفاع ، ورئيس الأركان الإسرائيلى حول « ميدان القتال المستقبلى » يمكن استنتاج أن نظريةأمن إسرائيل الجديدة التى ستوجه عمل جيش الدفاع فى التسعينات تعتمد على بدائل تقليدية متطورة ، ورخيصة نسبيا ، مثل قذائف مدفعية ذكية ، قنابل دقيقة ، صواريخ سطح - سطح حديثة ، مع مقاتلات متطورة[١٣٢] .

وبالطبع ، فإن تطور القدرة النووية العراقية فى أوائل التسعينات ، إضافة إلى التفاعلات العسكرية الحادة التى جرت بين العراق وإسرائيل خلال عامى ١٩٩٠ - ١٩٩١ كان يمكنها أن تحول تلك التوجهات الإسرائيلية لو كان تطور تلك القدرة قد استمر ، ولو كانت تلك التفاعلات قد تصاعدت ، فكما تذكر الباحثة الإسرائيلية بزيت رابينا « لو أن صدام حسين قد التزم بضبط النفس لمدة عام ونصف - دون أن يقوم بغزو الكويت - لكانت إسرائيل قد واجهت ولأول مرة فى تاريخها تهديداً نوويا فعليا »[١٣٣] ، وهو بالتأكيد أحد مبررات التحول النووى ، وكما يتساءل الصحفى الإسرائيلى « آفى بنياهو » فى مقال له بعد حرب الخليج مباشرة « ماذا كان يمكن أن يحدث لو استعملت العراق فى هجومها أو ضربها إسرائيل أسلحة كيماوية ؟[١٣٤] . فمن المحتمل أن سياسة الغموض كانت ستهتز بشدة ، إن لم تكن ستنتهى ، لكن تطور القدرة العراقية لم يستمر ، ولم يستخدم العراق أسلحته الكيماوية .

والخلاصة : أن الاستراتيجية النووية الرسمية لإسرائيل قد ظلت - بالنسبة للإسرائيليين - الإطار الملائم لاستخدام القوة النووية فى إدارة الصراع حتى الآن ، لذلك - كما يذكر دان هوروفيتس - واصلت المؤسسة الأمنية الإسرائيلية انتهاج نظرية استراتيجية بموجبها تستمر إسرائيل فى ترسيخ دفاعها ضد هجوم تقليدى على قواتها التقليدية ، حتى ولو كانت تمتلك « قنابل فى القبو »[١٣٥] ، طالما أن تلك القنابل بوضعها هذا يمكن أن تقوم بالمهام المتصورة لها .

وفى النهاية ، من مجمل ما طرح فى هذا المبحث . يمكن القول أن إسرائيل قد بنت استراتيجيتها النووية الرسمية على « أسس تساومية » تمكنها من تحقيق أهدافها الأساسية من إمتلاك القوة النووية ، وهي الردع النهائى ، والمساومة ، والتأثير النفسى العام والإكراهى ، دون أن تواجه مشكلات الإعلان عن إمتلاكها

للسلاح النووى ، وواصلت - كما يقرر « سبكتور » - المحافظة على وضعها النووى الغامض بينما تستمر أيضا فى تطوير ، وتحسين تصميمات أسلحتها النووية ، وقدرات نقلها(١٣٦) وقد استمر هذا الوضع حتى نهاية عام ١٩٩١ ، وصولا إلى العام الحالى (١٩٩٥) .

ثانيا :

الاستخدامات المحتملة للقوة النووية الإسرائيلية

لا يوجد سلاح بدون استراتيجية لاستخدامه . فعلى الرغم من أن العلاقة بين الأسلحة واستراتيجية استخدامها معقدة بدرجة قد لا تجعل تلك الاستراتيجية معبرة عن عناصر القوة النووية وخصائصها ، أو حتى عن مجرد وجودها ، إلا أنه يصعب تصور قيام دولة ما بإنتاج إسلحة نووية دون أن تكون لديها تصورات - ولو عامة - لاستخدامها . وتظل مسألة تبنى الدولة استراتيجية معلنة تعبرعن عناصر وخصائص قوتها النووية ، أو لا تعبر عن ذلك ، خاضعة لظروف وتعقيدات سياسية خارجية وداخلية متعددة .

وتثير تلك المقولة أهم قضايا استخدام القوة النووية الإسرائيلية ، وهى قضية تجاوز حجم وخصائص ترسانة إسرائيل النووية متطلبات الاستخدامات الأساسية القائمة فى الاستراتيجية النووية الرسمية - شبه الرسمية لإسرائيل ، وهى استخدامات لا تتطلب أكثر من ٣٠ رأسا نوويا توضع داخل « قبو » دون الحاجة حتى إلى نشرها فقد قامت إسرائيل بإنتاج عدد كبير من الرؤوس الذرية ، إضافة إلى عدد من القنابل الهيدروجينية ، وعدد - يعتقد أنه كبير للغاية - من الأسلحة النووية التكتيكية التى تشتمل على رؤوس نيوترونية ، وقامت بنشر بعض تلك الأسلحة بالفعل ، وهو فى مجمله وضع يصعب معه تصور أن استخدامات القوة النووية الإسرائيلية تتوقف عند حدود الاستخدامات « شبه الرسمية » .

لقد افترضت معظم الكتابات - بما فى ذلك الكتابات الإسرائيلية - أن استخدامات القوة النووية الإسرائيلية تتجاوز ما هو مفهوم من استراتيجيتها الرسمية ، لكن معظم الكتابات افترضت أيضا أن هناك فروقا أساسية بين الاستخدامات الرسمية ، وتلك الاستخدامات الأخرى تتمثل فيما يلى :

١ - أن هناك يقينا حول وجود الاستخدامات الأساسية فى الفكر الاستراتيجى الرسمى ، وفى التخطيط الرسمى الإسرائيلى ، بينما يصعب الجزم بوجود خطط أو تصورات رسمية إسرائيلية بخصوص الاستخدامات الأخرى .

٢ ـ أن الاستخدامات الأساسية تتمتع بمصداقية من نوع ما ، بينما يصعب الحكم بوجود مصداقية ـ بنفس المستوى ـ للاستخدامات الأخرى .

٣ ـ أن ظروف وشروط استخدام الأسلحة النووية الإسرائيلية تبعا لأنماط الاستخدام الأخرى تتسم بالتعقيد الشديد مقارنة بظروف وشروط استخداماتها الأساسية .

وبناء على تلك الفروق ، فإن معظم الكتابات قد بلورت مداخل مختلفة لتحديد موقع الاستخدامات المحتملة « الأخرى » في هيكل استخدامات إسرائيل لقوتها النووية ، أهمها مدخلان :

الأول : مدخل الاستخدامات « غير الرسمية » القائمة فى الاستراتيجية الإسرائيلية ، وهو مدخل تتبعه معظم الكتابات العربية ، وبعض الكتابات الغربية ، فالاستخدمات المحتملة الأخرى هى استخدامات قائمة ومتاحة لإسرائيل منذ تاريخ إنتاج النوعيات المختلفة للأسلحة النووية ، ويفترض أنها كانت ستجد طريقها للتنفيذ فى حالة حدوث الظروف التى تبرر استخدام السلاح النووى للأغراض المرتبطة بها ، فالاستراتيجية الإسرائيلية ـ حسب هذا المدخل ـ تبنى بالفعل عبر مسار الصراع على أساس تلك الاستخدامات أيضا بصرف النظر عما إذا كان مفهوما من سياسة إسرائيل النووية الرسمية أن تلك الاستخدامات معتمدة فى التخطيط النووى أم لا . ويعبر « أمين هويدى » عن هذا المنطق بقوله : « فحينما أعلن بيجن عن ضم الجولان كان ذلك قد تم فعليا منذ زمن عن طريق الاستيطان وتغيير المعالم »(١٣٧) . فهذه الاستخدامات الأخرى استخدامات شبه رسمية دون إعلان إذا افترضنا أن الاستخدامات السابقة « معلنة » .

الثانى : مدخل الاستخدامات « المتاحة » لإسرائيل فى حالة الإعلان عن السلاح النووى ، وهو مدخل تتبعه الكتابات الإسرائيلية التى تناولها . فتلك الاستخدامات هى مجرد خيارات وبدائل متاحة أمام إسرائيل لبناء استراتيجيتها النووية فى حالة الإعلان ، إذا ما كنت تمتلك تلك الأسلحة بالفعل حسب ما تذكر المصادر الأجنبية ، وهو مدخل تعبر عنه كتابات « دان هوروفيتس »(١٣٨) . فالفارق الدقيق بين معالجة الكتابات الإسرائيلية لهذين المستويين من الاستخدام يكمن فى أنها تشير إلى وجود الاستخدامات الأساسية بصورة واضحة كاستخدامات مفهومة من التصريحات الرسمية ، باعتبار أنها قائمة فعليا حتى لو لم تكن إسرائيل تمتلك سوى « خيار نووى قريب » ، إذ أنه خيار يمكن تحويله لاستخدامه كسلاح فى حالة « الملاذ الأخير » ، ويمكن استخدامه بالطبع كأداة للمساومة السياسية ، كما أن وجوده يؤثر نفسيا على العرب ، أما بالنسبة للاستخدامات « الأخرى » ، فإنها ـ أو على الأقل

بعضها ـ تحتاج إلى إمتلاك السلاح فعلا ، ونشره ، وهو ما لم يحدث ـ بالنسبة لهم ـ حتى الآن ، إضافة إلى أنها تستلزم إعلان استراتيجية الاستخدام .

ويعتمد هذا المبحث فى تناوله لتلك الاستخدامات الأخرى على إفتراض أنها استخدامات محتملة كانت قائمة عبر مسار الصراع كاستخدامات غير متفق عليها تماما فى أوساط القيادة الإسرائيلية ، وغير متفق عليها فى الفكر الاستراتيجى الإسرائيلى أيضا ، وسوف يتم تناول تلك الاستخدامات المحتملة ـ مع ملاحظة أن بعضها لا يرتبط بتطور القوة النووية الإسرائيلية إلى مستوى الترسانة ، وبالتالى يتصور أنه قائم « إحتماليا » منذ بداية امتلاك إسرائيل للأسلحة النووية ، وليس بالضرورة منذ بدء تطويرها لترسانة هائلة ـ فى ثلاثة محاور أساسية :

الأول : يتناول التوجهات النووية الإسرائيلية المرتبطة بتطوير « الترسانة النووية » ومدى إنعكاسها على أنماط استخدام إسرائيل لقوتها النووية كما عبرت عنها بعض التصورات المتكاملة لاستخدام إسرائيل لقوتها النووية .

الثانى : يتناول محددات استخدام إسرائيل لأسلحتها النووية عبر مسار الصراع ، وهى محددات لتلك الاستخدامات المحتملة .

الثالث : يتناول تحليل مصداقية الاستخدامات المحتملة للقوة النووية الإسرائيلية عبر مسار الصراع ، مع مناقشة « مصداقية » كل نمط منها ، وقضاياه على حده .

١ ـ اتجاهات تطور الدوافع النووية الإسرائيلية .

عملت إسرائيل عبر مسار الصراع على إمتلاك ترسانة نووية كبيرة تتجاوز « مهامها » بكل المقاييس الاستخدامات الرسمية فى استراتيجية الغموض النووى ، وقد سبق القول فى تناول قرارات تطوير القوة النووية الإسرائيلية أن دوافع تطوير تلك الترسانة تتجاوز الدوافع الاستراتيجية الأمنية المفهومة لإسرائيل ، كما سبق القول فى تناول « حد الكفاية » للقوة النووية الإسرائيلية أن حجم ونوعية عناصر القوة النووية يتجاوزان الاستخدامات المتصورة لدولة نووية إقليمية إلا إذا كانت تفكر بمنطق الدولتين العظميين . وقد حاولت كتابات عربية وغربية مختلفة طرح إتجاهات استراتيجية عامة لتفسير الدوافع الأساسية لامتلاك إسرائيل ترسانة نووية تتجاوز ما تتطلبه إحتياجاتها الأمنية ، وهى اتجاهات توضح المسار العام « المتصور » للتفكير الاستراتيجى النووى لإسرائيل ، كما توضح الأسس التى بنيت عليها « الأنماط المحتملة الأخرى » لاستخدام القوة النووية الإسرائيلية ، ويمكن عرض أهم هذه الإتجاهات كما يلى :

١ ـ إتجاه هستيريا الأمن :

إن إسرائيل حسب هذا الإتجاه قد عملت لإمتلاك الأسلحة النووية بدوافع أمنية مفهومة ، لكن استمرارها فى التطوير بما يتجاوز « حدود الدوافع الأولى » يعبر عن عقدة نفسية أمنية أكثر مما يعبر عن مشكلة استراتيجية أمنية فهناك هواجس تاريخية تدفع إسرائيل إلى إمتلاك كل وسائل القوة التى يمكن لها أن تمتلكها ، فهى لن تشعر بالأمن طالما أن هناك سلاحا لم تمتلكه أيا كانت ملاءمة هذا السلاح للاستخدام ، وبالتالى يؤكد هذا الإتجاه أن « الهواجس الأمنية » كانت أساس دوافع التطوير كما كانت « جزئيا » وراء دوافع الإمتلاك . وحسب بعض الكتابات « الرسمية » الإسرائيلية فإن لهذا الإتجاه أساسا واقعيا ، إذ كانت تلك النوعية من الدوافع ستدفع إسرائيل فى مراحل معينة إلى القيام بمشروعات عسكرية استراتيجية غير متصورة بالحسابات الاستراتيجية العقلانية ، وأحد الأمثلة الأساسية لذلك هو « الحزام العسكرى الأسود » الذى كان « دايان » يهدف إلى إقامته حول إسرائيل قبل حرب أكتوبر ١٩٧٣ .

يقول الجنرال « دافيد اليعازر » رئيس الأركان الإسرائيلى فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، إن دايان كان يبحث عن نوع من الأمن المطلق لإسرائيل ، أو ما يسميه « إسرائيل الآمنة إلى الأبد » ، فقد قال ـ دايان ـ ذات مرة « يجب ألا نجعل هناك شيئا اسمه القوة العسكرية العربية » . وتحت تأثير هذه الأفكار قرر أن تمتلك إسرائيل ما أسماه « سلاحا .. لردعهم إلى الأبد » ، وذلك بإقامة مشروع الحزام العسكرى الأسود « بإنشاء خط عسكرى يشبه خط بارليف حول إسرائيل (قبل ١٩٧٣) بعد ضم أجزاء ـ جديدة ـ من الأراضى العربية إليها ، وذلك لتحقيق هدفين رئيسيين :

الأول : تأمين إسرائيل إلى الأبد من أية عمليات عسكرية عربية .

الثانى : جعل زمام المبادرة فى القتال بأيدينا ، فيما لو أردنا ضم أراض عربية أخرى(١٣٩) .

فرغم إمتلاك إسرائيل فى ذلك الوقت للأسلحة النووية ، ورغم حصولها على « عمق استراتيجى » ربما لم تكن تحلم به قبل ١٩٦٧ ، ورغم تحطيمها لأكبر جيش عربى ، وهزيمتها لدول المواجهة الثلاث ، كان بعض قادة إسرائيل لا يزالون يبحثون عن « الأمن » . ويمكن افتراض أن شيئا من ذلك قد حدث بالنسبة لمسار القوة النووية الإسرائيلية بشكل مقصود ، أو ربما بترك البرنامج النووى يسير فى طريق إنتاج حجم أكبر ، ونوعيات أكثر تطورا من الرؤوس النووية دون تدخل أو توجيه بإعتبار أن ذلك مسألة طبيعية أو ضرورية لأمن إسرائيل الذى يستلزم الحصول على أية أسلحة يمكن الحصول عليها باعتبار أن ذلك يعنى المزيد من الأمن .

وحسب هذا الإتجاه ، فإن من المتصور أن إمتلاك إسرائيل للأسلحة الجديدة لا يعنى وجود « تصورات أخرى » لاستخدامها ، فامتلاك الأسلحة كان هدفا فى حد ذاته دفعت إليه الهواجس الأمنية الإسرائيلية .

٢ ـ اتجاه الردع الشامل :

إن إسرائيل حسب هذا الإتجاه قامت بتطوير أسلحة نووية تتجاوز بكثير ما تحتاج إليه كرادع نووى تستخدمه كملاذ أخير ، بهدف إمتلاك قوة نووية ذات خصائص تمكنها من القيام بمهام ردع مستويات من التهديدات لا تصل بالضرورة إلى تهديد وجود إسرائيل ، إضافة إلى التعامل مع التهديدات غير المباشرة التى تواجه إسرائيل . وهى التهديدات التى يشير إليها د. تيسير الناشف بقوله : « إن إسرائيل بحيازتها لهذه النوعية والكمية من الأسلحة لابد أنها تقصد أن تحقق أيضا أهدافا استراتيجية بعيدة المدى والأثر تتعلق بالشرق الأوسط وتتجاوز هذه المنطقة »(١٤٠) ، فدوافع إسرائيل حسب هذا الإتجاه تعمل على مستويين :

١ ـ امتلاك قوة نووية قادرة على القيام بمهام الردع الشامل ـ وليس النهائى فقط ـ لكافة العمليات العسكرية الواسعة النطاق ، أو المحدودة ، سواء تلك التى تهدف إلى تهديد أمن إسرائيل على مستويات أقل من تهديد وجودها ، أو التى تهدف إلى تحقيق أغراض محدودة سياسيا وعسكريا ، وهو المستوى الذى يسميه د. الان داوتى « ردع التهديدات الخطيرة الأقل حجما مما تتضمنه حالة الملاذ الأخير »(١٤١) .

٢ ـ امتلاك قوة نووية قادرة على القيام بمهام الردع ، ليس فقط ضد مصادر التهديد الإقليمية المباشرة المحيطة بها ، بل ضد الأطراف الإقليمية الأخرى غير العربية كإيران ، وباكستان ، بل وضد طرف دولى أساسى وهو الإتحاد السوفيتى .

إن توسيع « مجال » الردع بالإنتقال من المستوى النهائى إلى المستوى « الشامل » الذى يتضمن مستويات فرعية متعددة . يستلزم إمتلاك عدد أكبر من الرؤوس النووية ، ونوعيات أصغر من الرؤوس ، تكون ذات مصداقية فى ردع الحروب التقليدية المحدودة ، أو ردع استخدام الدول العربية لأسلحة كيماوية مثلا ضد إسرائيل . كما أن توسيع « نطاق » الردع بالإنتقال من ردع مصادر التهديد المباشرة إلى كافة مصادر التهديد المحتملة يستلزم كذلك إمتلاك عدد ضخم من الرؤوس النووية ، وإمتلاك وسائل توصيل أطول مدى وأكثر تطورا ، وحسب هذا الإتجاه ، فإنه يمكن تصور أنماط استخدام متعددة لأسلحة إسرائيل النووية ، منها ردع هجوم تقليدى شامل ضد إسرائيل ، وردع هجوم محدود ، وردع الاتحاد السوفيتى ، وردع العرب عن استخدام الأسلحة الكيماوية ، وأنماط ردعية عديدة أخرى .

٣ - إتجاه الهيمنة الإقليمية « ممارسة الإجبار » .

إن إسرائيل حسب هذا الاتجاه قامت بتطوير حجم ونوعية من الرؤوس النووية تسمح لها بممارسة مستويات مختلفة من « الإجبار » ضد الدول المحيطة بها ، بما يتجاوز مجرد التأثير النفسى الإكراهى إلى الإجبار النووى المستتر أو المكشوف ، وبما يتجاوز المساومة السياسية النووية ، إلى الإبتزاز النووى المستتر أو المكشوف . فقد كان من الواضح أن مقولات « دايان » حول أهمية التحول إلى تبنى استراتيجية نووية معلنة تتضمن توجهات « إرغامية » ، فلم يكن دايان يدفع فى إتجاه الإعلان لأسباب عسكرية خاصة بعد قدرة إسرائيل على استيعاب المزيد من الأسلحة التقليدية ، لكن كانت هناك دوافع سياسية متعلقة « بالإحتفاظ بالأراضى المحتلة ، وفرض الأمر الواقع علي الدول العربية تحت مظلة التهديد النووى »(١٤٢) ، كما كانت كتابات د. أهرونسون خلال السبعينات - رغم انتقاده لتوجهات دايان - تحتوى هى الأخرى على مضامين « اجبارية » عامة ، فعلى حد قول "ستير سطيجليتس فإن د. أهرونسون يريد « جعل معالم التهديد النووى ظاهرة للعيان ، للإفادة منه فى متطلبات سياسة الإكراه « سواء كانت معتدلة أو متشددة »(١٤٣) .

وتؤكد بعض الكتابات العربية بوضوح على هذا الإتجاه فى تفسيرها لتضخم قوة إسرائيل النووية ، فكما يذكر اللواء طلعت مسلم « أن هدف إسرائيل من إمتلاك الأسلحة النووية ، واستمرار زيادة قدرتها النووية هو أن تصبح قوة إقليمية عظمى لها السيطرة التامة على المنطقة » ويفسر اللواء مسلم معنى « السيطرة » من تحليله لما كان « شارون » يطرحه فى أوائل الثمانينات ، بقوله : « إنها تريد الأرض والسلام معا : الأرض ولو كانت لغيرها ، والسلام الذى تفرضه القوة ، وليس الإقناع ، وهى تريد الأمن لها عن طريق تهديد أمن غيرها .. وهى تريد التفاوض ممسكة بأسلحتها التقليدية فى يد ، والسلاح النووى فى اليد الأخرى »(١٤٤) ، وباختصار فإن إسرائيل تهدف إلى ممارسة سياسة « إجبار » سياسية - عسكرية واسعة النطاق فى المنطقة ، وهو ما يطرح « استخداما آخر » للقوة النووية .

٤ - إتجاه الاستخدام القتالى :

إن إسرائيل - حسب هذا الإتجاه الهام - تهدف إلى إمتلاك أسلحة نووية بحجم ونوعية تتيح لها « خوض حرب نووية » ، أى أنها بعكس الاتجاه السائد على المستوى الدولى تخطط للاستخدام الفعلى للأسلحة النووية فى العمليات الحربية على مستويات مختلفة ، ولأغراض الدفاع والهجوم . وهو إتجاه يشير إليه توجه إسرائيل إلى إمتلاك أسلحة نووية تكتيكية تحديدا . ويطرح « فرانك برنابى » هذا الإتجاه بوضوح فى

صورة تساؤلات يقول فيها « هل هناك أسباب تكتيكية أو استراتيجية تدفع إسرائيل إلى خوض حرب نووية ؟ وهل تريد إسرائيل بناء ترسانة نووية تكتيكية لاستخدامها ضد هجوم مدرع عربى ؟ وهل يشمل برنامجها النووى مثلا إنتاج الرؤوس الحربية النيوترونية لاستخدامها ضد هجوم مدرع عربى كبير ؟ » . ويجيب « برنابى » على هذه الأسئلة بعبارة هامة مضمونها أنه حتى لو لم تكن إسرائيل تهدف من تطوير ترسانتها التكتيكية إلى الاستعداد لخوض حرب نووية فعلية ، « فإن الاسلحة النووية التكتيكية - بعبارة أخرى - هى غالبا التى تدفع فى إتجاه تحويل السياسة النووية من الردع النووى إلى القتال النووى (خوض حرب نووية) ، وهذا التحول - كما يبدو - يحدث بصرف النظر عما إذا كان القادة السياسيون يريدونه أم لا ، أنه يحدث بفعل التطويرات التكنولوجية التسليحية »(١٤٥) .

وبعيدا عن افتراضات برنابى حول أسبقية الأسلحة عن استراتيجية استخدامها ، فإن الكتابات الاستراتيجية الإسرائيلية تكتظ بالسيناريوهات التى توضح كيف يمكن لإسرائيل استخدام قوتها المحتملة التكتيكية فى العمليات القتالية الدفاعية تحديدا ، والهجومية « فى إطار الدفاع » . فهذا الإتجاه قائم وقوى فى الفكر الاستراتيجى لإسرائيل ، لاسيما وأن إسرائيل كانت تعمل دائما على وجود « ضمانة ذاتية » - وليست خارجية - تتيح لها خوض صراع مسلح بطريقة أكثر أمنا ، وهذا الاتجاه يضيف نمطين أخرين لاستخدام القوة النووية « فعليا » ، هما الدفاع والهجوم .

٥ - اتجاه المكانة السياسية : « استعراض القوة » .

إن إسرائيل حسب هذا الإتجاه كانت تهدف من تطوير قوتها النووية إلى الحصول على مكانة إقليمية ودولية متميزة كدولة قوية مؤثرة ، فمعظم الكتاب الإسرائيليين والغربيين يؤكدون أن دوافع المكانة لم تكن قائمة ضمن الدوافع الإسرائيلية الأساسية الأولى لإمتلاك السلاح النووى ، فكما يذكر روبرت هركافى « أن مسألة المكانة بالنسبة لإسرائيل - بعكس دول مثل البرازيل والأرجنتين - لم تكن قائمة ، ولا متصورة كدافع من دوافع إمتلاك الأسلحة النووية . فكافة التصورات الإسرائيلية الأولى - كما بدت على السطح - إختزلت إلى حتميات عسكرية »(١٤٦) . ويؤكد د. آلان دواتى كذلك أن من المستبعد أن يكون لإعتبارات المكانة أهمية كبيرة فى سياسة إسرائيل النووية ، فقد استحوذت اعتبارات الأمن على التفكير الإسرائيلى بدرجة تجعل رغبة إسرائيل فى الإرتقاء بمكانتها فى المجتمع الدولى أمرا غير وارد(١٤٧) .

لكن بعد اتضاح تطور القوة النووية الإسرائيلية إلى مستوى « الترسانة » عام ١٩٨٦ ، طرحت كتابات مختلفة هذه الدوافع بقوة كأحد تفسيرات دافع التطوير ، فكما

يذكر اللواء طلعت مسلم « إن استمرار إسرائيل في زيادة قوتها . يجعلنا نقتنع بأن إسرائيل تهدف إلى زيادة هيبتها الإقليمية والعالمية ، أى أنها تريد أن تصبح قوة إقليمية عظمى ... »[148] ، ويرصد د. أهرونسون فى تناوله لدوافع إسرائيل النووية عبارة من مذكرة كتبها « كينيث شيرمان » رئيس وحدة التقديرات الوطنية CIA قال فيها « إن الخطر يكمن بالفعل فى سلوك الإسرائيليين الذين قد يبدأون فى التمادى فى الآفاق الخاصة بالدول العظمى لدرجة أن يطلبوا لأنفسهم حق المشاركة فى محادثات نزع السلاح بين الدول الكبرى »[149] ، فمن المتصور أن دافع المكانة والهيبة الإقليمية والدولية كان أحد الدوافع التى قادت إلى امتلاك ترسانة نووية ، وهو ما يطرح نمطا غير مباشر لاستخدام الأسلحة النووية « استعراض القوة » .

فى السياق السابق ، يوجد مجال واسع للإفتراضات عند تحليل تلك الإتجاهات ، فربما كانت كلها ـ أو بعضها ـ قائمة فى الذهن الإسرائيلى عبر مسار تطوير القوة النووية الإسرائيلية كدوافع لعملية التطوير ، وربما يصح ما يقرره « برنابى » من أن القوة الإسرائيلية تطورت وحدها بقوة الدفع الميكانيكية دون تدخل واضح ومحدد بالتوجيه أو السيطرة من جانب القادة الإسرائيلية بعيدا عن تلك التوجهات ، مع ذلك ، فإن الإفتراض الأكثر « أمنا » ودقة هو أن تطوير إسرائيل لقوتها النووية قد خضع لتوجهات وتصورات استراتيجية لاستخدام الأسلحة التى يتم تطويرها تماثل تلك الإتجاهات التى تم طرحها مع اختلاف « الوزن الإستراتيجى » لكل منها فى عملية التطوير ، وفى تصور الاستخدامات المحتملة لقوة إسرائيل النووية .

وعلى أية حال ، فإنه بناء على مثل هذه الإتجاهات ، طرح عدد من الكتاب الإسرائيليين والغربيين والعرب تصوراتهم متكاملة حول الاستخدامات المحتملة للقوة النووية الإسرائيلية فى سياقات مختلفة . ويمكن طرح عدة نماذج منها لتوضيح كيف عبرت التوجهات السابقة عن نفسها فى شكل أنماط محددة لاستخدام القوة النووية الإسرائيلية . لكن هناك عدة ملاحظات أساسية قبل طرح تلك التصورات ، أهمها :

١ ـ أن تلك الاستخدامات تتسم بالتعدد الشديد ، وغير المنطقى أحيانا ، وهو ما يرجع إلى عدم وضوح ما هو قائم وما هو محتمل ، وما هو ممكن أو غير ممكن ، بالنسبة للأسلحة النووية بصورة عامة ، وبالنسبة لإسرائيل فى ظل سياستها النووية الرسمية بصفة خاصة . وعموما ، فإن تلك التصورات تعبر عن الميزات التى تتمتع بها إسرائيل نوويا أكثر مما تعبر ـ بشكل محدد ـ عن استخدامات واقعية .

٢ ـ أن تلك التصورات تتضمن أنماطا للاستخدام السياسى ، والاستخدام السياسى ـ العسكرى ، للقوة النووية فى إدارة الصراع الشامل ، كما تتضمن أنماطا للاستخدام المادى الفعلى للقوة النووية فى إدارة الصراع المسلح ، وتشتمل كذلك على

الاستخدامات « الأساسية » لقوة إسرائيل النووية ، إضافة إلى الاستخدامات المحتملة التى يتم التركيز عليها فى هذا المبحث .

ويمكن طرح أهم تلك التصورات المتكاملة كما يلى :

١ ـ تصور إسرائيلى : يائير إيفرون .

طرح « يائير ايفرون » الأستاذ بجامعة تل أبيب تصورا متكاملا لاستخدام الأسلحة النووية الإسرائيلية فى دراستين له نشرتا فى عامى ١٩٧٩ و ١٩٩١ . وتعود أهمية هذا التصور إلى أنه يميز بين ثلاثة مستويات ترتبط باستخدامات إسرائيل « للأداة النووية » .

الأول : الأستخدامات المتضمنة فى دوافع إسرائيل لإمتلاك السلاح النووى .

ويطرح « ايفرون » سؤالا « هو » لماذا أصبحت إسرائيل قوة نووية ؟ كمدخل لتناول تلك الاستخدامات ، ويجيب على السؤال من خلال طرح دوافع إسرائيل لإمتلاك السلاح النووى قبل عام ١٩٦٧ ، وما لحق بها من تغيير بعد ذلك مركزا على « تصورات عامة » طرحت خلال هاتين المرحلتين فى الكتابات والتصريحات ، كما يلى[١٥٠] :

(أ) استخدامات ما قبل عام ١٩٦٧ .

١ ـ أن الأسلحة النووية سوف تجبر الدول العربية على قبول وجود إسرائيل فى حدودها ، وهى « مقولة » اتسعت بعد عام ١٩٦٧ لتشمل « الحدود الجديدة » .

٢ ـ ردع الهجمات التقليدية العربية ضد إسرائيل .

٣ ـ أن الأسلحة النووية ستكون سلاح « الملاذ الأخير » الذى يستخدم فعليا فى حالة فشل الردع ونجاح هجوم عربى تقليدى يوشك أن يدمر إسرائيل .

(ب) استخدامات ما بعد عام ١٩٦٧ .

١ ـ استخدام الأسلحة النووية أيضا فى أوضاع تكتيكية لإنهاء أو تحييد الميزات التى تتمتع بها الجيوش العربية ، خاصة فى صحراء سيناء .

٢ ـ ردع نووى ضد الإتحاد السوفيتى ، وهو استخدام يطرح من جانب « شخص واحد » ،ويشار إليه من قبل الآخرين .

الثانى : استخدامات إسرائيل « وضع العتبة النووية » .

يتناول « ايفرون » هنا ، ليس استخدام السلاح النووى لكن استخدام إسرائيل « لوضعها النووى » الذى صاغته كسياسة رسمية بصرف النظر عن واقع قوتها

الحقيقية ، فوضع العتبة النووية يستخدم - وكلها تقريبا استخدامات تهديدية - فيما يلى[١٥١] :

١ - أداة مساومة مع الولايات المتحدة للحصول على السلاح والدعم السياسى .

٢ - أداة لردع العالم العربى عن إمتلاك قوة نووية (حسب تفسيره للسياسة الرسمية) .

٣ - أداة لإكراه الدول العربية على قبول إسرائيل سياسيا .

٤ - أداة لردع هجوم تقليدى شامل يقوم به تحالف من الدول العربية .

ويرى « ايفرون » أن هذا الوضع يتضمن كذلك « تهديدا ضمنيا » بعبور العتبة النووية فى حالتين :

١ - التهديد بعبور العتبة النووية إذا تحول التوازن العسكرى ضد إسرائيل .

٢ - التهديد بعبور العتبة النووية إذا أصبحت إحدى الدول العربية قوة نووية .

الثالث : الاستخدامات « الواقعية » للأسلحة النوية فى ظل « استراتيجية الغموض »

يرى « ايفرون » أن سياسة إسرائيل الحالية (الغموض النووى) تهدف إلى الردع ، لكنه ردع يعمل فى « مجال محدد جدا » ، ولا يعمل خارج هذا المجال . فى إطار ذلك ، توجد وظيفتان ، أو دوران « للردع النووى الإسرائيلى ، هما[١٥٢] :

١ - سلاح الملاذ الأخير .

٢ - سلاح رادع ضد استخدام الدول العربية الأسلحة الكيماوية والبيولوجية .

ومن الواضح بالنسبة لتصور « إيفرون » أنه فيما عدا الاستخدامات الواقعية - التى تتضمن ردع الاستخدام الكيماوى - وأحد استخدامات « وضع العتبة » التى يبالغ فيها تماما ، فإن كافة تلك الاستخدامات « محتملة » . لكن تظل أهمية تصور إيفرون من تلك « الأطر المحددة » للاستخدام التى يضعها عادة فى دراساته .

٢ - تصور غربى : روبرت هركافى .

إن معظم التصورات الغربية لا تشير عادة إلا إلى « ادوار » قليلة للغاية يمكن أن تمارسها القوة النووية الإسرائيلية ، لكن « تصور هركافى » يشير إلى استخدامات متعددة بشكل لا يوجد فى أى مصدر آخر . وفى الواقع ، فإن يجمع كل الاستخدامات المتصورة للسلاح النووى الإسرائيلى دون أن يؤكد أنها « واقعية » . فهو يشير فى

البداية بوضوح إلى أن الاستخدامات المطروحة هى « زكائز منطقية » تعتمد عليها الأسلحة النووية الإسرائيلية دون ترتيب اسبقية أو أهمية معينة لأى منها باستثناء « السيناريو الأول »*. وأنه يرصدها فى إطار مناقشة الفوائد الممكنة للأسلحة النووية الإسرائيلية . ويشير إلى أن « الاستخدامات المحتملة » لأسلحة إسرائيل النووية ، والتى يمكن أن تخضع للتحليل ، توجد بين تلك الاستخدامات ، وهى(١٥٣) :

١ ـ الملاذ الأخير (ردع نهائى) : رادع للدفاع عن المدن كحاجة ملحة فى حالة حدوث هزيمة عسكرية تقليدية واحتياج الدولة ، مع إحتمالات حدوث مذبحة واسعة النطاق للسكان الإسرائيليين .

٢ ـ ردع تمهيدا لترك الشرق الأوسط (سيناريو الإنسحاب) : ردع ضد « ذبح السكان » الإسرائيليين فى ظروف يمكن أن تكون مغادرتهم للشرق الأوسط ممكنة لو سمح الوقت بتنفيذ سيناريو الإنسحاب .

٣ ـ السيناريو التكتيكي : استخدام أسلحة نووية تكتيكية ميدانية في مواقف معينة : إما كملاذ أخير فى أوضاع يائسة ، أو خلال الأزمات المختلفة الأقل حدة .

٤ ـ سياج واق ضد إمتلاك العرب لأسلحة نووية ، واستخدام عربى مفاجىء لها فى شكل ضربة أولى لتدمير إسرائيل (أو أسلحتها النووية) ، أو ضد الإرهاب ، أو ضد استخدام العرب لأسلحة التدمير الشامل ضد « الداخل الإسرائيلى » .

٥ ـ رادع ضد استخدام العرب بصورة شاملة للأسلحة التقليدية لضرب المدن ، سواء بالقاذفات أو الصواريخ ، أو استخدامهم للأسلحة الكيماوية ، أو البيولوجية ، أو الإشعاعية لنفس الغرض .

٦ ـ سلاح نفسى ضد العرب لثنيهم نهائيا عن هدفهم النهائى وهو تدمير إسرائيل ، وجعلهم أكثر تجاوبا أو أكثر ميلا إلى عقد اتفاقية سلام نهائية تتضمن القبول بوجود إسرائيل .

٧ ـ تهديد مستتر ـ حتى ولو كان ضعيفا ـ ضد احتمال حدوث حروب الإستنزاف التى يمكن أن تؤدى إلى خسائر بشرية ، أو إلى استنزاف أو تدمير اقتصاد إسرائيل ، أو ضد تصعيد خطير فى أعمال « المقاطعة » والأشكال الأخرى للحروب الاقتصادية التى يمكن أن تشل أو تهز إسرائيل .

٨ ـ رادع ضعيف ضد التدخل السوفيتى فى حرب تقليدية عربية ـ إسرائيلية ، حتى ولو كان ذلك التدخل يهدف أساسا إلى عرقلة التقدم الإسرائيلى بإتجاه دمشق أو القاهرة .

٩ ـ ردع ضد دول أخرى ليست فى الوقت الحاضر طرفا متدخلا فى الصراع

العربى الإسرائيلى (مثل إيران - تركيا - والدول الإسلامية) والتى قد تتدخل إلى جانب العرب فى الحرب .

١٠ - قدرة على توجيه ضربة ثانية ضد المدن العربية ، وضد الإتحاد السوفيتى لردع نوايا السوفييت المحتملة لتدمير إسرائيل ، إما لأسباب سياسية - استراتيجية ، أو فى إطار عملية تصعيد متزايد محتمل للعداء للسامية قد يصل فى الإتحاد السوفيتى إلى نفس المستوى الذى حدث فى ألمانيا النازية .

١١ - سلاح ابتزاز (أو ضغط) ضد الولايات المتحدة . وربما دول غربية أخرى ، لضمان استمرار إمداد إسرائيل بالأسلحة التقليدية ، إضافة إلى الدعم الدبلوماسي ، وذلك استنادا إلى مخاوف الدول الكبرى من احتمال أن تضطر إسرائيل إلى تبنى أو استخدام « مبدأ الرد الشامل » ، أو أن تتصاعد حرب نووية محدودة إلى مستوى حرب نووية بين الدول الكبرى .

١٢ - تحقيق الشعور النفسى بالإستقلالية النسبية لإسرائيل لتعويض تبعيتها ، أو اعتمادها « غير المريح » ، والضرورى بالرغم من ذلك على الولايات المتحدة .

١٣ - ضمان البقاء المطلق لإسرائيل ، والذى يسمح للحكومة الإسرائيلية بإعادة أية أراض محتلة كاستجابة لضغوط خارجية ، أو معارضة فى الداخل .

١٤ - استخدام نقل التكنولوجيا النووية كورقة مساومة في التعامل مع الدول الأخرى ، ربما فى مقابل عوائد مالية ، أو منافذ تجارية ، أو دعم دبلوماسى ، أو مواد خام ، أو شراء الأسلحة التقليدية .

ويعد تصور « هركافى » من أشهر التصورات التى تخضع للنقاش فى الكتابات الإسرائيلية ، كما تخضع للنقاش أيضا فى بعض الدراسات العربية(١٥٤) .

٣ - تصورات عربية : د. تيسير الناشف ، واللواء طلعت مسلم .

تميل التصورات العربية فى العادة إلى عدم تحديد « إطار الاستخدام » ، إذ ترصد كل الاستخدامات وكأنها استخدامات للأسلحة النووية الإسرائيلية « واقعيا » بصرف النظر عن الإطار الإستراتيجى الذى يحكمها ، وتميل أيضا إلى رصد استخدامات إرغامية ، واستخدامات فعلية مادية للأسلحة النووية الإسرائيلية بأكثر مما يحدث فى الدراسات الإسرائيلية والغربية ، ويمكن طرح تصورين أساسيين فى هذا السياق :

(أ) تصور د. تيسير الناشف ، يطرح ما يسميه « تصورات محتملة لاستعمال إسرائيل للأسلحة النووية » استنادا على سؤال أساسى هو « فى أية ظروف سيستعمل الإسرائيليون أسلحتهم النووية ؟ » . وهو يجيب على السؤال بقوله إن من

المحتمل ، أو من المؤكد أن تستعمل إسرائيل أسلحة نووية ضد أهداف عسكرية ومدنية فى دولة عربية واحدة ، أو أكثر من دولة عربية ، فى حالة نشوء ظروف اقتصادية واستراتيجية ، وسياسية ، وعسكرية تراها إسرائيل مهددة لمصالحها الحيوية ، ومبررة لاستعمال الإسلحة النووية . ويستند فى تحليل تلك الظروف على ملاحظة أنماط السلوك العسكرى الإسرائيلى منذ عام ١٩٤٨ ، والعوامل التى تشكل التفكير والسلوك الإسرائيليين سياسيا وعسكريا ، ويخلص إلى ما يلى[١٥٥] :

١ ـ استخدام الملاذ الأخير (السهم الأخير) .

٢ ـ استخدام الأسلحة النووية فى حالة فقدان التفوق التقليدى خلال حرب واسعة أو محدودة .

٣ ـ استخدام الأسلحة النووية فى حالة تأهب دولة عربية ، أو أكثر من دولة لشن هجوم على إسرائيل .

٤ ـ استخدام الأسلحة النووية فى حالة حدوث مواجهة عسكرية طويلة أو حرب استنزاف طويلة .

٥ ـ استخدام الأسلحة النووية فى حالة حدوث تغير استراتيجى على المستوى العالمى .

٦ ـ استخدام الأسلحة النووية فى حالة الحرب على أكثر من جبهة قتال واحدة .

٧ ـ استخدام الأسلحة النووية فى حالة التأزم ، والهجوم الاستباقى لتدمير القوة النووية « للخصم » فى مرحلة التوازن .

ومشكلة هذا التصور هى أنه يستند على ملاحظة « سلوك عسكرى تقليدى » لإسرائيل ، وبالتالى إعادة تطبيق مبادىء الحرب التقليدية الإسرائيلية « نوويا » . وتأتى قيمته من تركيزه على أنماط استخدام « هجومية » محتملة لأسلحة إسرائيل النووية .

(ب) تصور ل . طلعم مسلم : ويعتمد هذا التصور على تحديد أهداف إسرائيل من إمتلاك السلاح النووى قبل عام ١٩٨٥ ، ثم تحديد أهدافها من إمتلاك حجم كبير من الأسلحة النووية ، وأهمية هذا التصور تأتى من أنه رُصد قبل ظهور « تقرير فانونو » ، فقد استند اللواء طلعت مسلم فى تحليله لأهداف إسرائيل من إمتلاك ترسانة نووية كبيرة على تقرير « جامعة جورج تاون » الذى نشر فى ديسمبر ١٩٨٤ ، والذى أكد أن إسرائيل تمتلك ١٠٠ سلاح ذرى من نفس قوة قنابل

هيروشيما ، ويمكن تصور أنماط الاستخدام المحتملة من خلال « أهداف إسرائيل النووية » التالية(١٥٦) :

(أ) الأهداف النووية التقليدية لإسرائيل :

١ ـ ردع العرب عن القيام بأى عمل ضد إسرائيل ودفعهم إلى اليأس والاستسلام .

٢ ـ تخفيف الإعتماد على قوى خارجية بما يوفر الحرية فى إتخاذ القرار .

٣ ـ تقوية موقف إسرائيل فى مفاوضاتها مع العرب .

٤ ـ تخفيض نفقات الدفاع الإسرائيلية .

٥ ـ زيادة الهيبة الإقليمية والعالمية .

(ب) الهدف « الحقيقى » لإمتلاك إسرائيل ترسانة نووية كبيرة فى الثمانينات :

يرى ل . مسلم أن الهدف هو ممارسة دور « القوة الإقليمية العظمى » المسيطرة بشكل تام على المنطقة ، والتى تمثل تهديدا إضافيا للإتحاد السوفيتى .

وأهمية هذا التصور تأتي من تركيزه على نمط « الإجبار » ، وإضفائه طابعا « إكراهيا » على استخدامات أخرى للقوة النووية الإسرائيلية .

ومن مجمل هذه التصورات يتضح أن الدوافع النووية الإسرائيلية التى تبلورت فى مرحلة متأخرة نسبيا من مراحل تطور الصراع قد عبرت عن نفسها « استراتيجيا » فى شكل أنماط محددة لاستخدام السلاح النووى تضاف إلى ما هو قائم « رسميا » فى استراتيجة إسرائيل النووية . وتظهر تلك الأنماط « المحتملة » أن التوجهات الإسرائيلية النووية قد بدأت تسير منذ أواخر السبعينات فى عدة إتجاهات :

١ ـ الإتجاه إلى توسيع استخدامات القوة النووية الإسرائيلية ، سياسيا وسياسيا ـ عسكريا ، فهركافى مثلا يرصد ١٤ استخداما للقوة النووية معظمها قابل للنقاش .

٢ ـ الإتجاه إلى توسيع مجال ونطاق الردع ـ الذى يعد الاستخدام السياسى العسكرى الأساسى للقوة النووية ـ ليشتمل على أنماط استخدام فرعية مختلفة تتجاوز « الردع النهائى » .

٣ ـ الإتجاه إلى التفكير فى ـ إن لم يكن التخطيط ـ استخدامات جديدة عما هو مخطط فى الاستراتيجية الرسمية تتضمن استخدامات « الإجبار » ، ثم الاستخدامات الفعلية .

٤ ـ الإتجاه إلى إعطاء دور هام لأنماط « الاستخدام السياسية » للقوة النووية بصفة عامة ، مع اضفاء الطابع « الإكراهى » على بعضها ، خاصة تلك الموجهة للدول العربية .

والخلاصة ، أن هناك توجهات نووية جديدة لدى إسرائيل ، لم تصل بعد ـ فى مجملها ـ إلى مستوى « الإتجاهات الاستراتيجية » شبه الرسمية ، إلا أنها تعبر عن نفسها فى طرح « أنماط إحتمالية » لاستخدام السلاح النووى تثور حولها جدالات مكثفة . وهى الأنماط التى سيتم تناول معظمها فى المحور الثالث من هذا المبحث بعد تناول المحددات العامة لاستخدامها فى المحور التالى .

٢ ـ محددات الاستخدامات المحتملة للقوة النووية الإسرائيلية :

لاتوجد علاقة مباشرة بين امتلاك السلاح واستخدامه ، فامتلاك إسرائيل أسلحة قابلة للإستخدام وتخطيطها لاستخدامها لأغراض سياسية ، أو سياسية ـ عسكرية ، أو عسكرية محددة لا يعنى أنها قادرة على إستخدامها دون قيود فى التأثير على سلوك الدول الأخرى المشتبكة معها فى صراع فى الاتجاهات التي تحقق أهدافها القومية . فهناك عوامل وسيطة معقدة تتدخل فى العلاقة بين القوة والتأثير ، لاسيما بالنسبة لتلك الإستخدامات التى لايوجد اتفاق على أن « السلاح النووى » كسلاح خاص ـ وليس سلاحا آخر ـ يمكنه أن يسند عملية تحقيقها ، فلا تكاد توجد محددات هامة على قدرة اسرائيل على استخدام أسلحتها النووية فى إسناد أنماط الاستخدام الأساسية فى استراتيجيتها النووية الرسمية ، إذ أنها أنماط استخدام بديهية يكفى مجرد وجود السلاح لتحقيقها ، لكن بالنسبة لتلك الاستخدامات الإضافية ، فإن وجود السلاح قد يكون شرطا ضروريا لمناقشتها ، لكنه ليس شرطا كافيا ـ حتى لو كان قابلا للإستخدام بخصائصه الذاتية ـ على الإطلاق لإسناد عملية تحقيقها ، فمصداقية الاستخدامات غير البديهية تتوقف على شروط معقدة .

فى هذا السياق ، توجد مجموعة من المحددات العامة التى تتحكم فى مصداقية الاستخدامات الإسرائيلية « المحتملة » للقوة النووية فى الصراع الشامل والمسلح العربى ـ الإسرائيلى :

١ ـ طبيعة الإستراتيجية النووية الرسمية لإسرائيل .

٢ ـ إدراك الدول العربية لعناصر واستخدامات السلاح النووى الإسرائيلى .

٣ ـ القيد الدولى على استخدام اسرائيل أسلحتها النووية ضد الدول العربية .

٤ ـ إمتلاك الدول العربية أسلحة تدمير شامل غير نووية .

وبداية توجد ملاحظتان أساسيتان بالنسبة للمحددات السابقة .

(أ) أنها ليست كل المحددات التى يمكن طرحها فى هذا الإطار . فهناك محددات أخرى متعددة ، أهمها تلك المحددات التى طرحت فى الفصل الأول حول طبيعة السلاح النووى وطبيعة الصراع العربى الإسرائيلى وعلاقات القوة السائدة فيه ، والتى طرحت فى الفصل الثانى حول مدى قابلية السلاح النووى الإسرائيلى - بخصائصه الذاتية - للاستخدام ، إضافة إلى ذلك فإن لكل « نمط استخدام » محددات إضافية خاصة به .

(ب) أنها بالأساس محددات حول الاستخدام الفعلى للسلاح النووى دفاعا وهجوما ، وهى فى الوقت ذاته محددات على التهديد باستخدام السلاح النووى ، لكن من زاوية أن مصداقية التهديد ترتكز فى النهاية على مصداقية الإستخدام الفعلى ، فإذا لم تكن إسرائيل سيمكنها « بمصداقية » أن تهاجم دولة عربية بالأسلحة النووية فى ظرف ما ، فإنها لا تستطيع بالتبعية إجبارها بالتهديد النووى على القيام بعمل ما ، وكذلك الأمر بالنسبة للردع . أما بالنسبة للإستخدامات السياسية « كالمكانة » وغيرها ، فإن تلك المحددات ترتبط بها بصورة عامة فقط ، إذ أن لكل نمط « سياسى » محدداته الخاصة للغاية .

ويمكن تناول تلك المحددات الأربعة كما يلى :

أولا - طبيعة الاستراتيجية النووية الرسمية لإسرائيل :

ثمة مقولة هامة تفيد بأن طبيعة الإستراتيجية النووية الإسرائيلية - فى ظل سيطرة مبدأ الغموض - لا تقيد الإستخدامات الأساسية المتضمنة فيها ، لكنها قد تقيد إلى حد كبير أية استخدامات أخرى للسلاح النووى ، وهى مقولة يعبر عنها د . يزيد صايغ بقوله : « ولا يمنع الموقف الغامض الحالى « إسرائيل » من حساب كيفية وموعد استخدام الأسلحة النووية ، طبعا ، لكنه يمنعها من استخدامها إلا كقوة ردع نهائية وملجأ أخيرا ، كما يمنع الغموض إدماج الأسلحة النووية ضمن تخطيط الجيش الإسرائيلى وبنية قواته »(١٥٧) .

ومضمون تلك المقولة هو أنه يمكن الحديث عن « الإستخدامات المحتملة » فقط عندما تعلن اسرائيل عن إمتلاكها للسلاح النووى ، وتتبنى ما يمكن أن يوصف بمصطلح « استراتيجية » بحيث تقوم بإدماج عناصر قوتها النووية بصورة كاملة فى هيكل قواتها المسلحة بشكل واضح دون الحاجة إلى قيادات أو كوادر سرية ، ثم تقوم بتطوير أشكال متنوعة من الرد النووى ، وبدرجات متفاوتة من الشدة لمواجهة تلك المجموعة الواسعة من الأوضاع التى قد تعتبرها اسرائيل مهددة لأمنها . فالإعلان

الصريح ـ كما يذكر د . صايغ ـ سيسمح لإسرائيل بتحديد أهداف ومستويات استخدام القوة ضمن أوضاع مختلفة ، وعلى كافة أو بعض المستويات الإستراتيجية والعملياتية والتكتيكية بفعالية(١٥٨) .

وفي الواقع ، فإن جوهر مشكلة « الإستخدامات المحتملة » ليس النشر فمن الممكن أن يتم نشر عناصر القوة بصورة ومستوى ما ، وهو تثبت مصادر مختلفة أنه قد حدث ، لكن تظل المشكلة هي إدخال تلك القوة التي تم نشرها ضمن الخطة العامة للقوات المسلحة بتحديد مهام محددة للأسلحة النووية فيها . وهي مسألة قد تتطلب ، ليس مناقشة على مستوى كبار المسئولين ، لكن على مستوى هيئة الأركان وكبار القادة ، وربما يؤدي السير في هذا الإتجاه إلى أن يتضح بعد فترة أنه لابد من إدخال مسألة « خوض حرب نووية ـ تقليدية » في مناهج الكليات العسكرية . وطالما أن إسرائيل ليست قادرة على القيام بكل ذلك في ظل الاستراتيجية الرسمية الحالية ، فإن هناك قيدا حقيقيا تفرضه طبيعة سياسة الغموض على إمكانية استخدام الأسلحة النووية الإسرائيلية ومصداقيتها .

لكن ، على الرغم من أن تلك المقولة تظل صحيحة بصفة عامة ، إلا أنها لا تنطبق على كل أنماط استخدام القوة النووية بنفس الدرجة ، وهو ما يمكن طرحه في نقطتين :

١ ـ أن هناك « استخدامات محتملة » لا تنطبق عليها تلك المقولة إلا بدرجات لا تخل بمصداقيتها فكافة الإستخدامات ذات الطابع « السياسي » يمكن أن تتحقق حتى ولو لم يكن هناك سوى خيار نووي لدى إسرائيل . فكما يذكر حسين أغا (وآخرون) فإن تمتع إسرائيل بإمتلاك الخيار النووي ، ولو بصورة غير رسمية . سيمكنها من الإستفادة من هذا الخيار لتحقيق مجموعة من الأهداف السياسية والإستراتيجية والإقتصادية» ، وذلك دون الحاجة إلى اللجوء بالضرورة إلى استخدامه قتاليا »(١٥٩) ، كما أن هناك بعض الاستخدامات السياسية ـ العسكرية يمكن أن تكون ذات مصداقية دون « الإعلان » إلى حد كبير ، وهي الاستخدامات التي تقترب من « سيناريو الملاذ الأخير » دون أن تكون بالضبط ملاذا أخيرا . فعندما هدد اسحاق شامير ـ كما يذكر أهرونسون ـ خلال حرب الخليج (١٩٩١) بما أسماه « العقاب المرعب الذي ينتظر صدام حسين لو تمادى » ، كانت الأمور واضحة(١٦٠) . فلم تكن إسرائيل تحتاج لأكثر من عدة صواريخ نووية ـ تم نشرها ـ لكي يكون لمثل هذا التهديد الرادع مصداقيته ، ولم تكن سياسة الغموض ستجعل الرئيس العراقي يعتقد أن مثل هذا التهديد بلا مصداقية .

٢ ـ أن « الإستخدامات المحتملة » التي تنطبق عليها تلك المقولة أكثر من غيرها هي الإستخدامات الفعلية الدفاعية والهجومية ، وإن كانت تلك المقولة ـ حتى

على هذا المستوى - لاتنطبق بشكل كامل ، إذ أن مسألة النشر والإدماج ، والتخطيط ، والتنسيق والتدريس ترتبط في الغالب بقوات نووية ضخمة تعمل على جبهات عريضة في ظل سيناريوهات معقدة كما كان الحال بالنسبة لقوات حلف الاطلنطى التكتيكية في أوروبا . ففي مثل هذه الحالة لابد من توافر قوات كبيرة مدربية في حالة استعداد دائم لمواجهة أي ظرف مفاجيء في ظل إمتلاك الطرف الآخر لأسلحة مشابهة ، إذ أن الأسلحة النووية في ظل هذا الوضع - كما يقول « رونالد هيجز » - لن يكون لها مصداقية ما لم تكن صالحة للاستعمال تماما ، وما لم يكن الرجال والآلات على استعداد للتحرك على الفور»[١٦١] ، واسرائيل ليست في حاجة إلى ذلك .

لكن في الوقت ذاته لايمكن تصور أن حالة الغموض لن تؤثر على هذا المستوى ، فمن الصعب أن تشير إسرائيل صراحة إلى أنها سوف تستخدم قوتها النووية في حالة نشوب حرب محدودة في الجولان ، أو سيناء مثلا - إذا كانت قد خططت لذلك - ولا في حالة تجاوز العمليات العسكرية حدودا معينة ، أو في حالة حرب استنزاف ، ولا يمكنها أيضا تشكيل قوة نووية « قتالية » ودفعها إلى مسرح العمليات - كما تفعل أي دولة نووية - دون أن تخاطر بانكشاف وضعها النووي ، أو بإحداث بلبلة شديدة في صفوف قادتها وقواتها إذا ما عرف أن أسلحة نووية قد أدخلت إلى مسرح العمليات ، ففي هذه الحالات قد يدرك العرب وجود الشبح النووي « من تلقاء أنفسهم ويرتدعوا ، أو قد لا يدركون بالضبط مكان وجود « الخط الأحمر » ويستمرون في القتال ، في الوقت الذى قد لا توجد فيه وسيلة مؤكدة - دون الإعلان الواضح - ذات مصداقية لدى اسرائيل لإبلاغهم بمكان الخط الأحمر ، وحتى لو وجدت الوسيلة ، فقد لا يمنعهم ذلك من « اختبار » مكان الخط الأحمر بأنفسهم لاسيما وأن المسألة لاتتعلق « بوجود » إسرائيل . وهذه المشكلة تحديدا هي التي ركز عليها « فيلدمان » في دعوته للإنتقال من الردع بالشك إلى الردع العلني بقوله « إن الميزة الأكثر أهمية في تبني استعداد « الردع العلنى » هي أنها تمنح الردع النووى الإسرائيلي مصداقية أكبر »[١٦٢] .

وعلى ذلك ، فإن طبيعة استراتيجية إسرائيل النووية الرسمية تمثل بشكلها الحالي قيدا عاما على الإستخدامات المحتملة « لقوة اسرائيل النووية ، لكن بينما لا يمارس هذا القيد تأثيرات تذكر على الإستخدامات السياسية ، فإنه يمارس تأثيراته على مصداقية الإستخدامات السياسية - العسكرية بإستثناء ما يقترب منها من وضع الملاذ الأخير ، ويمارس كذلك تأثيرا قويا على الإستخدامات العسكرية الفعلية لأسلحة إسرائيل النووية .

ثانيا - إدراك الدول العربية لعناصر واستخدامات القوة النووية الإسرائيلية :

إن إدراك الدول العربية لعناصر واستخدامات القوة النووية الإسرائيلية هو أحد المحددات الهامة لتناول الاستخدامات المحتملة لقوة اسرائيل النووية ، فقد سبق القول أن القادة العرب يدركون منذ البداية وجود السلاح النووى الإسرائيلى ، واستخداماته الأساسية ، وبالتالى يدركون أن هناك ظروفا قصوى محددة لاستخدامه ، بحيث يتصور تبعا لذلك أنهم يخططون لتحركاتهم العسكرية والسياسية فى إطار لا يتجاوز « سقفا معينا » يعبر عن الظروف القصوى التى قد تجعلهم يواجهون الإحتمالات النووية ، لكن بالنسبة للإستخدامات « المحتملة » التى تتجاوز الإستخدامات المؤكدة ، فإن الأمر يتطلب مستويات أكثر تعقيدا من الإدراك بوجود سلاح نووى يستخدم فى حالات قصوى ، أهم تلك المستويات ، ما يلى :

(أ) إدراك تفاصيل عناصر الترسانة النووية الإسرائيلية ، وما تتضمنه من نوعيات تسليحية ، خاصة النوعيات التكتيكية والنيوترونية والهيدروجينية .

(ب) إدراك النوايا الإسرائيلية لاستخدام تلك العناصر التسليحية ، و « مجال » تلك الاستخدامات ومدى استعداد وتصميم إسرائيل لاستخدامها فى هذا المجال سياسيا وعسكريا .

إن دراسة إدراك « القادة العرب » لهذين العنصرين صعبة للغاية . فلا توجد معلومات أو إشارات رسمية عربية يمكن الإستناد عليها فى الحكم بأن لدى الدول العربية معلومات وتقديرات دقيقة بهذا الشأن . فمن الصحيح أن بعض المسئولين العرب قد أشاروا إلى وجود أعداد معينة من الأسلحة النووية لدى إسرائيل(١٦٣) ، لكن تلك الإشارات ليست كافية للتأكيد على وجود معومات متكاملة لدى الدول العربية حول العناصر الدقيقة لترسانة اسرائيل النووية ، والخطط والنوايا الإسرائيلية الخاصة بإستخدام تلك العناصر ، لذا يمكن تناول هذه المسألة فى إطار إفتراضى ، استنادا على افتراضين أساسيين ، هما :

الأول : أن القادة العرب لايدركون ولا يهتمون بالتطورات النووية الإسرائيلية .

وهو افتراض يؤكد الواقع على المستوى الظاهرى . فأية دراسة تهدف إلى تناول رد الفعل العربى للتطورات والإشارات المتلاحقة عبر مسار الصراع حول ترسانة إسرائيل النووية من خلال « المواقف الرسمية العربية » لن تجد أمامها إلا معلومات تشير إلى هذا الإفتراض ، وهو ما يشير إليه « فرانك برنابى » فى حديث أجراه معه د . يزيد صايغ عام ١٩٨٨ بقوله : « إن ما يذهلنى بخصوص العرب حقيقة

هو غياب ردود فعلهم تماما على التطورات النووية الإسرائيلية ، أو على الأقل غياب ما يمكن للمرء أن يراه بالأدبيات ، وعبر التحدث إلى الدبلوماسيين ، وطبعا لايبدو أن هناك إهتماما شعبيا متواصلا ، وأعتقد أن تصريحات فانونو قد أزالت أى شك حول القدرة النووية الإسرائيلية ، وأى عربى يتابع قضية فانونو لايقدر الآن على أن يشك فى حقيقة قدرة إسرائيل النووية لو كان يشك سابقا ، لكن لا يبدو أن هناك أى رد فعل ذا أهمية مطلقة »(١٦٤) .

ويثير رد الفعل العربى نفس الانطباع لدى المعلقين العرب ، فاللواء طلعت مسلم يقول : « لا تبدو لنا سياسة واضحة فى مواجهة هذه الأنباء - أنباء امتلاك إسرائيل أسلحة ذرية - ويبدو أننا نميل إلى عدم تصديقها طالما أن إسرائيل لم تعلن عن ذلك ، أو أننا صدقناها وأهملناها لاعتقادنا بأن ذلك لايغير كثيرا فى أوضاعنا وقضيتنا ، وأخشى ما أخشاه أن نكون صدقناها ولكننا عجزنا عن العمل حيالها ، وقد يساورنى الأمل فى أن تكون لدينا سياسة محددة لمواجهتها ، ولكنها غير معلنة لمقتضيات الأمن ، إلا أن هذا يستوجب بالضرورة معرفة كثيرين من المواطنين لأجزاء من هذه السياسة حتى يمكنهم وضع ذلك فى الاعتبار »(١٦٥) . ويشير د . صدقة مستعجل إلى نفس الانطباعات المتناقضة فى تحليله للسياسة النووية العربية . إن كانت هناك سياسة نووية عربية « كما يقول - إذ يؤكد تضاؤل الاهتمام العربى بتطورات إسرائيل النووية(١٦٦) .

وفى دراسة هامة للأكاديمى الإسرائيلى « يائير ايفرون » حول رد الفعل تجاه التطورات النووية الإسرائيلية خلال ثلاث مراحل ، تمتد الأولى من ديسمبر ١٩٦٠ وحتى عام ١٩٦٧ ، والثانية من عام ١٩٦٧ وحتى عام ١٩٧٣ ، والثالثة من عام ١٩٧٣ حتى منتصف الثمانينات ، يخلص إلى أن القضية النووية قد احتلت موقعا هامشيا فى المناقشات العربية للصراع العربى الإسرائيلى ككل ، فالعرب فى الغالب - كما يقول - لم يعتبروا هذا الموضوع ذا مستوى عال فى أولوياتهم على الرغم من وجود إهتمام تتباين شدته من مرحلة إلى أخرى(١٦٧) .

واللافت للانتباه فى دراسة « ايفرون » ، ومعظم الدراسات الغربية الأخرى ، أن أحد المؤشرات الأساسية التى يتم الاستناد عليها لدراسة مستوى الإهتمام والإدراك العربيين هو إجابة سؤال « هل يعتقد العرب أن إسرائيل تمتلك أسلحة نووية أو لا ؟ » . ومن واقع دراسة « إيفرون » كانت هناك فى مرحلة ١٩٧٣ - ١٩٨٥ ثلاث فئات للإجابة على هذا السؤال من واقع التصريحات الرسمية العربية هى « نعم ، لا ، ربما » والأخيرة هى التى كانت أكثر إنتشارا(١٦٨) » . وفى الواقع فإن معظم الدراسات الغربية مستغرقة تماما فى إستنتاج رد الفعل العربى على أساس هذا المؤشر تحديدا ، كما أن معظم الكتابات - بما فيها الإسرائيلية - تفترض أن مستوى إدراك

الدول العربية لعناصر وخطط إسرائيل النووية يتوقف تماما على ما تتيحه إسرائيل للعرب فى هذا الإطار . كما يقول د . أهرونسون « أن تصرفات إسرائيل والأعمال التى تقوم بها فى المنطقة وتلميحاتها هى التى ستقرر - أكثر من أى شىء آخر - مستقبل المنطقة النووى »(١٦٩) . بل أن الأمر يصل إلى درجة أن الباحث الهندى « شيام بهاتيا » يقرر فى تحليله لرد الفعل العربى بعد نشر معلومات فانونو عام ١٩٨٦ « إن العرب لن يصبحوا قادرين الآن على تجاهل النتائج الإستراتيجية للدوافع والمصالح . أو للترسانة النووية الإسرائيلية »(١٧٠) ، والأخطر من ذلك ، أن بعض الكتابات العربية تشير إلى احتمال أن تكون النتيجة السابقة صحيحة - أن العرب يعتمدون على ما تتيحه لهم إسرائيل - بما يعنى أن مستوى الاهتمام والإدراك العربيين للقوة والنوايا النووية الإسرائيلية متدن تماما بالفعل . فاللواء ممدوح عطية يوصى فى تقرير له عام ١٩٨٩ بأن « يكون هذا الموضوع محل اهتمام أجهزة الاستخبارات الحربية العربية ، فمن الواجب أن تعطى هذه الأجهزة أهمية كبرى لمتابعة النشاط الذرى الإسرائيلى » ، مشيرا إلى وجود « عجز لابد من علاجه وتلافيه » فى هذه المسألة(١٧١) .

وبناء على ما سبق ، يمكن القول أنه إذا كان مستوى الإهتمام والإدراك العربيين للقوة والنوايا النووية الإسرائيلية بهذه الدرجة من التدنى ، فإن من المتصور يقينا - تبعا لذلك - أن مستوى إدراك العرب للعناصر التفصيلية للقوة النووية الإسرائيلية ضعيف للغاية ، إن قائما من الأساس ، وأن مستوى تقديراتهم للنوايا والخطط النووية الإسرائيلية محل شك . وبالتالى فإن الدول العربية قد تصرفت عبر مسار الصراع ، وكأنه لا توجد لدى إسرائيل سوى تلك « الإستخدامات الأساسية » البديهية لخيار نووى ، أو لقنابل فى القبو دون أن يطرحوا الإحتمالات الأكثر سوءا قبل أن يتيقنوا - إن كانوا قد تيقنوا - من وجود عناصر ونوايا أخرى لدى إسرائيل عام ١٩٨٦ .

الثانى : أن القادة العرب يدركون ويهتمون بعناصر قوة ونوايا إسرائيل النووية .

رغم كل ما سبق ، يمكن تأكيد هذا الافتراض إلى حد كبير ، فليس من المتصور أن الدول العربية بأجهزتها وهيئاتها ومراكز دراساتها الرسمية لم تهتم بوجود تطورات نووية فى إسرائيل (انظر ص ٢٢١) ، فمشكلة التحليلات السابقة أنها تعتمد على التصريحات الرسمية العربية التى يكمن دورها الحقيقى فى أنها تسمح للحكومات العربية بعدم إتخاذ موقف ، وربما تساهم فى التغطية على رؤيتها ، وربما سلوكياتها الواقعية العملية تجاه تلك المسألة ، وهو ما يؤكده - بشكل ما - أمين هويدى بقوله : إن « أغلب الدول تعرف حقيقة ما يجرى ، وكل ما يعنيها أن تعفى من الإحراج »(١٧٢) ، . بل أن الدراسات السابقة نفسها لم تتمكن من الإفلات من احتمال

أن تكون التصريحات الرسمية العربية غير معبرة عن مستوى إدراك وإهتمام حقيقيين ، فإيفرون يقول فى نهاية دراسته أن « هناك إحتمالا بأن يكون القادة العرب مدركين لحقيقة أن إسرائيل تمتلك قدرات أو أسلحة نووية ، لكن لأسباب مختلفة ، فإنهم فضلوا أن لا يعترفوا بذلك »(١٧٣) ، كما أن برنابى لم يملك فى تحليلاته للموقف العربى إلا أن يتصور أن هذا الوضع لن يكون منطقيا إلا إذا كانت هناك عقدة نفسية عربية ، ففى حديثه عن عدم تصاعد الاهتمام العربى بالقدرة النووية الإسرائيلية بعد « تقرير فانونو » الذى لاشك فيه يقول : « أن نفسية النفى لاتزال تعمل ، وأجد فى تلك غرابة »(١٧٤) .

والواقع ، أن ما كان يعمل معظم الوقت هو « سياسة النفى » فهناك دلائل قوية - على مستوى إدراك تفاصيل الترسانة ونوايا اسرائيل ، وليس مجرد الأسلحة - وإن كانت قليلة جدا ، على اهتمام أجهزة الإستخبارات المصرية بالنشاط النووى الإسرائيلى. فأمين هويدى مدير المخابرات العامة الأسبق يقول : « كانت المخابرات المصرية من أول الأجهزة التى أكدت أن مصنع « نسيج دايمونا » الذى أقيم فى النقب هو « مفاعل ذرى » وكان ذلك فى نهاية الخمسينات »(١٧٥) . كما يشير إلى أن المخابرات المصرية قد وضعت النشاط النووى الإسرائيلى على قائمة جدول أعمالها منذ وقت مبكر ، فعندما كان رئيسا للمخابرات العامة - كما يقول - قام بتكليف جماعات عمل متعددة - منذ ١٩٦٧ وحتى ١٩٩٠ - بوضع تقارير دقيقة عن كافة النشاطات الإسرائيلية ، ومنها النشاطات النووية(١٧٦) . إضافة لذلك ، يمكن افتراض - وقد يكون ذلك مؤكدا - أن اتصالات قد جرت بين أجهزة عربية وأجهزة دولية بغرض الحصول على « معلومات محددة » حول قدرات ونوايا إسرائيل النووية . وقد ساهمت الإتصالات الشخصية بين مسئولين وشخصيات عربية رسمية وعامة مع مسئولين وشخصيات أجنبية مختلفة فى توضيح بعض الأمور الهامة فقد أشار « هيكل » مثلا فى مقالة الشهير « القنبلة » الذى نشره فى نوفمبر ١٩٧٣ إلى « تأكيدات جديدة وصلت إلى معلومات سابقة كانت عندى عن القوة الذرية الإسرائيلية . فقد وصلتنى هذه التأكيدات خلال مناقشة مع زائر أمريكى واسع الإطلاع ومتين الثقة بمصادر صنع القرار فى الولايات المتحدة »(١٧٧) . كما أن الأكاديميات العسكرية العربية « الرسمية » كأكاديمية ناصر العسكرية العليا فى مصر قد اهتمت بدراسة الآثار الاستراتيجية لأسلحة إسرائيل النووية على الأمن المصرى والعربى . فهناك رسالتان - على الأقل - للدكتوراه نوقشتا حول هذا الموضوع ، إضافة إلى أن ثمة مؤشرات هامة تتضح من الهياكل البيروقراطية لبعض وزارات الدفاع العربية تشير إلى وجود اهتمام واسع بتلك المسألة .

وقد يكون هناك مجال للجدال حول دقة المعلومات المتوافرة لدى الأجهزة الرسمية العربية حول عناصر قوة اسرائيل النووية . كما قد يكون هناك مبرر للجدال

حول « دقة » تقديرات المواقف الإستراتيجية التى يفترض أن تلك الجهات تقوم بها كجزء أساسى من عملها . كما يوجد مبرر أقوى للجدال حول تشكيل تلك المعلومات والتقديرات كمدخل من مدخلات عملية صنع القرار الإستراتيجى السياسى والعسكرى فى الدول العربية ، إضافة إلى عملية رسم السياسات الدفاعية العربية ، وهى كلها أمور يتوقف تقديرها على وجود « معلومات » محددة حولها ، لكن ـ افتراضيا ـ يمكن رصد ثلاث نقاط حول هذه المسائل :

١ ـ المعلومات : أنه بإفتراض أنه لا توجد معلومات دقيقة للغاية لدى الأجهزة العربية ، فإنه يمكن أيضا ترجيح أن تلك الأجهزة ـ مثل غيرها ـ تعمل على أساس افتراض أنه ما لم تتوافر معلومات مؤكدة تنفى وجود عنصر تسليحى نووى معين لدى إسرائيل ـ مثل الألغام الذرية مثلا ـ لابد من وضعه فى الحسبان كإحتمال قائم ، إلا إذا كانت هناك ـ كما يقول برنابى ـ « نفسية نفى » تمارس عملها داخل تلك الأجهزة .

٢ ـ **التقديرات** : من المتصور منطقيا أن التحليلات الإستراتيجية الرسمية حول النوايا الإسرائيلية تبنى على أساس « أسوأ حالة ممكنة » مثلما يحدث فى كافة هيئات التقدير والتخطيط فى كافة الدول ، وقد ذكر « هيكل » فى مقال نشره فى أكتوبر ١٩٦٥ « أن الخبراء العرب ـ وبعض تقاريرهم كانت معروضة أمام الملوك والرؤساء العرب فى قمة الدار البيضاء ـ يقدرون أن الفترة الحرجة ـ للإحتمالات الذرية الإسرائيلية ـ سوف تحل فى موعد لا يزيد عن ثلاث سنوات »[١٧٨] ، وهو ما حدث بالفعل . فهناك إذن تقديرات دقيقة نسبيا حول هذا الموضوع .

٣ ـ **القرارات** : فبالنسبة لقيام صانع القرار الرئيسى بوضع المعلومات والتقديرات السابقة فى الحسبان ، فإنها عملية معقدة لا يمكن إصدار حكم محدد بشأنها ، والإفتراض الأكثر أمنا ـ وليس دقة بالضرورة ـ هو أنه يصعب تصور أن صناع القرار فى دول المواجهة يتجاهلون تلك الأمور تماما ، إلا أن عدم تجاهلها لا يعنى أنها يجب أن تدخل فى اعتبار صانع القرار عند إتخاذ كل قرار استراتيجى ، فهى تتدخل فقط بثقلها فى التحركات والخطط التى تمس « المجال النووى » المحتمل ، أى فى القرارات التى يكون واضحا أن تنفيذها سيطرح احتمالات نووية من نوع ما ، أو عند مستوى ما . وليس بعيدا عن هذه المسألة كذلك تلك المحاولات المستميتة التى بذلها « قادة عرب » للحصول على أسلحة نووية والتى وصلت إلى محاولة شرائها أو إنتاجها بتكلفة هائلة .

وتبقى مسألة دخول « المعلومات » و « التقديرات » النووية فى حسابات رسم السياسات الدفاعية العربية كأعقد المشكلات على هذا المستوى . فالقوات المسلحة العربية لم تتدرب يقينا على العمل فى ظروف القتال النووى ، وهى مسألة لا توجد

دلالات هامة لها ، ففكرة استمرار القتال وسط التفجيرات النووية فكرة عبثية ، إلا أن المؤسسات العسكرية العربية تضع فى اعتبارها يقينا فى تخطيطها العسكرى إمكانية استخدام « الرد الكيماوى » تحديدا بمستوى معين فى مواجهة الإستخدام النووى الإسرائيلى .

إذن ، يمكن القول ، أن الدول العربية لديها - بدرجة ما - معلومات حول تفاصيل عناصر الترسانة النووية الإسرائيلية وتقديرات معينة بشأن نوايا إسرائيل لاستخدامها . فهذه المسألة لا تمثل قيدا « إدراكيا » حول استخدام اسرائيل لأسلحتها النووية ، لكن هذا لا يعنى بالطبع أن الدول العربية تضع كل « الإستخدامات المحتملة » فى تقديراتها كإستخدامات ممكنة ذات مصداقية ، فمن الممكن أن تكون تقديراتها مختلفة تماما عن التقديرات الإسرائيلية بهذا الشأن طالما تستمر حالة الغموض الإسرائيلية . فالتقديرات العربية ليست مجرد قراءة « للنوايا الإسرائيلية » وهو ما يطرح مشكلة « تباين التصورات » - وليس وجود الإدراك - كمشكلة أساسية على هذا المستوى ، . وهى المشكلة التى تمثل « القيد الرئيسى » على إمكانية تأثير السلوك العربى ببعض « الإستخدامات المحتملة » التى يعتقد العرب أنها بلا مصداقية فى حين قد تتصور إسرائيل أنها كذلك ، المهم ، أنه لا توجد مشكلة معقدة بخصوص إدراك العرب لقوة ونوايا إسرائيل النووية .

ثالثا - القيد الدولى على استخدام إسرائيل لأسلحتها النووية ضد الدول العربية :

يعتبر البعد الدولى للصراع العربى الإسرائيلى من أهم محددات إستخدام إسرائيل أو تهديدها بإستخدام الأسلحة النووية فى الصراع عبر السنوات الماضية(١٧٩) . فقد كانت هناك مخاطر تصاعد أى حرب تقليدية واسعة النطاق فى المنطقة إلى مستوى يهدد بحدوث مواجهة بين الدولتين العظميين حتى بدون أن تهدد إسرائيل باستخدام أسلحتها النووية خلالها ، وهى مخاطر تقليدية ألقت بظلالها على الصراع منذ ما قبل امتلاك إسرائيل للأسلحة النووية بسنوات طويلة ، كما حدث خلال حرب السويس عام ١٩٥٦ التى شهدت إستنفارا نوويا أمريكيا سوفيتيا . لكن تظل أهم وأخطر حالات « التأهب النووى الدولى » التى جرت خلال الصراع ، هى حالة التأهب النووى الأمريكى التى أعلنت يوم ٢٤ أكتوبر ١٩٧٣ إثر تهديد الإتحاد السوفيتى بالتدخل بقواته التقليدية لإجبار إسرائيل على الإلتزام بقرار وقف إطلاق النار الذى كان قد صدر قبل يومين . « وقد أعلن كيسنجر فى مقابلة له مع التليفزيون الإيطالى فى ٩ ابريل ١٩٨٠ ، أن المرة الوحيدة التى شعر فيها بخطر حقيقى لإحتمال إندلاع حرب عالمية نووية فعلا كانت فى اكتوبر ١٩٧٣ فى الشرق الأوسط(١٨٠) .

وقد تقلصت مخاطر المواجهة الدولية « النووية » إلى حد كبير فى النصف الثانى من السبعينات ، وطوال الثمانينات لاعتبارات خاصة بتطور العلاقات الأمريكية السوفيتية ، وسياستها فى الشرق الأوسط ، ثم انتهت تلك المخاطر فى التسعينات بفعل تفكك الإتحاد السوفيتى ونهاية نظام القطبية الثنائية ، وتصاعد السيطرة الأمريكية فى الشرق الأوسط .

وبعيدا عن ذلك المستوى الذى يرتبط أساسا بسياسات القوى العظمى فى المنطقة ، وتدخلها لحماية مصالحها ومصالح حلفائها خلال « صراع مسلح » فإن هناك مستوى « للبعد الدولى » يرتبط مباشرة باستخدام إسرائيل ـ نفسها ـ أو تهديدها باستخدام أسلحتها النووية فى إدارة الصراع ، يتمثل فى وجود « ضمانات نووية دولية » محددة سعت الدول العربية للحصول عليها خلال فترات مختلفة فى محاولة منها « لتحييد » قدرة إسرائيل على التهديد باستخدام أسلحتها النووية ، ولامتلاك « وسيلة رد مضاد » إذا ما شعرت أن إسرائيل توشك على استخدام أسلحتها النووية فعليا ضدها ، وهى ضمانات سعت الدول العربية إلى الحصول عليها بفعل فشلها فى امتلاك أسلحة نووية بإنتاجها أو شرائها ، أو بفعل عدم قدرتها من الأساس ـ أو ربما عدم محاولتها ـ امتلاكها .

وترتبط « الضمانات الدولية » أساسا بالإستخدامات النووية » « المحتملة » ذات الطابع الإجبارى أو السياسى الإكراهى ، أو الإستخدامات الهجومية الإسرائيلية . فالهدف منها أساسا هو تحييد قدرة إسرائيل على فرض إرادتها أو مطالبها على الدول العربية (الإجبار) ، أو الضغط عليها للقيام بعمل معين (الابتزاز السياسى) ، أو ضربها بالأسلحة النووية فى ظروف معينة (الهجوم) .

فى هذا الإطار تحركت الدول العربية عبر مسار الصراع للحصول على مظلة حماية نووية دولية فى إتجاهين أساسيين :

الإتجاه الأول ـ إتجاه الحصول على مظلة نووية متعددة الأطراف :

تشير مصادر مختلفة إلى أن مصر ـ والدول العربية ـ قد سارعت بالتوقيع على معاهدة حظر إنتشار الأسلحة النووية عام ١٩٦٨ بعد تخليها فى ذلك الوقت عن محاولة بناء قوة نووية ، وتأكدها من أن إسرائيل على وشك إمتلاك السلاح النووى بدافع أساسى هو « أن التصريح الثلاثى الصادر فى إطار قرار عن مجلس الأمن ، والملحق بالمعاهدة ، والذى وافقت عليه القوى النووية الثلاث الكبرى وقتها ـ أمريكا وروسيا وبريطانيا ـ كان يعنى تحميل هذه الدول المسئولية المباشرة إزاء الوضع الذى سينجم عن إمتلاك إسرائيل للأسلحة النووية ، واستعمالها كأداة للعدوان . فالدول الثلاث تتعهد بأنه فى حالة وقوع عدوان بالأسلحة النووية ، أو تهديد باستخدامها من

جانب دولة نووية ضد دولة غير نووية ، يمكن أن يخلق موقفا يتحتم معه على الدول النووية صاحبة المقاعد الدائمة فى مجلس الأمن أن تتصرف بسرعة من خلال المجلس ، ويكون ذلك بإتخاذ التدابير اللازمة لمجابهة العدوان أو إزالة التهديد بالعدوان ، وفقا لما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة(١٨١) .

ويصعب التأكيد على أن التوقيعات العربية السريعة والمتتالية على المعاهدة كانت تهدف إلى الحصول على مظلة نووية دولية كهدف أساسى ، فقد كانت هناك دوافع متعددة وراء ذلك يبدو بعضها أكثر أهمية لاسيما وأن « مصر » مثلا كانت قد اتجهت قبل المعاهدة إلى الحصول على ضمانات ثنائية نووية أكثر مصداقية من الضمان الدولى العام ، والذى كان واضحا من صياغته أنه لا يوجد إحتمال لحدوث رد فعل دولى سريع على التهديد المحتمل إلا بعد الرجوع لمجلس الأمن ، كما لا يوجد تحديد واضح لمضمون الرد ، ولا توجد قوة محددة يناط بها القيام بذلك تحت قيادة دولية ، وإن كانت مصر - فى إطار نشاطها الدبلوماسى العام - فى المراحل التالية قد حاولت أن تثير قضايا تعديل « القرار الثلاثى » ليتحول إلى ضمانة نووية دولية جادة .

وبالطبع ، لم تكن هذه الضمانة الدولية قيدا حقيقيا من نوع ما على حرية إسرائيل فى استخدامها لأسلحتها النووية ، أو تهديدها باستخدامها ، وهو ما عبر عنه المسئولون العرب بوضوح شديد . فكما ذكر السفير أحمد توفيق خليل مندوب مصر الدائم فى الأمم المتحدة عام ١٩٨٧ « أن قرار مجلس الأمن رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٦٨ لا يكفى فى رأى الدول غير النووية لتغطية هذه الناحية الحيوية (حماية الدول التى قبلت طواعية التنازل عن الخيار النووى من العدوان عليها بالسلاح النووى) ، فبالرغم من أن القرار ينص على أن المجلس يعتبر استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة لها أمرا يستدعى التحرك الفورى لمجلس الأمن ، والدول النووية على وجه الخصوص ، إلا أن ذلك لا يشكل ضمانا كافيا نظرا لضرورة توافر الإجماع فى المجلس ، وهو أمر غير مضمون مقدما ، كما أن الإعلانات المنفردة لعدم استخدام هذه الأسلحة لا تفى بالغرض فى مثل هذا الموضوع الحيوى ، بل لابد أن يكون الضمان فى صك دولى ملزم(١٨٢) . وبعد ذلك بعام (١٩٨٨) طالب د . عصمت عبد المجيد وزير الخارجية المصرى - وقتها - فى كلمة ألقاها فى الدورة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة حول نزع السلاح فى يونيو ١٩٨٨ « بتوفير ضمانات أكثر جدية للدول غير النووية ، خاصة الدول غير المنضمة إلى أحلاف ، ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد به »(١٨٣) . وباختصار ، لم تكن هناك مظلة نووية جادة لردع اسرائيل عن التفكير فى استخدام أسلحتها النووية وقتما ترى أن ذلك ضروريا . فالضمانة الدولية متعددة الأطراف لا تمثل ضمانة جادة على هذا المستوى .

الإتجاه الثانى ـ إتجاه الحصول على مظلة نووية « ثنائية » سوفيتية :

اتجهت كل من مصر وسوريا إلى محاولة الحصول على « مظلة نووية سوفيتية » فى مراحل مختلفة من الصراع لتوفير « غطاء » أو « سلاح » نووى لها وقت الضرورة لمواجهة التهديد الإسرائيلى ، أو تغطية محاولاتهما لاستعادة الأرض المحتلة بعد عام ١٩٦٧ ، إلا أن طبيعة الضمانات التى حصلت عليها مصر اختلفت عما حصلت عليه سوريا ، كما أن الغطاء النووى السوفيتى لمصر قد أزيح فى مرحلة مبكرة خلال منتصف السبعينات ، بينما لم يزح الغطاء النووى لسوريا إلا عام ١٩٩٠ . ويمكن تناول كل من الغطاءين باختصار فيما يلى :

١ ـ المظلة النووية السوفيتية لمصر :

كان رد الفعل الرسمي الأول لمصر فى ديسمبر ١٩٦٠ عندما تم الكشف عن وجود مفاعل دايمونا هو التأكيد على إمكانية حصول مصر على السلاح النووى إذا حصلت إسرائيل عليه . ولم تقم مصر بمحاولة جادة لإنتاج السلاح النووى . وعندما اتضح أن إسرائيل قد اقتربت من العتبة النووية ـ كما يذكر « بوير بل » ـ حاول عبد الناصر فى خريف ١٩٦٦ عقد اتفاقية مع الإتحاد السوفيتى تسمح لمصر بشراء « أسلحة ذرية » إذا بدأت اسرائيل فى إنتاج السلاح النووى ، ولكن الإتحاد السوفيتى رفض فكرة بيع السلاح النووى لمصر ، ووافق السوفيت بدلا من ذلك على تقديم ضمانات نووية إذا كان ذلك ضروريا وبدون تحديد تفاصيل معينة حول « ما الذى يتم ضمانه »[١٨٤] ، ويبدو أن عدم تحديد « مجال » الضمانات قد جعل مصر تحاول مرة أخرى شراء أسلحة نووية من الصين بعد حرب ١٩٦٧ ، إلا أن تلك المحاولة لم تنجح أيضا ، ولم يبق لمصر إلا الإستناد على الضمانة السوفيتية التى لم تكن واضحة لدرجة أن كبار قادة القوات المسلحة ـ حسب رواية سعد الدين الشاذلى ـ لم يكونوا يعلمون بمضمونها المحدد . ففى اجتماع لكبار قادة القوات المسلحة ـ حضره عبد الناصر ـ عام ١٩٦٩ ، قال عبد الناصر عندما أثير موضوع القنبلة الإسرائيلية « لو حصلت إسرائيل على القنبلة فسوف تحصل عليها مصر على الفور أيضا » ويقول الشاذلى » لم يوضح عبد الناصر ما الذى يقصده ، ولم يتم طرح المزيد من الأسئلة ، لكن كان واضحا لنا جميعا أن لديه « وعدا » بالمساعدة النووية من دولة صديقة إذا أصبحت إسرائيل قوة نووية »[١٨٥] .

وقد أثار مضمون التعهد السوفيتى لمصر عبر مسار الصراع ـ حتى عام ١٩٧٦ ـ تكهنات مختلفة طرحت فى مختلف الكتابات ، لكن مما ذكره « الشاذلى » و « بل » يمكن القول أن هذا المضمون كان يتمثل فى أحد الإحتمالات التالية :

١ ـ أن يكون مضمون التعهد قيام الإتحاد السوفيتى باستخدام ـ أو التهديد

باستخدام - السلاح النووى بنفسه وانطلاقا من أراضيه أو قواعده فى الخارج فى الظروف التى يراها « هو » - أو هو ومصر - ضرورية للقيام بذلك .

٢ - أن يكون مضمون التعهد نقل السلاح النووى إلى الأراضى المصرية فى حالة الضرورة ، على أن يظل تحت السيطرة السوفيتية المباشرة ، ويستخدم - أو يتم التهديد بإستخدامه - فى هذا الإطار .

٣ - أن يكون مضمون التعهد تقديم السلاح النووى لمصر فى حالة الضرورة لتستخدمه القيادة المصرية - أو تهدد باستخدامه - بنفسها ومن أراضيها ، أو على الأكثر تحت إشراف مصرى - سوفيتى .

وتشير معظم الكتابات التى تناولت هذا الموضوع إلى أن مضمون التعهد السوفيتى ينحصر فى الإحتمالين الأول والثانى . وغالبا ما لا تحتاج هذه الإحتمالات إلى مناقشة كبيرة . فالسلاح النووى - كما هو سائد - ليس للإستخدام الفعلى ، ولا يتصور أحد أن تصل الأمور إلى هذا الحد . فالخلفية المنطقية للتعهدات هى أن مجرد « الإشارة » إلى وجود سلاح نووى متاح بصورة من الصور للجانب العربى قد يؤدى إلى ردع اسرائيل عن استخدام سلاحها النووى .

لكن ما أثار مسألة مضمون التعهد السوفيتى بصورة واسعة هى تلك الرواية التى نشرتها مجلة « تايم » الامريكية فى تقرير « كيف حصلت إسرائيل على القنبلة ؟ » ، والتى تقرر أن سفينة سوفيتية محملة « بروؤس نووية » نيترونية قد وصلت إلى ميناء الاسكندرية خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣ بغرض تركيب تلك الرؤوس على صواريخ « سكاد - بى » التى تمتلكها مصر ، ردا على قيام إسرائيل بتجهيز ١٣ قنبلة للاستخدام ضد القوات العربية يوم ٨ اكتوبر إذا ما استمر الإختراق السورى فى الجولان ، وهو ما أدى - حسب الرواية - إلى إعلان الرئيس الأمريكى نيكسون حالة التأهب النووى يوم ٢٤ أكتوبر بعد رصد السفينة خلال عبورها من مضيق البوسفور فى ١٥ اكتوبر بعد مغادرتها ميناء « نيكو لاييف » السوفيتى يوم ١٣ أكتوبر[١٨٦] . وحسب تلك الرواية فإن مضمون الإتفاق المصرى - السوفيتى حول « الضمانات النووية » هو نقل أسلحة نووية إلى الأراضى المصرية لاستخدامها بصورة ما وقت الضرورة .

وفى الواقع ، فإنه رغم أن تلك الرواية تتردد على نطاق واسع ، إلا أنه لا وجد « مصدر واحد » هام يؤكد أنها صحيحة ، فقد تناول وليام كوانت فى كتابة « عشر سنوات من القرارات » ، إضافة إلى « زئيف شيف » أكثر التقارير تفصيلا حول تلك المسألة ، كما حلل موضوع السفينة من قبل اثنين من ضباط الجيش الإسرائيلى هما القدم « آفى شاى » ، والنقيب « يشاى كوردافا » . وأعرب الجميع عن عدم معقولية أن يكون السوفيت قد نصبوا أسلحة نووية فى مصر »[١٨٧] . كما نفاها حافظ

اسماعيل مستشار الأمن القومي المصرى خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣(١٨٨) . وقام د . عصام الدين جلال بتحليلها ونفيا(١٨٩) . فهناك قناعة بأنه إما أن السوفيت قد حاولوا الإيحاء بأنهم قد يقدمون أسلحة نووية إلى مصر ، أو أن إدارة نيكسون - كيسنجر قد سربت ذلك « الإستنتاج » المتسرع لأسباب سياسية . فلم يقدم السوفيت لمصر شيئا . وعلى أية حال ، فإن القطعية المصرية السوفيتية عام ١٩٧٦ قد أدت بالتاكيد إلى إنهاء هذه الضمانات النووية أيا كان شكلها .

٢ ـ المظلة النووية السوفيتية لسوريا :

من المؤكد أن هناك إتفاقاً نووياً محدداً قد عقد بين سوريا والإتحاد السوفيتى كان من المفترض أن يقدم الأخير بمقتضاه « غطاء نووياً » من نوع ما لسوريا فى حالات محددة ، وحسب مصادر مختلفة فإن هذا الإتفاق قد أتخذ شكله « المحدد » فى إطار معاهدة الصداقة السوفيتية ـ السورية التى وقعت بين الجانبين فى أكتوبر ١٩٨٠ ، حيث يوجد بند ـ كما يقول اللواء صلاح الدين مشرف ـ يشير إلى « تعهد موسكو بإتخاذ جمع الإجراءات لمنع استخدام السلاح النووى ضد سوريا ، حتى لو استلزم الأمر أن تستخدم موسكو السلاح نفسه » (١٩٠) ، ومن الواضح أن هذا الضمان قد أتخذ شكله « المكتوب » بعد إنهيار العلاقات المصرية السوفيتية ، وعقد إتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل .

وتدور نقطة الخلاف فى مختلف الكتابات حول طبيعة الضمانات النووية السوفيتية المقدمة لسوريا . ففى تصريحات أدلى بها العماد مصطفى طلاس لمجلة « دير شبيجل » الألمانية فى سبتمبر ١٩٨٤ قال : « أن الإتحاد السوفيتى قدم ضمانات بأنه إذا استخدمت إسرائيل الأسلحة النووية سوف تكون هناك أسلحة نووية متاحة لسوريا » . وقد أفاد مسئولون رسميون سوفييت لزائرين غربيين بأنه « إذا هاجمت إسرائيل سوريا نفسها ـ حتى لو كان ذلك بالأسلحة التقليدية فقط ـ فإن موسكو سوف تساعد حليفتها بقوة عسكرية قد تشتمل على أسلحة نووية تكتيكية إذا اقتضت الضرورة ذلك(١٩١) . وقد أكد « طلاس » ما كان قد ذكره عام ١٩٨٤ فى حوار له صحيفة « الأنباء الكويتية » عام ١٩٨٩ بقوله : « نحن لانخاف من وجود هذا السلاح لدى إسرائيل لأن الاتحاد السوفيتى معنا يشكل رادعا وضمانا دوليا ، ولن يسمح الإتحاد السوفيتى بإخلال التوازن فى هذه المنطقة ، وإذا ضربت له دولة صديقة تربطه بها إتفاقية فلن يجلس متفرجاً بالتأكيد ، وسيعطينا قنابل ذرية لنضرب بها إسرائيل إذا ضربتنا بالقنابل الذرية »(١٩٢) .

ويعنى ذلك أن الإتفاق السوفيتى ـ السورى يتضمن إمداد سوريا بأسلحة نووية ، وليس مجرد استخدام الاتحاد السوفيتى لتلك الأسلحة من أراضيه أو قواعده

فى الخارج ، وهو ما يشك فيه معظم « الكتاب » مثل ليونارد سبكتور الذى يقول : « لا يبدو أن موسكو تضع أسلحة نووية تحت السيطرة السورية »(١٩٣) ، وهى مسألة معقدة بالفعل ، خاصة إذا ما تمت مناقشة الظروف التى يمكن أن تؤدى إلى إمداد سوريا بتلك الأسلحة . فالأرجح أن « التصريحات السورية » كانت جزءاً من الاتفاق . بينما ما تم الاتفاق عليه هو أن الاتحاد السوفيتى يمكن أن ينقل أسلحة نووية إلى الأراضى السورية - تحت سيطرة القيادة السوفيتية - بغرض ردع عدوان وشيك ضد سوريا ، أو ردع تجاوز إسرائيل لحدود هضبة الجولان إلى « الداخل السورى » .

ومن مجمل ما طرح فى الحالتين المصرية والسورية ، يمكن القول ، إن مسألة « الغطاء النووى » تثير أولا كافة المشكلات النظرية المرتبطة « بالردع الممتد » - الذى نوقش فى الفصل الأول ص ٨٧ - كما تثير قضية أساسية بخصوص تقييم القيد الدولى على هذا المستوى كمحدد من محددات « الإستخدامات المحتملة » لأسلحة إسرائيل النووية . وهى المحددات التى يفرضها مضمون الضمانة النووية السوفيتية للدولتين العربيتين على طبيعة ومعالم الضمانة ذاتها . فالإحتمال الأرجح - رغم الموقف الرسمى السورى - أن الإتحاد السوفيتى لم يكن ليسلم مصر ، أو سوريا أسلحة نووية ، وإن فعل « فإن تلك القنابل سوف تظل غالبا تحت السيطرة السوفيتية المباشرة »(١٩٤) ، بحكم اعتبارات كثيرة منها طبيعة العلاقات الأمريكية ـ السوفيتية ، وهو ما يؤكده كذلك - إضافة إلى ما سبق - كل من شاى فيلدمان(١٩٥) ، ونيكولاس فاليرى(١٩٦) .

وهو ما تترتب عليه نتائج أساسية ، أهمها :

(أ) أن الإتحاد السوفيتى هو الذى يحدد - فى حالة حدوث ذلك - الظروف التى تستلزم « بشكل مؤكد » قيامه بالرد النووى ، وتوقيت هذا الرد ، وشكله فى إطار رؤيته لمصالحه الدولية ، ومصالحه فى الشرق الأوسط ، ومدى تأثير التهديد الإسرائيلى على تلك المصالح . فكما يقول د . عمر الخطيب : « ليست نصوص المعاهدات ، النصوص الصريحة منها ، أو الضمنية ، وهى التى ستحدد ما إذا كان الإتحاد السوفيتى سيلتزم بالحماية النووية للجانب العربى ... بقدر ما إن هذا الإلتزام تمليه دوافع واعتبارات وحسابات كثيرة ومعقدة ، ذاتية وموضوعية ، وغير منفصلة عن ظروف المكان والزمان ، يجريها ويقيمها ويحسبها الإتحاد السوفيتى نفسه بغض النظر عن رغبة الحلفاء ، وبغض النظر عما تلزمه به نصوص الإتفاقيات والمعاهدات الرسمية إزاء هؤلاء الحلفاء »(١٩٧) .

(ب) إن الغطاء النووى لم يكن يتيح للدول العربية سوى استخدامات محددة للسلاح النووى ، وليس كل استخداماته ، « فنظام الحماية لا يشمل عادة إلا ناحية

الدفاع ، وهو ليس نظاما مرنا للرد المماثل الفورى »(١٩٨) ، وربما يتيح نوعا من الردع . ورغم أن هذين النمطين هامين ، وهما « المجال الطبيعى » للضمانة النووية الممتدة ، إلا أن هذا الوضع لا يتيح أية ميزات أخرى للدول العربية كالإستخدام السياسي للسلاح النووى ، أو المبادأة العربية باستخدام الأسلحة التقليدية فى إطار تحقيق أهداف ترتبط بقيم تكون هناك نسبة يقين عالية فى أنها تدخل ضمن « مجال » الردع النووى الإسرائيلى كالضفة وغزة ، وربما - وهذا هو الأهم - لا يتيح لهم تصعيد العمليات العسكرية فى حرب محدودة ، وهى حرب لا تدخل فى مجال الردع النووى الأساسى(١٩٩) ، دون مواجهة إحتمالات نووية .

(جـ) إن الغطاء النووى ليس مضمونا على المدى الطويل . فهو لا يتسم بالإستمرارية كما تثبت الخبرة المصرية - السوفيتية بحكم ارتباطه بنوعية العلاقات السياسية بين الدولتين . إضافة إلى أنه يرتبط بالتوجهات الداخلية فى الدولة المانحة للضمان النووى نفسها ، كما تثبت الخبرة السورية - السوفيتية . وهو ما أشار إليه « فيلدمان » عام ١٩٨٢ فى تناوله لهذا الموضوع بقوله : « إنه لا يمكن الإعتماد على تقدير » يعتمد إلى درجة كبيرة على الافتراض بأنه يمكن قياس المستقبل على ما حدث فى الماضى(٢٠٠) . وبالطبع لم يصل خيال أحد خلال سنوات الصراع إلى أن هذا « الغطاء النووى » قد لا يكون مضمونا على المدى الطويل لاحتمالات إنهيار الدولة الضامنة على النحو الذى حدث فى أواخر عام ١٩٩١ .

وعلى ذلك ، فإن الردع / الدفاع الذى تمثله الضمانة النووية السوفيتية ، كان ردعا / دفاعا غير مرن ، غير مستقر ، غير دائم ، لكنه فى النهاية كان قائما فى مواجهة « الإستخدامات المحتملة » للقوة النووية الإسرائيلية(٢٠١) . فقد كانت إسرائيل ستشك بالضرورة فى أن « الدفاع الممنوح » قد يظهر أمامها فى لحظة ما ، وهذا الشك فى حد ذاته قد يكون قوة رادعة ، فمن الصحيح أن هناك - تاريخيا - ست حالات على الأقل - كما يقول د . عمر الخطيب - اختار فيها المهاجم تجاهل التزام ضمنى أو صريح يلزم الدول الحامية بحماية الحليف(٢٠٢) ، لكن ربما تكون هناك حالات أكثر كان من الممكن أن تتعرض فيها دول غير نووية لتهديدات نووية لولا وجود « الردع الممتد » . فى حالة صراع ، كالصراع العربى الإسرائيلى ، فإن ما كان متصورا هو أنه حتى إن لم ترتدع إسرائيل عن الهجوم - ولو كان ذلك الهجوم تقليديا يهدد عواصم عربية وليس نوويا - بفعل وجود الضمانة النووية السوفيتية ، فإن « التوتر النووى » الذى سينشأ فى ظل هذا الوضع بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتى سيؤدى إلى وقف التقدم الإسرائيلى ، إن لم يكن بالضغط السوفيتى ، فبالضغط الأمريكى ذاته ، إذ لن تقبل الولايات المتحدة تهديد الإتحاد السوفيتى لإسرائيل ، ولن تقبل فى نفس الوقت أن يؤدى السلوك العسكرى الإسرائيلى إلى تصعيد إحتمالات حرب عالمية نووية لديها مصلحة مؤكدة فى تجنبها(٢٠٣) .

وفى النهاية ، يمكن القول ، إن الضمانات الدولية متعددة الأطراف لم تكن تمثل قيدا ذا أهمية عبر مسار الصراع ، لكن الضمانات السوفيتية لمصر حتى عام ١٩٧٦(٢٠٤) ، والضمانات المماثلة الأكثر تحديدا لسوريا حتى عام ١٩٩٠ ، كانت تمثل قيدا على حرية اسرائيل فى استخدام أسلحتها النووية بما يتجاوز الإستخدامات الأساسية لها فى إدارة الصراع .

رابعا ـ امتلاك الدول العربية أسلحة تدمير شامل غير نووية :

إن امتلاك الدول العربية الرئيسية أسلحة كيماوية ـ وربما بيولوجية ـ قابلة للاستخدام على المستويين الإستراتيجي والتكتيكى يعتبر المحدد الأكثر أهمية بين محددات استخدام اسرائيل لقوتها النووية خارج الإستخدامات الأساسية لها . ويمكن أن تضاف إلى تلك الأسلحة كافة الأسلحة الاستراتيجية ذات التأثيرات التدميرية الخاصة . والواسعة كالصواريخ أرض أرض المحملة برؤوس تقليدية شديدة الإنفجار ، والقنابل الإرتجاجية بأنواعها المختلفة(٢٠٥) . كذلك تلك النوعيات التى يمكن إنتاجها من الشحنات أو الرؤوس المشعة التى تتكون من المواد أو النفايات ذات التأثيرات الإشعاعية الأكثر خطورة(٢٠٦) ومثل هذه الأسلحة لم تكن لتؤثر بشكل فعال فى حالة وجود توازن نووى ، لكنها فى ظل امتلاك طرف واحد ـ صغير المساحة ضئيل السكان ـ للأسلحة النووية يمكن أن تمارس دورا إستراتيجيا أساسيا فى الصراع كقيد أساسى على استخدام إسرائيل لقوتها النووية لأغراض الهجوم ، أو الإجبار ، أو الإبتزاز .

إن الأسلحة الكيماوية ـ وهى أهم تلك الأسلحة وأكثرها قابلية للإستخدام المسيطر عليه ـ أسلحة يتم إمتلاكها بصفة عامة من أجل مهام ترتبط بالعمليات العسكرية الهجومية على مستوى معين بإعتبارها أسلحة لا تشكل خطرا على الأفراد فقط ، وإنما تشكل أيضا خطرا كبيرا على الدبابات ومخازن الأسلحة والذخيرة والأرض ومصادر المياه . لكن يقول العميد د . هيثم كيلانى : « ثمة مقاربة أخرى للسلاح الكيميائى ، من حيث أنه سلاح تدمير شامل ، وهى مقاربة تختلف عن تلك التى تفكر بها الدول الصناعية وبخاصة النووية ، ذلك أن المقولة التى مفادها أن الرد على السلاح النووى يتطلب سلاحا مماثلا تبقى سليمة بعامة ، ولكن هناك من يطرح المسألة بشكل آخر ، فيرى أن الرد على التهديد النووى فى حالة غياب سلاح نووى مقابل يمكن أن يكون بتهديد كيميائى على اعتبار أن السلاحين خطران ، وكلاهما سلاح تدمير شامل(٢٠٧) .

هذه « المقاربة » الأخيرة هى التى تستند إليها الاستراتيجيات العسكرية العربية فى تخطيطها لإمكانية « الرد المضاد » على السلاح النووى الإسرائيلى ، وهى مسألة

تؤكدها تصريحات رسمية لبعض العسكريين العرب ، فالمشير محمد عبدالغنى الجمسى يذكر فى أكتوبر ١٩٧٦ « أن امتلاك أو استخدام الأسلحة الذرية فى منطقة الشرق الأوسط سينشأ عنه موقف جديد ، وخطير ، وستتحمل اسرائيل مسئولية هذا الموقف ، كما لابد وأن تضع فى اعتبارها أن هناك أسلحة أخرى للتدمير الشامل ، وأنه إذا كانت مصر والعرب يمكنهم تحمل واستيعاب هجوم بهذا النوع من الأسلحة ، فإن اسرائيل لا تستطيع ذلك ، وعليها أن تتحمل نتائج عملها» (٢٠٨) . كما أشار عقيد متقاعد في الجيش السورى عام ١٩٨٦ إلى أنه : « إذا امتنع الإتحاد السوفيتى فى اللحظة الأخيرة عن تزويد سوريا بسلاح نووى لأسباب دولية لا يستطيع التحكم فيها ، أو من أجل منع وقوع حرب عالمية ثالثة ، فإن سوريا - فى هذه الحالة - تستطيع استخدام سلاح كيماوى للإنتقام من إسرائيل على المبادأة بإستخدامها السلاح النووى »(٢٠٩) .

ومن الواضح - مما سبق - أن الدور الذى حددته السياسات الدفاعية العربية للسلاح الكيماوى هو دور « الموازن » الرادع للسلاح النووى الإسرائيلى ، وهو ما أكده الرئيس العراقى صدام حسين بوضوح فى لقائه مع وفد الكونجوس الأمريكى فى ابريل ١٩٩٠ بقوله : « إذا ما استخدمت إسرائيل القنابل الذرية فسنضربها بالكيماوى المزدوج »(٢١٠) . فالأسلحة الكيماوية العربية هى أسلحة توازن ناقصة ، بمعنى أن التخطيط لاستخدامها يتركز على جانب واحد هو كونها « سلاح استراتيجى للضربة الثانية المضادة » يمكن أن يردع إسرائيل عن استخدام أو التهديد بإستخدام أسلحتها النووية ، وليس التهديد بإستخدامها ضد إسرائيل أولا ، إذ أن إسرائيل تمتلك « سلاحا مطلقا » فى مواجهة مثل هذا التهديد . وبالطبع يمكن استخدام الأسلحة الكيماوية على المستوى العملياتى - التكتيكى لردع استخدام اسرائيل لأسلحتها النووية التكتيكية ، وإن كان هذا الإستخدام ذا شروط معقدة بحيث يكون من الأسهل ، والأكثر فعالية ، الرد استراتيجيا على أى استخدام نووى إسرائيلى سواء كان تكتيكيا أم استراتيجيا .

والمشكلة الأساسية فى هذا السياق هى « مصادقية الردع الكيماوى العربى » . فرغم أن السلاح الكيماوى هو السلاح تدميرى شامل مثل النووى ، إلا أنه ليس سلاحا مطلقا ، إذ أنه يختلف فى خصائصه التدميرية ، ومتطلبات وشروط إستخدامه بصورة كبيرة عن السلاح النووى . فمجرد « وجود » السلاح الكيماوى لايفرض تأثيراته دون هذه المتطلبات والشروط كما هو الحال فى السلاح النووى . ويمكن الإختلاف الجوهرى فيما بينهما فى أنه حتى لو استخدم السلاح الكيماوى فى إطار متطلبات وشروط مثالية ، فإنه يمكن توفير نسبة عالية من الحماية (الدفاع) ضد تأثيراته بوسائل الوقاية المختلفة بعكس السلاح النووى ، لذلك تسود تلك التسمية الواقعية له بأنه « رادع حد أدنى » .

ومن الصعب للغاية تحديد مدى توافر متطلبات وشروط فعالية استخدام الأسلحة الكيماوية العربية كرادع مضاد للسلاح النووى الإسرائيلى ، إذ أنه - لأسباب سياسية وأمنية مفهومة - لا تتوافر معلومات حول أوضاع الأسلحة الكيماوية فى الجيوش العربية - ما عدا الحالة العراقية بعد ابريل ١٩٩٠ - الرئيسية ، إلا أن الكتابات المختلفة قد تناولت مسألة الفعالية « نظريا » بوضوح يكفى لتحديد معالم السلاح الكيماوى الذى يمكن أن يكون ذا مصداقية عالية كسلاح موازن ضد السلاح النووى الإسرائيلى ، وهى كما يلى :

١ - يركز العميد هيثم كيلانى ، على أهمية « استخدامه بكميات كبيرة ذات سمية عالية وبشكل كثيف يكاد يصبح مساويا فى الرد الإنتقامى لسلاح نووى »[٢١١] .

٢ - يركز أمين هويدى على أنه : « ليس فقط الوصول إلى الحد الكافى الذى يحقق مصداقية السلاح فى الإستخدام فأهم ما يجب أن نسعى إليه هو قدرة السلاح (الرادع) على الوصول إلى عمق الطرف الآخر ، لأنه هو الذى يحقق التعادل المطلوب »[٢١٢] .

٣ - يركز فرانك برنابى على نوعية الغازات الحربية مقررا أنه « فيما يخص إسرائيل يتمثل الرد بذلك المعنى - أى الرد الرادع - فى الهجوم بغاز الأعصاب لو أمكن تنفيذه بكفاءة ... فربما سيظهر ذلك تماما كرادع ضد استخدام الأسلحة النووية »[٢١٣] .

٤ - يركز عبد الله العمرى ، على الشروط العسكرية الضرورية لنجاح الأسلحة الكيماوية - وهى شروط الإستخدام التكتيكى غالبا - مثل « ضرورة تيسر الإستخبارات الجيدة الكاملة ، الدقة فى الإصابة ، تحقيق المباغتة الكاملة ، ثم أن يكون الهجوم على مقياس واسع »[٢١٤] .

حسب تلك العناصر ، فإن شروط مصداقية السلاح الكيماوى كرادع موازن فى حدودها القصوى تتمثل فى إستخدام كمية هائلة من « غاز الأعصاب » المحملة فى رؤوس صواريخ أرض - أرض ذات مدى يصل إلى العمق الاسرائيلى بطريقة تتيح تكبيد إسرائيل أكبر قدر من الخسائر البشرية فى المدن ، وفى الأهداف الحيوية . وعلى المستوى التكتيكى تضاف الشروط العسكرية الأخيرة ، وبالطبع يمكن أن لا يتوافر أحد الشروط السابقة ، وتظل للسلاح الكيماوى مصداقيته بشكل ما كرادع ، لكن الحساسية الشديدة لمصداقية الرادع الكيماوى ، تجعل العميد هيثم كيلانى يشدد فى نهاية تحليله لمثل هذه الشروط على « أن عدم توفر عامل من هذه العوامل يؤثر على مصداقية الردع الكيميائى ، وهو ما يحرم السلاح الكيميائى من القدرة على موازنة التهديد النووى »[٢١٥] .

وبالنسبة لدول المواجهة العربية الرئيسية كمصر وسوريا ، يصعب نفى أو تأكيد إمكانية وجود « الرادع الكيماوى المتكامل » بالصورة السابقة لديها ، لكن ما يمكن تأكيده نسبيا هو أن كلا منهما تمتلك معظم متطلبات حيازة مثل هذا السلاح لو أرادت . فكل منهما تمتلك صواريخ أرض - أرض بمدى معين يمكنها الوصول إلى أهداف حيوية رئيسية لدى إسرائيل ، وتمتلك كذلك صواريخ جو - أرض بعيدة المدى يمكنها أن تساهم في ذلك ، كما يفترض أن لديها القدرة على إنتاج غازات كيماوية متطورة كغازات الأعصاب ، وتحميلها بصورة فعالة فى رؤوس الصواريخ ، كما أن لديها وحدات حرب كيماوية مدربة فى جيوشها للقيام بتلك المهمة عملياتنا .

أما بالنسبة للعراق ، فقد اتضح أنها كانت تمتلك أسلحة كيماوية أقرب إلى التكامل خلال أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات ، لاسيما فى إطار الاستراتيجية التى وضعت لاستخدامها منذ ابريل ١٩٩٠ بحيث اكتملت شروط مصداقية السلاح الكيماوى العراقى إلى حد كبير ، إذ كان العراق يمتلك كميات هائلة من الغازات الحربية تضم عناصر فتاكة تصعب الوقاية منها كغاز الأعصاب ، إضافة إلى عناصر متنوعة أخرى تعقد تماما « الدفاع » ضدها ، لاسيما فى ظل تطور تصميماتها « كأسلحة ثنائية التركيب » بما يسمح بالإستخدام الفعال لها . وكان العراق يمتلك ترسانة من وسائل التوصيل ذات المدى القادر على مهاجمة العمق الإسرائيلى ، وإختراق الأجواء الإسرائيلية - حتى بعد نشر صواريخ « بارتيوت » - كالصواريخ أرض - أرض ، إضافة إلى قواعد إطلاق متحركة للصواريخ (منصات) بعدد كبير يكفل للأسلحة القدرة على البقاء فى مواجهة أية ضربة مسبقة كثيفة ، ويكفل لها توجيه ضربة صاروخية مكثفة .

لكن ما يوازى ذلك فى الأهمية ، هو استناد « الردع الكيماوى العراقى » إلى استراتيجية استخدام ذات عناصر كفلت لها مصداقية للغاية ، أهم تلك العناصر :

١ - استنادها إلى التهديد المكشوف . فقد كشف الرئيس العراقى فى أول ابريل ١٩٩٠ عن وجود أسلحة كيماوية بتصميمات ثنائية لديها ، وهدد إسرائيل صراحة بإستخدامها على المستوى الإستراتيجى - ردا على أية ضربة تقليدية أو نووية توجه للعراق - فيما أسماه « بحرق نصف إسرائيل » ، و« أقسم » - إن كان لذلك أهمية - على تنفيذ تهديده .

٢ - استنادها إلى « مبدأ الرد الفورى » ، فقد ذكر صدام حسين فى أحاديثه(٢١٦) ، أنه أمر قادة القواعد الجوية وتشكيلات الصواريخ أن يطلقوا كل ما أن يحمل « المزدوج » بإتجاه إسرائيل بمجرد سماعهم ان إسرائيل ضربت أى مكان فى العراق بالقنبلة الذرية دون إنتظار أوامر من القيادة .

٣ - استنادها إلى إرادة ذات سمات خاصة . فالخصائص النفسية للرئيس العراقى قد ساهمت فى تدعيم مصداقية التهديد ، فقد بدا صدام حسين كشخص متهور على استعداد للقيام بأية خطوة متصورة أو غير متصورة إذا تمت إثارته ، بصرف النظر عما يمكن أن تسفر عنه تلك الخطوة ، حتى لو كان ذلك سيؤدى إلى تدمير العراق .

وبالطبع كانت للرادع الكيماوى العراقى مشكلاته « التقنية » إذ كانت رؤوس الصواريخ العراقية أرض - أرض القادرة على الوصول للعمق الإسرائيلى صغيرة للغاية فى وزنها ، كما أن الصواريخ ذاتها غير دقيقة مما يجعلها غير قادرة على ضرب الأهداف الحيوية . وكان على القاذفات العراقية أن تدخل « أجواء الأردن » لكى تصل الصواريخ جو - أرض إلى إسرائيل ، وهو ما جعل « زئيف شيف » يصف السلاح الكيماوى العراقى بعبارة « رادع لكن لا نبالغ »(٢١٧) . كما كانت للرادع الكيماوى العراقى مشكلاته « الإستراتيجية » أيضا ، إذ أن الرئيس العراقى لم يحدد مجال الردع الكيماوى الإستراتيجي بدقة منذ البداية وعبر تهديداته التالية ، إذ ذكر فى أول ابريل أنه سيجعل النار تأكل نصف إسرائيل « إذا حاولت القيام بأى عدوان ضد العراق »(٢١٨) ، ثم قام بتوسيع نطاق الردع بصورة غير متصورة بعد ذلك ، بما أفقد استراتيجية الرد الكيماوى توازنها . لكن على أية حال ، فإن نقطة قوة الاستراتيجية العراقية كانت فى أن اسرائيل لم تكن لتقدم على محاولة إختبار مصداقيتها بصورة عملية بإستفزاز العراق مباشرة ، وهو ما قد لا تفعله إسرائيل مع أية استراتيجية للرد المضاد تستند على مرتكزات تسليحية تقنية مشابهة ، حتى لو لم تستند على مرتكزات استراتيجية مماثلة .

أما بالنسبة لإسرائيل ، فإن هناك عاملين أساسيين يلقيان بتأثيرات إستراتيجية متناقضة على مسألة مصداقية أو فعالية الرادع الكيماوى العربى فى التأثير على سلوكها النووى فيما يتعلق بالإستخدامات غير الأساسية للأسلحة النووية ، وهما :

١ - حساسية إسرائيل الشديدة للخسائر البشرية وهشاشة وضعها الجيوستراتيجى بصفة عامة . فإسرائيل دولة محدودة المساحة قليلة السكان ، قليلة المدن ، تتركز مدنها فى شريط ضيق ، ولديها حساسيات هائلة للخسائر البشرية بفعل اعتبارات تاريخية وسياسية وبالتالى ، فإن تشكيل قوة رد كيماوية قادرة يقينا على تكبيد إسرائيل ما بين ١٥٠ - ٢٥٠ الف قتيل - حتى لو كان المقابل لذلك ١٥ مليون قتيل عربى - قد يكون كافيا لردع إسرائيل عن استخدام أسلحتها النووية بصورة ما فى ظروف ما دون الملاذ الأخير ، وعلى ذلك فإن طبيعة إسرائيل كهدف Target ، من أهم عوامل مصداقية الردع العربى الكيماوى .

٢ - امتلاك اسرائيل برنامجا متكاملا قويا للدفاع المدنى ، وجيشا مجهزا جيدا

للحرب الكيماوية . فلدى إسرائيل نظام قوى للدفاع المدنى الوقائى ضد الأسلحة الكيماوية يبدأ من وجود واقٍ لكل مواطن وحتى وجود برنامج تعليمى حول الوقاية منها ضمن برامج التعليم الأساسى فى المدارس الإسرائيلية ، وهى عوامل قد تجعل إسرائيل متيقنة إلى حد ما بأن الإستخدام الكيماوى الإستراتيجى العربى لن يؤدى إلى إحداث الآثار الإستراتيجية المتصورة له ، وتضاف إلى ذلك بالطبع محاولاتها المستمرة لإنتاج أو امتلاك أسلحة مضادة للصواريخ مثل « أرو » للدفع فى إتجاه وجود « دفاع استراتيجى » ضد الصواريخ الكيماوية .

لكن أيا كانت قدرات الدفاع المدنى الإسرائيلى ، حتى لو تم إنتاج « أرو » ، وكافة الأنظمة التسليحية التى تشملها برامج مبادرة الدفاع الإستراتيجى التى تشترك فيها ، فستظل هناك نسبة شك فى إمكانية تلافى آثار استخدام الأسلحة الكيماوية بكثافة وفعالية ضدها . وسوف يكون هذا الشك قوة رادعة أقوى بكثير من ذلك « الشك » المصاحب للضمانة النووية السوفيتية . أما على المستوى العملياتى ، فإن الوضع يختلف إذ أن امتلاك الجيش الإسرائيلى قدرة قوية على تجنب آثار استخدام الأسلحة الكيماوية « تكتيكيا » قد يجعل اسرائيل تجد سهولة أكبر . وقيودا أقل فى استخدام أسلحتها النووية التكتيكية ، لكنها فى هذه الحالة لن تضمن ـ حسب المنطق السوفيتى فى الرد على استخدام الأسلحة النووية التكتيكية للناتو فى أوروبا ـ أن يأتيها الرد فى المدن الإسرائيلية ، والنتيجة كما يقول « هركافى » بتحفظ شديد « ربما كانت هناك درجة من الردع المتبادل النووى ـ الكيماوى العربى الإسرائيلى »(٢١٩) .

ومن مجمل المحددات الأربعة السابقة ، يمكن القول أنه إذا كانت توجهات إسرائيل نحو توسيع استخدامات أسلحتها النووية قد أدت إلى ظهور تصورات وأنماط جديدة لإستخدام تلك الأسلحة بما يتجاوز الاستخدامات الأساسية القائمة فى إستراتيجيتها الرسمية ، فإن تلك الاستخدامات المحتملة الجديدة تواجه ـ بصرف النظر عن مصداقيتها فى ذاتها ـ بمحددات مختلفة كان من الممكن أن تقيد تفكير إسرائيل فى استخدام الأسلحة النووية تبعا لها بدرجات مختلفة ، وتبدأ تلك الدرجات من عدم إمكانية تنفيذ تلك الإستخدامات بمصداقية فى ظل إستراتيجية الغموض الحالية ، وحتى احتمالات مواجهة تلك الاستخدامات برد فعل كيماوى من الجانب المضاد ، وهى محددات تؤدى إلى تقييد إحتمالات « الإستخدام الفعلى » للأسلحة النووية فى الأساس ، إضافة إلى إحتمالات التهديد باستخدام تلك الأسلحة لأغراض دون تلك الإستخدامات الأساسية القائمة فى الاستراتيجية النووية الرسمية لإسرائيل(٢٢٠) فإمتلاك السلاح شىء ، واستخدامه ـ تحت مستوى معين ـ شىء آخر .

٣ ـ مصداقية الأنماط المحتملة لإستخدام القوة النووية الإسرائيلية :

إن مناقشة مصداقية الأنماط المحتملة لإستخدام القوة النووية الإسرائيلية تبدو معقدة تماما إذا ما تم تناول كل منها بشكل تفصيلى بصرف النظر عن وجود أو عدم وجود المحددات السابقة . إذ يبدو أحيانا أن من الممكن إثبات كل شىء . فبعض الكتابات التى تتناول بصورة تفصيلية استخداما معينا يتمتع بمصداقية عالية لاشك فيها كالملاذ الأخير ـ على مستوى الإستخدام الفعلى وليس التهديد الرادع ـ تقوم بتحليله فى إطار ظروف وسيناريوهات معينة بحيث يبدو فى النهاية أنه لا يتمتع بمصداقية إلى حد ما ، كما أن كتابات أخرى تتناول استخداما لا يتمتع عادة ـ نظريا ـ بأية مصداقية كالإستخدام الهجومى للأسلحة النووية ، ثم تقوم بتحليله فى إطار ظروف وسيناريوهات معينة بحيث يبدو فى النهاية أنه ممكن إلى حد ما .

ويعود مصدر هذه المشكلة إلى أن نظريات استخدام الأسلحة النووية بشكل أو نمط معين افتراضية تماما ، وهى ليست مشكلة خاصة باستخدامات دول العتبة النووية « لأدواتها » النووية فقط ، بل ترتبط باستخدامات الدول النووية المعروفة « لقواتها » النووية كذلك . فكل استخدام نووى هو « افتراض » تتوقف مصداقية وإمكانية تحقيقه على ظروف معقدة افتراضية أيضا ، وهى ظروف قد تتحقق بصورة نموذجية بحيث يمكن الحكم بأن استخداما معينا سيتم بالضرورة ، إلا أنه فى معظم الأحيان لا يكون الأمر كذلك ، وبالتالى يصبح أى حكم مسألة ترجيحية تماما . فقد يتهدد وجود إسرائيل ذاته فى ظروف معينة ولا يبدو أنها سوف تستخدم سلاحه النووى يقينا[٢٢١] ، فى حين قد تنشأ ظروف لا تهدد صميم وجودها ، ومع ذلك تتدخل عوامل محددة قد تؤدى إلى طرح إحتمالات استخدام تلك الأسلحة بصورة جادة . فكل استخدام ـ إذن ـ يرتبط بظروف محددة بصرف النظر عن منطقه الذاتى بإستثناء استخدامات الملاذ الأخير التى لا توجد العوامل المرجحة بشأنها إلا نسبة يمكن تجاهلها .

أما المصدر الثانى لتلك المشكلة فهو أن استخدام الأسلحة النووية بشكل ونمط معين فى صراع إقليمى كالصراع العربى الإسرائيلى يخضع لظروف ومحددات قد تختلف بصورة أساسية عن مثيلاتها فى الصراع الدولى . وبعيدا عن كل أسس هذا الاختلاف كطبيعة القيم المتصارع عليها ، وطبيعة العملية الصراعية ، وأبعاد مسرح العمليات ، ونوعيات الأسلحة المتوافرة ، وغيرها ، فإن الأساس الجوهرى للإختلاف هو أنه لا يوجد « توازن نووى » فى المنطقة . فهناك دولة واحدة تمتلك السلاح النووى ، أيا كانت طبيعة القيود المفروضة على استخدامها له نظريا وعمليا ، فإن القيد الأساسى اليقينى ـ وهو وجود سلاح نووى موازن ـ غير قائم ، وبالتالى يتصور أنها أكثر حرية فى استخدامه مما هو حادث على المستوى الدولى . فمن الصحيح

أن طبيعة السلاح النووى ذاتها بصرف النظر عن شكل علاقات القوة تقيد استخدامه ، لكن من الصحيح كذلك أن تقييد استخدامه على المستوى الدولى قد ارتبط بوضع التوازن النووى . إلا أن خبرة مرحلة الاحتكار النووى على المستوى الدولى (١٩٤٥ ـ ١٩٥٧) لا تثبت ـ مع ذلك ـ أن الدولة المحتكرة للسلاح النووى يمكن أن تلعب بقوتها النووية كالسيف فى مواجهة الدول الأخرى ، وتثبت أن الدول الأخرى يمكن أن تسلك سلوكا لايتفق مع المنطق الذى يفترض أن وضع الاحتكار النووى يفرضه عليه .

فى ضوء ما سبق ، تظل مسألة مصداقية استخدام معين للقوة النووية فى إدارة الصراع خاضعة للظروف المحددة لذلك الاستخدام ، والغرض المحدد الذى تستخدم من أجله ، إضافة إلى المحددات المحيطة بالموقف الصراعى الذى تطرح فيه احتمالات استخدام القوة النووية .

ويتناول هذا المحور مصداقية الأنماط المحتملة لإستخدامات القوة النووية الإسرائيلية غير الأساسية ـ التى طرحت فى المحور الأول ـ فى ظل محددات استخدام تلك الأنماط ـ التى طرحت فى المحور الثانى ـ فى إدارة الصراع الشامل (أنماط التهديد بالاستخدام ، والأنماط السياسية) والصراع المسلح (أنماط الاستخدام الفعلى) بين العرب وإسرائيل . وسوف يستند هذا التنازل على النموذج المطروح فى الشكل رقم ٣ بملاحق الدراسة لاستخدام القوة العسكرية فى إدارة الصراع ، وذلك كما يلى :

المستوى الأول : الاستخدام المباشرة للقوة النووية الإسرائيلية .

ويطرح هذا المستوى أشكال التهديد باستخدام القوة النووية واستخدامها الفعلى فى إدارة الصراع العربى ـ الإسرائيلى كما يلى :

أولا ـ التهديد باستخدام القوة النووية الإسرائيلية :

إن معظم أنماط الاستخدام التى طرحتها التصورات السابقة بناء على تطور التوجهات النووية الإسرائيلية كانت أنماطا للتهديد باستخدام القوة النووية سواء لغرض الردع ، أو لغرض الاجبار ، وسيتم تناولها على المستويين بالشكل التالى :

١ ـ الاستخدامات الردعية « المحتملة » للقوة النووية الإسرائيلية .

طرحت التصورات السابقة أنماطا مختلفة لمستويات ومجالات ونطاقات متعددة من « الردع » النووى الإسرائيلى الموجه إلى الدول العربية . وسيتم فى هذا السياق تناول أكثر تلك الأنماط الفرعية للردع أهمية فى دلالاته بالنسبة لمسار الصراع

العربى الإسرائيلى ، مع تناول « نمط فرعى » للردع ليس موجها بالأساس إلى دولة عربية ، لكنه يرتبط بمسار الصراع وبتوجهات الاستراتيجية النووية الإسرائيلية بقوة ، وهو « ردع الإتحاد السوفيتى » ، وذلك كما يلى :

(أ) « **الردع العام » ضد الدول العربية** : ردع هجوم تقليدى شامل ضد إسرائيل . لقد طرح مفهوم الردع العام ، أو الردع الاستراتيجى ، فى الكتابات الاسرائيلية كمفهوم بديل « للردع النهائى » بفعل ما بدا من أن أحد مستويى تحليل وضع الملاذ الأخير - وهو مستوى الاستخدام الفعلى - يتضمن نوعا من عدم المنطقية . فكما سبق توجد مستويات لإستخدام القوة النووية فى ظل سيناريو الملاذ الأخير :

الأول : ردع نهائى لمنع الجيوش العربية من التقدم إلى داخل إسرائيل بعد أن تكون القوة التقليدية قد إنهارت .

الثانى : استخدام شامل انتقامى « شمشونى » لقوة إسرائيل النووية الإستراتيجية ضد الدول العربية إذا ما تقدمت الجيوش العربية إلى داخل إسرائيل .

وقد طرحت الكتابات الإسرائيلية عدة تحليلات حول هذا السيناريو على أساس افتراض أن « الردع النهائى » - لأسباب مختلفة - قد فشل فى تحقيق غرضه بمنع الجيوش العربية من التقدم لتدمير إسرائيل ، مضمون هذه التحليلات أن الإستخدام الفعلى - وهو المستوى الثانى - لن ينقذ إسرائيل من المصير الذى ينتظرها ، إذ أنه « لن يمنع الجيش المنتصر من الإجهاز على إسرائيل ، كما لن يمنح الجيش المهزوم قدرة على الصمود »(٢٢٢) . إضافة إلى ذلك فإن ثمة مشكلة مصداقية بالنسبة لهذا الاستخدام الفعلى مضمونها أن القادة العرب قد يعتقدون أن قادة إسرائيل قد يفضلون الاستسلام عن الإنتحار . وبناء على ذلك فإن « الردع النهائى » يجب أن يتقدم عدة خطوات عن تلك المرحلة المطروحة فى نمط الملاذ الأخير ، إذ لا يجب أن ينتظر قادة إسرائيل أن يحدث هجوم يمكن أن تهزم فيه القوات الإسرائيلية هزيمة ساحقة ، ثم يقومون بعد ذلك بالتهديد باستخدام السلاح النووى ، فلابد من استخدام السلاح النووى منذ البداية لردع مثل ذلك الهجوم العربى الشامل . وهى رؤية وجدت صدى رسمياً فى إسرائيل منذ وقت طويل ، « فقد اعتبر قادة الأمن الإسرائيليون أن الخطر المترتب على انتظام إئتلاف عسكرى عربى شامل ، وبصورة خاصة قبل سنة ١٩٦٧ ، تهديدا مصيريا لدولة إسرائيل »(٢٢٣) ، وحسب ذلك فإن مجرد الحشد يجب أن يستدعى الشعور بالكارثة ، ولا يجب الانتظار حتى تصبح الكارثة على الأبواب .

لقد أدى مثل هذا التحليل إلى طرح نمط « الردع العام » حسب تعبير شاى فيلدمان(٢٢٤) ، أو « الردع الاستراتيجى » حسب تعبير إبراهام تامير ، ويقصد به

« ردع العدو عن استخدام قوات أو وسائل تستطيع تعريض وجود الدولة للخطر »[٢٢٥] ، أى ردع الدول العربية عن شن هجوم عسكرى تقليدى شامل ضد إسرائيل[٢٢٦] . وهو نمط يثير تعقيدات هامة ، منها :

١ ـ أنه نمط وضع أساسا بصرف النظر عما إذا كانت إسرائيل تحتل أرضا عربية خارج حدود ١٩٤٨ أم لا . فمن الواضح أنه إذا كان هذا النمط قائما قبل عام ١٩٦٧ ، فإنه سيتمتع بمصداقية عالية نسبيا ، إذ أن أى هجوم عربى شامل فى هذه الحالة هو هجوم يستهدف « وجود » إسرائيل مباشرة ، وهو ما يجعل « شاى فيلدمان » فى كتابه يركز على هذا النمط لإستخدام قوة إسرائيل النووية الإستراتيجية ـ دون الحاجة لأسلحة تكتيكية أو جيش كبير ـ بعد أن تكون قد انسحبت حتى حدود قريبة من حدود ما قبل ١٩٦٧ . إذ أنه فى ظل تلك الحدود « ستكون إسرائيل أشد إصرارا على الوقوف فى مواجهة أية محاولة عربية لإجتياز هذه الحدود أو ازعاجها من الداخل . لذا فإن إلتزام إسرائيل واستعدادها لتحمل الأخطار سيزدادان وستصر على ردع مثل هذه المحاولات بنجاح تام[٢٢٧] ، ومعنى ذلك ـ وهى المشكلة الأولى ـ أن هذا النمط لا يتمتع بمصداقية فى ظل حدود إسرائيل بعد ١٩٦٧ . فلن يكون بمقدور إسرائيل أن تكسب تهديداتها النووية مصداقية عالية ضد هجوم عربى تقليدى شامل يتم أساسا فى نطاق الأرض المحتلة بعد ١٩٦٧ . ولن يكون بمقدورها كذلك أن ترتب استراتيجيتها النووية على أساس أن كل هجوم عربى تقليدى هو هجوم يستهدف بالضرورة تهديد وجود إسرائيل ، لاسيما إذا لم يبدأ الهجوم بـ / أو يشتمل على ضربات إسراتيجية موجهة ضد العمق الإستراتيجية الإسرائيلى .

٢ ـ إن فشل مثل هذا الردع سيرتب منطقيا استخدام القوة النووية الاستراتيجية أو / والتكتيكية ضد المدن والقوات العربية هجومياً ودفاعياً ، وهى مسألة لا تتمتع بمصداقية من نوع ما . إذ يصعب تصور أنه بمجرد أن تجتاز القوات السورية خطوط وقف النار فى الجولان ، أو تجتاز القوات المصرية قناة السويس ـ أو خطوط إتفاقية السلام ـ ستتلقى المدن والقوات العربية ضربات نووية فى وقت توجد فيه لدى إسرائيل قوة تقليدية متفوقة قادرة على ممارسة مهام الدفاع فى نطاق الأرض المحتلة ذاتها لمنع تلك القوات من الوصول إلى حدود إسرائيل . فمن الصعب تصور أن تتخذ إسرائيل قراراً نووياً بالرد الشامل أو المحدود ـ حتى إذا كانت تشك فى أن النوايا العربية تتجاوز الأرض المحتلة ـ دون إنتظار إحتمالات نتيجة المعارك التقليدية القائمة ، وتطورات التقدم العسكرى للقوات العربية ، وهو ما سيعيد إسرائيل مرة أخرى إلى موقع قريب من سيناريو « الملاذ الأخير » .

إن النقطتين السابقتين توضحان عدم مصداقية لمثل هذا النمط فى ظل حدود إسرائيل ـ تجاوزا ـ ما بعد ١٩٦٧ ـ أى منذ إمتلاكها للسلاح النووى . وفى الواقع ،

فإن من الممكن تأكيد أن السلاح النووى الإسرائيلى يردع الدول العربية عن التخطيط لشن هجوم شامل يهدد وجود إسرائيل (فى حدود ١٩٤٨) فى ظل أوضاع ما بعد ١٩٦٧ ، وهو الهجوم الشامل الذى يستهدف « الردع العام » منعه ، لكن إرتداع الدول العربية - بإفتراض أنها تمتلك قوات تقليدية تمكنها من ذلك - لن يكون بفعل وجود « الرادع العام » لكن بفعل وجود الرادع النهائى ، إذ سيكون واضحا لدى الدول العربية أنها حتى إن تمكنت من هزيمة القوات التقليدية الإسرائيلية ، فلن تتمكن من دخول إسرائيل ، إذ أن الإستخدام الفعلى للسلاح النووى سيكون مطروحا تماما فى هذه الحالة بمصداقية مطلقة ، ولن يكون هناك مجال للإفتراض بأن إسرائيل قد تستسلم . وهو ما يعبر عنه د . يوفال نئمان - فيما يشبه خواطر حول الأفكار التى ستدور فى العقل الإسرائيلى فى تلك الحالة - بقوله « فإذا بدا فعلا أننا خسرنا الحرب ، وأننا على أية حال سنتعرض للدمار ، فمن الجائز أن نصبح على استعداد لإستخدام سلاح نووى والإنتحار ، كما حدث فى مسادا ، وكما حدث فى قلعة يورك ، وربما أكثر من ذلك ، كما حدث فى جيتووارسو »(٢٢٨) .

(ب) « الردع المحدود » ضد الدول العربية : ردع هجوم تقليدى محدود ضد إسرائيل .

يشير الكتاب الإسرائيليون إلى مفهوم « الردع المحدد » كما يسميه فيلدمان(٢٢٩) أو « الردع المحدود » كما يسميه إبراهام تامير على أنه يعنى « ردع العدو عن استخدام قوات أو وسائل بغرض تحقيق أهداف محدودة وذلك من خلال الحرب المتحركة المحدودة ، أو حرب الاستنزاف ، أو حرب العصابات »(٢٣٠) . وحسب التصورات التى طرحت في المحور الأول وغيرها ، فإن إسرائيل قد تكون تصورت أو خططت لإستخدام الأسلحة النووية ضد تهديدات أقل من هجوم تقليدى شامل يستهدف تهديد وجود إسرائيل . وهناك ثلاثة أشكال لإستخدام القوة العسكرية فعليا تطرح فى هذا الإطار :

١ - حرب تقليدية عربية محدودة فى نطاق عملياتها ، وأسلحتها ، وأغراضها (على نمط حرب اكتوبر ١٩٧٣) .

٢ - عمليات استنزاف عسكرية طويلة المدى (على نمط حرب الاستنزاف على الجبهة المصرية فى ١٩٦٩ - ١٩٧٠ ، وعمليات الإستنزاف على الجبهة السورية ١٩٧٤ - ١٩٧٥) .

٣ - عمليات خاصة مكثفة ومركزة على نمط العمليات الفدائية الفلسطينية ، التى تعرف فى الكتابات الإسرائيلية « بالإرهابية » ، (خاصة فى أشكالها التى سبقت هجوم اسرائيل على لبنان عام ١٩٧٨) .

وبداية ، فإن طرح احتمالات استخدام إسرائيل لأسلحتها النووية فى مواجهة حروب الإستنزاف ، أو العمليات الفدائية ، أو غيرها من أشكال العمليات العسكرية منخفضة الشدة مسألة غير جادة ، ومن الصعب تصور أن إسرائيل قد فكرت فى ذلك(٢٣١) . فنشاطات المقاومة الفلسطينية كانت تواجه دائما بعمليات خاصة إسرائيلية كافية للتعامل معها ، كما أن حروب الإستنزاف كانت تواجه بالتصعيد العسكرى الذى يفرض على الطرف الآخر ، أما وقفها أو تصعيدها ، فالنقاشات حول هذين الشكلين هي مبالغات إسرائيلية ، أو عربية(٢٣٢) ، فكما يذكر د . اسماعيل صبرى مقلد ، أن الأسلحة النووية لا تستطيع الرد على إنتهاكات الحدود أو غيرها من الحروب الصغيرة ، أو المحدودة النطاق التى تعتمد على تطبيق أساليب الإستنزاف بشكل غير مباشر(٢٣٣) ، وكما يذكر د . نافع الحسن « فالتهديد برد نووى على أعمال المقاومة العسكرية ، والإنتفاضات الشعبية أمر لا يمكن وقوعه ، ولا يمكن تصديقه »(٢٣٤) ويبقى إحتمال استخدام إسرائيل للأسلحة النووية ضد هجوم تقليدى محدودا لا يستهدف تدمير إسرائيل ، أو اعتماد استخدامها ردعا مثل هذا الهجوم المحدود فى استراتيجيتها ، هو الاحتمال الوحيد القابل للنقاش .

وتعنى « الحرب المحدودة »فى الصراع العربى الإسرائيلى أن نطاق العلميات العسكرية لا يتجاوز الأرض المحتلة عام ١٩٦٧ ، وأن هدف الحرب لا يتجاوز استعادة تلك الأراضى ، وأن الأسلحة المستخدمة فيها هى الأسلحة التقليدية فى إطار مسرح العمليات ، وليس الأسلحة الإستراتيجية كالصواريخ أرض ـ أرض متوسطة المدى ، أو الأسلحة الكيماوية ، لا فى إطار مسرح العلميات ولا العمق الإسرائيلى . وهى كلها ملامح عامة تكاد تكون استقراء لملامح المحدودية فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، وهى الحرب المحدودة النظامية العربية الوحيدة ، وإن كانت المناقشة هنا لا ترتبط بنموذج حرب أكتوبر بشكل محدد .

ويفترض تناول الاستخدام المحتمل للسلاح النووى الإسرائيلى بشأن « الحرب المحدودة » أن هذا المفهوم السابق قائم لدى إسرائيل بملامحه المحددة . أى أن إسرائيل عندما تتصور أو تخطط لاستخدام سلاحها النووى ، فإنها تخطط لاستخدامه لردع مثل هذه الحرب محدودة الأهداف والعمليات ، أو فى إطار العمليات العسكرية الدائرة فى نطاق الأرض المحتلة ، والتى لن تتصاعد ـ كما يفترض أن ذلك مفهوم بالنسبة لها ـ إلى تهديد حدود إسرائيل قبل عام ١٩٦٧ . وهو افتراض أساسى على هذا المستوى .

فى السياق السابق فإن استخدام إسرائيل لأسلحتها النووية تجاه الحرب المحدودة يمكن أن يتم فى إطارين محتملين متميزين ، هما :

١ - استخدام إسرائيل لقوتها النووية لردع العرب عن شن هجوم تقليدى محدود ، وإعتمادها فى إستراتيجيتها النووية مثل ذلك الإستخدام بحيث يتصور أنه إذا فشل الردع سيتم التهديد باستخدام الأسلحة النووية على الفور أو استخدامها فعليا بصورة سريعة .

٢ - استخدام إسرائيل لقوتها النووية فى « إطار » المحدودة ، أى فى أوضاع معينة قد تحدث خلال العمليات الحربية التى تدور فى « الأرض المحتلة » . وهى أوضاع قد يتصور أو يطرح بعض قادة إسرائيل استخدام الأسلحة النووية فيها ، كما حدث عام ١٩٥٤ خلال حصار « ديان - بيان - فو » فى الحرب الكورية من جانب بعض القادة الأمريكيين .

وفى الحالتين ، فإن أسلوب استخدام القوة سيكون ، إما باستخدام الأسلحة النووية الإستراتيجية أو التهديد باستخدامها ضد المدن ، أو استخدام الأسلحة النووية التكتيكية أو التهديد باستخدامها ضد القوات فى مسرح العمليات .

وهناك بالطبع عوامل كثيرة يمكن أن تتدخل فى مناقشة الإطارين السابقين ، كعلاقات القوة التقليدية بين طرفى الحرب ، ومدى قدرة إسرائيل العسكرية التقليدية على الصعود ، وإمتلاك إسرائيل لأسلحة تدمير شامل غير نووية يمكنها استخدامها أو التهديد باستخدامها أولا ، ومواقف القوى الكبرى « خاصة الولايات المتحدة من ذلك الهجوم الذى يشنه العرب ضد إسرائيل ، ومدى قدرة العرب على استخدام أسلحتهم « الإستراتيجية » كرادع مضاد للتهديدات النووية الإسرائيلية ، ومدى رغبة الإتحاد السوفيتى فى « تنفيذ » إتفاقيات الضمانات النووية المتفاهم عليها مع العرب ، وغير ذلك . وهى عوامل سيتم تحييدها فى التحليل .

ويمكن تناول كل من الإطارين السابقين كما يلى :

١ - مبدأ « ردع » الهجوم العربى المحدود :

إن السؤال الأساسى هنا هو : هل يمكن أن تكون هناك مصداقية لنمط « ردع » يعتمد على التهديد الإسرائيلى باستخدام القوة النووية لمنع الدول العربية من شن هجوم تقليدى محدود حتى ولو كان واسعا النطاق ؟ . وهو سؤال تقدم معظم الكتابات - ومنها الكتابات الإسرائيلية - إجابة محددة بشأنه مضمونها أن مثل هذا التهديد سيكون بلا مصداقية ، فكما يذكر د . شتينبيرج » أن التهديدات النووية التى لا تأتى فى سياق الوجود القومى لا تعتبر بصفة عامة محل ثقة(٢٣٥) . وهو ما يؤكده شاى فيلدمان بقوله : إن مصداقية التهديد تعتمد على الأهمية السياسية للقضايا محل الصراع ، فعندما يكون وجود الدولة معرضا للخطر ستكون مصداقية تهديداتها عالية ... لكن فى حالة الأهداف الهامشية فإن مصداقية التهديد الهادف إلى الحصول عليها تكون

ضعيفة(٢٣٦) . ويشير د . خليل الشقاقى إلى نفس الفكرة بقوله : « أما عندما لا تكون هناك مصالح حيوية وهامة معرضة للخطر ، فإن الردع النووى لا يردع أحدا ، إن التهديدات النووية تكتسب مصداقية فى الظروف الاستثنائية فقط »(٢٣٧) .

وقد أظهر مسح أجراه د . خليل الشقاقى - كما يقول - لمجمل الإعتقادات العربية والإسرائيلية حول الردع النووى أن تهديدا اسرائيليا بإستعمال الأسلحة النووية سيكتسب مصداقية إذا كان موجها ضد تحديات عربية خطيرة لحدود الدولة اليهودية قبل حرب يونيو ١٩٦٧ ، ولكن تهديدا نوويا إسرائيليا لن يكن ذا مصداقية إذا كان موجها ضد عمل عسكرى عربى يهدف لتحرير الأراضى العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧(٢٣٨) ، وهو ما تشير إليه معظم الحالات الدولية المماثلة ، « فالتهديدات بإنزال عقاب شديد لم تحل دون حدوث مواجهات فى برلين وفيتنام ، أو فى جنوب افريقيا »(٢٣٩) . كما تثبته أيضا حالة حرب أكتوبر ١٩٧٣ .

٢ - استخدام الأسلحة النووية فى إطار « حرب تقليدية محدودة » .

إن مسألة استخدام الأسلحة النووية فى إطار عمليات الحرب المحدودة فى أوضاع معينة أعقد بكثير من استخدامها لردع نشوب مثل هذه الحرب . فكما اتضح فى مناقشة الاستخدامات غير المباشرة للأسلحة النووية على مستوى تقديمها غطاء نوويا للعمليات التقليدية (انظر ص ٨٨) فان إمتلاك الدول النووية تلك الأسلحة لم يحل دون إلحاق هزائم عسكرية بها من دول صغيرة لا تمتلكها . لكن ذلك كان فى إطار عمليات تدور فى مسارح العمليات غير المباشرة للدول النووية ، وهو ما يجعل مقولة أن دولة غير نووية لا يمكنها الحاق هزيمة عسكرية ساحقة بدولة نووية فى حرب عامة فى مسرح العمليات المباشر لهما مقولة هامة . وهى مسألة تلقى بظلالها على هذا المستوى . فرغم أن المناقشة ترتبط بحرب محدودة ، إلا أنها حرب تستخدم فيها أطرافها كافة أسلحتها التقليدية وتشكيلاتها المسلحة ، ويتم ذلك فى مسارح العلميات المباشرة .

وفى هذا السياق توجد اتجاهات متناقضة . فالأكاديمى الإسرائيلى « دان هوروفيتس » يقول إن الأخطار الناجمة عن استخدام السلاح النووى كبيرة بما فيها الكفاية لردع إسرائيل عن اللجوء إليها فى حال قيام العدو بشن حرب محدودة أو حرب إستنزاف(٢٤٠) ، بينما يذكر « رودنى جونز » أن إسرائيل فى وضع يتيح لها صياغة « تهديد ذى مصداقية » فى مواجهة الحرب التقليدية « المتصاعدة » بفعل مبادئها العسكرية التى تستند على أساس أنها تحتمل أن تهزم فى الحرب(٢٤١) . ويذكر كذلك د . تيسير الناشف أن إسرائيل قد تستخدم الأسلحة النووية إذا سبب هجوم عربى وقوع عدد كبير من الإصابات فى صفوف الإسرائيليين أو هدد مصالح حيوية دون تعريض وجود الدولة للخطر(٢٤٢) .

وتثير تلك المقولات مشكلات هامة فطبيعة السلاح النووى - حتى لو كان تكتيكيا - لا تسمح باستخدامه ببساطة فى مواجهة أوضاع ترتبط بعمليات عسكرية تقليدية ، كما أن هزيمة إسرائيلية بعد عام ١٩٦٧ - بعكس ما يقوله جونز - لم تعد تعنى تعرض وجودها للخطر ، وبالتالى أصبحت تحتمل إلى حد ما أن تتعرض للهزيمة . لكن فى الوقت ذاته لا يتصور أن دولة تمتلك السلاح النووى يمكن أن تسمح لنفسها بأن تتعرض لهزيمة تؤدى إلى خلخلة أوضاعها الداخلية والخارجية - وإن لم تعرض بقاءها للخطر - دون أن تفكر فى التهديد باستخدام السلاح النووى أو استخدامه فعليا ، لاسيما إذا كانت الهزيمة مصحوبة بخسائر بشرية كبيرة . ومن هنا يمكن القول أن السلاح النووى فى مثل هذه الحالة لن يستخدم فعليا بصورة مباشرة أيا كانت الظروف ، لكن سيتم التهديد باستخدامه بصورة ما واضحة أو مستترة ، وسوف تكون هناك مسافة واسعة تفصل بين التهديد والإستخدام الفعلى ، وهو مايعنى فى النهاية أن « الشبح النووى » سيخيم على هذه الحرب المحدودة دون أن يظهر بوضوح .

وتوجد حالات محددة فى « الحرب المحدودة » العربية الإسرائيلية تطرح احتمالات ظهور الشبح النووى بالصورة السابقة ، أهمها :

١ - حالة إتجاه الدول العربية إلى خوض حرب محدودة تتضمن تحرير الأرض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ . فرغم أن « مصطلح » الأرض المحتلة بعد ١٩٦٧ يشتمل على الضفة وغزة ، إلا أن مهاجمة الأردن - بمساندة قوات عراقية مثلا أو بدون مساندتها - للضفة الغربية فى إطار حرب عربية مشتركة محدودة تطرح الاحتمالات النووية ، كما أن مهاجمة مصر لقطاع غزة تطرح الاحتمالات إذ أن قواتهما ستكون داخل إسرائيل تقريبا .

٢ - حالة تقهقر القوات الإسرائيلية فى اتجاه خطوط دفاعاتها الحدودية الأخيرة بعد أن تكون قد لقيت هزيمة تكبدت خسائر بشرية فادحة فيها فى الوقت الذى تتقدم فيه القوات العربية بإتجاه حدود إسرائيل ، لاسيما فى الجولان تحديدا ، فى ظل حالة إرتباك إسرائيلية قد تجعل القيادة الإسرائيلية تعتقد أن القوات العربية قد تطور أهدافها بإتجاه دخول إسرائيل .

٣ - حالة قيام الدول العربية بإدارة حرب « محدودة » فى نطاقها وأهدافها « شاملة » فى أسلحتها بحيث تستخدم الأسلحة الإستراتيجية الصاروخية والكيماوية بدرجة ما فى الحرب فى ظل مأزق تتعرض له قواتها فى مسرح العمليات ، كأن تكون بعض التشكيلات توشك أن تحاصر ، أو تباد .

بإختصار ، فإن وجود السلاح النووى على هذا المستوى سوف يعقد عملية إدارة الصراع المسلح المحدود بالنسبة للدول العربية على مستوى هدف الحرب ،

ونطاق العمليات ، والأسلحة المستخدمة فيها ، بحيث يكون عليها أن توازن بين هدف تحرير الأرض ، وهدف عدم القيام بعبور خطوط حرجة قد تؤدى إلى إثارة احتمالات نووية ، لاسيما فى ظل وجود حالة عدم توازن نفسى فى إسرائيل قد تجعل قادتها يفكرون فى أى شيء تحت ضغط الهزيمة المحتملة .

ومن مجمل النقطتين السابقتين يمكن القول بأن الأسلحة النووية لا تتمتع بمصداقية فى ردع الحرب المحدودة ، لكنها ستخيم كشبح على مسرح العمليات إذا ما نشبت تلك الحرب .

(د) ردع استخدام الدول العربية للأسلحة الكيماوية .

يعبر هذا المستوى عن نمط خاص لإستخدام الأسلحة النووية الإسرائيلية عبر مسار الصراع . وقد طرح هذا النمط على مستويات مختلفة ، لكنه لم يكن يطرح كنمط هام يستحق النقاش الجاد ، إذ كان مفهوما عبر مسار الصراع - كما يقول دان ساجير - « أن الهدف العربى من امتلاك الأسلحة الكيماوية بصراحة هو الرد على السلاح النووى الإسرائيلى »(٢٤٣) ، وليس العكس ، فليس هناك أى معنى إستراتيجى أو هدف سياسى لقيام دولة عربية بعملية عسكرية إستراتيجية لقصف العمق الإستراتيجى الإسرائيلى كيماويا كعملية مستقلة - كما كان مطروحا كاحتمال قوى فى يناير - فبراير ١٩٩١ - دون أن يترافق ذلك مع عمل عسكرى تقليدى . ومع هذا كان ثمة تصور نظرى يطرح إحتمالات استخدام العرب أسلحة كيماوية - إستراتيجيا أو تكتيكيا - فى حالة حرب تواجه القوات العربية فيها احتمالات هزيمة ساحقة ، وبالتالى يمكن أن يمارس السلاح النووى « دورا ردعيا » فى هذا الإطار .

ولقد كان السؤال الأساسى المطروح نظريا فى السياق هو « هل ستستخدم إسرائيل أسلحتها الكيماوية - وهى تمتلك ترسانة منها - للرد على هجوم كيماوى عربى إستراتيجى أو تكتيكى ، أو أنها ستستخدم أسلحتها النووية كأداة لهذا الرد ؟ . وبصرف النظر عن الإعتبارات التى يمكن أن تؤدى إلى حدوث مثل الهجوم الكيماوى العربى ، كانت هناك إجابتان لمثل هذا السؤال :

الأولى : أن إسرائيل سترد باستخدام الأسلحة الكيماوية « كرافعة للعتبة النووية » . وكانت تلك الإجابة هى الشائعة والمتصورة ، إذ كان التصور السائد لدور الأسلحة الكيماوية فى الإستراتيجية الإسرائيلية - طالما أنها تقوم بتطويرها رغم إحتكارها للسلاح النووى - هو أنها كما يذكر عبد الله العمرى « أسلحة للرد بالمثل »(٢٤٤) ، أو كما يذكر هركافى « ربما تقع فى إطار إستراتيجية للرد المتدرج أو المتصاعد »(٢٤٥) ، وهى أدوار تأتى - كما يقول اللواء ممدوح عطية - « فى إطار رفع مستوى عتبة أو حاجز استخدام الأسلحة النووية « الإستراتيجية » أو

« التكتيكية » بإتاحة الخيار الكيميائى كإحدى درجات التصعيد فى مستويات الردع الرأسى »[٢٤٦] .

وعلى ذلك ، فإن المتصور أن إسرائيل كانت قد اعتمدت على أسلحتها الكيماوية المتطورة للقيام بدور ردع استخدام الدول العربية للأسلحة الكيماوية كرادع مرن يتمتع بمصداقية أكبر من مصداقية الردع النووى على نفس المستوى ، لاسيما إذا كانت كثافة وعنف الإستخدام الكيماوى العربى الإستراتيجى أقل من أن تبرر الرد على ذلك الإستخدام نوويا ، أو إذا استخدمت تلك الأسلحة ميدانيا ضد جيش مدرب ويمتلك قدرة جيدة على الحماية ضدها بما لا يبرر كذلك الرد النووى التكتيكى .

الثانية : أن إسرائيل سترد باستخدام الأسلحة النووية مباشرة . فكما يقول « فرنسوا هيسبرج » مدير عام المعهد الدولى للدراسات الإستراتيجية بلندن « إن إسرائيل لن تتردد فى استخدام الأسلحة النووية التى بحوزتها إذا استخدمت سوريا أو العراق الأسلحة الكيماوية ضدها »[٢٤٧] . وبالطبع فإن هذا الرأى يعبر عن قياس واضح على إستراتيجية « الناتو » فى هذا المجال ، حيث يؤكد مسئولو الحلف أنهم سيعتبرون هجوما كيماويا سوفيتيا بمثابة تصعيد سيحرض أو يثير ردا نويا »[٢٤٨] . وعلى ذلك ، فإنه إذا كانت إسرائيل سترد نوويا على هجوم كيماوى عربى ، فإنها تتصور بالضرورة أن أحد أدوار قوتها النووية يمكن أن يكون درع مثل هذا الهجوم ، وهو ما يثير سؤالين أساسيين :

١ ـ ما هو دور الأسلحة الكيماوية التى يتم تطويرها ـ بدرجة اهتمام عالية ـ فى الإستراتيجية الإسرائيلية ؟ .

٢ ـ ماذا سيحدث إذا قامت الدول العربية باستخدام الأسلحة الكيماوية بصورة محدودة ؟ .

ويمثل هذان السؤالان ـ اللذان تقدم الإجابة الأولى السابقة ردا عليهما ـ معضلة حقيقية أمام أى حكم قاطع حول احتمالات استخدام إسرائيل للسلاح النووى كرد أو كردع لإستخدام العرب أسلحتهم الكيماوية ، وبالتالى يصبح الحكم الأكثر دقة على هذا المستوى أن إسرائيل ـ على الأرجح ـ تمتلك « خيارين » للرد ، أو لصياغة مبدأ للردع ، فى مواجهة استخدام الدول العربية للأسلحة الكيماوية ، بحيث إذا استخدمت الأسلحة الكيماوية العربية بشكل محدود على المستوى الإستراتيجى سوف يتم الرد عليها كيماويا ، أما إذا استخدمت بشكل واسع النطاق يطرح إحتمالات تعريض الوجود المادى للدولة للخطر فإن الرد سيكون نوويا ، وتلك الحالة الأخيرة هى فى الواقع حالة « ملاذ أخير » لكن فى إطار سيناريو اخر ، أما على المستوى الميدانى . فإن هناك شكا فى أن تستخدم الأسلحة النووية التكتيكية ردا على هجوم كيماوى تكتيكى محدود أو واسع طالما لن يؤدى ذلك إلى تكبيد القوات الإسرائيلية نسبة خسائر

تخرجها عمليا من المعركة ، وبالتالى يتصور أن إسرائيل يمكن أن تكون قد خططت لإستخدام أسلحتها النووية « لهجوم كيماوى عربى مدمر ، وهو ردع يتمتع بمصداقية إلى حد ما ، إذ أنه ردع ضد تهديد لوجود بصورة أخرى ..

وقد طرحت حالة التهديدات الكيماوية العراقية فى ابريل ١٩٩٠ ـ فبراير ١٩٩١ تلك المقولات السابقة بشكل واضح ، إذ كان من الواضح أنه لا يوجد فى إسرائيل اتفاق حول طبيعة الرد المحتمل على التهديدات الكيماوية العراقية ، وأن قادة إسرائيل قد احتفظوا بخيارات مختلفة ـ منها النووى ـ للرد على الإستخدام العراقى الكيماوى المحتمل تبعا وكثافة وتأثيرات هذا الإستخدام .

(د) ردع الإتحاد السوفيتى عن التدخل لصالح الطرف العربى .

لقد طرحت التصورات التى تم استعراضها فى المحور الأول هذا المستوى من الردع كاستخدام محتمل لأسلحة إسرائيل . وفى الواقع ، فإن هناك تصورات شبه رسمية طرحت فى إسرائيل علنا حول مثل هذا الإستخدام فى إطار إتجاه توسيع أنماط استخدام إسرائيل لسلاحها النووى . وقد طرح هذا الاستخدام فى إطار تصورين متداخلين ، هما :

الأول : أن الإتحاد السوفيتى يمثل مصدر تهديد قائما أو محتملا لأمن إسرائيل بصورة مستقلة عن علاقاته مع الدول العربية ، وذلك بحكم طبيعة أهداف الإتحاد السوفيتى ذاته وسياسته العالمية ، وبحكم العلاقات المتدهورة بين إسرائيل والاتحاد السوفيتى فى ظل الدور الذى تلعبه إسرائيل كركيزة ـ أو كأداة ـ من ركائز السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط . وتبعا لذلك فإن الإتحاد السوفيتى قد يستهدف إسرائيل فى أحوال مختلفة .

الثانى : أن الإتحاد السوفيتى يمثل مصدر تهديد « متضمنا » فى التهديد العربى لأمن إسرائيل بحكم التحالفات العربية السوفيتية إمداد موسكو للدول العربية بالأسلحة ، ووجود اتفاقيات للضمانات النووية بين الإتحاد السوفيتى وبعض الدول العربية قد تجعل إسرائيل تواجه فى ظروف مختلفة تهديدا نوويا سوفيتيا مباشرا ، أو تهديدا عربيا بأسلحة نووية قدمها الإتحاد السوفيتى للعرب فى تلك الظروف .

ولقد عبر بعض « الصقور » الإسرائيليين عن هذين التصورين صراحة منذ وقت مبكر ، فقد كان « دايان » من أول الشخصيات التى ذكرت ـ خلال فترة حكم أشكول ـ أن السوفيت ، بحثا عن أى موطىء قدم يمكنهم الوصول إليه فى صراعهم الأيديولوجى مع الولايات المتحدة ، قد يملأون فراغ القوة فى الشرق الأوسط ، ويصبحون التهديد الرئيسى لإسرائيل . وكانت هذه الأفكار ـ كما يقول « هيرش » ـ قد حكمت توجهات « نحو » القنبلة فى ظل قناعته بأن إسرائيل لا يمكنها الإعتماد

على أمريكا لردع هجوم سوفيتي ، كما فعلت فرنسا فى أوروبا[٢٤٩] . وبعد عام ١٩٦٧ ، سادت قناعة فى إسرائيل - كما يذكر بوير بل - أن الخطر الحقيقى على أمن إسرائيل لا يأتى من العرب ، لكن من التحالف العربى الروسى[٢٥٠] وكانت تلك القناعة تعبر عن أفكار دايان التى سادت فى الفكر الإسرائيلى خلال السنوات التى أعقبت حرب يونيو مباشرة قبل أن ينقلب كثيرون على أفكار دايان . وفيما بعد تبنى « إرئيل شارون » نظرية قريبة من نظرية دايان ، ففى محاضرته الشهيرة التى ألقيت فى ندوة مركز الدراسات الإستراتيجية فى جامعة تل أبيب عام ١٩٨١ ، قال : « ثمة تهديدان خارجيان لإسرائيل ، الأول : مصدره المواجهة العربية ، والثانى : مصدره التوسع السوفيتى الذى يعتمد على المواجهة العربية ويزودها بالأدوات السياسية والعسكرية الأساسية »[٢٥١] ، وهى قناعة لم تكن تعبر عن تيار واسع فى إسرائيل خلال تلك المرحلة .

وبالطبع فإن هناك أسسا تاريخية واستراتيجية تستند عليها التصورات السابقة ، أهمها المساندة السوفيتية للدول العربية ، والتهديدات السوفيتية لإسرائيل فى نوفمبر ١٩٥٦ ، وهى أمور أدت « مثلا » عام ١٩٦٨ إلى تقديم بعض المسئولين الأمريكيين نصيحة للإسرائيليين خلال تسليمهم صفقة طائرات اف - ٤ التى يصل مداها إلى الأراضى السوفيتية مضمونها أن لا يعلنوا على الإطلاق امتلاكهم للقنبلة خشية رد فعل الإتحاد السوفيتى الذى « يكاد يضع إسرائيل ضمن أهدافه »[٢٥٢] . وقد دعم هذا المفهوم لدى إسرائيل ذلك التهديد الذى وجهه الاتحاد السوفيتى لإسرائيل فى ٢٢ - ٢٣ أكتوبر ١٩٧٣ محذرا إياها بأنه سوف يتدخل بقواته فى مسرح العمليات إذا لم تلتزم بقرار وقف إطلاق النار ، وتتوقف عن محاولة استكمال حصار الجيش الثالث المصرى .

ولقد أظهرت أزمة « يوليو ١٩٨٧ » التى تفجرت بين إسرائيل والإتحاد السوفيتى تلك العدائيات الخفية بوضوح شديد . فعقب إجراء إسرائيل تجربة لصاروخ جيركو - ٢ الذى كان قادرا على الوصول بالرؤوس النووية بمداه الجديد إلى جنوب الإتحاد السوفيتى بصورة مؤكدة ، وجه الإتحاد السوفيتى تحذيرين إلى إسرائيل فى منتصف يوليو ، وأواخر سبتمبر ١٩٨٧ ، عن طريق الإذاعة السوفيتية الناطقة بالعبرية ، جاء فى الأول « أن هذا السلاح يشكل تهديدا للمراكز الإستراتيجية والإقتصادية السوفيتية مثل حقول النفط ، وأن إسرائيل قد لا تستطيع مواجهة الآثار المترتبة على تطوير مثل هذه الأسلحة » ، وجاء فى الثانى « أن الإتحاد السوفيتى لا يمكنه أن يتسامح إزاء تطوير إسرائيل لصاروخ نووى » ، وأضاف « أن إسرائيل سوف تواجه مخاطر كبيرة للغاية بإستمرارها فى تطوير الصاروخ أريحا - ٢ »[٢٥٣] .

وقد أثارت التحذيرات السوفيتية موجة من الإنفعال داخل إسرائيل عبر عنها « زئيف شيف » فى مقال نشر فى هآرتس يوم ٣١ يوليو ١٩٨٧ بعنوان : « كيف نتعامل مع التهديد الروسى ؟ » ، قام فيه بتحليل التهديدات السوفيتية مؤكدا أن هذا التهديد يمكن أن يكون جادا ، وأنه يطرح مطالب سوفيتية محددة ، وتساءل فى نهاية تحليله « ماهى قيمة التهديد النووى الإسرائيلى للعرب إذا تم إبطال مفعوله عن طريق تهديد روسى ؟ »[٢٥٤] . وكانت إسرائيل قد ردت بصورة رسمية يوم ٢٦ يوليو ١٩٨٧ فى محاولة لإثبات حسن نواياها بتصريحات علنية لشيمون بيريز وزير الخارجية قال فيها « إن النظرية الأمنية الإسرائيلية لا تعتبر الإتحاد السوفيتى عدوا لها ، وليست لها أية نوايا عدوانية ضده »[٢٥٥] ، لكن ـ كما يذكر حافظ اسماعيل ـ كان امتلاك إسرائيل صاروخا موجها يحمل رأسا نووية بمدى ١٥٠٠ كلم يعتبر رسالة للإتحاد السوفيتى رغم تصريحات بيريز[٢٥٦] .

فى السياق السابق طرحت كتابات مختلفة عدة أغراض لنمط الإستخدام الردعى المتصور للأسلحة النووية الإسرائيلية ضد الإتحاد السوفيتى ، أهمها :

١ ـ ردع الإتحاد السوفيتى عن إتخاذ إجراء ضد إسرائيل فى حالة « إعلانها » عن إمتلاك السلاح النووى ، وهى إجراءات يقرر « زئيف إيتان » أنها قد تتخذ أربع صور[٢٥٧] :

(أ) توجيه تهديدات إلى إسرائيل .

(ب) عرض مظلة نووية على الدول العربية الموالية للإتحاد السوفيتى مثل سوريا والعراق .

(ج) تقديم عدد من الأسلحة النووية للدول العربية الموالية للإتحاد السوفيتى .

(د) التفاوض مع الولايات المتحدة من أجل ممارسة الضغط الأمريكى على إسرائيل كى توقف جهودها النووية .

٢ ـ ردع الإتحاد السوفيتى عن التدخل بقواته التقليدية لصالح الدول العربية فى حرب عربية إسرائيلية أو عن إمداد العرب بأسلحة تقليدية متطورة تؤثر فى الميزان العسكرى ـ الإستراتيجى القائم بين الطرفين .

٣ ـ ردع الإتحاد السوفيتى عن تقديم « أسلحة نووية » إلى الدول العربية بصفة عامة ، وفى الحالات المتفق عليها فيما بينهما بصفة خاصة .

وقد ذكرت مصادر مختلفة أن إسرائيل قد خططت بالفعل ـ بل قامت بذلك عمليا ـ لتشكيل « قوة ردع نووية موجهة ضد جنوب الاتحاد السوفيتى » ، سواء

لردعه عن تهديدها مباشرة بضربة نووية ، أو لردعه فى إتجاه تحقيق الأغراض الثلاثة السابقة ، وقد اعتمدت على وسيلتين أساسيتين فى هذا الإطار :

الأولى : فى النصف الأول من السبعينات ، وقبل أن تتمكن من تحميل الرؤوس النووية على الصواريخ أرض ـ أرض ، تشير بعض المصادر إلى أن إسرائيل كانت قادرة على تهديد بعض المدن السوفيتية الجنوبية مثل « أوديسا » أو « رستوف » أو « كييف » عن طريق قاذفة من طراز إف ـ ٤ تقوم « برحلة بلا عودة » على طريقة ضربة « الكاميكازى » اليابانية(٢٥٨) .

الثانية : فى أوائل الثمانينات ، فبفعل رؤية « شارون » لمركزية التهديد السوفيتى ، قامت إسرائيل ـ كما يذكر هيرش ـ بالتخطيط لتوجيه بعض صواريخ جيركو ـ ٢ (من الطراز الأول) فى اتجاه أهداف سوفيتية ، ومحاولة الحصول على صور « أقمار صناعية » أمريكية لجنوب الإتحاد السوفيتى من أجل احتياجاتها الخاصة بتوجيه الأسلحة النووية إلى المناطق السوفيتية الجنوبية مثل « تبليسى » بالقرب من حقول النفط السوفيتية ، و « باكو »(٢٥٩) .

ومما سبق يمكن القول ، أنه كانت لدى إسرائيل أفكار فعلية ـ حتى وإن كانت لم تحظ بتوافق عام ـ حول إمكانية ردع الاتحاد السوفيتى . وبغض النظر عما تذكره بعض الكتابات الإسرائيلية فى هذا الشأن ـ وبعضها يذكر أن ردع « الحد الأدنى » الإسرائيلى يمكن أن يكون ذا مصداقية مثل الردع الفرنسى ـ فإن من الصعب للغاية أن يتمتع مثل هذا الردع بمصداقية من نوع ما فى اطار « أغراضه » ، رغم أن إسرائيل كانت تتمتع بقدرة معينة على قصف جنوب الاتحاد السوفيتى ، لاسيما بعد أن تمكنت من امتلاك رؤوس هيدروجينية ـ ربما تكون لهذا الغرض تحديدا ـ وتطوير الصاروخ جيركو ـ ٢ من الطراز الثانى . فالردع الفرنسى يهدف إلى منع هجوم نووى سوفيتى مباشر ضد فرنسا بمصداقية عالية ، بينما لم يكن الاتحاد السوفيتى فى حاجة إلى مثل هذا الهجوم المباشر ليمكنه الإضرار بصورة بالغة بأمن إسرائيل كما تتصوره هى ، إذ كان كافيا بالنسبة له ـ لو كان قد أراد ـ أن يقدم أسلحة نووية لمصر عندما طلبتها قبل أن تمتلك إسرائيل أى سلاح نووى ، أو لسوريا بعد ذلك ، أو يمكنهما بصورة ما من إنتاجها ، بل كان يكفى أن يقدم للدولتين أسلحة استراتيجية هجومية ودفاعية متطورة ، دون الحاجة لتدخله عسكريا إلى جانب العرب فى حرب مع إسرائيل . إضافة إلى ذلك فإن حجم الإختلال النووى الكمى والكيفى بين إسرائيل والاتحاد السوفيتى كان هائلا ، لدرجة أنه لو بادرت إسرائيل بضرب جنوب الاتحاد السوفيتى فإنها كانت ستتلقى ضربة تؤدى إلى « دكها » .

ولقد طرحت حالة واحدة « عمليا » عبر مسار الصراع قامت إسرائيل خلالها بإعداد قواتها النووية للعمل فى مواجهة تهديدات سوفيتية ، وذلك يوم ٢٤ أكتوبر

١٩٧٣ ، وهى حالة لم يجازف أى مصدر بالإشارة إلى احتمالات تأثر السلوك السوفيتى خلالها بالتأهب النووى الإسرائيلى ، ولو كأحد الاحتمالات البعيدة . بل أن الاتحاد السوفيتى قد استطاع خلال هذا اليوم أن يحقق الأهداف التى هدد بالتدخل التقليدى من أجلها ، ولو أن ذلك - على الأرجح - قد تم بواسطة الولايات المتحدة تحت تأثير الضغط السوفيتى .

والخلاصة ، أنه من مجمل تحليل أنماط ومستويات الردع الأربعة السابقة ، يمكن القول أن الردع العام لن يكون فى النهاية ذا مصداقية إلا فى أوضاع تقترب من سيناريو الملاذ الأخير ، وكذلك نمط الردع النووى للهجمات الكيماوية العربية . أما أنماط الردع المحدود وردع الاتحاد السوفيتى عن التدخل لصالح الطرف العربى فإنهما على الأرجح - أو على سبيل اليقين - لا يتمتعان بمصداقية وكان من الصعب أن يؤثرا فى سلوك الأطراف التى يتم توجيه الردع نحوها باستثناء ما يتعلق بشبح التهديد النووى بعد نشوب الحرب المحدودة فعليا .

٢ - الإجبار كاستخدام محتمل للقوة النووية الإسرائيلية

لقد سبقت مناقشة نمط الإجبار كإستخدام أساسى للسلاح النووى فى الاستراتيجية الرسمية الإسرائيلية ، وكانت المحصلة هى أن من الصعب الحديث عن وجود تصور إسرائيلى رسمى أو شبه رسمى حول إمكانية استخدام السلاح النووى لأغراض الإجبار كنمط استخدام مستقل . وبعيدا عن الاستراتيجية الرسمية أشارت بعض الكتابات - فى المحور الأول من هذا المبحث - إلى أن توجهات إسرائيلية نحو الهيمنة الإقليمية وفرض المطالب السياسية على الدول العربية قد تصاعدت مع نمو وتطور الترسانة الإسرائيلية ، بحيث يمكن تصور احتمال أن الدوافع إلى ممارسة الإجبار كانت - جزئيا - وراء عملية التطوير النووى بهدف استخدام السلاح النووى لفرض الهيمنة ، أو أن تطور الترسانة النووية لأسباب أخرى قد لا يكون من بينها « الدافع إلى الإجبار ، قد أتاح الفرصة لممارسة إسرائيل » « سياسة القوة » على الأقل فى أوائل الثمانينات ، وبالتالى يمكن أن يكون « الإجبار » استخداما محتملا للسلاح النووى فى التصور الإسرائيلى .

وقد ربطت بعض الكتابات بصورة مباشرة بين بدء إسرائيل اعتماد تصورات الهيمنة كأساس لاستراتيجيتها القومية أوائل الثمانينات ، وبين التطورات الهامة التى شهدتها ترسانة إسرائيل النووية خلال نفس المرحلة . فكما يقول « شلومو أهرونسون » إن بناء وحدات إنتاج الأسلحة الهيدروجينية - حسب تقرير صنداى تايمز - قد تم فى الأعوام من ١٩٨٠ - ١٩٨٢ ، تلك هى الفترة التى دخل فيها إرئيل شارون فى الصورة كصاحب نظرية أمنية (استراتيجية شارون) خاصة به(٢٦٠) .

وهو نفس ما يطرحه « سيمور هيرش » - ولكن بصورة أخرى - بقوله « إن حجم وتعقيد ترسانة إسرائيل النووية سمح لرجال مثل إرئيل شارون أن يحلموا بإعادة رسم خريطة الشرق الأوسط بواسطة التهديد الضمنى للقوة النووية »(٢٦١) .

وبالطبع يمكن تصور أن حكومة الليكود قد فكرت بالفعل فى « الإجبار » كنمط سياسى - عسكرى نموذجى مستقل بذاته لاستخدام السلاح النووى بهدف اكراه الدول العربية عن طريق التهديد المستتر على قبول ما تريده إسرائيل ، أو أنها قد تجاوزت التفكير - كما يفترض أهرونسون - إلى الإعتماد الفعلى على « الخيار الذرى » للاحتفاظ بالمناطق والسيطرة على العرب(٢٦٢) . ويمكن كذلك تصور أنها فكرت فى تحويل المساومة السياسية النووية ذات الطابع الإكراهى إلى « الإبتزاز النووى » ، والذى كان متضمنا - كبعد سياسى - فى « مبدأ بيجن » الذى أعلن فى مؤتمر صحفى يوم ٩ يونيو ١٩٨١ عقب قصف مفاعل « أوزيرال » العراقى بيومين ، والذى عبر عنه رفائيل ايتان رئيس الأركان الإسرائيلى بقوله ، إن إسرائيل « لن تتحمل وجود أسلحة نووية فى أيدى العرب ، كما أنها لن تسمح لأى دولة عربية أن تطمع فى الحصول على السلاح النووية لاستخدامه فى تدمير إسرائيل(٢٦٣) . وهو ما كان يعنى بشكل من الأشكال أن إسرائيل لن تتساوم سياسيا حول إخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية ، لكنها ستقوم هى بإخلائها من تلك الأسلحة بوسائلها الخاصة . ومع هذه السياسات لم تكن حكومة الليكود فى حاجة إلى التخطيط لتعميق التأثير النفسى ذى الاتجاه الإكراهى لسلاحها النووى على المعنويات والمعتقدات العربية ، إذ كانت تلك السياسات ستدفع إلى ذلك آليا .

لكن ، بعيدا عما تصورته أو خططت له « حكومة بيجن - شارون » فى أوائل الثمانينات ، فإن إسرائيل قد تلقت واحدة من أقسى الضربات التى واجهتها نظرية أمنها فى تاريخها خلال تلك الفترة ، بفعل محاولتها وضع سياسة « الإجبار » موضع العمل بقيامها بغزو لبنان عام ١٩٨٢ فى ظل أحلام الهيمنة . فرغم أن لبنان تعد الحلقة العربية الضعيفة جدا فى مواجهة إسرائيل ، إلا أن الأخيرة لم تتمكن من فرض حكومة موالية لها فيها ، ولا من فرض اتفاقية سلام عليها ، ولا - وهو ما ثبت بعد ذلك - من إنهاء الوجود الفلسطينى المسلح فى لبنان ، أو تهدئة حدة المقاومة فى الجنوب اللبنانى . وهى كلها أمور أدت إلى تصدع شبه كامل لنظرية الأمن الإسرائيلى ، وربما كانت السبب فى حالة الكآبة التى أصابت مناحيم بيجن فى أواخر أيامه . فقد وضح تماما لإسرائيل أن الردع يختلف عن الإجبار ، وأن للقوة مهما بلغت حدودها فى مجال الإجبار ، وأن السلاح النووى لا يمكنه ببساطة إسناد الأهداف السياسية عندما تتجاوز مقتضيات « الأمن الأساسى » للدولة .

وعلى مستوى آخر انتهت سياسة المحافظة على الإحتكار النووى الإسرائيلى فى المنطقة بما يشبه الفشل الذريع عندما اتضح أن العراق كان على وشك إنتاج قنبلة

يورانيوم ذرية على غرار قنبلة هيروشيما دون أن تكون إسرائيل قادرة على القيام بأى عمل لعرقلة المشروع النووى العراقى كما حدث من قبل ، وأعربت صحيفة « معاريف » فى تقرير نشرته فى أكتوبر ١٩٩١ عما أصبحت القيادة الإسرائيلية تعتقده فى ظل موجه الانتشار النووى الجديدة بقولها « أن العنصر الوحيد القادر على تعطيل هذا المسار ، وربما ايقافه تماما . هو الولايات المتحدة »(٢٦٤) . ووصلت المخاوف الإسرائيلية من احتمالات امتلاك « الدول العربية » - فى ظل الصدمة العراقية ، والفوضى النووية الدولية - لسلاح نووى إلى درجة قال معها زئيف شيف « لابد أن يكون هناك سلام قبل أن تظهر قنبلة ذرية عربية »(٢٦٥) ، وهو نموذج آخر - وإن كان لا يرتبط مباشرة بنمط الإجبار النووى - لفشل سياسة القوة .

والخلاصة ، أنه بصرف النظر عن أية تصورات رسمية إسرائيلية يمكن أن تكون قد ظهرت خلال مراحل معينة فى الصراع حول إمكانية ممارسة الإجبار النووى ، فإن الواقع يشير إلى عدم إمكانية الإستناد على السلاح النووى فى تنفيذ تلك السياسة بنماذجها المعروفة المباشرة .

ثانياً : الاستخدامات الفعلية للقوة النووية الإسرائيلية

يشير أحد أهم تفسيرات دوافع اتجاه إسرائيل إلى تطوير أسلحتها النووية إلى وجود توجهات إسرائيلية لاستخدام الأسلحة النووية التكتيكية كأسلحة قتال فعلى فى مسرح العمليات . وعادة ما تناقش مسألة الاستخدام الفعلى للأسلحة النووية دفاعيا وهجوميا - وإن كان النمط الأخير لا يطرح كثيرا - فى اطار سيناريوهات عسكرية بحتة دون الاشارة إلى الظروف التى يمكن أن تؤدى إلى حدوث مثل هذه الاستخدامات ، وهو ما ستحاول الدراسة تلافيه بقدر الإمكان .

وبداية ، فإن معظم الكتابات - لاسيما الكتابات العربية - تطرح مسألة الاستخدام الفعلى للأسلحة النووية بصفة عامة ، والأسلحة النووية التكتيكية تحديدا ، على المستوى الإقليمى بصورة مغايرة إلى حد كبير عما تطرح به على المستوى الدولى . فعلى المستوى الأخير ، ظلت الاستخدامات الفعلية عبر معظم فترات الصراع الأمريكى - السوفيتى غير متصورة واقعيا رغم وجود خطط بشأنها ، ولم تهتز تلك التصورات إلا بحدوث تطورات تكنولوجية واستراتيجية مختلفة جعلت تلك الاستخدامات تبدو محتملة الوقوع إلى حد ما . لكن الإهتزاز لم يغير الفكرة السائدة حول اقتصار شكل استخدام القوة النووية على التهديد ، لاسيما بفعل وجود التوازن النووى . أما على مستوى الصراع الإقليمى فى الشرق الأوسط ، فإن ثمة اتجاها يؤكد أن المحددات التى تحكم تلك المسألة المختلفة ، وتطرح الكتابات العربية التى تتناول هذا الموضوع عدة أسس توضح مبررات مثل هذا التصور ، أهمها :

١ ـ أن الاستخدام الفعلى على المستوى الإقليمى يختلف عن الاستخدام الفعلى على المستوى الدولى . فكما يذكر اللواء عبد المنعم عامر « لقد عودتنا التجربة أن ما يبدو مستحيلا على المستوى العالمى قد يكون ممكنا وجائزًا على المستوى الإقليمى ، ولذلك يلزم التحسب والتدقيق عند التحليل ودراسة النوايا الإسرائيلية مع ما يثار حول المحاولات الإسرائيلية المكثفة لإنتاج قنابل ذرية صغيرة الحجم »(٢٦٦) . وهى مقولة يطرحها السفير أحمد توفيق خليل بشكل أكثر تفصيلا بقوله « إن قواعد السيناريوهات المعروفة فى هذه الظروف ـ يقصد الظروف الدولية ـ قد لا تنطبق بالضرورة على منطقة الشرق الأوسط بنفس الحسابات وطرق إدارة الصراعات المتعارف عليها . خاصة وأن هذه المنطقة تحكمها ، اعتبارات وحسابات وظروف تاريخية وعقلانية وعاطفية لا تطابق بالضرورة ما نقرأه عن سيناريوهات الإشتباكات المسلحة التقليدية فى ظل وجود أسلحة تكتيكية أو استراتيجية(٢٦٧) .

٢ ـ أن الأسلحة النووية التكتيكية تختلف اختلافا كبيرا ـ وربما جذريا ـ عن الأسلحة النووية الاستراتيجية ، فالدكتور حامد ربيع يعتبر أن امتلاك إسرائيل للقنابل التكتيكية يقلب جميع الموازين بالنسبة للسلاح النووى ، ويقلب كافة المناقشات التى تتحدث عن استخدام السلاح النووى فى المنطقة(٢٦٨) . إذ أن الأسلحة التكتيكية ـ بحكم قوتها التدميرية الصغيرة ـ أكثر قابلية للاستخدام بما لا يقارن بالأسلحة الاستراتيجية .

٣ ـ أن الأسلحة النووية التكتيكية ملائمة تماما لأغراض إسرائيل . فكما يذكر حسين أغا (وآخرون) فإن قنابل النيوترون ـ تحديدا ـ تتسم بخصائص عملية يمكن اعتبارها ملائمة للمتطلبات القتالية الإسرائيلية (الدفاعية) ، وبالتحديد فى مواجهة الهجمات المدرعة الكثيفة(٢٦٩) . ويضيف د . حامد ربيع إلى تلك الوظيفة الدفاعية « أن هذه القنبلة التكتيكية أداة لاستراتيجية هجومية تسمح بتحقيق الهيمنة الأرضية والإستئصال البشرى للقوة المعادية »(٢٧٠) .

٤ ـ أن القادة الإسرائيليين يمكن أن يتخذوا « قرارات غير عقلانية » بشأن استخدام الأسلحة النووية فى الصراع . وهو تصور سائد فى الكتابات العربية حول السمات النفسية لبعض قادة إسرائيل . فقد ذكر هيكل فى نوفمبر ١٩٧٣ « أن القنبلة الذرية الإسرائيلية مرهونة فى استعمالها بظرف مجنون ، أو ربما بشخص مجنون ، ظرف تشعر فيه إسرائيل أنها مهددة ، وأنها على الاستعداد حتى للانتحار قبل أن تموت ، أو شخص مجنون يقفز إلى مركز القرار فى إسرائيل .. مثل الجنرال إرئيل شارون »(٢٧١) ، وفى عام ١٩٨٤ تساءل أمين هويدى « ما الذى يمكن أن يفعله رئيس حكومة مثل « مناحيم بيجن » بالمنطقة وبالعالم إذا شرع فى استخدام عدد من الأسلحة النووية توضع تحت يده خاصة إذا اعترته احدى نوبات غضبه وهى كثيرة ، أو إذا سيطر عليه شعور التفوق الذى يتقمصه بصفة دائمة »(٢٧٢) . ويقدم د . هشام

شرابى تحليلا هاما ومتميزا لتلك المسألة بقوله : « لقد أظهر العدو وما زال يظهر مستوى رفيعا من العقلانية فى تخطيطه وتنفيذه لمخططاته ، وإختياره لوسائل التنفيذ . إلا أن نوعا غريبا من عدم العقلانية فى سلوك إسرائيل يكمن خلف عقلانيتها نتيجة قرون من الإضطهاد والفشل والكبت ، وهكذا لا يبعد - عن حد معين - توقع انهيار فى العقلانية التى ميزت رؤية قادة إسرائيل وتصورهم حتى الآن ، وبعبارة أخرى ، قد يقرر الإسرائيليون فى ثورة غضب جامح أو بفعل اليأس الذى يدعو إلى الانتحار شن هجوم نووى دون النظر فى عواقبه »(٢٧٣) .

وتقدم النقاط السابقة أسسا هامة لفهم مبررات التأكيد على إمكانية الاستخدام الاستخدام الفعلى للأسلحة النووية فى الشرق الأوسط ، مع ملاحظة أنها ، أو بعضها ، بحذافيرها تستخدم فى الكتابات الإسرائيلية مع استبدال مضامينها للتأكيد على أن الدول العربية سوف تستخدم السلاح النووى فعليا ضد إسرائيل بمجرد امتلاكها له ، وهى القناعة التى تمثل الأساس الاستراتيجى السائد لسياسة منع الدول العربية من امتلاك السلاح النووى حتى لا تستخدمه فى تدمير إسرائيل . لكن ، بعض تلك النقاط تتجاهل أمورا هامة منها أن استخدام الأسلحة النووية فعليا - لاسيما التكتيكية - على المستوى الدولى لا يبدو مستحيلا ، بل كانت توجد خطط محددة لاستخدامها فعليا فى أوروبا ، كما أن هناك بعض الاتجاهات التى تصاعدت فى الولايات المتحدة خلال الثمانينات تؤكد أنه يمكن خوض حرب نووية والانتصار فيها(٢٧٤) . ومع ذلك لم تستخدم بفعل وجود ذلك المستوى من القيود التى تفرضها طبيعة السلاح النووى ذاته وليس فقط علاقات القوة ، وهى قيود قائمة على المستوى الإقليمى ، فلا يوجد من يفكر فى إسرائيل فى استخدام الأسلحة النووية بنفس الطريقة التى يفكر بها فى استخدام الصواريخ أرض - أرض التقليدية الرؤوس مثلا . إضافة لذلك فإن الأسلحة النووية التكتيكية - حتى مع اختلاف خصائصها التدميرية - ليست فى النهاية « سلاحا آخر » يخضع لمنطق يختلف جذريا عن المنطق النووى المفهوم . وأيضا فإن ملاءمة الأسلحة النووية التكتيكية - لاسيما النيوترونية - لأهداف إسرائيل لا يعنى أنها أسلحة بلا قيود ، فقد كانت الأسلحة التكتيكية تبدو ملائمة تماما لأغراض الولايات المتحدة الأمريكية فى أحوال معينة أوشكت أن تفقد فيها هيبتها الدولية ، لكنها لم تستخدمها لأسباب مختلفة .

وتبقى النقطة ذات الأهمية هى التى تتحدث عن احتمالات عدم العقلانية الإسرائيلية ، ففى وقت اشتداد الأزمات ، وفى ظل شعور « عدم الأمن » الذى يحكم إسرائيل ، قد تؤدى الضغوط المتولدة عن الموقف إلى ايجاد تصور لدى إسرائيل بأنها على وشك أن تفقد كل شىء على ضوء تقديرات غير واقعية للموقف ، وبالتالى قد تقرر الاستخدام الفعلى . لكن الظروف التى يتصور أن يحدث فيها ذلك هى الظروف التى يتعرض فيها وجود إسرائيل « الأساسى » لخطر شديد ، وهى حالة سوف يفكر

فيها قادة أى دولة فى استخدام الأسلحة النووية ، وليس قادة إسرائيل فقط ، وتكمن المخاطر الحقيقية لعدم العقلانية الإسرائيلية بالمعنى الذى طرح فى النقطة الأخيرة فى احتمالات أن يؤدى وضع ضاغط لا يهدد أمن إسرائيل الأساسى إلى اثارة العقد القديمة لدى « بعض » القادة الإسرائيليين بصورة تدفعهم إلى الضغط باتجاه استخدام الأسلحة النووية فى ظل تقدير خاطىء ، أو انفعالات جامحة . إلا أن الوجه الثانى لتلك الحقيقة هو أنه لا يتصور أن يحدث ذلك لكل قادة إسرائيل ، أو حتى لمعظمهم ، إن لم يكن هناك بالفعل خطر داهم ، خاصة وأن صنع قرار استخدام الأسلحة النووية فى إسرائيل أيا كانت آلياته لا يمكن أن يكون مركزا فى يد مسئول واحد حتى لو كان « رئيس الوزراء » بحيث يمكن القول إن انفعالات هذا المسئول ستكون « نهائية » ، وقد أشارت مصادر مختلفة ـ كما ذكر فى الفصل الثانى ـ أن القيادة النووية الإسرائيلية ربما تكون « ثلاثية » أو رباعية فى مرحلة تالية .

إن محددات الاستخدام الفعلى للأسلحة النووية التكتيكية لا تختلف كثيرا فى خطوطها العامة عن محددات الاستخدام الفعلى للأسلحة النووية الاستراتيجية ، وإن كان من المتصور أن تلك الأسلحة ـ التكتيكية ـ يمكن أن تتمتع بفاعلية أكبر فى ظل حالة الإحتكار النووى الإسرائيلية ، ثم فى ظل قابليتها النسبية « فنيا » للاستخدام بعيدا عن التعقيدات الاستراتيجية المحيطة بهذا الاستخدام لاسيما فى ظل أن الرادع الكيماوى العربى المضاد هو رادع استراتيجى أكثر منه رادع تكتيكى .

فى هذا السياق ، يوجد إطاران أساسيان لاستخدام الأسلحة النووية التكتيكية قتاليا بغرض تحقيق الأهداف القومية للدولة ، يميزهما « مئير سطيجليتس » كما يلى :

الأول : استراتيجية نووية موجهة إلى تحقيق تفوق هجومى (تفوق عسكرى وسيطرة اقليمية ، وما شابه ذلك) .

الثانى : نظرية موجهة إلى تحقيق عائق دفاعى (الرد ، وصد هجوم عسكرى) .

وفى الحالة الأولى ـ كما يقول ـ تكون القدرة النووية أداة فى يد « سياسة الإكراه » ، سواء عن طريق تهديد سافر أو عن طريق استخدام هجومى محض ، وفى الحالة الثانية تقتصر قوة الأسلحة النووية على أبعاد ساحة القتال ، وتكون مهمتها مقصورة على الأهداف المحضنة للدفاع[٢٧٥] . ورغم أن هذه التفرقة تثير صعوبات مختلفة ـ لاسيما أن الإطار الأول يتطرق إلى الأسلحة الاستراتيجية أيضا ـ فإنها هامة تحليليا .

ويمكن التمييز بين اتجاهين أساسيين فى الكتابات الإسرائيلية ـ باعتبارها أقرب إلى التصور الإسرائيلى المحتمل ـ فى مواقفهما تجاه الأسلحة النووية التكتيكية :

الأول : اتجاه يعارض بشدة امتلاك الأسلحة النووية التكتيكية ، أو الإستناد عليها فى الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية . وأهم ممثلى هذا الاتجاه « شاى فيلدمان » الذى يرى أن الأسلحة الاستراتيجية كافية فى اطار سياسى ملائم للتعامل مع كافة أنواع التهديدات العامة والمحدودة التى يمكن أن تواجه إسرائيل دون حاجة للأسلحة التكتيكية . ولا يعارض « فيلدمان » وحده امتلاك الأسلحة التكتيكية والإعتماد عليها واستخدامها ، فهناك كثيرون ممن يؤكدون على أهمية الأسلحة النووية بالنسبة لإسرائيل . يعارضون ادخال وادماج الأسلحة التكتيكية فى التخطيط الدفاعى الإسرائيلى ، ومنهم « صقور عسكريون تقليديون » .

الثانى : اتجاه يؤيد بشدة امتلاك الأسلحة النووية التكتيكية والإستناد عليها فى الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية نظرا لما تقدمه من ميزات عسكرية واستراتيجية هامة لإسرائيل وأهم ممثلى هذا الاتجاه هو « شلومو أهرونسون » ، إضافة إلى عدد من الأكاديميين والمسئولين السابقين ، ويركز هذا الاتجاه فى تحليله لاستخدامات الأسلحة التكتيكية على « النمط الدفاعى » كنمط وحيد لاستخدامها ، مع افتراض أن « الهجوم » بشكله الوقائى يمكن أن يكون متضمنا فى الدفاع .

أما معظم الكتاب الإسرائيليين فهم يقفون موقفا « محايدا » تجاه الأسلحة التكتيكية ، فهم لا يؤيدون ولا يعارضون ، لكنهم « يقبلون » بوجودها كأمر واقع ، ويبدون على استعداد لقبول أن تستخدم ، لكن فى اطار استراتيجى محدد بدقة تبعا لمنطق أن هذا الاستخدام - وهو تصور سطيجليتس - « ليس أكثر من أهون الشرين » .

ويمكن تناول الاستخدامات الدفاعية والهجومية للأسلحة النووية التكتيكية الإسرائيلية ، فيما يلى :

أولاً : الاستخدام الدفاعى للأسلحة النووية التكتيكية

لقد كانت الأسلحة النووية التكتيكية وما تتيحه من أنماط استخدام دفاعية مثيرة لخيالات لا حدود لها - كما يذكر حسن أغا - بمقاييس المغامرة والطموح الإسرائيلى ، كما كانت - بالاضافة إلى المشاعر - تمثل حلا لمعضلات طالما هددت الوجود الإسرائيلى بالزوال مثل عدم التكافؤ البشرى[٢٧٦] . وقد استمرت تلك الخيالات تعبر عن نفسها لفترة معينة خلال أوائل الثمانينات ، وقبل ذلك ، إلا أنه مع تطور الجدال حول تلك الأسلحة واستراتيجية استخدامها المحتملة ، اتضح أن قيود استخدامها دفاعيا لا تقل عن قيود استخدام الأسلحة النووية الاستراتيجية لأهداف استراتيجية غير أساسية ، وهو ما أوضحته معظم الكتابات الاستراتيجية الإسرائيلية فى النصف

الثانى من الثمانينات . ويمكن فى هذا الإطار تناول الاستخدامات الدفاعية « المحتملة » للأسلحة التكتيكية فى نقطتين :

١ ـ الأطر المحتملة لاستخدام القوة النووية التكتيكية « دفاعيا »

لقد طرحت الكتابات الإسرائيلية أفكارا متعددة حول الأطر التى يمكن أن تستخدم فيها الأسلحة التكتيكية فى الدفاع ، منها تصوران متكاملان طرحهما اثنان من الأكاديميين الإسرائيليين فى اطار محددات واضحة ، يبينان الرؤية الإسرائيلية السائدة ـ بعيدا عن تصورات « فيلدمان » الخاصة ـ حول هذه المسألة ، ويمكن طرح كل منهما باختصار فيما يلى :

الأول : تصور شلومو أهرونسون : طرح أهرونسون مقولاته فى عدة دراسات نشرها عام ١٩٨٧ بعد ظهور معلومات « فانونو » ، يدعو فيها إلى بناء قوة تكتيكية تعتمد على السلاح النيوترونى كعنصر أساسى ، ويقترح ادخال تلك القوة كعنصر من عناصر نظرية الأمن الجديدة ـ التى كان النقاش يدور حولها ـ كأحد أسلحة ميدان القتال المستقبلى . ويقرر أن السلاح النيوترونى يمكن أن يخدم فى هذا المجال كسلاح تكتيكى يتم تركيبه فى صواريخ قصيرة المدى ، وذلك فى اطار ثلاثة محددات أساسية :

١ ـ أن يتم ادخال السلاح النيوترونى فى اطار هيكل القوة العسكرية الإسرائيلية بشكل يؤدى إلى تغير مكونات هذا الهيكل ، وليس كعنصر اضافى خارج الهيكل القائم ، « فيجب بناء جيش إسرائيلى جديد متطور ومتحرك جدا ، أغلبيته العظمى من قادة الصفوة ووحدات الصفوة يربط بين الردع النووى « الخفى » الهيدروجينى والذرى ، وبين السلاح النيوترونى »(٢٧٧) ، أى أنه يدعو للاعتماد على السلاح النيوترونى كبديل لجيش كبير العدد .

٢ ـ أن يتم الإعتماد على السلاح النيوترونى فى اطار نظرية استراتيجية مطورة ، فإدخال هذا السلاح فى هيكل الاستراتيجية القائمة « يتطلب تطوير نظرية الردع التى تحدد « خطوطا حمراء » لاستخدام السلاح التكتيكى ، وإنشاء « سلالم أمن » قبل التهديد الفعلى بهذا السلاح »(٢٧٨) ، أى أنه يدعو إلى استخدام السلاح التكتيكى فى « الردع العملياتى » أساساً ، ويرى أن من الضرورى أن تكون استراتيجية استخدامه محددة لدرجة أنه لابد أن تكون معلنة .

٣ ـ أن إدماج الأسلحة النووية التكتيكية فى هيكل القوة العسكرية ، وتبنى استراتيجية واضحة يجب أن ترتبطا بخطوة ثالثة سياسية ، « وذلك من خلال السعى نحو تسوية سياسية تتضمن تقديم تنازلات اقليمية ، والاهتمام أكثر بكرامة العرب ، والسعى نحو حل وسط عملى بين حقوقهم وحقوقنا . ويمكن لهذا كله أن يثبت وجوده

عمليا ، ويتكلف على المدى البعيد أقل مما يتكلفه الجيش الكبير والمتضخم الذى فشل - عملياتيا - فى حرب لبنان »(٢٧٩) .

وحسب أهرونسون ، فإن المهمة الرئيسية للأسلحة التكتيكية « النيوترونية » هى « أن تحول أى هجوم عربى مثل حرب يوم الغفران إلى مغامرة مكلفة لهم - أى العرب - ورخيصة بالنسبة إلينا »(٢٨٠) ، إذ أن « هذه الأسلحة المشعة المحدودة تصيب العدو فى منطقة ضيقة ومحصنة ومقلصة ، وهى المنطقة التى يستطيع العرب التوصل إلى مفاجأتنا فيها ، وإلى « التفوق التكتيكى » المؤقت علينا ، ولن يكون فى الإمكان التغلب على هذا التفوق العربى إلا بثمن باهظ بالرجال والعتاد ، ومن دون أن يكون فى قدرتنا دحرهم نهائيا ، أو حرمانهم من ثمار سياسية فى حال تمكنهم من ممارسة لعبتهم كما مارسوها سنة ١٩٧٣ »(٢٨١) . ويطرح « أهرونسون » فى كل كتاباته نموذجا تطبيقيا لذلك بالحديث عن قدرة تلك الأسلحة على مواجهة هجوم مدرع سورى تشنه سوريا فى اطار « حرب محدودة » فى الجولان ، كما يقرر أيضا أن السلاح النيوترونى يمكنه مواجهة حرب استنزاف تقوم بها سوريا(٢٨٢) . ويوضح ذلك أن مهمة السلاح التكتيكى ستكون دفاعية فى اطار حرب محدودة عربية إسرائيلية .

الثانى : تصور مئير سطيجليتس .

يطرح « سطيجليتس » تصورا متكاملا أكثر تعقيدا من تصور أهرونسون فى دراسة له نشرت عام ١٩٨٧ - بعد تقرير فانونو أيضا - بعنوان « ليس أكثر من أهون الشرين » ، مؤكدا على إمكانية الإعتماد على الرؤوس النووية الصغيرة التى تبدأ قوتها من ٠,٥ كيلو طن والأسلحة النيترونية بوسائل توصيل مختلفة كالمدفعية النووية ، والصواريخ قصيرة المدى ، والألغام النووية (قوة الشحنة اللغمية ٠,٠٥ كيلو طن) فى اطار نظرية إسرائيلية لساحة القتال النووى ، فى اطار محددين أساسيين يوضحان رؤيته لاستخدامات الأسلحة التكتيكية ، وهما :

١ - أن يقتصر الاستخدام على مهام عملياتية لأغراض دفاعية فقط ، « فمن المتعين تأكيد أن هذه الأسلحة غير مخصصة إلا للاستخدام فى ميدان القتال ، وفى حالة وقوع هجوم يكون من شأنه - بوضوح - تهديد سيادة الدولة ومراكزها السكانية ، وسوف يفقد هذا المبرر مفعوله تماما إذا تم استخدام القدرة النووية فى أهداف « هجوم استباقى » و « حرب وقائية » ، أو بالأحرى فى فرض شروط مساومة سياسية (متشددة أو معتدلة) ... إن الخط الأحمر الذى يجب عدم تجاوزه بهذا الشكل وهو خط الدفاع عن الوجود القومى »(٢٨٣) ، ويعنى ذلك أن الأسلحة النووية التكتيكية لا يجب أن تكون وسيلة متعددة المهام ، إنما « كوسيلة أخيرة » فى حالة انهيار خطوط الدفاع التقليدى بعد استنفاذ كافة الخيارات التقليدية .

٢ - إن بناء تلك النظرية ينبغى أن يأتى فى اطار فهم « أن نظرية ساحة القتال لا تعتبر الحل الأمثل ، كما أنها ليست مفيدة لمشكلات أمن إسرائيل ، ذلك بأن الأسلحة النووية « المحدودة » تمثل أيضا وسيلة تدمير فائقة القوة ، والاستخدام الموسع لها يمكن أن يحول منطقة الصدام إلى ساحة فناء مروع ، وعلاوة على ذلك لا ينبغى تجاهل حقيقة أن هذه الأسلحة على الرغم من أبعادها المحدودة نسبيا تعتمد على « تكنولوجيا نووية » ، وهى بهذا المفهوم تمثل « قفزة نوعية » وتغييراً جوهريا فى أوضاع المواجهة الإقليمية »(٢٨٤) . وحسب ذلك ، فإنه لا يجب اعتبار الأسلحة التكتيكية « أسلحة أخرى أشد قوة » ، وإنما هى أسلحة نووية قد يؤدى استخدامها إلى نفس تداعيات استخدام الأسلحة النووية الاستراتيجية .

وبناء على هذين المحددين ، فإن سطيجليتس يحدد سبع مزايا لتبنى نظرية عملياتية خاصة بساحة القتال ، منها(٢٨٥) :

١ - أن الأسلحة التكتيكية ، أسلحة يمكن السيطرة على مكانها وقوتها التدميرية طبقا للأهداف التكتيكية والتطورات فى ساحة القتال على النقيض من الحرب الكيماوية والبيولوجية .

٢ - أن مناطق صحراء سيناء وهضبة الجولان تكاد تكون غير آهلة (على خلاف الوضع فى خط المواجهة الأوروبى) لذا يمكن جعل الضرر المصاحب لاستخدامها مقصورا على مستوى « يمكن تحمله » .

٣ - أن التأثير الردعى للأسلحة التكتيكية يمكن أن يعطى ضمانة أكثر ثباتا للفصل بين القوات ، ولنزع السلاح ، ربما لتقليص حالات اندلاع الحرب .

٤ - أن وسائل الإطلاق تشبه وسائل الأسلحة التقليدية ، ولا تتطلب نشرا نوويا مكشوفا إلا فى حالة وجود أكبر توقع ممكن لنشوب الحرب ، وانطلاقا من ذلك لا تتعارض « النظرية العملياتية » بصورة فجة مع سياسة « التهديد الخفى » .

٥ - لا يوجد فى ساحة الشرق الأوسط وضع المزج بين الأسلحة التكتيكية والميزان الاستراتيجى الشامل ، وبهذا المفهوم يكون تهديد إسرائيل المباشر وغير المباشر للاتحاد السوفيتى منخفضا قياسا على الخيار الاستراتيجى .

٦ - أن تلك الأسلحة ليست وسيلة للتدمير القومى ، ولا يوجد أى مبرر للأوهام التى تدعو إلى « استراتيجية يوم القيامة » ، وتتحدث عن مستودع من عشرات (وربما مئات) القنابل النووية بحجم قنبلة هيروشيما فأكبر ، فهذا نوع من « الرسم الكروكى للانتحار القومى » وللكارثة الشاملة .

ويتركز الفارق الأساسى بين هذين التصورين فى أن « أهرونسون » يدعو إلى الإعتماد على السلاح التكتيكى كوسيلة ردع عملياتية رئيسية دون وجود رادع تقليدى

على هذا المستوى ، وهو ما يعنى أنه في حالة فشل الردع سوف تستخدم تلك الأسلحة على الفور فى شكل « هجوم مسبق » أو « دفاع بحت » ، فى الوقت الذى يدعو فيه إلى وجود قوة نووية استراتيجية للردع الاستراتيجى . بينما يرى « سطيجليتس » أن تستخدم تلك الأسلحة لأغراض الدفاع البحت مع وجود قوات تقليدية كافية ، بحيث أنه إذا فشلت تلك القوات فى الدفاع تستخدم الأسلحة التكتيكية « كملاذ أخير » عندما يتجه الهجوم العربى إلى حدود / داخل إسرائيل ، فى الوقت الذى يدعو فيه إلى القضاء على الأسلحة النووية الاستراتيجية .

ويوضح التصور أن الكتاب الإسرائيليين يرون أن هناك قيودا ثقيلة على استخدام الأسلحة التكتيكية فعليا فى القتال ، وهى قيود ليست أقل من القيود القائمة على مثيلاتها الاستراتيجية . إذ أن « أهرونسون » فى النهاية يعتبر استخدامها ملاذا أخيرا طالما أن أحد محددات استخدامها هو « الانسحاب الإسرائيلى » بصورة ما فى اطار تسوية ، بحيث ستكون تلك الأسلحة « دفاعية » فى اطار الوجود القومى طالما أن أى هجوم عربى بعد الإنسحاب سيكون موجها إلى « أرض إسرائيل » ، ومن الواضح أن « سطيجليتس » يراها بوضوح أسلحة « ملاذ أخير » .

٢ ـ القيود المفروضة على اسخدام الأسلحة التكتيكية دفاعيا

بعكس ما يمكن تصوره لأول وهلة ، توجد قيود واسعة على استخدام الأسلحة التكتيكية بصورة فعلية فى الدفاع ـ وبالتالى الهجوم ـ لدرجة أن تصور أهرونسون ، رغم أنه يعكس احساسا بتلك القيود ، يعتبر تصورا « متهورا » بالمقاييس الاكاديمية الإسرائيلية ، فأهرونسون يتحدث مثلا عن مهمة الاستخدام التكتيكى ضد « هجوم مدرع سورى فى الجولان » ، لأنه لا توجد حسب محدداته قوات تقليدية كافية ، ولأن إسرائيل قد انسحبت إلى قرب حدودها ، بينما لا توجد في معظم الكتابات الإسرائيلية سيناريوهات قابلة للنقاش تطرح إمكانية استخدام تلك الأسلحة فى ظروف أقل من هجوم مدرع عربى شامل على عدة جبهات ، بل أن « سطيجليتس » يضيف إلى ذلك ضرورة استنفاذ كافة الوسائل التقليدية قبل استخدامها فعليا .

فى هذا السياق توجد مجموعة من المحددات المتصورة التى تشكل « نظاما » مترابطا يقود كل عنصر فيه إلى العنصر الآخر ، على استخدام الأسلحة النووية التكتيكية فعليا فى مسرح العمليات ، كما يلى :

(أ) احتمالات عدم الفعالية العالية للاستخدامات الفعلية التكتيكية . وهى احتمالات يطرحها بتفصيل واسع « فرنك برنابى » ، فيذكر أن هدف إسرائيل من بناء أسلحة نووية تكتيكية ـ خاصة النيوترونية ـ قد يكون استخدامها ضد هجوم مدرع عربى كبير . ولأول وهلة قد يكون هذا التفسير مقبولا ـ كما يقول ـ لكن التجارب

الأمريكية للقنبلة النيوترونية من طراز « دبليو ـ ٧٩ » التى تطلق بواسطة المدفعية (٧ بوصة) أثبتت أنها غير فعالة كسلاح مضاد للدبابات ، لأسباب متعددة أهمها :

١ ـ من المحتمل أن يبقى طاقم الدبابة على قيد الحياة عدة ساعات بعد تعرضهم للاشعاع ، وخلال هذه الفترة قد يتصرفون بتهور على طريقة « الكاميكازى » اليابانية مسببين أضرارا أكبر من المعتاد .

٢ ـ أنه إذا كانت المسافة بين الدبابة والأخرى حوالى ٢٠٠ متر ـ وهى مسافة معتادة ـ فإن معدل الإصابة برأس نيوترونية هو دبابة واحدة .

٣ ـ أنه من الممكن نسبيا حماية أطقم الدبابات من الإشعاعات بتركيب غطاء بلاستيكى مشبع بمادة « البورون » يمكنه امتصاص معظم الإشعاعات[٢٨٦] .

وحسب ذلك ، فإن إسرائيل سوف تكون فى حاجة إلى « جيش نووى تكتيكى كبير » ، يمتلك قوة نووية تكتيكية متنوعة ، لكى تتمكن من تحقيق أهدافها من استخدام الأسلحة النووية التكتيكية ، وهى مسألة ، بالإضافة إلى أنها لم تكن قائمة عبر مسار الصراع فى المرحلة الماضية ، فإنها معقدة للغاية .

(ب) صعوبة التمييز بين أهداف « القوة » وأهداف « القيمة » فى مسرح العمليات . فمن المفترض أن الاستخدام التكتيكى للأسلحة النووية يوجه أساسا إلى القوات المسلحة للخصم . لكن محدودية مسرح العمليات فى كافة الجبهات المحتملة لاستخدامها حول إسرائيل باستثناء مسرح عمليات سيناء نسبيا ، وتداخل الأهداف العسكرية مع الأهداف المدنية فى منطقة القتال ، يجعل مثل هذه المسألة صعبة للغاية ، وهو ما يعبر عنه افنير كوهين بقوله « لقد وضع السلاح النووى تحديا أمام الاستراتيجيين والمخططين العسكريين ، وهو التفكير فيما لا يمكن التفكير فيه ، والبحث عن الصيغة العجيبة التى تسمح باستخدامه استخداما « منطقيا » (أى « محدودا ») لأغراض عسكرية ... ففى هذه المنطقة الجغرافية المحدودة جدا ، ليس هناك مغزى استراتيجيا ، ناهيك عن المغزى الخلقى ، للتمييز بين الاستخدام المحدود للسلاح النووى (المضاد للقوة : Counter Force) وبين الاستخدام الشامل للسلاح النووى (المضاد للقيمة : Counter Value) ، فأى استخدام للسلاح النووى فى منطقة الشرق الأوسط ـ حتى الذى يسمى « تكتيكيا » ـ ينطوى على خطر تصعيد شامل »[٢٨٧] .

ويمكن افتراض أن القوات النووية الإسرائيلية سوف تركز قصفها فى الأساس على القوات العربية بصرف النظر عما سيلحق بالمدن والقرى القائمة فى مسرح العمليات والقريبة منه ، لكن ذلك سيعنى كما يقرر كل من « روبرت برانجر » و « دايل تهتنين » أن استخدام الأسلحة النووية سوف يترجم ـ أو يفهم ـ بدون شك

إلى استخدام استراتيجي ، ولا يهم ما إذا كان استخداما محدودا أم لا(٢٨٨) ، وهو ما سيؤدى إلى احتمالات تصاعد الحرب إلى المستوى الاستراتيجي . والنتيجة المباشرة لذلك - كما يقول كوهين - هى أنه « ليست هناك نظرية استراتيجية لاستخدام سلاح نووى « مضاد للقوة » ملائمة لهذه الساحة(٢٨٩) ، وحتى إن كانت هناك مثل هذه النظرية فستظل تنطوى على تعقيدات ومخاطر واسعة .

(جـ) تأثير الاستخدام الفعلى على القوات الإسرائيلية ذاتها . فمن الصعب - كما يقول اللواء ممدوح عطية - توجيه أسلحة نووية تكتيكية ضد أهداف عسكرية فى عمق العدو القريب والتعبوى بسبب تلاحم القوات ، وتعدد الاختراقات المتزامنة ، ومعدلات التقدم المتفاوتة(٢٩٠) ، وذلك بافتراض أن إسرائيل سوف تستخدم أسلحتها النووية فى « اطار تصور سطيجليتس » وهو الاطار الأقرب للمنطق . والأهم من ذلك أنه إذا استخدمت الأسلحة التكتيكية « كملاذ اخير » ، فإنها لن تستخدم هكذا إلا فى حالة تقدم القوات العربية وسط المواقع الإسرائيلية واشتباكها معها وتداخلها ، وبالتالى - كما يذكر اللواء طلعت مسلم - فإن استخدام الأسلحة النووية ضد القوات المنتصرة ، وإن كان سيؤثر بلاشك على الجيش المنتصر ، إلا أنه فى نفس الوقت قد يجهز على البقية الباقية من الجيش المنهزم(٢٩١) . اضافة لذلك فإن القيام باستخدامها فى المناطق الحدودية سيلحق خسائر كبيرة بالمدن الإسرائيلية القريبة ذاتها .

ويمكن افتراض أن إسرائيل ، لكى تتلافى تلك التعقيدات ، سوف تقوم باستخدام تلك الأسلحة ضد العمق التعبوى - الاستراتيجي للقوات العربية بمجرد اقترابها وليس ضد العمق التكتيكى لها ، أو أنها سوف تعتمد على مثل « تصور أهرونسون » فى نشر واستخدام أسلحتها التكتيكية على أساس أن تستخدم تلك الأسلحة مباشرة بمجرد فشل الردع ضد القوات المتقدمة عبر مسرح العمليات ، وبالتالى فإن التعامل مع تلك التعقيدات يتطلب استخداما عميقا أو مبكرا للأسلحة التكتيكية ، وما يدعم امكانية حدوث ذلك ما يذكره « برنابى » من أن الأسلحة التكتيكية الإسرائيلية سوف تنشر بالضرورة بالقرب من حدود الدولة لمهاجمة تجمعات العدو وحشوده لدى اقترابها من تلك الحدود ، لذلك قد يكون من الضرورى افتراض أنها سوف تستخدم فى فترة مبكرة من الحرب ضد القوات المتقدمة من بعيد حتى لا يتم الاستيلاء عليها ، فتحت تأثير فكرة « استخدامها قبل أن تفقدها » ، سيستخدمها القادة العسكريون حتى لا يفقدونها ، أو يخاطرون باستخدام العدو لها ضد مواقعهم(٢٩٢) . ويؤكد فيلدمان فى تحليل عميق مسهب له احتمالات حدوث مثل هذا الاستخدام المكثف ، أو المبكر ضد العمق الاستراتيجي للقوات العربية(٢٩٣) .

إن النتيجة الأساسية للنقاط الثلاث التى تشير إلى احتمالات حدوث استخدام مكثف ومبكر للقوة التكتيكية هى أن الحرب العربية - الإسرائيلية سوف تتحول

بسرعة من حرب تقليدية إلى حرب نووية ، وفى ظل عدم القدرة على تلافى إحداث خسائر مدنية ، فإن احتمالات التصعيد إلى المستوى الاستراتيجي سوف تصبح قوية للغاية ، وهو ما سيطرح نقطة أخرى يعبر عنها المحدد الرابع للاستخدام الفعلى الدفاعى للأسلحة التكتيكية .

(د) احتمالات رد الفعل المتصاعد على الجانب العربى ، فاحتمالات رد الفعل العربى سوف تطرح آثارها الحادة على هذه المسألة ، إذ أن الدول العربية ستواجه باستخدام مكثف مبكر للأسلحة التكتيكية ، أو بحرب سوف تبدأ مباشرة باستخدامها ، وهى تداعيات ستكون شبه حتمية إذا ما اعتمدت إسرائيل « تصور أهرونسون » تحديدا فى رسم استراتيجيتها التكتيكية ، وإن كان « تصور سطيجليتس » أيضا يمكن أن يؤدى إليها . لذلك تعرض تصور أهرونسون تحديدا لانتقادات حادة فى الكتابات الإسرائيلية . ففى احدى مقالاته ، استعرض دان ساجير آراء أهرونسون ثم قال « لكنه لا يتطرق ولو بعبارة واحدة إلى الانعكاسات الهائلة التى ينطوى عليها تحويل ميدان المعركة فى النزاع العربى الإسرائيل إلى ميدان قتال نووى » . ويرصد رأى د . يهو شفاط هركابى فى تلك المسألة ، والذى يقول فيه « يعتبر السلاح النووى التكتيكى غلطة تعترف بها الدول الكبرى ، لأن هذا شيء خطير للغاية ، فإذا استخدم سيحدث تصعيداً نوويا .. والخسارة التى يسببها هذا السلاح تعتبر بسيطة جدا ، فهو يدمر سرية دبابات . لكن من يضمن لنا أن الرد لن يأتينا فى تل أبيب »(٢٩٤) .

وبالفعل ، تشير معظم الكتابات إلى أن الرد العربى لن يكون محدودا ، لاسيما أن العرب لا يمتلكون فى الغالب ردا كيماويا فعالا على المستوى التكتيكى ، فنافع الحسن يقول « أن هذه القنابل - يقصد النيوترونية - قد تواجه برد كيماوى أو بيولوجى من الجانب العربى »(٢٩٥) . ويكمل كل من « برانجر » و « تهتنيين » عناصر الرد العربى بقولهما « إن الدول العربية سوف تعتبر أى استخدام (حتى لو كان مفترضا أنه تكتيكى) من جانب إسرائيل للأسلحة النووية استخداما استراتيجيا يستلزم الرد فى عمق الدولة » ، ويستندان فى ذلك على تصريحات منسوبة إلى الرئيس السادات فى حديثه لأحد الصحفيين الأمريكيين ، « ففى معرض رده على سؤال حول » قدرته الردعية « فى حالة قيام تل أبيب بمهاجمة مدن القناة قال : لو أن مثل هذا الهجوم قد حدث ، فإن الرد المصرى سيكون فى عمق إسرائيل »(٢٩٦) . وقد أشار المشير الجمسى فى لقائه مع التليفزيون الفرنسى عام ١٩٧٥ إلى ذلك - على ما يبدو - أيضا بقوله : « إننى لا أعتقد أن الحرب النووية محتملة فى القريب العاجل ، ولكنها قد تحدث فى المستقبل مسببة أخطارا جسيمة للمنطقة كلها ، وستكون إسرائيل أول من يعانى من ذلك ، أننا إذا فكرنا فى هذه المسألة بعمق ، فإن استخدام « أسلحة التدمير الشامل » سيكون خطرا بالنسبة للعرب وبالنسبة لإسرائيل ، وبالطبع إذا تطور الأمر

على هذا النحو ، فلن نكون فى موقف المتفرج الذى يقف ساكنا يراقب الأمور »(٢٩٧) .

ومن مجمل النقاط السابقة ، يمكن القول « إن إمكانية وضع صيغة نظرية لاستخدام السلاح التكتيكى - وهو استنتاج لفيلدمان - فى الشرق الأوسط مشكوك فيها »(٢٩٨) . كما أن هناك قيودا هامة على استخدام تلك الأسلحة فعليا أيا كانت النظرية التى يمكن أن تفكر فيها إسرائيل لاستخدامها بها لأغراض الدفاع .

ثانياً : الاستخدام الهجومى للأسلحة النووية التكتيكية

إن معظم الكتابات الإسرائيلية والعربية التى تتناول الاستخدامات الفعلية للأسلحة النووية الإسرائيلية لا تشير إلى أية احتمالات لقيام إسرائيل بهجوم استراتيجى ضد الدول العربية فى اطار « استراتيجية هجومية عامة » كالاستراتيجية النازية ، كما أنها لا تشير أيضا إلى احتمالات قيامها باستخدام أسلحتها النووية التكتيكية فى اطار « خطة عسكرية هجومية » على نمط « عملية قادش » التى تمت عام ١٩٥٦ مثلا ، وتكاد كل الإشارات البسيطة التى تتناول احتمالات وجود تصور لنمط استخدام هجومى إسرائيلى لأسلحتها النووية تتركز حول تصور قيام إسرائيل بشن هجوم نووى بالأسلحة التكتكية ضد قوات عربية محتشدة تستعد للهجوم على إسرائيل ، وهو نمط فرعى « دفاعى » فى النظريات الاستراتيجية التقليدية ، إلا أنه على المستوى النووى يصعب تصور أن يكون « الهجوم النووى المسبق » - حتى لو كان بغرض دفاعى كالوقاية أو الإجهاض - يمكن أن يكون « دفاعا » .

ولا يثير هذا النمط المحتمل قضايا معقدة فالشرط « النظرى » المتصور لقيام إسرائيل بهجوم مسبق لإحباط الهجوم العربى خلال مرحلة التحضير أو الحشد للهجوم هو « الشعور - الإسرائيلى - بأن ميزان القوى التقليدية بين العرب وإسرائيل يعانى من خلل كبير مما قد يعنى أن المعركة سوف تكون خاسرة لا محالة إن لم يتم اللجوء إلى الخيار النووى »(٢٩٩) . ويشير كل من « برانجر » و « تهتنين » إلى احتمالات حدوث تلك الضربة الوقائية النووية كذلك فى حالة تيقن إسرائيل من أنها لن تكون قادرة على التعرض للهجوم العربى - الذى تيقنت من قبل أنها لن تكون قادرة على مواجهته - بالوسائل التقليدية فى وقت ملائم ، إلا أنهما يقرران « أن هذا السيناريو هو أخطر السيناريوهات ، وأن القيود المفروضة على حدوثة واسعة »(٣٠٠) . وهو ما يشير إليه العميد وصفى نور الدين كذلك بتأكيده أن توجيه ضربة مسبقة للقوات العربية سيناريو خطير تحوطه قيود شديدة (٣٠١) ، وفى الواقع ، فإنه لا يتصور حدوث مثل هذا الهجوم إلا فى حالة توافر « الظرف المجنون » و « الشخص المجنون » - اللذين أشار إليهما « هيكل » فى أحد مقالاته - معا .

ولا تكاد الكتابات الإسرائيلية تشير إلى مثل هذا النمط المحتمل إلا بصورة عابرة كحالة « نادرة » غير متصورة إلا فى ظروف يصعب توافرها . فالدكتور ايلان داوتى يشير إلى تلك الحالة بصورة عامة بقوله « وليست هناك صعوبة فى سيناريوهات تجد فيها الدولة ، أو غيرها ، نفسها فى وضع تعتبر فيه من خلال الاحساس بالكرامة واليأس والقدرية والأحكام المغلوط فيها ، أن الهجوم المفاجىء النووى هو الاحتمال الوحيد على الرغم من فهمها أن رداً على مثل هذا الهجوم يعتبر أمرا ممكنا »(٣٠٢) ، ويعبر افنير يانيف عما يعتبره « سيناريو » مفترضا لحرب قادمة تطرح خلالها ظروف مبررة للجوء إسرائيل إلى الضربة الوقائية المسبقة ، وفى هذا السيناريو يفترض قيام سوريا بشن حرب ضد إسرائيل ، ثم عدم تمكن إسرائيل من إحراز نصر حاسم سريع عليها ، واستمرار الحرب لمدة عشرة أيام تقوم خلالها كل من العراق والأردن ومصر بالتخلى عن « موقع المتفرج » وتحريك « بعض قواتها » لمساندة سوريا ، ومن ثم تتضاءل أكثر إمكانية تحقيق حسم فى المعارك ضد السوريين ، ويزداد احتمال أن تقترب إسرائيل من مرحلة انهاك قواتها وإن لم تهزم فى ميدان المعركة . وفي هذه الحالة ، من الممكن أن تستخدم إسرائيل - إن لم يكن لديها قوة جوية كافية - أسلحتها النووية التكتيكية ذات المدى المتوسط لإنزال ضربة وقائية بالقوات « الأجنبية » المتجهة إلى مسرح العمليات(٣٠٣) ، وهو سيناريو يوضح مدى تعقيد الظروف التى يمكن أن يحدث فيها « نظريا » مثل هذا الهجوم النووى الإسرائيلى .

ومن مجمل تحليل النمطين الدفاعى والهجومى للاستخدام المحتمل للأسلحة النووية التكتيكية يمكن التأكيد على أنه لا توجد مصداقية - مع الفارق الشاسع - لهذين النمطين . لكن ذلك لا يعنى أن الأسلحة النووية التكتيكية ليست بلا جدوى ، أو أنها ليست خطرة ، ففى ظروف محددة كالتى ذكرها د . هشام شرابى ، أو د . إيلان داوتى يمكن أن تجد تلك الأسلحة طريقها إلى الاستخدام بصورة ما ، وبسهولة نسبية أكثر مما هو قائم بالنسبة للأسلحة الاستراتيجية ، كما أن من الممكن - كما يذكر « برانجر » و « تهتنيين » - استخدام الأسلحة النووية التكتيكية « استخداما استراتيجيا » بمصداقية أعلى من مثيلاتها الاستراتيجية ضد أرض العدو فى اطار « الرد الشامل » ، وذلك بحكم أنها توفر مستويات استخدام فعلية متدرجة أو تحذيرية قد تمثل « رافعة للعتبة النووية الشاملة »(٣٠٤) ، كما توفر درجات أعلى من الأمان النووى .

إلا أن الاستخدام الحقيقى ذا الأهمية الخاصة لتلك الأسلحة سيكون فى حالة « الإعلان » عن وجود تلك الأسلحة ، وقيام إسرائيل بنشرها كاملة بما يتضمنه ذلك من تشكيل قوات واعداد خطط وتحديد خطوط حمراء ، فلقد وضح مما سبق - على حد تعبير دان هوروفيتس - أن تبنى عقيدة « الدفاع » النووى عن النفس ضد هجوم

تقليدى يتطلب العلنية ، على الأقل عندما يكون صاحب العقيدة غير راغب فى خوض حرب كان يمكن تجنبها لو أعلن جهارا عن خيار نووى ، واستعداداً لاستخدامه ، وبالتالى فإن من الصعب وصف « استراتيجية أكثر عقلانية » من تبنى عقيدة الدفاع النووى عن النفس فى سياق حرب تقليدية والتخلى عن العنصر الرادع(٣٠٥) .

وبالفعل ، فإذا أعلنت إسرائيل - فى وقت قادم - عن أسلحتها النووية ، وعن أنها سوف تتبنى استراتيجية دفاعية نووية ، وقامت مثلا بنشر الغام نووية - لو كانت معلومات هيرش صحيحة - على حدودها الأصلية ، وهو إجراء لا يتضمن أية تأثيرات إكراهية عنيفة ، سيكون من الصعب الشك فى مصداقية هذه الاستراتيجية من زاوية بعدها الدفاعي « التهديدى الرادع » بعيدا عن تعقيدات بعدها الدفاعى « المادى العنيف » . فالأرجح أنها سوف تتمتع بمصداقية دون حاجة إلى التهديد بالانتقام الشامل ضد المدن العربية .

المستوى الثانى : الاستخدامات غير المباشرة للقوة النووية الإسرائيلية

إن تناول « الاستخدامات المحتملة » على هذا المستوى يهدف فقط إلى استكمال الصورة العامة لاستخدامات إسرائيل « المتصورة » لأسلحتها النووية أكثر مما يهدف إلى طرح احتمالات أخرى « جادة » حول أنماط استخدام نووية إسرائيلية . وربما بالمفهوم العكسى ، فإن الاشارة إلى هذه الاستخدامات قد يوضح الفارق الهام بين استخدامات دولة اقليمية لأسلحتها النووية ، واستخدامات دولة كبرى أو عظمى لتلك الأسلحة . فلقد أثبتت إسرائيل - كما يقول رونالد هيجنز - أنه يمكن لدولة صغيرة ، لا أن تنتج قوة نووية فحسب - ومعها الصواريخ - وإنما أيضا قوة ليست أقل مما ادى الصين (حسب ما يقول)(٣٠٦) . لكن إسرائيل لم تثبت أنها يمكن أن تمارس نفوذا كالنفوذ الصينى لمجرد امتلاكها ترسانة - مع التجاوز - مناظرة للترسانة الصينية ، فالاستخدامات غير المباشرة للأسلحة النووية لا توجد بالنسبة لإسرائيل بنفس أنماطها القائمة فى الاستراتيجيات الكبرى إلى حد كبير .

إن « الاستخدامات الممتدة » ، توجد لدى إسرائيل بمستويات بسيطة نسبيا ، فلا يوجد بالنسبة لإسرائيل نمط « الردع الممتد » لكنها تمكنت من استخدام تكنولوجيتها النووية فى إرساء أسس جديدة للتعاون مع دولة معزولة دوليا وهى جنوب أفريقيا ، وتمكنت عن طريق هذا التعاون من الحصول على كميات من المواد الخام النووية اللازمة لتشغيل مفاعل دايمونا ، والحصول كذلك على بعض الأنظمة التسليحية المدفعية المتطورة التى كانت جنوب أفريقيا قد قامت بإنتاجها ، والأهم أنها

حصلت على تسهيلات للقيام بعملية « اختبار » لتصميم نووى معقد نفذته فى أواخر السبعينات ، مما مكنها من السير قدما فى إنتاج الأسلحة الإندماجية بثقة فى أوائل الثمانينات ، كما تمكنت كذلك من التعاون مع تايوان - وربما دول أخرى - نوويا بنفس المنطق القديم الذى تعاونت به مع فرنسا .

أما بالنسبة « لتغطية » القوة النووية لاستخدامات إسرائيل قوتها التقليدية فى إدارة الصراع ، فإن الأمر يبدو معقدا كما أثبتته خبرة الصراع المسلح العربى الإسرائيلى . لكن يمكن القول ، إنه إذا ما استخدمت إسرائيل قوتها التقليدية لأغراض « الإجبار » كما حدث فى حرب لبنان ١٩٨٢ ، فإن القوة النووية لا تفيد فى ايجاد مظلة تكفل تحقيق هذا الهدف الذى يتعارض مع منطق الاستخدام النووى بصورة ما ، أما إذا ما استخدمت إسرائيل قوتها التقليدية لأغراض « الدفاع » كما حدث خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، أو على الأقل فى الأيام الأولى من الحرب ، فإن إسرائيل سوف تتمتع بمظلة « شبحها النووى » كلما اقترب مسار العمليات العسكرية من أحد عناصر سيناريو الملاذ الأخير ، كأن يتم الهجوم على غزة ، أو تستخدم الأسلحة الكيماوية ، أو غير ذلك ، بحيث ستكون إسرائيل قادرة على تصعيد عملياتها العسكرية إلى مستويات يصعب أن يقوم الطرف العربى بها بمبادرة منه دون أن يفكر فى الاحتمالات النووية الإسرائيلية ، كقصف العمق مثلا لكنها - إسرائيل - مع ذلك لن تكون قادرة على تجاوز حدود معينة فى التصعيد - إذا ما كان هذا التصعيد يتم بعيدا عن سيناريو الملاذ الأخير - دون أن تواجه « خطوطا حمراء » تتمثل فى إثارة الأطراف الدولية المتدخلة فى الصراع ، كما حدث فى ٢٤ أكتوبر ١٩٧٣ ، أو اثارة احتمالات المجازفة الكيماوية العربية .

ويظل « استعراض القوة » أحد الاستخدامات الهامة التى يطرحها هذا المستوى . فعلى الرغم من أن السعى للحصول على الهيبة والمكانة لم يكن دافعاً أساسيا لإسرائيل عند تفكير قادتها فى امتلاك وإنتاج السلاح النووى ، فإنه - حسب التوجهات الإسرائيلية التى اتضحت فى السنوات الأخيرة - كان أحد دوافع تطوير ترسانتها النووية ، وربما كان أحد محفزات عمليات « تسريب المعلومات » التى تحدث من آن لآخر لإظهار مدى ما وصلت إليه ترسانة إسرائيل النووية من تطور ، ومدى ما وصلت إليه إسرائيل من « قوة » ، وهى التسريبات التى وضعت إسرائيل عام ١٩٨٦ فى مرتبة « الدولة النووية السادسة فى العالم » ، أو القوة النووية التى يقترب حجم ترسانتها من ترسانات الدول الكبرى . إلا أن هناك نقطتين أساسيتين بصدد هذا الاستخدام ، هما :

١ - أن إسرائيل لم تكن بحاجة إلى تلك الأحجام الكبيرة ، والنوعيات المتطورة من الأسلحة النووية لتكتسب مكانة اقليمية أو دولية ، فكما يذكر رودنى جونز « إن

سلاحا واحدا أو حتى اختبارا نوويا ناجحا ، قد يكون كافيا لأية دولة من دول الشرق الأوسط لأغراض الدبلوماسية أو أشكال المكانة الأخرى »(٣٠٧) ، وبالتالى يمكن افتراض أنه إذا كانت إسرائيل قد تحركت - جزئيا - بدوافع استعراض القوة ، فإنها لم تكن تهدف إلى الحصول على مكانة « دولية نووية » ، لكن على مكانة القوة النووية السادسة فى العالم ، أو دولة نووية كبرى ، التى ربما راودت بعض القادة الإسرائيليين عند اتخاذ قرارات ما يسميه مئير سطيجليتس « برامج نووية فخمة جديدة »(٣٠٨) ، لاسيما برنامج تطوير القنبلة الهيدروجينية التى يتضمن امتلاكها قدرا من استعراض القوة . لكن رغم ذلك فإنه يصعب تصور قيام إسرائيل بتطوير قوتها النووية إلى هذا المستوى سعيا وراء « المكانة » كأحد الأهداف الأساسية الحاكمة لعملية التطوير .

٢ - أن التصريحات والتسريبات المعلوماتية الإسرائيلية ، قد بدت فى معظم حالاتها وكأنها تهدف - وهو هدف يسبق استعراض القوة بمراحل - إلى تعميق « الردع » عن طريق المزيد من اليقين ، أو زيادة التأثير النفسى الإكراهى وتعميقه فى ظروف محددة ارتبطت بأحداث وتطورات هامة فى المنطقة . فتصريحات الرئيس الإسرائيلى « كاتسير » فى ديسمبر ١٩٧٤ ارتبطت بالمناخ السائد فى المنطقة بعد تلقى إسرائيل ضربة أكتوبر ١٩٧٣ ، كما أن تسريب معلومات فانونو عام ١٩٨٦ ارتبط ببداية موجة الانتشار الواسع للصواريخ أرض - أرض متوسطة المدى والأسلحة الكيماوية فى المنطقة . فقد حرصت إسرائيل على القيام بمثل هذه الأمور فى فترات محددة ، بحيث كانت « التسريبات » التى تقوم بها إدارات أمريكية فى أوقات تختارها تلك الإدارات تسبب قدرا عاليا من التوتر داخل إسرائيل ، بصرف النظر عن حقيقة أن تلك « التسريبات » تعمق مسألة المكانة الإسرائيلية كعرض جانبى لها .

ومن هاتين النقطتين يمكن تصور أن هذا النمط السياسى لاستخدام القوة النووية قد أصبح - على الأرجح - قائما فى التصور الإسرائيلى كما توضح النقطة الأولى ، لكنه ليس نمطا قائما بذاته كما توضح النقطة الثانية ، فإسرائيل تقوم باستعراض قوتها فى اطار ما يخدم أهدافها النووية الأساسية فليست إسرائيل على استعداد ، أو حتى لديها القدرة على تحمل أن تستعرض قوتها على حساب تلك الأهداف .

وبالطبع يمكن القول أن « القوة النووية » قد أضفت بعض الهيبة على إسرائيل حتى لو لم تكن قد قصدت على الإطلاق تحقيق مزيد من الهيبة باتخاذها قرارات التطوير ، أو بتسريبها معلومات عنها ، وهو افتراض قائم ، لكن مسألة الهيبة برمتها ذات أبعاد معقدة ، فقد تلاشت الهيبة الدولية - عسكريا - لكل من الولايات المتحدة فى فيتنام وطهران ، والاتحاد السوفيتى فى أفغانستان ، ولم توضع قوتهما النووية فى الحسبان(٣٠٩) . كما أن نفس المسألة ذات أبعاد أعقد بالنسبة لإسرائيل بحكم أمور

كثيرة ، فالصورة السائدة عن إسرائيل فى المنطقة أنها دولة قوية « عسكريا » ، لكن يبدو من بعض ملامح تلك الصورة أنها ليست « مهابة » بالقدر الكافي بحكم إرتكاز تلك القوة العسكرية على قاعدة قوة هشة اقتصادية ، واجتماعيا ، والأهم نفسيا ، بل إن لدى الإسرائيليين أنفسهم تقييما غريبا لمدى رسوخ قوتهم . فمجرد اختراق فدائى لأجواء إسرائيل بطائرة شراعية قد أدى إلى حالة اهتزاز فى إسرائيل ، كما أن يوم ١٨ يناير ١٩٩١ - الذى سقط فيه أول صاروخ عراقى على إسرائيل خلال حرب الخليج - كان كيوم القيامة بالنسبة للإسرائيليين .

والخلاصة ، أن الاستخدامات غير المباشرة بالنسبة للقوة النووية الإسرائيلية قائمة بالمستوى المتصور لدولة نووية اقليمية . ويمكن فى هذا الاطار اضافة كل ما يطرح فى الكتابات على أنه « ميزات » لامتلاك إسرائيل سلاحا نوويا ما عدا ما يمثل من تلك الميزات نمطامحددا يمكن استخدام السلاح النووى ذاته فى اطاره لأغراض سياسية - عسكرية معينة .

وتوضح مجمل عناصر هذا المبحث وجود ارتباط بين مصداقية وتأثير أى نمط أو شكل من أشكال الاستخدام المحتمل للقوة النووية الإسرائيلية - ما عدا الاستخدامات السياسية التى تحكمها معايير أخرى - وبين مصداقية وتأثير النمط الأساسى لاستخدام القوة النووية فى استراتيجية إسرائيل الرسمية وهو نمط « الملاذ الأخير » . فبصرف النظر عما إذا كانت إسرائيل قد وضعت تلك الأنماط الأخرى فى حساباتها الرسمية أم لا ، فإن كلا منها سيمارس تأثيراته بقدر ما يقترب من عناصر سيناريو الملاذ الأخير . فقد كان من الممكن أن لا تكون معظم الاستخدامات المحتملة الأخرى قائمة لو لم تكن إسرائيل قد احتلت أرضا عربية عام ١٩٦٧ ، ولولا وجود هذا الاحتلال لأصبحت أشكال وأنماط استخدام إسرائيل لقوتها النووية أقل تعقيدا وأكثر تحديدا .

وفى النهاية ، يمكن القول أن الاستخدام الوحيد ذا المصداقية الكاملة لأسلحة إسرائيل النووية كأداة سياسية - عسكرية هو استخدام « الملاذ الأخير » بشكليه المختلفين كتهديد نهائى رادع ، أو كاستخدام فعلى شامل . أما بقية الاستخدامات الأخرى ، فإن مصداقيتها ترتبط بهذا الاستخدام فأى استخدام إسرائيلى للأسلحة النووية - كما يذكر تهتينين - سوف يتم فى ظل الإفتراض بأن الدولة على وشك أن تدمر وفى ظل هذه الظروف ، فإن القدرات النووية الإسرائيلية تمثل « اعتراضا سلبيا » Negative Veto وبكلمات أخرى ، فإن تل أبيب لا تستطيع أن تأمل من الناحية الواقعية فى كسب حرب تستخدم فيها أسلحتها النووية ضد أعدائها سوى فى الحالة التوراتية « شمشون »[٣١٠] . ومن المؤكد تماما أن السلاح النووى الإسرائيلى لم يعد سلاح الملاذ الأخير فقط ، و « أن الخيار شمشون - كما يقول هيرش - لم يعد الخيار الوحيد المتاح لإسرائيل »[٣١١] ، وأن التصعيد النووى هو أحد السيناريوهات

الأساسية المحيطة بأى حرب نظامية عربية إسرائيلية حتى لو كانت محدودة لا تهدد بقاء إسرائيل ، لكن من شبه المؤكد أيضا أن كافة الاستخدامات الأخرى ، إما أن مصداقيتها ترتبط بشروط وظروف معقدة ، أو أنها تتطلب انقلابا فى طبيعة الاستراتيجية النووية الرسمية لإسرائيل باتجاه الإعلان النووى .

أما بالنسبة لقيمة واستخدامات السلاح النووى كأداة سياسية عبر مسار الصراع ، فإن الفائدة الرئيسية غير العسكرية لقدرة إسرائيل النووية - كما يقول د . إيلان داوتى - هى تقوية مركزها التفاوضى (المساومة) وخاصة مع الدول الصديقة ، وهذا بطبيعة الحال لا يستلزم تطويرا فعليا للأسلحة ، أما الأهداف الأخرى غير العسكرية كالنفوذ السياسى أو الدبلوماسى ، وتقليل الإعتماد على الغير ، أو المكانة فى المجتمع الدولى ، فإنها جميعا تبدو إما عسيرة ، أو لامحل لها فى هذا المجال(٣١٢) ، لكن مع ذلك ، يظل كل ما سبق قابلا للنقاش ، فلا توجد حقائق بسيطة فيما يتصل بالاستراتيجيات النووية ، خاصة ، إذا كان الأمر يتعلق بدولة ذات طابع معقد مثل إسرائيل ، إلا أن ما يتم التأكيد عليه هنا هو أن الاستخدامات العملية للسلاح النووى أقل بكثير مما تبدو عليه نظريا .

مصادر الفصل الثانى

(١) حسب السياسة الرسمية الإسرائيلية ، فإن إسرائيل لا تمتلك « سلاحا » نوويا ، وإنما « خيارا » نوويا ، وسوف تستخدم فى هذا الفصل مصطلحات مختلفة للتعبير عن « السلاح » النووى فى ظل الاستراتيجية الرسمية الإسرائيلية ، مثل « الأداة النووية » أو غير ذلك حسب السياق .

(٢) سوف يتم الاقتصار فى معظم الاحيان على استخدام تعبير « الاستراتيجية النووية الرسمية » ، دون إضافة « شبه الرسمية » بغرض تيسير الصياغات ، باستثناء العبارات التى سيكون من الضرورى فيها استخدام التعبير الأكثر انضباطا الذى يمثل عنوان هذا البحث .

(٣) شلومو آهرونسون ، نهاية المواجهة الذرية ، دافار ، ١٩٩١/٤/٢٦ .

(٤) مضمون السياسة النووية الرسمية يعنى « المفهوم الاستراتيجى » الرئيسى المسيطر على هذه السياسة ، وهو المفهوم الذى يعبر عن تصورات إسرائيل لاستخدام القوة النووية ، وأسلوب استخدامها لها ، وهو المفهوم الذى يطلق عليه عادة مصطلح « الاستراتيجية » .

(٥) مئير سطيجليتس ، ليس أكثر من آهون الشرين ، فى : إفرايم عنبار ، وآخرون ، مصدر سابق ، ص ١٣٢ .

(٦) إن محتوى « المبدأ الاستراتيجى الرئيسى » فى الاستراتيجية الإسرائيلية يعبر عن شىء يختلف جذريا عما هو قائم فى الاستراتيجيات الدولية ، فمحتوى « المبدأ » فى الاستراتيجيات الدولية لا يعبر عن التوجه النووى العام للدولة كما هو قائم فى الحالة الإسرائيلية ، وإنما يعبر عن أسلوب استخدام القوة النووية فعليا فى حالة فشل الردع ، كالانتقام الشامل ، أو الرد المرن ، وهو ما يفترض أن المستوى الأخير فى الشكل السابق يشير إليه ، لكن طالما أن السياسة الرسمية النووية لإسرائيل لا تتضمن من الأصل اعترافا صريحا بوجود السلاح النووى ، فإن لهذا التبدل فى المضمون مبرراته ، أما التسميات الأخرى الموجودة فى الشكل ، فإنها تعبر عن المضامين المماثلة على المستوى الدولى ، إذ أنها مستقاة أساسا من مفاهيم السياسة شبه الرسمية .

(٧) فؤاد جابر ، الأسلحة النووية واستراتيجية إسرائيل ، مصدر سابق ، ص ١٤٨ .

(٨) إفنير كوهين ، الخروج من التعتيم إلى منطقة منزوعة السلاح ، فى : إفرايم عنبار ، وآخرون ، مصدر سابق ، ص ٦٢ .

(٩) Yair Evron, Israel and Nuclear Weapons, In: Jae Kyu Park, (Ed.), Nuclear Developing countries, Seoul: Kyngnam University, IFES Research No. 14, P. 124, 1979.

(١٠) أفنير كوهين ، الخروج من التعتيم إلى منطقة منزوعة السلاح ، فى : إفرايم عنبار ، وآخرون ، مصدر سابق ، ص ٦٢ .

(١١) ريتا حمدان ، القلق الإسرائيلى إزاء تنامى القوة العسكرية العراقية : دوره وانعكاساته على أزمة الخليج الراهنة ، الفكر الاستراتيجى العربى ، السنة التاسعة ، العدد ٣٥ ، يناير ١٩٩١ ، ص ص ٦١ - ٦٢ .

(١٢) شلومو أهرونسون ، استراتيجية إسرائيل النووية ، فى : إفرايم عنبار ، وآخرون ، مصدر سابق ، ص ص ١٨٨ - ١٩٠ .

(١٣) The Nuclear Club: Its Four Newest Members, Newsweek, July 11, 1988.

(١٤) إفنير كوهين ، الخروج من التعتيم إلى منطقة مزوعة السلاح ، فى : إفرايم عنبار ، وآخرون ، مصدر سابق ، ص ٤٦ .

(١٥) مئير سطيجليتس ، ليس أكثر من أهون الشرين ، فى : إفرايم عنبار ، وآخرون ، مصدر سابق ، ص ص ١٢٢ - ١٢٣ .

(١٦) يوفال نئمان ، إسرائيل والردع النووى ، فى إفرايم عنبار ، وآخرون ، مصدر سابق ، ص ١٧١ .
(١٧) شاى فيلدمان ، الخيار النووى الإسرائيلى ، مصدر سابق ، ص ١٥ .
(١٨) د . سلمان رشيد سلمان ، السلاح النووى والصراع العربى الإسرائيلى ، بيروت : دار ابن خلدون ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٨ ، ص ٨٧ .
(١٩) Yair Evron, Israel and Nuclear Weapons, In: Jae Kyu park, (ED.) op. cit, P.124.
(٢٠) اللواء خضر الدهراوى ، حول إمكانات إسرائيل فى صناعة الأسلحة النووية ، الدفاع العربى ، السنة العاشرة ، العدد ٠ ، يوليو ١٩٨٦ ، ص ٣٠ .
(٢١) د . عصام الدين جلال ، أبعاد الخطر الذرى فى الشرق الأوسط وجنوب أفريقيا ، السياسة الدولية ، العدد ٦٤ ، ابريل ١٩٨١ ، ص ٩ .
(٢٢) آراء هامة حول الظروف التى أدت إلى « إعلانات » ما بعد أكتوبر ، فى :
- محمود عزمى ، الخيار النووى الإسرائيلى ضرورة استراتيجية مصدر سابق ، ص ٩٩ .
- د . سلمان رشيد سلمان ، السلاح النووى والصراع العربى الإسرائيلى مصدر سابق ، ص ص ١١١ ـ ١١٣ .
(٢٣) بيتر براى ، ترسانة إسرائيل النووية ، مصدر سابق ، ص ٢٢ .
(٢٤) شاى فيلدمان ، الخيار النووى الإسرائيلى ، مصدر سابق ، ص ١٥ .
(٢٥) زئيف شيف ، الموضوع الحساس الذى لا يصح السكوت عنه ، فى : إفرايم عنبار ، وآخرون ، مصدر سابق ، ص ٤٠ .
(٢٦) اللواء طلعت مسلم ، الجدل حول الأسلحة النووية فى الصراع العربى الصهيونى ، الحرس الوطنى ، السنة السابعة ، العدد ٤٧ ، سبتمبر ١٩٨٦ ، ص ٤٠ .
(٢٧) د . تيسير الناشف ، الأسلحة النووية فى إسرائيل ، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٩٠ ، ص ٩٥ .
(٢٨) Frank Barnaby, The Invisible Bomb, Op. Cit., P. XI
(٢٩) Shyam Bhatia, Nuclear Rivals in the Middle East, Op. Cit.., P. 42.
(٣٠) زئيف شيف ، الموضوع الحساس الذى لا يصح السكوت عنه ، فى : إفرايم عنبار وآخرون ، مصدر سابق ، ص ٣٧ .
(٣١) منير سطيجليتس ، ليس أكثر من آهون الشرين ، فى : إفرايم عنبار ، وآخرون ، مصدر سابق ، ص ١٢٢ .
(٣٢) إفنير كوهين ، الخروج من التعتيم إلى منطقة منزوعة السلاح ، فى : إفرايم عنبار ، وآخرون مصدر سابق ، ص ٤٧ .
(٣٣) شاى فيلدمان ، الذرة فى خدمة السلام فى المنطقة ، فى : إفرايم عنبار ، وآخرون ، مصدر سابق ، ص ١٤ .
(٣٤) اللواء خضر الدهراوى ، حول إمكانات إسرائيل فى صناعة الأسلحة النووية ، مصدر سابق ، ص ٣٠ .
(٣٥) د . عصام الدين جلال ، أبعاد الخطر الذرى فى الشرق الأوسط وجنوب أفريقيا ، مصدر سابق ، ص ١٤ .
(٣٦) شلومو أهرونسون ، فعنونو ، و« القنابل فى القبو » ، فى : افرايم عنبار ، وآخرون ، مصدر سابق ، ص ٧٥ .
(٣٧) شلومو أهرونسون ، فعنونو ، و« القنابل فى القبو » ، فى : إفرايم عنبار ، وآخرون ، مصدر سابق ، ص ٧٥ .
(٣٨) فى مناظرة تليفزيونية بين « بيريز » و« بيجن » عشية انتخابات ١٩٧٧ ، قال « بيريز » تلك العبارة ـ « ولدينا شيء ما فى دايمونا » ـ فى إطار تعداده لمآثر « المعراخ » ، انظر :
إيلى تابخر ، إسرائيل والأسلحة النووية ، فى : إفرايم عنبار ، وآخرون ، مصدر سابق ، ص ١٧ .
(٣٩) محمد حسنين هيكل ، القنبلة ، الأهرام ، ١٩٧٣/١١/٢٣ .
(٤٠) حسن مصطفى ، إسرائيل والقنبلة الذرية ، مصدر سابق ، ص ص ١٤٧ ـ ١٤٨ .
(٤١) محمد حسنين هيكل ، الخطر الذرى يحوم حول آفاق الشرق الأوسط ، الأهرام ، ١٩٦٥/٨/٢٠ .
(٤٢) محمد حسنين هيكل ، الظروف المتغيرة ، الأهرام ، ١٩٦٥/١٠/١٥ .

(٤٣) حسن أغا ، مصر - إسرائيل - والقنبلة الذرية ، مصدر سابق ، ص ١٩ .

(٤٤) Saad El- Shazly, The Arab Military option, Op. Cit, P. 39.

(٤٥) د . صدقة يحيى مستعجل ، الامكانيات النووية للعرب وإسرائيل ودورها فى الصراع العربى الإسرائيلى ، جدة : مطبوعات تهامة ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٣ ، ص ص ٢٧٧ - ٢٧٨ .

(٤٧) المصدر السابق ، ص ٣٧٨ .

(٤٧) د . يحيى صدقة مستعجل ، الامكانات النووية للعرب وإسرائيل ودورها فى الصراع العربى الإسرائيلى ، مصدر سابق ، ص ٢٧٨ .

(٤٨) Frank Barnaby, The Invisible Bomb, op. cit, P. 81.

(٤٩) Thomas C. Shelling, Arms And Influernce, New Haven and London: Yale University Press, 1966, P. 1.

(٥٠) لقد عبر أحد الرؤساء العرب - وهو الرئيس جعفر نميرى فى حديث له مع صحيفة « المدينة » السعودية يوم ١٩٧٩/١/٣٠ - عن تصور ما لاستخدام إسرائيل لأسلحتها النووية بقوله « إذا وجدت إسرائيل نفسها تريد تحقيق انتصار على أى دولة عربية ، حترمى قنبلة ذرية - لو فعلت - فستكون الضربة موجعة لنا (العرب) » ، ويعبر هذا التصريح « الفريد » عن وجود تصور لدى أحد الرؤساء العرب بوجود استخدام « هجومى » للسلاح النووى ، انظر التصريح فى : د . صدقة يحيى مستعجل ، الإمكانيات النووية للعرب وإسرائيل ودورها فى الصراع العربى الإسرائيلى ، مصدر سابق ، ص ٢٧٨ .

(٥١) J. Bowyer Bell, Israel's Nuclear Option, The Middle East Journal, Vol. 26. No. 4, Autumn 1972, P. 388.

(٥٢) محمود عزمى ، الخيار النووى الإسرائيلى ضرورة استراتيجية ، مصدر سابق ، ص ٩٧ .

(٥٣) Robert E. Harkavy, Spectre of A Middle Eastern Holocaust, Op. PP. 70-71.

(٥٤) إفنير كوهين ، الخروج من التعتيم إلى منطقة منزوعة السلاح ، فى : إفرايم عنبار ، وآخرون ، مصدر سابق ، ص ٦٣ .

(٥٥) شاى فيلدمان ، الخيار النووى الإسرائيلى مصدر سابق ، ص ٦ .

(٥٦) Leonard S. Spector, Nuclear Proliferation Today, New York: Vintage Books, 1984, P. 188.

(٥٧) دان هوروفيتس ، الثابت والمتغير فى النظرية الأمنية الإسرائيلية ، فى : دان هوروفيتس ، وآخرون ، مصدر سابق ، ص ٧٨ .

(٥٨) Robert E. Harkavy, Spectre of A Middle Eastern Holocaust, Op. Cit, P. 70.

(٥٩) Robert E. Harkavy, Spectre of A Middle Eastern Holocaust, Op. Cit, PP. 59-63.

(٦٠) د . حامد ربيع ، مصر والحرب القادمة ، الحلقة الثامنة ، الوفد - القاهرة - ١٩٨٩/٨/١٧ :

(٦١) إفنير كوهين ، الخروج من التعتيم إلى منطقة منزوعة السلاح ، فى : إفرايم عنبار ، وآخرون ، مصدر سابق ، ص ٦٤ .

(٦٢) المصدر السابق ، ص ٦٥ .

(٦٣) المصدر السابق ، ص ٦٤ .

(٦٤) محمود عزمى ، الخيار النووى الإسرائيلى ، ضرورة استراتيجية ، مصدر سابق ، ص ٩٨ .

(٦٥) Frank Barnaby, The Invisible Bomb, Op. Cit., P. 50.

(٦٦) Seymour M. Hersh, The Samson Option, Op. Cit., PP. 109- 110.

(٦٧) Ibid., PP. 103- 104.

(٦٨) حسين اغا ، أحمد سامح الخالدى ، قاسم جعفر ، القوة العسكرية الإسرائيلية ، مصدر سباق ، ص ١٠٤ .

(٦٩) سامح محمد ، هل تستخدم إسرائيل قنبلة نووية مع العرب ، الحياة - لندن - ١٩٦٠/١/٢٣ .

(٧٠) فؤاد جابر ، الأسلحة النووية واستراتيجية إسرائيل ، مصدر سابق ، ص ١٥٠ .

(٧١) شاى فيلدمان ، الخيار النووى الإسرائيلى ، مصدر سابق ، ص ص ٢٠٥ - ٢٢٥ .

(٧٢) Seymour M. Hersh. The Samson option, Op. Cit., P. 223.

(٧٣) د . عبد المنعم سعيد ، استراتيجية إسرائيل النووية ، مرجع سابق ، ص ١٦٦ . شئون عربية ، العدد ٣٩ ، سبتمبر ١٩٨٤ ، ص ١٦٦ .

(٧٤) فؤاد جابر ، الأسلحة النووية واستراتيجية إسرائيل ، مصدر سابق ، ص ١٤٩ .

(٧٥) د . عبد المنعم سعيد ، استراتيجية إسرائيل النووية ، مصدر سابق ، ص ١٦٦ .

(٧٦) منير محمود بدوى ، إسرائيل وقضايا نزع السلاح فى الشرق الأوسط ، السياسة الدولية ، العدد ٥٣ ، يوليو ١٩٧٨ ، ص ٥٩ ، لقد وقعت إسرائيل على الاتفاقية الخاصة بالحظر الجزئى لإجراء التجارب النووية فى الجو ، وتحت سطح الماء (١٩٦٣) وهى الاتفاقية الوحيدة التى وقعت عليها ، وقد خالفتها بإجراء تجربة نووية فى الجو عام ١٩٧٩ .

(٧٧) إفرايم إنبار ، إسرائيل والأسلحة النووية منذ أكتوبر ١٩٧٣ ، فى لويس رينيه بيرز ، مصدر سابق ، ص ٧٧ .

(٧٨) وحيد عبد المجيد ، إعلان الشرق الأوسط منطقة منزوعة السلاح النووى ، السياسة الدولية ، العدد ٥٣ ، يوليو ١٩٧٨ ، ص ٥١ .

(٧٩) منير محمود بدوى ، إسرائيل وقضايا نزع السلاح فى الشرق الأوسط ، مصدر سابق ، ص ٥٦ .

(٨٠) د. تيسير الناشف ، الأسلحة النووية فى إسرائيل ، مصدر سابق ، ص ١٧٦ .

(٨١) The Nuclear Club: Its Four Neweast Members, Newsweek, July 11, 1988.

(٨٢) اللقاء الدولى من أجل مناطق خالية من الأسلحة النووية ، برلين (٢٠ ـ ٢٢ يونيو ١٩٨٨) ، عرض وثائقى ، ترجمة انترتكست ، درسن (ألمانيا الديمقراطية سابقا) : تسايت إيم بيلد يوليان جريما آلية ،بدون تاريخ ، ص ص ٧٠ ـ ٧١ .

(٨٣) د. ايلان داوتى ، يجب ترك القنبلة فى القبو ، فى : إفرايم عنبار ، وآخرون ، مصدر سابق ، ص ١٤٤ .

(٨٤) يورام نمرود ، يجب أن نثق فى المعاهدة ، فى : إفرايم عنبار ، وآخرون ، مصدر سابق ، ص ص ١٠٤ ـ ١٠٥ .

(٨٥) إفرايم عنبار ، إسرائيل والأسلحة النووية منذ أكتوبر ١٩٧٣ ، فى : لويس رينيه بيريز ، مصدر سابق ، ص ٧٨ .

(٨٦) لواء ممدوح عطيه ، أسلحة التدمير الشامل ودورها فى الحرب العربية الإسرائيلية المقبلة ، مصدر سابق ، ص ٢٢ .

(٨٧) د. نافع الحسن ، مصداقية الردع النووى الإسرائيلى ، القاهرة : دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٨ ، ص ٥٧ .

(٨٨) د. عبد المنعم سعيد ، استراتيجية إسرائيل النووية ، مصدر سابق ، ص ص ١٦٣ ـ ١٦٤ .

(٨٩) انظر تحليل جرين ، فى : الإنحياز : علاقات أمريكا السرية بإسرائيل ، نيقوسيا : شركة الخدمات النشرية المستقلة / المحدودة ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٥ ، ص ١٣٢ .

(٩٠) د. كاظم هاشم نعمة ، إدراك الردع فى الصراع العربى الإسرائيلى ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد ٤،٣ ، سبتمبر ١٩٨٩ ، ص ٦٩ .

(٩١) المصدر السابق ، ص ٧٠ .

(٩٢) لواء ممدوح عطية ، أسلحة التدمير الشامل ودورها فى الحرب العربية الإسرائيلية المقبلة ، مصدر سابق ، ص ٢٢ .

(٩٣) Robert E. Harkavy, Spectre of A Middle Eastern Holocaust, op. cit., P. 70.

(٩٤) جوديث بيريرا ، السباق النووى بين العرب وإسرائيل ، مصدر سابق ، ص ٨ .

(٩٥) المشير محمد عبد الحليم ابو غزالة فى حوار أجرته مجلة الحرس الوطنى ، السنة التاسعة ، العدد ٦٩ ، يونيو ١٩٨٨ .

(٩٦) محمد حسنين هيكل ، جنرال اسمه « الملل » ، الأهرام ، ٢٣ / ٥ / ١٩٦٩ .

(٩٧) فؤاد جابر ، السلاح النووى واستراتيجية إسرائيل ، مصدر سابق ، ص ١٥٩ .

(٩٨) أمين هويدى ، الصراع العربى الإسرائيلى بين الردع التقليدى والرادع النووى مصدر سابق ، ص ١٣٠ .

(٩٩) Robert E. Harkavy, Spectre of A Middle Eastern Holocaust, op. cit., p. 71.

(١٠٠) فى كل مراحل تطور القدرة ـ القوة النووية الإسرائيلية ، كان ثمة نقاش علم يدور فى إسرائيل حول السياسة النووية التى يجب اتباعها . أو تطويرها فى تلك المرحلة . ولقد كان أول نقاش عام رسمى واسع فى إسرائيل هو الذى ساد فى منتصف الستينات ، وكانت القضية المطروحة فيه هى « ما إذا كان يجب أن تمتلك إسرائيل الإسلحة النووية أو لا ؟ » ، أو بصورة أدق ، ما إذا كان يجب عليها أن تتخذ « قرار الإنتاج » ، أم تؤجل هذا القرار ؟. انظر : أهم ملامح هذا النقاش ، فى : د. اسماعيل صبرى مقلد ، التحدى النووى الإسرائيلى وقضية السلام ، السياسة الدولية ، العدد ٥٢ ، ابريل ١٩٧٨ ، ص ص ٤٤ ـ ٤٦ .

(١٠١) ليفى موراف ، السر الدفين فى الخيار الصعب ، عال همشمار ، ٢٠ / ١١ / ١٩٨٦ .

(١٠٢) بمنطق الصقور والحمائم ، تبدو الخريطة النووية الإسرائيلية غريبة تماما ، « فيلدمان » و « أهرونسون » صقران نوويان ، لكنهما حمامتين سياسيتين . ودايان صقر نووى سياسى عسكرى . بينما « بيريز » صقر نووى وحمامة سياسية ، فى حين أن صقرا عسكريا سياسيا متطرفا مثل « شارون » يعتبر بالمنطق النووى ـ منطق تأييد لمتلاك السلاح النووى والإعتقاد بقيمته الاستراتيجية والدعوة إلى إعلان إمتلاكه ـ حمامة إلى حد ما من منظور عدم إعتقاده بقيمته الاستراتيجية .

(١٠٣) د. سلمان رشيد سلمان ، السلاح النووى والصراع العربى الإسرائيلى ، مصدر سابق ، ص ٢١٣ .

(١٠٤) إفرايم إنبار ، إسرائيل والأسلحة النووية منذ أكتوبر ١٩٧٣ ، فى : لويس رينيه بيريز ، مصدر سابق ، ص ص ٧٣ ـ ٧٤ .

(١٠٥) جيرالد إم . شتينبيرج ، غموض متعمد : تطور وتقييم ، فى : لويس رينيه بيريز ، مصدر سابق ، ص ٤٤ .

(١٠٦) د. محمود متولى ، أحمل الحملى ، إسرائيل والقنبلة الذرية . القاهرة : كتاب مصر اليوم ، ١٩٨٧ ، ص ٧٩ .

(١٠٧) إيلى تايغر ، إسرائيل والأسلحة الذرية ، فى « إفرايم عنبار ، وآخرون ، مصدر سابق ، ص ص ١٦ ـ ١٧ .

(١٠٨) جيرالد إم . شتينبيرج ، غموض متعمد : تطور وتقييم ، فى : لويس رينيه بيريز ، مصدر سابق ، ص ص ٤٤ ـ ٤٥ .

(١٠٩) المصدر السابق ، ص ٤٥ .

(١١٠) المصدر السابق ، ص ٤٥ .

(١١١) إفرايم إنبار ، إسرائيل والأسلحة النووية منذ أكتوبر ١٩٧٣ ، فى : لويس رينيه بيريز ، مصدر سابق ، ص ٧٤ .

(١١٢) شاى فيلدمان ، الخيار النووى الإسرائيلى ، مصدر سابق ، ص ١١ .

(١١٣) شاى فيلدمان ، الخيار النووى الإسرائيلى ، مصدر سابق ، ص ١٨ .

(١١٤) شلومو أهرونسون ، استراتيجية إسرائيل النووية ، فى : إفرايم عنبار ، وآخرون ، مصدر سابق ، ص ١٨١ .

(١١٥) يعبر د. ايلان داوتى عن ذلك بقوله « ويعتبر الجزء غير المعقول فيما كشف عنه فانونو هو حقيق الكشف نفسها ، فلماذا سمحت المؤسسة الحاكمة التى حافظة على التعتيم الموجه . والناجح فترة طويلة جدا ، بأن يرتفع الغطاء بمثل هذه الطريقة التى تتسم بالهوائية ؟، ونجم عن الصعوبة فى تقديم جواب عن هذا السؤال تكهنات بأن الكشف لم يكن غير مدروس » أنظر : د. ايلان داوتى ، يجب ترك القنبلة فى القبو ، فى : إفرايم عنبار ، وآخرون ، مصدر سابق ، ص ١٣٥ . وكذلك ليفى موراف ، السر الدفين فى الخيار الصعب ، عال همشمار ، ٢٠ / ١١ / ١٩٨٦ .

(١١٦) د. يزيد صايغ : الجدال النووى فى إسرائيل : الدوافع والقضايا ، شئون فلسطينية ، العدد ١٩٨٩ ، ديسمبر ١٩٨٨ ، ص ص ٥٢ ـ ٥٣ .

(١١٧) د. يزيد صايغ ، الجدال النووى فى إسرائيل : الدوافع والقضايا ، مصدر سابق ، ص ٥٦ .

(١١٨) Loanard S. Spector, Nuclear Proliferation Today, op. cit., p. 144.

(١١٩) Robert E. Harkavy, Spectre of A Middle Eastern Holocaust, op. cit., p. 71.

(١٢٠) د. يزيد صايغ ، الجدال النووى فى إسرائيل : الدوافع والقضايا ، مصدر سابق ، ص ٥٨ .

(١٢١) دان هوروفيتس ، الثابت والمتغير فى النظرية الأمنية الإسرائيلية ، فى : دان هوروفيتس ، وآخرون ، مصدر سابق ، ص ٧٩ .
(١٢٢) دان ساجير ، سياسة الغموض النووى الإسرائيلى ، فى إفرايم عنبار ، وآخرون ، مصدر سابق ، ص ٣٦ .
(١٢٣) د. ايلان داوتى ، يجب ترك القنبلة فى القبو ، فى : إفرايم عنبار ، وآخرون ، مصدر سابق ، ص ١٤١ .
(١٢٤) المرجع السابق ، ص ١٤١ .
(١٢٥) رأى شتينبينرج ، فى : دان ساجير ، سياسة الغموض النووى الإسرائيلى ، فى إفرايم عنبار ، وآخرون ، مصدر سابق ، ص ٣١ .
(١٢٦) Yair Evron, Conceptions of Nuclear Threshold Status: Israel, In: Regina Cowen Karp (Ed), op. cit., p. 28.
(١٢٧) ماذا وراء القمر الصناعى الإسرائيلى ، حوار مع اللواء د. عبد المنعم عامر ، مجلة آخر ساعة ـ القاهرة ـ ١٤ / ١٢ / ١٩٨٨ .
(١٢٨) شلومو آهرونسون ، الجدل حول نظرية الأمن الإسرائيلية ، دافار ، ٢٦ / ٥ / ١٩٨٩ .
(١٢٩) Yair Evron, Conceptions of Nuclear Thereshold Status: Isrzel In: Regina Cowen Karp (Ed.), op. cit., P. 81.
(١٣٠) Robert E. Harkavy, Spectre of A Middle Eastern Holocaust, op. cit., p. 99.
(١٣١) عبد الله العمرى ، الأمن القومى العربى فى مرحلة أسلحة التدمير الشامل ، المنار ، العدد ١٧ ، مايو ١٩٨٦ ، ص ٣١ .
(١٣٢) شلومو أهرونسون ، بين فعنونو واللافى ، ملحق عال همشمار ، ١١ / ٩ / ١٩٨٧ .
(١٣٣) بزيت رابينا ، تجميد نشاط دايمونا ، ١٦ / ٨ / ١٩٩١ .
(١٣٤) آفى بنياهو ، الاستراتيجية الإسرائيلية والحرب النووية القادمة ، عال همشار ، ٥ / ٣ / ١٩٩١ .
(١٣٥) دان هوروفيتس ، الثابت والمتغير فى النظرية الأمنية الإسرائيلية ، فى : دان هوروفيتس ، وآخرون ، مصدر سابق ، ص ٧٩ .
(١٣٦) Leonard S. Epector, Nuclear Proliferation Today, op. cit., p. 144.
(١٣٧) أمين هويدى ، الصراع العربى الإسرائيلى بين الرادع التقليدى والرادع النووى ، مرجع سابق ، ص ١٣٢ .
(١٣٨) دان هوروفيتس ، الثابت والمتغير فى النظرية الأمنية الإسرائيلية ، فى : دان هوروفيتس ، وآخرون ، مرجع سابق ، ص ص ٨١ ـ ٨٢ .
(٣٩) رفعت فوده ، من مذكرات جنرال دافيد اليعازر ، القاهرة : دار المعارف ، بدون تاريخ ، ص ص ٥٧ ـ ٦٤ .
(١٤٠) د. تيسير الناشف ، الأسلحة النووية فى إسرائيل ، مصدر سابق ، ص ٥٠ .
(١٤١) د. آلان داوتى ، الخروج على الملأ بقنبلة : الحساب الإسرائيلى ، فى لويس بيريز ، مصدر سابق ، ص ٢٩ .
(١٤٢) د. سلمان رشيد سلمان ، السلاح النووى والصراع العربى الإسرائيلى ، مصدر سابق ص ١١٥ .
(١٤٣) مئر سطيجليتس ، ليس أكثر من أهون الشرين ، فى : إفرايم عنبار ، وآخرون ، مصدر سابق ، ص ١٢٩ .
(١٤٤) اللواء طلعت مسلم ، السياسة النووية الإسرائيلية ، السياسة الدولية ، العدد ٨٠ ، ابريل ١٩٨٥ ، ص ٢٣ .
(١٤٥) Frank Barnaby, The Invisible Bomb, op. cit., pp. 63 - 64.
(١٤٦) Robert E. Harkavy, Spectre of A Middle Eastern Holocaust, Op. cit., P. 85.
(١٤٧) د. آلان داوتى ، الخروج على الملأ بقنبلة : الحساب الإسرائيلى ، فى : لويس رينيه بيريز ، مصدر سابق ، ص ٢٩ .
(١٤٨) اللواء طلعت مسلم ، السياسة النووية الإسرائيلية ، مصدر سابق ، ص ٣٢٠ .
(١٤٩) شلوموا أهرونسون ،الجدل حول نظرية الأمن الإسرائيلية ، دافار ، ٢٦ / ٥ / ١٩٨٩ .
(١٥٠) Yair Evron, Israel and Nuclear weapons, In: jae kyu park (Ed.) Op. Cit., P. 126
(١٥١) Yair Evron, Conceptions of Nuclear Threshold Status: Israel, In : Regina Cowen Karp (Ed.), Op. Cit., PP. [illegible] - 394,

(١٥٢) Yair Evron, Conceptions of Nuclear Threshold Status: Israel, In: Regina Cowen Karp (Ed.), Op. Cit., PP. 295 - 297.

(١٥٣) Robert E. Harkavy, Spectre of A Middle Eastern Holocaust, Op. Cit., PP. 51- 59

(١٥٤) أنظر : د. عبد المنعم سعيد ، استراتيجية إسرائيل النووية ، مصدر سابق ، ص ص ١٦٢ ـ ١٦٣ .

(١٥٥) د. تيسير الناشف ، الأسلحة النووية فى إسرائيل ، مصدر سابق ، ص ص ١٥٧ ـ ١٧٣ .

(١٥٦) اللواء طلعت مسلم ، السياسة النووية الإسرائيلية ، مصدر سابق ، ص ص ٢٢٩ ـ ٢٣٠ .

(١٥٧) د . يزيد صايغ ، الجدال النووى فى إسرائيل : الدوافع والقضايا مصدر سابق . ص ٥٩ .

(١٥٨) المصدر السابق ، ص ٥٩ .

(١٥٩) حسين أغا ، أحمد سامح الخالدى ، قاسم جعفر ، القوة العسكرية الإسرائيلية ، مصدر سابق ، ص ١٠٠ .

(١٦٠) شلومو أهرونسون ، نهاية المواجهة الذرية ، دافار ، ٢٦ / ٤ /١٩٩١ .

(١٦١) Ronald Higgins, Plotting Peace, : The Owl's Reply to Hawks and Doves, London : Brassy's (UK), 1990, P. 64.

(١٦٢) شاى فيلدمان ، الخيار النووى الإسرائيلى ، مصدر سابق ص ١٨ .

(١٦٣) فى برنامج تليفزيونى لشبكة ABC بعنوان « محرقة قريبة » أذيع فى ١٩٨١/٣/٧ تحدث فيه عدد من المسئولين العرب ، قال كمال حسن على وزير الخارجية المصرى « تمتلك إسرائيل حوالى ٢٧ قنبلة نووية من النوع الذى ألقى على هيروشيما » ، انظر د . يحى صدقة مستعجل ، الإمكانيات النووية للعرب وإسرائيل ودورها فى الصراع العربى الإسرائيلى ، مصدر سابق ، ص ٢٧٨ .

(١٦٤) حول الشئون النووية : حوار مع فرانك برنابى ، مصدر سابق ، ص ١٢٢ .

(١٦٥) اللواء طلعت مسلم ، السياسة النووية الإسرائيلية ، مصدر سابق ، ص ٢٢٥ .

(١٦٦) د . يحى صدقة مستعجل ، الإمكانيات النووية للعرب وإسرائيل ودورها فى الصراع العربى الإسرائيلى ، مصدر سابق ، ص ٢٩٠ ـ ٢٩١ .

(١٦٧) Yair Evron, «Conceptions of Nuclear Threshold Status; Israel, In: Regina Cowen Karp (Ed.), op. cit., pp. 282-284. Ibdb., p. 283.

(١٦٩) شلومو أهرونسون ، فعنونو ، و« القنابل فى القبو » ، فى : إفرايم عنبار ، وآخرون ، مصدر سابق ، ص ٦٠ .

(١٧٠) Shyam Bhatia, Nuclear Rivals in the Middle East, op . cit, P . 45 .

(١٧١) اللواء ممدوح عطية ، القنبلة الذرية الإسرائيلية ، الحقائق والدوافع ، مصدر سابق ، ص ٢٧ .

(١٧٢) أمين هويدى ، الصراع العربى الإسرائيلى بين الاردع التقليدى والرادع النووى ، مصدر سابق ، ص ١٣٢ .

(١٧٣) Yair Evron, conceptions of Nuclear Threshold Status : Israel, In; Regina Cowen Karp (Ed .), op . cit., P. 284 .

(١٧٤) حول الشئون النووية ، حوار مع فرانك برنابى ، مصدر سابق ، ص ١٢٢ .

(١٧٥) أمين هويدى ، الصراع العربى الإسرائيلى بين الرادع التقليدى والرادع النووى ، مصدر سابق ، ص ١٢٨ .

(١٧٦) أمين هويدى ، مقدمة ، فى : إدجار أوبلانس ، حرب أكتوبر : العبور والثغرة ، ترجمة سلمى الرزاز ، القاهرة : سينا للنشر ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٨ ، ص ٨ .

(١٧٧) محمد حسنين هيكل ، القنبلة ، الأهرام ، ٢٣/ ١١/ ١٩٧٣ .

(١٧٨) محمد حسنين هيكل ، الظروف المتغيرة ، الأهرام ١٥/ ١٠/ ١٩٦٥ .

(١٧٩) لم يكن الصراع العربى الإسرائيلى عبر تطوره صراعا إقليمياً أو محلياً يقتصر على الدول الأطراف فيه وحسب ، بل كان هناك تدخل الدول والعناصر الأجنبية . فدور العنصر الدولى فى الصراع يعتبر من أهم محددات إستخدام القوة العسكرية فيه بصفة عامة ، وليس إستخدام القوة النووية فقط . لمزيد من التفصيل حول هذا العنصر ، انظر : د . على الدين هلال ، مشروعات الدولة الفلسطينية ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، يناير ١٩٦٨ ، ص ص ١١٠ ـ ١١١ .

(١٨٠) منير شفيق ، التسلح النووى الإسرائيلى والشرق الأوسط والسلم العالمى ، مجلة الحوار ، العدد ٤ ، شتاء ١٩٨٦ - ١٩٨٧ ، ص ٩٨ .

(١٨١) د . إسماعيل صبرى مقلد ، التحدى النووى الإسرائيلى وقضية السلام ، مصدر سابق ، ص ٥٢ .

(١٨٢) أحمد توفيق خليل ، الإبتزاز النووى ، ورقة مقدمة إلى الندوة الدولية من أجل جعل الشرق الأوسط وحوض البحر المتوسط منطقتين خاليتين من السلاح النووى ، عقدت بإشراف : اللجنة المصرية للسلام ونزع السلاح ، القاهرة : ١١ - ١٣ ديسمبر ، ص ٥ .

(١٨٣) تصريحات د . عصمت عبد المجيد فى : الأهرام - القاهرة - ١٤/ ٦/ ١٩٨٨ .

(١٨٤) J. Bowyer Bell, Israels Nuclear option, op. p. 380 .

(١٨٥) Saad El -Shazly, The Arab Military Option, op. cit., p. 39 .

(١٨٦) How Israel got the Bomb ?, Time, April 12, 1976 .

(١٨٧) شاى فيلدمان ، الخيار النووى الإسرائيلى ، مصدر سابق ، ص ص ١٩٦ - ١٩٧ .

(١٨٨) محمد حافظ اسماعيل ، الأسلحة النووية فى البحر المتوسط والشرق الأوسط وإمكان حدوث مواجهة نووية عالمية - العلاقة بين الأسلحة النووية والمنازعات فى المنطقة ، ورقة مقدمة إلى الندوة الدولية من أجل جعل الشرق الأوسط وحوض البحر المتوسط منطقتين خاليتين من السلاح النووى ، مصدر سابق ، ص ٥ .

(١٨٩) د . عصام الدين جلال ، أبعاد الخطر النووى فى الشرق الأوسط وجنوب إفريقيا ، مصدر سابق ، ص ٢١ .

(١٩٠) صلاح الدين كامل مشرف ، السلاح النووى الإسرائيلى ومستقبل الأمن العربى ، إستراتيجياً ، السنة التاسعة ، العدد ٩٨ ، ابريل ١٩٩٠ ، ص ٣٣ .

(١٩١) Leonard S. Spector, The New Nuclear Nations, op. cit., pp. 133-134.

(١٩٢) العماد مصطفى طلاس لـ « الأنباء » ، الأنباء - الكويت - ١٥/٨/١٨٩ .

(١٩٣) Leonard S. Spector, The New Nuclear Nations, op. cit., p. 139.

(١٩٤) dale R. Tahtinen, Implications of the Arab-Israeli Arms Race, Journal of Palestine Studies, (31), Vol. VIII, No. 3, spring 1979, p. 63.

(١٩٥) شاى فيلدمان ، الخيار النووى الإسرائيلى ، مصدر سابق ، ص ١٥٩ .

(١٩٦) د . عصام الدين جلال ، أبعاد الخطر الذرى فى الشرق الأوسط وجنوب أفريقيا ، مصدر سابق ، ص ٢١ .

(١٩٧) د . عمر ابراهيم الخطيب ، العامل النووى فى الصراع العربى الإسرائيلى فى ضوء العدوان الإسرائيلى ضد المفاعل النووى العراقى ، مجلة العلوم الإجتماعية ، المجلد ١١ ، العدد الرابع ، ديسمبر ١٩٨٣ ، ص ١٥٢ .

(١٩٨) قدمت هذه المقولة فى دراسة طلبتها منظمة التحرير الفلسطينية من الكاتب - د . شرابى - عام ١٩٦٩ لترفع كمذكرة إلى الرئيس عبدالناصر ، انظر : هشام شرابى ، الدبلوماسية والإستراتيجية فى الصراع العربى الإسرائيلى بيروت : الدار المتحدة للنشر ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٢ ، ص ٧٤ .

(١٩٩) تشير بعض الكتابات الإسرائيلية ضمنيا إلى أن هذه الضمانة يمكن أن تمكن العرب من إستخدام القوة التقليدية دون مواجهة التهديد النووى الإسرائيلى فى نطاق الأرض المحتلة عام ١٩٦٧ (سيناء - الجولان) طالما لا تتضمن الحرب تهديدا لوجود إسرائيل ، انظر : طلى زيلنجر ، عالم نووى : الخيار النووى يوفر الامان ، دافار ، ٢ / ٨ / ١٩٨٥ .

(٢٠٠) شاى فيلدمان ، الخيار النووى الإسرائيلى ، مصدر سابق ، ص ٢٠١ .

(٢٠١) يوجد إتفاق عام فى الكتابات الإسرائيلية على أن « الضمانات النووية السوفيتية ، لم تكن تؤثر على الإستخدامات الأساسية لأسلحة إسرائيل النووية ، يذكر فيلدمان مثلا : أن منح ضمان نووى سوفيتى لعدد من الدول العربية لن يزعزع تأثير « النووى الإسرائيلى ، لأن هذا الضمان لابد أن يكون مشروطا . فمن شبه المؤكد أن السوفييت سيقدمون ضمانات للدول العربية فقط ضد إحتمال استخدام إسرائيل للأسلحة النووية فى عملية هجوم ، ولن يتعهد السوفيت للعرب بتوفير عنصر ردع ضد أية محاولة إسرائيلية لردع هجوم تقليدى أو نووى عليها » انظر : شاى فيلدمان ، الخيار النووى الإسرائيلى ، مصدر سابق ، ص ص ١٩٧ - ١٩٨ .

(٢٠٢) د . عمر ابراهيم الخطيب ، العامل النووى فى الصراع العربى الإسرائيلى فى ضوء العدوان الإسرائيلى ضد المفاعل النووى العراقى ، مصدر سابق ، ص ١٥٢ .

(٢٠٣) المثال الواضح لذلك هو ما حدث يوم ٢٤ اكتوبر ١٩٧٣ ، حيث أوقفت الولايات المتحدة إختراقات إسرائيل لوقف اطلاق النار بعد التهديد السوفيتى بالتدخل لإلزام إسرائيل بذلك .

(٢٠٤) يشير « جريجورى كاتس » فى دراسة نشرت له عام ١٩٨٥ أن مصر قد اتجهت بعد ذلك إلى « الضمانات النووية الأمريكية » ، انظر : د . نادية محمود مصطفى ، السياسة المصرية والخيار النووى : دراسة فى الرؤية والسلوك والمحددات ، الفكر الإستراتيجى العربى ، العدد ٣٠ ، أكتوبر ١٩٨٩ ، ص ٤٠ .
ولاتوجد مصادر أخرى تشير إلى إحتمالات حدوث ذلك . لكن رغم هذا ، فإن من المقصود أن الولايات المتحدة عامة أساسيا - بإعتبارها شريكة فى إتفاقيات كامب ديفيد - فى ضبط عملية استخدام القوة العسكرية بصورة عامة - وليس النووية فقط - بين إسرائيل ومصر .

(٢٠٥) لمزيد من التفصيل حول الرؤوس الإرتجاجية ، انظر لواء حسام الدين محمد سويلم ، القنبلة الإرتجاجية ، مجلة الدفاع ، العدد ٢٣ يونيو ١٩٨٨ ، ص ص ٨٨ - ٩٢ .

(٢٠٦) لتفاصيل أكبر حول الشحنات المشعة ، انظر : د . نافع الحسن ، مصداقية الردع النووى الإسرائيلى ، مصدر سابق ، ص ٤٧ .

(٢٠٧) العميد د . هيثم كيلانى ، الأسلحة الكيميائية : أسلحة تدمير شامل تمتلكها الدول الكبرى والنامية أيضا ، الحرس الوطنى ، السنة العاشرة ، العدد ٧٨ مارس ١٩٨٩ ، ص ٨٨ .

(٢٠٨) تصريحات المشير الجمسى ، فى الأهرام - القاهرة - ٥ / ١٠ / ١٩٧٦ .

(٢٠٩) دان ساجير ، السلاح النووى وأمن إسرائيل ، فى : إفرايم عنبار ، آخرون ، مصدر سابق ، ص ص ١٥٩ - ١٦٠ .

(٢١٠) الأنباء - الكويت - ٣ / ٤ / ١٩٩٠ .

(٢١١) العميد د . هيثم كيلانى ، الأسلحة الكيماوية : أسلحة تدمير شامل تمتلكها الدول الكبرى والنامية أيضا ، مصدر سابق ، ص ٨٨ .

(٢١٢) أمين هويدى ، الصراع العربى الإسرائيلى بين الرادع التقليدى والرادع النووى ، مصدر سابق ، ص ١٤٨ .

(٢١٣) حول الشئون النووية ، حوار مع فرانك برنابى ،مصدر سابق ، ص ١٢٨ .

(٢١٤) عبد الله العمرى ، الأمن القومى العربى فى مرحلة أسلحة التدمير الشامل ، مصدر سابق ، ص ٣٤ .

(٢١٥) العميد د . هيثم كيلانى ، الأسلحة الكيماوية : أسلحة تدمير شامل تمتلكها الدول الكبرى والنامية أيضا ، مصدر سابق ، ص ٨٨ .

(٢١٦) نص حوار الرئيس العراقى مع وفد الكونجرس الأمريكى ، القبس - الكويت - ١٧ / ٤ / ١٩٩٠ .

(٢١٧) ريتا حمدان ، القلق الإسرائيلى إزاء تنامى القوة العسكرية العراقية ، مصدر سابق ، ص ٥٥ .

(٢١٨) الأنباء - الكويت - ٣ / ٤ / ١٩٩٠ .

(٢١٩) Robert E. Harkavy, Spectre A Middle Eastern Holocaust, op. cit., p. 74 .

(٢٢٠) سوف يتم « تحيد » معظم تلك المحددات فى معظم نقاشات المحور الثالث حول مصداقية الأنماط المحتملة لاستخدام القوة النووية الإسرائيلية ، مع التركيز على تحليل مصداقية الاستخدامات المحتملة من خلال المنطق الذاتى الخاص بكل استخدام ، فدور المحددات السابقة فى التأثير بإتجاه جعل استخدام ما مصدقا أو غير مصدق قد وضح من خلال مناقشتها ، وسوف يعمل فى نفس الإتجاه بالنسبة لكل استخدام من الاستخدامات المحتملة .

(٢٢١) لم تحدث مثل هذه الظروف بالنسبة لإسرائيل ، لكنها حدثت « فى سياق كيماوى » بالنسبة لألمانيا النازية فى نهاية الحرب العالمية الثانية ولم تستخدمه ، كما حدثت نسبيا بالنسبة للعراق فى نفس السياق خلال نهاية حرب الخليج ، ولم تستخدم سلاحها أيضا ، وإن كانت قد استخدمته قبل ذلك خلال حربها مع إيران .

(٢٢٢) اللواء مسلم ، السياسة النووية الإسرائيلية ، مصدر سابق ، ص ٢٣٩ .

(٢٢٣) إفنير كوهين ، الخروج من التعتيم إلى منطقة منزوعة السلاح ، فى إفرايم عنبار ، وآخرون ، مصدر سابق ، ص ٦٤ .
(٢٢٤) شاى فيلدمان ، الخيار النووى الإسرائيلى ، مصدر سابق ، ص ٣٦ .
(٢٢٥) إبراهام تامير ، اعتبارات أساسية فى التخطيط لحاجات الأمن القومى ، فى : يهو شفاط هركابى ، وآخرون ، الكمية والنوعية فى الإستراتيجية الإسرائيلية ، الجزء الثانى ، نيقوسيا : وكالة المنار للصحافة والنشر المحدودة ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٧ ، ص ٧٠ .
(٢٢٦) شاى فيلدمان ، الخيار النووى الإسرائيلى ، مصدر سابق ، ص ٣٦ .
(٢٢٧) شاى فيلدمان ، الخيار النووى الإسرائيلى ، مصدر سابق ، ص ص ٢٥٣ - ٢٥٤ .
(٢٢٨) العقيد (إحتياط) د . يوفال نئمان ، إسرائيل والردع النووى ، فى : إفرايم عنبار ، وآخرون ، مصدر سابق ، ص ١٧٥ .
(٢٢٩) شاى فيلدمان ، الخيار النووى الإسرائيلى ، مصدر سابق ، ص ٣٦ .
(٢٣٠) إبراهام تامير ، اعتبارات أساسية فى التخطيط لحاجات الأمن القومى ، فى : يهو شفاط هركابى ، وآخرون ، الجزء الثانى ، مصدر سابق ، ص ٧٠ .
(٢٣١) المقصود هنا ، هو تصور رسمى مجمع عليه ، وليس مجرد فكرة تطرأ ، أو رأى يطرح ، أو توصية تقدم من جانب قائد عسكرى ، كما حدث فى حرب كوريا (١٩٥٤) من جانب الجنرال الأمريكى ماك أرثر .
(٢٣٢) لقد وصلت بعض المبالغات العربية إلى القول بأن إسرائيل « قد تستخدم قنابلها الذرية ضد إنتفاضة الفلسطينيين ، وقد فشلت فى وقفها طوال ٧ شهور كاملة رغم أنها استخدمت كل الأسلحة ، ولم يتبق إلا حروب الإبادة الشاملة » ، انظر : عبد الحليم قنديل ، قنابل إسرائيل الذرية ، صحيفة صوت العرب - القاهرة - ١٠/ ٧/ ١٩٨٨ .
(٢٣٣) د . اسماعيل صبرى مقلد ، التحدى النووى الإسرائيلى وقضية السلام ، مصدر سابق ، ص ٥٤ .
(٢٣٤) د . نافع الحسن ، مصداقية الردع النووى الأسرائيلى مصدر سابق ، ص ٦٩ .
(٢٣٥) دان ساجير ، سياسة الغموض النووى الإسرائيلية ، فى : إفرايم عنبار ، وآخرون ، مصدر سابق ، ص ٣٠ .
(٢٣٦) Shai Feldman, A Nuclear Middle East, In : Charles Tripp (Ed.) op. cit., p. 120 .
(٢٣٧) د . خليل الشقاقى ، المتطلبات التقنية للردع النووى فى الشرق الأوسط ، مصدر سابق ، ص ٤٢ .
(٢٣٨) مصدر سابق ، ص ص ٤٢ ٤٣ .
(٢٣٩) دان ساجير ، سياسة الغموض النووى الإسرائيلية ، فى : إفريم عنبار ، وآخرون ، مصدر سابق ، ص ٣٠ .
(٢٤٠) دان هوروفيتس ، الثابت والمتغير فى النظرية الأمنية الإسرائيلية ، فى : دان هوروفيتس ، وآخرون ، مصدر سابق ، ص ٨٠ .
(٢٤١) Rodney W. Jones, Small Nuclear and U.S. Security Policy Policy, op. cit., P.69 .
(٢٤٢) د . تيسير الناشف ، التهديد النووى الإسرائيلى ، مصدر سابق ، ص ٢٢ .
(٢٤٣) دان ساجير ، السلاح النووى وأمن إسرائيل ، فى : إفرايم عنبار ، وآخرون ، مصدر سابق ، ص ص ١٥٩ - ١٦١ .
(٢٤٤) عبد الله العمرى ، الأمن القومى العربى فى مرحلة أسلحة التدمير الشامل ، مصدر سابق ، ص ص ٣٤ - ٣٥ .
(٢٤٥) Robert E. Harkavy, Spectre of A Middle Eastern Holocaust, op. cit., pp. 74 - 75 .
(٢٤٦) ل . ممدوح عطيه ، أسلحة التدمير الشامل ودورها فى الحرب العربية الإسرائيلية القادمة ، مصدر سابق ، ص ٢٦ .
(٢٤٧) الإتحاد - أبو ظبى - ٢/ ١٠/ ١٩٨٨ .
(٢٤٨) فى الشئون النووية : حوار مع فرانك برنابى ، مصدر سابق ، ص ١٢٨ .
(٢٤٩) Seymour M. Hersh, The Samson option, op. cit., p. 1760 .
(٢٥٠) J. Bowyer Bell, Israel's Nuclear option, op. cit., p. 385 .

(٢٥١) د . نافع الحسن ، مصداقية الردع النووى الإسرائيلى ، مصدر سابق ، ص ٧٦ .

(٢٥٢) Seymour M. Hersh, The Samson Option, op. cit., p. 144 .

(٢٥٣) التقرير الإستراتيجى العربى ، ١٩٨٧ ، ص ١٢٣ .

(٢٥٤) د . نافع الحسن ، مصداقية الردع النووى الإسرائيلى ، مصدر سابق ، ص ص ٧٩ ـ ٨٠ .

(٢٥٥) المصدر السابق ، ص ص ٨١ ـ ٨٢ .

(٢٥٦) محمد حافظ اسماعيل ، الأسلحة النووية فى البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط ، مصدر سابق ، ص ٦٠ .

(٢٥٧) زئيف إيتان ، وضع نووى أم تقليدى ، فى لويس رينيه بيريز ، مصدر سابق ، ص ٩٧ .

(٢٥٨) George H. Quester, Nuclear weapons and Israel, The Middle East Journal, Vol. 37, No. 4, Autumn 1983, p. 563 .

(٢٥٩) Seymour M. Hersh, The Samson Option, op. cit., 214-216.

(٢٦٠) شلومو آهرونسون ، بين فعنونو واللافى ، ملحق على همشمار ، ١٩٨٧/٩/١١ .

(٢٦١) Seymour M. Hersh, The Samson Option, op, cit., p. 319.

(٢٦٢) شلومو أهرونسون ، بين فعنونو واللافى ، ملحق على همشمار ، ١٩٨٧/٩/١١ .

(٢٦٣) عمر إبراهيم الخطيب ، العامل النووى فى الصراع العربى الإسرائيلى فى ضوء العدوان الإسرائيلى ضد المفاعل النووى العراقى ، مصدر سابق ، ص ١٣٣ .

(٢٦٤) السباق النووى فى المنطقة ، معاريف ، ١٩٩١/١٠/٢٤ .

(٢٦٥) شلومون أهرونسون ، السلام قبل أن تظهر القنبلة الذرية العربية ، دافار ، ١٩٩١/١٠/٤ .

(٢٦٦) ماذا بعد اطلاق القمر الصناعى الإسرائيلى ، حوار مع ل . عبد المنعم عامر ، مجلة آخر ساعة ـ القاهرة ـ ١٩٨٨/١٢/١٤ .

(٢٦٧) أحمد توفيق خليل ، الإبتزاز النووى ، مصدر سابق ، ص ٢ .

(٢٦٨) د . حامد ربيع ، مصر والحرب القادمة ، الحلقة الثامنة ، الوفد ـ القاهرة ـ ١٩٨٩/٨/١٧ .

(٢٦٩) حسين أغا ، أحمد سامح الخالدى ، قاسم جعفر ، القوة العسكرية الإسرائيلية ، مصدر سابق ، ص ١٢٣ .

(٢٧٠) د . حامد ربيع ، مصر والحرب القادمة ، الحلقة الثامنة ، الوفد ـ القاهرة ـ ١٩٨٩/٨/١٧ .

(٢٧١) محمد حسنين هيكل ، القنبلة ، الأهرام ، ١٩٧٣/١١/٢٣ .

(٢٧٢) أمين هويدى ، الصراع العربى الإسرائيلى بين الرادع التقليدى والرادع النووى ، مصدر سابق ، ص ٨٦ .

(٢٧٣) هشام شرابى ، الدبلوماسية والاستراتيجية فى الصراع الإسرائيلى ، مصدر سابق ، ص ٧٣ .

(٢٧٤) انظر وجهات نظر عدد الاستراتيجيين ، والمسئولين العسكريين الأمريكيين حول هذه المسألة فى اطار تأييد « مبادرة الدفاع الاستراتيجى » ، فى : قاسم محمد جعفر ، الاستراتيجية النووية الأمريكية الجديدة ، الفكر الاستراتيجى العربى ، العدد الثانى ، أكتوبر ١٩٨١ ، ص ص ٤٥ ـ ٧٧ .

(٢٧٥) مئير سطيجليتس ، ليس أكثر من أهون الشرين ، فى : إفرايم عنبار ، وآخرون مصدر سابق ، ص ١٢٠ .

(٢٧٦) حسن أغا ، مصر ـ إسرائيل ـ والقنبلة الذرية ، مصدر سابق ، ص ٢٦ .

(٢٧٧) شلومو أهرونسون ، فعنونو والقنابل فى القبو ، فى : إفرايم عنبار ، وآخرون ، مصدر سابق ، ص ٧٨ .

(٢٧٨) شلومو أهرونسون ، استراتيجية إسرائيل النووية ، فى : إفرايم عنبار ، وآخرون ، مصدر سابق ، ص ٢١٣ .

(٢٧٩) شلومو أهرونسون ، فعنونو والقنابل فى القبو ، فى : إفرايم عنبار ، وآخرون ، مصدر سابق ، ص ٧٨ .

(٢٨٠) المرجع السابق ، ص ٧٨ .

(٢٨١) شلومو أهرونسون ، استراتيجية إسرائيل النووية ، فى : إفرايم عنبار ، وآخرون ، مصدر سابق ، ص ٧٨ .

(٢٨٢) طرح أهرونسون هذه المهام المتصورة بصياغات مختلفة فى دراساته .

(٢٨٣) مئير سطيجليتس ، ليس أكثر من أهون الشرين ، فى : إفرايم عنبار ، وآخرون ، مصدر سابق ، ص ص ١٣٣ ـ ١٣٤ .

(٢٨٤) المصدر السابق ، ص ص ١٣٠ ـ ١٣١ .

(٢٨٥) المصدر السابق ، ص ص ١٣١ ـ ١٣٢ .

(٢٨٦) Frank Barnaby, The Invisible Bomb, op. cit., p. 65-66.

(٢٨٧) إفنير كوهين ، الخروج من التعتيم إلى منطقة منزوعة السلاح ، في : إفرايم عنبار ، وآخرون : مصدر سابق ، ص ٥٧ .

(٢٨٨) Robert J. Pranger, and Dale R. Tahtinen, Nuclear Threat in the Middle East, op. cit., p. 25.

(٢٨٩) إفنير كوهين ، الخروج من التعتيم إلى منطقة منزوعة السلاح ، في : إفرايم عنبار ، وآخرون ، مصدر سابق ، ص ٥٧ .

(٢٩٠) اللواء ممدوح عطية ، أسلحة التدمير الشامل ودورها في الحرب العالمية الإسرائيلية المقبلة ، مصدر سابق ، ص ص ٢٢ ـ ٢٣ .

(٢٩١) اللواء طلعت مسلم ، السياسة النووية الإسرائيلية ، مصدر سابق ، ص ٢٣٩ .

(٢٩٢) Frank Barnaby, The Invisible Bomb, Op. cit., p. 66.

(٢٩٣) شاي فيلدمان ، الخيار النووي الإسرائيلي ، مصدر سابق ، ص ص ١٣٦ ـ ١٤٣ .

(٢٩٤) دان ساجير ، السلاح النووي وأمن إسرائيل ، في « افريم عنبار » ، وآخرون ، مصدر سابق ، ص ١٥٧ .

(٢٩٥) د . نافع الحسن ، مصداقية الردع النووي الإسرائيلي ، مصدر سابق ، ص ٤٣ .

(٢٩٦) Robert J. Pranger, and Dale R. Tahtinen, Nuclear Threat in the Middle East, Washington, D.C.: American Enterprise Institute for Policies Research, 1975, p. 33.

(٢٩٧) الأهرام ـ القاهرة ـ ١٩٧٥/٢/٢٨ .

(٢٩٨) شاي فيلدمان ، الخيار النووي الإسرائيلي ، مصدر سابق ، ص ١٤٣ .
الواقع أن مشكلة « الصيغة الاستراتيجية » لاستخدام السلاح التكتيكي قائمة على المستوى الدولي أيضا ، فكما يقول « أرون » عن هذا السلاح « لقد أصبح لغزا مقدسا يحتاج التلويح به إلى لغة دولية ورموز متفق عليها » . انظر : ريمون أرون ، الجدل الكبير حو الاستراتيجية الذرية ترجمة اللواء محمد سميح السيد ، دمشق : دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٤ ، ص ٦٢ .

(٢٩٩) حسين أغا ، أحمد سامح الخالدي ، قاسم جعفر ، القوة النووية الإسرائيلية ، مصدر سابق ، ص ١٠٠ .

(٣٠٠) Robert J. Pranger, and Dale Tahtinen, Nuclear Threat in the Middle East, op. cit., pp. 46-48.

(٣٠١) العميد وصفي نور الدين ، احتمالات التصعيد النووي في الشرق الأوسط ، الدفاع المصرية ، العدد ٥ ، أكتوبر ١٩٨٥ ، ص ١٠١ .

(٣٠٢) د . إيلان داوتي ، يجب ترك القنبلة في القبو ، في : إفرايم عنبار ، وآخرون ، مصدر سابق ، ص ١٤٠ .

(٣٠٣) افنير يانيف ، قنبلة تنفجر في وجوه الإسرائيليين إذا خرجت إلى العلن ، القبس ـ الكويت ـ ١٩٩٠/٣/١٥ .

(٣٠٤) Robert J. Pranger, and Dale R. Tahtinen, Nuclear Threat in the Middle East, op. cit., pp. 24-25.

(٣٠٥) دان هوروفيتس ، الثابت والمتغير في النظرية الأمنية الإسرائيلية ، في : دان هوروفيتس ، وآخرون ، مصدر سابق ، ص ٨١ .

(٣٠٦) Ronald Higgins, plotting peace, op. cit., p. 63.

(٣٠٧) Rodney W. Jones, Small Nuclear Forces and U.S. Security Policy, op. cit., pp. 65-66.

(٣٠٨) منير سطيجليتس ، ليس أكثر من أهون الشرين ، في : إفرايم عنبار ، وآخرون ، مصدر سابق ، ص ١٣٣ .

(٣٠٩) اللواء أحمد فخر ، قنبلة إسرائيل الذرية الدفاع ، العدد ، ٣ ، ابريل ١٩٨٥ ، ص ١١ .

(٣١٠) Dale R. Tahtinen, Implications of the Arab-Israel Arms Race, Op. Cit., p. 64

(٣١١) Seymour M. Hersh, The Samson Option, Op. Cit., p. 319.

(٣١٢) د . إيلان داوتي ، إسرائيل والأسلحة النووية منذ أكتوبر ١٩٧٣ ، في ، لويس رينيه بيريز ، مصدر سابق ، ص ٢٩ .

خاتمة

حدود القوة

إن القدرة الذرية الإسرائيلية هى التى جلبت السلام مع مصر ، وكبحت جماح الأسد .. وكذلك صدام حسين !

شلومو أهرونسون

لقد دخل السلاح النووى إلى ساحة الصراع العربى الإسرائيلى كعنصر قوة أساسى ضمن عناصر التوازن الاستراتيجى بين أطراف الصراع سنة ١٩٦٨ - عقب نشوب حرب يونيو ١٩٦٧ بعام تقريبا - فى ظل تصورات إسرائيلية محددة لاستخداماته فى إدارة الصراع وآثاره المحتملة على مساره ، وتصورات عربية أقل تحديدا لتلك الاستخدامات والآثار المحتملة . واستمر هذا السلاح - الذى تطورت عناصره وتصورات استخدامه عبر الزمن - لما يقرب من ٢٥ سنة يمثل إحدى الحقائق الأساسية فى التوازنات الحاكمة لتفاعلات الصراع فى إطار وضع احتكارى نووى تمتلك إسرائيل فيه ذلك السلاح دون أن تتمكن الدول العربية من امتلاك سلاح نووى مضاد يحيد - بدرجة لاشك فيها من المصداقية - استخداماته وتأثيراته الأساسية الفعلية والمتصورة على مسار الصراع .

ولقد سعت الدراسة إلى تحليل الآثار الاستراتيجية للعامل النووى على مسار وتحولات الصراع العربى الإسرائيلى منذ دخول السلاح النووى إلى ساحته وحتى نهاية عام ١٩٩١ التى شهدت تحولا أساسيا غير مسبوق باتجاه التسوية الشاملة للصراع ، وذلك من خلال تحليل توجيهات وأشكال وأنماط وحالات استخدام إسرائيل لعناصر قوتها النووية فى إدارة الصراع وقدرتها على التأثير - بتلك الأشكال والأنماط النووية - فى السلوك العربى فى الاتجاهات التى تحقق أهدافها الاستراتيجية . واستنادا على ذلك ، فإن من المتصور أن العامل النووى لم يمارس تأثيرا « أساسيا » على مسار وتحولات الصراع العربى الإسرائيلى منذ ظهوره فى أواخر الستينات وحتى عام ١٩٩١ ، واقتصرت تأثيراته على إحداث بعض الآثار النفسية العامة

والإكراهية على توجهات ومعتقدات - وليس سلوكيات - بعض الأطراف العربية الرئيسية للصراع ، إضافة إلى بعض التأثيرات غير المحددة الاتجاه على تفاعلات الصراع ، وذلك على الرغم من امتلاك إسرائيل قوة نووية كبيرة - تطورت عبر مسار الصراع إلى مستوى الترسانة - قابلة للاستخدام الفعلي إلى حد كبير بحكم خصائصها الذاتية وتمتعها بوضع « احتكاري » نووي في المنطقة ، ووجود تصورات استراتيجية محددة - شهدت كذلك تطورات مختلفة عبر مسار الصراع - لدى القيادات الإسرائيلية لاستخدام السلاح النووى ، إضافة إلى قيام إسرائيل بالتهديد الفعلى - أو التلويح - باستخدام السلاح النووى ضد بعض الدول العربية عدة مرات خلال مواقف صراعية مسلحة شهدها مسار الصراع . فلم يحدث السلاح النووى ثورة عسكرية - سياسية فى تفاعلات الصراع العربى الإسرائيلى ، أو استراتيجيات إدارته كما حدث على المستوى الدولى فى مرحلة ما بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية .

لكن ثمة نقطة أساسية ترتبط جوهريا بهذه المقولة ، فالمقصود بأن السلاح النووى لم يؤثر كعامل أساسى - أو بصورة أساسية - فى مسار الصراع الإسرائيلى ، هو أنه لم يمارس تأثيراته على مستوى أشكال وأنماط استخدامه السياسية - العسكرية أو العسكرية « المباشرة » ، وهى استخداماته الأساسية ، سواء على مستوى الردع أو الإجبار المحتمل فى ظل وضع احتكار نووى ، أو على مستوى احتمالات الاستخدام الفعلى الدفاعى أو الهجومى ، واقتصرت تأثيراته المرجحة ، أو التى لا يوجد حكم محدد بشأن مصداقيتها أو تأثيرها ، على مستوى أشكال الاستخدام غير المباشر للقوة النووية ، كالتأثير النفسى المرتبط باستعراض القوة أو المساومة السياسية فى اتجاه أو آخر ، أو تغطية استخدام القوة التقليدية فعليا . ولا يعنى ذلك بالقطع أن تلك الاستخدامات غير المباشرة - لاسيما فى العصر النووى الذى تصاعدت فيه أهميتها - ليست استخدامات هامة ، بل يعنى فقط أنها ليست الاستخدامات الأساسية للسلاح النووى . فالدول لا تسعى لامتلاك ذلك السلاح - على مستوى دوافعها الأساسية المباشرة - لاستعراض قوتها به بغرض التأثير النفسى ، أو لاستخدامه كورقة مساومة سياسية ، أو لمجرد تغطية استخدامها لقوتها التقليدية ، وإنما لدوافع استراتيجية - عسكرية سياسية ترتبط بأمنها الأساسى وبقائها بغرض استخدام السلاح النووى مباشرة لدعم أهدافها القومية المرتبطة بتلك الدوافع ، لاسيما بالنسبة لدولة مثل إسرائيل .

فعلى الرغم من أن التأثيرات النفسية للسلاح النووى الإسرائيلى على الدول العربية « مثلا » - وهى التأثيرات التى تفترض المقولة السابقة أن السلاح النووى قد أحدثها - ذات أهمية كبيرة ، لاسيما فى صراع تلعب العوامل المعنوية فيه دورا لا يقل أهمية فى بعض الأحيان عن دور العوامل الاستراتيجية ، إلا أنها تظل تأثيرات غير أساسية للسلاح النووى ، وذلك فى ضوء هيكل الدوافع والاستخدامات النووية

الأساسية لإسرائيل ، وطبيعة العوامل العسكرية - بصفة عامة - التى أحدثت آثارها النفسية على العرب عبر الصراع . فلم يقرر قادة إسرائيل منذ البداية امتلاك السلاح النووى فى ظل تصور استراتيجى بأن إحداث التأثير النفسى على العرب - كشكل أو نمط استخدام نووى مستقل مباشر - هو أحد الأهداف الاستراتيجية الرئيسية لإسرائيل من امتلاك ذلك السلاح ، كما أن ممارسة إسرائيل لاستعراض القوة بعد ذلك تحوطها محددات معقدة . إضافة إلى أن القوة التقليدية الإسرائيلية قد مارست هى الأخرى تأثيرات نفسية حادة على المعنويات والمعتقدات العربية ، وهى تأثيرات لا تقل بأى حال من الأحوال - بل قد تزيد - عن تأثيرات « وجود » القوة النووية ، بما يجعل من الصعب تماما الحكم بأن الأوضاع النفسية - المشار إليها فى الدراسة - للعرب ناتجة عن وجود أسلحة نووية تحديدا لدى إسرائيل(١) .

على أية حال ، فإن عدم التأثير المتصور للسلاح النووى الإسرائيلى بصورة أساسية فى مسار الصراع العربى الإسرائيلى يرجع إلى عاملين رئيسيين - تمت مناقشتهما تفصيلا - هما ما يلى :

أولاً : عوامل خاصة بطبيعة القوة النووية

فلقد كانت إسرائيل قد قامت - كما أوضح الفصل الأول - فى أوائل عام ١٩٦٨ ببدء إنتاج الأسلحة النووية بفعل تأثيرات « أزمة مايو » ١٩٦٧ وصعود « دايان » إلى السلطة ، بعد أن كانت قد سعت منذ عام ١٩٥٦ إلى امتلاك عناصر بنية خيار عسكرى نووى تمكنها من إنتاج هذا السلاح فى إطار تصورات استراتيجية لاستخداماته المحتملة ترتبط بقدرتها على الدفاع عن « أمنها الأساسى » بقوتها الذاتية - دون الحاجة إلى ضمانات خارجية - فى مواجهة التغيرات المحتملة فى موازين القوة العسكرية فى الصراع العربى الإسرائيلى لصالح الدول العربية . وقامت خلال السبعينات والثمانينات بتطوير عناصر قوتها النووية - كما وكيفا - لتشتمل على أعداد كبيرة ونوعيات مختلفة من الرؤوس النووية الاستراتيجية والتكتيكية ووسائل توصيلها وقواعد إطلاقها فى إطار توجهات نووية مختلفة لاستخدام تلك العناصر بأشكال وأنماط تتجاوز التوجه الأساسى الذى تصورته « مجموعة بن جوريون » لاستخدام السلاح النووى .

ولقد اتسمت القوة النووية الإسرائيلية - بعناصرها المختلفة - بخصائص تجعلها قابلة للاستخدام الفعلى فى إدارة الصراع - لاسيما منذ نهاية السبعينات - دون قيود ذات أهمية باستثناء بعض القيود الخاصة بخط أمان إسرائيل النووى . إذ اشتملت تلك القوة على عدد ونوعيات من الرؤوس النووية تزيد بكثير عن « حد الكفاية » اللازم للتعامل مع أهداف Targets القيمة والقوة Value & Force القائمة أو المتصورة لها -

عددا أو حجما - في الشرق الأوسط ، كما لم تكن هناك احتمالات ذات أهمية لحدوث « فشل نووى » - بأشكاله المختلفة - عند تفجير الرؤوس النووية الإسرائيلية بحكم اختبار إسرائيل لما يحتاج إلى الاختبار منها وتأكدها من تطابق القوة التدميرية الحقيقية للرؤوس الأخرى مع قوتها التدميرية المفترضة بوسيلة أو أخرى ، كما أن التعقيدات الشديدة المرتبطة بخط الأمان النووى الإسرائيلى لم تكن تمنع - نظريا - إمكانية التخطيط لاستخدام القوة النووية فى إطار سيناريوهات عسكرية أساسية - ترتبط باستراتيجية استخدام إسرائيل لتلك القوة - بصورة ما دون أن تتأثر إسرائيل بدرجة كبيرة فى كثير من الحالات من جراء آثار التفجيرات النووية ، إضافة إلى أن القيادة الإسرائيلية قد قامت بادماج بعض عناصر قوتها النووية بصورة ما فى هيكل قوتها العسكرية ، ونشر بعض عناصرها الأساسية فى مسرح العمليات فعليا بصورة تجعلها معدة للاستخدام السريع وقت الحاجة . وهو ما يعنى فى مجمله أن القوة النووية الإسرائيلية كانت قابلة إلى حد كبير للاستخدام الفعلى - بأشكال وأنماط متنوعة كانت ثمة تصورات قائمة بشأنها - بحكم عناصرها وخصائصها الذاتية ، لاسيما وأنها قوة وحيدة تعمل فى ظل وضع احتكار نووى .

لكنه على الرغم من أن توافر عناصر القوة النووية The Nuclear Forces ، وقابلية تلك القوة للاستخدام الفعلى ، هو شرط أساسى لبناء استراتيجية استخدام ذات مصداقية للسلاح النووى ، أو للحديث عن استخدام السلاح النووى من الأساس ، إلا أنه - من حيث المبدأ - ليس شرطا كافيا وحده لامتلاك القدرة على التأثير فى سلوك الآخرين باستخدام السلاح النووى ، بحكم الطبيعة الخاصة للقوة النووية . فبعيدا عن كافة العوامل الاستراتيجية والإدراكية والنفسية الوسيطة - التى ستناقش فى النقطتين التاليتين - التى تتدخل فى العلاقة بين القوة والتأثير ، فإن طبيعة السلاح النووى ذاته تمارس تأثيراتها على هذا المستوى ، إذ أن الأسلحة النووية - أيا كان مدى تباين الطاقة التدميرية بين نوعياتها التكتيكية والاستراتيجية - ليست مجرد « أسلحة أخرى » تستخدم بنفس منطق الأسلحة التقليدية ، بما يعنى أنها لا يمكن أن تستخدم بكل الأشكال والأنماط أو لتحقيق كل الأهداف التى يمكن أن تعمل الأسلحة التقليدية فى إطارها .

إن إحدى الحقائق الأساسية فى تاريخ تطور الأسلحة ، أنه كلما ازدادت القوة التدميرية للسلاح ازداد الميل لعدم استخدامه من ناحية ، وازداد الانفصال بين الأسلحة والأهداف السياسية « الإيجابية » - كالاجبار أو الهجوم - التى يمكن أن تساهم فى تحقيقها من ناحية أخرى . فمن الصحيح أن السلاح النووى يفرض تأثيراته لمجرد وجوده ، خاصة فى أوضاع الاحتكار النووى ، لكن تلك التأثيرات التى يفرضها هذا السلاح - لمجرد وجوده - لا تتجاوز أغراض الحفاظ على بقاء الدولة وأمنها الأساسى فى مواجهة التهديدات الشاملة النهائية لوجودها (الردع النهائى) . وبالتالى كان ثمة

كابح - من حيث المبدأ - بالنسبة لإسرائيل فى استخدام عناصر قوتها النووية فيما يتجاوز أهداف البقاء وتهديد الأمن الأساسى لها - بواسطة أسلحة تقليدية أو أسلحة تدمير واسع أو شامل غير نووية - من جانب الدول العربية بصرف النظر - إلى حد كبير - عما إذا كانت الدول العربية تمتلك سلاح ردع استراتيجيا مضادا أم لا. فالسلاح النووى مقيد فى استخدامه بحكم طبيعته الخاصة ، وإن لم يكن ذلك يمثل حقيقة مطلقة.

لكن تظل ثمة مشكلة « إدراكية » هامة بهذا الشأن ، خاصة فى ظل عملية التسوية القائمة. فبالنسبة للسلاح النووى يبدو أحيانا أن المشكلة ليست فيما إذا كان هذا السلاح مقيدا - بحكم طبيعته الخاصة - فى استخدامه أم لا ، لكن فيما إذا كان الطرف الآخر « غير النووى » يمكن أن يعتقد أنه يمكن أن يستخدم ، وبالتالى يكيف سلوكه على هذا الأساس فى موقف صراعى قد لا يكون الطرف النووى قد خطط لاستخدامه فيه ، لاسيما فيما يتصل بالأسلحة النووية التكتيكية تحديدا. إضافة إلى أنه من الممكن أن يعتقد بعض قادة الدولة النووية أن الأسلحة النووية التكتيكية تحديدا أكثر قابلية للاستخدام - بحكم فارق الطاقة التدميرية بينها وبين مثيلاتها الاستراتيجية - من الأسلحة الاستراتيجية ، وبالتالى قد يهددون باستخدامها فى مواقف صراعية مختلفة - لا يوجد ثمة تهديد خلالها لوجود دولتهم أو أمنها الأساسى - معتقدين أن بإمكانهم استخدامها فعليا ، أو أنهم يمكن أن يمارسوا « ابتزازا نوويا » حقيقيا بتلك الأسلحة ، لاسيما إذا كانوا يدركون أن الطرف الآخر يمكن أن يكون أكثر استجابة للتهديد النووى التكتيكى فى مواقف معينة.

ولقد رصدت الدراسة إشارات حول وجود ميل لدى بعض الكتابات العربية - عند مناقشة الاستخدامات المحتملة الفعلية للسلاح الإسرائيلى - للاعتقاد بأن السلاح النووى التكتيكى الإسرائيلى أكثر قابلية للاستخدام من مثيلة الاستراتيجى مع ميل لدى مجمل المواقف العربية - خاصة الرسمية - لعدم تحديد رؤيتها بوضوح وتحديد لتلك المسألة ، رغم أن هناك اهتماما بها. ورصدت الدراسة أيضا إشارات - رغم أنه لم يتم تأكيدها - حول قيام إسرائيل بزرع ألغام نووية فى الجولان وتشكيل وحدات مدفعية نووية ، على الرغم من أن التوجهات والمعتقدات السائدة فى إسرائيل - باستثناء قلة نادرة من الاستراتيجيين - تسير فى اتجاه أن الأسلحة النووية - بما فى ذلك الأسلحة التكتيكية - ليست مجرد أسلحة أخرى ، وأنها أسلحة ذات طبيعة خاصة. ورغم أن تلك المشكلة الإدراكية والإشارات المرتبطة بها - وقد تم الاهتمام بتحليلها فى الفصل الثالث - لا تؤثر فى مصداقية المقولة العامة المتعلقة بكون السلاح النووى مقيدا فى استخدامه ، والتى تطرحها هذه النقطة ، إلا أنها تلفت الانتباه إلى أن مسألة الأسلحة النووية التكتيكية هامة للغاية ، وقد تكون خطرة ، بصورة تستلزم الاهتمام بالمزيد

من الدراسة لها على المستويين العلمى والعملى ، وتستلزم كذلك اهتماما خاصة خلال عملية التفاوض حول « التسلح والأمن الإقليمى » الجارية حاليا .

ثانياً : عوامل خاصة باستخدامات القوة النووية :

فلقد كانت القيادات الإسرائيلية قد قامت - كما أوضح الفصل الثانى - منذ نهاية الستينات بتطوير « سياسة إسرائيل النووية الرسمية » كناتج لعملية تساومية بين المجموعتين النووية وغير النووية فى إسرائيل بحيث تستمر التوجهات النووية المعلنة على أساس مبدأ (استراتيجية) الغموض النووى التى لا تشير إلا إلى امتلاك إسرائيل لخيار نووى قريب يمكن تحويله إلى سلاح فى حالة حدوث سيناريو الملاذ الأخير ، فى نفس الوقت الذى يتم الاتجاه فيه عمليا إلى بناء وتطوير الأسلحة النووية . وتطورت عناصر تلك السياسة بمبدئها الاستراتيجى الرئيسى (الغموض النووى المتعمد) وشكل استخدام القوة فيها (التهديد المستتر) خلال عدة مراحل عبر مسار الصراع ، مع احتفاظها بأسسها الأولى بدرجات متفاوتة ، فى الوقت الذى كانت عناصر قوة إسرائيل النووية تتطور فيه - كما وكيفا - بدرجة هائلة بصورة جعلت الاستراتيجية الرسمية غير معبرة عن واقع القوة النووية الحقيقية لدى إسرائيل .

ويشير تحليل أنماط استخدام إسرائيل لعناصر قوتها النووية فى إطار « استراتيجية الغموض النووى » الرسمية المستمرة حتى الآن ، إلى أن الاستراتيجية النووية الرسمية - التى تعبر عما هو قائم فعليا فى التخطيط النووى ، والمشار إليه بصورة شبه رسمية - قد اشتملت على عدة أنماط سياسية ، وسياسية - عسكرية لاستخدام السلاح النووى الإسرائيلى ، أولها وأهمها : نمط « الردع النهائى » الذى تستخدم القوة النووية فى اطاره كسلاح للملاذ الأخير فى مواجهة هجوم تقليدى عربى شامل يهدد وجود إسرائيل بعد انهيار قوتها العسكرية التقليدية ، وهو نمط يتمتع بمصداقية لاشك فيها تقريبا .

كما استخدمت إسرائيل قدرتها - قوتها النووية ، كأداة تساومية للضغط على الولايات المتحدة ، بغرض الحصول على صفقات تسليحية متطورة ، وتمكنت من الحصول على عدد من الصفقات بالفعل حتى عام ١٩٦٨ قبل أن يتضاءل وزن القوة النووية كأداة للمساومة فى هذا الاتجاه ، بفعل تطور وتعقد العلاقات الإسرائيلية الأمريكية . واستخدمت إسرائيل تلك القدرة - القوة كذلك كأداة تساومية بصورة معلنة فى مواجهة الدول العربية عبر مسار الصراع بغرض دفعها إلى التفاوض المباشر معها ، لكن إسرائيل لم تكن تستخدمها - على الأرجح - بصورة جدية لتحقيق هذا الهدف ، وإذا كانت قد استخدمتها لتحقيقه بصورة مخططة وجدية ، فإن هذا الاستخدام كان تقريبا بلا مصداقية .

إضافة إلى ذلك ، استخدمت إسرائيل قدرتها - قوتها النووية كأداة للتأثير النفسي العام وذى الاتجاه الإكراهي في مواجهة الدول العربية ، بهدف إيجاد « قلقلة » نفسية عامة في الدول العربية - على مستوى القيادات السياسية والنخب السياسية والشعوب - أو التأثير في المعتقدات السائدة لدى العرب بخصوص طبيعة الصراع ووسائل إدارته وإمكانية تسويته في الاتجاه الذى يخدم أهداف إسرائيل القومية ، وهو استخدام يصعب الحكم على مصداقيته أو تأثيرات استخدامه ، إذ أن مثل هذا الحكم يتطلب تحليل مدى تأثر توجهات الطرف الآخر - على هذا المستوى - عبر مسار الصراع ، وهو ما يتناوله الفصل الأخير من الدراسة .

ويرجح التحليل أن إسرائيل لم تعتمد « الإجبار » - كما هو سائد في الكتابات العربية - كنمط متكامل ذى شكل ومضمون مستقلين لاستخدام قوتها النووية في إدارة الصراع بهدف دفع العرب إلى الاتجاه إلى تسوية الصراع معها سلميا وقبول تصوراتها لتلك التسوية ، فقد استندت - على الأرجح - في تحقيق غرض الإجبار على نجاح الردع ، بافتراض أن عدم قدرة العرب على تهديد وجود إسرائيل عسكريا سيؤدى إلى اتجاههم للتعامل معها سياسيا ، ثم على تأثير الاستخدام النفسي ذى الاتجاه الإكراهي ، بافتراض أن « وجود » السلاح النووى سيمهد الطريق نفسيا لاتجاه العرب إلى التسوية السياسية السلمية للصراع .

وقد ظلت الاستراتيجية النووية الرسمية (استراتيجية الغموض النووى) بالنسبة لإسرائيل الإطار الملائم لاستخدام القوة النووية - بأنماطها السابقة - في إدارة الصراع حتى الآن دون أن تتحول إلى استراتيجية معلنة ، لأسباب مختلفة أهمها :

١ - وجود مخاطر اقليمية ودولية يمكن أن تترتب على تبنى إسرائيل استراتيجية نووية معلنة .

٢ - عدم توازن الميزات التي ينطوى عليها الاعتماد على استراتيجية نووية معلنة مع المساوىء المرتبطة بالتخلى عن سياسة الغموض النووى القائمة ، خاصة وأن العرب يتصرفون فعلا على أساس أن إسرائيل دولة نووية .

٣ - إمكانية فقدان إسرائيل وضع « المساومة » - بأشكالها المختلفة - الذى تتمتع به دولة لا تزال رسميا في وضع العتبة النووية .

٤ - عدم إمكانية حدوث عملية تبادل واسعة بين الأسلحة التقليدية والأسلحة لإحلال الثانية - بنسبة كبيرة - محل الأولى في حالة دولة تواجه سيناريوهات عسكرية معقدة كإسرائيل .

لكن العامل الأكثر أهمية من كل ذلك هو عدم حدوث تحول جذرى خطير نهائى قطعى في ميزان القوة العسكرية التقليدية بين إسرائيل والعرب بصورة تؤدى إلى

عدم قدرة القوات المسلحة الإسرائيلية على تحقيق الأهداف الاستراتيجية لإسرائيل ، أو فى موازين القوى الاستراتيجية - شاملة القوة العسكرية الاستراتيجية - بصورة تعرقل حرية العمل العسكرى التقليدى لإسرائيل .

ويشير تحليل أنماط الاستخدام « المحتملة » للقوة النووية الإسرائيلية - وهى الأنماط التى طرحت من جانب اتجاهات وكتابات استراتيجية مختلفة كأنماط يحتمل وجودها فى التصورات أو الخطط النووية الإسرائيلية كاستخدامات جدالية غير متفق عليها للسلاح النووى - التى ظهرت - أو ظهر معظمها - بفعل تطور حجم ونوعية عناصر القوة النووية الإسرائيلية بصورة تتجاوز متطلبات إسناد الأنماط الأساسية القائمة بصورة شبه رسمية ، يشير التحليل إلى نقطتين أساسيتين :

الأولى : أن هناك محددات - تميل أن تكون قيودا - تحيط بأى نمط استخدام متصور لأسلحة إسرائيل النووية خارج أنماط الاستخدام القائمة والمشار إليها بصورة شبه رسمية من جانب إسرائيل . فطبيعة الاستراتيجية النووية الرسمية - التى تتسم بالغموض - ذاتها تفرض قيودا على إمكانية الاستخدام المصدق للسلاح النووى تبعا لأنماط الاستخدام الفعلية (الدفاع ، الهجوم) تحديدا وبعض مستويات الردع الأدنى من نمط « الردع النهائى » . كما أن القيد الدولى - لاسيما على مستوى الضمانات النووية الثنائية السوفيتية لكل من مصر (حتى عام ١٩٧٦) وسوريا (حتى عام ١٩٩٠) - على استخدام إسرائيل لأسلحتها النووية ، قد حجم حرية إسرائيل فى استخدام أسلحتها النووية ضدهما بما يتجاوز الاستخدامات الأساسية لتلك الأسلحة فى إدارة الصراع . إضافة إلى أن امتلاك الدول العربية أسلحة تدمير شامل غير نووية كان قيدا حقيقيا على استخدام إسرائيل لعناصر قوتها النووية على المستويين الاستراتيجى والتكتيكى إلى حد ما خارج الاستخدامات الأساسية . هذا على الرغم من أن مدى إدراك الدول العربية لعناصر قوة إسرائيل النووية وتقديراتها لتصورات إسرائيل الخاصة باستخدام تلك العناصر لم يكن « قيدا إدراكيا » على استخدام إسرائيل لأسلحتها النووية ، وإن كان هذا لا يعنى أن الدول العربية كانت تعتقد أن تلك الاستخدامات المحتملة هى استخدامات ممكنة ذات مصداقية للسلاح النووى الإسرائيلى .

الثانية : أن معظم - إن لم يكن كل - أنماط الاستخدام المحتملة لعناصر قوة إسرائيل النووية تواجه محددات - تميل إلى أن تكون قيودا - خاصة بكل نمط أو مستوى منها تخلق مشكلة مصداقية حادة أحيانا بالنسبة لها ، سواء على مستوى الاستخدامات المحتملة المباشرة للقوة النووية (التهديد بالاستخدام والاستخدام الفعلى) أو الاستخدامات المحتملة غير المباشرة - وهى متعددة - لها . فمستويات الردع المحتمل المختلفة ، سواء كانت ردع هجوم تقليدى شامل ضد القوات

الإسرائيلية (الردع العام) ، أو ردع هجوم تقليدى محدود (الردع المحدد) ، أو ردع استخدام الدول العربية للأسلحة الكيماوية ضدها ، أو ردع الاتحاد السوفيتى - قبل أن ينهار - عن التدخل لصالح الطرف العربى . وكذلك نمط « الإجبار » كاستخدام محتمل ربما يكون قد تصاعد مع نمو وتطور عناصر الترسانة النووية الإسرائيلية كما حدث فى أوائل الثمانينات ، تواجه كلها معضلات استراتيجية نظرية وعملية مختلفة أعاقت إمكانية تمتعها بمصداقية - تتفاوت درجتها من مستوى أو نمط لآخر - عبر مسار الصراع ، إلا فى حالات خاصة ترتبط باقترابها من سيناريو الملاذ الأخير .

إضافة إلى ذلك ، فإن أنماط الاستخدام الفعلية المحتملة للسلاح النووى الإسرائيلى كنمط الدفاع باستخدام أية نوعيات من الأسلحة النووية تواجه محددات وقيودا استراتيجية وعملية يصعب معها تصور إمكانية تمتعها بمصداقية ما ، كما هو الحال بالنسبة للدفاع النووى ، أو بأية مصداقية كما هو الحال بالنسبة للهجوم النووى .

كما أن الاستخدامات المحتملة غير المباشرة للقوة النووية الإسرائيلية كاستعراض القوة بغرض اكتساب المكانة والهيبة الاقليمية ، أو تغطية استخدامات القوة العسكرية التقليدية خلال العمليات العسكرية الفعلية وغيرها تطرح قضايا استراتيجية معقدة تجعل إصدار الأحكام بشأن مصداقيتها أو تأثيراتها المحتملة عبر مسار الصراع أمرا صعبا إلى حد كبير ، دون تحليل تفصيلى إلى حد ما لمدى تأثر سلوك الطرف الآخر بها من واقع الخبرة العملية لمسار الصراع ، وهو الأمر - مدى تأثر السلوك العربى - الذى تم تناوله فى الفصل الرابع بالنسبة لمثل هذه الاستخدامات وغيرها .

وهكذا ترجح الدراسة أن الاستخدام الوحيد ذا المصداقية شبه الكاملة لأسلحة إسرائيل النووية كأداة سياسية - عسكرية للتأثير فى سلوك الآخرين عبر مسار الصراع كان نمط الردع النهائى - وإلى حد ما الاستخدام الفعلى الهجومى المرتبط بفشل هذا الردع - فى اطار سيناريو الملاذ الأخير ، على الرغم من امتلاك إسرائيل عناصر قوة نووية تتجاوز بكثير متطلبات هذا الاستخدام . أما مصداقية بقية أنماط الاستخدام الأخرى ، فإما أنها ترتبط بهذا السيناريو - الملاذ الأخير - أو أنها عسيرة أو غير ممكنة أو لا محل لها فى « مجال » و « نطاق » و « مدى » التأثير النووى الإسرائيلى ، أو أنها - لاسيما بالنسبة للاستخدامات غير المباشرة - لا يمكن اصدار حكم محدد بشأنها دون تحليل مدى تأثر سلوك الطرف الآخر بها . فالاستخدامات العملية ذات المصداقية والتأثير المحتمل للسلاح النووى الإسرائيلى - مثل مثيلاتها على المستوى الدولى - أقل بكثير مما تبدو عليه « نظريا » إذا ما نوقشت فى ضوء المحددات العامة الحاكمة لها - كعلامات القوة الاستراتيجية المحيطة بها مثلا - عبر

مسار الصراع ، أو فى ضوء المحددات الخاصة بكل نمط استخدام منها ، كقاعدة القوة المتصورة لإسناد ذلك النمط ، أو الغرض المحدد له ، أو طبيعة الأهداف The Targets المتصورة للاستخدام ضدها ، أو ملامح « الموقف الصراعى » المحدد الذى يفترض أن الأسلحة النووية تستخدم بذلك النمط فيه . وهى - فى مجملها - محددات توضح أن معظم أنماط استخدام القوة النووية فى الصراع العربى الإسرائيلى تخضع لعوامل وقيود واسعة تجعل ثمة صعوبة شديدة فى استخدام القوة النووية الإسرائيلية بمصداقية إلا فى أوضاع وحالات خاصة ترتبط بتعرض أمن إسرائيل الأساسى للتهديد . فامتلاك الأسلحة النووية شىء ، واستخدامها شىء آخر .

فى هذا الإطار . فإن معظم الدراسات التى تناولت تأثير القوة النووية الإسرائيلية على مسار وتحولات السلوك العسكرى والسياسى العربى من واقع تفاعلات الصراع الفعلية تشير إلى أن تلك القوة لم تمارس تأثيرا أساسيا على المستويين[1] . فعلى المستوى العسكرى لم يؤثر السلاح النووى بصورة أساسية على الخيارات أو الاستراتيجيات العسكرية العربية ، لسبب أساسى ، هو أن التفوق العسكرى الإسرائيلى التقليدى النوعى (والكمى فى بعض الأحيان) - مصحوبا بميزان قوة عسكرية استراتيجية يميل نسبيا إلى صالح إسرائيل ، وهيكل « توازن استراتيجى » مختل لصالحها - عبر معظم فترات الصراع كان كافيا للتأثير فى التوجهات العربية تجاه قيمة ودور القوة العسكرية كأداة من أدوات إدارة الصراع ، وفى الاستراتيجيات العربية الخاصة بالاستعداد لخوض الحرب أو خوضها فعليا ضد إسرائيل ، فالتفوق التقليدى لإسرائيل - وليس احتكارها النووى - هو الذى مارس تأثيراته على السلوك العسكرى العربى بشكل أساسى ومباشر على الأرجح .

فعلى الرغم من أن السلاح النووى الإسرائيلى يفرض « نظريا » تأثيرا شبه مطلق على الخيار العسكرى العربى الشامل « المتصور » ، بحيث لو كانت قد أتيحت للدول العربية إمكانية شن هجوم عسكرى شامل يهدد وجود إسرائيل فإنها كانت سترتدع ، إلا أن مثل هذا الخيار لم يتوفر عمليا - من الأساس - للدول العربية عبر مسار الصراع بفعل اختلال الميزان العسكرى باستمرار لصالح إسرائيل وعدم وجود استراتيجية عربية موحدة معا ، كما أن هذا الخيار قد انتهى واقعيا - قبل إنتاج السلاح النووى الإسرائيلى - بفعل هزيمة ١٩٦٧ بتأثيراتها الحادة على التصورات العربية لدور القوة العسكرية فى إدارة الصراع وعلى عناصر القوة المسلحة العربية ذاتها . وفى الحالات التى طرحت فيها احتمالات استخدام السلاح النووى بوضوح فى مواجهة تهديد عسكرى عربى ، كما حدث فى الحالة العراقية عامى (١٩٩٠ - ١٩٩١) ، لم يكن هناك مبرر حقيقى لاستخدامه ، وكانت ثمة عناصر عسكرية مضادة تمارس تأثيرها على السلوك العسكرى العراقى مباشرة بأكثر مما يفعل التهديد النووى الإسرائيلى .

وبالنسبة للخيارات العسكرية العربية المحدودة - المصرية والسورية تحديدا - فإن واقعها وتطورها ، فى ظل ميزان القوة التقليدية العربى الإسرائيلى القائم عبر مسار الصراع ، يظهر المعضلة الحقيقية للحديث عن أى عمل هجومى عربى تم التأثير عليه (ردعه أو تحجيمه) نوويا خلال المرحلة الماضية . فعلى الرغم من أن السلاح النووى لا يتمتع بمصداقية فى التأثير على الخيارات العسكرية العربية المحدودة بصفة عامة - وإدراك الدول العربية لذلك - فإن الدول العربية الرئيسية لم تكن قادرة على شن هجوم تقليدى محدود « فعال » بعد عام ١٩٦٧ ، بل إن مشكلة الدول العربية ، بفعل الاختلال الشديد فى ميزان القوة التقليدية ، قد بدت أحيانا وكأنها الدفاع عن نفسها أو ردع إسرائيل بمصداقية ، وليس الهجوم لتحرير الأرض المحتلة ، خاصة بعد عام ١٩٧٣ .

وتشير التحليلات السائدة لحالة حرب السادس من أكتوبر ١٩٧٣ ، واحتمال تأثير الأسلحة النووية على قرار شنها والتخطيط لها وإدارة عملياتها ، إلى أن تلك الأسلحة لم تمارس تأثيراتها الرادعة على قرار كل من مصر وسوريا بشن الحرب ، بفعل خروج مثل تلك الحرب من مجال التأثيرات الرادعة للسلاح النووى كما كانت تتصورها إسرائيل ، وإدراك القادة العرب لعدم وجود احتمالات نووية فى مواجهة حرب محدودة فى أهدافها وأسلحتها ونطاق عملياتها . كما لم تمارس تلك الأسلحة تأثيرات تذكر على عملية التخطيط المصرى والسورى لنطاق العمليات العسكرية قبل الحرب ، فقد كانت القيود العسكرية الناتجة عن شكل ميزان القوة العسكرية التقليدية فى الصراع من القوة بدرجة لم تترك مجالا لتأثيرات نووية إضافية . وقد أثبت المسار الفعلى لعمليات الحرب مدى ضغط تلك الموازين على خطط الجانبين المصرى والسورى .

إضافة إلى ذلك ، لم تمارس التهديدات النووية الإسرائيلية - التى توجد تقارير مؤكدة بشأن حدوثها فعليا - تأثيرات ذات أهمية على إدارة كل من مصر وسوريا لعملياتهما العسكرية الميدانية فى الحرب ، وإن كانت الحالة السورية تثير التساؤلات بأكثر مما تثير الحالة المصرية ، بفعل عوامل سياسية وعسكرية وإدراكية - إضافة إلى ملابسات مختلفة - معقدة تم التعرض لها بصورة مفصلة . فمنطق الأسلحة التقليدية - وليس المنطق النووى - هو الذى تحكم بصورة أساسية ومباشرة فى قرار وخطط وعمليات حرب أكتوبر ١٩٧٣ .

أما على مستوى تأثير السلاح النووى على مسار وتحولات السلوك السياسى العربى ، فإن التحليلات السائدة تشير إلى أنه لم يمارس كذلك تأثيرات أساسية على الخيارات أو التوجهات الرئيسية للدول العربية باستثناء بعض التأثيرات النفسية العامة والاكراهية على بعض المستويات . فقد تأثر هذا السلوك بعوامل سياسية - عسكرية تقليدية كانت كافية لتحديد مساره بصرف النظر على تأثيرات وجود واستخدام السلاح

النووى بصورة عامة . فلم يمارس السلاح النووى تأثيرا كأداة لإجبار الدول العربية على الاتجاه إلى الخيار السلمى لإدارة الصراع ، فإسرائيل لم تمارس سياسة إجبار نووية كنمط استخدام مستقل لسلاحها النووى ، وإن كانت قد تصورت فى بعض المراحل أنها يمكن أن تفعل ذلك ، فإن مثل هذه السياسة لم تكن ذات مصداقية كما سبق القول . لكن الأهم على هذا المستوى أنه لا توجد مؤشرات محددة ، أو يمكن الوثوق بها تشير إلى وجود احساس بالتعرض لضغط الإجبار النووى فى العقل الرسمى العربى بصورة تمكن من القول بأن العرب تصرفوا وكأنهم مجبرون نوويا بصرف النظر عما تفكر فيه إسرائيل بخصوص أنماط استخدام سلاحها النووى ، لاسيما وأن هذا السلام لا يتلاءم - بحكم طبيعته الخاصة - مع مثل هذا الاستخدام .

فقد ساهمت عوامل سياسية وعسكرية مختلفة - أهمها الآثار الاستراتيجية لهزيمة ١٩٦٧ - فى اجبار العرب على التحول إلى الخيار السلمى لإدارة الصراع ، وإن لم يكن هذا الإجبار ذاته اجبارا كاملا بالمفهوم الاستراتيجى الإسرائيلى له ، إذ أنه تبعا لهذا المفهوم يتضمن فرض التصورات الإسرائيلية للتسوية على العرب ، وهو ما لم يحدث حتى الآن ، وليس فقط دفع العرب نحوها . وعموما فإن مسار الصراع يشير إلى أن إسرائيل لم تتمكن - رغم الاختلال الكبير فى موازين القوة الاستراتيجية - من ممارسة سياسة اجبار ضد الدول العربية بصورة كاملة ، حتى بالنسبة لأطراف استطاعت ردعها بسهولة . فالإجبار من أعقد استخدامات القوة العسكرية .

وتشير الخبرة لاستخدام السلاح النووى الإسرائيلى كأداة للضغط على العرب باتجاه التفاوض المباشر مع إسرائيل إلى أن السلاح النووى لم يكن عاملا مؤثرا بصورة ذات أهمية فى هذا الاتجاه . فإضافة إلى أن إسرائيل لم تستخدمه بجدية على هذا المستوى ، وإلى عدم مصداقية تأثيره بافتراض أنه استخدم بجدية ، فإن العامل الأساسى الذى دفع العرب تباعا إلى الإقدام على التفاوض المباشر مع إسرائيل هو تمكنها - فى حرب يونيو ١٩٦٧ وبعدها - من احتلال اراض تابعة لكل دول المواجهة العربية المحيطة بها تقريبا ، مع عدم قدرة تلك الدول عبر مسار الصراع فى السنوات التالية على استعادة تلك الأرض بالقوة العسكرية بفعل موازين القوة الاستراتيجية القائمة . وهو وضع أدى إلى حيازة إسرائيل ورقة تساومية قوية لم تجعلها فى حاجة إلى المساومة « بجدية » حول قدرتها النووية لدفع العرب إلى الإقدام على التفاوض المباشر معها . فقد كانت « الأرض » هى عنصر المساومة الرئيسى ، وليس السلاح النووى الذى لم يمارس تأثيره ، لا فى دفع العرب - بفعل مخاوف مفترضه منه - إلى التفاوض المباشر ، ولا فى دفع إسرائيل إلى تعديل رؤيتها بخصوص إمكانية التنازل عن الأرض المحتلة فى ظل تأمين السلاح النووى لحدودها الأساسية القائمة تبعا لقرار تقسيم فلسطين .

وأخيرا ، تشير الخبرة العملية لاستخدام السلاح النووى كأداة للتأثير النفسى العام وذى الاتجاه الاكراهى إلى أن السلاح النووى لم يحدث « قلقا عاما » مبالغا فيه ، أو « خلخلة نفسية » ، أو شيئا من هذا القبيل داخل الدول العربية ، كما لم يؤد إلى ردود فعل عصبية لدى القيادات العربية ، باستثناء ما حدث بالنسبة للفلسطينيين بفضل أوضاعهم الخاصة ، إضافة إلى بعض القيادات العربية فى بعض المراحل . كما لا يوجد ما ينفى أو يثبت تأثيرات السلاح النووى على النخبة السياسية والمثقفة العربية التى يبدو أحيانا أنها قد تأثرت بهزيمة ١٩٦٧ أكثر من تأثرها بوجود السلاح النووى عشرات المرات ، رغم ما يمكن افتراضه من تعميق السلاح النووى لآثار تلك الهزيمة ، إضافة إلى تأثيره شبه المؤكد على معتقدات أساسية سادت طويلا فى العقل العربى مثل مسألة « إزالة إسرائيل » .

وتشير التحليلات السائدة لحالة تأثير السلاح النووى المحتمل على قيام الرئيس السادات بالذهاب إلى إسرائيل عام ١٩٧٧ إلى أن العامل النووى لم يمارس دورا يذكر فى دفع الرئيس السادات إلى القيام بتلك الخطوة . وهى خطوة ذات مضمون يشير إلى « اجبار » - كما أعتقد بعض المسئولين الإسرائيليين فى ذلك الوقت ، أو كما تشير بعض الكتابات . فقد كان هدف بعض المسئولين المصريين من إشاراتهم إلى السلاح النووى الإسرائيلى خلال اللقاءات التى جرت بينهم وبين وزير الدفاع الإسرائيلى السابق « عيزرا وايزمان » - خاصة فى اللقاء الأول - هو أن يفهم الإسرائيليون ما فهموه بالضبط لاقناعهم بجدية الهدف المصرى من المبادرة السلمية ، أو استخدام الورقة النووية كعنصر قوة معكوسا لدعم الموقف التفاوضى المصرى ومحاولة تفريغ ذرائع إسرائيل الأمنية من مضمونها ، أو محاولة إدخال العنصر النووى إلى جدول أعمال المفاوضات ، فقد كان اختلال القوة العسكرية التقليدية بين مصر وإسرائيل بصورة حادة هو العامل العسكرى الرئيسى - من بين عدة عوامل أخرى - الذى مارس تأثيره على قرار « زيارة القدس » وليس العامل النووى ، إن كان ثمة عامل عسكرى قد مارس تأثيرا أساسيا مباشرا على تلك الخطوة .

وهكذا ، يبدو أن العامل النووى لم يمارس تأثيرا أساسيا على المستويين السابقين ، مع ملاحظة أن التحليل يتم فى إطار « القياس النوعى » لوزن العامل النووى فى التأثير ، مقارنة بوزن العامل التقليدى كمكونين للعامل العسكرى الذى يتم التركيز على تحليل تأثيراته بصورة رئيسية على السلوك العسكرى والسياسى العربى . فقد كانت إسرائيل قادرة على تحقيق أهدافها الاستراتيجية - العسكرية الرئيسية بوسائلها التقليدية - فى ظل الموازين القائمة - دون الحاجة إلى التهديد المكشوف المباشر باستخدام الأسلحة النووية . إضافة إلى عدم قيام الدول العربية - فى ظل نفس الموازين - بأية أعمال عسكرية قصوى تثير أو تطرح الاحتمالات النووية ، وإن كان السلاح النووى الإسرائيلى قد أوشك على أن يبدأ فى ممارسة

بعض تأثيراته الأساسية خلال عامى ١٩٩٠ ـ ١٩٩١ قبل أن تنهار القوة العسكرية العراقية .

كما أن السلوك السياسى العربى ـ ما عدا ـ مستواه النفسى بدرجة ما ـ قد تأثر أساسا بحالة ميزان القوى الاستراتيجية (التوازن الاستراتيجى) العربى الإسرائيلى بصورة عامة ، وبالميزان العسكرى التقليدى المختل ، ونتائج استخدام إسرائيل لقوتها العسكرية التقليدية فعليا ، بصورة خاصة ، وليس بالعامل النووى ـ كعنصر ذى تأثيرات مستقلة ـ إلا فى اطار كونه عنصر قوة استراتيجيا إسرائيليا ضمن عناصر التوازن الاستراتيجى العام فى المنطقة . وعلى ذلك ظل السلاح النووى داخل « القبو » ـ بالمعنى العام ـ يمارس فقط آثاره غير المباشرة التى يمكن أن يمارسها لمجرد أنه موجود على السلوك العربى العام ، فلم يكن هناك هدف استراتيجى حيوى معقول لا يمكن لإسرائيل تحقيقه بقوتها التقليدية ، باستثناء ما حدث عامى ١٩٩٠ ـ ١٩٩١ بمحدداته التى تم تناولها ، إذ تدخلت عوامل وسيطة ـ أهمها موازين القوة العسكرية التقليدية ـ فى عملية التأثير النووى عبر مسار الصراع ، فلا توجد علاقة مباشرة بين امتلاك عناصر القوة والقدرة على التأثير .

وهكذا ، فإن مجمل ما سبق يرجح أن السلاح النووى لم يؤثر كعامل أساسى ـ ما عدا ما ذكر بخصوص التأثيرات النفسية والتأثيرات غير محددة الاتجاه ـ على مسار وتحولات الصراع العربى الإسرائيلى ، فالقوة النووية مقيدة فى استخدامها بحكم طبيعتها الخاصة بصرف النظر (إلى حد كبير) عن شكل علاقات القوة النووية ، كما أن هناك محددات معقدة تحيط بمعظم أنماط استخدامها فى إدارة الصراع على مستوى التطورات السياسية والعسكرية يشير إلى عدم وجود علاقة مباشرة بين امتلاك عناصر القوة والقدرة على التأثير .

لكن ، تظل هناك محددات هامة تحيط بالنتيجة الرئيسية التى توصلت إليها الدراسة فى اطار سياق استراتيجى ـ زمنى معين ، فالقول بأن السلاح النووى لم يمارس تأثيرا أساسيا على مسار وتحولات الصراع العربى ـ الإسرائيلى خلال المرحلة الماضية (أواخر الستينات ـ أوائل التسعينات) لا يعنى على الإطلاق أن « السلاح النووى ـ على كافة مستويات استخدامه ـ سلاح غير مؤثر وكأنه « نمر من ورق » ، أو أنه ليس سلاحا خطرا ، أو أن عدم تأثيره حقيقة جامدة يمكن أن تنسحب على المرحلة الحالية (١٩٩١ ـ ١٩٩٥) ، أو المستقبل أيضا ، وهى أمور يمكن توضيحها باختصار فى عدة نقاط :

الأولى : أن القاعدة الثابتة هى أن القوة تؤثر ، لكن بالنسبة للقوة النووية فإنها تؤثر فى « مجال معين » ضيق إلى حد كبير ، بحكم طبيعتها الخاصة ، كما أن هناك قيودا ثقيلة على استخدامها . والأهم من ذلك بالنسبة للقضية التى ركزت عليها

الدراسة أن ثمة عوامل وسيطة قد تدخلت فى عملية التأثير عبر مسار الصراع . فلقد تمكنت إسرائيل من خلال تفوقها العسكرى والتقليدى ، وتفوقها الاستراتيجى العام ، من تحقيق أهدافها القومية الأساسية دون حاجة إلى التهديد الصريح المستمر (فى إطار استراتيجية معتمدة) بالقوة النووية للتعامل مع المواقف الصراعية التى واجهتها سوى فى لحظات مؤقتة (١٩٧٣ ـ ١٩٩١) تم التلويح فيها باستخدامها دون مبررات استراتيجية حقيقية ، قبل اعادتها إلى « القبو الرسمى » مرة أخرى . كما أن الدول العربية لم تفرض على إسرائيل موقفا قاطعا ثابتا مستمرا تجد إسرائيل فيه أنها يجب أن تلجأ إلى التهديدات النووية فى إطار استراتيجية معلنة . لذلك فقط لم يمارس السلاح النووى تأثيراته الأساسية على مسار الصراع . رغم أن التأثيرات النفسية ليست تأثيرات قليلة الأهمية أو يمكن اهمالها ـ رغم أنها ليست أساسية ـ فى صراع معقد ممتد تلعب فيه العوامل المعنوية دورا رئيسيا .

الثانية : أن هناك عددا من القضايا غير محددة الاتجاه ، التى تمت الإشارة إليها ، يمكن أن يمثل السلاح النووى فى إطارها مصدرا للخطورة على أمن الدول العربية ، واستقرار المنطقة ، أهمها :

١ ـ عناصر التسلح النووى التكتيكية لإسرائيل : فمحددات وأشكال وأنماط استخدام تلك العناصر لا تتسم بالوضوح والاستقرار النسبيين اللذين تتسم بهما مثيلاتها الاستراتيجية بصورة ستترك المجال للتفكير والحديث عن سيناريوهات معقدة ، وتصورات خطرة ، وبالتالى فإن وجودها يحمل معه احتمالات قد تحتم التعامل معها باهتمام شديد .

٢ ـ الاستخدامات غير المحددة للأسلحة النووية : فهناك استخدامات لا تتخذ أشكالا وأنماطا ثابتة لها محدداتها الواضحة ، بل هى أقرب إلى سيناريوهات خاصة متشعبة الجوانب ، كاستخدام الأسلحة النووية فى إطار عمليات عسكرية فعلية محدودة ، أو استخدامها فى مواجهة تهديدات كيماوية أو صاروخية ، وهى استخدامات تطرح مصطلحات واحتمالات مركبة . وتطرح ـ وهو الأهم ـ احتمالات سوء التقدير والاهتزاز العصبى والعقد النفسية بشكل قد يمثل خطورة .

الثالثة : أنه إذا لم يكن السلاح النووى قد مارس تأثيرات أساسية على مسار الصراع العربى الإسرائيلى فى إطار معين خلال مرحلة ما قبل عام ١٩٩١ ، فإن هذا لا يعني ، ولا يضمن ، أن لا يمارس مثل هذه التأثيرات ـ بأنماطها ذات المصداقية أو بأنماط جديدة لم تكن كذلك فى المرحلة الحالية (١٩٩١ ـ ١٩٩٥) ، أو القادمة ، فعملية التسوية السلمية لم تسفر حتى الآن عن اعادة صياغة محددة ـ نهائية لطبيعة الصراع العربى الإسرائيلى أو عن تطور ذى أهمية على المستوى النووى بالنسبة لأوضاع قوة إسرائيل النووية ، أو الاستراتيجية الخاصة باستخدامها .

لكن بدون شك فإن بدء العملية السلمية بشكل شامل عام ١٩٩١ ، قد أحاط الأشكال والأنماط القائمة والمتصورة لاستخدام السلاح النووى الإسرائيلى بإطار جديد ربما يؤثر بصورة ما على كثير من المقولات السائدة بشأنها فى الدراسة ، ولو على الأقل فيما يتصل بالوزن النسبي لكل نمط استخدام فى المنظومة العامة لاستخدام أسلحة إسرائيل النووية ، لكن الأهم أنه ـ أى إطار التسوية والسلام ـ يضيف أشكالا وأنماطا جديدة للاستخدام النووى ربما تكون أكثر أهمية ومصداقية من معظم الأشكال والأنماط القائمة والمحتملة فى « الإطار الصراعى » لمرتبطة بفترة الدراسة ويمكن فى هذا السياق رصد بعض النقاط :

١ ـ أن الاستخدامات السياسية ـ العسكرية « الأساسية » لأسلحة إسرائيل النووية فى إطار الصراع ظلت ـ فيما يبدو ـ على ما هى عليه رغم تحول الصراع العربى الإسرائيلى باتجاه إطار التسوية . فالتفكير الاستراتيجى الإسرائيلى قد اعتاد على الفصل بين اعتبارات الأمن (بالمفهوم الإسرائيلى له) واعتبارات التسوية ، مع تقديم الاعتبارات الأولى بمسافة كبيرة عن الثانية . فقيادات إسرائيل لا تزال ـ على الأرجح ـ تعتقد أن الأدوار الاستراتيجية للأداة النووية لم تتغير ، ويجب أن تستمر على ما هى عليه حتى يتم اقرار نلك السلام الذى تشعر إسرائيل فى إطاره أنها قد أصبحت آمنة بشكل كامل يكاد يكون « مطلقا » . وعلى نلك لن تكون إسرائيل على استعداد للتفاوض الحقيقى حول الأسلحة النووية إلا بعد تحقيق « السلام » ، وهو الاتجاه الذى يخلق معضلة حقيقية أمام عملية التسوية ، إذ كيف سيتم تحقيق أية صيغة للسلاح من الأساس دون أن يكون قد تم الاتفاق قبل نلك على أسس لترتيبات أمنية متبادلة تتعامل بشكل ما مع أسلحة إسرائيل النووية . المهم أن الاستخدامات الاستراتيجية الأساسية للسلاح النووى لا تزال قائمة فى التفكير الإسرائيلى .

٢ ـ أن الاستخدامات السياسية ـ العسكرية « المحتملة » لأسلحة إسرائيل النووية فى إطار الصراع ربما تشهد تحولات معقدة ، قد تكون خطرة أحيانا ، فى المرحلتين الحالية والمقبلة . فلم تكن مثل هذه الاستخدامات تتمتع عموما بمصداقية ذات أهمية بعيدا عن أنماط الاستخدام الأساسية ، بحكم وجود أربع محددات عامة تكاد تكون قيودا تحيط بها ، ومحددات خاصة بكل نمط محتمل من أنماطها . وقد شهدت المرحلة الحالية (١٩٩١ ـ ١٩٩٥) سقوط بعض تلك المحددات العامة ، مع سقوط الاتحاد السوفيتى ، كما تواجه محددات أخرى ضغوطا شديدة ، كالقدرات الكيماوية العربية ، وقد تهتز بشدة محددات أخرى فى المرحلة القادمة ، كطبيعة الاستراتيجية النووية الإسرائيلية ، بما قد يؤدى إلى حدوث تحولات غير محددة الاتجاه فيما يتصل بالاستخدامات المحتملة إذا استمر الفصل الإسرائيلى بين اعتبارات الأمن واعتبارت التسوية ، أو إذا أثارت عملية التسوية ذاتها تصورات لاستخدامات

محتملة جديدة . وأيا كان اتجاه تلك التحولات ، فإنها ستكون خطرة نسبيا ، فكثير من الاستخدامات المحتملة فعلية ، وليست تهديدية .

٣ ـ أن الاستخدامات غير الأساسية للسلاح النووى الإسرائيلى فى إطار الصراع قد أصبحت استخدامات أساسية له فى إطار التسوية . والمقصود بذلك استخدام السلاح النووى كأداة للمساومة السياسية والتفاوضية ، واستخدامه كأداة للتأثير النفسى العام والإكراهى . ففى إطار الصراع لم يكن هناك مجال للمقارنة بين استخدام استراتيجى رئيسى كالردع واستخدام سياسى خافت كالمساومة ، لكن فى إطار التسوية ، ثمة تصور حول تأثيرات ذات أهمية للسلاح النووى كعنصر قوة تفاوضى عام يتيح لإسرائيل خيارات « نظرية » واسعة منذ عام ١٩٩١ فى تعاملها مع قضية التسوية عموما ، وتأثيرات محتملة ذات أهمية له كورقة تفاوضية محددة فى إطار لجنة ضبط التسلح والأمن الإقليمى على سبيل المثال ، وإن كان هذا الاتجاه لم يتبلور تماما بعد ، إذ أنه سيكتسب أهميته الحادة والمثيرة إذا أعلنت إسرائيل عن قوتها النووية رسميا . وقد اكتسب « التأثير النفسى » كذلك منذ عام ١٩٩١ وزنا خاصا ، لكن فى اتجاه آخر تماما ، ففى إطار الصراع كانت التأثيرات النفسية للسلاح النووى تهدف ـ تبعا للتصورات الإسرائيلية ـ إلى الدفع باتجاه التسوية السلمية كهدف عام ، أما فى إطار التسوية ، فإن التأثيرات النفسية للسلاح النووى قد تعرقل العملية السلمية ، حتى بالمفهوم الإسرائيلى لها ، وهى أيضا أمور تستلزم اهتماما خاصا .

فى النهاية ، فإن هذه الدراسة قد حاولت أن تتناول احدى قضايا التسلح النووى فى الصراع العربى الإسرائيلى ـ فى إطار القضايا الأعم الخاصة باستخدام الأسلحة النووية فى إدارة الصراعات الدولية ـ بمنهج علمى ربما يسهم فى تدعيم اتجاه التحليل المنضبط لتلك القضايا التى تكتسب أهمية خاصة فى الوقت الحالى ، إضافة إلى ما قد يسهم به فى إرساء الدراسات الاستراتيجية العربية فى مرحلة يعاد فيها بناء هيكل الأمن الإقليمى بالمنطقة فى ظروف تتسم بالسيولة العالية . وربما تكون المسألة الأكثر أهمية ـ مما تم التوصل إليه بخصوص مشكلة البحث ـ التى تأمل الدراسة فى أن تكون قد أكدت عليها بوضوح كاف . هى أن « العوامل الاستراتيجية » أعقد بكثير مما تبدو عليه ، وأنها تستلزم اهتماما أكبر مما هو سائد على المستوى العربى فى الوقت الحالى .

(١) بعيدا عن التأثيرات النفسية المؤكدة لهزائم عسكرية عربية مثل هزيمة ١٩٤٨ ، أو هزيمة ١٩٥٦ بدرجة ما ، أو التأثيرات النفسية الصارخة لهزيمة ١٩٦٧ ، أو حصار بيروت عام ١٩٨٢ ، فربما أدت عمليات عسكرية إسرائيلية خاصة محدودة إلى تأثيرات نفسية تعادل - ولو تجاوزا - تأثيرات وجود السلاح النووى لدى إسرائيل ، كما حدث بالنسبة لعملية الزعفرانة التى تمت ضد مصر عام ١٩٦٩ ، أو قصف المفاعل النووى العراقى عام ١٩٨١ ، أو تدمير بطاريات الدفاع الجوى السورية وإسقاط مالا يقل عن ٩٠ طائرة لها مره واحدة عام ١٩٨٢ ، أو قصف مقر قيادة منظمة التحرير الفلسطينية فى تونس عام ١٩٨٥ ، وغيرها . وعلى الرغم من أن التأثيرات النفسية لاستخدامات القوة التقليدية فعليا لا تتسم - على المستوى النظرى - بسمة الإطلاق ، وقد لا تكون نهائية أو عميقة كما هو الحال بالنسبة لتأثيرات وجود السلاح النووى ، إلا أن استمراريتها عبر مسار الصراع ، وعدم وجود استخدامات عربية مماثلة مضادة لها إلا فى حالات محدودة ونادرة بفعل الموازين العسكرية القائمة قد أكسبتها سمات عميقة . وهى أمور تجعل الحكم بأن التأثيرات النفسية للسلاح النووى الإسرائيلى تأثيرات غير أساسية صحيح إلى حد كبير .

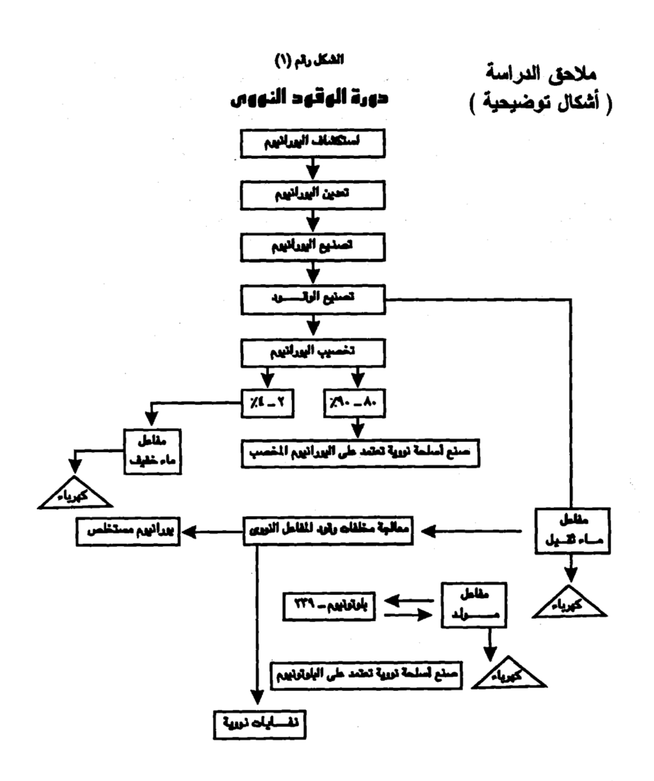
(٢) لتفصيل كامل حول تلك الدراسات ، انظر :

محمد عبد السلام ، السلاح النووى والصراع العربى - الإسرائيلى : دراسة فى استخدامات القوة النووية فى إدارة الصراع . رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم العلوم السياسية ، لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٣ .

ملاحق الدراسة
(أشكال توضيحية)

الشكل رقم (١)

دورة الوقود النووي

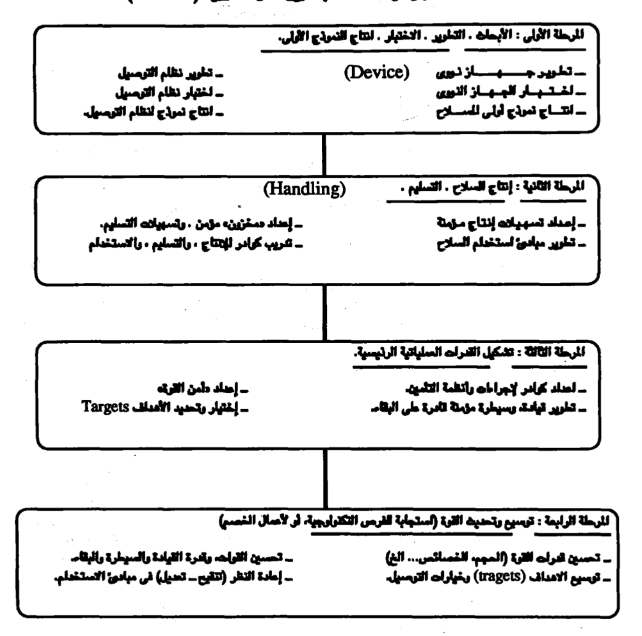


المصدر :

د. صدقة يحيى مستجير، الإمكانات النووية للعرب وإسرائيل ودورها في الصراع العربي الإسرائيلي، مصدر سابق، ص ٨٩.

الشكل رقم (٢)

القرارات الرئيسية الخاصة بتطوير القوة النووية (حالة عامة)



المصدر :

William H. Kincad, The United Stated : Nuclear Decision Making, In : Regina Cowen Kanp (Ed.) OP. Cit. , PP. 21-22.



استخدامات القوة العسكرية

إستخدامات مباشرة

استخدامات غير مباشرة

استخدام فعلى

تهديد بالاستخدام

استعراض القوة

الاستخدامات الممتدة

دفاع
Defense

هجوم
Offense

ردع
Deterrence

إجبار
Compellence

(استخدامات رمزية بهدف المكانة)
مناورات عسكرية ـ عروض عسكرية
تجارب تسليحية ـ معارض عسكرية
Swaggering

(ترتيب أوضاع البيئة الاستراتيجية)
ارسال قوات إلى الخارج
امدادات بالاسلحة إلى الخارج
مناورات عسكرية مشتركة
عمليات خاصة
تدريب وتعاون معلوماتى
The Extended uses

المصدر :

محمد عبدالسلام، السلاح النووى والصراع العربى الإسرائيلى : دراسة فى استخدامات القوة النووية فى إدارة الصراع، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٣، ص ٥٨.

رقم الايداع
٩٦/٢٠٩٩

مطابع الأهرام التجارية - قليوب

هذا الكتاب

تكشف عملية إعادة تحليل التراث العلمى العربى فى مجال الدراسات الإستراتيجية والسياسية والأمنية عن ثغرات عديدة فى نظام إنتاج المعرفة العربية حول إسرائيل، وذلك على مستوى المعلومات الأساسية، وبناء نماذج معلوماتية حول الدولة وأنظمتها وسياساتها وتفاعلاتها وعلاقاتها الداخلية والدولية والإقليمية، ومن ناحية أخرى على مستوى منهاجيات التحليل السياسى - والإستراتيجى والأمنى التى وظفت - ولا تزال - فى التعامل مع حجم ونوعية المعلومات المتداولة فى المؤلفات العربية كافة . وقد ترتب على هذه الحالة العلمية الواهنة نقص فادح فى كم ونوع المعارف والدراسات المختلفة والمتاحة حول إسرائيل الدولة والمجتمع وأنظمتها وسياساتها وثقافاتها وعلاقاتها الدولية ، ولقد أثرت هذه الوضعيات على المستوى الإدراكى والمعرفى العربى بإسرائيل فى اوساط الباحثين والمثقفين ورجال السياسة والحكم والإعلام فى عموم البلدان العربية. وفى هذا الإطار ثمة نقص خطير فادح فى مجال البحوث المتعلقة بالأمن القومى الإسرائيلى، ولا سيما حول السلاح النووى الإسرائيلى، وخاصة وأن كافة التقارير الدولية - ذات الصدقية - تشير إلى أن إسرائيل بعد دخولها مجال إنتاج الأسلحة النووية، اصبحت تمتلك ترسانة نووية تجعلها فى مرتبة القوة النووية السادسة فى العالم، وهو الأمر الذى يجعل من دراسة هذه القوة واستخداماتها، وسياساتها، وتطوراتها مسألة من الأهمية بمكان فى إطار الصراعات الإقليمية، ولاسيما فى مجال دراسة القوى الإقليمية النووية، وذلك لمساس هذه القوة النووية بمسارات الصراع والتسويات العربية - الإسرائيلية.

ويمثل كتاب حدود القوة - استخدامات الأسلحة النووية الإسرائيلية عملا عمليا جادا يسد بعض الثغرات فى الحقل العلمى العربى، ويبتعد عن موجة من الكتابات العربية حول السلاح النووى الإسرائيلى اتسمت غالبها بالمحدودية، والضعف المنهجى والمعلوماتى، وغلبة العموميات، والطابع الأثارى فى المعالجة، ومن ثم تشكل هذه الدراسة محاولة جدية لتلمس الأبعاد المختلفة لموضوع السلاح النووى الإسرائيلى وسياساته وحدود استخداماته، وتأثيراته فى تاريخ ومسارات الصراع حربا أو تسوية. وتزداد أهمية دراسة هذا الموضوع فى اللحظة الراهنة بعد التطورات الجديدة على مسار التسوية، ومن ثم انتقل السلاح النووى الإسرائيلى من إطار الصراع إلى نطاق التسوية، ومن هنا برزت أهمية دراسة علاقته بالاستقرار الإقليمى، والبحث عن صيغ جديدة ومحتملة لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وعن إشكاليات هذه القوة النووية الإسرائيلية فى إطار تسوية شاملة للصراع.

ويركز الكتاب على دراسة الآثار الإستراتيجية للعامل النووى على مسار الصراع حتى بداية التسعينيات، وتأثير الأ[illegible] النووية على التوجهات والتفاعلات السياسية والعسكرية فى الصراع منذ بداية إنتاج إسرائيل لترسا[illegible] أواخر الستينيات، وحتى بداية عمليات التسوية الشاملة للصراع. وتحلل الدراسة است[illegible]وية الإسرائيلية فى إدارة الصراع وتوجهاته ومحددات وأشكال وأنماط وحالات استخدام إسرا[illegible]وتها النووية فى إدارة الصراع، وحدود هذه القوة وتأثيراتها. وتبدد الدراسة بعض الأحكام ، والإنطباعا[illegible]ير العلمية السائدة فى الكتابات السيارة فى أجهزة الإعلام، ومن ناحية أخرى سعت إلى ضبط بعض مكونات هذا الحقل العلمى الهام فى الأدبيات الأمنية العربية وترتيبا على ذلك يسعد مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام نشر هذا العمل العلمى الجاد كجزء من سياسته فى متابعة وتحليل السياسات الإسرائيلية ولا سيما فى المجال الأمنى والإستراتيجى.

رئيس التحرير

مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر